الإمبريالية و المسألة الكوردية

(١٩١٧-١٩٢٣)

م.س. لازاريف

ترجمة

د. عبدى حاجي

م. س. لازايف

الإمبريالية و المسألة الكوردية

(١٩١٧ - ١٩٢٣)

العنوان الأصلي للكتاب بالروسية:

Империализм и курдский вопрос

(1917- 1923)

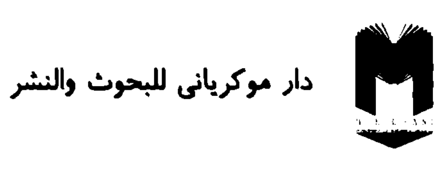
Mockba - 1989

ترجمة

د. عبدى حاجي



اربيل- ٢٠١٣



● **الإمبريالة و المسالة الكوردية (١٩١٧ - ١٩٢٣)**

●الموضوع: تاريخ

● تأليف: م. س.لازاريف

● ترجمة: د. عبدى حاجى

● التصميم الداخلي: ريدار جعفر

● الغلاف: ريمان

● السعر: (٤٠٠٠) دينار

● الطبعة الثانية: ٢٠١٣

● العدد: ٧٥٠

● المطبعة : مطبعة موكريانى (اربيل)

● رقم الايداع (٢٥٦٣) في مدرية العامة للمكتبات لسنة (٢٠١٢)

تسلسل الكتاب (٧٨١)

الموقع: www.mukiryani.com

ئيميل: info@mukiryani.com

الفهرست

المقدمة

برزت المسألة الكوردية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تفقد حدتها إلى يومنا هذا. ويكمن في أساس هذه المسألة النضال التحرري للشعب الكوردي المضطهد، الذي عرف الصعود والهبوط لكنه لم يتوقف أبداً. فلم يتمكن الكورد من تحقيق نجاح حاسم في كوردستان كلها ولا في أجزاء معينة منها، كما أن أعداء حرية الكورد لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة الكوردية القومية نهائياً. وتظل جميع الأسباب الرئيسية التي تغذي هذه الحركة قائمة جاعلة من المسألة الكوردية أحد العوامل الدائمة والمؤثرة على الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الشرقين الأوسط والأدنى.

مرت المسألة الكوردية في تطورها التاريخي بمراحل عديدة، وتتحدد أطرها الزمنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، سواء في كوردستان وفي المجتمع الكوردي، أم في البلدان التي يعيش فيها الكورد، وبالتطورات الاقتصادية – الاجتماعية في العالم بأسره (وخاصة في البلدان التي لها مصالح في الشرقين الأوسط والأدنى) وبالتغيرات الجارية في العلاقات الدولية بما في ذلك على ساحة الشرق الاوسط من جهة أخرى. وقد مرت المسألة الكوردية حسب هذه المقاييس منذ نشوئها في ثلاث مراحل وهي الآن في مرحلتها الرابعة.

انتهت المرحلة الأولى في ثمانينات القرن التاسع عشر. وكان نشوء المسألة الكوردية مقترناً بتلك التطورات التاريخية المتبادلة كالضعف المتزايد للإمبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية وعدم قدرة الاوساط الحاكمة في هاتين الدولتين المتخلفتين السير على طريق الانبعاث، وكذلك تبعيتهما الاقتصادية للرأسمالية الغربية وفقدان سيادتهما السياسية جزئياً نتيجة لذلك، أي تحويل البلدين إلى شبه مستعمرة. كما اشتد في آن واحدٍ الصراع والتنافس بين الدول العظمى آنذاك مثل روسيا، وبريطانيا، وفرنسا والإمبراطورية النمساوية – المجرية لاحتلال أراضي

الآخرين وتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الاوسط، ومن أجل حصتها للمشاركة في استغلال الثروات الطبيعية في تركيا وإيران. واكتسبت الأراضي التي يعيش عليها الكوردفي شرق الأناضول وشمال العراق وغرب إيران أهمية استراتيجية فائقة في هذا النزاع، بينما سلك الكورد،مستغلين ضعف السلطة المركزية الواضح وتدخل الدول العظمى عسكرياً وسياسياً،طريق النضال التحرري ضد اضطهاد السلاطين الأتراك وشاهات إيران. وكانت هذه الحركات ذات طابع اقتصادي انفصالي تتناسب مع المستوى المتدني جداً لتطور المجتمع الكوردي آنذاك.

حلت المرحلة الثانية في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي تحت تأثير انعطافات كبيرة ذات طابع خارجي وداخلي، ففي هذه المرحلة دخل الرأسمال العالمي طور الامبريالية، مما أدى إلى إحداث تغييرات هامة في الشرق الأوسط. فقد تعرضت الامبراطورية العثمانية وايران اللتان تحولتا إلى شبه مستعمرتين للدول الرأسمالية الكبرى في اوربا لاستغلال وإذلال أكثر من ذي قبل. وازداد عدد المشاركين في النهب الاستعماري، فتقدمت الولايات المتحدة الامريكية بعد المانيا وإيطاليا بدعواتها لنيل حصتها.

جرى الإعداد لتقسيم نهائي لهذين البلدين المتخلفين وشبه الاقطاعيين واللذين كانت تمزقهما النزاعات الداخلية والقوى الانفصالية، وقد شرعت الدولتان العظميان (روسيا وبريطانيا) عملياً في تقسيم إيران. ولكن برزت وتصلبت في آنٍ واحدٍ في تركيا وإيران وعلى أرضية التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية الجارية في هذين البلدين وبتأثير مباشر للأحداث الثورية الجارية في روسيا المجاورة، القوى المناهضة للإمبريالية والكولونيالية والملكية المحلية والكمبرادورية – الإقطاعية والرجعية هذه القوى التي كشفت عن نفسها في احداث عصر ((استيقاظ آسيا)) الساطعة مثل ثورة الأتراك الفتيان عام ١٩٠٨-١٩٠٩، والثورة الإيرانية عام ١٩٠٥-١٩١٢. وكان آنذاك عهد ولادة الخطوات الأولى للقومية الكوردية التي خرجت وللمرة الأولى على الساحة التاريخية كتيار سياسي – فكري معلنة هدفها النهائي ألا وهو تشكيل دولة كوردية قومية على أراضي كوردستان.

وبدأت المرحلة الثالثة بعد ثورة أكتوبر وفي نهاية الحرب العالمية الأولى. بدأ عصر أزمة النظام الكولونيالي للإمبريالية وانهياره، وقد برزت الظواهر المتأزمة قبل كل شيء وبقوة أكبر في الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك كوردستان بالطبع. وتكبدت الإمبريالية خسارةً فادحةً في ((الشريط الشمالي)) من منطقة الشرق الأوسط حيث سلكت فيه طريق التطور المستقل تركيا وإيران وأفغانستان، التي أقامت وللمرة الأولى علاقات تكافؤ وحسن جوار مع الاتحاد

السوفياتي. بيد أن الدول الاستعمارية الكبرى الساعية إلى الحفاظ على مواقعها وتوطيدها، في أعقاب وضوح وازدياد أهميتها في الاقتصاد والسياسة العالمية إثر اكتشاف احتياطات كبيرة للنفط واستخراجه التجأت إلى المناورات السياسية – وعلى نطاق واسع وإلى وضع مخططات بعيدة المدى.

وتمّ تكييف النظام الكولونيالي بما يتلاءم وروح العصر: فقد ظهرت في المشرق العربي أراضٍ ودول تحت الانتداب (العراق، سوريا، فلسطين) وكذلك دول مستقلة شكليا، لكنها كانت تقع تحت إشراف بريطانيا العسكري والاقتصادي والسياسي التام (مصر، شرق الاردن، وضمّ جنوب وجنوب غرب كوردستان إلى العراق وسوريا. فضلاً عن ذلك حاول المستعمرون البريطانيون الذين كانوا يشغلون مواقع قوية جداً على ساحة الشرق الاوسط أثناء مرحلة التسوية السلمية في ما بعد الحرب عقد الرهان مباشرة على الكورد معلنين رسمياً شعار كوردستان مستقلة (أو ذات حكم ذاتي) وتميزت هذه المرحلة بنهوض أكبر للقومية الكوردية التي انضوت تحت لوائها حركات الجماهير الشعبية التحررية في معظم أرجاء كوردستان.

حلت المرحلة الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ولا تزال مستمرة إلى الآن. ولقد أظهر ميزان القوى عل الساحة الدولة الذي تشكّل في مرحلة ما بعد الحرب تأثيراً مباشراً على الوضع في كوردستان وعلى المسألة الكوردية بوجهة عام. فبعد الانتصار على ألمانيا الفاشية والعسكرية اليابانية ازداد نفوذ القوى التقدمية في الشرق الوسط من جهة، كما ازداد نشاط الإمبريالية ازدياداً كبيراً في المنطقة وخاصة الإمبريالية التي اصبحت منطقة الشرق الاوسط بسببها بؤرة أساسية للتوتر العالمي، وأكثر المناطق قابلية للانفجار على وجه الأرض من جهة أخرى. وهذا ما عقّد كثيراً من وضع الكورد الذين تعيّن عليهم خوض النضال ضد قوى الإمبريالية والرجعية الإقليمية. ورغم أن الحركة الكوردية في فترة ما بعد الحرب قد اجتازت عموماً أُطر القومية البورجوازية وارتقت الى طورٍ أعلى للديمقراطية الثورية فهي لم تحقق نجاحات حاسمة في النضال العادل من اجل تقرير مصير الشعب الكوردي، كما لم يتم بعد اجتياز العقبات الكبيرة سواءً على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

ومن البديهي أن كل مرحلة من المراحل المذكورة تتفرع بدورها الى أطوار داخلية تتناسب مع المدّ والجزر في الحركة الكوردية القومية ومع جملة من التغييرات على المسرح العالمي. وتنقسم المرحلة المعاصرة مثلاً، إلى عام ١٩٤٥-١٩٥٨، و١٩٥٨-١٩٧٥ والمرحلة المعاصرة بعد عام ١٩٧٥ وهذه المرحلة يمكن تقسيمها. وترتدي مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر – بدأت في نهاية عام ١٩١٧ وانتهت في منتصف عام ١٩٢٣ بتوقيع معاهدة لوزان السلمية التي وضعت حداً نهائياً

للمسألة الشرقية المعروفة – أهمية كبيرة لمصير الحركة الكوردية القومية وللمسألة الكوردية برمتها. وبالذات فإن هذه المرحلة لم تَدُمْ طويلاً لكنها كانت تحفل بأحداث عسكرية وسياسية وديبلوماسية هامة تكون موضوعاً لهذا البحث العلمي (مونوغرافيا).

ويجوز القول إن البحث جاء وفق تسلسل زمني دقيق. لقد جرت دراسة المسألة الكوردية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين دراسة شاملة في أعمال ن. أ. خالفين وجليلي جليل وكاتب هذه الأسطر(1) ولم تظهر في الخارج دراسات من هذا القبيل، ومما لاشك فيه أن الاستشراق السوفياتي يشغل مركزاً طليعياً في هذا المضمار.

وفي ما يتعلق بالمرحلة اللاحقة لتاريخ المسألة الكوردية التي يتناولها هذا الكتاب، فإن الوضع مع الدراسة يبدو على شكلٍ آخر. فلقد أثارت حيوية القضية الكوردية المشاريع التي تقدمت بها دول الحلفاء لإقامة ((كوردستان مستقلة)) ظهور مصادر علمية كثيرة آنذاك في الاتحاد السوفياتي وخارجه، وكان الجزء الأكبر منها ذا طابع اجتماعي – سياسي، وكُتِبَتْ فورَ وقوع الأحداث، لذلك فهي كانت سوقية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم أي كانت لها ميزات إيجابية وأخرى سلبية. فقد كانت حداثة استيعاب قضايا الساعة التي جرى الاحتفاظ بأكثريتها للتاريخ بفضل ذلك، ولكن وجدت نزعة معينة ومقصودة لم يكن منشأها الظروف الذاتية فحسب، بل الموضوعية أيضاً. وعلى اية حال جرى الانتقاص من الحقيقة وعلاوة على ذلك فقد بقي عدد كبير من الدوافع والعوامل الخفية التي حركت الأحداث خافية عن أنظار المعاصرين ولأسباب معلومة، بينما لم تُكتب بعد دراسات شاملة وعميقة.

---

(1) انظر:- ن. أ. خالفين، الصراع على كوردستان (القضية الكوردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر) موسكو، ١٩٦٣.

وأيضاً – جليلي جليل : انتفاضة الكورد في عام ١٨٨٠، موسكو، ١٩٦٦ ،كورد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٧٣" من تاريخ الصحافة الكوردية السياسية. مجموعة دراسات عن اللغات التركية، ١٩٧٣" المنظمات الاجتماعية السياسية الكوردية في عهد الأتراك الفتيان" مواد جديدة من تاريخ الحركة الكوردية القومية. انتفاضة بدليس في عام ١٩١٤. مجموعة دراسات عن اللغات التركية، ١٩٧٨، موسكو" ((مجلة روزا كورد)) كمصدر لدراسة الفكر الكوردي الاجتماعي السياسي في أوائل القرن العشرين))" - بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى ١٩٧٨" مدخل لدراسة الكورد، يريفان، ١٩٧٥.

- م. س. لازاريف. كوردستان والقضية الكوردية (من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٧)، موسكو، ١٩٦٤" المسألة الكوردية (١٨٩١-١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢.

كما ولم تظهر مثل هذه الدراسات في مرحلة متأخرة، ويعود سبب ذلك إلى أن التوتر في كوردستان قد ساد طويلاً منذ الثلاثينات (باستثناء نهوض قصير له في كوردستان إيران والعراق في نهاية الحرب العالمية الثانية). ولم تدرج قضية ((كوردستان مستقلة)) أو على الأقل من جانبها الدولي في جدول الأعمال. وفقط بعد مرور ٣٠ عاماً، وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات، أي عندما أصبحت القضية الكوردية بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قضية ملحّة من جديد نشأت حاجة كبيرة لإجراء دراسة شاملة للجوانب الرئيسة في تاريخ الكورد المعاصر خاصةً، والمسألة الكوردية كلها بوجه عام. ومن الواضح أن هذه الحاجة لم تُملِها اهتمامات علمية فحسب، بل سياسية لجميع الأطراف التي مسّها النزاع.

وقد صدر في الغرب عدد كبير من الأبحاث العلمية والمقالات حول المسألة الكوردية التي تعالج، وكقاعدة عامة، حالتها الراهنة في دول معينة يعيش فيها الكورد، في حين تغيب حتى مثل هذه الأعمال في المشرق، اذ إن النهجِ الشوفيني الثابت للأوساط الحاكمة في دول الشرق الأوسط إزاء المسألة القومية، يقف حائلاً أمام تطور الدراسات الكوردية (وتوجد لدى ممثلي علم التأريخ الكوردي إمكانية العمل في المهجر وحده) وفي ما يتعلق بعلم الاستكراد السوفياتي فالأمر يختلف تماماً، وتندر تلك البحوث العلمية الشاملة التي تعالج القضايا المعاصرة، لكن تاريخ القضية الكوردية وخاصة الحركة القومية يجري دراستها عندنا بعمق. وقد جرى الحديث عن مرحلة ما قبل عام ١٩١٧، في حين أن المرحلة المعاصرة دُرست وبصورةٍ رئيسة في الأعمال المكرسة للحركة الكوردية في العراق وتركيا وإيران.

وتتحدد الأهمية الخاصة للمرحلة المدروسة في التاريخ الكوردي في أنها تزامنت مع عصر انعطاف جرى في تاريخ البشرية جمعاء. فقد أثّرت ثورة أكتوبر في روسيا والأحداث اللاحقة في الشرق الأوسط بما فيها كوردستان بصورة مباشرة، وغيّرت بشكل كبير ظروف وجود الشعب الكوردي المقبلة. وبالتحديد فقد جرى في السنوات الأولى التي اعقبت الحرب تقسيم جديد (وبتعبير أدق إعادة تقسيم) كوردستان فلقد تغير جذرياً الوضع السياسي الداخلي والخارجي في البلدان التي عاش الكورد فيها. وقد نشبت نزاعات جديدة في مرحلة ما بعد أكتوبر ما زالت آثارها تظهر حتى الآن، وتشابكت عُقد تناقضات جديدة بحيث ليست لدى المعاصرين طاقة لحلها. وعموماً فقد وضعت آنذاك أسس تطور القضية الكوردية اللاحقة كله، وهذا ما يجعل دراسة القضية الكوردية ضمن الأطر الزمنية المعينة ليست هامة للغاية، من منظور سياسي وعلمي فحسب، بل وفي غاية الصعوبة.

ويقع فوراً عدد كبير من المواضيع المتعددة الجوانب في حقل رؤية الباحث، فهي أحداث التاريخ العسكري والسياسي والديبلوماسي التي تمس الكورد بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة، وإن تزامنها مهمة ليست سهلة. أما الصعوبة الأخرى من بين مجموعة من الوقائع المتناقضة فهي إبراز تلك الوقائع التي لها علاقة بالموضوع. وهنا فإن من يدرس القضية الكوردية لا يمكنه الاستناد على تقليد علمي ما راسخ، ففي الماضي اهتم المؤرخون بالانتفاضات الكوردية على الأغلب، والتي كانت كثيرة في حين أن الجانب الدولي للمسألة الكوردية لم يُعترف به، وفي أفضل الأحوال كان يجري النظر إلى هذه المسألة كجزءٍ من القضية الأرمنية. وكان تقديمها على مسرح العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الاولى حدثاً في تلك الفترة الزمنية لم تتم دراسته إلى يومنا هذا دراسةً مستفيضة ومقبولة في المصادر العلمية. ويعد البحث الحالي محاولة لسد هذا الفراغ.

ويدرك المؤلف أنه ليس قادراً على دراسة الموضوع الذي اختاره بحجمه الكامل، وهذا أمر مستحيل في ما يتعلق بأي موضوع تاريخي، ذلك أنه لا يوجد أي باحث لا تبقى خارج رؤيته ولأسباب عديدة هذه الوقائع أو تلك التي قد تؤثر بصورةٍ حاسمة أحياناً على الدراسة الشاملة والتقويم الموضوعي، في حين أن الباحث يصطدم في هذه الحالة بنقصٍ واضح في المواد الموثوق بها.

وقبل كل شيء ليست جميع الأرشيفات، والأجنبية منها بوجه خاص، في متناول الباحث ولا تتوفر في معظمها الظروف الملائمة لعملٍ مثمر. وأن نشرالوثائق الديبلوماسية وغيرها يعاني من نقص ومن نزعة معينة، وعلى العموم لم يُعنَ الناشرون كثيراً بدراسة المسألة الكوردية معتبرين أنه ليس لها أهمية كبيرة ،بينما لم يتم نشر الوثائق العربية والتركية والإيرانية حول المسألة الكوردية بوجه عام.

وفي ما يتعلق بالمصادر العلمية فقد اصاب التحريف وعدم الموضوعية الجزء الأكبر منها، ويتم تفسير ذلك أحياناً بالمستوى المتدني للمعارف حول الكورد والقضية الكوردية التي تتميز بها المرحلة المدروسة والتي لا تزال، وإلى حدٍ ما، إلى يومنا هذا، وأحياناً بالدوافع السياسية من مختلف الأصناف بدءاً من المشاعر القومية والخرافات وحتى المطلب الاجتماعي المباشر لفئات وطبقات مختلفة. وهذا ما تمتاز به صحافة ذلك الوقت بوجه خاص، التي كانت تتضمن بشأن الوضع في كوردستان وحوله مزيجاً متنوعاً من الوقائع الحقيقية والشائعات والأكاذيب والأوهام وما إلى ذلك.

وعلى هذا النحو فإن قاعدة المصادر العلمية والمراجع للدراسة المقدمة لها عيوب كثيرة، بيد أنها ليست كذلك بحيث يقف المرء حائراً، فهي تزيد من صعوبة استقصاء مادة واقعية حول الموضوع لكنها

لا تجعله بلا أمل. بل وحتى في ظل الوضع الحالي للمصادر العلمية والمراجع الموجودة، فإنه يمكن تعبئة عدد كبير من الوقائع والآراء التي تسمح وإلى حدٍ معين وضع صورةٍ مماثلة عن القضية الكوردية في الحرب العالمية الأولى وفي السنوات الأولى التي أعقبتها. وعلى الرغم من أنه لا مناص من تشوهات محددة بسبب خصائص المراجع والمصادر العلمية المشار إليها فإن هدف وضع لوحة صادقة نسبياً قابل للتحقيق، وبالتحديد وضع المؤلف هذه المهمة نصب عينيه.

وجرت استقصاءات المواد لأجل هذا البحث في اتجاهات مختلفة، ومن أكثرها فائدةً كان استخدام أرشيف الهند الوطني الذي يحتفظ بما يخصه على شكل أفلام صغيرة في أرشيف سياسة روسيا الخارجية في موسكو حالياً. وتعد وثائق هذا الارشيف من المصادر العلمية الأولية حول تاريخ السياسة البريطانية الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط كلها بما فيها كوردستان، ففيها تركزت المعطيات القادمة من الشرق الأوسط مباشرة إلى ولي العهد البريطاني في الهند[٢] ومن لندن التي وصفت ومن كافة الجوانب الموقف السياسي في جميع أجزاء كوردستان (بصورة أفضل وأكمل في كوردستان الشرقية والجنوبية) وكذلك الصراع الديبلوماسي حول المسألة الكوردية. وعادة كان مرسلو هذه المعلومات خبراء ضالعين يعملون في دوائر الاستخبارات البريطانية السياسية وأحياناً مستشرقين محترفين يتقنون اللغات المحلية ولهذا كانت تقاريرهم موضع ثقة، وفي القسم الذي يتضمن وقائع محددة. لقد أمَّن الطابع السري لهذه المراسلات ولدرجة معينة من التحريفات المقصودة، وتتم أخبار السياسة الخارجية القادمة من لندن ودلهي ما يمكن البحث عنه في المنشورات الرسمية للوثائق الديبلوماسية.وقد يكون الأرشيف الهندي المكان الوحيد،حيث توجد فيه مجموعة متكاملة من المواد حول القضية الكوردية،ولقد جرت الاستقصاءات القادمة في منشورات مختلفة وبصورة رئيسة الوثائق الديبلوماسية وفي الصحافة وفي المراجع الخاصة والعامة.ولاتحتوي على معلومات كثيرة حول القضية الكوردية،وتم الحصول عليها أحيانا بصعوبة كبيرة

كما وتتصف المطبوعات السوفياتية والبريطانية والأمريكية الشهيرة[٣] عن السياسة الخارجية بتلك الميزة. ويجري الحديث فيها بصورة متقطعة عن المسألة الكوردية وفي أكثر الأحيان بخصوص مناقشة

---

(٢) كانت الدوائر العسكرية – السياسية في إيران والعراق وفي الجزيرة العربية تابعة لدلهي بصورةٍ تقليدية كما أن الدوائر الديبلوماسية في البلدان المشار إليها كانت تابعة في آنٍ واحدٍ لولي العهد .

(٣) انظر في الحواشي البيبلوغرافية: أسماءها ومعطياتها الصادرة وذلك شانها شأن معظم المصادر العلمية الأخرى المذكورة هنا.

((المسألة التركية)) كلها في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المختلفة التي انعقدت بعد الحرب. وهنا يمكن أن نستمد وقائع معينة تصف الوضع السياسي الداخلي في كوردستان وفي الأراضي المجاورة لها.

وترتدي مذكرات الشخصيات السياسية آنذاك (لويد جورج، تشرشل، بوانكارية، وهاوز وغيرهم) اهمية مماثلة للموضوع الذي نحن بصدده. وقد استحوذت المسألة الكوردية بحد ذاتها على اهتمام هذه الشخصيات قليلاً، وفقط ما كان بخصوص المسألتين الأرمنية أو العربية. ولقد تناول مصطفى كمال (أتاتورك) في كلمته الطويلة التي استمرت ساعات عديدة اثناء مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٧، التي كانت بمثابة سرد تاريخي وبإسهاب للمسألة الكوردية في تركيا خلال النضال الوطني التحرري ،لكنه من بين معظم الذين دوَّنوا مذكراتهم كان جائراً بحق الكورد، ذلك أنه اتخذ موقفاً قومياً تركياً متعصباً، وستر على شوفينيته تجاه المسألة القومية بقناع وطني لا يساوم ومعادٍ للاستعمار.

وبدت استقصاءات المادة الواقعية في الصحافة عملاً صعباً، مع أنه كان مشكوراً، وبطبيعة الحال اهتم الصحفيون منذ ظهور المسألة الكوردية على الساحة الدولية بهذه الظاهرة الفريدة، فقد ظهرت في الصحف والمجلات التي كان لها توجّه عامّ أم خاصّ أنباء عن الكورد مع المحاولات الأولى لتحليل هذه الحركة الاجتماعية الجديدة لجمهور واسع.

ومن بين الصحف الغربية، كانت المجلات الفرنسية والبريطانية والمتخصصة في القضايا ((الآسيوية)) السياسة العامة والخاصة (والشرق الأوسط على وجه الخصوص) مثل الصحيفة البريطانية ((نير ايست أند انديا)) (التي غيرت تسميتها عدة مرات) والصحيفة الفرنسية ((موريسبواندانس دي أوريان)) وغيرهما. ولا يمكن لأي باحث متخصص بمر حلة ما بعد الحربين ألاَّ يستخدم المجلة الإيطالية ((أوريانتي موديرونو)) التي لم تستعرض فيها مادة مخصصة للمجلات، وكذلك الصحف التي لم تكن بحد ذاتها في متناول اليد على الدوام.

وبطبيعة الحال تسود في الصحافة الغربية نزعة معينة لتفسير المسألة الكوردية ولصالح ((حكوماتها)) (مما يسترعي الاهتمام ولدرجةٍ ما)، لكن الوقائع التي احتوتها وخاصة تلك التي جمعت في الحال تحتفظ بأهميتها الفريدة.

ويستهدف الكثير من المطبوعات حول الكورد والمسألة الكوردية وخاصة ما نُشر منها في العشرينات وفي المطبوعات السوفياتية الدورية جملة من المواضيع الشرقية، وهذا مفهوم، ذلك أن الاضطرابات التي جرت في كوردستان مسّت مباشرة أمن الحدود الجنوبية للجمهورية

السوفياتية الفتية. كما أن جزءاً هاماً من المعلومات عن الشؤون الكوردية نشر في الصحافة السوفياتية بطريقة غير مباشرة مما اثر على صحتها.

ومما يجدر بالذكرهومنهجُ المستشرقين والمؤلفين السوفيات الذين يعنون بالقضايا السياسية والاجتماعية في دراسة الوضع في كوردستان والقضية الكوردية بصورة شاملة من مواقع الماركسية، وقد تحققت، بالطبع، إنجازات معينة في هذا المضمار. وإلى جانب ذلك، كما يحدث مراراً، فإن سعي المؤلفين السوفيات إلى جعل المسألة الكوردية حيوية لم يناسب دائماً أُطر الموضوعية العلمية. كما كانت هنا، ثمة مواقف متطرفة (مثل السعي إلى رؤية الدسائس الإمبريالية في كلٍ مكان وخاصة ((من صنع بريطانيا)) ... الخ) التي كانت تفسرها ظروف ذلك الوقت تماماً. ولقد أثرت هذه النزعة المرفوضة لدى علم الاستكراد حالياً على ابحاث علماء كبار في العشرينات ولغاية الأربعينات.

إن المصادر العلمية كثيرة حول هذا الموضوع، لكنها ليست متساوية من حيث أهميتها وتؤلف الأعمال التي دونها المشاركون بصورةٍ مباشرة في الأحداث المصورة أهم جزءٍ فيها وكان هؤلاء وبصورةٍ اساسية من العاملين في الإدارة الاستعمارية البريطانية في العراق وإيران بمن فيهم التابعون للاستخبارات الخاصة العاملون في صفوف العشائر الكوردية وكقاعدة عامة كان هؤلاء من المحترفين ذوي المستوى الرفيع الذين كانوا يتقنون اللغات المحلية وراقبوا الأحداث مباشرة (أ. ويلسون، وإ. بيل، وس. ادموندز و. أوز هيه) ولهذا السبب يمكن النظر إلى أعمالهم التي ترسبت فيها المادة الميدانية أيضاً بمثابة مصادر وإلى حدٍ ما، وهي تعد في الوقت ذاته دراسات استخدمت أثناء وضعها مصادر ومراجع علمية أخرى، وتعد هذه الدراسة أو تلك من هذه الفئة ذاتية جداً وغير موضوعية. فلقد سعى مؤلفوها إلى عرض نشاطهم وبصورةٍ مُثلى في الشرق الأوسط وسياسة بريطانيا بوجه عام. وعلاوة على ذلك فقد كتبوا وبصورةٍ رئيسة عن الوضع في كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية وفي كوردستان الشرقية إلى حدٍ ما. ولم يتناولوا تقريباً الجواب، الأخرى من القضية الكوردية بما في ذلك جانبها الدولي.

أما المصادر الأخرى الباقية فهي رغم كثرتها تفتقر إلى المواد المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده ويمكن القول ذاته عن الأعمال المكتوبة خصيصاً عن المسألة الكوردية والتي — كما جاء آنفاً — كانت تتمحور حول المعاصرة بشكل أساسي. ولقد دار الحديث فيها عن أحداث المرحلة التي تستأثر باهتمامنا وبكلمات عامة فقط وبشكل مقتضب جداً، ولاسيما أنه يمكن قول هذا

عن الأعمال التي تتسم بطابع عام، سواءً عن تلك الأعمال المكرسة بصورةٍ استثنائية للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، أم تلك التي درست العلاقات الدولية.

وقد لا نجد فيها سوى تنويهات عرضية عن الكورد والمسألة الكوردية دون القيام بمحاولة ما لإجراء تحليل مسهب. ولهذا السبب فإن استخدام معظم هذه المصادر اتسم بطابع محدود لكتابة هذا البحث العلمي. وتنحصر قيمته الأساسية بالنسبة للمؤرخ – مهما يبدو في ذلك من مفارقة – في وجود نزعة معينة لدى الأكثرية الساحقة من الباحثين في المسائل السياسية والاجتماعية والدارسين الذين يساعدون على كشف النوايا الحقيقية لعددٍ من حكومات الدول الغربية والشرق أوسطية في المسألة الكوردية.

كما أن المصادر السوفياتية التي استخدمتها ليست كثيرة. وقد شاخت المراجع العلمية في العشرينات والمعروضة في الكتابات التي تتناول المسائل الاجتماعية والسياسية إلى حدٍ كبير. أما المصادر العلمية الحديثة (أعمال المستشرقين من امثال أ.م. مينتيشاشفيلي، وم. أ. حسرتيان، و أ. ف. فيدتشنكو، ول. ن. كوتلوف وكمال مظهرأحمد وغيرهم)[٤] فقد ساعدت على دراسة أحد أهم مواضيع البحث الحالي، وليس الموضوع الرئيس للدراسة الحالية الحركات الكوردية في العراق وإيران وتركيا.

وهكذا من الملاحظ تبدو قاعدة الوقائع المصورة للبحث الحالي بعيدة عن الكمال من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء، إلا أن ما تم تحقيقه طالما استمد من مصادر متنوعة ومن المراجع العلمية الكثيرة، قد سمح لنا بوضع هذه الدراسة التي نعرضها ليحكم عليها القراء.

---

(٤) كمال مظهرأحمد :عالم كوردي من العراق وشخصية اجتماعية، تلقّى إعداده العلمي في الاتحاد السوفياتي حيث أصدر كتابه(في باكوعام ١٩٦٧) باللغة الروسية وبعنوان الحركة الوطنية التحررية في كوردستان العراق (١٩١٨-١٩٣٢،الذي استخدم في البحث الحالي

الفصل الأول

كوردستان على عتبة العصر الحالي

اصبحت مناطق شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق التي يعيش فيها الكورد مسرحاً للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى[1]. فقد دخلت أرمينيا الغربية كلها وأذربيجان الجنوبية وجزء كبير من كوردستان بالذات ضمن منطقة احتلال دائم، وعرضة لغارات دورية من جانب القوات الروسية.

وبطبيعة الحال فقد غيَّر خروج روسيا الثوري من الحرب، وانهيار جبهة القفقاس كلها وانسحاب القوات الروسية من المناطق المحتلة في شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق، تغييراً جذرياً الوضع السياسي – العسكري كله في كوردستان والمناطق المجاورة لها. وبهذا الشكل أثرت الأحداث الهامة التي جرت في روسيا تأثيراً قويًّا وفورياً على الكورد، بعد أن غيرت وبشدة الظروف الخارجية والسياسية لوجودهم بالذات في أكثر مرحلة من مراحل التاريخ العالمي حراجةًوتأزماً.

ومع أن ذلك كان عاملاً هاماً للغاية، لكنه كان عاملاً زمنياً قصيراً نسبياً، وقد اتسمت العوامل الاجتماعية والفكرية والسياسية التي استمرت طويلاً وجاءت وليدة ثورة أكتوبر العظمى بأهمية كبيرة جداً لمصير المسألة الكوردية. فظهور دولةٍ اشتراكية عظمى على حدود كوردستان الشمالية بديلاً عن روسيا القيصرية الإمبريالية التي حاولت استغلال الكورد لأغراضها الكولونيالية، هذه الدولة الجديدة التي لم تعلن فحسب، بل ومارست عملياً مبدأ تقرير مصير الأمم في سياستها الداخلية والخارجية، طرحت المسألة الكوردية على اساس آخر تماماً، ومنحت الكورد وللمرة الأولى في تاريخهم آفاقاً واقعية للتحرر القومي. وفتحت أمامهم

---

(١) لازاريف، المسألة الكوردية (١٨٩١-١٩١٧)، الفصل الثامن.

طريقاً رئيساً للنضال، حيث امتزج فيه عضوياً الانبعاث القومي مع إعادة بناء المجتمع من الناحية الاجتماعية، ولذلك أصبح عام ١٩١٧ تاريخاً مشهوداً في تاريخ الكورد.

أولاً: الاحتلال التركي لكوردستان الشمالية والشرقية

كما هو معروف لا يجري التطور التاريخي في طريق مستقيم أبداً، وليس ثمة انعطافات تقدمية في تاريخ أي شعب كان، بل وتعرجات وحتى تراجعات مؤقتة إلى الوراء، وهذا ما جرى (مراراً) مع الشعب الكوردي الذي عانى كثيراً من الاضطهاد، وكان وجوده الداخلي والخارجي يقع على الدوام في ظروف سيئة للغاية. واستمر الأمر على هذا المنوال حتى في العصر الذي حل بعد ثورة أكتوبر، فلم يتمكن الكورد فوراً من تجسيد الظروف الملائمة التي أتاحها الوضع الدولي الذي تغير بصورة جذرية مع ولادة أول دولة اشتراكية في العالم. وفضلاً عن ذلك ازداد وضع الشعب الكوردي تعقيداً في أواخر الحرب العالمية الأولى وعقب انتهائها، بينما اكتسبت القضية الكوردية التي تفاقمت بصورةٍ حادةٍ، مضموناً جديداً.

وأصبح الشعب الكوردي مرة أخرى ضحية مؤامرة القوى الرجعية العدوانية في المنطقة والغرب الاستعماري. فقد حاولا على عجلة من أمرهما، استغلال تفكك الجبهة الروسية في القفقاس إثر الأحداث الثورية في روسيا من أجل احتلال أراضي جديدة. ولهذا السبب لم يخفف انهيار روسيا الإمبريالية من وطأة وضع الكورد، بل جلب لهم خطراً كبيراً وجديداً ولو كان قصير المدى.

وكان هذا الخطر يأتي من تركيا، العدو القديم لحرية الشعب الكوردي. فلقد قام قادة تركيا الفتاة – الذين كانوا على عتبة انهيار عسكري وسياسي واقتصادي وبتحريض من برلين – بمحاولة يائسة لتغيير مجرى الأحداث لمصلحتهم واحتلال معظم الأراضي التي يقطنها الكورد إلى جانب جزء كبير من ما وراء القفقاس سواء التي كانت تدخل في عداد الامبراطورية العثمانية أو التي كانت تابعة لإيران.

وفور التوقيع على هدنة بريست – ليتوفسك (بتاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩١٧ والتي كانت شاملة للمشاركين في الاتحاد الرباعي) وعلى هدنة أرزنجان (بتاريخ ١٨ كانون الأول)، شرعت القيادة العسكرية – السياسية في تركيا تعد العدة لخرقهما، ووضعت المخططات لشن حملةٍ عدوانية على الشرق تحت شعارات مذهب الجامعة التركية والإسلامية بغية احتلال ما وراء القفقاس كله وقبل كل شيء باكو وشمال غرب إيران أي أذربيجان (الإيرانية) الجنوبية

وكوردستان الشرقية وذلك تحت ذريعة تحرير الإخوة المسلمين والأتراك (الطورانيين). ومن الأغراض العدوانية العابرة التي خططت لها الأوساط التركية الحاكمة، لكنه كانت في غاية الأهمية هي الحل النهائي للقضية الكوردية القومية والأرمنية على السواء وذلك عن طريق الإبادة الجماعية الشاملة وتدمير المراكز القومية للشعبين الكوردي والأرمني.

وقامت الحكومة التركية بنشاط دعائي واسع النطاق دون أن تخفي مخططاتها الانتقامية نحو الأراضي الواقعة إلى الشرق من آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وانهالت على رؤوس الأرمن الاتهامات في ((الفظائع التي ارتكبوها ضد السكان المسلمين)). فقد صعدت ((جمعية الإسلام)) التي تأسست عام ١٩١٦ في الأراضي التي احتلتها القوات الروسية، من النشاط الاستفزازي — التحريضي، وقامت بتأليب الأتراك والكورد ضد الأرمن ومن ثم اتهمت الأرمن بالذات في إثارة الحوادث[٢].

وخلال الإعداد لحملة أخرى الى الشرق (ونضيف الى أنها كانت الأخيرة في تاريخ الامبراطورية العثمانية) أُعطي — وكما كان على الدوام — دور ملحوظ للكورد. وبدأت السلطات من جديد وأثناء انتشار الجيش التركي الثالث في جبهة القفقاس (بقيادة محمد وهيب باشا)،بتشكيل المفارز الكوردية غير النظامية والتي أُنيطت بها مهمة القيام بأعمال تخريبية في المؤخرة وعلى خطوط مواصلات الجبهة الروسية القفقاسية المنهارة، وممارسة الإرهاب ضد السكان الأرمن في شرق الأناضول[٣]. وهذا ما أدى إلى تفاقم مطرد في الوضع الداخلي الذي كان متوتراً قبل ذلك في كوردستان (التركية) الشمالية وفي أرمينياً (التركية) الغربية.

وينبغي الإشارة إلى أنه لم تكن لدى سلطات تركيا الفتاة في العام الأخير من الحرب، مشاكل خاصة مع الكورد في شرق الأناضول، وعانت الحركة الكوردية من ركود مؤقت، عندما لم تكن قادرة على مواجهة نكبات الحرب وويلاتها وأعباء الاحتلال العسكري. وباستثناء ذلك أثر على مشاعر الكورد في تركيا، نهج روسيا الكولونيالي أثناء احتلالها لمناطق شرق الأناضول،

---

(٢) أ. م. شمس الدينوف ((مشاركة تركيا في التدخل ضد روسيا السوفياتية عام ١٩١٨)). تاريخ بلدان الشرقين الأوسط والأدنى واقتصادها (نشرة دورية علمية لمعهد الاستشراق في أكاديمية العلوم السوفياتية): الجزء ١٤، موسكو، ١٩٥٦، ص١٦٨.

(٣) ي. ف. لودشوفيت، تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨. نبذة عسكرية وسياسية، موسكو، ١٩٦٦، ص١٦١-١٦٢.

ومغازلة القيادة الروسية للقوميين الأرمن الذين سلكوا سياسة الثأر من المسلمين بما فيهم السكان الكورد في المناطق التي احتلتها القوات الروسية(٤). ولهذا السبب تمكن المستفزون من تركيا الفتاة إثارة الاقتتال من جديد بين الأرمن والكورد في عدد من المناطق، وكذلك هجمات مفارز الكورد على القوات الروسية المتقهقرة ،وقد وقعت مثل هذه الحوادث بالقرب من أرزنجان ،بل وحتى في ديرسم المركز التقليدي للحركة المعادية للأتراك(٥).

وبدأ الأتراك في الإعداد المباشر لشن هجوم باتجاه أرزنجان في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٨. وفي ١٢ شباط عبرت القوات التركية الخط الدولي الفاصل الذي حددته هدنة أرزنجان، ولقد استهدف خرق الجانب التركي لهذه الهدنة (وبتأييد من الألمان) إلى جانب أمور أخرى، الضغط على الوفد السوفياتي في بريست – ليتوفسك كي تصبح شروط السلام المقبلة على المسرح التركي الآسيوي أقل أربحية للجانب السوفياتي، رغم أن الأتراك لم يحققوا خلال الأعمال العسكرية كلها نصراً واحداً على جبهة القفقاس، بل بالعكس مُنُوا بالهزائم وحدها، ولقد كان سلوك الجانب التركي عشية التوقيع على المعاهدة السلمية يدل على عدم التزامه بها، وهذا ما جرى فعلاً.

وأثناء إبرام معاهدة صلح بريست – ليتوفسك بين روسيا السوفياتية والدول العظمى في الإتحاد الرباعي (٣ آذار عام ١٩١٨) تقدمت القوات التركية تقدماً كبيراً نحو أرضروم – ألكسندرو بول محتلة أرزنجان، بايبورت وطرابزون وغيرها من المراكز العامة، وجرى دعم الفرق التركية الخمس المهاجمة بالمفارز الكوردية غير النظامية العاملة بصورة رئيسة في الأجنحة وضد الوحدات الأرمنية بشكل أساس(٦)، فمثلاً انضم ١٥٠٠ من الخيالة الكورد إلى الفرقة السادسة والثلاثين في الفيلق التركي الأول(٧).

وفي أعقاب بريست – ليتوفسك تكوّن وضع ملائم لتطوير التوسع التركي القادم في شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وزال الجيش الروسي كقوةٍ عسكرية نهائياً، ونالت تركيا حق العودة ودون عائق إلى حدود عام ١٩١٤ وذلك حسب المادة الرابعة من المعاهدة السلمية.

---

(٤) لازاريف، المسألة الكوردية، ص٣٤٤-٣٤٥ و ٤٤٩-٤٥٠.

(5) W. E. D., Allen, and Paul Muratoff, Caucasien battleieldge, 1953, pp. 459-460.

(٦) تم بقرار من جيش القفقاس و((مفوضية ما وراء القفقاس)) المناهضة للثورة إعادة تشكيل الجيش القفقاسي حسب السمة القومية: الأرمنية والجورجية والأذربيجانية، أنظر: لودشوفيت، ص١٦٦-١٧٣.

(٧) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء الأول، العدد ٧٨، ٨٢، ص١٢١-١٢٣ و١٩٩-٢٠٢.

وفضلاً عن ذلك نظرت معاهدة بريست – ليتوفسك (والمعاهدة التركية الإضافية الملحقة بها) عملياً في مشاركة تركيا الحاسمة في مصير مقاطعات قارص، وأردهان وباطومي التي اقتطعت من تركيا إثر الحرب الروسية – التركية عام ١٨٧٧-١٨٧٨(٨). وبعبارة أخرى تضمنت المعاهدة المبرمة في بريست – ليتوفسك أسس رقابة تعليمات معاهدة برلين الدولية عام ١٨٧٨ التي كانت تتعلق بالحدود التركية الروسية، وبالتالي الظروف الدولية – السياسية لوجود قسم من الكورد في كوردستان الشمالية وأرمينيا الغربية.

وسارعت القيادة التركية إلى الحصول على مكاسب من مجموعة ظروف عسكرية – ديبلوماسية تكونت بالنسبة لتركيا بعد عقد صلح بريست – ليتوفسك، فواصلت هجومها نحو ما وراء القفقاس. ولقد ساعد الوضع السياسي الناشىء في المنطقة بعد ثورة أكتوبر المخططات العدوانية للآلة العسكرية التركية، حيث تسلمت القوى البرجوازية – القومية مقاليد السلطة هنا، وأعلنت سياسة الانفصال القومي، ولم يتناقض انفصال جورجيا، أرمينيا، واذربيجان عن روسيا السوفياتية في ربيع عام ١٩١٨ مع المصالح الجذرية لجماهير الشغيلة فحسب، بل واستحال إلى خيانة وطنية تاركة هذه الجمهوريات ((المستقلة)) عزلاء من السلاح عملياً أمام أعداء خطيرين مثل تركيا وألمانيا وبريطانيا. وشكل العسكريون الأتراك خطراً كبيراً على شعوب ما وراء القفقاس في هذه السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، فقد وضعوا خطةً لشن حملةٍ على باكو بغية احتلال ما وراء القفقاس، وشمال القفقاس والتوسع المقبل تجاه الأراضي التي تعيش فيها الشعوب التركية والإسلامية وآسيا الوسطى والمحاذية لبحر قزوين وفي المناطق القريبة من نهر الفولغا.

وعلى الرغم من رداءة هذا المشروع الذي انتهت محاولة تطبيقه بفشل حتمي، فقد جلب مصائب وويلات كثيرة لشعوب ما وراء القفقاس وفي مناطق تركيا وإيران المجاورة لها (وخاصة للشعب الأرمني الذي عانى كثيراً من الاضطهاد) وللكورد الذين عاشوا بجواره وليس للمرة الأخيرة.

وفي أواخر آذار ومطلع عام ١٩١٨، وصلت القوات التركية الى الحدود الروسية التركية عام ١٩١٤. وبعد مرور شهر بلغت حدود عام ١٨٧٧، ومن ثم تقدم الأتراك وبسرعة نحو هدفهم المنشود إلى باكو وعبر أراضي أرمينيا الشرقية (محافظة يريفان سابقاً) إلى الحكومة الطاشناقية التي فُرضت عليها اتفاقية جائرة (في أوائل حزيران عام ١٩١٨) وأصبحت أرمينيا ((مستقلة)) في وضع بلدٍ

---

(٨) لودشوفيت، ص١٦٠-١٦٢.

محتلٍ عملياً[٩]. وفي صيف ١٩١٨ دخلت قطعات الجيش التركي النظامية إلى أراضي جورجيا الجنوبية[١٠] ومن ثم إلى اذربيجان وهي توسع نطاق هجومها على باكو من الغرب.

وهكذا ظهر أن الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية قد ثأرت أخيراً لمعظم هزائمها السابقة في شرق آسيا الصغرى وما وراء القفقاس، فاحتلت أرمينيا الغربية كلها بينما وقعت أرمينيا الشرقية تحت الحماية العثمانية عملياً، واستسلمت أذربيجان بثرواتها النفطية في باكو. وبات وشيكاً حل المسألة الأرمنية والمَرَضية بالنسبة لتركيا بالشكل الذي كان يروق للأتراك الفتيان الشوفينيين الذين ورثوا سياسة حكومة السلطان الانهزامية، وظهر في الوقت ذاته انعطاف مناسب لهم لم يكن أقل تهديداً للدولة العثمانية من القضية الكوردية.

حل هدوء في كوردستان الشمالية ترقبته استانبول طويلاً، وتم إشراك المفارز الكوردية غير النظامية في حملة الجيش التركي في القفقاس والتي نكلت إلى جانب القطعات التركية بالسكان الأرمن العزّل (وخاصة ضد الأرمن اللاجئين من تركيا)[١١]، ولقد وقع الغالبية العظمى من الكورد في ما وراء القفقاس تحت حكم الاحتلال التركي آنذاك[١٢].

وتمكن الأتراك ثانيةً من تثبيت أقدامهم في كوردستان (إيران) الشرقية، وكما هو معروف لم تأخذ الدول الكبرى المتنازعة أثناء الحرب العالمية الاولى (روسيا وبريطانيا من جهة، وتركيا وألمانيا من جهة أخرى) بالحسبان أبداً الحياد الإيراني، وحوَّلت أراضي البلاد وخاصةً محافظاتها الشمالية – الغربية الى مسرحٍ للعمليات العسكرية حيث تعرض أثناء ذلك جزء هام من إيران

(٩) المصدر السابق، ص١٩٠-١٩١.

(١٠) لم يسمح الألمان للأتراك بالاستيلاء على جورجيا كلها حيث آثروا ترك هذه البلاد الغنية لهم. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات أيضاً أوقفت برلين تقدم الأتراك نحو باكو، انظر: ف. بيبياك، الإمبريالية الألمانية في ما وراء القفقاس عام ١٩١٠-١٩١٨، موسكو، ١٩٧٨، الفصل ٣-٥.

(١١) لودشوفيت، ص١٧٤.

(١٢) لا توجد اية معلومات حول مساعدة الكورد في ما وراء القفقاس للمحتلين الأتراك، اما الكورد الإيزيديون فقد آثروا الهروب عنهم بعيداً. أنظر: لودشوفيت، ص.١٨٢

لاحتلال القوات الروسية والبريطانية، الاأن عملاء الأتراك استمروا في نشاطهم بين صفوف العشائر الكوردية المحلية في منطقة الحدود التركية - الإيرانية[١٣].

غيَّر خروج روسيا من الحرب وما أعقب ذلك من انسحاب للقوات الروسية في إيران (حسب صلح بريست – ليتوفسك بتاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩١٧) الوضع في شمال غرب إيران بصورة جذرية: وطبق الجانب السوفياتي وبإخلاص شروط الهدنة ومن ثم اتفاقية بريست – ليتوفسك السلمية (ألزمت المادة السابعة الطرفين المتعاقدين باحترام الاستقلال السياسي والاقتصادي لكلٍ من إيران وأفغانستان وعدم انتهاك حرمة أراضيهما)[١٤]. وفي نيسان عام ١٩١٨ تم انسحاب قطعات الجيش القديم من إيران، وتصرفت الأطراف المعنية الأخرى بطريقة أخرى.

لم تكن ألمانيا مهتمة بايران بعد لانشغالها بأمورها، بيد أن تركيا وبريطانيا حاولتا الحصول على مكاسب عسكرية – سياسية قصوى من انسحاب الروس من المسرح الإيراني، وبطبيعة الحال كانت أهدافهما متعارضة، إذ تاقت كل واحدة منهما الوصول إلى باكو قبل الأخرى، لكنهما اتفقتا في أمر واحد وهو حقدهما على السلطة السوفياتية وكومونة باكو، وفي سعيهما فصل شعوب ما وراء القفقاس عن روسيا السوفياتية وبشكل دائم. واكتسب رأس الجسر الإيراني في مثل هذه الظروف أهمية خاصة للأتراك والإنكليز، كما لعب موقف العشائر الكوردية المحلية دوراً هاماً في تثبيت أقدامهما في شمال غرب إيران.

وفي شباط عام ١٩١٨ بدأ الفيلق العسكري الرابع للجيش التركي زحفه نحو الحدود الإيرانية، ودخل في نيسان، أي بعد انسحاب القوات الروسية، مع قطعات الجيش السادس المتمركزة في ميسوبوتاميا[*] (وفق مصطلح ذلك لوقت) إلى أراضي اذربيجان إيران وكوردستان وتقدم نحو الشمال إلى حدود ما وراء القفقاس. وفي ١٤ حزيران من العام نفسه احتلت القوات التركية تبريز، وفي آب عام ١٩١٨ أتمت احتلال أذربيجان الإيرانية والمناطق الشمالية من كوردستان (الشرقية) الإيرانية (على الجنوب من بحيرة أورمية). وقاومت المفارز الأرمنية والآشورية

---

١٣) انظر: لازاريف، المسألة الكوردية، الفصل الثامن" ل. ي. ميروشينكوف، التوسع البريطاني في إيران (١٩١٤-١٩٢٠)، موسكو، الفصل الاول" م. ن. إيفانوف، الحركة الوطنية – التحررية في إيران عام ١٩١٨-١٩٢٢، موسكو، ١٩٦١، الفصل الأول.

(١٤) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية الجزء الاول، العدد ٧٨، ص٢٣.

(*) ما بين النهرين.

المسلحة وحدها الاحتلال التركي، بيد أن هذه المقاومة لم تكن فعالة بما فيه الكفاية كي تقف حائلاً أمام تجسيد مخططات الأتراك في شمال – غرب إيران[٢٠].

ويجوز القول بأن المستعمرين البريطانيين قد سلكوا نهجاً موازياً مع المعتدين الأتراك في إيران الغربية، فقد رغبوا قبل الأتراك والألمان (القادمين من جهة جيورجيا) في الاستيلاء على باكو النفطية وترسيخ أقدامهم في ما وراء القفقاس كله بغية احتلاله بعد هزيمة الدول العظمى المركزية. وقدم خرق الأتراك الفظ للحياد الإيراني، وتوغل القوات التركية والألمانية في ما وراء القفقاس، ذرائع إضافية للإنكليز لزيادة تدخلهم في إيران ولأجل التحضير للتدخل في جبهة القفقاس. ولتنفيذ هذه المخططات يجب القيام ((بحملة)) عسكرية خاصة بقيادة الجنرال دنيسترفيل، التي تزودت بالسلاح في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٨ وتحركت من بغداد التي احتلها الإنكليز نحو الشمال. وعندما لم يتمكن الإنكليز من التوغل في ما وراء القفقاس ((بطريق بري)) بسبب مقاومة الأتراك، وصلت قوات التدخل البريطانية في آب عام ١٩١٨ إلى بحر قزوين واحتلت ميناء انزيلي وأقاموا خط مواصلات – عسكرياً مباشراً من قصر شيرين وحتى انزيلي[٢١].

وبهذا الشكل انقسم شمال – غرب إيران في أواسط ١٩١٨ الى منطقتين: المنطقة الغربية بتركيبتها السكانية المتعدد القوميات احتلتها القوات التركية التي قدمت لها المساعدة المفارز التركية غير النظامية وجزئياً الكورد الإيرانيون، والمنطقة الشرقية التي كانت أكثر تجانساً من الناحية العرقية إذ كانت غالبيتها من الفرس، وقادت العمليات فيها قوات التدخل البريطانية وبقايا تشكيلات الحرس الأبيض الروسي الموجهة نحو باكو. وبطبيعة الحال، كان الأتراك والإنكليز انطلاقاً من مصالح سياستهم الإيرانية والقفقاسية معنيين جداً بتأييد العشائر الكوردية في كوردستان إيران وأذربيجان أو على حيادها عند الضرورة القصوى.

وعلى الرغم من أنه لم تكن القوات الروسية والقوات الحكومة الإيرانية توجد عملياً في شمال غرب إيران خلال ربيع عام ١٩١٨، لم يكن تقدم القطعات التركية في أراضيها باتجاه حدود ما وراء القفقاس نزهة عسكرية كما خطط لذلك في البداية الضباط الأتراك في الأركان العامة. فلقد أبدت مفارز الدفاع عن النفس التابعة للأقليات المسيحية من الأرمن والآشوريين المحليين أو اللاجئين من تركيا الذين نجوا من مجازر عام ١٩١٥-١٩١٦ مقاومة عنيفة ضد الأتراك. ولهذا

---

(١٥) لودشوفيت، ص١٩٣-١٩٧ و ٢٤٦-٢٤٨.

(١٦) المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٥ و ٢٣١-٢٣٥" ايفانوف، ص٣٧" ميرشينكوف، ص٦٥-٨١ و ٩٦-١٢٣.

السبب لجأت القيادة التركية ثانية إلى ممارسة نهجها المجرّب في تأجيج نار العداء القومي والديني سعياً منها كالسابق إلى استغلال الكورد الإيرانيين في المناطق الحدودية لأغراضها، ولقد ساعدت الفوضى التامة والدمار السائد في غرب إيران بعد انسحاب القوات الروسية منها على هذه المخططات. وانتشر وباء الكوليرا (خاصة في سنه) وبلغت الكوارث حداً لا مثيل له[١٧]. وكان من المناسب ((صيد السمك في الماء العكر)) في مثل هذا الوضع، الأمر الذي حاول الأتراك ولإنكليز القيام به، والسلطات المحلية التي فقدت هيبتها تماماً. ولقد فعلت السلطات هذا بنجاح اقل، لكنها أفلحت في أمر واحدٍ إذ تمكنت (وبمشاركة الإنكليز) من تأليب الكورد ضد الآشوريين الذين أصبحوا قوة عسكرية فعلية في المنطقة المجاورة لأورمية، وبالنتيجة قام زعيم كورد شكاك إسماعيل آغا سمكو في ١٦ آذار عام ١٩١٨ بقتل بطريرك الآشوريين في هكاري بنيامين مار شمعون وقطعت على أثر ذلك جميع الصلات بين الكورد والآشوريين[١٨].

ولقد كان ذلك لمصلحة المتدخلين الأتراك قبل كل شيء، الذين تمكنوا من استمالة عدد كبير من الزعماء الكورد ذوي النفوذ في الشريط الحدودي وفي كوردستان إيران إلى جانبهم. وقد انضم إلى الأتراك قادة كورد بارزون وقفوا بالأمس القريب ضدهم من أمثال سمكو وسيد طه[١٩] اللذين وجها ضرباتهما إلى المفارز المسلحة التابعة للآشوريين والأرمن[٢٠]. كما تمكنت القيادة التركية من تجنيد أنصار لها في صفوف عشائر صاوجبلاق (مهاباد) وفي غيره من المناطق الواقعة

---

(١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)) برقيات القنصل الإنكليزي في كرمنشاه إلى دائرة الشؤون الخارجية لحكومة الهند. ٣ و٢١ ايار عام ١٩١٨.

(١٨) ك. ب. ماتفييف (بار – ماتاي) مار – يوحنا ي. ي، المسألة الآشورية اثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها (١٩١٤-١٩٣٣)، موسكو، ١٩٦٨، ص٦٤-٧٩" ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن، موسكو، ١٩٧٩، ص٩٢-١٠٥.

(١٩) طه – الملقب بسيد طه (تيمناً بسورة طه في القرآن الكريم).

(٢٠) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني))، رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، ١٤ أيار ١٩١٨، عدد ٣١٥، رسائل السفير البريطاني في طهران إلى ولي العهد في الهند، ص٥٣ Persia Series part XIX.

في عمق أراضي كوردستان ايران التي عندما حصلت على الإعانات التركية مدت الوحدات التركية بالاحتياجات الضرورية[٢١].

وكان الموقف الودي لأكثرية الكورد الإيرانيين والمساعدة المباشرة من جانب عددٍ من الزعماء ذوي النفوذ، أهم سبب في تمكين الأتراك في نهاية صيف عام ١٩١٨ من تحطيم مقاومة التشكيلات المسيحية واحتلال أذربيجان إيران كلها وجزءٍ هام من كوردستان إيران.

إلا أن نجاحات الجيش التركي في كوردستان إيران وفي أذربيجان كانت وهمية، ذلك أن الامبراطورية العثمانية نفسها كانت آنذاك على عتبة انهيار عسكري سياسي. فقد عجلت الحملة العسكرية التركية في القفقاس والاستيلاء على باكو (١٥ أيلول عام ١٩١٨) وتوغل القطعات العسكرية القادمة في شمال القفقاس من هذا الانهيار ، ذلك أنهما صرفا طاقات الامبراطورية العسكرية عن حماية مناطقها الهامة والحيوية، بل وأن تركيا بوجه عام كعضو ضعيف وتابع تماماً قد أُصيبت بهزيمة نكراء على أيدي الحلفاء في الاتحاد الرباعي وانهارت كلياً بغض النظر عن مجرى العمليات العسكرية على المسرح الآسيوي — التركي للحرب العالمية. ولهذا السبب كانت السياسة الكوردية لقادة الأتراك الفتيان في الامبراطورية العثمانية الواقفة على عتبة كارثة قد بُنيت على الرمال وانهارت بصورة طبيعية مع الفشل السياسي — العسكري الذريع لحكم تركيا الفتاة على الرغم من أنهم تمكنوا في نهاية الحرب من الاستيلاء على كوردستان الشرقية كلها تقريباً ولفترةٍ زمنية قصيرة.

ثانياً: سياسة بريطانيا الكوردية في نهاية الحرب العالمية الأولى

كانت سياسة بريطانيا الكوردية أمراً آخر، ولها آفاق بالمعنى التام للكلمة (رغم أنها، كما تبيّن، لم تكن لفترة زمنيةٍ طويلةٍ كالتي اعتمدوا عليها في لندن)، ذلك أنها ارتكزت على فرض زعامة بريطانيا على ساحة الشرق الأوسط كلها التي تحققت في أواخر الحرب العالمية الأولى. صحيح أن الإنكليز لم يحققوا الكثير من أهدافهم في كوردستان نفسها حتى نهاية عام ١٩١٧، لكن ذلك كان ضرورياً لهم لتثبيت أقدامهم في هذه البلاد الهامة من وجهة النظر العسكرية — الإستراتيجية. وفي اسوأ الأحوال فإن المواقع التي احتلها الإنكليز في ايران والمشرق العربي ظلت

---

(٢١) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني))، Persia Series part XIX, p.54-55 رسائل السفير البريطاني في طهران إلى ولي العهد في الهند، ١٩ نيسان ١٩١٨، برقية قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى وزارة الحربية بتاريخ ٦ ايار عام ١٩١٨.

ضعيفة، وأصبح انتشار التوسع البريطاني القادم في منطقة الشرق الأوسط وخاصةً في جبهة ما وراء القفقاس وآسيا الصغرى مستحيلاً.

وكان أمام الإنكليز أفضل الفرص في كوردستان الجنوبية والشرقية. ولئن كان يترتب عليهم احتلال كوردستان الجنوبية (بينما كانت مقاومة الجيش التركي وقطعات العشائر الكوردية عنيفة جداً) فإن انسحاب الجيش الروسي من إيران قد سهّل كثيراً على بريطانيا مهمة إخضاع كوردستان الشرقية لحكمها حتى بصرف النظر عن احتلال الأتراك لجزء كبير منها وبصورة مؤقتة. وقد رأت أن ذلك من مهامها الأولى. ولاحت بعد انسحاب روسيا من الساحة الإيرانية لإيران كلها، في نهاية الحرب تباشير التفاؤل في لندن.

ولوحظ في أواخر عام ١٩١٧ الاهتمام المتزايد لدوائر الاستخبارات العسكرية – السياسية البريطانية في الشرق الأوسط بجنوب غرب إيران حيث يسكن الكورد وغيرهم من القبائل. فقد كتب أول رئيس للإدارة المدنية البريطانية ((كبير الضباط السياسيين)) في جنوب العراق والخليج الفارسي كله الجنرال بيرسي كوكس عن ضرورة تقوية الممثلية البريطانية السياسية ليس في كوردستان الجنوبية فحسب، بل وفي كرمنشاه و((بلاد الكلهور)) ولورستان وبختران وهمدان، فقد أوصى بإدخال ((الضباط السياسيين)) البريطانيين هناك وبشكل أسرع، أي البدء بإدخال الإدارة الكولونيالية بغية سد الفراغات الناتجة عن انسحاب القوات الروسية[٢٢].

رغبت السلطات البريطانية – وقبل كل شيء – في الحصول على المساعدة العسكرية من الكورد المحليين. فقد اقترح القائم بأعمال القنصل البريطاني في تبريز ضمّ الكورد إلى المفرزة المتشكلة في أورمية التي كان معظمها من اللاجئين المسيحيين الذين قدموا من تركيا وكان عليها مواجهة المتدخلين الأتراك. وحسب رأيه فإن ذلك سوف لا يساهم في استمالة الكورد الإيرانيين إلى جانب الحلفاء فحسب، بل والعشائر في المنطقة الحدودية[٢٣]. ودون أن يقتصروا على الأماني الطيبة شرع الممثلون البريطانيون في إيران في تشكيل المفارز العشائرية الكوردية

---

(٢٢) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطنية)) برقية ب. كوكس في بغداد بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩١٧.

(٢٣) المصدر السابق، برقية السفير البريطاني في طهران إلى حكومة الهند بتاريخ ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨.

(الألوية) [٢٤] لاستخدامها وبصورةٍ رئيسية في أغراض ثانوية (الحفاظ على طرق المواصلات وغيرها) [٢٥]، لكنهم خططوا في الوقت ذاته لاستخدامها في أعمال أكثر شأناً[٢٦].

إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا في هذه المرحلة من ضمان تأييد فعال من الكورد الإيرانيين، ومما حال دون ذلك النجاحات المؤقتة التي أحرزتها القوات التركية في إيران الغربية وفي ما وراء القفقاس وعدم وجود مواقع قوية لبريطانيا في منطقة النفوذ الروسي سابقاً. ففي كانون الثاني عام ١٩١٨ أبلغ عملاء الإنكليز في تقرير لهم عن عدم ((إخلاص)) العشائر القاطنة في الحدود التركية – الإيرانية وخاصةً عشيرة سنجابي التي شكلت خطراً دائماً على خطوط المواصلات البريطانية[٢٧]. وفي نيسان عام ١٩١٨ أُرسلت القوات البريطانية النظامية لمحاربةالكوردمن عشيرة سنجابي[٢٨]، إلا أنه لم يحلّ الهدوء المرتقب و((النظام)) بين صفوف السكان الكورد في منطقة عمليات القوات البريطانية في إيران رغم اتفاق السلطات البريطانية مع عددٍ من الزعماء الكورد أصحاب النفوذ ((وخاصةً في منطقة كرمنشاه)) [٢٩].

وتوصلت القيادة العسكرية – السياسية البريطانية في العراق وإيران سريعاً إلى استنتاج مؤداه أنه لا تكفي الإجراءات العسكرية فقط للتوغل في كوردستان إيران، فمن الضروري اقترانها بالوسائل السياسية. وفضلاً عن ذلك كان من الضروري وبصورة عاجلة منع تأثير أفكار ثورة أكتوبر التحررية والأحداث الثورة في روسيا على السكان القاطنين في غرب إيران وخاصة في مناطق القفقاس وآسيا الوسطى المجاورة لإيران، ولهذا السبب شرع الإنكليز منذ اوائل عام ١٩١٨ في علاقاتهم مع الكورد الإيرانيين في طرح فكرة حول رسالة ((تحررية)) ما للقوات البريطانية في كوردستان كلها.

---

(٢٤) كلمة مقتبسة من الإنكليزية Levy، القوات ،المجندون.

(٢٥) أي أن الإنكليز حاولوا (دون نجاح كبير) انتهاج تلك السياسة التي انتهجها قبل ذلك بوقت قصير أسلافهم الروس في كوردستان إيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني))). قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى الملحق العسكري البريطاني في طهران ودلهي بتاريخ ١١ آذار عام ١٩١٨.

(٢٦) المصدر السابق، ص٣٩. برقية السفير البريطاني في طهران إلى ولي العهدفي الهند بتاريخ ١١ آذار عام ١٩١٨.

(٢٧) المصدر السابق. القنصل البريطاني في طهران إلى ولي العهدفي الهند بتاريخ ١٠ آذار عام ١٩١٨.

(٢٨) ميروشينكوف، التوسع البريطاني في إيران، ص٧٧.

(٢٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)).

وحاول الإنكليز إشراك المهاجرين الكورد القوميين في أوربا والشرق الأوسط وخاصة البدرخانيين (أحفاد الزعيم الكوردي الشهير بدرخان بك من الجزيرة) [٣٠] في الدعاية لمثل هذه الأفكار. ولم يتم الاعتماد على الموالين لبريطانيا المعروفين (مثل ثريا بدرخان الذي كان يعيش في القاهرة) فحسب، بل وعلى الموالين للروس سابقاً (عبد الرزاق بك، ويوسف كامل بك وغيرهما) الذين بقوا بعد انهيار القيصرية ((بلا عمل)) وحاولت الاستخبارات البريطانية الخاصة إقناعهم مؤكدةً لهم أن الكورد سوف يتحررون من النير التركي بعد أن تضع الحرب أوزارها[٣١].

كما جرت الدعاية لصالح التقارب الكوردي – الأرمني في كوردستان إيران نفسها وقد طرح (في تموز عام ١٩١٨) عدد من زعماء الكورد المكريين (منطقة صاوجبلاق) بالذات فكرة إعلان كوردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية[٣٢]. وأجرى المكريون بهذا الشأن مباحثات مع القنصل البريطاني في كرمنشاه محاولين إثارة اهتمام الإنكليز باستعدادهم للمساهمة في حل القضية الأرمنية الصعبة[٣٣].

وتجددت المباحثات بشأن استقلال كوردستان على الأرضية الأوربية في جنيف، وقام بإجرائها بيرسي كوكس وشريف باشا عام ١٩١٨، وكما يبدو جرى الحديث في هذه المباحثات عن الحكم الذاتي لكوردستان الجنوبية وحدهاومركزها الموصل وتحت الحماية البريطانية، ونصح شريف باشا بالإعلان عن هذا الحكم الذاتي قبل بداية مؤتمر الصلح (وكأمر واقع).

وقد اقترح شريف باشا تشكيل لجنة لحل الخلافات الكوردية – الأرمنية، بيد أن الإنكليز لم يثمنوا شريف باشا عالياً كشخصية سياسية (فقد رأوا فيه شخصية لا تتمتع بنفوذ كبير بين

---

(٣٠) لازاريف، المسألة الكوردية، ص٤٥٣.

(٣١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (أرشيف الهند الوطني). برقية رئيس الاستخبارات العسكرية إلى قائد القوات في ١٥ شباط ١٩١٨" برقية قائد القوات إلى رئيس الاستخبارات العسكرية في ١٢ آذار عام ١٩١٨.

(٣٢) كانت القيادة الكوردية تميل سابقاً في مشاريع النضال من أجل الاستقلال نحو حماية روسياوحدها.

(٣٣) المصدر السابق"

Precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great war. Baghdad 1919, p.7-8.

صفوف القيادة الكوردية انقطع منذ فترة طويلة عن الأرضية ((الكوردستانية)) المحلية[٣٤] ولذلك أجروا المباحثات معه بغية جس النبض ليس إلا) [٣٥].

وعندما أجرى الإنكليز المفاوضات مع الزعماء الكورد في إيران وخارجها فإنهم كعادتهم انتهجوا أساليب المكر والخداع، وبالطبع لم يكن هدفهم القريب تحرير كوردستان ولو كان الجزء الشرقي منها، بل استخدام الكورد لطرد القوات التركية وعملاء الأتراك والألمان من إيران ومن وراء القفقاس وتحويلهما إلى مستعمرات في ما بعد. وفضلاً عن ذلك أعدّ الإنكليز العدة لاحتلال كوردستان كلها، ولهذا السبب بالذات عندما حاول الممثلون البريطانيون الحصول على المساعدة العسكرية من حكومة فاسوغ الدولة الموالية للإنكليز ضد الأتراك قاموا بإغراء طهران في إمكانية احتلال أراضي جديدة في كوردستان تركيا، وتركت هذه الوعود كما يبدو انطباعاً لدى رئيس الحكومة الإيرانية وحاشيته، الذين امتزج الخنوع لديهم أمام بريطانيا في الشؤون الداخلية، وبصورة رائعة، مع المطامع التوسعية نحو الأراضي المجاورة والتي حسب رأيهم ((يمكن سلبها بسهولة))[٣٦]. وبطبيعة الحال لم يكن استقلال كوردستان يخطر ببال من كان في لندن وطهران.

ومما يفسر ذلك وبوضوح تام مصير كوردستان الجنوبية الداخلة حالياً في العراق فقد استأثرت ميسوبوتاميا بفضل موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية باهتمام متزايد من المحتلين البريطانيين منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين معلنين ميسوبوتاميا منطقة مصالحهم على الأغلب (موضوعة لورد كيرزون الشهيرة حول أن ((حدود الهند تقع على الفرات) وبطبيعة الحال أولوا في لندن ودلهي أهمية كبيرة لفرض الإشراف على الجزء الجبلي من بلاد ما بين النهرين الذي يسكنه الكورد، الذي بدونه بقيت جميع المحاولات لا جدوى منها لتثبيت

---

(34) Precis of Affairs, p.8.

(٣٥)حسب رواية أخرى جرت هذه المفاوضات في مرسيليا وربما لأن شريف باشا أجرى منذ بداية الحرب مع الممثلين الفرنسيين إلا أنهم لم يأخذوه على محمل الجد.=

=D. A. Schmidt, Journey Among Brave men, Boston – Toronto, 1964, p.192-193; E. Yung, La revolt arabe. 1924-1925, pp. 109-110; G. Bell, Review of the Civil Administration of Mesopotamia, London, 1920, p60.

(٣٦) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)). برقية السفير البريطاني في طهران إلى ولي العهد في الهند بتاريخ ٣٠ أيار عام ١٩١٨، برقية قائد القوات إلى وزارة الحربية بتاريخ ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٨.

الأقدام في هذه البلاد. ووفرت هزيمة الامبراطورية العثمانية عسكرياً فرصة مؤاتية سرعان ما قام الاستعمار البريطاني باستغلالها.

صحيح أنه كان على بريطانيا أن تحسب الحساب لمصالح حلفائها في كوردستان أيضاً فقد بات ممكناً في نهاية الحرب شطب روسيا من الحسابات، ولكن ليس فرنسا التي ارتبطت بها بريطانيا كثيراً في الشؤون الأوربية. وحسب اتفاقية ((سايكس – بيكو)) عام ١٩١٦ حول تقسيم تركيا الآسيوية كانت حصة فرنسا (على شكل احتلال مباشر ومناطق نفوذ على الأغلب) جزءاً كبيراً من كوردستان الجنوبية (مع الموصل) وكوردستان الجنوبية الغربية (في أراضي سوريا الحالية وتركيا)، أما بريطانيا فقد كانت حصتها جزءاً من مقاطعة كركوك[٣٧]. كما تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بدعواتها وبإلحاح أكثر فأكثر لقيادة جميع القضايا العالمية بما في ذلك الشرق الأوسط، وهي تخفي أغراضها الإمبريالية بقناع دياغوجية ويلسون المفضلة، كما طالبت إيطاليا وبإلحاح بحصتها من ((الفطيرة العثمانية)) معتبرة نفسها محرومة أثناء التقسيم التمهيدي.

شعرت بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ أنها ((المنتصرة)) في ساحة الشرق الأوسط بصرف النظر عن الإخفاق المؤقت في ما وراء القفقاس. وفي نهاية المطاف كانت القوة هي التي تقرر كل شيء في حين أنها كانت متمثلة في المنطقة من جانب دول الحلفاء الكبرى وخاصة في الجيش البريطاني والأسطول والطيران الذي كان يلعب أكثر فأكثر دوراً نشيطاً، ولذلك كان بوسع الإنكليز ألا يخشوا أبداً من منافسة خطيرة من جانب ((أخوة السلاح)) بما في ذلك كوردستان الجنوبية أيضاً التي أعطيت كما يبدو لفرنسا وأصبحت في تلك الآونة هدفاً رئيسياً لمطامع لندن التوسعية.

ومع ذلك كان ينبغي احتلال كوردستان الجنوبية حيث كانت حسب اعتراف بيرسي كوكس ((مشكلة صعبة للغاية))[٣٨] ورغم أن الغالبية العظمى من زعماء عشائر كوردستان الجنوبية وحسب معطيات الاستخبارات البريطانية كانوا يضمرون العداء للأتراك فإن ذلك لم يكن يعني البتة أنهم على استعداد لاستقبال الغزاة الجدد بالحفاوة والترحاب. وباءت محاولة الإنكليز

---

(٣٧) م. س. لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي (١٩١٤-١٩١٨)، موسكو، ١٩٦٠، ص١٢٩-١٣٧.

(٣٨) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)). برقيات مندوب بريطانيا السياسي في الخليج بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩١٧ والمفوض السامي ب. كوكس في بغداد بتاريخ ٧ الأول عام ١٩١٧.

بالفشل في الحصول على رأسمال سياسي من وراء انسحاب القوات الروسية من عدد من المناطق الحدودية في كوردستان الجنوبية، التي ناصبها الكورد، أي لهذه القوات، العداء مراراً[٣٩]، بل وان القوات التركية لم تلجأ إلى الفرار مطلقاً وواجهت العدو بصمود كان يتفوق عليها في شتى المجالات، وحاولت بنجاح أحياناً تأليب العشائر الكوردية المحاربة ضده. ولم تتمكن الفرقة البريطانية العسكرية في ميسوبوتاميا من دخول أراضي كوردستان الجنوبية إلا في أيار عام١٩١٨وبعد أن احتلت كفري، وطوز (طوز – خورماتلو) ،كركوك.

شرعت السلطات البريطانية على الفور في ترسيخ نفوذها في الأجزاء الشمالية والشمالية – الشرقية من العراق التي يسكنها الكورد، وأرسلت إليها (في البداية إلى كركوك وألتون كوبري واربيل، والموصل) الضباط السياسيين ورجال الاستخبارات المجربين (ومنهم كان أول خبير ضليع بشؤون الكورد الرائد إ. ب. سون) الذين كان لديهم خبرة كبيرة في التعامل مع زعماء العشائر، وقد كان هدفهم الوحيد هو جذب أكثر الزعماء نفوذاً إلى تحالف عسكري – سياسي وثيق الارتباط مع بريطانيا (وبطبيعة الحال تحت قيادتها) للإسراع في عملية هزيمة القوات التركية واحتلال البلاد بأسرها، التي رغبت بريطانيا تحويلها إلى مستعمرة قادمة. وفي بادئ الأمر حقق الإنكليز نجاحاً، وعبّر أكثرية الزعماء الكورد عن استعدادهم لتقديم المساعدة الممكنة للجيش البريطاني .ولترسيخ مواقع الإنكليز في المنطقة فقداتّسم بأهمية بالغة الموقف الودي الذي اتخذته عشيرة هماوند الكبيرة وخاصة ((أعيان)) السليمانية بزعامة الشيخ محمود برزنجي أكثر زعماء كوردستان الجنوبية نفوذاً وقوةً حيث كان يحظى باحترام كبير بين الكورد من أتباع النحلة الدينية كاكا، وأبرز شخصية في حركة الكورد العراقيين التحررية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين[٤٠]. وقرر زعماء السليمانية تشكيل حكومة مؤقتة بقيادة الشيخ محمود التي من شأنها مصادقة بريطانيا، كما توجهوا بنداء مماثل إلى جميع العشائر في كوردستان الجنوبية والجنوبية – الشرقية، وقد لاقى هذا النداء أصداءً إيجابية الأمر الذي سهل من

---

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) الاسم الكامل للشيخ محمود برزنجي هو محمود ابن الحفيد بن كاكا، وأعاد نسبه إلى النبي محمد (صلعم) من خلال ابنته فاطمة وصهره (ابن عم الرسول) علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي الرابع.

عمليات القوات البريطانية في جبهة ميسوبوتاميا، وانسحب الأتراك من السليمانية وتراجعوا نحو الشمال[41].

غير أن مجرى تطور الأحداث القادم بَيَّنَ أن الموقف الذي تشكل في كوردستان الجنوبية لم يكن مغرياً بالنسبة للإنكليز كما بدا لهم في بادئ الأمر. ففي صيف عام ١٩١٨ تم تقويض مواقعهم بشدة، وكان أحد أسباب ذلك مغامرة دنيسترفيل في ما وراء القفقاس الذي طالب بتحويل قوات كبيرة من جبهة ميسوبوتاميا. كما كانت ثمة أسباب داخلية، فقد شعر الكورد العراقيون على الفور بقوة الغزاة البريطانيين الضاربة الذين لم يأتوا إلى العراق كمحررين أبداً، بل سعوا إلى فرض رقابتهم الصارمة على العشائر الكوردية التي أُعِدَّ لها دور وقود الحرب. وانتهز الأتراك وعملاء الألمان ذلك على الفور، والذين استغلوا كل ذريعةٍ لنشر الدعاية ضد الإنكليز بين صفوف الكورد وما أكثرها. وعلى إثرها تمكّن الاتراك من استرجاع كركوك وطرد القوات البريطانية حتى خط كيفري – توز، كما سقطت السليمانية. ووقفت عدة عشائر كوردية في مقاطعة السليمانية والايزيديين في جبال سنجار ضد الإنكليز، و في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٨وحده تمكن فيلق الحملة البريطانية من استئناف هجومه على الموصل عندما باتت هزيمة تركيا العسكرية التامة، والاتحاد الرباعي كله حقيقةً قائمة[42].

ثالثاً: العامل الروسي

جرى في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ التوقيع على هدنة مودروس التي دشنت عملياً استسلام الامبراطورية العثمانية أمام دول الحلفاء الكبرى، كما استسلمت ألمانيا بعد ١٢ يوماً، فوضعت الحرب أوزارها، فما هو الموقف السياسي – العسكري في كوردستان خلال هذه المرحلة التاريخية؟

---

(٤١) المصدر السابق،

Precies of Affairs, p.5-6; Capt. G.P. Driver, Kurdistan and Kurds, p. 78.

(٤٢) لازاريف، المسألة الكوردية، ص٣٥٦-٣٥٧، ٤٥٢-٤٥٣"

Precies of Affairs, p.5-6; Kurdistan and Kurds, p. 78-79.

جاءت نتائج العام الأخير للحرب العالمية الأولى بتعديلات هامة في وضع القضية الكوردية سواءً من الناحية الداخلية أم من الناحية الدولية، كما تحدد لها ثلاثة عوامل رئيسية وهي: ((العامل الروسي)) و((العامل التركي)) و((العامل البريطاني)).

وقبل كل شيء تجلى، وبصورة نهائية، عدم قدرة الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية على إخضاع كوردستان كلها وتوحيدها بالقوة العسكرية حتى في ظل وجود وضعٍ ملائمٍ نشأ عقب انسحاب روسيا من الحرب. فقد بدت حملة أنور باشا إلى الشرق مغامرةً لم يتم تعزيزها أبداً بإمكانيات البلاد العسكرية وغيرها، وقد باءت بفشل ذريع. كما أُصيب حكم الأتراك الفتيان بالانهيار. وزالت عملياً من الوجود الامبراطورية العثمانية ذاتها. وفي ما يتعلق بإيران فقد كشفت الحكومة العميلة القائمة في طهران عن عجزها التامّ في محاولاتها للاحتفاظ برقابتها على القوميات في أطراف البلاد بما فيها الكورد.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى ازداد خطر الإنكليز على كوردستان ازدياداً شديداً، فقد قاموا بسد الفراغ الذي تشكل في شرق البلاد إثر انسحاب القوات الروسية ومن بعدها القوات التركية. وقد احتل الجيش البريطاني العامل في ميسوبوتاميا كوردستان الجنوبية أثناء حملته البطيئة ولكن دون توقف. وأصبحت القوات البريطانية المسلحة على عتبة كوردستان الشمالية والغربية التي اصابها الدمار نتيجة الحرب والنزاعات الداخلية وإرهاب السلطات ولذلك بدت وكأنها فريسة "شرعية"سهلة المنال[٤٣]. صحيح أن الجزء الجنوبي – الغربي من الأراضي الكوردية كان من نصيب فرنسا حسب اتفاقية – سايكس بيكو، لكن القوات الفرنسية لم تظهر فيها بعد، أما القوات الإنكليزية فقد كانت قريبة منها. وشنت الإمبراطورية البريطانية هجومها على كوردستان، وتبين أنه لا يمكن أن يقف أي شيء حائلاً أمام ابتلاع كوردستان كلها. وأصبح ((العامل البريطاني)) يلعب الدور الرئيسي في المسألة الكوردية خلال المرحلة المدروسة كلها.

كما تغير وضع كوردستان بصورةٍ جذرية نحو جارتها الشمالية، فلقد كان إزالة خطر الاستعباد الكولونيالي من جانب روسيا نتيجةرئيسية لتطور الأحداث في المنطقة، فلم تستطع ويلات الغزو التركي الجديد من شطبها وكان ذلك عاملاً مؤقتاً ،أما التغييرات الجذرية في مبادئ سياسة روسيا الخارجية نتيجة ثورة أكتوبر فقد كانت من العوامل الدائمة.

---

(٤٣) نعيد إلى الأذهان إلى أنه حسب الاتفاقيات بين الحلفاء عام ١٩١٥-١٩١٦ يجب أن تنسلخ هذه ((القطع)) من كوردستان و تركيا لمصلحة روسيا وفرنسا.

وبما يستأثر بالاهتمام هو أن شعوب الشرقيين الأوسط والأدنى، بما فيها الشعب الكوردي، قد حظيت ومنذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفياتية بدعم معنوي — سياسي ودبلوماسي من روسيا السوفياتية ولم يجرِ الحديث وحده عن تلك الإجراءات الدعائية — السياسية المعروفة على نطاق واسع والتي اتخذتها السلطات السوفياتية مثل ((إعلان حقوق شعوب روسيا)) بتاريخ (١٥) تشرين الثاني عام ١٩١٧، ونداء مجلس مفوضي الشعب في روسيا الاتحادية ((إلى جميع جماهير الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق)) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (٣ كانون الأول) عام ١٩١٧ وبيان الحكومة السوفياتية بشأن إلغاء جميع المعاهدات السرية حول تقسيم إيران وتركيا[٤٤] ونشر نصوص هذه المعاهدة لاحقاً، واتخذت خطوات عملية ملموسة لتقديم المساعدة إلى شعوب كوردستان وأرمينيا والدول المجاورة لهما.

ولم تَنس الحكومة السوفياتية والدبلوماسية السوفياتية الفتية خلال فترة المفاوضات السلمية مع ألمانيا وحلفائها في بريست — ليتوفسك من ٩ (٢٢) كانون الأول عام ١٩١٧ ولغاية ٣ آذار عام ١٩١٨ ولو لدقيقةواحدة مصالح الشعوب الصغيرة التي أصبحت ضحية المجازر الجماعية التي سببها الإمبرياليون وبالتحديد ضد الأرمن وغيرهم من شعوب ما وراء القفقاس والشرق الأوسط وتضرب على ذلك مثلاً، أول وثيقة سياسية خارجية تستحق الاعتبار من مختلف الجوانب كمرسوم ممثلي مفوضي الشعب "أرمينيا التركية "الذي أُتخذ في ٢٩ كانون الأول عام ١٩١٧ (١١ كانون الثاني عام ١٩١٨). وأعلنت هذه الوثيقة عن تأييد الحكومة السوفياتية لحقِ الأرمن في أرمينيا التركية في ((حرية تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال التامّ)) وتضمنت عدداً من الإجراءات الملموسة التي من شأنها تجسيد مثل هذا الحق (انسحاب جميع الجيوش من هذه الأراضي وتشكيل الميليشيا الأرمنية وعودة المهاجرين واللاجئين الأرمن وإنشاء أجهزة السلطة المنتخبة بصورةٍ ديمقراطية) وقد عهد إلى القومسيار المفوض بشؤون القفقاس س. غ. شاوميان الإجراءات العملية لتطبيق بنود هذا المرسوم[٤٥].

---

(٤٤) أ. ن. خيفيتس، ثورة أكتوبر وشعوب الشرق المضطهدة، موسكو، ١٩٥٩، ص١٩-٢٣" تاريخ الدبلوماسية، الجزء٣، موسكو، ١٩٦٥، ص٥٣-٥٨.

(٤٥) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء١، العدد٤٣" ي. ك. سركيسيان، سياسة الإمبراطورية العثمانية التوسعية في ما وراء القفقاس عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها، يريفان، ١٩٦٢، ص٣٢٤.

كان مرسوم ((أرمينيا التركية)) وثيقة ذات أهمية مبدئية، رغم أنه لم يطبق في تلك الفترة، فلم يتم تلبية الطموحات القومية العادلة للشعب الأرمني التي انعكست جزئياً في المرسوم في مرحلة ما بعدثورة اكتوبر (وخاصة في المسألة الحدودية) وذلك بسبب ظروف دولية سيئة للغاية لأرمينيا وبسبب تعسف الثورة المضادة في ما وراء القفقاس، وموضوعياً سياسة القوميين الأرمن الطاشناق الخيانية الذين كانت مقاليد الأمور بأيديهم في يريفان. وبات ممكناً بعد الهزيمة النهائية للثورة المعادية على نطاق روسيا والقفقاس كله ظهور جمهورية أرمينيا السوفياتية المستقلة التي سرعان ما انضمت طواعية إلى عداد الاتحاد السوفياتي.

ولم يتناول مرسوم ((أرمينيا السوفياتية)) الأرمن وحدهم عملياً، وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أنه أثناء إصدار المرسوم كان الأرمن وحدهم من بين الأقليات القومية الأخرى في الامبراطورية العثمانية موضوعاً للقانون الدولي، أما البند الرئيس للمرسوم حول حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال التام فقد عبر عن سياسة السلطة السوفياتية المبدئية في المسألة القومية وكان يخص وبصورة مباشرة معظم المجموعات العرقية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الكورد بطبيعة الحال.

وبخصوص ذلك ثمة إشارة صريحة في المرسوم ،حيث جاء في الملاحظة التي أُضيفت إليه: يجري ترسيم الحدود الجغرافية ((لأرمينيا التركية)) من قبل ممثلي الشعب الأرمني الذين انتخبوا بصورةٍ ديمقراطية وبالاتفاق مع ممثلي المقاطعات المختلطة والمتنازعة عليها (الإسلامية وغيرها) والمنتخبين بصورةٍ ديمقراطية بالاشتراك مع القومسيار المفوض القائم بأعمال القفقاس(٤٦). وبعبارة أخرى فإن أهم جانب إقليمي لتقرير مصير الأرمن ارتبط بصورة مباشرة بالمصالح الإقليمية (أي بتقرير المصير أيضاً) للمجموعات العرقية المجاورة ومن بينها كان الكورد بالدرجة الأولى. ومن المهم جداً أن المرسوم افترض المشاركة الإلزامية لممثلي الحكومة السوفياتية في حل المسألة الأرمنية (وفي المسائل القومية الأخرى في المنطقة). ويسمح لنا كل ما جرى قوله بأن نعتبر مرسوم ((أرمينيا السوفياتية)) وثيقة ذات صلة بالمسألة الكوردية أيضاً.

كما أن الظروف التي صدر فيها هذا المرسوم ترتدي أهمية لا تقل عن المرسوم ذاته. وكان ذلك بداية للمفاوضات السلمية في بريست – ليتوفسك عندما كانت القوات الروسية مستمرة في احتلالها لأرمينيا (التركية) الغربية تقريباً وجزءاً من كوردستان الشمالية والغربية. وكان

---

(٤٦) وثائق سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، الجزء١، العدد٤٣.

مرسوم ((أرمينيا التركية)) خطوة ديبلوماسية صرفة وإجراءً سياسياً من شأنه منع العدوان الألماني – التركي المخطط له على شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس ومواجهته باتحاد روسيا السوفياتية مع الحركة القومية التحررية – للأرمن وشعوب المنطقة الإسلامية له[٤٧].

وبصرف النظر عن عدم تطبيقه عملياً فإنه ترك تأثيراً سياسياً معيناً، لا سيما أن أفكاره قد تسربت إلى معظم إجراءات الحكومة السوفياتية في السياسة الخارجية بشأن مسألة الشرق الأوسط والقفقاس خلال التدخل التركي – الألماني في ما وراء القفقاس عام ١٩١٨، والمثال الساطع على ذلك كانت مذكرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية إلى السفير الإيراني بتاريخ ١٤ (٢٧) كانون الثاني عام ١٩١٨ التي أبلغت بقطع روسيا السوفياتية علاقاتها كاملة مع سياسة القيصرية الكولونيالية في البلاد والتخلي عن الامتيازات الاقتصادية والسياسية النابعة منها ،وتضمنت المذكرة وعداً بتقديم المساعدة لتحرير إيران من القوات البريطانية والتركية أي تقديم المساعدة لشعب كوردستان إيران وأذربيجان[٤٨].

وعبرت الحكومة السوفياتية عن رفضها الحازم لأعمال الضباط الروس ذوي الميول المعادية للثورة بقيادة الجنرال ن. ن. بارانوف في إيران الغربية، ووعدت السلطات الإيرانية بتقديم المساعدة للإسراع في عملية إجلاء بقايا القوات الروسية من إيران[٤٩]. وقصارى القول: اعترفت الحكومة السوفياتية بحق جميع الشعوب الإيرانية التام في تقرير المصير، وهي على استعداد لتقديم المساعدة لها حسب الإمكانية المتاحة[٥٠].

وكان كذلك النضال الذي خاضته روسيا السوفياتية في ذلك الوقت العصيب بجميع الوسائل السياسية والديبلوماسية المتاحة ضد العدوان التركي في ما وراء القفقاس[٥١]، ولم يكن ضد الأوساط الحاكمة في تركيا وألمانيا التي خرقت صلح بريست – ليتوفسك وفي سبيل المصالح

---

(٤٧) انظر: ي. ف. ستالين، ((أرمينيا التركية)) في الأعمال الكاملة، الجزء٤، موسكو، ١٩٤٧، ص٢٥-٢٦.

(٤٨) وثائق سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، الجزء١، العدد٥٤.

(٤٩) المصدر السابق، العدد ١٥٦، ص٢٧٣" مذكرة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية إلى القائم بالأعمال الإيرانية في جمهورية روسيا الاتحادية أسد خان بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩١٨.

(٥٠) انظر: خيفيتس، ثورة اكتوبر وشعوب الشرق المضطهدة ، ص٢٥-٢٨. وأيضاً: خيفيتس، روسيا السوفياتية وبدان الشرق المجاورة في سنوات الحرب الأهلية (١٩١٨-١٩٢٠)، موسكو، ١٩٦٤، ص١٧٣-١٩٦.

(٥١) خيفيتس، روسيا السوفياتية، الفصل الأول" لودشوفيت، ص٤.

الوطنية الجذرية لجماهير جيورجيا وأذربيجان وأرمينيا الشرقية وشمال القفقاس فحسب، بل وعملياً في سبيل حق تقرير المصير التام للشعوب القاطنة – كما يقال – في أقرب مؤخرةٍ للعدوان في شرق آسيا الصغرى، أي الأرمن والكورد في الغرب بصورةٍ رئيسة.

ومما له دلالته مذكرة مفوض الشعوب للشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٢ نيسان عام ١٩١٨ التي تضمنت احتجاجاً شديداً ضد مذابح الأرمن المستمرة في مقاطعات قارص، وأردهان، وباطوم والتي ألقت بمسؤولية هذه الجرائم على عاتق تركيا حليفة ألمانيا الرئيسة[٥٢]، ولم يكن هذا الموقف محاولةٍ لتقديم مساعدةٍ مباشرة إلى الشعب الأرمني الذي تعرض للويلات فحسب، بل وتعبيراً عن موقف روسيا السوفياتية المبدئي تجاه المسألة القومية في شرق آسيا الصغرى وما وراء القفقاس.

أما بالنسبة للشعب الكوردي فقد كان موقف الحكومة السوفياتية من الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وفي ما وراء القفقاس عام ١٩١٨مثيراً للاهتمام. فقد كان هاماً لسببين اثنين: الأول قدم برهاناً ساطعاً على التغيير الجذري لموقف روسيا الجديد من شعوب هذه المنطقة وبلدانها" والثاني كان موجهاً وبشكل ملموس نحو حلٍ جذريٍ للمسألة الأرمنية على أسس ديمقراطية حقيقية، الأمر الذي كان في ظروف تلك الفترة مقدمة ضرورية لحل المسألة الكوردية أيضاً. ذلك أن الأرمن والكورد عاشوا سوية أو بجوار بعضهم البعض. وصحيح أن ((العامل الروسي)) لم يكن بوسعه ولأسباب معلومة تقديم المساعدة لحل هاتين المسألتين وبصورةٍ فورية، لكن الأساس الذي وضعه لعب دوره في ما بعد.

---

(٥٢) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء١، العدد١٢٧، ص٢٤٠-٢٤١.

الفصل الثاني

الاعداد لتقسيم جديد لكوردستان

عندما صمتت المدافع، شرع المنتصرون في التقسيم الذي انتظروه طويلاً، وكان ذلك عملاً في غاية الصعوبة وشاقاً. فكسب السلم لم يكن أسهل من الانتصار في الحرب، وكانت الفريسة كبيرة جداً لدرجة أن قوى الدول الكبرى المنتصرة وإمكانياتها كانت غير متكافئة بحيث تبين أن حل المسألة لم يكن ممكناً لإرضاء الجميع، وبرزت تناقضات الإمبريالية النموذجية بكل مظهرها الكلاسيكي البشع، فلم يسد السلم بعد الحرب العالمية الاولى عملياً، بل هدنة استمرت ٢١ عاماً بحيث لم يمضِ جيل واحد خلال هذه السنوات...

تلكم هي الأسباب الموضوعية لهشاشة تلك الدعائم السلمية التي حاول فرضها زعماء دوُل الحلفاء الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا وأمريكا التي تزعمت هذا الحلف العسكري — السياسي، وبصورة أقل اليابان وإيطاليا. بيد أن الأسباب الذاتية أيضاً لعبت دوراً هاماً بما لا يقل عن دور الأسباب الموضوعية. فعندما أعدّ قادة دول الحلفاء العدة لتقسيم العالم من جديد أغفلوا في حساباتهم السياسية — الديبلوماسية أو في ((أفضل حال)) لم يقدروا أبداً عاملين جديدين لهما أهمية تاريخية — عالمية ظهرا في المرحلة المدروسة وبالتحديد الثورة الاشتراكية في روسيا ونهوض حركة التحرر الوطني في العالم الكولونيالي. والمعتدون والإمبرياليون حتى النخاع الذين أخذتهم نشوة النصر لا يحترمون ولايعترفون سوى بالقوةوحدها، وظن قادة العالم الرأسمالي آنذاك أن الأحداث المشار إليها ما هي الا ظاهرة عابرة ومؤقتة شبيهة بأمراض الأطفال، التي لا يتطلب اجتيازها جهداً كبيراً، وهنا كمن خطأ حساباتهم الرئيسة.

وقد برزت وبجلاء، جميع سمات الوضع الدولي الناشئ بعد هزيمة الاتحاد الرباعي على ساحة الشرق الأوسط حيث انتظر المنتصرون فيها المكافآت الأساسية من الامبراطورية العثمانية

والمحتلّ نصفها (علماً أنه تم احتلال محافظاتها غير التركية بالتحديد) وإيران المحتلة عملياً والمكبلة بالقيود من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية – السياسية، وبرزت التناقضات بين الدول الإمبريالية في هذه المنطقة بأكثر أشكالها حدةً وتنافراً.

وكانت المعركة ضارية، ولم تمر – بطبيعة الحال – دون متضررين. كما أُلحق الضرر بعدد من الأدعياء ولكن هذا، كما يقال من جهة" أما من جهة أخرى، فقد أصبح من ضحايا مخططات الإمبريالية العدوانية والكولونيالية عدد كبير من شعوب جنوب – غرب آسيا التي لم تتمكن – رغم نضالها المتفاني ولأسباب مختلفة – من نيل الحرية والاستقلال آنذاك، ومن بينها كان العرب والكورد بالدرجة الأولى. وبالنتيجة برزت في نهاية الحرب العالمية الأولى تناقضات عميقة ومَرَضِية جداً، وارتبطت عقد شديدة في منطقة الشرق الأوسط لدرجة أنه لم يتم حل الكثير منها لغاية يومنا هذا.

اصبحت كوردستان أحد المواضع الرئيسة للدعاوى الإمبريالية، فقد بينت العمليات العسكرية في الجبهات التركية – الآسيوية أثناء الحرب العالمية الأولى وبجلاء أهمية كوردستان العسكرية – الاستراتيجية من الدرجة الأولى. كما أن وجود حقول النفط في أراضيها قد زاد من جاذبيتها أكثر من ذي قبل، ذلك أن تلك الحرب قد برهنت على أن النفط أصبح المادة الاستراتيجية الرئيسة واستغلال النزاع الدائر على الأراضي التي يعيش عليها الكورد إلى عامل لسياسة الدول الكبرى المنتصرة في الشرق الأوسط.

كانت المسألة الكوردية مرتبطة من حيث مضمونها ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بقضايا الشرق الأوسط الأخرى، وقد برزت سمتها الرئيسة هذه وبصورة أكثر وضوحاً في مرحلة ((المعارك من أجل العالم)) التي بدأت حتى قبل هزيمة الاتحاد الرباعي، واستمرت حتى أواسط عام ١٩٢٠ وإلى جانب المسألة الكوردية برزت أمام الحلفاء المسائل ((العربية)) و((التركية)) و((الإيرانية)) من مختلف جوانبها، وقصارى القول، قضية الاضطهادالاستعماري وتقسيم الشرقين الأوسط والأدنى بالكامل. وأدت الحرب الاهلية في روسيا وتدخل الدول الاستعمارية الكبرى فيها، إلى ظهور مسألتين جديدتين هما المسألة ((القفقاسية)) و((التركستانية)). وحاول قادة الحلفاء حل جميع هذه القضايا خدمة لأغراضهم الخاصة، وبالتالي ضد مصالح شعوب الشرقين الأوسط والأدنى ودولهما، بينما ارتبط مستقبل الكورد وكوردستان مباشرة بمصير معظم هذه المسائل.

أولاً: مشاريع بريطانيا واستعداداتها في كوردستان الجنوبية

قام الإمبرياليون في دول الحلفاء بالتحضير لضم كوردستان كلها إلى منطقة نفوذهم بطريقتين رئيستين هما: العسكرية – السياسية والديبلوماسية، ودخل هذا التحضير الحاسم بعد عقد هدنة مودروس وبادرت بريطانيا عل الفور في الدخول إلى حلبة الصراع من أجل السيطرة على كوردستان، حيث كانت لها – كما أُشير سابقاً – أكثر الفرص المؤاتية.

حاولت القيادة العسكرية – السياسية في بريطانيا العظمى، وضع حلفائها وشعوب الشرق الأوسط بما فيها الكورد أيضاً أمام الأمر الواقع[١]. وطالما كان يجري التحضير على الساحة الديبلوماسية لخلط أوراق العالم القديم وقبل كل شيء اوراق الشرق الأوسط، واصلت القوات العسكرية البريطانية، بعد أن احتلت عملياً معظم الممتلكات العربية في الامبراطورية العثمانية في آسيا ووضعت ايران تحت إشرافها ، تقدمها السريع في الجبهة الشمالية الغربية بهدف احتلال أجزاءٍ من أراضي كوردستان وبشكل أكبر حسب الإمكانية المتاحة.

وبصرف النظر عن الهدنة، واصلت بريطانيا عملياتها العسكرية في ساحة الشرق الأوسط. وقد عرض القادة الإنكليز – وفيما بعد المؤرخون – المادتين السابعة والسادسة عشر[٢] من هدنة مودروس بصفتها أساساً قانونياً لاستمرار العمليات الهجومية. وعارض عدد كبير من المؤرخين

---

(1) كما كتب المؤرخ الأمريكي هوارد لم يعمل الإنكليز عندما سعوا إلى فرض إشرافهم على الشرق الأوسط ((كله ضد خصومهم الأتراك وحدهم، بل وضد حلفائهم الفرنسيين)).

Harry N. Howards, The Partition of Turky. A. Diplomatic History 1913-1923. New York, 1966, p. 210.

(٢) انظر مثلاً:

Ph. W. Ireland. Iraq. A Study in Political Development, London, 1937, p.155; C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, 1919-1925, London, 1957, p.29.

السوفيات والأتراك والفرنسيين مثل هذا التفسير لهاتين المادتين مؤكدين على أن الإنكليز خرقوا، وبشكل فظ، شروط هدنة مودروس[٣].

لكن في حقيقة الأمر سمحت المادة السابعة من هدنة مودروس للحلفاء باحتلال أي مركز استراتيجي في تركيا ((فيما إذا شكلت الأوضاع خطراً على أمن الحلفاء))، بينما نصت المادة السادسة عشرة على إعطاء الحلفاء جميع الحاميات التركية الباقية في البلدان العربية، بما فيها الحاميات الواقعة في ميسوبوتاميا. وفضلاً عن ذلك نصت المادة السادسة والعشرون على أنه ((يحق للحلفاء أثناء انتشار الفوضى في ولاية من الولايات الأرمنية احتلال جزءٍ منها))[٤]. وكان كذلك بمثابة ((دعوة)) لزحف قوات الحلفاء (أي البريطانية) في مناطق تركيا الشرقية حيث كان يعيش الكورد فيها أيضاً.

وبهذا الشكل، تضمن نص هدنة موردوس دوافع واضحة تماماً للتدخل، مسّت بصورة مباشرة كوردستان والكورد القاطنين في ((المراكز الاستراتيجية)) وفي الولايات العربية من الامبراطورية العثمانية سابقاً وفي ست ((ولايات أرمنية))[٥]. وبطبيعة الحال كانت الذرائع من وجهة نظر الإنكليز كافية في كوردستان، وفي الأراضي المجاورة لها وفي المراكز الاستراتيجية المهدَّدة وفي الفوضى وغيرها لشن العدوان، وبالتالي كان الخلاف حول خرق الإنكليز لا هدف له بوجه عام، فلم تكن هذه الهدنة عملياً إجراءً قانونياً دولياً بين فريقين متعاقدين (وحتى كان متعدد الجوانب شكلياً)، بل ذا جانب واحد (فرضته بريطانيا على تركيا المغلوبة على أمرها) كان بوسع لندن خرقه شكلياً، وهذا ما فعلته.

بدأ هجوم حملة الفيلق العسكري البريطاني بقيادة الجنرال أ. مارشال على الموصل الواقعة تحت سيطرة الأتراك بتاريخ ٢٣ تشرين الأول عام ١٩١٨، وانسحبت القوات التركية بصورةٍ عاجلةٍ، وكان الهدف الاستراتيجي لهذا الهجوم، هو احتلال شمال ميسوبوتاميا كله بما في ذلك كوردستان الجنوبية الداخلة في عدادها والعبور إلى جنوب شرق الأناضول، وبكلمة أخرى إلى كوردستان الغربية والوسطى وإلى أرمينيا الغربية. وفي ٣١ تشرين الأول كانت القوات

---

(٣) مثلاً: أز ف. ميللر، نبذة عن تاريخ تركيا المعاصر، موسكو، لينينغراد، ١٩٤٨، ص٧٥.

(٤) انظر:

H. W. A. Tempreley, History of the Conference of Paris, London, 1920, p.495-497 .

(٥) وجدوا تقليدياً أن ولايات أرضروم، وان، بدليس، دياربكر، خربوط، وسيواس هي ولايات أرمنية.

البريطانية على مسافة ١٤ ميلاً من الموصل، ولم يؤثر عقد الهدنة على مخططات القيادة البريطانية العسكرية. وفي اليوم الثاني شنت القوات البريطانية هجومها على الموصل بأمر من وزير الحربية الذي تذرع بالمادتين المذكورتين السابعة والسادسة عشر (مع أن الظروف في حينه لم تبرر استخدامها) وخلافاً لاحتجاج قائد الجيش التركي السادس علي إحسان باشا، سقطت الموصل في غضون عدة أيام، واحتلت القوات البريطانية ولاية الموصل كلها في العاشر من تشرين الثاني[٦]، وبدأت لندن تمارس سياسة الأمر الواقع[٧].

ولم تدع خطوات سلطات الاحتلال – العسكرية في ولاية الموصل مجالاً للشك في نواياها الحقيقية، فقد جاء الإنكليز إلى كوردستان غزاةً وتصرفوا بما يتفق مع ذلك، وكانت الذريعة المباشرة للاحتلال هي إعادة ((القوانين والنظام)) إلى نصابهما، وبالدرجة الأولى بين العشائر الكوردية في كوردستان الجنوبية[٨]. ومن البديهي أن الأولوية أُعطيت لوسائل الحكم العسكرية، وخلافاً لولايتي بغداد والبصرة أقيمت في ولاية الموصل إدارة عسكرية صرفة، وليس إدارة مدنية (باستثناء النظام الحقوقي الذي كان يشمل جميع الأراضي المحتلة) .وعلّل الإنكليز ذلك بالغموض الذي يكتنف مستقبل ولاية الموصل السياسي التي وعدت بها فرنسا حسب اتفاقية سايكس – بيكو[٩]. وباعتقادي أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي لا سيما – كما سنرى في ما بعد – أن بريطانيا لم تعتزم إعطاء ولاية الموصل لحليفتها، وان ما كان يشغل بال لندن أكثر من أي شيء آخر هو موقف العشائر الكوردية التي تتمتع بروح قتالية ،ولم تسارع البتة إلى الخضوع طواعية للغزاة الجدد.وقد كانت العلاقات المتبادلة مع الكورد مسألة عويصة بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية وبصورة دائمة في ميسوبوتاميا، فلئن تمكن الإنكليز في العراق وحتى قبل الحرب من استمالة جزءٍ من النخبة العربية صاحبة النفوذ إلى جانبها، فإن الأمر اختلف مع الكورد مع أن مشاعرهم كانت كمشاعر العرب معادية للأتراك، وبشدة. ولا يتم

---

(٦) ثمة تواريخ مختلفة نجدها في المصادر والمراجع العلمية لاستيلاء الإنكليز على المدينة وولاية الموصل كلها، ولكن هذا ليس مهماً لأن اختلاف الروايات تتعلق بعد أيام معدودة فقط ويعود سبب ذلك إلى أن فريقاً من المؤلفين يعني بالمدينة في حين أن الفريق الآخر كان يقصد الولايةكلها.

(٧) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني))" Ireland, p.155, Bell, Review, p48; Precis of Affairs, p7" لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، ص٢١٧.

(8) Precis of Affairs, p.7.

(9) Bell, p.48; Irland, p.155.

تفسير ذلك وللمرة الأخيرة بالنزاعات القديمة الكوردية – العربية القومية التي أشعل الأتراك نارها، كما أثرت تقاليد المجتمع الكوردي التي تعشق الحرية – وتخلّفه العام – مهما يبدو في ذلك من مفارقة (غياب تربة اجتماعية – ثقافية قوية لاتصالات ثابتة مع سلطة المحتلين البريطانيين الجديدة). وبالطبع رحّب سكان كوردستان الجنوبية بوجه عام في بادئ الأمر بقيام القوات البريطانية بتحرير البلاد من النير التركي. بيد أن العلاقات الكوردية – البريطانية تعكرت على الفور بالعداء والريبة المتبادلين.

صحيح أن السلطات البريطانية تمكنت على العموم من تحسين علاقاتها مع القيادة الكوردية العشائرية – الإقطاعيةحتى نهاية العمليات العسكرية ضد تركيا وساعد على ذلك وجود هدفٍ مشترك، ألا وهو طرد الأتراك من العراق. وكما أُشيرَ سابقاً فقد حارب عدد كبير من عشائر كوردستان الجنوبية إلى جانب الإنكليز الذين تمكنوا حتى من تشكيل وحدات غير نظامية. وعلقت القيادة العسكرية – السياسية البريطانية في العراق آمالاً خاصة على التعاون مع الشيخ محمود برزنجي، الذي كان لديه، شأنه في ذلك شأن جميع الأعيان في السليمانية، أوهام – وإلى حين – حول نوايا الإنكليز آملين تشكيل حكومة كوردية مؤقتة بمساعدتهم. وفي ربيع عام ١٩١٨ كتب الشيخ محمود يقول: ((يرغب الشعب الكوردي كله على جانبي الحدود))[١٠] في إقامة السلطة إما عن طريق بريطانيا مباشرة أو عبر ممثليها وفي ظل حماية الراية البريطاني الجيدة)) كما كتب أيضاً عن إعجاب شعب كوردستان بنجاحات الأسلحة البريطانية وناشد الإنكليز ((بعدم السماح لعودة السلطة التركية إلى كوردستان مهما كانت الظروف))[١١].

ولكن على الأرجح تم التصريح بمثل هذا البيان لأهداف تكتيكية ليدفع بالإنكليز إلى زيادة عملياتهم الهجومية ضد الأتراك، أما في الواقع فقد وقف الشيخ محمود وغيره من الزعماء الكورد في العراق رغم الوفاء الظاهري موقف الريبة المتزايدة من الإنكليز. ولم يكن الأمر ينحصر هنا في دسائس الأتراك الذين حاولوا بشتى الوسائل استمالة الكورد إلى جانبهم في

---

(١٠) القصد من الحدود بين الامبراطورية العثمانية آنذاك وإيران.

(11) Arnold T. Wilson, Mesopotamia 1917-1920. A Clash of Loyalties. A Personal and Historical Record, London, 1931, P. 84-86.

نهاية الحرب، كما أكد على ذلك المؤلفون الإنكليز[١٢]. في الشكوك القائمة التي كانت تساور القيادة الكوردية حيال المرامي النهائية لبريطانيا في العراق.

وفي ربيع وصيف ومطلع عام ١٩١٨ وجدت التناقضات الأنكلو – كوردية، وكأنها في الخفاء، فعندما عانى الإنكليز من مصاعب مؤقتة في الجبهة حاولوا إثارة الكورد لكنهم أخفقوا في ذلك. وجرت مباحثات مكثفة مع أبرز زعماء الكورد سواء في العراق أم في المهجر، بيد أن النجاحات لم تكن كبيرة. فقد عبر كلاً من شريف باشا وسيد طه الزعيم الشمديني عن استعدادهما في تلك المرحلة للتعاون مع الإنكليز، لكن الأول – نكرر القول – لم تكن له صلات بكوردستان ولم يتمتع بنفوذ فيها[١٣]، أما الثاني لم تكن له أهمية كبيرة، وفضلاً عن ذلك كان في خصام دائم مع الزعماء الآخرين. وقد أثارت نوايا الإنكليز في المسألة الأرمنية شكوكاً متزايدة لدى القيادة الكوردية حيث ظلت المسألة الأرمنية حجر الزاوية في علاقات بريطانيا حتى مع الشخصيات الكوردية الموالية لها[١٤].

وبعد أن أصبحت السلطات البريطانية سيدة الوضع في العراق في أعقاب التوقيع على هدنة مع تركيا، شددت من ضغطها على القيادة الكوردية محاولة إرغامها على خدمة أغراضها العسكرية والسياسية في المنطقة، وتبين أنها آثرت في المرحلة الأولى اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي مع استغلال ((مشاعر الكورد القومية المشروعة في كوردستان الجنوبية[١٥]، وحمل لواء السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة الضباط السياسيون البريطانيون الأوفياء لقوات الاحتلال والذين ترتب عليهم قيادة زعماء العشائر الكوردية، وكان هؤلاء عاملون مجربون في دوائر الاستخبارات السياسية البريطانية وتمرسوا في فن ((الديبلوماسية الشرقية)) وعلى دراية حسنة بالظروف المحلية (كثيراً ما كانوا يتقنون اللغات المحلية اتقاناً تاماً)، ولهم صلات وثيقة مع القيادتين العشائرية الكوردية والعربية والفئة الإكليريكية والأوساط الإقطاعية المالكة. وإذا لم يتمكنوا من تحقيق كل شيء وخاصة في كوردستان، كما خطط لذلك في لندن، فإن ذلك لم يكن

---

(١٢) المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

(١٣) كما كتبت غيرترود بيل الشخصية النشيطة في الإدارة الكولونيالية في ميسوبوتاميا وأكثرها موهبة أن آراؤه كان لها ((مذاقاً أكاديمياً خاصاً)) انظر: Bell, p.60.

(١٤) المصدر السابق، ص٥٨-٥٩" Percis of Affairs, p.8.

(15) Percis of Affairs, p.8.

ذنبهم في أكثر الأحيان. فلقد تغير الوضع في ساحة الشرق الأوسط لغير صالح بريطانيا والإمبريالية العالمية بوجه عام.

ولقد وضع العقيد أرنولد ويلسون نائب كبير الضباط السياسيين للقوات العسكرية البريطانية في ميسوبوتاميا بيرسي كوكس، ومن ثم القائم بأعمال الأخير في منصب مندوب سامي السياسة الكوردية في العراق خلال الحرب وفي العامين الأوّليين بعد انتهائها. وأعلن ويلسون في مقدمة ((مذكراته الشخصية والتاريخية)) عن ((عدم حل)) القضية الكوردية ((طالما ظلت العشائر منقسمة على نفسها، ويفتقر قادتها إلى سياسة عامة وهم متفقون فقط في معارضة كل شكل من أشكال الإدارة التي من شأنها وضعهم تحت السيطرة العربية))[١٦]. وكان يجدر بنا أن نضيف إلى ذلك أن ويلسون نفسه والضباط السياسيين الخاضعين له كانوا يعملون بروح بث الفرقة بين صفوف الشعب الكوردي وإذكاء نار الخلافات الكوردية – العربية القديمة كي يقيموا السيطرة البريطانية الكولونيالية في هذه البلاد على المواجهة بين هاتين المجموعتين العرقيتين الرئيستين. وقصارى القول فقد كان ((عدم الحل)) هذا، لمصلحة الإنكليز، ولدرجة كبيرة، وتم تفاقمه من قبل الإنكليز كما سنرى فيما بعد.

وأبرز ويلسون في الكتاب ذاته ثلاثة جوانب في المسألة الكوردية[١٦]، مؤكداً على أنها ظهرت بعد الهدنة فوراً:

١- مستقبل جزءٍ من ولاية الموصل يسكنه الكورد.

٢- مستقبل المناطق الكوردية الواقعة إلى الشمال من ولاية الموصل.

٣- الفوضى بين صفوف العشائر الكوردية في الأراضي الإيرانية التي يثيرها الكورد الذين يعيشون في المناطق الحدودية[١٨].

وبعبارة أخرى، ربط ويلسون مضمون المسألة الكوردية بمصير كوردستان (الجنوبية) العراق التي كان لها فعلاً آنذاك أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة للإنكليز" وثانياً بمصير كوردستان

---

(16) Wilson, Mesopotamia 1917-1920...

(١٧) يبدوا أنه كان يعني أطراً زمنية محدودة جداً والمصالح البريطانية في ذلك الوقت وحدها ، وفي الواقع نشأت المسألة الكوردية في مفهومها الداخلي والدولي منذ القرن التاسع عشر وقد جرى البرهان على ذلك، خاصة في دراسات المستشرقين السوفيات، انظر: خالفين، الصراع على كوردستان، لازاريف، المسألة الكوردية.

(18) Wilson, p.126.

(الشمالية الغربية) التركية التي كانت تشغل المرتبة الثانية من حيث أهميتها كموضوع لدعاوى بريطانيا العظمى، وثالثاً بالوضع المتوتر في كوردستان (الشرقية) إيران، حيث تطورت حركة العشائر الكوردية التحررية التي كانت تشكل تهديداً قائماً – في ظل الظروف المناسبة – لمصالح لندن في إيران وفي المنطقة كلها. ومما يجدربالذكر أن ويلسون وضع الحركة الكوردية في المرتبة الثالثة في هذا السرد، لكنه سرعان ما تأكد من أنه أخطأ في حساباته. ولكن الإنكليز ما زالوا يسارعون في إخضاع السكان الكورد القاطنين في ميسوبوتاميا لنفوذهم.

وفي البداية حاولت الإدارة البريطانية استخدام طريقة الإشراف غير المباشرة بالاعتماد على القيادة الاقطاعية، هذه الطريقة التي تمّ اختبارها كثيراً في الهند وفي غيرها من المستعمرات وأثبتت فعاليتها. ووعدت هذه القيادة بحرية التصرف التامّة في الشؤون الداخلية في ظل ظروف الإشراف التي فرضها الضباط السياسيون الإنكليز. وجاء في تعليمات الرائد ((نوئيل)) أحد حاملي لواء السياسة البريطانية في كوردستان، والذي جرى تعيينه ضابطاً سياسياً في مقاطعة كركوك في الأول من تشرين الثاني عام ١٩١٨، السماح لتعيين الشيخ محمود برزنجي ((ممثلنا في السليمانية)) وجرت تعيينات مماثلة للزعماء الكورد في جم جمال وحلبجة وغيرهما من المراكز الهامة في كوردستان الجنوبية. وكان ينبغي أن يتم توضيح الأمر للزعماء بأنه لن تقام عليهم إدارة أجنبية وسيترتب عليهم تشكيل كونفيدرالية بقيادة الضباط السياسيين الإنكليز، ويبقى النظام الضريبى الذي كان موجوداً في عهد الأتراك مع إجراء التعديلات الضرورية[١٩].

وحدَّد مقر نوئيل في السليمانية، وقام بتعيين الشيخ محمود محافظاً واستبدل جميع الموظفين الأتراك والعرب بموظفين كورد . وكما أُشير في تقرير رسمي قدمته السلطات البريطانية عن الوضع في كوردستان الجنوبية أثناء الحرب العالمية الأولى[٢٠]، أن ((الإدارة التي تم إدخالها كانت إدارة إقطاعية عملياً))" فقد كان كل زعيم مسؤولاً عن عشيرته أمام الحكومة[٢١]، وكان بمثابة موظفٍ قامت الحكومة بتعيينه وتحت إشرافه الضابط السياسي البريطاني. كما جاء في التقرير أن مهمة الإدارة الرئيسة في هذه المنطقة (أي مقاطعة السليمانية وكركوك في ولاية بغداد والتي

---

(19) Precis of Affairs, p.9.

(٢٠) كما وجد في التقرير انعكاس لحوادث نهاية عام ١٩١٨ والنصف الأول من عام ١٩١٩.

(٢١) كان يعني إقامة الإدارة البريطانية العسكرية – المدنية في بغداد التي شملت دائرة اختصاصها ولايتي البصرة والموصل المحتلتين من الامبراطورية العثمانية المهزومة.

يسكن فيها الكورد) القضاء على الخراب الاقتصادي والمجاعة، وفي حقيقة الأمر فإن الاهتمام الرئيسي أعير لنشر النفوذ البريطاني بين العشائر الكوردية تحت شكل فرض ((النظام والشرعية))، ومما لاشك فيه أن الإنكليز حققوا بعض النجاحات في بادئ الأمر وقد انتشر شعار ((كوردستان للكورد)) (والذي كان يقصد به تحت الحماية البريطانية) انتشاراً واسعاً في منطقة السليمانية وكركوك. ولم تعبر العشائر المحلية فحسب، بل عدد من العشائر المجاورة، عن استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الكوردي الذي تشكل تحت الرعاية البريطانية[٢٢].

حقاً أن عدداً من العشائر و((شركائها الطامعين)) رفضوا الاعتراف بالحماية البريطانية[٢٣]، بيد أن الإنكليز لم يولوا ذلك أهمية. وفي الأول من كانون الأول عام ١٩١٨ وصل أرنولد ويلسون إلى السليمانية كي يُوطِّد نجاح السياسة البريطانية بين صفوف القيادة الكوردية المحلية، وقد أجرى لقاءً مع ٦٠ زعيماً بارزاً في كوردستان الجنوبية ومن مناطق كوردستان الشرقية المجاورة، وتحدث طويلاً مع الشيخ محمود برزنجي.

وعلى العموم تمت المباحثات بنجاح بالنسبة لأرنولد ويلسون، ولكن في الوقت ذاته كان عليها تحذيره من المصاعب التي قد تنشأ في المستقبل القريب. ولم يتفق القادة الكورد سوى في مساعيهم لمنع إعادة السيطرة التركية، إلا أن مثل هذا التغيير كان قليل الاحتمال من دون ذلك. وبالمقابل ظهر آنذاك اختلاف في الرأي حول مسألة المستقبل السياسي للأراضي الكوردية، كما لم يغب عن أنظار المراقبين الإنكليز نمو المشاعر القومية. ورغم الاعتراف العام بضرورة الحماية البريطانية، فقد ساور الشكُّ عدداً من الزعماء في((حكمة)) إقامة ((إدارة بريطانية فعَّالة)) في كوردستان. وطالب الآخرون بانفصال كوردستان التام عن العراق وإقامة إدارة لندن المباشرة فيها ((التي حلت الآن في أنظارهم محل القسطنطينية))كما وجد من كان يخشى توطيد دعائم سلطة الشيخ محمود معبرين لأرنولد ويلسون عن مخاوفهم ((سراً)).

بيد أن الخلافات بين القيادة الكوردية لم تظهر بوضوح في تلك المرحلة، ورداً على بيان أ. ويلسون (باسم الحكومة البريطانية) الذي تضمن وعوداً كثيرة حول تحرير الشعوب الشرقية من النير التركي وتقديم المساعدة لها في بلوغ الاستقلال، قام الشيخ محمود بتسليمه بياناً مذيلاً بتواقيع أكثر من ٤٠ زعيماً كوردياً طالبوا فيه قبولهم بالوصاية البريطانية وتقديم المساعدة

---

(٢٢) المصدر السابق، ص١٩ Wilson, p.129.

(23) Wilson, p.126.

لهم، ولم يعارض الموقعون على البيان إقامة صلات مع الإدارة العربية القادمة في العراق، لكنهم طلبوا من الإنكليز ألاّ يتم عند ذلك الانتقاص من مصالحهم. ومن جانبه وقع ويلسون على وثيقة جاء فيها أنه بوسع جميع الزعماء الكورد من الزاب الكبير حتى ديالى الاعتراف حسب رغبتهم برئاسة الشيخ محمود الذي يحظى ((بتأييد معنوي في الإشراف على هذه الأراضي)) فيما اذا وافق على الانصياع لأوامر الحكومة البريطانية))[٢٤].

وهكذا فقد كانت نوايا المحتلين الإنكليز حيال كوردستان الجنوبية واضحة تماماً، حيث أرادوا بمساعدة الشيخ محمود إخضاع هذه الأراضي لهم إخضاعاً تاماً بهدف:

١- احتلالها (وبشكل اساسي لاستثمار ثرواتها النفطية)" ٢- تحويلها إلى قاعدة للتوسع القادم في الجبهات الشمالية والغربية والشرقية" ٣- مواجهة الحركة الكوردية القومية الناشئة فيها بالحركة العربية التي اشتد عودها أيضاً في العراق ولتوطيد السيطرة البريطانية في البلاد كلها. وفي نهاية المطاف لم يتم تنفيذ جميع هذه المخططات إلا جزئياً ، ذلك أنها اصطدمت منذ بدايتها بمعارضة قوية من جانب الكورد بصورة رئيسة (وسيجري الحديث عن المصاعب الأخرى لاحقاً).

وقبل كل شيء لم يقدر ويلسون ومرؤوسيه قوة الفرقة والانقسام بين العشائر، فقد رفض عدد كبير من العشائر وكذلك سكان كفري وكركوك وغيرهما من المناطق الاعتراف بسلطة الشيخ محمود وطالبوا بوضعهم تحت حكم بريطاني مباشر (وبالمناسبة لم يطلب الشيخ محمود الخضوع المطلق لمعظم سكان كوردستان الجنوبية) أما الشيء الرئيسي فقد انحصر في أنه كان من الصعب معرفة ما كان يدور في خلد الشيخ محمود نفسه، وتبين أنه وافق على الحماية البريطانية ليس لغاية في نفس يعقوب، بل لقاء إنشاء دولة كوردية ذات حكم ذاتي تحت إدارته مع ضم معظم الكورد في ولاية الموصل وفي أجزاء من إيران (كوردستان الجنوبية — الشرقية) إليها. وقصارى القول طالب الشيخ محمود الإنكليز ثانية بما اقترحه عليهم هو وغيره من القادة الكورد (شريف باشا، سيد طه، زعماء الكورد المكريين في صاوجبلاق) أثناء الحرب العالمية الأولى[٢٥] سعياً منهم لوضع الكورد في كفة ميزان واحدةٍ مع العرب الذين وعدتهم دول الحلفاء بتقديم المساعدة لهم في إنشاء دولتهم[٢٦].

---

(24) Precis of Affairs, p.9-10 Wilson, p.129.

(25) Wilson, p.130-132.

(٢٦) انظر: لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، الفصل ٣-٥.

بيد أنه كان هناك فارق كبير بين العرب والكورد من وجهة نظر مصالح لندن الامبراطورية (وباريس أيضاً)، ولم يكن هذا الفارق لمصلحة الكورد. فالكورد في أنظار الحلفاء لم يستحقوا حتى تلك الوعود التي لم يعتزموا تنفيذها. وعلى أية حال عندما كان، فور انتهاء الحرب العالمية، أمام القيادة العسكرية – السياسية مهمة أولية لتوسيع مناطق نفوذها المباشر لم تكن هذه القيادة معنية حتى بما هو اشبه بتشكيل دولة كوردية كبيرة. فقد عارضت السلطات البريطانية معارضةً شديدة انضمام عشائر كوردستان إيران إلى الاتحاد الفيدرالي المخطط له وبقيادة الشيخ محمود، فقد أُبلغ ممثلوها أن يظلوا ((مواطنين أوفياء لإيران والذين كانت لهم – بالطبع – علاقات حسنة مع الكونفيدرالية))[٢٧].

وبهذا الشكل باتت تعقيدات السلطات البريطانية لا مناص منها في علاقاتها المتبادلة مع الشيخ محمود الذي وافق على الحماية البريطانية كإجراء اضطراري ومؤقت، وفي الوقت نفسه علّل نفسه بآمال تشكيل دولة كوردية مستقلة تحت إشرافه، تضم على أقل تقدير الأراضي الكوردية في شمال العراق وجنوب غرب إيران. وقد كان الشيخ محمود برزنجي نفسه زعيماً كوردياً اقطاعياً نموذجياً بأصله ونمط حياته ورؤيته ومثله السياسية، لكن كفاحه في سبيل تشكيل دولة كوردية مستقلة عملياً ولو على جزءٍ من أراضي كوردستان وفي سياق ذلك العصر، ومن منظوره التاريخي، كان يرتدي بلا شك أهمية تقدمية من الناحيتين السياسية والاجتماعية على السواء.

وقد أخذت سلطات الاحتلال البريطانية في الحسبان المخاوف الكامنة لهم من تقوية الشيخ محمود وحاولت بشتى الوسائل الحدّ من مجال نفوذه، ولأجل ((التأثير)) على الشيخ الكوردي تم باستثناء نوئيل وويلسون الاستفادة ايضاً من الرائد سون أفضل خبير في إدارة الاستخبارات السياسية البريطانية الذي كان في السليمانية منذ أواسط تشرين الثاني عام ١٩١٨كممثل ((لبريطانيا المنتصرة))[٢٨]، غير أنه كان مصاباً بمرض عضال ولم يتمكن سوى من تشكيل مفرزة مؤلفة من ٢٠٠ كوردي[٢٩]. وأولى الإنكليز اهتمامهم الرئيسي في تلك المرحلة من نشاطهم بين صفوف الكورد العراقيين ((المتحررين)) بحصر نشاط الشيخ محمود في ولاية بغداد وحدها، حيث شعروا بأنفسهم فيها بثقة أكبر.

---

(27) Precis of Affaies, P. 9-10; Wilson, p.129-130; bill, p.60-61.

(٢٨) وصف أ. ويلسون بأن سون كان ((أروع إنسان التقى به)) انظر: Wilson, p.82.

(٢٩) المصدر السابق، ص٨٣-٨٤" Precis of Affairs, p.7.

وتشكل وضع آخر في ولاية الموصل، فقد كان مستقبلها السياسي غامضاً، طالما تدعيها فرنسا شكلياً إلا أن الإنكليز لم يعتزموا أبداً إعطاء ولاية الموصل لفرنسا، وبعد فترة قصيرة شرعوا في إدخال نظام الإدارة، الذي كان في ولاية بغداد إليها، وتم تعيين كبير الضباط السياسيين العقيد ليتشمين ومقره في الموصل. كما أُرسل الضباط السياسيون إلى مراكز ولاية الموصل الأخرى (زاخو وعقرة وغيرهما) لإقامة الاتصالات مع الكورد. ولكن لم يجرِ حتى الحديث عن إخضاع كوردالموصل لحكم الشيخ محمود.

وعلى العموم، اصطدم الإنكليز بادئ الأمر بمصاعب كبيرة في الموصل أكثر من السليمانية، ويعود سبب ذلك إلى الوضع الجغرافي للولاية، الواقعة بجوار الأراضي السورية والتركية والأرمنية والتركيب العرقي — الديني الخليط لسكانها، فقد توجهت الطوائف المسيحية المتعددة في الموصل وبصورة تقليدية نحو فرنسا لمساعدتها، وكان تأثير المبشرين الفرنسيين الكاثوليك قوياً بينها، وقد جرت الدعاية الموالية لفرنسا في تلك الفترة بين سكان الموصل المسيحيين وبنشاط كبير، وإلى جانب ذلك قام عملاء الأتراك من مختلف الصنوف بتأجيج المشاعر المعادية للإنكليز والمسيحيين بين السكان المسلمين.

وفي ما يتعلق بكورد الموصل تحديدا فإن ما أثار قلقهم هو تلك الشائعة التي راجت في كل مكان حول إنشاء دولة أرمنية مستقلة في القريب العاجل، تطالب بالأراضي الكوردية الأصلية أيضاً. واستخدمت العناصر المعنية هذه الشائعات غير المؤكدة تماماً لأغراض الدعاية المعادية للإنكليز بين الكورد[٣٠]، اما السبب الآخر الذي أثار قلق الكورد فهو المسألة الآشورية التي تفاقمت في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد استغلت القيادة الإنكليزية الوضع العصيب الذي مر فيه الشعب الآشوري القليل العدد وفراره من الاضطهاد التركي من منطقة هكاري الواقعة في جنوب شرق تركيا إلى شمال غرب إيران لمصلحة سياسة امبراطوريتها في الشرق الأوسط. وخططت السلطات البريطانية لتحويل الآشوريين إلى أنصار للإدارة البريطانية الجديدة في ما يشبه القوازق، الذين كان باستطاعتها وضعهم في مواجهة حركة الشعوب التحررية في إيران والعراق وتركيا. ولهذا الغرض قامت السلطات البريطانية بتهجير قسم من الآشوريين من منطقة أورمية (إيران) إلى بعقوبة بالقرب من بغداد، ومن ثم بدأت توطينهم في شمال شرق الموصل. وشرعت السلطات العسكرية البريطانية في تجنيد الآشوريين في المفارز العسكرية التي كان عليها

---

(30) Precis of Affairs, p.10-11.

القيام بوظائف الجندرمة. ومع أنه جرى مشاركة العرب والكورد فيها أيضاً، إلا أن الغالبية العظمى من ملاكها كان يتألف من الآشوريين، وبالتحديد تعاونت معهم هذه التشكيلات التي كان يقودها الضباط الإنكليز[٣١]. وأثار تقوية العنصر الآشوري في ولاية الموصل الاضطرابات بين الكوردالمحليين (وأحياناً بإيعاز من تركيا التي كانت تأمل في الاحتفاظ بالموصل) وقد قُتل إثر ذلك ضابطان بريطانيان هما النقيب أويلي والملازم ماكدونالد[٣٢].

كما أزداد التوتر في أواخر عام ١٩١٨ في المناطق الكوردية من ولاية بغداد في مقاطعتي السليمانية وكركوك وبات النزاع بين السلطات البريطانية والشيخ محمود وشيك الوقوع. وتزايد نفوذ هذا الأخير وسلطته بشكلٍ ملحوظ، الأمر الذي أثار خشية الإنكليز المتزايدة. وفي نهاية كانون الأول عام ١٩١٨ غادر نوئيل السليمانية متوجهاً إلى راوندوز لإدخال نظام جديد للإدارة فيها، كما جرى تعيين الضباط السياسيين في كويسنجق ورانية، وتمكنوا، وإلى حين، من إعادة النظام وتوطيد المواقع البريطانية بين العشائر الكوردية القاطنة في شرق السليمانية وإلى الغرب منها، التي اعترفت بسلطة الشيخ محمود كممثل لبريطانيا في كوردستان وعبرت عن استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الكونفيدرالي الكوردي المخطط له (والذي لم يُقم أبداً) بيد أن إعادة الثقة ولاسيما ترسيخها بين السلطات البريطانية وحكام السليمانية لم يتم التوصل إليها، وبالعكس فقد ازدادت عدم الثقة والشكوك المتبادلة.

وجاء في تقرير رسمي للسلطات البريطانية في العراق وهو يلمح إلى الوضع في كوردستان الجنوبية: ((لقد اعترفنا بالشيخ محمود بقدر ما كان هو معترفاً به من قبل الشعب))، وكان هذا يرمي عملياً إلى السعي لتحديد نفوذ سلطة الشيخ بالنسبة للمناطق ((التي تجري الأمور فيها على ما يرام)) من وجهة نظر سلطات الاحتلال البريطانية وإن لم تتمتع تلك الأوساط في كوردستان العراق، التي وقفت إلى جانب إدارة بريطانية مباشرة وليس عن طريق الزعماء الكورد، بتأييد علني فإنها حظيت بعطف السلطات البريطانية، وكانت هذه الاوساط تتألف من فئات التجار ورجال الأعمال والبرجوازية الكوردية الناشئة التي كانت موقعها أكثر قوة في السليمانية تحديدا[٣٣].

---

(31) Wilson, p.39-40. المصدر السابق، ص١٩

(٣٢) المصدر السابق.

(33) Precis of Affairs, p. 12-13; Wilson, p.133

وهكذا فعلى الرغم من أن الشيخ محمود برزنجي كان من أكثر الشخصيات السياسية نفوذاً في كوردستان خلال المرحلة المدروسة (بين عام ١٩١٨ و١٩١٩) وحسب (رأي مراقب بريطاني كان مقابل كل خصم له اربعة من أنصاره) فقد بات في أنظار السلطات البريطانية شخصاً غير مرغوب فيه Persona Non Grata واشتد انتقاد الموظفين العسكريين والسياسيين الإنكليز له، وهم لم يبخلوا بأكثر الألقاب سوءاً (والتي تضمنت المفاهيم التالية: مثل ((الجهل)) و((الغدر)) و((الأنانية)) و((عقل الطفل ومداركه)) وما إلى ذلك). وقد اعترف أ. ويلسون أن ((الشيخ محمود كان من أصعب قضية بالنسبة لنا)) وفي حقيقة الأمر توصلت السلطات البريطانية في ميسوبوتاميا منذ أواخر عام ١٩١٨ إلى استنتاج حول انسداد أُفق النهج الذي تم اختياره في إدارة المناطق الكوردية مباشرةً بأيدي الأعيان الكورد وعلى رأسهم الشيخ محمود، وحول ضرورة – حسب أقوال ويلسون – ((تغيير سياستنا في كوردستان الجنوبية بإدخال تلك الإدارة او ما يشابهها كالتي كانت قائمة في كل مكانٍ من العراق)). ويبدو أن هذا التغيير الاضطراري لطريقة إدارة الشؤون الكوردية قد جاء نتيجة تبديل سون الذي كان أكثر خبرة[٣٤] بنوئيل في السليمانية ونوئيل كانت له صلات شخصية مع الشيخ محمود، وربما كانت له التزامات أمامه.

ومما لاشك فيه أن تحليل الموقف في هذه المنطقة والآراء حول مستقبل سياسة بريطانيا الكوردية يستأثران بالاهتمام في سياق المصاعب المتزايدة التي اصطدمت بها السلطات البريطانية في كوردستان العراق. ولقد كان هذا التحليل يتمحور حول أن ((الكورد أمة بلا قادة ... وليست قادرة الآن على الإدارة الذاتية)). وجرى الاعتراف بأن الوسيلة الوحيدة لمنع الفوضى السائدة في كوردستان بسبب الاقتتال بين العشائر هي شكل ما من أشكال الحكم أو الإدارة الأجنبية، وأن القضية الرئيسة هي إيجاد نظام للحكم يكون مقبولاً لدى أكثرية الشعب.

وفي هذه الحالة اقترح مؤلف (عرض الأحداث في كوردستان الجنوبية أثناء الحرب الكبرى))[٣٤] عدة طرائق لحل القضية الكوردية في ميسوبوتاميا، وقد سميت إحداها – التي كانت بالأحرى ((تعبيراً دقيقاً)) – بإعادة فرض سلطة الأتراك على الكورد، مع أن، المؤلف

---

(34) Precis of Affairs, p. 12-13; Wilson, p.134

(٣٥) وقع بالحروف الأولى من الاسم EJRالتي يستحيل الكشف عنها.

نفسه استبعد هذه الطريقة التي كان تطبيقها – حسب رأيه – يحوِّل كوردستان إلى ((مشتل للدسائس وعدم الشرعية)) وعلاوةً على ذلك يجعل حل المسألة الأرمنية أمراً مستحيلاً.

وينكشف في العرض ما يقصد به وبصورة محددة ((شكل الإدارة الأجنبية)). وكما كان متوقعاً فإن ذلك كان ((شكلاً من أشكال الإدارة البريطانية)) وهنا يرى المؤلف طريقتين:

١- الإدارة المباشرة والاحتلال، الأمر الذي لا يجده مقبولاً بسبب معارضة الشعب وزعمائه"

٢- ((دولة ذات حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية وقيادتها والواقعة تحت إشرافنا مباشرة من خلال الزعماء الكورد الطبيعيين (Natural)، أما الشكل الثاني فأكثر قبولاً لأنه يتفق مع ((الحل النهائي للمسألة الأرمنية)).

ويبدو أن هذه الطريقة شبيهة بذلك النهج الذي سلكته السلطات البريطانية في العراق إزاء المناطق الكوردية في نهاية عام ١٩١٨ ومستهل عام ١٩١٩وهي تعقد الرهان على الشيخ محمود وغيره. إلا أنه جاء في ما بعد ما يعارض ذلك في نص الوثيقة المقتبسة.

وقبل كل شيء يجري فوراً تأجيل مسألة ترسيم حدود الدولة الكوردية ذات الحكم الذاتي لغاية حل مسألة مستقبل أرمينيا. ويجري التأكيد في ما بعد على أن الدولة الكوردية لا تستطيع أن تضم في عدادها كوردستان كلها بسبب عدم وجود قائد معترف به من معظم الكورد، وفي الوقت ذاته يوجد زعماء محليون بوسعهم أن يصبحوا، وبدعم بريطاني ، حكاماً في مناطق ((محدودة)). وبعبارة أخرى من الأفضل إقامة ((دويلات صغيرة)) في كوردستان يعمل فيها المستشارون البريطانيون وبمساعدة بريطانيا المالية. ويجب أن تشرف على جميع هذه الدويلات الإدارة البريطانية المركزية برئاسة ((شخصية)) كوردية، ويسمح فيها بإنشاء مجلس كوردي وطني تابع لها من شأنه تلبية دعاوى الكورد.

ويتوّجون هذا التحليل بتوصية حول المسألة الإقليمية، ويُرفض بشدة الحدود الاثنوغرافية للدولة الكوردية المخططة لها. ويؤكد المؤلف على أن الكورد في كوردستان إيران يؤثرون البقاء في فارس دون أن يأتي بأية براهين، بل بالعكس يعترف بأن سلطة طهران لاتتمتع بأية شعبية بين شرائح من هؤلاء الكورد وخاصة القاطنين في أذربيجان إيران، وفي ما يتعلق بالكورد العراقيين فإنه يجب – حسب رأي المؤلف – أن يؤخذ بعين الاعتبار:

أولاً: مصالح أمن الدولة العربية تحت الحماية البريطانية. وثانياً: أن العرب والكورد مختلطون لدرجة تتلاشى معها الحدود الاثنوغرافية على حد زعمه، وبالتالي يجب أن تكون مناطق ميسوبوتاميا الكوردية في العراق، وليس في كوردستان، وبكلمةٍ تمت التوصية على إنشاء دولة

كوردية في جنوب – شرق الأناضول وعلى الأراضي الواقعة شمال خط جزيرة ابن عمرو (الجزيرة حالياً) ونصيبين ورأس العين، وبيرجيك وثم إلى الشمال بمحاذاة الفرات ضاماً ولايات خربوط، بدليس، ووان ومن ثم إلى الشرق حتى الحدود الفارسية[٣٦].

وجرى اقتباس ((العرض)) المشار إليه لأنه انعكس فيه – كما في المرآة – السمات المميزة للسياسة البريطانية في المسألة الكوردية، مع أن هذه التوصيات هي من صنع ممثلي حلقة القاعدة في إدارة الاحتلال البريطانية وتتضمن أموراً كثيرة غامضة ومتناقضة.

وقبل كل شيء كانت الرغبة واضحة في وضع كوردستان الجنوبية المحتلة تحت إشراف بريطانيا الكولونيالية المباشر كما وضعت مخططات مماثلة بشأن كوردستان (إيران) الشرقية، عندما تعالت ردود ضد انضمامها إلى الدولة الكوردية. فقد شعرت بريطانيا في تلك الآونة بأنها السيد دون منازع في هذه البلاد، كما تجلّى بوضوح السعي إلى الحفاظ، بل إلى تعميق اقتسام كوردستان حسب المبدأ الكلاسيكي ((فَرّقْ تَسُدْ))، كما لا يقل وضوحاً الاعتماد على فرض النفوذ البريطاني في كوردستان الغربية والشمالية الداخلية في عداد تركيا بالذات. وأخيراً دار الحديث وبوضوح تام عن أن الدولة الكوردية المخطط لها والمنقسمة على إمارات متعددة برئاسة ((شخصية)) كوردية رمزية صرفة، وبمجلس رمزي أيضاً تم تعيينه من قبل سلطة أجنبية، ما هي إلا وهم وأضغاث أحلام.

وهكذا انكشفت في إحدى الوثائق الأولى للعصر الذي حلّ بعد الحرب فوراً والمتعلقة بسياسة بريطانيا في المسألة الكوردية ثلاثة عناصر رئيسية ونموذجية للمرحلة المدروسة كلها – وكما يقال – ذات اتجاه سلبي، فقد كانت هذه السياسة موجهة ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكوردي وضد معظم شعوب الشرق الأوسط الأخرى، وأخيراً ضد فرنسا التي كانت آنذاك المنافسة الرئيسة لبريطانيا في المناطق التي كانت تطالب بجنوب – غرب كوردستان.

ولم يَنس قادة الاحتلال البريطاني أثناء وضعهم لمبادئ السياسة ((الكوردية)) في الظروف الجديدة التي أعقبت الحرب الإشادة بدور الكورد الوظيفي في تنفيذ أغراض بريطانيا في الشرق الأوسط، فلقد تنبأ الرائد نوئيل، الخبير الضالع، بأن الكورد سيكونون ((حاجزاً منيعاً لا غنى عنه بين ميسوبوتاميا ودوامة القفقاس السياسية)). وحسب رأيه يكون الرهان على الكورد أفضل للمصالح البريطانية، فقد أكد نوئيل على أن الاعتراف بمطالب الأرمن يؤدي إلى سيطرة

---

(36) Perices if Affairs, p.18-20.

أرمني واحد على عشرة كورد، وسيكون أفضل ((من وجهة نظر علمية)) لو بسط كوردي واحدسلطته على عشرة أرمن. ورغم أن سبب هذا الخيار فنطازي إلاّ أنه مؤشر للغاية. إنها فرصة ((انبعاث)) روسيا وإعادة ((الامبراطورية الروسية)) التي يجب استباقها في كوردستان (ذلك أن روسيا كانت حامية تقليدية للأرمن))[٣٧].

وقد توقع نوئيل وغيره من الخبراء الإنكليز في الشؤون الكوردية إمكانية ظهور خطر التنافس ليس من الغرب وحده في تلك المرحلة المبكرة من السيطرة البريطانية في كوردستان الجنوبية.فقد حذروا من خطر إمكانية ترميم للنفوذ التركي على الكورد العراقيين ولو بصورةٍ جزئية (وبصورة رئيسة عبر الأقنية الإسلامية) وعندما دافع نوئيل عن تأسيس ((اتحاد كونفيدرالي كوردي)) في ميسوبوتاميا تحت الوصاية البريطانية (التي حسب رأيه يجب أن تصبح نموذجاً لكوردستان كلها) أصرّ كي تكون السلطة التنفيذية فيه كوردية بحتة تستبعد كل مشاركة للموظفين الأتراك فيها، كما يجب وضع جميع الوثائق والإجراءات الصادرة عن هذه السلطة باللغة الكوردية، وليس باللغة التركية أو العربية، واقترح وضع مهمة جباية الضرائب وعموماً القيام بالوظائف الادارية في كوردستان الجنوبية على عاتق القيادة الكوردية المحلية، وبهذا الشكل ظل النظام الكوردي الإقطاعي التقليدي قائماً، لكن من الضروري – كما رأى نوئيل – وضعه تحت الإشراف البريطاني وتغييره حسب متطلبات العصر[٣٨]، أفلا يكون هذا دليلاً ساطعاً على أن قيام السلطة البريطانية في كوردستان الجنوبية قد اتسم – دون شك – بطابع رجعي من الناحيتين الاجتماعية الاقتصادية الصرفة والداخلية؟

وقد أثار الوضع في شمال كوردستان العراق حيث تمر حالياً الحدود العراقية – التركية قلق الإنكليز بصورة خاصة (لم تكن هذه الحدود موجودة آنذاك من الناحية الحقوقية، بل كانت الحدود الشمالية لولاية الموصل التي كانت شرطية أيضاً وإلى حدٍ معين). وهنا جرت الدعاية التركية بين صفوف الكورد بصورة مكثفة، علماً أنه جرى تخويفهم ((بالخطر الأرمني)) أكثر من أي شيء آخر، وكذلك بإمكانية عودة الآشوريين الذين طردوا أثناء العمليات العسكرية في الماضي

---

(٣٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني))،

Major E. W. C., Noel, Note on the Kurdish situation. July 1919, Baghdad, 1919, p.11.

(٣٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). صورة عن مذكرة الضابط السياسي في كركوك ١٩١٨/١١/٧.

القريب، ولكن إذا كانت مطامع تركيا في السيطرة على كوردستان الجنوبية استندت على تقليد استمر حرفياً "ولغاية يوم أمس"، فقد كان خطر "مذهب الحركات العربية الموحدة (غير ترود بيل) مسألة جديدة"[٣٩].

حاولت بريطانيا وغيرها الدول الاستعمارية الغربية الكبرى قبل انهيار الامبراطورية العثمانية وبنجاح استغلال القومية العربية التي اشتد عودها لمصالحها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد احتلال بريطانيا وفرنسا لمعظم الدول العربية الآسيوية (باستثناء مناطق شبه جزيرة العرب الداخلية) أو وقعت تحت تأثيرهما تغَّير موقف دول الحلفاء الكبرى من القومية العربية (مذهب الوحدة العربية) تغييراً شديداً فقد تحولت من حليف إلى خصم سياسي وخطراً للغاية علاوة على ذلك. ولقد أصبحت المهمة الرئيسة للغزاة الجدد وضعها ضمن تلك الأُطر التي قد تسمح لهم بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ودون عائق في الشرق الأوسط (وفي كوردستان وليس للمرة الأخيرة). وكان هذا يعني في ظروف العراق الملموسة فرض نظام رقابة صارمة على النشاط السياسي للأوساط العربية القومية في البلاد، كي لا تفسح المجال أمام إمكانية تقويتها كثيراً، كما تمثلت في هذه السياسة الاستفادة من التناقضات العربية – الكوردية ولكن إلى حدود معينة تستبعد خرق وحدة أراضي العراق كدولة – متكونة حديثاً تحت السيطرة البريطانية، لكنها تستبعد في الوقت ذاته تقوية العنصر العرقي العربي وبشدة على حساب الكوردي والخضوع التام للعنصر الكوردي في العراق العربي الأكثر عدداً.

وبمثل هذه الروح تقريباً، عملت الإدارة البريطانية في العراق بعد طرد الأتراك من البلاد. وفي ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨ صدر أمر بإجراء الاستفتاء العام حول مستقبل نظام الدولة في العراق واقترح الموافقة على إنشاء دولة عربية فوق أراضي ميسوبوتاميا التاريخية (ولايات البصرة وبغداد والموصل في الامبراطورية العثمانية المنهارة) تحت الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل وحتى الخليج. وبهذا الشكل بينت بريطانيا وبصورة مكشوفة، وللمرة الأولى للجميع عن عدم رغبتها في تنفيذ وعودها للعرب في تشكيل دولة موحدة تضم جميع الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية (بما فيما سوريا، ولبنان، وفلسطين، والحجاز) ولا تعهدها للفرنسيين بالتنازل لهم عن ولاية الموصل. وفضلاً عن ذلك أظهرت السلطات البريطانية

---

(٣٩) حسب رأي غ. بيل يجب أن يصبح جبل سنجار الذي يسكنه الكورد – الإيزيديون ((حاجزاً استراتيجياً هاماً)) ضد هذه الحركات وكذلك ضد ((حركات الأتراك)) انظر: Bell, p.51, 61.

بأن الكورد في كوردستان الجنوبية لا أمل لديهم في الاستقلال. وجاء في تقرير الضباط السياسيين في شمال العراق أن بديل الدولة العربية المخطط لها في العراق يمكن أن يكون دولةً منفصلة تتألف من ولاية الموصل وحدها ولا تقع تحت الحماية البريطانية بعد، ومن الواضح أن مثل هذا الشكل لم يكن يناسب الإنكليز[٤٠].

وتقررت نتيجة الاستفتاء العام، ذلك أن الإنكليز كانت لديهم إمكانيات كبيرة لممارسة الضغط، وتم عزل فئات شعبية واسعة عن المشاركة في التصويت، أما الأوساط الإقطاعية – الإكليريكية البورجوازية المالكة وكذلك زعماء العشائر من العرب والكورد على حد سواء فكانوا منقسمين سياسياً[٤١]. إلا أنه في ظل مثل الظروف الملائمة للإنكليز لم يكن الموقف الذي تشكل حول الموصل سهلاً لهم. فخلافاً للعرب المسلمين الذين صوتوا لمصلحة الدولة العربية أصدر الكوردفي الموصل والايزيديون في جبل سنجار بياناً أثناء الاستفتاء العام موجهاً ضد إقامة إدارة عربية[٤٢]، ومن الواضح أن السلطات البريطانية لم تحسب الحساب لرأي الكورد، لكن ما أثار قلقها هو عدم الوضوح في الوضع الحقوقي الدولي للموصل. ولذلك سارعت في سياسة الأمر الواقع آملة بمساعدة الإجراءات القانونية الداخلية الحصول على البراهين الإضافية التي من شأنها أن تضفي طابعاً شرعياً على احتلال بريطانيا لشمال العراق.

اقترح نائب المندوب السامي البريطاني في العراق ضم بند إلى الفقرة الثانية من مشروع الدستور بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٩١٩ الذي من شأنه ((ضم ولاية الموصل ودير الزور إلى العراق)). وكذلك تلك الأجزاء من كوردستان التي تؤلف الآن جزءاً من ولاية الموصل ولم تضم إلى الدولة الأرمنية القادمة، أي حوض الزاب الكبير كله)). وأضاف أنه من الضروري السماح للآشوريين بالقدوم إلى هنا[٤٣]. ولقد سارع وزير شؤون الهند والإدارة البريطانية التابعة له في العراق ((تأسيس محافظة عربية في الموصل محاطة بدويلات كوردية ذات حكم ذاتي بقيادة

---

(40) Ireland, P.161-162.

(٤١) انظر: ل. ن. كوتولوف، الثورة الوطنية التحررية عام ١٩٢٠ في العراق، موسكو، ١٩٥٨، ص١٠٢-١٠٣.

(43) Ireland, P.168-172.

(٤٣) المصدر السابق، ص١٨١.

الزعماء الكورد الذين يمكنهم الاستفادة من نصائح الضباط السياسيين البريطانيين[٤٤]. صحيح أن الوزارة الأنكلو – هندية، وانطلاقاً من اعتبارات ((السياسة الكبيرة))، قد حذّرت بغداد من مثل هذه النشاطات التي من شأنها تكوين انطباع في ولاية الموصل او في كل مكان)) عن أن ((النظام الحقوقي السياسي القادم في العراق قد تقرر))، لكن نائب المندوب السامي أصرّ على أن تشمل الموصل وبأسرع وقت تلك الأنظمة القائمة في أجزاء العراق الأخرى[٤٥].

وهكذا ارتسمت ومنذ الأشهر الأولى في أعقاب التوقيع على الهدنة، الملامح الخارجية للسياسة البريطانية نحو كوردستان الجنوبية. ومما لاشك فيه أن تلك السياسة كانت سياسة احتلال استعمارية شكلت خطراً بالغاً على المصالح القومية، وبالدرجة الأولى على مصالح ذلك الجزء من الشعب الكوردي الذي كان يعيش في العراق الواقع تحت الاحتلال البريطاني، وكذلك على مصالح الكورد في أجزاء كوردستان الأخرى. وإلى جانب ذلك لم يتّضح بعد لشخصيات الاحتلال البريطانية ((المحليين)) كيف ينبغي انتهاج مثل هذه السياسة، وما هي الإجراءات الضرورية الملموسة لترسيخ مواقع بريطانيا في كوردستان العراق.

ولئن شعر الإنكليز بأنهم أسياد الموقف في كوردستان الجنوبية، فإن مواقعهم كانت في كوردستان الشرقية أضعف بكثير، فلم يرسموا بعد في المرحلة الأولى التي أعقبت الحرب خطة عمل ما تتعلق بالكورد الإيرانيين، وكان الشيء الوحيد الذي يثق به المحتلون البريطانيون في إيران هو ضرورة وجود القوات البريطانية في هذه البلاد، وإلا أبرق القائم بالأعمال البريطاني في طهران أن أصفهان، مازيندران، غيلان، أذربيجان، لورستان وكوردستان ((تبقى في حالةٍ من الفوضى التامة))، وذلك أن الحكومة لا تمتلك ((المال ولا القوة))، كي تسيطر على الوضع[٤٦].

وكما ورد آنفاً، فقد صمموا في لندن، وبثبات، البقاء في العراق على الدوام وتحويل هذا البلد – على أية حال – إلى شبه مستعمرة دون منازع في الشرق الأوسط، إن لم يتم تحويله إلى مستعمرة تامة. ولعله لهذا رأى قادة الامبراطورية البريطانية أنه لا حاجة إلى التفكير بانتهاج سياسة ما خاصة في كوردستان إيران، فاقتصروا فقط على اتخاذ إجراءات ترمي إلى إبقائها

---

(٤٤) المصدر السابق، ص١٨٧.

(٤٥) المصدر السابق، ص١٨٩.

(٤٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني))، برقية رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩١٨.

داخل إيران الواقعة تحت احتلالهم. وكان موقف الشخصيات العسكرية – السياسية البريطانية العاملة في إيران من الكورد موقفاً براغماتياً صرفاً، إذ كان على العشائر الكوردية تقديم المساعدة للإنكليز في تنفيذ هذه المهام العسكرية الاستراتيجية أو تلك في إيران والبلدان المجاورة لها، وقصارى القول: استخدام الكورد للمجموعات القبلية الأخرى في إيران للقيام بذلك الدور الذي أُنيط بهم.

أولى الإنكليز في نهاية الحرب، وعلى الفور بعدها، اهتماماً خاصاً بالكورد في كرمنشاه (بختران حالياً) حيث كانت عشيرة سنجابي من أكثر العشائر نفوذاً فيها[٤٧]. و((استأثرت منطقة كرمنشاه باهتمام خاص وبأهمية بالنسبة للإنكليز، أي أنها يجب أن تكون بمثابة تتمة لفكرة دولةٍ منيعةٍ تحت الحماية البريطانية وقائمة على الطريق بين تركيا وما وراء القفقاس وبلاد فارس وميسوبوتاميا وعليها الحفاظ على مصالح بريطانيا في ميسوبوتاميا))[٤٨].

وباءت جميع المحاولات باستمالة عشيرة سنجابي إلى جانب الإنكليز بالفشل، عندئذٍ استخدمت القوة ضدها. فشرع، الإنكليز في تشكيل بوليس خاص بهم على نمط البوليس الذي قاموا بتشكيله في جنوب إيران، وجرى تأليب العشائر المجاورة ضد عشيرة سنجابي، كما تم اعتقال زعيم العشيرة قاسم خان ونُفي إلى بغداد، بينما أرسل شقيقاه قسراً إلى طهران. وأخيراً زُجَّ بالطيران الحربي في المعارك ضد أفراد عشيرة سنجابي، هذا الطيران الذي سرعان ما أصبح حجة بريطانيا المفضلة في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكوردية وغيرها من العشائر في العراق وإيران. وانهزمت عشيرة سنجابي ونُهبت أموالها التي قدرت بعشرة ملايين تومان[٤٩].

كما ظهر في هذه المرحلة مشروع استخدام كورد خراسان وقود حرب للاستعمار البريطاني. فقد اقترح رئيس البعثة العسكرية البريطانية في تركستان الجنرال أو. ماليسون المتمركز في ما وراء بحر قزوين إلى جانب الثورة المحلية المضادة تجنيد ٣٠٠ كوردي ((كمادة جيدة)) في حال

---

(٤٧) سنجابي – شبه رحل" تشكلت العشيرة في نهاية القرن السادس عشر من الكاشكايين والشهرزوريين واللور وبلغ عدد قراها ١٥٠ قرية. ويعتنق أفراد عشيرة سنجابي مذهب علي – إلهي.

(٤٨) أ. فينوغرادوف، ((العشائر الرحل في فارس ودورها السياسي))، الحياة الدولية: العدد ٣ (١٢١)، ١٩٢٢، ص١٣.

(٤٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)). برقية الجنرال ماليسون إلى قائد الأركان العامة في سيمل بتاريخ ٢٧ تموز ١٩١٩ وبرقية ولي العهد في الهند إلى وزير شؤون الهند بتاريخ ٩ تموز ١٩١٩، Perices Series. Part26, Situation in Persia.

دخول البلاشفة إلى خراسان. بيد أن هذه الخطة قوبلت بالرفض من جانب ولي العهد بسبب عدم أمان الكورد، الأمر الذي يكون عرضياً للغاية .

وعلى العموم لم يتمكن الإنكليز فوراً من إخضاع كورد إيران لإشرافهم العسكري والسياسي ولكن، كما يبدو، لم يشغل هذا الأمر بال الحكومة البريطانية كثيراً معتبرة أن ((الفطيرة)) الإيرانية لن تفلت منها.

ثانياً: على الجبهة الديبلوماسية

لم تكن وجهة النظر الداخلية للقضية الكوردية شأنها في ذلك شأن قضايا الشرق الأوسط الأخرى في المرحلة المدروسة مهمة أولية بالنسبة للذين كانت زمام أمور بريطانيا العظمى بأيديهم، فقد كان أهم أمر بالنسبة إليهم في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب هو نيل اعتراف عالمي باحتكارهم حق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بما فيها كوردستان والأراضي المجاورة لها، الذي حصلوا عليه عملياً عن طريق القوة العسكرية ولدرجةٍ كبيرة (ولكن ليس بصورة كاملة ولا في كل مكان). والآن سارعت لندن في تثبيت أقدامها في الأراضي التي احتلتها في الشرق الأوسط قانونياً، ولكن لم يكن ذلك امراً ميسوراً. وكان من المتوقع أن تأتي العقبات من جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لهاتين الدولتين العظميين مصالح استراتيجية وسياسية هامة في الشرق الأوسط، فبريطانيا كانت مرتبطة بفرنسا التي ساهمت بالقسط الأكبر في إحراز النصر على الجبهة الغربية، ولعبت فيها دوراً رئيساً في حل المسألة الألمانية التي كانت – بالطبع – مسألة رئيسة بالنسبة لجميع الدول الكبرى، وكان لفرنسا القول الفصل في مناقشة قضايا البلقان والقضية البولونية، وأخيراً لا يجوز إغفال وجود القوات الفرنسية المسلّحة في شبه جزيرة البلقان وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أن قوة أمريكا المالية والاقتصادية أرغمت بريطانيا على أن تحسب لها حساباً، حيث وجدت بريطانيا نفسها في سنوات الحرب مدينةً لأمريكا بالمعنى الحرفي للكلمة، الأمر الذي أدى – بطبيعة الحال – إلى تبعية سياسية معينة (مع أنها لم تكن بذلك المستوى مثلما كان عقب الحرب العالمية الثانية). ذلكم هو ميزان القوى قبل بدء المعركة الديبلوماسية حول ((الإرث التركي))، والتي كانت الأوراق الرابحة فيها بأيدي الإنكليز الذين لم يتوانوا في استخدامها، أما كوردستان فلم تكن المكافأة الوحيدة، بل كانت ثمينة جداً للإمبراطورية البريطانية في عملية التقسيم القادمة.

وكان أمام الديبلوماسية البريطانية مهمتان مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً" الأولى، الحصول على موافقة الحلفاء لترك الأراضي التي احتلتها بريطانيا لها عملياً" والثانية خلق الظروف التي تسمح لبريطانيا بتوسيع مجال نفوذها في الشرقين الأوسط والأدنى في المستقبل وعلى ((أساس قانوني))، ولكن تطلّب ذلك فرض رقابة صارمة على الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب بشأن تقسيم تركيا الآسيوية.

وفي نهاية الحرب تغيّر الوضع الدولي عموماً وفي الشرق الأوسط خاصّة تغيراً كبيراً بالمقارنة مع عام ١٩١٥-١٩١٦ عندما أُبرمت هذه الاتفاقيات. حوّل الحدث الرئيس – الثورة في روسيا وخروجها من الحرب – اتفاقية عام ١٩١٥ حول القسطنطينية والمضائق حبراً على ورق، وتم بذلك تقويض اتفاقية سايكس – بيكو أيضاً المرتبطة عضوياً بالاتفاقية السابقة. وأصبحت لدى بريطانيا ذريعة للتخلص من المواد التي لم تكن لمصلحتها في هذه الاتفاقية.

ومن أكثر الأمور التي لم تجد قبولاً لدى بريطانيا في هذه الاتفاقية: الاتفاق الذي يقضي بوضع (منطقة ((أ))) شمال العراق (ولاية الموصل) ضمن مجال النفوذ الفرنسي. وقد أكدت مصادر علمية واسعة حول مسألة الموصل وبصورة دائمة، على أن الموصل كانت ضرورية لبريطانيا سواءً لاعتبارات اقتصادية بحتة، أم لاعتبارات سياسية – عسكرية. فكما هو معروف استولت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى على نفط الموصل بعد أن زادت من حصة مشاركة بريطانيا في شركة ((تيركيش بتروليوم)) إلى ٣/٤ تاركةً للألمان الرُّبع فقط، ولم تكتف بإبعاد كل من تركيا وولاية الموصل ذات السيادة، والكورد إبعاداً تاماً ومالكي حقول البترول عن المشاركة في استثمار نفط الموصل فحسب ،بل أبعدت كذلك الأمريكيين الذين قد حصلوا على امتياز نفطي في العراق[٥١].

فتحت هزيمة ألمانيا وحليفتها تركيا (المفترضة في مرحلة عقد اتفاقية سايكس – بيكو) آفاقاً واقعية أمام بريطانيا كي تصبح المالكة الوحيدة لخط الموصل، ولكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان إشراف سياسي تام على العراق كله وأمن حدوده كاملة، والشمالية منها بوجه خاص، وكتب المؤلّف البريطاني بروكس مشيراً إلى أن ((قيام الملكية في العراق ضمن حدوده الحالية اقتضتها سياسة بريطانيا العظمى الخارجية ((والسياسة النفطية)) وشركة النفط الأنكلو – فارسية)).

---

(٥١) ل. ديني، الصراع على احتكار النفط، موسكو – لينينغراد، ١٩٤٩، ص٤٣" وغراسيموف، النفط العراقي، موسكو، ١٩٦٩، ص٩-١٣.

وأردف يقول: ((إذا لم تشمل الحماية البريطانية في ميسوبوتاميا منطقة راوندوز الجبلية في الشمال، فإنها تفقد أهميتها الاستراتيجية. فبدلاً عن أن يتم وضع حاجزٍ منيعٍ بين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وإيران وكذلك المناطق الأخرى الواقعة خلفهما تركت بريطانيا خطوط المواصلات الحيوية الهامة بين هذه المناطق في أيدي دولةٍ كبرى أخرى[٥٢]. (ويعني هنا اتفاقية سايكس – بيكو).

وقد عمّق كارل هوفمان الذي كان يضمر البغضاء للإنكليز وجهة نظر مماثلة قبل ذلك حيث كتب بقول: ((إن الأهمية الأساسية لميسوبوتاميا هي إقليمية – سياسية، ذلك أن هذه المنطقة عبارة عن حلقة رئيسة في الاتصال البري المخطط له بين مصر والهند. وحتى لو لم يكن النفط موجوداً هنا، لكانت هذه المنطقة تمتلك نفس الاهمية للسياسة البريطانية، وبما أن النفط موجود هنا فإن أهيمتها السياسية – الإقليمية تزداد، وعلاوة على ذلك فإن أهميتها الخاصة كمنطقة نفطية تستند أيضاً على الأهمية الإقليمية – السياسية... ويستحيل من وجهة نظر مضمون السياسة العملية وضع حدٍ بين أهمية المنطقة الإقليمية – السياسية النفطية – السياسية. وانطلاقاً من هذه النظرية قدر هوفمان بصورةٍ سلبية تماماً أهمية اتفاقية سايكس – بيكو بالنسبة لبريطانيا: ((وبوجه عام من شأن ميسوبوتاميا أن تفقد أهيمتها الإقليمية – السياسية بعد حرمانها من الموصل، وفقط أثناء السيطرة على هذه المنطقة تتم حماية ميسوبوتاميا بالجبال من الشمال. وفي الوقت ذاته وجدت في ولاية الموصل حلاً واضحاً لمسعاها في الخروج إلى البحر المتوسط، وتمر عبر الموصل أيضاً أكثر طرق الاتصال الملائمة مع بلاد فارس. إن الموصل عبارة عن نقطة وصل في الاتحاد المباشر المخطط للجزء الشرقي من البحر المتوسط مع الهند. واقتطاع الموصل من شأنه أن يؤدي إلى أن هذا الطريق في جزئه الغربي يفقد الاتصال مع مصر إثر تحييد فلسطين. وقصارى القول: من شأن اتفاقية سايكس – بيكو إحباط كل سياسة الاتصال البري مع الهند ودون قيد أو شرط)). وأكّد هوفمان على أن ((السياسة البريطانية لم تحسب أبداً الحساب لاتفاقية سايكس – بيكو كعامل هام وواقعي)) وخاصة في نهاية الحرب، عندما تمكنت الديبلوماسية البريطانية وهي تعزف على وتر المصالح العامة للدولتين العظميين والمسألة الألمانية من إقناع الأوساط الديبلوماسية الفرنسية بضرورة إعادة النظر في اتفاقية

---

(٥٢) مايكل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، موسكو، ١٩٤٩، ص١٠١-١٠٢.

سايكس – بيكو وأن هدف بريطانيا النهائي هو ((نزع منطقة الموصل الهامة في فرنسا. ومن هنا نشأت ((مسألة الموصل)) كمشكلة أنكلو – فرنسية)) [٥٣].

إن الأفكار الواردة هي من طبيعة أنصار المبادئ اللاعلمية والرجعية المستخدمة لتبرير سياسة الدول الإمبريالية التي تنطوي على حقائق لا جدال فيها. لكنها تغفل جانباً هاماً ضرورياً لفهم الوضع الناشئ في الشرق الأوسط. فلقد كانت بريطانيا بحاجة إلى الموصل ليس فقط لأغراض ((دفاعية)) كعنصر استراتيجي ضروري هام يضمن استمرارية ممتلكات بريطانيا الكولونيالية من القاهرة وحتى كلكوتا. وعندما بذلت بريطانيا جهودها لإعادة النظر في اتفاقية سايكس – بيكو فإنها توخّت هدفاً هجومياً معيناً تماماً وهو أن تصبح الموصل رأس جسرٍ لها ينطلق منه التوسع العسكري – السياسي البريطاني في الاتجاهات الشرقية والغربية إلى ما وراء القفقاس والبحر الأسود. وبعبارة أخرى كان الهدف المباشر لهذا التوسع هو تركيا وكوردستان إيران وأرمينيا (الغربية) التركية، ولم يكن بوسع بريطانيا اعتبار مواقعها راسخة في الشرق الأوسط دون فرض إشراف ثابت على هذه الأراضي الاستراتيجية المرتفعة والغنية بالثروات الطبيعية، وبالتالي أصبحت المسألة الكوردية بالذات أثناء التسوية السلمية ترتدي أهمية أولية للأوساط الحاكمة في بريطانيا،وشرعت الدبلوماسية البريطانية تستغلها وبمهارة بغية تقويض اتفاقية سايكس – بيكو بالدرجة الأولى.

لقد وصف دافيد لويد جورج في مذكراته المبكرة بعد الحرب اتفاقية سايكس – بيكو بأنها ((أغبى وثيقة))، كما استخدم كيرزون عبارات مماثلة لا تقل شأناً عنها، حيث كتب يقول: ((عندما وضعت اتفاقية سايكس – بيكو اعتزم واضعوها بلا شك... على شيء شبيه بصورةٍ خياليةٍ تعني وضعية لم تكن قائمة آنذاك، والتي من الصعوبة بمكان أن تنشأ يوماً ما، وهنا يكمن في اعتقادي – التفسير الرئيسي لذلك الجهل الفظ الذي أُرتسمت به خطوط الحدود في هذه الاتفاقية)) [٥٤].

---

(٥٣) كارل هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو – الساكسوني، لينينغراد، ١٩٣٠، ص٧١، ٨١، ٨٢، ٨٥.

(٥٤) أكد كيرزون على أن الخبير الإنكليزي مارك سايكس لم يوافق على هذه الاتفاقية وعمل بإكراه من وزارة الخارجية انظر: لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء الثاني، موسكو، ١٩٥٧، ص٢١٦.

وبطبيعة الحال كان من السهولة نشر اتفاقية سايكس – بيكو بعد أن وقعت الواقعة، في حين أنه ترتب على الديبلوماسية البريطانية في وضع معين نشأ في نهاية الحرب العالمية الأولى والتسوية السلمية التي أعقبتها، القيام بنشاط غير قليل من أجل إلغاء هذه الاتفاقية، وقد شرع فيه قبل عامٍ من هزيمة الدول الكبرى في الاتحاد الرباعي.

وأحد المشاريع الأولية المقدمة لإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين الحلفاء حول تقسيم آسيا التركية وفي اتجاهٍ معادٍ لفرنسا كان قبل أوائل تشرين الأول عام ١٩١٧، وكما كتب السفير البريطاني في فرنسا اللورد ف. ل. بيرتي في مذكراته اليومية بتاريخ ٢ تشرين الأول عام ١٩١٧، أن عضو البرلمان العقيد أوبريه هوبرت المعروف بميوله للأتراك اقترح التخلي عن آسيا الصغرى لتركيا ومنح أرمينيا (وضعاً شبه مستقل) وإقامة ((نظام خاص)) في ميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب تحت القيادة البريطانية والتركية))، وينبع من هذا المشروع بوجه خاص أن الأراضي الكوردية يجري عزلها عن منطقة النفوذ الفرنسي، وقد أعرب عن شكوكه الثابتة في أن فرنسا وإيطاليا تتخليان عن دعواتهما إزاء آسيا الصغرى[٥٥].

نشأت في نهاية عام ١٩١٧ وللمرة الأولى، فكرة دولة – سياسية منفصلةللكورد في الإمبراطورية العثمانية، زد على ذلك أنها نشأت في بريطانيا بالذات أو في مجال نفوذ الديبلوماسية البريطانية. ففي ١٨ كانون الأول، جرى لقاء بين الديبلوماسي البريطانية ف. خ. كير (في ما بعد اللورد لوتيان) ورئيس البعثة الديبلوماسية للمنشآت المصرية التعليمية خ. بارودي الذي عرض وجهة نظر أنصاره الحلفاء في الحكومة التركية حول شروط السلام. وتضمن الحديث الفقرة الشهيرة التالية: "ف (أرمينيا. تعترف المجموعة الموالية للحلفاء في اللجنة[٥٦] بفشل الإدارة التركية التامّ في أرمينيا. وتثير وحشية الأتراك وأعمال القتل التي ارتكبوها في أرمينيا الخجل لدى هؤلاء الناس، وهم يرغبون في وضع قرار مصير أرمينيا تحت تصرف الدول الأوربية الكبرى وبصورةٍ تامة ولكي يضمنوا تنفيذ قرارهم هذا، فهم يريدون عزل الكورد عن

---

(٥٥) لورد بيرتي، خلف كواليس دول الحلفاء. مذكرات السفير البريطاني في باريس. ١٩١٤-١٩١٩، موسكو – لينينغراد، ١٩٢٧، ص١٥٦.

(٥٦) كان يعني بحزب لجنة ((الاتحاد والترقي)) الحاكم في تركيا عام ١٩٠٨-١٩١٨.

الولايات الأرمنية في ولاية كوردية منفصلة" [٥٧]. ولم يكن معروفاً بالدقة ردّ فعل الجانب البريطاني على هذا الإيضاح التمهيدي، لكنه كان متعاطفاً بلا شك.

وفي هذا الوقت بالذات دخل المصطلح الجغرافي ((كوردستان)) وللمرة الأولى في قاموس الدبلوماسية الإنكليزية. وجاء في المعاهدة السرية حول تقسيم مناطق النشاطات في روسيا والمبرمة بين بريطانيا وفرنسا في ٢٣ كانون الأول عام ١٩١٧ حسب أقوال وزير الإمداد الحربي ونستون تشرشل في حكومة لويد جورج، أن المنطقة البريطانية كانت تتألف من ((أراضي القوزاق، والقفقاس، وجيورجيا وكوردستان)). ويجب أن تتمتع ((شعوب جيورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان بحماية قوات الاحتلال البريطانية. وقد تم الحيلولة دون دخول البلاشفة إلى تركيا (التي كانت خاضعة تماماً آنذاك) وإلى كوردستان أو في بلاد فارس))[٥٨].

ومما يجدر ذكره هو أن تشرشل الذي كان بوسعه أن يرى قبل عددٍ كبير من الساسة في القرن العشرين وبصورة أفضل ظاهرة هامة وجديدة في العلاقات الدولية (رغم أنه أعطى تفسيرات مشوهة – كما هو مثلاً – حول ((تدخل البلاشفة)))، لم يذكر كوردستان في نسق واحد مع جيورجيا وأرمينيا فحسب، وكانتا آنذاك مواضيع ومواد للعلاقات الحقوقية الدولية – العلنية ، بل مع تركيا وإيران الدولتين الكبيرتين والمستقلتين. وأظن أن هذا الكشف المفاجئ للحقيقة الجغرافية قد قام به تشرشل بتسديد عن بعد.

وبينما استمرت الدبلوماسية البريطانية في الإعداد لتقسيم الامبراطورية العثمانية، فالدب لم يُقتل بعد، لكن الصيادين سارعوا في الاتفاق ليس على التقسيم وحده، بل وعلى إعادة تقسيم جلده. فلقد غير خروج روسيا الثوري من الحرب ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وتقديمها بدعاوى فردية لفرض زعامتها على العالم، تغييراً كبيراً في الوضع، الذي تمت فيه عملية تقسيم ((التركة العثمانية))، كما طرأ تغيير على تكتيك الدبلوماسية البريطانية إزاء هذه المسألة.

وفي أعقاب إجراءات الحكومة السوفياتية الأولى في السياسة الخارجية (((مرسوم السلام)) وغيره، ونشر نصوص الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء الكبرى حول تقسيم تركيا على صفحات الجرائد السوفياتية، لم يَعُد بوسع بريطانيا وحلفائها التمسك رسمياً بالنهج الكولونيالي السابق،

---

(٥٧) لويد جورج، مذكرات الحرب، الجزء٥، موسكو، ١٩٣٨، ص٥٢.

(٥٨) ف. تشرشل، الأزمة العالمية، موسكو – لينينغراد، ١٩٣٢، ص١٠٥، ١٠٦" تاريخ الدبلوماسية، الطبعة الثانية، الجزء٣، موسكو، ١٩٦٥، ص٧٢.

وبسياسة الإلحاق في المسألتين القومية والكولونيالية. وكان الأمريكيون اول من أدرك ضرورة التمويه معلنين على لسان الرئيس ف. ويلسون في ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ بنوده الـ ((١٤)) الشهيرة التي من شأنها شل التأثير الثوري لمبادرات السلطة السوفياتية الجديدة بالعبارات الديماغوجية، وفي آن واحدٍ مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية تحت ستار ((الإمكانيات المتكافئة)) في احتلال مركز الصدارة في العالم بقدراتها الاقتصادية الكبيرة. كما تناول البند الثاني عشر كوردستان، ونص على أن مناطق الامبراطورية العثمانية غير التركية ((يجب أن تحصل على ضمان صريح لوجودها وحق تقرير المصير للقوميات غير التركية))[٥٩].

وجدير بالذكر ردّ فعل الحكومة البريطانية على بنود ويلسون الأربعة عشر، فقد كتب لويد جورج يقول: ((لم تعتبر أية دولة من دول الحلفاء إعلان ويلسون على خلافٍ مع بياناتها بالذات بصدد المسائل الأساسية، رغم قبول أية دولة من دول الحلفاء به رسمياً ولم تشكل هذه البنود الأربعة عشر سياسة الحلفاء الرسمية))[٦٠] وبعبارات أخرى: نحن "مع" وعلى استعداد لمواكبة الأحداث، لكننا سوف نتوخى أثناء ذلك مصالحنا الخاصة. وهذا ما فعله الإنكليز وحلفاؤهم على حدّ سواء.

وعلى الفور انطلقت من لندن تفسيرات حول أن التحرير سيكون ناقصاً، فقد جاء في إعلان لويد جورج منذ تاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٩١٨ أن ((موافقة الحكومتين يجب أن تكون أساساً لكل تسوية إقليمية في هذه الحرب[٦١]، ولكن جرى الإعلان في ما بعد أن الحلفاء لم يضعوا نصب أعينهم سواء في الإعلان أم في الأربعة عشر بنداً للرئيس ويلسون: الاستقلال التام لشعوب مختلفة مستعبدة من قبل ألمانيا والنمسا – والمجر وتركيا باستثناء بولونيا...))[٦٢] وقد ركز لويد جورج في كلماته آنذاك وعن وعي – كما يقال – على الجانب السلبي للمسألة، على ما ينبغي أن يكون تاركاً في الضباب النظام القادم للأقاليم غير التركية في الامبراطورية العثمانية. وقال ((جرى النظر في قراراتنا الاعتراف بالظروف القومية الخاصة لشبه جزيرة العرب، وأرمينيا وميسوبوتاميا، وسوريا، وفلسطين. والآن لا توجد حاجة لمناقشة ما هو الشكل الذي سيأخذه

---

(٥٩) يو. ف. كلوجينكوف، وأ. ف. سابانين، السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والمذكرات والإعلانات، الجزء٢، من الحرب الامبريالية وحتى رفع الحصار عن روسيا السوفياتية. موسكو، ١٩٢٦، العدد ٨٨، ص١٠٩.

(٦٠) جورج، مذكرات الحرب، الجزء٥، ص٤١.

(٦١) جورج، حقيقة معاهدات الصلح، الجزء٣، ص٩.

(٦٢) المصدر السابق، ص١٠.

هذا الاعتراف بالدقة في كل حالةٍ منفردةٍ، ويجب الإعلان فقط بأن إعادة السيادة السابقة إلى الأراضي التي أوردت ذكرها غير قابل للتحقيق))(٦٣).

ومع اقتراب نهاية الحرب، استمر الإنكليز بلا شرطٍ في التحضير السياسي والديبلوماسي لإعادة تقسيم ((التركة العثمانية)) التي لم يجرِ تقسيمها بعد، ولهذا الغرض تمّ في آذار عام ١٩١٨ في المكتب العسكري للويد جورج وبرئاسة عضو المكتب ج. ن. كيرزون تشكيل ((اللجنة الشرقية)) التي عليها تنسيق ((السياسة البريطانية بين اليونان وأفغانستان)). ومنذ ذلك الحين بدأ اللورد كيرزون يلعب دوراً بارزاً في انتهاج السياسة الشرقية لبريطانيا العظمى، مع أن لويد جورج كان يترك لنفسه القول الفصل عالماً بميوله المتطرفة، وخاصة لم تتم الموافقة على توصية هذه اللجنة إلى مؤتمر الصلح من قبل المكتب العسكري الذي لم يكن راغباً في ربط يديه(٦٤).

وقبل شهرٍ تقريباً من انتهاء الحرب، وافق المكتب العسكري البريطاني على نص المعاهدة حول الهدنة مع تركيا، التي وافق عليها مؤتمر الحلفاء المنعقد في ٧ و ٨ تشرين الأول عام ١٩١٨، ونظر في فرض إشراف الحلفاء على جميع الخطوط الحديدية في تركيا بما فيها الواقعة تحت إشراف الأتراك في ما وراء القفقاس وتسليم نفق طوروس للحلفاء وانسحاب القوات التركية من شمال – غرب إيران وما وراء القفقاس إلى حدود ما قبل الحرب. وجاء في المادة الرابعة عشرة: تستسلم معظم الحاميات التركية في الحجاز وآشور، واليمن، وسوريا ،وكيليكية، وميسوبوتاميا الى أقرب قائد عسكري للحلفاء أو لممثل عربي الانتماء)) (٦٥)، وكان ذلك يعني عملياً موافقة تركيا على احتلال القوات البريطانية لجميع المقاطعات التركية بما فيها الكوردية، من الجزء الآسيوي للإمبراطورية العثمانية (باستثناء المناطق الداخلية في شبه جزيرة العرب التي سلمت

---

(٦٣) المصدر السابق، ص١٠١-١١. قبل ذلك بقليل كان موقف الجانب البريطاني أكثر وضوحاً في المفاوضات مع رئيس بعثة الصليب الأحمر التركي مختار بك حول الصلح المنفرد، والتي أجراها سكرتير لويد جورج كير والجنرال ي. خ. سميث. وقد جرى النظر مسبقاً في تشكيل حكومات خاصة تتمتع بحكم ذاتي في أرمينيا وسوريا وميسوبوتاميا وفلسطين والجزيرة العربية أو ((إدارة)) مختلطة من الموظفين المحليين والأوربيين تحت حماية دولةٍ كبرى من دول الحلفاء أو عدة دول منها بمثابة استطلاع تمهيدي أنظر: جورج، مذكرات الحرب، الجزء٥، ص٥٤" لازاريف، السيطرة التركية، ص١٩٦-١٩٧.

(64) John Darwin, Britain, Egypt and the middle East. Imperial policy in The Aftermath of War. 1918-1922, New York, 1981, p.162.

(٦٥) جورج، مذكرات الحرب، الجزء ٦، موسكو، ١٩٣٧، ص١٤٠.

إلى حليف الإنكليز آنذاك حسين بن علي حاكم مكة). ونعيد إلى الأذهان أن هدنة مودروس قد تمت مراعاتها في هذا الإطار.

وهكذا باتت واضحة رغبة الإنكليز في العمل ليس ضد شعوب الشرق الاوسط وحدها ، ولكن ضد مصالح فرنسا حليفتهم الغربية الرئيسة. إلا أن بريطانيا وفرنسا وقفتا متضامنتين ظاهرياً وخاصة في نهاية الحرب وفي الأشهر الأولى بعدها، عندما كان ينبغي في مرحلة الانعطاف الحاسم لمجمل نظام العلاقات الدولية المتكونة تاريخياً استعراض الوحدة سواء ضد المنافسين الجدد (وبالدرجة الأولى ضد أمريكا وكذلك اليابان وإيطاليا اللاهثتين وراء التقسيم، أم ضد الشعوب المحتلة التي هبّت للنضال التحرري والتي اصبحت روسيا السوفياتية منارةً لها. ولقد كان البيان الأنكلو – فرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مثالاً على هذا التضامن الظاهري.

وجاء في هذا البيان أن ((الهدف الذي تتوخاه كلّ من فرنسا وبريطانيا في الحرب هو تحرير الشعوب التي رزحت طويلاً تحت النير التركي نهائياً وبصورة تامة، وتشكيل الحكومات الوطنية والإدارات التي سوف تكون مبادرة السكان المحليين واختيارهم الحر مصدراً للسلطة فيها. ولأجل تحقيق هذه الرغبات اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تأييد وتشكيل الحكومات والإدارات المحلية في سوريا وميسوبوتاميا اللتين حررهما الحلفاء، وكذلك على الأراضي التي يعتزمون تحريرها الآن. وتعترف فرنسا وبريطانيا العظمى بهذه الحكومات فور تشكيلها فعلاً، ولا توجد لديهما أية رغبة في فرض هذه المؤسسات أو تلك على سكان هذه المناطق ، سوى هدف واحد هو جعل هذه المؤسسات والحكومات التي شكلها السكان أنفسهم وبشكل حر تعمل بصورة طبيعية من خلال تقديم المساعدة العملية والدعم لها، وتأمين قضاء موحد وعادل للجميع وتقديم المساعدة للبلاد في تطورها الاقتصادي من خلال تشجيع المبادرة المحلية وتأييدها، وضمان نشر التعليم وكذلك وضع حدٍ نهائي للعداوات التي استغلها الأتراك ردحاً طويلاً من الزمن خلال تنفيذ سياستهم. ذلكم هو الدور الذي تأخذه على عاتقها الحكومتان في الأراضي المحررة[٦٦].

وقد تكون هذه الوثيقة انموذجاً للثرثرة الديماغوجية، لكنها بالكاد تخفي النوايا العدوانية والاستعمارية لواضعيها. وخاصة ورد ذكر الأراضي ((التي يحاول الحلفاء تحريرها الآن)) بصورة رائعة. وهذا ما قيل بعد أسبوع من استسلام تركيا فعلاً!. فقد تم يوم إعلان البيان ((تحرير

---

(٦٦) جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٢٢٥-٢٢٦.

معظم المناطق غير التركية في الامبراطورية العثمانية باستثناء أرمينيا وكوردستان التركية. وواضحة تماماً مرامي واضعي البيان، بمقدار ما كانت واضحة الأهداف الحقيقية لمساعدتهم غير المطلوبة في ((تحرير الأراضي)).

ولكن هذا – كما يقال – كان وصفاً عامّاً للوثيقة الواردة، فقد توخى بيان ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ أهدافاً محددة تماماً، زد على ذلك أنها كانت لمصلحة لندن على الأغلب، ولقد تحدث عن ذلك لويد جورج في وضع هادئ بعد أن تخلى عن دفة الحكم.

فحسب أقواله، نُشر هذا البيان في الصحافة العربية المحلية ((لتهدئة العرب)) بخصوص نشر المفاوضات السرية في الصحافة السوفياتية، أي أنه كان يرمي إلى خداع العرب وغيرهم من شعوب الشرق الأوسط تجاه نوايا الحلفاء، وأردف لويد جورج يقول: ((باستثناء ((ما كشفه البلاشفة)) فقد تم نزع الثقة من اتفاقية سايكس – بيكو لاعتبارات عملية أخرى، فقد اعتبرت السلطات البريطانية أن الاتفاقية بحاجة لإجراء تعديلين فيها على أقل تقدير، التعديل الأول يتناول فصل الموصل من ميسوبوتاميا: فمن شأن العراق أن يتضرر كثيراً من النواحي المالية والاقتصادية بحرمانه من جنوب الموصل ونفطها، وحسب التعديل الثاني يجب تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء، على أن يوضع كل جزءٍ تحت إدارة خاصة)) [٦٧]، وهذا ما يبدوا أهم ما في الأمر. ورغم أن بيان ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ كان يعدّ بياناً أنكلو – فرنسياً فإنه كان عملياً يصب الماء في طاحونة بريطانيا على الأغلب، طالما كان تفسيره بمثابة رفضٍ فعلي لاتفاقية سايكس – بيكو التي باتت غير صالحة لبريطانيا. ولا يستبعد أن الديبلوماسية البريطانية هي التي حثت على ذلك.

وبهذا الشكل صاغت الديبلوماسية البريطانية موقفها في وقتٍ شارفت فيه العمليات العسكرية على جميع جبهات الحرب العالمية على نهايتها، وأثناء الإعداد لمفاوضات الصلح، من اتفاقية سايكس – بيكو ايضاً، التي شاخت من وجهة نظرها بوجه عام، ومن ولاية الموصل الهامة من الناحية الاستراتيجية التي تضم جزءاً كبيراً من كوردستان الجنوبية بوجه خاص. ولقد كان هذا الموقف عدوانياً وكولونيالياً من جهة، ومعادياً لفرنسا ويتعقب أهدافه الخاصة من جهة أخرى. ولم تثر أية شكوك رغبة في احتلال ميسوبوتاميا التاريخية كلها بما في ذلك مقاطعة الموصل. وحسب أقوال الباحث الأمريكي هوارد فإن بريطانيا أرادت إنشاء ((اتحاد عربي

---

(٦٧) المصدر السابق، ص٢٢٦.

مستقل او كونفدرالية محافظات)). وبسط سلطتها و ((بموافقة السكان)) على كوردستان الجنوبية التي ((قد تصبح ذات حكم ذاتي مع أنه لا ينبغي أن تضم جميع العشائر الكوردية)) [٦٨]، لكن مستقبل نظام الدولة في الأراضي المحتلة عبارة عن تفاصيل، لا تقلل أبداً من الجوهر الاستعماري لمشاريع لندن في العراق، في حين أن التذكير بكوردستان الجنوبية هام للغاية رغم أن هوارد – كما يبدو – لم يكن يتصور حدودها بدقة.

ومما لاشك فيه أن المسألة الكوردية أصبحت تلعب دوراً هامّاً في تلك اللعبة الديبلوماسية التي باشرت بها لندن في أواخر عام ١٩١٧ وفي عام ١٩١٨ حول إعادة تقسيم الجزء الآسيوي من ((التركة العثمانية))، ولم ينحصرالأمر في أن تعبير ((المسألة الكوردية)) أو ((كوردستان)) لم يكن شائعاً كثيراً في الديبلوماسية البريطانية آنذاك (وفي ما بعد يقول لويد جورج للرئيس ويلسون بأن مصطلح ((كوردستان)) لم يرد في المقترحات البريطانية لأنه كان يدخل ضمن مصطلح ((ميسوبوتاميا)))[٦٩] والأهم من ذلك لم تتصور الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى ((التسوية السلمية)) في الشرق الأوسط دون فرض إشرافها الفعلي المباشر وغير المباشر على كوردستان، وعلى الجنوبية منها في المرحلة الأولى[٧٠]. ووصل الوفد البريطاني إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح حاملاً معه ذلك.

لقد كانت "الذخيرة المفرضة الشرقية" (الباكاج الشرقي) (هكذا جاء حرفياًفي النص الأصلي.المترجم) للوفد الفرنسي ضئيلةً جداً، إذ لم يكن لدى الفرنسيين شيء ما يعزز من دعواتهم سوى وحدات عسكرية رمزية صرفة من التي حاربت أثناء طرد الأتراك من سوريا لبنان. ولقد كان بوسعهم عملياً أن يأملوا في الحصول على هذين البلدين وحدهما، ولم يكن ذلك مؤكداً، وكما تبين من نص هدنة مودروس فقد تعين على فرنسا ترك الموصل نهائياً، وأدى كل ذلك إلى زيادة التنافس الأنكلو – فرنسي في الشرق الأوسط[٧١]. وقد تذكر لويد جورج قائلاً:

---

(68) Harry N. Howard, The King – Crane Comission. Am American Inquire in the Middle East, Beirut, 1963, p.17.

(٦٩) المصدر السابق، ص٢١.

(٧٠) يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأطر الجغرافية لمصطلحي ((كوردستان)) و((المسألة الكوردية)) لم تكن واضحة جداً وتضمنت مناطق في ميسوبوتاميا وأرمينيا وسوريا.

(٧١) انظر بالتفصيل: لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، ص٢٠٠-٢٠٢.

((لقد فرقت الهدنة مع الأتراك بيني وبين كليمنصو للمرة الأولى وبشكل جدي)) وأردف يقول: ((مما لاشك فيه أن الفرنسيين وقفوا في تلك الآونة غيارى من الوضع الذي شغلناه في مصر وفلسطين وميسوبوتاميا، ولذلك أرادوا الاحتفاظ في أيديهم بجميع المفاوضات المقبلة في البلقان ومع تركيا، ومن ناحية أخرى آثر الأتراك التعامل معناتحديدا)) (٧٢).

وعلى أية حال لم يكن النزاع طويلاً وجاداً، فلقد أدرك كليمنصو بحسِّه الواقعي أنه ينبغي على فرنسا عاجلاً أم آجلاً ألتنازل عن مسألة الموصل وسارع في الحصول على التعويضات، وكانت لها حصة في نفط الموصل والزيادة في كيليكية، إضافة إلى ما تم وعدها به حسب اتفاقية سايكس – بيكو. ولقد تم عقد اتفاق شفوي بين لويد جورج وكليمنصو أثناء زيارة هذا الأخير إلى لندن في كانون الأول عام ١٩١٨، وحسب أقوال لويد جورج فقد وافق كليمنصو ((دون أية أحاديث)) على أن تنضم الموصل إلى العراق، في حين أن فلسطين وقعت من دان وحتى بئر السبع تحت الإشراف البريطاني))(٧٣).

إن تخلي فرنسا الاضطراري عن الموصل (في ذلك الوقت لم يكن نهائياً بعد) لم يدلّ على أن الأوساط الفرنسية الحاكمة قد فقدت الاهتمام بالأراضي التي يسكنها الكورد في الشرق الأوسط. فأولاً اعتبرت باريس أن الولايات السورية في الامبراطورية العثمانية والتي كانت تضم كوردستان الجنوبية – الغربية هي حصتها من الغنيمة، وثانياً سعت فرنسا كما في الماضي إلى ترسيخ نفوذها الاقتصادي والسياسي في الشمال والشرق من سوريا حتى في ظل وجود السيطرة البريطانية على هذه الأراضي، وقد عُلقت آمال خاصة على الأقلية المسيحية (بما في ذلك الأرمن) حيث اعتبرت فرنسا حامية لها منذ زمن بعيد رغم أن الكنيسة الكاثوليكية قد انفصلت عن الدولة في المرحلة المدروسة). ومما يدل على أن هذه الآمال قد ارتكزت على أرضية واقعية ،هو ما جاء في بيان كيرزون الذي ألقاه في اجتماع المكتب الامبراطوري بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨: ((يطلب سكان أرمينيا أن تقوم فرنسا أو أمريكا بحماية مصالحهم)) (٧٤)، وقصارى القول، لم تعتزم باريس التخلي عن مواقعها في الشرق الأوسط دون معركة.

---

(٧٢) جورج ،معاهدات الصلح، الجزء٢، ص٢٢٧" هوفمان، السياسة النفطية والإمبريالية الأنكلو – ساكسونية، ص٨٧.

(٧٣) جورج ،مذكرات الحرب، الجزء٥، ص١٦٥، ١٦٧.

(٧٤) جورج ،حقيقة معاهدات الصلح، الجزء١، ص١١١.

وبما يدل على أن الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس كان مزوداً منذ البداية ببرنامجه حول المسألة الشرقية هو أن أ. تارديه كبير مساعدي كليمنصو ومستشاريه أثناء المفاوضات وضع في أوائل كانون الثاني عام ١٩١٩ الخطة التالية:

((٣. المسائل الشرقية

(أ) تحرير القوميات الواقعة تحت نير الامبراطورية العثمانية السابقة: ارمينيا السابقة: أرمينيا" سوريا وكيليكية" الدول العربية" فلسطين.

(ب) نظام القسطنطينية الذي يكون مسألة خاصة.

(ج) وضع حدود الدولة العثمانية.

ويجب إبقاء السيطرة التركية لوجود السكان الذين غالبيتهم من الأتراك في الأجزاء الغربية والوسطى من شبه جزيرة آسيا الصغرى، ويرغب هؤلاء السكان في أن تقوم حكومة وطنية بإرادتهم، وأن مبادئ الحلفاء تفرض عليهم أخذ رغبة الشعب بعين الاعتبار))[٧٥].

وينتج من هذا المشروع وعلى أقل تقدير أن فرنسا قد وقفت أولاً" إلى جانب اقتطاع معظم ممتلكاتها غير التركية بما فيها كوردستان عن تركيا، وثانياً" ظلت مسألة مستقبل نظام الدولة في هذه الأراضي مادة للنقاش، أي أنها يجب أن تغدو حتماً موضوعاً للمطامع الاستعمارية بما فيها الفرنسية.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدُعاة الرئيسيين لإدارة الأمور في الشرق الأوسط، ولقد كان اهتمام الأمريكيين بالمنطقة قديماً واقتصادياً على الأغلب، ففي عام ١٩٠٩ حصل رجل الأعمال الامريكي الادميرال كولبى تشستر على امتياز للخط الحديدي المقبل الذي يشمل أراضي واسعة من الأجزاء الشمالية والغربية والجنوبية من كوردستان (وقد افترض بناء شبكة من الخطوط الحديدية من سيواس وحتى السليمانية والتي تمر في خربوط – دياربكر – الموصل – كركوك وسيواس – بومورتاليك – اسكندرون، سيواس – بدليس – وان). ونالت مجموعة تشستر لتأمين المداخيل (((الضمانات الكيلوميترية))) حق استثمار الموارد المعنية بما فيها حقوق النفط في منطقة بناء الخطوط الحديدية.

ولقد كان ذلك – حسب فكرته – مشروعاً كولونيالياً كبيراً للرأسمال الأمريكي، الذي لم يُنفذ آنذاك بسبب معارضة ألمانيا له والتي تمتعت – يومذاك – بتأثير أكبر على الباب

---

(٧٥) أ. تارديه، معاهدات الصلح، موسكو، ١٩٦٠، ص٣٦-٣٨.

العالي[٧٦]. ومما كان مؤشراً هو اختيار أراضي الامتياز التي لم تكن لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ومن الناحية الاستراتيجية ،ولقد بيّن فشل امتياز تشستر للأمريكيين أن المال الكثير وحده ليس كافياً للنجاح إذا لم يعزز بالنفوذ السياسي والعسكري. وأظن أن إدارة ف. ويلسون قد توصلت إلى استنتاج بعد هذا الفشل، عندما عرضت مشروع التسوية السلمية بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

ومعروف جداً المضمون الحقيقي لبيانات السياسة الخارجية للرئيس ف. ويلسون ((رسول السلام)) كما سُمي آنذاك (بما في ذلك ضلاله أثناء القيام بواجباته بإخلاص) ولقد أتينا على ذكر ذلك، كما بُحثت هذه المسألة بصورة وافية في المراجع العلمية، وهنا نشير فقط إلى تلك الجوانب التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

كان لموقف أمريكا في الشرق الأوسط جوانب قوية وأخرى ضعيفة في المرحلة المدروسة، وتحددت الأولى بالقوة الاقتصادية للإمبريالية، وكذلك بالسمعة الرفيعة للولايات المتحدة الامريكية في أنظار شعوب المنطقة التي لم تعرف الامريكيين بصفة مستعمرين، بل كمبشرين ورحالة وأصحاب الجمعيات الخيرية وما شابه ذلك، والثانية بخصوص الضعف العسكري للأمريكيين والسياسي خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وغياب مستلزمات عسكرية – سياسية فعالة لديهم التي بمساعدتهم كان بمقدورهم ((احتواء)) أراضي الامبراطورية العثمانية المنهارة. إلا أن الجوانب القوية وجدت وكأنها في الخفاء، زد على ذلك أنها كانت على بُعد معروف من الشرق الأوسط، في حين كانت الجوانب الضعيفة بادية للعيان وكانت المهمة الرئيسة للرئيس ويلسون وأعوانه أثناء حل مسألة الشرق الأوسط[٧٧] هي إزالة الخلل في ميزان القوى الذي لم

---

(٧٦) ف. ي. شبيلكوفا، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٤-١٩٢٠)، موسكو ١٩٦٠، ص٨٠.

(٧٧) تشمل مسألة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع للكلمة على إعادة التغيير بعد الحرب لجنوب- غرب آسيا كلها – التي شغلتها الامبراطورية العثمانية المنهارة وإيران التي احتلها الحلفاء (بريطانيا لوحدها منذ نهاية عام ١٩١٧). وفي ذلك الوقت كانت افغانستان المكافحة في سبيل الاستقلال التام تميل أكثر نحو الهند البريطانية ولم ينسبوها إلى هذه المنطقة. إلا أن هذه المسألة بالذات كانت تتألف من عدة مسائل مستقلة نسبياً وكبيرة جداً وهامة بحد ذاتها وهي: ١- المسألة التركية بالذات أي مستقبل نظام الدولة السياسي لشبه جزيرة آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية اللتين عاش فيهما الأتراك بصورة رئيسة" ٢- المسألة الإيرانية" ٣- المسألة العربية (القائمة نظرياً وبحد ذاتها بصدد وعود الإنكليز والفرنسيين حسب اتفاقية سايكس – بيكو المساهمة في تشكيل

يكن لمصلحة أمريكا وذلك من خلال الوسائل الديبلوماسية والدعائية بصورة رئيسة، مستخدمة جميع وسائل الضغط الممكنة.

وفي نيسان عام ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وفي تشرين الأول من العام ذاته أصبح جاهزاً لدى ويلسون برنامج حل ((المسألة التركية))، وكان موجهاً ضد تقرير مصير ((التركة العثمانية)) وفق السيناريو الأنكلو – فرنسي. وفي ١٣ تشرين الأول عام ١٩١٧ كتب أدوارد هاوز من المساعدين والمستشارين المقربين للرئيس في مسائل السياسة الخارجية ما يلي: ((حسب رأيه (أي رأي ويلسون) ينبغي القول إنه شطب تركيا كدولة ويجب وضع مهمة التصرف بمصيرها على عاتق مؤتمر الصلح، وأضفت أنه من الضروري التأكيد على أن تركيا سوف لن تنقسم بين المشاركين في الحرب، بل يجب أن تصبح في أجزائها المختلفة ذات حكم ذاتي حسب الخصائص العرقية. وقد وافق على ذلك)).

وفي الأول من كانون الأول عام ١٩١٨ أرسل ويلسون برقية لاسلكية إلى هاوز الذي كان موجوداً في أوروبا، حيث عرضت فيها هذه الصيغة بإسهاب، بالشكل الذي سرعان ما عرف بالبند الثاني عشر الوارد آنفاً أنه تفصيل جزئي يستحق الاعتبار. ورغب ويلسون في أن يتم

دولة عربية مستقلة على أراضي تركيا الآسيوية، لكنها تفرعت عملياً إلى مسائل مستقلة عن مصائر البلدان العربية الداخلة في عداد الامبراطورية العثمانية" ٤- المسألة الفلسطينية التي بدأت بالانفصال عن المسألة العربية وخاصة بعد ظهور إعلان بلفور الشهير بتاريخ ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ حول إقامة وطن قومي في فلسطين" ٥- المسألة الأرمنية" ٦- المسألة الكوردية. وينبغي الإشارة إلى أن معظم هذه المسائل مرتبط مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ولا يجوز النظر إليها بمعزلٍ عن بعضها البعض. وفضلاً عن ذلك انضمت إليها قضايا المناطق الأخرى مثل ((المسألة القفقاسية)) المذكورة آنفاً و((المسألة المصرية)). ويجب أن نضيف إلى ما جرى قوله بأن المسائل التي قمنا بسردها لم تكن متساوية من حيث تأثيرها ولا من الناحية الدولية – الحقوقية. فمنها ما كانت (التركية، العربية، الأرمنية، الكوردية) موضع بحث متعدد الجوانب أما الأخرى (الإيرانية، وضع إمارات شبه الجزيرة العربية) فقد تمسكت بريطانيا بإدارتها وحدها، وفي الوقت ذاته فإن ما وحّد معظم دول الائتلاف الكبرى هو سلوك نهج إمبريالي كولونيالي ثابت إزاء جميع قضايا الشرق الأوسط هذه. وقد جرت دراسة جميع المسائل المشار إليها بصورة لا بأس بها في المصادر العلمية القادم إبراز الجوانب التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بها، كم ينبع هذا من مهام البحث الحالي.

عرض هذا البند بصورة أكثر تحديداً فكتب يقول: ((أيمكن أن نسمي أرمينيا، وميسوبوتاميا وسوريا بأسمائها)) فعارضه هاوز في ذلك وبقي كل شيء دون تغيير)) [٧٨].

وبرأي هاوز يجب أن يصبح تقرير مصير الامبراطورية العثمانية مادة للعمل الديبلوماسي، حيث أن التحديد الزائد لايؤدي سوى إلى وضع العراقيل .

وقد كشف التفسير الرسمي لـ ((البنود الـ١٤)) والموضوع بإشراف هاوز في تشرين الأول عام ١٩١٨ أشياء جديدة في الموقف الأمريكي، لكنه أبرز علامات هامة في ما يتعلق بمصير الأتراك والعرب والكورد وغيرهم من الشعوب في تركيا الأسيوية الذين قرر البيت الأبيض لهم. ونصت الإيضاحات المتعلقة بالمادة السادسة على أنه ((يجب النظر – على الأرجح -إلى القفقاس كجزء من مشكلة الامبراطورية التركية)) وقيل عن المادة الثانية عشرة ((تنشأ الصعوبة هنا – كم هو الحال مع النمسا – المجر – بخصوص ((مصطلح)) الحكم الذاتي ... يجب إبقاء الأناضول تحت سيطرة الأتراك ويجب منح أرمينيا ميناءً على البحر الأبيض المتوسط وتحت حماية دولة من الدول العظمى، ربما ستطالب فرنسا بذلك، غير أن الأرمن كانوا يفضلون بريطانيا العظمى.

أما سوريا فقد مُنحت لفرنسا حسب الاتفاقية مع بريطانيا العظمى، ومن الواضح أن بريطانيا كانت من أكثر المنتدبين المناسبين لفلسطين وميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب.

وينبغي تدوين قانونٍ عام للضمانات في المعاهدة السلمية يكون إلزامياً لأصحاب الانتدابات في آسيا الصغرى وعليه تأمين حقوق الأقليات ومبدأ الأبواب المفتوحة، كما يجب أن تصبح الخطوط الحديدية الرئيسة دولية)) [٧٩].

ويتضح من هذه النصوص أن الأمريكيين ربطوا، أولاً" ربطاً وثيقاً مخططات تقسيم الامبراطورية العثمانية بالمخططات المعادية للسوفيات" ثانياً، عندما قاموا بتعتيم مسألة الحكم الذاتي للأقليات فإنهم وقفوا عملياً ضد حق تقرير مصيرها" ثالثاً، أُعطيت معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكوردية لبريطانيا وفرنسا بمثابة ممتلكات استعمارية تحت شكل أنظمة انتدابية" ورابعاً، عندما طرحوا ((مبدأ الأبواب المفتوحة)) وجعل الخطوط الحديدية دولية فإنهم أرادوا ضمان حرية التدخل الاقتصادي لهم في الشرق الأوسط. وهنا لم يتم تسمية الكورد وكوردستان مباشرة، ولكن

(٧٨) ارشيف العقيد هاوز، أعده للطبع أستاذ التاريخ في جامعة إيلسك تشارلز سايمور، الجزء٣، موسكو، ١٩٣٩، ص٢٢٧-٢٣٣.

(٧٩) المصدر السابق، الجزء٤، موسكو، ١٩٤٤، ص١٥٦-١٥٧.

حسب سياق النص كان يعني بهما بلا شك، مع أنه يجري الحديث عن ذلك مباشرة في المواد التحضيرية الأولى للإدارة الحكومية المقدمة إلى مؤتمر الصلح والمؤرخة في ٢٠ آذار عام ١٩١٨ والمسماة ((تقرير حول التحقيق: حدوده ومنهجه)) — ((أرمينيا)):

١- ((تبيان حدود المنطقة الأرمينة، ودراسة المناطق التي يتنازع عليها الكورد وغيرها).

٢- النساطرة

١- الكورد)) [٨٠].

وبهذا الشكل يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن خصماً مبدئياً للمخططات الإمبريالية تجاه الأجزاء الاسيوية من الامبراطورية العثمانية، التي انعكست بجلاء في اتفاقية سايكس — بيكو فلم يرق لواشنطن — كما يقال — صيغة التقسيم فقط وتوزيع الأراضي المضمومة وعدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيها كما وقف الأمريكيون إلى جانب إدخال أشكال جديدة وحديثة للاستعمار (((نظام الانتداب)) — للحلفاء و ((الأبواب المفتوحة)) و((الإمكانيات المتكافئة)) بالنسبة لهم بالذات). ويجوز لنا وبكل تأكيد وضع الولايات المتحدة الأمريكية في عداد الدعاة الرئيسيين للإخضاع الامبريالي إلى جانب معظم الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية وكوردستان.

وهكذا فقد تبلورت أثناء افتتاح مؤتمر الصلح في باريس في أواسط كانون الثاني عام ١٩١٩ مواقف جميع قادة الحلفاء من مسألة مصير ((التركة العثمانية)). ولقد كانت نوايا المنتصرين نحو الامبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها نوايا كولونيالية واستعمارية بلا شك، كما خيم الخطر على الأراضي الكوردية الواقعة تحت النير العثماني(وكذلك على كوردستان ايران عملياً) وكانت بريطانيا الداعية الرئيسة بعد أن أبعدت عن كوردستان (ليست نهائياً) حليفتها فرنسا. كما كانت لدى الإمبرياليين الأمريكيين مخططات واسعة تجاه كوردستان، وكان على الأبواب صراع ديبلوماسي شديد، لذلك لم يرغب أي طرف من الأطراف التخلي طواعية ودون معركة عن مطامعه في الأراضي التي يسكنها الكورد وغيرهم من الشعوب، والتي كان احتلالها يبشر بمكاسب اقتصادية واستراتيجية هامة.

---

(80) PRER., 1919. The Paris Peace Conference, Vol. I. Wash., 1942, p.69.

الفصل الثالث

الحركة الكوردية ١٩١٨-١٩٢٠[1]

افتتح في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ مؤتمر الصلح في باريس بين دول الحلفاء من جهة، ودول الاتحاد الرباعي من جهة أخرى، ففي هذه الاثناء تحددت مواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكاوحدها من المسألة التركية، وبصورة أدق، من مسألة الشرق الأوسط كما ورد آنفاً وإلى حدٍ معين، زد على ذلك أنها كانت بصورة عامة وبشكل غير محدد من الجزء الكوردي لهذه المسألة. ومن الواضح أن رأي ألمانيا والنمسا والمجر (حيث انهار في هذه الأثناء الاتحاد النمساوي – المجري) وبلغاريا المهزومة لم يستأثر باهتمام أحدٍ في باريس، إلا أن تركيا لا ينبغي إسقاطها من الحساب، رغم أن البلاد كانت محتلة عملياً، بينما استحالت حكومة السلطان إلى دمية في أيدي قادة الحلفاء. فما زالت توجد لدى استانبول إمكانية التأثير على الموقف في المنطقة الأرمنية – الكوردية، بل وكان بوسع الباب العالي الاحتفاظ، وإلى حين، بخط الدفاع في الساحة الدولية مستفيداً من التناقضات القائمة بين دول الحلفاء المنتصرة.

صحيح أن تركيا لم تتمكن من إبداء أية مواجهة جدية لمخططات دول الحلفاء الكولونيالية في هذه المنطقة، ولم تكن لديها أفكارها الخاصة بشأن حلّ المسألة الكوردية (أو الأرمنية) إذ لم تؤخذ بعين الاعتبار السيطرة التركية. وبعبارات أخرى، وجدوا في استانبول أن هذه المسألة لا

---

(١) تجري دراسة الحركات الكوردية في هذا الفصل من الكتاب وفي الفصول الأخرى على الأكثر بصدد سياسة بريطانيا وتركيا والأطراف المعنية الأخرى. وقد كرس بحث علمي خاص لدراسة الحركات الكوردية بعنوان ((الحركة الكوردية في العصر الحديث والمعاصر)) انظر الفصل الرابع من كتاب المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩٢٣)، ص٨٣-١١٩.

وجود لها على الإطلاق، كما شاطرت طهران هذا الرأي ايضاً. وهنا لا بد من القول أن إيران أيضاً وبصرف النظر عن حالتها التي يرثى لها خلال الحرب، وعن احتلال جميع أراضيها في نهاية الحرب ،قد أدَّعت المشاركة في تسوية الشرق الأوسط ما بعد الحرب ،ولكن من الواضح لم يحسب أحد لها حساباً.

وبالطبع، فإنهم لم يحسبوا للكورد وغيرهم من شعوب المنطقةحساباً، فلم يأخذ أحد بمشورة هذه الشعوب في ما يتعلق بمصير أوطانها القادمة. إلا أن مثل هذا الرأي كان موجوداً، وبات خلافاً لما توقعه الإمبرياليون عاملاً سياسياً دائماً، وأظهر تأثيراً متزايداً على الوضع في كوردستان وفي البلدان المجاورة.

أولاً: انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي الأولى

جاهر الكورد عن أنفسهم وقبل كل شيء في كوردستان (العراق) الجنوبية، وهذا واضح تماماً فقد كانت على الدوام ((نقطة ساخنة)) في كوردستان، وبؤرة لمعظم اضطرابات العشائر الكوردية المحتملة، فلقد كان الكورد العراقيون أول من اصطدم بالمحتلين الغربيين، وأول من أحسّ بوطأة احتلال الغزاة الإنكليز وهم كانوا أول من هبّ للنضال التحرري.

جرى النظر في الفصل السابق في المخططات الأولية للسلطات العسكرية – السياسية البريطانية في العراق إزاء المناطق الكوردية وردّ فعل الكورد على ذلك، فقد تفاقم الوضع في كوردستان الجنوبية في مرحلة قيام نظام فرساي (١٩١٩-١٩٢٠) أكثر من ذي قبل.

وفي ربيع عام ١٩١٩ انكشف الفشل التامّ لرهان السلطات البريطانية الخاسر على القيادة الكوردية الإقطاعية العشائرية في العراق كرهانٍ على عميل لها في الاستعباد الكولونيالي لكوردستان الجنوبية .لقد اصطدم الإنكليز،وللمرة،الأولى،بالقومية الكوردية الأقطاعية التي كانت بسبب التطور التاريخ الخاص والثقافي للمجتمع الكوردي أكثر صموداً وثباتاً من تلك التي اصطدم بها المحتلون الإنكليز في أجزاء أخرى من العالم الكولونيالي[٢]. ولم يكن لسبب هذه الظاهرة الفريدة منشأ تاريخي فحسب، بل واجتماعي – اقتصادي، حيث ظلت القيادة

---

(٢) ومن هذه الناحية فإن القومية الكوردية الإقطاعية شبيهة بالقومية الأفغانية (البشتو) مع فارق أن الأخيرة مشبعة وبدرجة أكبر بالأكليريكية الإسلامية.

الإقطاعية العشائرية على عتبة العصر الراهن المعبرة الوحيدة عن مصالح الشعب الكوردي القومية العامة. أما البورجوازية الناشئة فلم تبتعد كثيراً عن فئة تجار القرون الوسطى ولم تكن تلعب أي دور سياسي يذكر، في حين أن المثقفين الكورد الذين اتخذوا العمل السياسي حرفة لهم في كوردستان الجنوبية (وفي الشرقية) لم يكن لهم وجود تقريباً[٣].

وعلى هذا النحو كان زعماء العشائر ورجال الدين والشيوخ سواء في ظل السيطرة التركية أم بعد مجيء الإنكليز – وكقاعدة عامة – قواداً ومنظمين ملهمين لحركات الكورد العراقية التحررية ومعبرين نشطاء للتقليد العريق المحب للحرية الذين كانت تسير الجماهير الشعبية الكوردية خلفهم بلا قيدٍ أو شرط. كما ازداد نشاطهم السياسي في أعقاب هزيمة تركيا، ذلك أنه تشكل ولفترة قصيرة من الزمن فراغ للسلطة في كوردستان الجنوبية عندما غادر الأسياد القدامى أرض البلاد، بينما لم يثبت الجدد أقدامهم بصورة كافية، فتكونت لدى القيادة الكوردية وهم لنيل بعض الاستقلال الأمر الذي ساعد على نمو كبريائهم السياسي.

إلا أن وجود قيادةإقطاعية لا يقدم الأساس لتصنيف الحركة الكوردية المناهضة للاستعمار الغربي كحركة محافظة لها أهداف رجعية، فقد اتسم نهج هذه الحركة في العراق (وفي سوريا في ما بعد) المعادي للاستعمار بأهمية تقدمية بلا شك. ولكن من الجانب الاجتماعي الداخلي فقد خرج نضال الكورد ضد المحتلين البريطانيين (وفي سوريا ضد الفرنسيين) موضوعياً في إطار المثل الإقطاعية – الانفصالية.

جرى نهوض الحركة الكوردية القومية بعد الحرب في عصر أزمة النظام الاستعماري للإمبريالية وبداية انهياره عندما هبت شعوب الشرق الكولونيالي، بما فيها الشعب الكوردي للنضال في سبيل حقوقها ومن أجل حق تقرير المصير تحت تأثير قوي لأفكار ثورة أكتوبر التحررية وانتصارات السلطة السوفياتية على قوى الإمبريالية الموحدة وعلى الرجعية الداخلية والنجاحات الملموسة في حل المسألة القومية والقومية – الكولونيالية في روسيا ((سجن الشعوب)) سابقاً. ولقد أدى هذا النضال وبحكم منطق التطور التاريخي ذاته إلى انعطافات اجتماعية داخلية هامة.

---

(٣) التحليل الاجتماعي الاقتصادي لحالة المجتمع الكوردي في المرحلة المدروسة انظر: أ. م. مينيتشاشفيلي، الكورد، نبذة للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، والثقافية والظروف المعاشية، موسكو، ١٩٨٤.

ولقد كتب لينين قبل ذلك بفترة قصيرة، أنه بتحرير شعوب البلقان من السيطرة التركية إثر حرب البلقان الأولى قد تمت ((خطوة كبرى إلى الأمام نحو تصفية بقايا القرون الوسطى في أوروبا الشرقية كلها))(٤)، رابطاً هذه ((المهمة التاريخية)) بإسقاط ((ظلم الإقطاعيين المحليين))(٥) وكانت كوردستان تتخلف كثيراً من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية عن مكدونيا وغيرها من الأراضي السلافية والبلقانية، غير أن المنهج العلمي اللينيني إزاء الأهمية التاريخية للأحداث في البلقان ينسحب تماماً على كوردستان أيضاً.

لقد أدى تحرير كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية تحديداًمن الحكم العثماني الذي كان يمثل كل ما هو رجعي وولى عهده في الشرق الأوسط إلى تقويض المقومات الأساسية ((للقرون الوسطى)) التي كانت قوية بعد على الأرض الكوردية. كما ساعد على ذلك مجيء المحتلين الفرنسيين والبريطانيين (وقد يكون خلافاً لإرادتهم) ذلك أنهم جاؤوا للاستغلال والنهب من جهة، وجلبوا معهم إلى كوردستان علاقات إنتاج رأسمالية أكثر تقدماً والصناعة لدرجة معينة، والأجزاء المكونة للنظام السياسي والاقتصادي، وإنتاج المواد الزراعية للتصدير وغيرها من جهة أخرى. ولقد اتسع صراع الكورد السياسي مع المحتلين البريطانيين والفرنسيين في ظل ظروف واقع اجتماعي – اقتصادي جديد لم يكن بالإمكان تغييره. ومهما يبدو من مفارقة فإن الحركة الكوردية في العصر الراهن وخلافاً للنوايا الذاتية لعددٍ كبير من قادتها وخاصة في العراق وإيران قد ساهمت في هدم المجتمع الكوردي الإقطاعي التقليدي، ولو كان السبب أنها أدت إلى تقوية اتصالات الكورد مع خصومهم وبشتى الوسائل الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.

ويتضح مما تقدم أن الحركة الكوردية في عصر ما بعد أكتوبر كانت عبارة عن ظاهرة اجتماعية معقدة ومتناقضة جداً، لا يجوز تقييمها من جانب واحد. فلم تنحصر أهميتها في النضال ضد الإمبريالية والكولونيالية والقيادة البورجوازية – الشوفينية في البلدان التي تقتسم كوردستان فحسب، بل تم في مجرى هذا النضال تقويض مواقع القيادة الإقطاعية العشائرية الإكليريكية للمجتمع الكوردي التقليدي وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية. وإلى جانب ذلك فإن التخلف الاجتماعي بالذات لقيادة الحركة الكوردية وقواها المحركة قد سمح للأوساط الإمبريالية

---

(٤) ف. أ. لينين، ((فصل جديد للتاريخ العالمي)). في المؤلفات الكاملة، الجزء ٢٢، ص١٥٦.

(٥) ف. أ. لينين، ((حرب البلقان والشوفينية البرجوازية)) في المؤلفات الكاملة، الجزء ٢٣، ص٣٨.

والرجعية بالهيمنة أحياناً، وإضعاف فعالية هذه الحركة وفي نهاية الأمر إيصال نضال الشعب الكوردي البطولي والمتفاني ضد المضطهدين الجدد والقدامى إلى الصفر.

تلكم هي السمات الأساسية التي اتصفت بها القومية الكوردية والحركة الكوردية القومية من وجهة النظر التاريخية والسياسية والاجتماعية العامة، وأصبحت هذه الحركة في أعقاب الحرب العالمية الأولى عاملاً دائماً له وزن أثر على الموقف السياسي الداخلي في البلدان التي يعيش فيها الشعب الكوردي وعلى الوضع الدولي لمنطقة الشرق الأوسط كلها، إلا أنه لا يمكن النظر إلى الحركة الكوردية – القومية في التيار العام ،ذلك أن لها خصوصيتها في كل بلدٍ وتحددت هذه الأخيرة وبالدرجة الأولى بخصم محدد، ففي العراق وسوريا كانت الحركة الكوردية موجهة ضد المحتلين الأجانب، في حين أنها كانت في إيران وتركيا ضد الأوساط الحاكمة في هاتين الدولتين والتي انتهجت سياسة شوفينية تجاه السكان الكورد.

اندلعت أول انتفاضة كوردية وأكبرها في العصر الراهن في العراق ربيع عام ١٩١٩، ففي نيسان نهضت عشيرة غويان في مشارف زاخو، ومن ثم اندلعت الانتفاضة بقيادة أحمد بارزاني في بارزان البؤرة الدائمة للاضطرابات، وتمكنت القوات التأديبية البريطانية وبصعوبة من القضاء على هذه الحركات في أواخر صيف عام ١٩١٩.

لكن نطاق الأحداث الرئيسة اتسع في السليمانية التي اصبحت في المرحلة المدروسة مركزاً حقيقياً للحركة التحررية في كوردستان الجنوبية، وترأس الحركة الشيخ محمود برزنجي قائد النضال التحرري للكورد العراقيين – دون منازع – خلال عهد الانتداب البريطاني[٦].

وعرضت المصادر البريطانية المعادية للشيخ محمود، وكما يحلو لها، الأسباب التي دفعت به كي يسلك سبيل النزاع المسلح المكشوف ضد الإنكليز وهي: ((حبه الشديد للسلطة وغطرسة القومية الكبرى والعدوانية)) وعرضت سلطة الشيخ مستقبل السلام في البلادللخطر، إذ أنه لم

---

(٦) انظر: كمال مظهرأحمد، الحركة الوطنية – التحررية في كودستان العراق، ص٧٦" أ. م. مينيتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، موسكو، ١٠٦٩، ص١٩٢-١٩٣" أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)).

لقد بات الأساس الخارجي للأحداث المرتبطة بهذه الانتفاضات الكوردية أو تلك معروفاً من خلال المصادر السوفياتية والأجنبية، ولهذه السبب فإن الاهتمام الرئيسي هنا وفي ما بعد يعاد أثناء تصوير الحركات الكوردية وتقويمها العام إلى أكثر الجوانب أهمية في وصفها وكذلك إلى الوقائع الجديدة المستخلصة وللمرة الأولى من المصادر الأولية (وبصورة أساسية من ((أرشيف الهند الوطني))) ومن الصحافة.

يرضَ بتلك الحقوق التي منحت له في السليمانية، وأراد أن يسلط سيطرته على أربيل وغيرها من أجزاء ولاية الموصل التي يسكنها الكورد كما أتّهم بإقامة صلات مع ((مركز أجنبي ما معادٍ في شرنخ))[٧] وحسب ما أكدته تلك المصادر فقد بدأت تلك العشائر تبتعد عن الشيخ محمود وأصبحت سلطته تضعف حتى في السليمانية، وخاصةً بعد أن بدأ يفقد ثقة السلطات البريطانية وتأييدها. وكما زعموا فأن مواقفه تضعضعت بين أفراد عشيرته أي عشيرة الجاف. وقد دفعت جميع هذه الأمور بالشيخ محمود للإسراع في القيام بحركته لكي يستعيد نفوذه وسلطته في كوردستان الجنوبية[٨].

وإلى جانب سرد الأسباب ((الموضوعية)) التي دفعت بالشيخ محمود للاستياء وردت أسباب أخرى ذاتية ،فقد ذكروا بأن الزعيم الكوردي مثلاً ((ليس متزناً ويفتقر إلى الرصانة والجد)) وغيرها[٩].

إن النزعة المعينة لمثل هذه التفسيرات واضحة تماماً، وفضلاً عن ذلك فإنها خلافاً لرغبة مؤلفيها قد برهنت على المشاعر المناوئة للإنكليز بين صفوف الكورد العراقيين (طالما احتاج الزعيم الكوردي لاستعادة شهرته وسلطته وقيادة الشعب للنضال ضد الإنكليز بالذات أسياد العراق الجدد). وبعد مضيّ نصف عام على انتهاء عملية احتلال العراق تراكمت في البلاد قدرات هامة معادية للاستعمار (عند العرب والكورد على حد سواء) كانت جاهزة كي تبرز على السطح في أية لحظة كانت، وبالتحديد ظهر الشيخ محمود في هذه الفترة كقائد لحركة الكورد المعادية للإمبريالية والاستعمار في كوردستان الجنوبية والجنوبية – الشرقية جزئياً وفي ذلك تنحصر الأهمية الحقيقة الأساسية لنشاطه وشخصيته التي لم تستطع حجب عدد من صفاته وسلوكه الملازمة له كزعيم إقطاعي نموذجي وفي نواحٍ كثيرة. وعندما ركز المراقبون الإنكليز آنذاك جلّ اهتمامهم على السمات الأخيرة فإنهم صبوا جام حقدهم على الحركة التحررية التي

---

(٧) يظهر أن شرنخ تقع في إيران بالقرب من الحدود العراقية.كما توجد بلدة في كوردستان تركيا تحمل نفس الاسم وهي ايضاً قريبة من الحدود العراقية(المترجم)

(٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية ((قسم الهند الوطني)).

(٩) انظر مثلاً:

St. H. Longrigg, Iraq, 1900 to 1950. A Political, Social and Economic history, London, 1953, p. 104.

رفع لواءها الشيخ محمود وغيره من القادة الكورد الآخرين، ساعين وبشتى الوسائل إلى الحط من شأن هذه الظاهرة التاريخية الاجتماعية التقدمية.

بدأت ثورة الشيخ محمود في ٢٠ أيار عام ١٩١٩ باستيلاء مفرزة من الكورد المتحالفين معه في المنطقة الحدودية على السليمانية، وقد وفّر قيام الحركة بصورة مباغتة نجاحاً أولياً للكورد، ثم دحر قوات اللواء غير الكبيرة كما تم عزل الضباط الإنكليز بما فيهم الضباط السياسيين وقتل عدد منهم وسرعان ما أصبح الشيخ محمود سيد الموقف في مقاطعة السليمانية كلها. وفي الواقع لم يكن مدى ممتلكاته كبيراً جداً، فقد كان ذلك جزءاً من كوردستان الجنوبية وحدها، زد على ذلك أنه لم يكن أكبر جزءٍ فيها، بيد أن الشيخ نفسه أولى أهمية سياسية كبيرة جداً لنصره الأول على الإنكليز فلم يفكر وفق مقاولات محلية، بل وفق مقولات كوردية عامة معتبراً السليمانية نواةً ومركزاً للدولة الكوردية المستقلة القادمة. ولذلك أعلن الشيخ محمود استقلال كوردستان، ونفسه حاكماً عليها (وحسب أقوال أرنولد ويلسون ((الحاكم الرئيسي))) حكمتداراً[١٠] وأُدخِلت بعض السّمات الظاهرية الضرورية لدولة مستقلة مثل: العلم والعملات النقدية والطوابع البريدية التي تحمل صورة الشيخ والأختام البريدية، وشرعت في صدور صحيفة ((روزا كوردستان)) (((يوم كوردستان))) وأخيراً شكل الشيخ حكومته برئاسة شقيقه الأصغر الشيخ قادر البرزنجي الذي سُمِّي بالقائمقام، وعين المسيحي عبدالكريم علقة وزيراً للمالية وحاج مصطفى باشا وزيراً للتعليم وصالح زكي بك قائداً عاماً للجيش[١١].

وسارت أمور الشيخ في المرحلة الأولى سيراًحسناً، فقد أحرز عدداً من الانتصارات (بالقرب من تاسلوجة وبازيان) وبسط سلطته حتى كركوك، وانتقلت إلى جانبه العشائر القاطنة على

---

(١٠) لم يعثر في المصادر والمراجع العلمية على تأكيد موثوق لإعلان رسمي لاستقلال كوردستان من قبل الشيخ محمود وكما يبدو فقد جرى هذا الحدث مع ذلك ((عمليا)) وليس ((قانونياً)) ولم ينطو لقب ((حكمتدار)) الذي منحه الإنكليز للشيخ محمود بعد طرد الأتراك من السليمانية والذي حافظ عليه خلال الانتفاضة على تفسير ذي مدلول واحد. فقد وردت في القاموس العربي — الروسي لواضعه خ؟ ك. بارانوف (الطبعة الخامسة، موسكو، ١٩٧٦) مرادفات غير مقبولة: ((مدير))، ((قائد)) (ص١٨٨). وفي القاموس الفارسي — الروسي لواضعه ب. ف. ميللر (الطبعة الثانية - ١٩٤٣) كانت أكثر قبولاً: ((ملك))، ((حاكم))، ((أمير)).

(١١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية السياسي في الخليج بتاريخ ٢٥ ايار ١٩١٩" A. t. Wilson, Mesopotamia, p.136-137; L. Rambout, Les Kurds et droit. Des texts, des faits. Paris, 1947, p.57.

الحدود الإيرانية – العراقية وفي كوردستان إيران (هماوند، و هەورامان وغيرهما). وأقام الاتصالات مع أكبر زعماء الكورد مع حاكم شمدينان سيد طه حفيد عبيدالله النهري الشهير ومع إسماعيل آغا سمكو أحد أكثر زعماء كوردستان إيران نفوذاً ورئيس عشيرة شكاك الكوردية التي تعيش على الحدود التركية – الإيرانية ووصلت أصداء ثورة الشيخ محمود في السليمانية إلى شتى أرجاء ميسوبوتاميا وليس في مناطقها الكوردية فحسب[١٢].

وخيَّم خطر حقيقي على السلطة البريطانية في العراق، هذه السلطة التي لم يتصلب عودها بعد، فاتخذت القيادة العسكرية – السياسية البريطانية تدابير فورية، وزجت بالقوات الأنكلو – هندية تحت قيادة الجنرال ت. فريزر العام ضد الثوار، ومن الواضح أن القوى كانت غير متكافئة، لا سيما أن الإنكليز أفلحوا في تحريض عشيرتي جاف وبشدر ضد الشيخ محمود، وفي ١٧ حزيران، أُصيب مفارز الشيخ محمود بالقرب من بازيان بالفشل، أما الشيخ نفسه فقد جرح ووقع في الأسر وسقطت السليمانية بعد عدة أيام.

إلا أن الانتفاضة لم تتوقف، واستمرت العمليات التأديبية مدة شهر ونصف شهر آخر ضد الثوار في لواء السليمانية، وفي ٣ آب عام ١٩١٩ فقط أُعلن رسمياً عن إخماد حركةالمتمردين نهائياً، وأصدرت المحكمة العسكرية – الميدانية – حكم الإعدام بالشيخ محمود وقد استبدل بالنفي إلى الهند لمدة عشر سنوات بسبب شعبيته الواسعة بين الكورد العراقيين[١٣].

وكان بوسع المحتلين البريطانيين الاحتفال بنصرهم الأول على الكورد، إلا أن الاحتفال بدا سابقاً لأوانه. صحيح أن السلطات البريطانية لم تدرك ذلك فوراً، فقد جاء في تقرير ويلسون إلى وزير شؤون الهند والموضوع في شهر آب ١٩١٩ الذي غمره التفاؤل أنه تم إعادة النظام الإداري الاعتيادي إلى المناطق وقد كتب ويلسون يقول: ((نُدير شؤون كوردستان الجنوبية بالاتفاق وليس بالقوة)) معترفاً في الوقت ذاته بأن القوة هي التي تقف وراء الحكومة. وصور في ما بعد النجاحات في إدارة لواء السليمانية بعد ((الفوضى القومية)) عندما كانت هذه الإدارة تتم

---

(١٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(١٣) كتب ويلسون في ما بعد أنه اعترض على تبديل حكم الإعدام بالشيخ محمود، والذي يجب أن يصبح عاملاً رئيسياً ((لإعادة الهدوء)) إلى كوردستان، انظر: تصوير انتفاضة الشيخ محمود في عام ١٩١٩ في: م. أ. كمال، الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان العراق، ص٧٦-٨١" مينيتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص١٩٣-١٩٦.

بواسطة الموظفين الكورد وتحت الإشراف البريطاني وأكد أ. ويلسون أن مداخيل المقاطعة ارتفعت ويسود النظام والشرعية بنجاح.

وإلى جانب ذلك، ظهر من خلال تقريره ما يثير القلق وخاصةً في ما يتعلق بالوضع على الحدود العراقية – الإيرانية وحذر من منح الكورد مصيرهم الخاص أي ضد إضعاف الإشراف البريطاني عليهم، كما تنبأ بوجود مصاعب خلال سنة أو سنتين في كوردستان الجنوبية. فقد اثارت الدعاية التركية بين صفوف الكورد (حسب أقواله نشاط لجان ((الاتحاد والترقي))) مخاوف خاصة لديه، وكذلك الشائعات حول إقامة دولةٍ أرمنيةٍ، الأمر الذي أثار قلق الكورد. وتقدم ويلسون بمثابة ((عوامل حضارية قوية)) مشروع بناء شبكة للخطوط الحديدية والطرق في كوردستان الجنوبية التي أولاها أهمية استراتيجية أيضاً[١٤].

وتعد الاعتبارات التي سردها ويلسون نموذجية لوجوه الاحتلال البريطاني، وهي تعكس ولدرجة ما الوضع القائم في المستعمرة، وفي هذه الحال كوردستان الجنوبية، لكنها عرضت الحالة الموضوعية في الوقت ذاته بمظهر جميل. لم يكن بوسع ويلسون ومن كان على شاكلته تقييم الأهمية التاريخية لحركة التحرر الوطني في العصر الجديد الذي حل بعد ثورة أكتوبر في روسيا والحرب العالمية الأولى بصورة صحيحة. فقد كانوا يعزون الأمر كله إلى أسباب خاصةٍ وإلى التأثير الخارجي وللنوازع الشخصية وغيرها، غير راغبين (أو لم يكونوا قادرين) في رؤية الفشل التاريخي للكولونيالية. وهذا ما يبدو بوضوح على مثال سياسة بريطانيا في كوردستان الجنوبية.

اعترف الضابط السياسي البريطاني أو. هيه بأن ((انتفاضة الشيخ محمود قد وجهت ضربةً أليمة إلى النفوذ البريطاني في كوردستان)) [١٥] وهذا مما لا شك فيه يتعلق بمرحلة ما بعد إخماد الانتفاضة، لكن مواقع بريطانيا كانت في العراق بوجه عام وفي المناطق الكوردية بوجه خاص متزعزعة جداً قبل ذلك أيضاً.

---

(١٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية بتاريخ ٢٨ آب عام ١٩١٩.

(15) W. R. Hay, Two Years in Kurdistan, Experience of a Political officer 1918-1920, London, 1921, p.193 .

ثانياً: الحركات الأخرى في كوردستان الجنوبية

كان بوسع السلطات العسكرية – السياسية البريطانية في العراق رؤية مظاهر كثيرة للتذمر المتزايد في كوردستان الجنوبية حتى قبل الأحداث التي وقعت في السليمانية بفترةٍ طويلةٍ. فعلى الرغم من الخلافات بين القيادة الكوردية، ومن وجود ميول متعاطفة مع الإنكليز فيها فقد بات واضحاً أن الشكل الكلاسيكي للحكم الاستعماري المباشر لا يجدي هنا نفعاً. كما أن ضرورة تغيير شكل النظام الكولونيالي لم تثر شكوكاً سواء بالنسبة للعراق كله أم بالنسبة للمستعمرات الأخرى التي اقتطعتها دول الحلفاء من المانيا وتركيا الخاسرتين في الحرب. وفي الوقت ذاته بينت التجربة الأولى للاحتلال في العراق أن السكان الكورد في البلاد بحاجةٍ إلى نهج خاصٍ يختلف عن النهج الذي استخدم مع السكان العرب وهذا ما كان يتعلق بالعلاقات المتبادلة المباشرة مع عشائر واتحادات كوردية معينة، وبتحديد المستقبل السياسي لكوردستان الجنوبية بشكل رئيس. وظهرت المسألة الكوردية بكل أهميتها أمام الإدارة البريطانية في العراق التي بينت أنها لم تكن جاهزةً لحلها.

وفي البداية – كما ورد آنفاً ولحدٍ ما – قامت السياسة الكوردية التي انتهجتها السلطات البريطانية في الشرق الأوسط على استغلال المشاعر المعادية للأتراك وعلى تأجيج المشاعر المعادية للفرنسيين. وتبين أن مثل هذا النهج بدأ يعطي النتائج المرجوة. وأعلن المندوب السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس وغيره من ممثلي بريطانيا في أواخر عام ١٩١٨ وأوائل عام ١٩١٩ أن الكورد في كوردستان الجنوبية ضد عودة الأتراك ويقف معظمهم إلى جانب بريطانيا، ويطالب عدد كبير من الزعماء الكورد بالانفصال عن العراق وتحت الحماية البريطانية وفي الحالة القصوى مع إبقاء هذه الحماية فيما لو ظلوا داخل العراق. كما وجد بين الأعيان الكورد الموالين للحكم البريطاني المباشر على الأراضي الكوردية، لكن لم يوجد بينهم أنصار لفرنسا (أعلن الشيخ محمود أنه لم يقبل ((بأي شكل كان)) بالحماية الفرنسية). كما وجد حسب أقوال نوئيل أنصار (من التجار على الأغلب) منح الكورد نظام ((الحلفاء)) القانوني في دول الائتلاف ومنحهم على هذا الأساس ممثلية مستقلة في مؤتمر الصلح في باريس، كما برزت ميول مماثلة بين صفوف زعماء كوردستان إيران وخاصةً في الشريط الإيراني – العراقي الحدودي،

كما ظهرت هنا الانفصالية المعادية الإيرانية ولم تستجب آنذاك لمصالح بريطانيا[١٦] وعلى اية حال فقد سمح الوضع في كوردستان الجنوبية الإنكليزية بالعمل لإعداد لإخضاع هذه المنطقة كلها لسيطرتهم، بعد أن رسخوا مواقعهم فيها بثبات.

إلا أن حركات الكورد العراقيين الأولى التي بدأت في ربيع عام ١٩١٩ بينت أن السلطات البريطانية قد بالغت في تأثير الإجراءات الدعائية الصرفة لبسط النفوذ البريطاني في كوردستان. وقد أظهر أن عداء الكورد للمستعبدين الجدد وعدم رغبتهم العيش تحت النير البريطاني كانا أقوى من دعايات الضباط السياسيين المغرية، وعلاوة على ذلك لم يفلح عدد كبير منهم الذين تربوا على التقاليد الكولونيالية القديمة، أو لم يتمكنوا من التربية بروح العصر الجديد ورؤية الأسباب الحقيقية لنهوض الحركة الكوردية التحررية. فقد كتب الرائد نوئيل مثلاً أن ((الحركة القائمة لمصلحة الاستقلال الكوردي لا تستند على أساس طبيعي)) وأكد في ما بعد أن ((دعاية الكورد القومية لم تكن تبلغ المستوى الحالي)) لو لم تكن مخاوفهم من انتقام الأرمن الذين يقوم الغرب بتحريضهم، وأطلق العنان للآراء المشكوك فيها حول ((فساد)) العشائر الكوردية في نصيبين بسبب اتصالاتها الطويلة مع العرب مقارنة مع عشائر السليمانية ورواندوز[١٧].

وبالطبع لم يكن ثمة أمل في نجاح كبير يحققه الكورد بمثل هذا الاحتياط، زد على ذلك أنه سرعان ما ظهر منافسون للإنكليز في كوردستان كانوا ثانية من الأتراك الذين جرى شطبهم من الحساب. فلم يغب أعضاء لجنة ((الاتحاد والترقي)) الذين أُبعدوا عن دفة الحكم في أعقاب هزيمة تركيا في الحرب من الساحة السياسية على الرغم من حلّ الحزب. وحافظت لجان الإتحاديين في دياربكر وماردين والمراكز الأخرى في شرق الأناضول على نشاطها السياسي طويلاً، وحاولت في صراعها ضد أعدائها السياسيين الألداء من الائتلافيين (أعضاء حزب الحرية (الحرية والائتلاف))، بعد هزيمة تركيا فوراً والتي ترأست حكومة استانبول وتمتعت بتأييد دول الحلفاء وثقتهم وبالدرجة الأولى بريطانيا من استغلال ((الورقة الكوردية)) أيضاً، عندما قامت بدعاية

---

(١٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقيات المفوض البريطاني في الخليج الى دلهي بتاريخ ٣، ٩، ١١ كانون الأول عام ١٩١٨ وبتاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٩١٩، وبرقيات وزير شؤون الهند إلى ولي العهد بتاريخ ٩ و ١٩ كانون الأول عام ١٩١٨.

(١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند بتاريخ ٢٦ نيسان عام ١٩١٩.

معادية لبريطانيا بين صفوف أفراد العشائر في كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية مع استخدام الشعارات الإسلامية وعلى نطاق واسع.

وقام الأتراك الفتيان – الاتحاديون بتشكيل اتحاد (من عشائر هركي وشرناكلي ورامازانة والسالهية وغيرها) في مقاطعة هكاري وفي المناطق المجاورة مناوئ للإنكليز، لكنه كان سريع الزوال. كما أقاموا الاتصالات مع القادة الكورد البارزين الذين كانوا يعيشون في العاصمة مع السيناتور عبدالقادر، وأمين عالي بدرخان، ووالي الموصل سابقاً ومحرر صحيفة ((الحدث)) سليمان نظيف والكوردي الاتحادي عبدالله جودت[١٨] غير أن القوميين الكورد راعوا في هذه الحالة أيضاً مصالحهم ولم يقطعوا صلاتهم مع الإنكليز، وحسب رأيهم كان بوسع الإنكليز إلحاق الضرر بقضية استقلال الكورد في العراق، ولكن ليس في تركيا وإيران حيث كان بمقدور المساعدة البريطانية أن تلعب دوراً إيجابياً.

وعلى أية حال وضع الأتراك عراقيل كثيرة أمام الإنكليز في شمال العراق، وقد كان مركز النشاط المعادي للإنكليز يقع في جنوب غرب كوردستان (منطقة دياربكر – ماردين)، ترأسه القائد السابق للجيش التركي السادس علي إحسان باشا الذي كان على ارتباط وثيق مع الاتحاديين وكان هدفهم الرئيس إعاقة الاحتلال البريطاني لهذه الأراضي الاستراتيجية الهامة التي كان الخطر الفعلي عليها قائماً في الأشهر التي أعقبت الحرب. صحيح أنه تأسس حزبٍ موالٍ لبريطانيا في هذه المنطقة من كوردستان (مركزه سيرت) ونشأت حركة لمصلحة الاستقلال التامّ بقيادة سمكو، إلا أن هذه الحركة كانت تميل أكثر نحو كوردستان إيران، بينما كان نفوذ أنصار بريطانيا ضعيفاً نسبياً[١٩].

وبالمقابل فقد اشتد العداء بين صفوف السكان الكورد نحو الغزاة الأوربيين (وفي هذه الحالة نحو الغزاة الإنكليز)، الذين كان ينطلق منهم الخطر الحقيقي والمباشر. وعلى هذه الخلفية بات العداء القديم نحو الأتراك المستعبدين يشغل مؤقتاً المرتبة الثانية وخاصةً في تلك الفوضى السياسية التي سادت في تركيا بعد هزيمتها في الحرب، وقد وصل نفوذ حكومة استانبول وسلطتها إلى الحضيض، أما قيادة حركة الشعب التركي الوطنية التحررية التي بدأت منذ ربيع عام ١٩١٩ كانت معنية في أقل تقدير في مايأخذه السكان الكورد في شرق الأناضول من موقف يتصف

---

(١٨) المصدر السابق، برقية بتاريخ ١٥ نيسان عام ١٩١٩.

(19) Bell, Review, p.66.

بحياد إيجابي، ولذلك حاولت إقامة علاقات حسنة معهم، وفي هذا الموقف اكتسبت الحركة الكوردية في تركيا بالذات استقلالاً نسبياً أو حرية مؤقتة للمناورة.

وقد رأى كورد تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب أن الخطر الرئيس الذي يهددهم هو في جنوب شرق البلاد بالتحديد حيث تقدم الإنكليز من هناك. ولكن ظهر سبب إضافي آخر، أدى إلى تكوين وضع مناسب لنشر الميول المعادية للحلفاء في الوسط الكوردي والكلام يدور عن المسألة الأرمنية التي تفاقمت من جديد.

وظهرت منذ أواخر عام ١٩١٨ الشائعات حول مخططات إقامة دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول حيث يعيش فيه عدد كبير من السكان الكورد، واشتدت هذه الشائعات في مرحلة التحضير التي طالت كثيراً لمعاهدة سلمية مع تركيا، وقد أثارت هذه الشائعات قلق الكورد وساهمت في انتعاش المشاعر المعادية للأرمن لديهم، وفي آن واحدٍ زيادة عدم ثقتهم بسياسة دول الحلفاء – المنتصرة التي استغلت لأغراض استعمارية آلام الشعب الأرمني التي عانى منها في ظل عهود عبدالحميد والأتراك الفتيان.

وينبغي الإشارة إلى أن إثارة المشاعر حول المسألة الأرمنية لم يكن يخدم مصالح الإمبرياليين فحسب، بل وكان يخدم مصالح الأوساط المحافظة في المجتمع الكوردي من القيادة العشائرية والاكليريكية التي تزعمت آنذاك حركة الكورد القومية، هذه الأوساط التي كانت تحمل في آن واحد وبصورة رئيسة لواء الخرافات العرقية والشوفينية الإسلامية وتبشر بها. وقد فسّرت هذه الأوساط تأييد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية للقوميين الأرمن بأنه دليل على وجود ((مؤامرة)) تقوم بها الدول المسيحية الكبرى وعملاؤها الأرمن ضد الكورد المسلمين (كما كانت هذه الشائعة تخدم مصالح الرجعيين الأتراك والأكليريكيين بما فيهم اليمينيون بين صفوف الكماليين القوميين الذين قاموا بتخويف الأتراك من ((الخطر الأرمني – المسيحي))).

وفي ما يتعلق بمصالح الأرمن بالذات فقد جلبت هذه الضجة كلها حول إقامة دولةٍ أرمنية ضرراً لهم حتماً، وهنا لم يكن الأمر في مكائد الحماة الغربيين للاستقلال الأرمني او موقف القوميين الكورد أو الأتراك العدائي من هذه الفكرة، إنما الرئيس انحصر في أن الواقع التاريخي قد تغير، حيث تقلّص العنصر العرقي الأرمني في أرمينيا (التركية) بصورة شديدة إثر المجازر التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن، إذ تحول الأرمن من الأكثرية التي كانوا يشكلونها قبل هذه الأحداث إلى أقلية ضئيلة جداً. وقد تشكلت بؤرة الانبعاث القومي للشعب الأرمني وتطوره في ارمينيا الشرقية (أي في ما وراء القفقاس) التي ارتبط مصيرها ارتباطاً أبدياً مع روسيا ومع الاتحاد السوفياتي بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. وكان

يمكن أن تتحول عملياً رغبة حكام الطاشناق في أرمينيا ((المستقلة)) الذين سيطروا ((على السلطة لفترة قصيرة جداً)) في ضم أرمينيا الغربية ومشاريعهم التي لا أساس لها في تأسيس ((أرمينيا الكبرى)) من ((البحر إلى البحر)) (أي من البحر الأسود وحتى البحر الأبيض المتوسط)، إلى مصائب جديدة لا تحل بالسكان الأرمن وحدهم، بل وبالسكان الكورد والعرب والأتراك.

ومع أن الأمر لم يصل إلى حد التطبيق ولأسباب معروفة، إلا أن سياسة الطاشناق المغامرة التي اتسمت بقصر النظر، والمحرضين من قبل دول الحلفاء الإمبريالية قد جلبت لعدد كبير من الأرمن في ارمينيا الذين نجوا من المطاردة مصائب لا تُحصى، وكما سنبين لاحقاً فقد تضررت كثيراً مصالح الشعب الكوردي القومية من مثل هذه السياسة أيضاً، ولكن هذا كان في نهاية الأمر. أما ((العامل الأرمني)) الذي استغلته، وبدهاء، الأوساط المعادية للإنكليز في تركيا فقد كان في سياق الوضع المعقد والمتوتر الذي ساد في الأشهر الأولى بعد الحرب لمصلحة خصوم السيطرة البريطانية في كوردستان العراق. وليس عبثاً أن الإدارة البريطانية في العراق قد أعلنت رسمياً وباقتراح من أ. ويلسون في ١٢ ايار عام ١٩١٩ أن الأراضي التي تكون غالبيتها كوردية ستصبح بمنأى عن ((الدعاوى الأرمنية)) [٢٠].

إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا بهذا الإعلان وما شابه من إعلانات أخرى من كسب ثقة النخبة الكوردية في العراق، فلم يكن لهم في حقيقة الأمر حليف أمين واحد بين زعماء كوردستان الجنوبية، بينما اعتمدوا كثيراً في هذا الشأن على السيد طه الذي كانت عداوته مع عمه عبدالقادر معروفة للجميع[٢١]. كما ارتسمت خطة، غير واضحة تماماً، لإقامة حلف موالٍ للإنكليز بين طه وبين صهره وصديقه القديم سمكو[٢٢]، كما أُخذ بالحسبان العلاقات المتوترة القائمة بين طه ومحمود برزنجي مما ساعد الإنكليز في إخماد انتفاضة هذا الأخير في صيف عام ١٩١٩[٢٣]، غير أن جميع هذه الحسابات لم تتحقق.

---

(٢٠) المصدر السابق، ص٦٧.

(٢١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(٢٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية المفوض السامي في الخليج إلى سيمل بتاريخ ١٩ نيسان عام ١٩١٩.

(٢٣) أكد لونغريغ للقراء بأن الإدارة البريطانية عاملت الكورد ((بثقة ساذجة بصرف النظر عن ((الحوادث المأساوية)) في الأشهر الأولى من الاحتلال، وقد ظهرت بوادر كثيرة ((للصداقة الوفية)) بين الزعماء الكورد والضباط الإنكليز انظر: (Longrigg, Iraq, p.102).

كتبت غيرترود بيل أن القادة الكورد ((رأوا في الاستقلال الكوردي الذاتي إمكانية فريدة لتقديم مصالحهم الخاصة)) التي انصبت على السلب والنهب وغيرها[٢٤]. وعندما نتساهل مع الهجمات الكولونيالية النموذجية للمؤلف، يمكننا أن نضيف إلى ذلك أنهم وجدوا مثل هذه الإمكانية في الاتفاقيات المختلفة مع السلطات البريطانية. فلقد بدأ النشاط السياسي الذي قام به طه وسمكو، ناهيك الحديث عن نشاط محمود برزنجي، بالخروج موضوعياً من أُطر الانفصالية الإقطاعية، فهم طالبوا بإنشاء دولة كوردية مستقلة، ولو كانت ضمن حدود كوردستان الجنوبية والشرقية. وهذا ما كان يعني أنهم رأوا في الإنكليز رفاق طريق مؤقتين لهم وكانوا بالنسبة لهم حلفاء أوفياء للغاية وفي أشكال مختلفة موجهة ضد شعوب الشرق الأوسط.

وكانت المفاوضات التي أجراها طه في بغداد في أوائل أيار عام ١٩١٩ لها دلالاتها، فقد اقترح إقامة كوردستان موحدة تضم الجزء العراقي والإيراني تحت الحماية البريطانية، ورفض الجانب البريطاني وبشدة ضم كوردستان إيران إلى ((الدولة)) الكوردية المخطط لها. ورداً على ذلك أعلن طه أنه يضم مناطق إيران التي يعيش فيها الكورد إليها ودون موافقة بريطانيا[٢٥]، مع أنه وافق على التعامل مع السلطات البريطانية في كوردستان الجنوبية وفق الشروط التالية:

١- العفو العام" ٢- ينبغي ألا يكون في البلاد حاكم واحد، بل يجب تقسيمها إلى مقاطعات ذات حكم ذاتي" ٣- يجب ألا يؤدي إعادة الطوائف المسيحية (الأرمن والآشوريين والنساطرة) إلى ديارهم إلى فرض سيطرتهم على الكورد" ٤- يتعهد الإنكليز بتقديم المساعدة المادية. ولقد وافقت الإدارة البريطانية المعنية على تأييد شروط طه جزئياً في أثناء انتفاضة في السليمانية وبعث أ. ويلسون رسالةً إلى طه وعده فيها بالعفو والخدمات الجليلة في الصلح مع الأمن والدفاع عن مصالح الكورد في مؤتمر الصلح[٢٦].

وقد أعطى الإنكليز الوعد للأخير بسهولة كبيرة، فمن الناحية الظاهرية بدا جميلاً جداً، أما من الناحية العملية فلم يلزمهم بأي شيء، ذلك أنه كان مبهماً وغير محدد (من

---

(24) Bell. p.69.

(٢٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية المفوض السامي السياسي في الخليج إلى حكومة الهند بتاريخ ١٢ ايار عام ١٩١٩.

(26) Bell, p.60.

حدَّده؟ ومتى؟ وما هي هذه المصالح في شكلها الملموس؟) وفضلاً عن ذلك لم يتعرض تنفيذ هذا الوعد لمراجعة فعلية، وكان من الممكن تفسير خرقه بمعارضة الحلفاء له وبسهولة.

وأصدر نوئيل الذي قام بالعمليات في المناطق الكوردية الواقعة في شمال العراق وجنوب شرق آسيا خلال صيف عام ١٩١٩ منشوراً بتاريخ ٢٣ حزيران جاء فيه، أن مؤتمر الصلح يحل المسألة الكوردية بمقتضى حق ((الأمة في تشكيل حكومتها الخاصة. وتؤكد الحكومة البريطانية أن مصالح الكورد سوف تكون موضع أنظار مؤتمر الصلح))، كما تم الإقرار في هذا المنشور فإن حق جميع القوميات والطبقات في كوردستان سيتم الحفاظ عليه في ظل ((السلام والنظام)) وسيعاقب الذين يرتكبون أعمالاً وحشية، ولكن لن ينتقم من الكورد[٢٧]. واختتم المنشور بنداء يدعو إلى القضاء على العداوات بين جميع القوميات. وأثارت هذه الوثيقة الارتياح لدى الزعماء الكورد رغم أن طه الذي عُيّن حاكماً على مقاطعة راوندوز استمر في موقفه الحذر من الإنكليز دون أن يقطع في الوقت ذاته العلاقات معهم.

وفي هذه المرحلة (أواسط عام ١٩١٩) أثار ((الخطر التركي)) الذي لم يتم القضاء عليه بعد اهتمام الإنكليز بالصداقة مع طه وسمكو، فقد انسحبت الحاميات التركية من عدد من المراكز الواقعة في المنطقة الحدودية التركية-العراقية والتركية-الايرانية والتي كانت تبعيتها الحكومية في((زمن الشغب)) غير واضحة أو موضع خلاف (دزة، نهري، باشكاله وغيرها من مراكز كوردستان الوسطى)، حيث لم يتضح ذلك إلا في شهر تموز. إلا أن عملاء الأتراك استمروا وبتكليف من الأحزاب السياسية المختلفة التي كانت أحياناً تعادي بعضها البعض في العمل وبنشاط في كوردستان الوسطى والشرقية والجنوبية، وقاموا بدعاية معادية لبريطانيا وللأرمن، محاولين استمالة القوة العسكرية — السياسية الفعلية في المنطقة إلى جانبهم، التي بمقدورها مواجهة المحتلين الإنكليز والزعماء الكورد ومفارزهم العشائرية المسلحة. وتمكن الأتراك من التأثير على مواقف طه وسمكو خاصةً الذي لم يكن راضياً من بريطانيا للعراقيل التي وضعتها له في إيران[٢٨].

وكان بوسع السلطات البريطانية في العراق أن تعتقد في أعقاب انسحاب القوات التركية من المنطقة الحدودية بأن طه وسمكو وغيرهما من زعماء كوردستان الجنوبية والجنوبية الشرقية المترددين يصبحون أكثر تساهلاً، إذ وُعدوا بتقديم المعونات المالية والمراكز الإدارية لهم. وكان

---

(٢٧) المصدر السابق، ص٦٩-٧٠.

(٢٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية المفوض السياسي في الخليج إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية بتاريخ ٣ تموز عام ١٩١٩

الشرط الوحيد لذلك هو الخضوع لإدارة السلطات البريطانية في جميع المسائل الخارجية والداخلية الهامة من وجهة نظرها، ومنها كان، على سبيل المثال، التخلي عن مطاردة الأقليات المسيحية (الأرمن والآشوريين) التي خطط الإنكليز لاستغلال قادتها القوميين لأغراضهم الخاصة، أو الطابو المفروض على دعاوى سمكو نحو منطقة أورمية الساحلية والجزء الجنوبي كله من كوردستان إيران[٢٩]. وقد أُعطي اهتمام خاص بتحسين العلاقات المتبادلة بين قادة الحركتين القوميتين الكوردية والأرمنية الأمر الذي كان مرتبطاً بحسابات بعيدة المدى في إقامة دويلاتٍ أرمنيةٍ وكورديةٍ تابعة في الشرق الأوسط عليها أن تلعب دور الحاجز بين المناطق المستعمرات وشبه المستعمرات لبريطانيا وفرنسا.

والمفاوضات التي أُجريت مع سيد طه جديرةبالاهتمام فقد وُعِدَ بتعيينه محافظاً (حكمتداراً) على نهري، ورواوندوز، وشمدينان شريطة أن يقوم بتنفيذ أوامر السلطات البريطانية المنقولة من خلال الضباط السياسيين وكان ذلك ((أول مبدأ)) للعلاقات المتبادلة بينه وبين السلطات البريطانية، ومن ثم لم يسمح له ببسط نفوذه على منطقة الموصل وفي جنوبها، وحُظِّر عليه القيام بأية أعمال موجهة ضد حكومة إيران، وفي الوقت ذاته وعده الإنكليز النظر بعين الرضا إلى التوسع الممكن لحكمه في المنطقة الشمالية على عشائر جوليرك، أورمار، وهيفار، أي على تلك المناطق التي كانت هدفاً لتوسعهم العسكري. وإلى جانب ذلك لم يمنح الإنكليز سيد طه حرية واسعة، إذ رفضوا تسليم البنادق له، وقد ربط وجوده في منصب المقاطعات المشار إليها بسلوكه خلال فترة غير محددة، والتي سماها ب. كوكس باستهتار ((تجريبية واختبارية)) وقد خص له إعانة مالية من ٢٠ إلى ٣٠ ألف روبية شهرياً[٣٠].

ومن الملاحظ أن طه خيب تلك الآمال التي علقها عليه الضباط السياسيون البريطانيون، وعلى أية حال لم تكن ضمن الأُطر المرتقبة. فقد استمر في إقامة صلات وثيقة مع سمكو الذي سلك نهجاً معادياً لإيران حالماً بمشاريع وحدة الأراضي الكوردية في كوردستان الجنوبية والشرقية، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح بريطانيا. وفضلاً عن ذلك تدخل طه وبنشاط في الشؤون الإيرانية بواسطة سمكو مسعِّراً التذمر بين صفوف الكورد القاطنين حول أورمية وقام

---

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقي المفوض السياسي في الخليج بتاريخ ٨ و ٢٨ حزيران عام ١٩١٩.

بالدعاية لمشروع إنشاء كوردستان موحدة[٣١]. ومما له دلالته أن سمكو وطه شرعا في محاربة سياسة السلطات الإيرانية الاستفزازية التي أججت نار العداء بين الشعوب المسيحية (الآشوريين بصورة رئيسة) والكورد[٣٢]، وعبر الزعيمان عن استعدادهما لتأييد عودة المسيحيين إلى ديارهم[٣٣]، وتدل جميع هذه الوقائع على فشل محاول بريطانيا في استمالة زعماء كوردستان الجنوبية الشرقية إلى جانبها، وثانياً على تطورات مؤكدة في هذه القيادة نحو إدراك المهام القومية الحقيقية للشعب الكوردي والتخلي عن السياسة الإقطاعية الانفصالية التقليدية.

وبهذا الشكل لم يتمكن الإنكليز من احتلال مواقع راسخة ليس في مقاطعة السليمانية فقط، بل وفي منطقة كوردستان إيران الأخرى، فلم يكن بوسعهم التعويل على الذين كانوا يتعاملون من خصوم الشيخ محمود مثل سيد طه وسمكو، فقد كان المرء يشعر بالاستياء المكشوف أو الخفي من السيطرة البريطانية في العراق وفي شتى مناطق كوردستان الجنوبية.

ولقد كان لدى الموظفين الإنكليز، المحتلين العسكريين والمدنيين على حدٍ سواء، الذين دوَّن الكثيرون منهم مذكراتهم في أواخر حياتهم تفسيره الخاص لفشل المحاولات الأولى التي قام بها الإنكليز في تثبيت أقدامهم في كوردستان الجنوبية وكان ذلك ((تأثير البلشفية)) بالطبع. وكتب سون أن ((نجاحات البلشفية)) تثير القلق لديه (من خلال صحيفة في كركوك أن ((اسم البلشفية ومبادئها أصبحا معروفين لسوء الحظ)) [٣٤]. وأكد أ. ويلسون على أن ((المبشرين البلاشفة)) قاموا بعد إخماد ثورة الشيخ محمود في السليمانية بزرع الأفكار الغريبة وعدم الشرعية تحت راية

---

(٣١) تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت الاتصالات بين طه وسمكو خشية ابتلاع بريطانيا لإيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية ب. كوكس بتاريخ ١ تموز عام ١٩١٩).

(٣٢) جرت في عام ١٩١٩ اشتباكات دموية بين الكورد والآشوريين في منطقة بحيرة أورمية. أنظر: التفصيل حول المسألة الآشورية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها في أعمال: ك. ب. ماتييف، (بار – ماتاي)، مار – يوحنا ي. ي. المسألة الآشورية، الفصلين الثاني والثالث" ماتييف، الآشوريون والقضية الآشورية، الفصول ٥ و ٦ و٧.

(٣٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية المفوض السياسي في الخليج إلى السفير البريطاني في طهران بتاريخ ٣ و ٧ تموز عام ١٩١٩.

(34) Wilson, p.145.

النضال في سبيل ((حقوق الإنسان))... إلخ[٣٥]. وحسب أقوال لونغريغ ((يقولون (!) بأن ((علماء البلاشفة)) قاموا بالدعاية لفكرة استقلال الكورد)) [٣٦].

للخوف ألف عين، بالطبع لم تظهر أنباء الأحداث الثورية في روسيا على صفحات الجرائد العراقية لتي صدرت منذ فترة قصيرة، فحسب، بل راحت تتسرب إلى مسامع الفئات الأمية في المجتمع العراقي بما فيها الكورد ،إلا أن تأثير ((البلشفية)) على شعوب العراق، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من بلدان العالم الكولونيالي، التي لم تكن مجاورة لروسيا السوفياتية، لم يكن عاملاً ((عابراً)) له تأثير قصير، بل كان طويلاً استمر حتى الآن. وعلى أية حال لم ترد في المصادر العلمية أية وقائع ملموسة تتحدث عن انتشار ملحوظ لأفكار الماركسية اللينينية خلال الفترة المدروسة في العراق. وبالعكس توجد أدلة على النقيض من ذلك، فقد كتب هيه مثلاً، بأن طه لم يكن ضد استغلال مخاوف المحتلين الإنكليز المعادية للبلشفية مؤكداً للإنكليز بأن الدولة الكوردية المستقلة ستصبح ((حاجزاً ضد الخطر البلشفي)) الذي كما يلاحظ الضابط السياسي الإنكليزي أن الشيخ قد ((بالغ كثيراً)) فيه[٣٧].

وكان ذلك صحيحاً، فلم تكن دسائس البلاشفة الذين لم يعتزموا على ذلك، بل كان السخط الشعبى الشامل ضد النظام الاستعماري الذي اقامه الإنكليز في العراق سبباً حقيقياً للاضطرابات في كوردستان الجنوبية. فقد كان بوسع الإنكليز الاطمئنان، وبصورة مؤقتة، على مقاطعة السليمانية. وكما كتب ويلسون بغطرسة فإن ((عام ١٩١٩ قد أُعطي درساً لن ينُسى[٣٨]، واستمرالتذمر المكشوف والصامت في مناطق كوردستان الجنوبية الأخرى.

ولم يتوقف هذا التذمر يوماً واحداً خلال النصف الثاني من عام ١٩١٩ كله وفي الأشهر التي تلته، ومن أكثر الحركات أهمية تلك التي جرت في خريف عام ١٩١٩ في منطقة عقرة في شمال العراق. فقد ثارت عشيرتا زيبار وبارزان، وقاد ثورة بارزان الشيخ أحمد الذي كان يتمتع بنفوذ ديني كبير في كوردستان الوسطى كلها، لكنه لم يتميز (خلافاً لشقيقه الأصغر مصطفى بارزاني الذي ذاع صيته في ما بعد) بمواهب سياسية وفكرية ومن أكبر النجاحات التي حققها

---

(٣٥) المصدر السابق، ص٢٩٠.

(36) Longrigg, p.101..

(37) Hay, Two Years in Kurdistan, p.353.

(38) Wilson, Mesopotamia, p. 290.

الثوار كان الاستيلاء المؤقت على عقرة، حيث قُتل أثناء ذلك عدد من الضباط الإنكليز، إلا أن الكورد لم يتمكنوا من القيام بثورة شاملة رغم مساعدة تركيا لهم، ومن بين الزعماء أصحاب النفوذ الذين قدموا الدعم للثورة كان بابكر آغا رئيس عشيرة بشدر وسيد طه فقط، ووضعت حملة الإنكليز التأديبية حداً لهذه الثورة[٣٩].

وجرت في آن واحدٍ الاضطرابات في مقاطعة العمادية ورواندوز وبهدينان[٤٠] وثارت عشيرتا سورجي وصوران، كما واصلت عشيرة غويان حرب العصابات. وقد زُجَّ بقوات كبيرة لإخماد الحركة بما فيها القطعات التي تفرغت بعد قمع ثورة الكورد في السليمانية. وبرز في العمليات التأديبية بشكل خاص الفوج الآشوري بقيادة الضباط الإنكليز، وكان ذلك أول تغيير ساطعٍ للسياسة التقليدية المعروفة للاستعمار البريطاني ((فرق تَسُد)) [٤١].

إلا أن الإنكليز لم يحققوا نجاحاً حاسماً على المتمردين الكورد في هذه المنطقة وتكبد المحتلون خسائر فادحة، بلغت حسب ما أكده أحد المؤرخين العرب ٢٠٠٠ قتيل[٤٢]، ولهذا السبب بالذات حثّ الإنكليز على الشروع في إدخال صنف جديد للتكنيك العسكري أي الطيران في الحرب ضد الحركة التحررية الكوردية والعربية في العراق على حدٍ سواء. وتعود فكرة أولوية دور سلاح الطيران (((القوات الجوية الملكية)) (هكذا سميت رسمياً) في سياسة القمع في العراق إلى وزير الحربية ووزير الطيران في بريطانيا العظمى ونستون تشرشل، الذي استطاع أن يقول كلمة جديدة في هذا الشأن أيضاً. ومن الناحية العسكرية الصرفة لم يعد استخدام الطيران ضد الثوار الكورد إلا قليلاً، فقد حال دون ذلك تضاريس المنطقة الجبلية، وكان الطيران ضرورياً للمحتلين البريطانيين خاصةً في أعمال القصف الإرهابي ضد القرى الكوردية الآمنة وضد سكان تلك القرى الذين شاركوا في هذه أو تلك من الأعمال المعادية لبريطانيا بوجه خاص[٤٣].

---

(٣٩) المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٣" كمال أحمد مظهر. الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان العراق، ص٨١-٨٣" Longrigg, p.103.

(٤٠) بدأت هذه الاضطرابات في نهاية حزيران عام ١٩١٩.

(٤١) كمال مظهرأحمد، الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان، ص٨٢.

(٤٢) المصدر السابق، ص٨٣.

(43) Wilson, p.259.

ولكن الطيران ايضاً لم يجد نفعاً، فحسب اعتراف ويلسون ((سادت الفوضى)) في وسط كوردستان[٤٤]، وكانت مواقع الإنكليز في هذه المنطقة ضعيفة للغاية ولفترة طويلة من الزمن.

وقصارى القول بيَّن عام ١٩١٩ أن السكان الكورد في العراق الذي احتله الإنكليز قد استقبلوا مجيء الحكام الجدد بعداء. ومع أن عدداً من الإقطاعيين الكورد (بابكر آغا، عادل خانم وسيد طه) — مثال ساطع على التشتت الكوردي السياسي التقليدي والمؤدي إلى التقسيم المحتوم لقوى المقاومة الوطنية للشعب الكوردي ضد الاضطهاد الأجنبي — قدموا خدمات مؤقتة، لم يكن بوسع سلطات الاحتلال البريطانية الاعتماد على أحدٍ ما عملياً، فقد استحال حلفاؤها بالأمس إلى أعداء ما أن قام الإنكليز بمس مصالحهم الحيوية في جانب ما.

كما تكوّن عامل آخر لغير صالح السيطرة البريطانية في العراق وهو نهوض حركة التحرر الوطنية العربية، فقد كان الاستعمار البريطاني عدواً مشتركاً للعرب والكورد، الأمر الذي كوّن أساساً موضوعياً للتقارب بين هذين الشعبين في نضالهما المعادي للاستعمار، ولكن ذلك كان أساساً موضوعياً فقط، إذ وجدت آنذاك عقبات ذاتية كثيرة جداً وضعها المحتلون للحيلولة دون التحام الحركتين الكوردية والعربية في تيار واحد، وقد تطورت هاتان الحركتان في سنوات السيطرة البريطانية (١٩١٨-١٩٥٨) وخاصة أثناء مرحلة الحكم البريطاني المباشر على البلاد (١٩١٨-١٩٣٢) بصورة موازية وبلا خلافات وأحياناً بصورة تزامنية، وفي الحالة الأخيرة تعرضت دعائم الحكم البريطاني الاستعماري في العراق إلى خطر كبير، حيث جرى ذلك أثناء قيام الثورة الشعبية الشاملة في صيف وخريف عام ١٩٢٠ في العراق.

جرت دراسة هذه الثورة بصورة وافيةٍ في مصادرنا العلمية[٤٥]، ولهذا السبب يكفي تناول تلك الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالمسألة الكوردية، ففي المصادر العلمية الغربية تسمى تقليدياً بالثورة العربية، فكما كتب ويلسون وقف الكورد موقفاً لا مبالياً من ((مطالب العرب القومية)) ولم يتعاطفوا معها[٤٦]. إن مثل هذه الآراء مبالغ فيها كثيراً، حيث يشهد على ذلك

---

(٤٤) المصدر السابق، ص١٥٤.

(٤٥) انظر: كوتلوف، ثورة عام ١٩٢٠ الوطنية — التحررية في العراق.

(46) Wilsonp. 259.

ويلسون نفسه أحياناً عندما يتحدث في مذكراته عن ((الفوضى)) بين صفوف السكان الكورد في مقاطعتي راوندوز وإربيل في آب وأيلول عام ١٩٢٠، كما ثارت في هذا الوقت أيضاً عشيرة سورجي في منطقة عقرة مرةً أخرى، وزُجَّ بالألوية الآشورية لقمعها[٤٧]، وانضم السكان الكورد في الجزء الجنوبي من كوردستان الجنوبية إلى الثوار العرب، كما ثارت في أواسط آب العشائر في قيزيل – ربات وخانقين وكفري. وتعرضت آبار البترول التابعة لشركة النفط الأنكلو – فارسية في تفتخان للهجوم[٤٨]. وانتقلت الحركة إلى أقصى المناطق الجنوبية التي يسكنها الكورد (مقاطعة مندلي)[٤٩]. وانتشرت الاضطرابات حتى في مقاطعة السليمانية خلافاً لما أكده ويلسون من أن الكورد أخذوا ((بعين الاعتبار دروس عام ١٩١٩))، وامتشقت عشائر أورامار، وسانغاو، وديلو السلاح من جديد. وحسب شهادة ويلسون ترقب الإنكليز ثورة كوردية شاملة[٥٠]، ومما حال دون قيام ثورة كوردية شاملة مختمرة هو فقط ذلك الانعطاف الجاري لمصلحة الإنكليز الذي تم في أيلول عام ١٩٢٠ في الصراع ضد الثوار العرب والكورد، كما لعب ارتداد عددٍ من الزعماء (زعيم بشدر بابكر آغا، وزعيم عشيرة سورجي عبيدالله وغيرهما) دوره[٥١].

وبهذا الشكل كان الكورد العراقيون مشاركين نشطاء في ثورة العشرين المعادية للاستعمار، وليس عبثاً أن الخبير الكبير في قضايا الشرق الأوسط ف. أ. غوركو – كرياجين قد وصف في

كما يتميز كتاب كوتلوف المشار إليه بعدم تقديره لدور المسألة الكوردية في حياة العراق الاجتماعية – السياسية في عام ١٩١٨-١٩٢٠. انظر: مقالة المؤلف الانتقادية حول هذا الكتاب في مجلة: ((الاستشراق السوفياتي))، العدد ٥، ١٩٥٨، ص١٧١.

قامت جمعية العهد العربية القومية في مرحلة الإعداد للانتفاضة بالدعاية المعادية للإنكليز بين صفوف الكورد. وقد كتب أحد قادة الجمعية في رسالته إلى شيوخ العشائر العربية الطي والشمر بأن عليهم الاقتداء بالكورد وقد أبدى ((اهتماماً حياً بالشؤون الكوردية وطلب من شيخ الطي نقل رسالته إلى كورد رشيان)).

E. Kedourie, England and the Meddle East. The Destruction of the Ottomon Empire 1914-1921. London, 1956, p.82-83.

(47) Wilson, p.291.

(٤٨) كوتلوف، ص٩١" كمال، ص٩١.

(٤٩) كمال، ص٩١.

(٥٠) كوتلوف، ص١٣٩، Wilson, p.231،

(٥١) كوتلوف، ص١٣٩ و ١٦٧ و ١٦٨.

وقته هذه الثورة ((بالثورة العربية – الكوردية)) [٥٢]، ومع ذلك لا داعي للحديث عن وحدة الأعمال بين الثوار العرب والكورد في عام ١٩٢٠ وخاصة من الناحية السياسية، وكان هناك تطابق زمني فقط لتيارين في الحركة الوطنية التحررية وضعا أمامها هدفاً واحداً هو طرد المحتلين البريطانيين من البلاد. ولكن لا يجوز الاستخفاف بهذه الظاهرة الجديدة في نضال الشعب العراقي التحرري (لم يكن ذلك قليلاً حسب ذلك الوقت) كما لا يجوز المبالغة فيها. فقد كشفت عن عدد من النواقص الهامة الموجودة فطرياً في الحركة الكوردية التحررية سواء في كوردستان الجنوبية أم في أجزاء كوردستان الأخرى بما فيها الرئيسة منها وهي – طابع ((منشأها)) والنتيجة الطبيعية للتشتت السياسي الإقطاعي الكوردي الدائم. ففي عام ١٩١٩ لم تحظ السليمانية، المركز الرئيس للحركة الكوردية – التحررية، بالتأييد المناسب في مقاطعات كوردستان الجنوبية الأخرى، بل وحتى السليمانية تأخرت في عام ١٩٢٠. وهكذا لم يتحد الشعب الكوردي في العراق في النضال ضد الاستعمار البريطاني، لا بحد ذاته" ولا مع اشقائه العرب. وهكذا ما سهل من مهمة الإنكليز في ترسيخ سلطتهم وتعزيزها في المستعمرات العربية الجديدة.

ثالثاً: المشاريع البريطانية

بينت تجربة الأشهر الأولى للحكم البريطاني في العراق، أن الإجراءات العسكرية – البوليسية وحدها ليست كافية لحل هذه المهمة لا من وجهة النظر الداخلية ولا الخارجية. وأظهرت ثورة عام ١٩٢٠ لحكام الإمبراطورية، وبوضوح، الضرورة الملحّة والعاجلة لإنشاء واجهة سياسية يفرضها الحكم الاستعماري عملياً في العراق. وهذا ما كان يتعلق بالحكم سواء في البلاد كلها أم في مناطقها الكوردية. فقد كان متوقعاً إدخال نظام سياسي يتسم بالمرونة والفعالية من شأنه أن يؤمن طويلاً ضمان الاستقرار لمصالح بريطانيا الاستعمارية في العراق وفي كوردستان الجنوبية بوجه خاص. ولم تكن هذه القضية سهلة وخاصة في ((جزئها الكوردي)) ذلك أنه إلى جانب المصاعب ((الطبيعية)) التي جرى الحديث عنها مراراً، والتي اصطدمت بها كل سلطة أجنبية في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكوردية ازدادت ضرورة الحساب للوضع الغامض جداً آنذاك في كوردستان الشرقية والغربية والشمالية، وتطلب حل هذه القضية على مستويين الإدارة البريطانية في العراق نفسه، وعلى مستوى القيادة السياسية العليا في لندن ودلهي.

---

(٥٢) ف. غوركو – كرياجين، ((أربعة نزاعات)) – ((نوفي فوستوك، ١٩٢٥، الكتاب الأول، ص٦١.

وكان أمام سلطة الاحتلال البريطانية مهمة مزدوجة هي تحديد الأُطر الجغرافية لذلك الجزء من كوردستان الذي طالبت به، وتحديد الحكم المقترح هناك في آنٍ واحد. وكان هذا وذاك أمراً جديداً ومشكوكاً فيه للغاية، ذلك أن بريطانيا لم يسبق لها أن اصطدمت بالمسألة الكوردية من وجهة النظر العلمية – السياسية هذه. فقد غاب أي تقليد للنظام السياسي الحكومي أو الإداري في كوردستان سوى تقسيمها المعتاد إلى جزأين تركي وفارسي. وعندما شرعت بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الكبرى في حل القضية الكوردية فإنها سارت وراء مصالحها الخاصة فقط، وباتت تعمل منذ البداية بروح العداء العميق لمصالح الشعب الكوردي القومية.

وكان أرنولد ويلسون أول من اقترح مشروع حل القضية الكوردية في العراق، حيث شغل المركز الرئيسي فيه مستقبل مناطق العراق الشمالية التي يسكنها الكورد. فقد كتب إلى وزير شؤون الهند بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٩١٩ يقول: ((ويجب أن تنضم ولاية الموصل ودير الزور إلى العراق)) وكذلك تلك الأجزاء من كوردستان التي تدخل حالياً في ولاية الموصل والتي لم تدخل في الدولة الأرمنية القادمة أي حوض الزاب الكبير كله))، وهنا ينبغي البحث عن مكان لتوطين الآشوريين فيما إذا رغبوا ذلك)) و((بكلمة موجزة يجب أن تمر حدود الموصل الشمالية بين نهر الزاب الكبير وبحيرة وان... أي أن ويلسون اقترح وضع شرق سوريا كله ((الذي يسكن الكورد في أجزاء منه) تحت حكم بريطانيا، وكذلك جزءاً هامّاً من جنوب شرق الأناضول الذي معظم سكانه من الكورد من الناحية العراقية.

وفي ما يتعلق بالجانب السياسي للمسألة فقد اقترح ويلسون أنه ((من الأفضل أن نبادر نحن إلى إقامة شكلٍ من أشكال الاستقلال الذاتي للكورد في كوردستان، وليس مؤتمر الصلح إن كان تجنب ذلك ممكناً. إلا انه إذا منحت كوردستان نظاماً معيناً، فيجب أن يكون فيها خمس محافظات)) وحسب رأيه أن يحكم العراق كله المندوب السامي البريطاني وليس ((الأمير العربي)) [٥٣].

وفي باريس، قدم أ. ويلسون مشروع حل للمسألتين العراقية والكوردية إلى الوفد البريطاني، وعرض بصورة ملموسة، موضوع الحدود الشمالية لولاية الموصل بمثابة جزءٍ من الدولة العربية في العراق، وكان من المفروض أن تدخل في عدادها مقاطعة جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان حالياً)، نصيبين، أورفة، دياربكر أي الجزء الجنوبي كله من شرق الأناضول أو كوردستان الجنوبية – الغربية.

---

(٥٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

أما ويلسون بالذات فقد اعتبر أن مهمته في باريس التي عبرت عن آراء ((أنكلو – الهنود)) [٥٤] حول تسوية ما بعد الحرب في العراق قد تكللت بالنجاح وكتب يقول: ((جرى تأجيل مسألة كوردستان في المؤتمر إلى حين بناءً على اقتراح من أننا سوف نقيم في كوردستان الجنوبية جزءاً من الدولة الكوردية ذات الاستقلال الذاتي وتحت أي شكل من أشكال القيادة أو الوصاية البريطانية)) [٥٥]. وفي حقيقة الأمر كان كل شيء أكثر تعقيداً، ولكن الحديث سيجري عن ذلك في حينه.

وبهذا الشكل اتسم مشروع ويلسون بطابع توسعي واستعماري واضحٍ ومعادٍ للكورد، فقد تطاول ((الأنكلو – الهنود)) الذين كان ويلسون بوقاً لهم على جزءٍ كبير من حصة فرنسا في التركة العثمانية مقترحاً توسيع حدود ولاية الموصل التي أُعطيت لفرنسا حسب اتفاقية سايكس بيكو، لكنها احتلت من قبل بريطانيا على حساب الأراضي الهامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، والتي لم تطأها قدم جندي إنكليزي. وفي ما بعد يجب أن يقام، خلافاً للوعود التي أُعطيت للعرب أثناء الحرب ومن بريطانيا بشكل خاص، حكم بريطاني استعماري وليس وطنياً في العراق، وأخيراً يجب على الكورد التخلي عن حلمهم في الاستقلال، وفي ((أفضل الأحوال وعدوا باستقلال ذاتي كاذب تحت رقابة بريطانية شديدة، التي توفرت فعاليتها بالانقسام الإداري الذي خطط له سابقاً، ووفق سمة التشتت، السياسي – الإقطاعي. كما دبرت خطة إعادة الآشوريين إلى ديارهم وكإجراء استعماري من شأنه تسهيل إشراف الإنكليز على الكورد[٥٦].

وكان نفي وحدة الكوردالقومية ضمن إطار كوردستان الجنوبية بالدرجة الأولى، وكذلك في أجزاء كوردستان الأخرى حجر الزاوية لسياسة ((فرق تسد)) التي اتبعها الإنكليز، فمنذ البداية وضع الرائد نوئيل خلال إقامته في السليمانية (أوائل عام ١٩١٩) نظرية كاملة لتشتيت الكورد وعدم قدرتهم العضوية على القيام بعمل سياسي مشترك في سبيل المصالح القومية العامة. وفسَّر نهوض الحركة التحررية في كوردستان بعد الحرب بانتشار المشاعر ((العشائرية)) وليس القومية، ونسب إلى الكورد تهمة الكراهية التقليدية نحو الأرمن والعرب و((الموصليين)) (أفراد طوائف مسيحية كثيرة العدد في ولاية الموصل)، لكنه نفي في الوقت ذاته (وفق مهام السياسة

---

(٥٤) اطلقوا تسمية ((الانكلو – الهند)) على مجموعة من الشخصيات الكولونيالية بقيادة اللورد كيرزون (كانت تقوم بإدارة الهند، وأفغانستان، وإيران، والعراق وبلدان الخليج الفارسي) التي اتصفت بميول استعمارية متطرفة.

(55) Wilson, p.116; Longrigg, p.117-118.

(56) Wilson, p. 124.

البريطانية آنذاك في العراق) وجود التناحرات بين الكورد والآشوريين (والنساطرة والكلدانيين بسبب الدين) وكما يعتقد نوئيل فإن الكورد ليؤثرون حكم الضابط السياسي الإنكليز على ((التوجه الكوردي الصرف)) الواقع خارج ((بيئة الأفكار العربية وتأثيرها)).

ويقترح مشروع نوئيل مخطّطاً للتقسيم الإداري لتلك المنطقة من كوردستان التي يجب أن تدخل ضمن مجال نفوذ الامبراطورية البريطانية، فقد انفصل الجزء الأساسي من كوردستان الجنوبية إلى ولاية مستقلة مركزها السليمانية بما فيها مقاطعة نهري، وراوندوز، وعقرة وإربيل وكفري وخانقين. وأصبحت الموصل مركزاً إدارياً للولاية حيث يعيش فيها وبصورة رئيسة خليط من السكان الكورد والمسيحيين، وشكلت كوردستان الغربية ولاية مستقلة مركزها دياربكرالتي يجب أن تنفصل عن كوردستان الجنوبية ((أرض الموصل)). وبرهن نوئيل على أنه سوف يمكن في ظل مثل هذا النظام الإداري كسب ودّ السكان والإشراف على نفوذ أفراد متحمسين للغاية وبالدرجة الأولى مثل الشيخ محمود وكذلك الشيخ بارزاني وسيد طه. و يستاثر بالاهتمام ما أصدره نوئيل من توجيه حول أن الحدود الشمالية لولاية دياربكر يجب أن تكون اثنوغرافية، أي ضم معظم الأراضي الكوردية في أناضول الشرقية إلى كوردستان الغربية الواقعة تحت إشراف بريطانيا[٥٧].

كانت مشاريع ويلسون ونوئيل متطابقة في بنودها الرئيسة، حيث يجمع ما بينها الطموح في إخضاع كوردستان الغربية والجنوبية كلها للإشراف البريطاني والإنكار التام للاستقلال الكوردي والعربي على السواء، كما كانت الوسائل المقترحة لتحقيق هذه الغايات متشابهة وهي تكمن في الحفاظ على تقسيم كوردستان السياسي وتعميقه، حيث تعين في كل مقاطعة من المقاطعات الإدارية إنشاء سند من زعماء العشائر المنفذين لإرادة الضباط السياسيين البريطانيين وتهيئة التربة للنزاعات العرقية والدينية التي من شأنها، وفي حالة الضرورة التخفيف من أعباء حكم السلطات البريطانية في هذه المنطقة المتوترة من الشرق الأوسط.

وهكذا تصرف ((الأنكلو — الهنود)) سواء في بغداد أم في المناطق الكوردية من العراق مباشرة وفي جنوب شرق تركيا. وقد فرضت الظروف عليهم أحياناً تغيير تكتيكهم، وإلغاء بنود معينة من برنامجهم أو طرح بنود جديدة، لكن جوهر سياستهم في القضية الكوردية ظل كما كان وكانت التعديلات تصدر عادة من لندن واستدعتها أسباب عائدة إلى مجال السياسة العليا التي

---

(٥٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). ملاحظة الرائد نوئيل عن وضع كوردستان السياسي (السليمانية شباط عام ١٩١٩).

لم يرغب ((الأنكلو – الهنود)) عمل حساب لها أحياناً ،لكنهم شرعوا فوراً في بذل الجهود لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية احتلال كوردستان الجنوبية، وكان من بين هذه الإجراءات الأولية النظر في إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية.

وطرح المندوب السامي البريطاني منذ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مسألة بناء الخطوط الحديدية التي من شانها المساهمة في تطوير مناطق كفري، وكركوك، وألتون كوبري، واربيل، ورانية، والسليمانية بثرواتها الاقتصادية الغنية حيث كان يجري فيها زراعة القمح والتبغ، إلا أن هدف المشروع الرئيسي كان شيئاً آخر، إذ كان هذا الخط الحديدي ضرورياً جداً لفرض إشراف البريطاني على كوردستان ولذلك وافقت وزارة الحربية البريطانية ودون مماطلة على المشروع. ولقد اورد المندوب السامي البريطاني وهو يبرهن على ضرورة بناء هذا الخط الحديدي وأنه يستحق الاعتبار وشبَّهه بالوضع في شمال غرب الهند، رغم أن الكورد حسب أقواله ((يتخلفون عن الباتانيين بمزاياهم العسكرية)) [٥٨].

ولم يكن هذا التشبيه عرضياً، وبعد مرور عدة أشهر سلم وزير شؤون الهند رسالته إلى ولي العهد مبيناً رأيه حول جملة من قضايا كوردستان العراق (حول الثورة في السليمانية، وبناء الخطط الحديدي الذي لم يعارضه وحول استحالة إدارة مباشرة لكوردستان وحول الرغبة في إنشاء دولة كوردية ذات استقلال ذاتي يعمل فيها مستشارون سياسيون بريطانيون)، وأنهى رسالته على الشكل التالي: ((إن آخر شيء نريده هو إيجاد ((مشكلة حدودية شمالية – غربية))في شمال – شرق العراق)) [٥٩].

وتدل المقارنة الهامة للأوضاع في المناطق الكوردية والأفغانية – البشتو (باتان) وقبل كل شيء على أن الأوساط الحاكمة البريطانية اعتزمت ترك الشعب الكوردي فريسةً للتجزئة. كما لا يثير شكوكاً موقف لندن العدائي من أي شكلٍ من أشكال الاستقلال الكوردي الحقيقي، بحيث لا يقل عن موقفها من أفغانستان المستقلة التي شن الإنكليز الحرب ضدها في العام ذاته أي عام ١٩١٩ .وكما يبدو رأت سلطات الاحتلال البريطانية مجازفة تكرار تجربة الحكم على قبائل البشتو القاطنة شمال غرب الهند في كوردستان عندما تشكلت عند الحدود مع أفغانستان منطقة خاصة للعشائر كانت تجري إدارتها من المركز، لكنها احتفظت باستقلال تقليدي في

---

(٥٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(٥٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

شؤونها الداخلية[٦٠]. وكانت إقامة مثيل لها في العراق مشحونة بظهور مركز كوردستان المستقلة الذي لم يجد قبولاً لدى الإنكليز، أي يقع خارج إطار الإشراف البريطاني .وبهذا الشكل فإن طرح المسألة بحد ذاتها حول تمديد شبكة الخطوط الحديدية في كوردستان العراق التي كانت لها أغراض استعمارية واستراتيجية قد كشفت عن نوايا الاستعمار البريطاني الحقيقية في كوردستان الجنوبية ولكن لحظة البدء بالعمل ما زالت بعيدة. وكان على السلطات البريطانية القيام بأعمال أولية لترسيخ مواقعها في المناطق الكوردية في العراق ووضع الإجراءات في أقرب وقت.

وأحد هذه الإعمال كان حل المسألةالمزمنة حول المصير المقبل للاجئين الآشوريين الذين قام الإنكليز بتهجيرهم من مناطق أورمية إلى معسكر يقع على نهر ديالى بالقرب من مدينة بعقوبة، وفضلاً عن تشكيل مفارز الحراسة العسكرية، التي جرى الحديث عنها آنفاً، كان من الضروري إيجاد مكانٍ للسكان المدنيين فيها. ومع ذلك فقد أثار مشروع توطين الآشوريين في شمال ولاية الموصل أي في كوردستان الوسطى والذي توخّى أهدافاً استعمارية ومعادية للكورد والسائرة كلها في مجرى سياسة ((فرق تسد)) استفزازاً واضحاً. فقد حذر المبشر الإنكليزي الأب و. ف. بيرام والخبير بالمسألة الآشورية ويلسون من إمكانية حدوث الفوضى في حال توطين الآشوريين في شمال العراق، واقترح بديلاً عن ذلك تهجيرهم إلى كندا (!)، ولكن باعتقاده، وفي نهاية المطاف، من الأفضل الاعتماد على الآشوريين[٦١] بعد استيطانهم على خط الهدنة ((لتخويف)) الكورد وتكليفهم القيام بوظائف الجندرمة تحت القيادة البريطانية[٦٢]. كما نصح رئيس معسكر الآشوريين في بعقوبة الجنرال أوستن الاعتماد على الزعيم الروحي للآشوريين ودحض الشائعات التي يروجها"الأشرار" من الناس حول رغبة ويلسون في وضع الآشوريين تحت السيطرة الكوردية دحضاً حازماً[٦٣].

بينما استأنفت الإدارة الاستعمارية في العراق والهند والقيادة السياسية العليا في لندن مناقشة مشاريع مستقبل نظام الدولة السياسي في العراق وكوردستان، جرى في صيف ١٩١٩ انعطاف ملحوظ

---

(٦٠) كما ظل مثل هذا الوضع قائماً في باكستان إلى ايامنا هذه.

(٦١) هكذا سمّوا الآشوريين – النساطرة في هكاري باسم أحد أكبر العشائر نفوذاً – ماليكستف رجيلو، انظر بالتفصيل: ماتييف، الآشوريين والقضية الآشورية، الفصل الثالث.

(٦٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). رسالة بتاريخ ٢٢ ايار عام ١٩١٩.

(٦٣) المصدر السابق، اللواء اوستن إلى قائد الأركان العامة، برقية بتاريخ ٢٦ ايار عام ١٩١٩.

في مواقفهما، وسحبت لندن تحت تأثير الوضع الدولي المتغير بصورة سريعة وخاصة إثر المواجهة المتزايدة التي اصطدم بها نهج الزعامة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط أثناء مؤتمر الصلح طلبها حول ضم مقاطعتي دياربكر وأورفة أي جنوب غرب كوردستان إلى الدولة العراقية التابعة والمخطط لها(٦٤). ومن الملاحظ أن ما لعب دوره هنا هو عدم رغبة الإنكليز في تأزيم العلاقات مع الكورد الذين لم تكن لديهم الرغبة أبداً في استبدال النير التركي لاستانبول بالنير العربي في بغداد، ولقد أوحوا لهم بأنه سيتم مراعاة مصالحهم في مؤتمر الصلح(٦٥).

وفي ١٣ حزيران عام ١٩١٩ صدرت من الإدارة السياسية في بغداد وثيقة مخصصة لوزير شؤون الهند ويبدو أن ويلسون هو الذي وضعها، وتضمنت مشروعاً جديداً لحل المسألتين الكوردية والعربية، ومما كان يربطه بالمشاريع السابقة هو إبعاد كوردستان إيران عن مجال مناقشة المسألة الكوردية، وحُدد من خلال هذا المشروع حدود الأراضي الشرقية التي تكون كوردية على الأغلب بالحدود التركية – الفارسية، ومن ثم جرى تعداد المناطق التي يعيش فيها الكورد والتي يجب أن تدخل بلا شك في عداد ميسوبوتاميا الواقعة تحت الحكم البريطاني. وقد حذفت جميع هذه المناطق من مفهوم كوردستان عملياً، ويجب أن تمر الحدود الجنوبية للأراضي الكوردية غالباً إلى الشمال قليلاً عن الجزيرة (جزيرة بوطان) وشمال نصيبين وإلى الجنوب من ماردين وشمال رأس العين ومن ثم بمحاذاة خط العرض ٣٧° حتى بيرجيك، ومن الغرب حتى الحدود الجنوبية لولايات خربوط، بدليس ووان.

وأكدت الوثيقة على أن الكورد بوسعهم الاتحاد فقط على الأراضي الواقعة في شمال الخط المشار إليه ومركزها بدليس أو وان، ومن الضروري أن تكون تحت إشراف إداري أجنبي صارم ومن المرغوب فيه أن يكون إشرافاً بريطانياً، وجاء فيها أنه لا ينبغي السماح ثانية لتوطين الأرمن في هذه الأراضي، وأكدت على أن الكورد حالياً ينقسمون الآن إلى فريقين رئيسيين، فريق منهما موالٍ لبريطانيا، في حين أن الآخر موالٍ للأتراك وهو الذي يكون معادياً للمسيحية. وفي حال نجاحه فإن الآمال المعقودة على تشكيل الدولة الكوردية الأرمنية سوف تنهار.

وفي الختام اقترح في الوثيقة المخطط التالي للتسوية السياسية – الحكومة في ميسوبوتاميا وفي شرق الأناضول وهو أن تؤلف ولاية طرابزون وولاية أرضروم الدولة الأرمنية تحت الوصاية الأمريكية، وتؤلف ولاية دياربكر، وخربوط، ووان، وبدليس الدولة الكوردية تحت الوصاية

---

(٦٤) المصدر السابق، برقية وزير شؤون الهند إلى ولي العهد.

(٦٥) المصدر السابق، برقية المفوض السياسي في الخليج إلى سيمل بتاريخ ٢٥ ايار عام ١٩١٩.

البريطانية، وتؤلف ولاية الموصل وبغداد، والبصرة الدولة العربية تحت الوصاية البريطانية ايضاً. وجرى الاعتراف بمثابة البديل الوحيد لهذا المخطط هو إعادة السيطرة التركية على ست ولايات في شرق الاناضول تحت الإشراف الأوربي (وبعبارة أخرى شيئاً ما شبيه بالعودة إلى مشاريع ما قبل الحرب ((الإصلاحات في أرمينيا))) وفي النهاية عبَر كاتب الوثيقة عن خشيته على مستقبل بريطانيا في كوردستان، واختتم كلامه بلهجة تشاؤمية قائلاً: ((أُفضل أن أرى أمريكا أو حتى تركيا في كوردستان بدلاً من الاستقلال الكوردي))[٦٦].

وفي الواقع حافظ هذا المشروع أيضاً على المطامع لغرض السيطرة البريطانية على كوردستان كلها، لكن في شكل آخر: ففي كوردستان الشرقية يجب أن تتم هذه السيطرة من خلال حكومة طهران المطيعة للندن، وفي كوردستان الجنوبية عن طريق عملاء الإدارة البريطانية الاستعمارية في بغداد، وفي كوردستان الغربية والشرقية من خلال القيادة الكوردية نفسها، لكنها تقع تحت رقابة شديدة للإنكليز. وبهذا الشكل كان للاستقلال الكوردي أو كوردستان المستقلة كما كانت تصوره الشخصيات البريطانية الاستعمارية لهما شكل وهمي (من الناحيتين الجغرافية والسياسية)، وفي الحقيقة جرى الإعداد لكوردستان ((مستقلة)) بهذا الشكل بالذات.

كما احتفظت بنوعية مماثلة مقترحات الرائد نوئيل الذي كان في تلك الآونة في مهمة في جنوب شرق الأناضول للقيام بنشاط سياسي — تجسسي بين صفوف العشائر الكوردية، وبرهن — كعادته — على ضرورة فرض سيطرة بريطانية ودون منازع على كوردستان من خلال الدسائس ((الأرمنية)) و((التركية)). فقد أُثيرت الأولى من أوروبا، أما الثانية فبإيعاز من ((الحزب الإسلامي التركي)) الذي وقف إلى جانب انضمام الأراضي الكوردية في العراق وإيران إلى تركيا استناداً إلى وجود عددٍ كبير من السكان الأتراك في ولايات وان وبدليس ودياربكر، وأكد نوئيل على أنه ((لا ينبغي للمستشارين الإنكليز اتخاذ موقف الحياد، وعلى أن تبقى الدولة الكوردية تحت النفوذ البريطانية وحده، بينما يجب تقسيم كوردستان إلى مناطق ((عشائرية وغير عشائرية، ففي الأولى يجب تشكيل الإدارة من الزعماء المحليين. وفي الثانية من الموظفين الذين تم

---

(٦٦) المصدر السابق.

تعيينهم (كما يبدو من ألإنكليز)، ومن الضروري إرسال ((الكورد الفتيان)) أي القوميين الكورد إلى بريطانيا للتعلّم))(٦٧).

كما صدرت توصيات مشابهة، وإلى حدٍ معين، من ((الضباط السياسيين)) البريطانيين الآخرين، وكان أكثرهم من أنصار الحكم ((غير المباشر)) عن طريق الزعماء الكورد الذين يذعنون لإرادتهم، وكما رأى بيل، الضابط السياسي في راوندوز، فإن ذلك سيكون ((أرخص)). واقترح مع الضابط السياسي العقيد ليتشمن في الموصل إنشاء دولة كوردية منفصلة في شمال العراق بقيادة الحكمتدار سيد طه وفي ظل الحماية البريطانية، مع منحه – بطبيعة الحال – المعونات المالية والسلاح(٦٨). ووجد ادموندز المخرج في إقامة (دون أن ينتظر عقد الصلح مع تركيا) شكلٍ من الإشراف الإداري المباشر وغير المباشر بالنسبة لمناطق كوردستان الجنوبية المختلفة، زد على ذلك أنه نصح بوضع الرهان على سيد طه وبابكر علي(٦٩).

لم تكن وجهات النظر الواردة حول وضع المسألة الكوردية في كوردستان الجنوبية والمناطق المجاورة لها من كوردستان الجنوبية – الغربية ثابتة، فقد تغيرت مع التحولات السريعة الجارية على الساحتين الدولية والشرق اوسطية، حيث ظلت في هذه الأثناء استعمارية صرفة ومعاديةللكورد. وفي تموز عام ١٩١٩ كتب نوئيل عن عددٍ من الظروف الجديدة في حياة تركيا السياسية ما بعد الحرب، التي كانت لها علاقة مباشرة بالقضية الكوردية سواء في هذه البلاد أم في البلاد المجاورة وخاصة في العراق. ففي ١٥ أيار عام ١٩١٩ تم بموافقة من قيادة دول الحلفاء إنزال القوات اليونانية في أزمير، وكان ذلك الخطوة الأولى لتقسيم علني للأراضي التركية نفسها. وفي اليوم الثاني أي في ١٦ أيار غادر استانبول الجنرال مصطفى كمال باشا الذي اكتسب شهرة أثناء الحرب العالمية الأولى لكي يقود حركة الشعب التركي الوطنية التحررية والقومية في الأناضول، وحلّ عصر جديد في تاريخ تركيا.

---

(٦٧) المصدر السابق، برقية من القاهرة إلى الدائرة السياسية في بغداد بتاريخ ١٤ حزيران عام ١٩١٩. وبرقية نوئيل إلى الجهة ذاتها بتاريخ ١٣ حزيران عام ١٩١٩.

(٦٨) المصدر السابق، برقية بيل من راوندوز والموصل إلى المفوض السياسي في بغداد بتاريخ ٢٩ ايار و ٦ حزيران عام ١٩١٩.

(69) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 180, 216, 217.

وأثرت معظم هذه الأحداث مباشرةً على الوضع في كوردستان وإن كان ذلك بسبب نشوء مركز مقاومة الشعب التركي الوطنية بجوارها، وعلاوة على ذلك ظهر لنا أيضاً شبح قيام دولةٍ أرمنية ((مستقلة)) كانت عملياً صنيعة الحلفاء وبقيادة زعماء حزب الطاشناق القومي المتطرف (في ذلك الوقت) والمشبع بروح العداء للكورد والسوفيات، وشكلت جميع هذه العوامل تربةً لتصعيد التوتر السياسي في المناطق الكوردية من تركيا. وحسب رأي نوئيل كانت القطيعة بين الكورد وحكومة استانبول لا يمكن تجاوزها بسبب سياسة التتريك التي مارستها الحكومة وأن الأمر الوحيد الذي كان بوسعه تجنبه هو تكرار ((سياسة سميرنا)) في أناضوليا الشرقية – أي إقامة دولة أرمينة مع ضم المناطق الكوردية إليها. كما أولى نوئيل اهتمامه إلى أنه رغم انتشار المشاعر الموالية لبريطانيا بين الكورد في تركيا فإن سياسة بريطانيا في كوردستان الجنوبية (وخاصةً ضم تلك الأراضي مثل عقرة أو السليمانية إلى العراق) تثير شكوكاً كبيرةً لدى الكورد[٧٠].

وتدل هذه الوقائع وما شابهها على التذبذب الشديد في سياسة التوازن في كوردستان، وكان بوسع مشروع إنشاء دولةٍ أرمينة وفي ظل ظروف معينة تحسين العلاقات بين الكورد من جهة وبين المختلفين في ما بينهم مثل حكومة استانبول التي حاولت إنقاذ الامبراطورية من الانقسام والكماليين الذين رأوا في الأرمن عملاء لدول الحلفاء أيضاً مثل اليونانيين من جهة أخرى. وليس عبثاً أن القيادة العسكرية البريطانية بعد اطلاعها على تقرير نوئيل حول مهمته في جنوب – غرب كوردستان توصلت من كل تلك الفوضى إلى استنتاج منطقي، الا وهو أنه ينبغي تعزيز الوجود العسكري البريطاني عملياً في المنطقة، كما اقترح إرسال قوات أنكلو – هندية مدربة لشن الحرب في الجبال والمرابطة في ولايات ميسوبوتاميا إلى هناك. ويجب الاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات في ولايات جنوب – غرب كوردستان التي تتألف من لواء فرسان ومدفعية الخيّالة في دياربكر. كما اقترح تشكيل المجالس الكوردية مع المحافظين الكورد التابعين للقواد العسكريين البريطانيين. ولكن العسكريين أيضاً كانوا مرغمين على أنه بدون موقف حسن من العشائر الكوردية، يمكن بلوغه بالوسائل السلمية وحدها فسوف تظل مواقع بريطانيا متزعزعة في جنوب – غرب كوردستان[٧١].

---

(٧٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية نوئيل إلى بغداد بتاريخ١٠ تموز عام ١٩١٩..

(٧١) المصدر السابق، برقية القائد العام للقوات في بغداد إلى وزير الحربية بتاريخ ١٥ آب عام ١٩١٩.

وبهذا الشكل جرى النظر بصورة متكاملة إلى الوضع القائم في كوردستان (العراق) الجنوبية وفي كوردستان (التركية) الجنوبية الغربية في القيادة البريطانية السياسية والعسكرية وعلى مختلف المستويات كوحدة تامة، او المسألة الكوردية كمسألة عامة بالنسبة لهذه المنطقة، مما يدل مرة أخرى على نوايا بريطانيا العظمى لتثبيت أقدامها في هذه الأراضي الكوردية، ولكن وجد موضوعياً وفي آن واحدٍ متابعةلتنفيذ هذه المخططات التوسعية. وسيجري الصراع حول كوردستان تركيا في الميدان السياسي وربما كان مع استخدام القوة العسكرية. أما كوردستان العراق فقد احتلّت عملياً، وكان الأمر يتوقف هنا على حلول سياسية مثلى، ولذلك اعطيت أهمية أولية لتسوية المسألة الكوردية في العراق، إلا أنه غابت كما مضى وحدة الرأي بين شخصيات الاحتلال البريطاني.

وفي أواخر آب عام ١٩١٩ اقترح وزير شؤون الهند إقامة ((شريط)) (Fringe) لدويلات كوردية ذات حكم ذاتي بقيادة الزعماء الكورد رغم معاداة عدد منهم لبريطانيا[٧٢] وذلك لنشر النفوذ البريطاني في كوردستان الجنوبية. وقدم نوئيل الذي لم يعرف الهدوء مشروعاً آخر في تشرين الثاني من العام ذاته، وبرأيه يمكن حل القضية الكوردية في ميسوبوتاميا على أساس ثلاثة شروط وهي: ١- الطرد التام للأتراك من كوردستان" ٢- ضمان واحدة أراضي كوردستان" ٣-فيما إذا جرى تعيين حدود كوردستان تقريباً وفق الخط العرقي بين الأراضي التي يسكنها الكورد والعرب. وأكد نوئيل على أن الكورد ((المتروكين لأنفسهم)) سوف يميلون أكثر إلى الإنكليز وسيكونون أشدعداءً للأتراك. زد على ذلك أنه وجدت إمكانية إنشاء اتحاد دويلات كوردية ذات حكم ذاتي سوف تتنازع في ما بينها ولكن لا ((تثيرقلق)) ميسوبوتاميا[٧٣].

وتوصل الباحث الإنكليزي الموالي للكورد س. غيفين بناءً على مثل هذه الاراء إلى استنتاج غير مشروع وهو أن الحكومة البريطانية (التي اعتبر الباحث ولسبب ما أن نوئيل الذي لم تكن له اهمية كبيرة على العموم ناطقاً باسمها) وقد ايدت الإدارة الذاتية الكوردية، ((وإن كانت له خصوصيتها))[٧٤].

---

(72) S.S. Gavan, Kurdistan: Divided Nation of the Middle east, London, 1958, p.30.

(٧٣) المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

(٧٤) المصدر السابق، ص٣٠.

وكانت بالفعل فردية من نوعها لأنها لم تمت بصلة إلى كوردستان العراق مثلاً، وبانت في أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩ رغبة الحكومة البريطانية في ضم كوردستان الجنوبية إلى ميسوبوتاميا، حيث كانت حسب ما أعلنته وكالة ((رويتر)) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني الوسيلة الوحيدة ((للحفاظ على السلام في منطقة خانقين – السليمانية التي تكون ضرورية بسبب مسؤوليتنا في بلاد فارس[٧٥].

وعرض وزير شؤون الهند غ. س. مونتيغيو المبادئ التالية لسياسة الحكومة حول كوردستان الجنوبية:

١- يجب أن تكون حدود ميسوبوتاميا أقصر حسب الإمكانية من وجهة النظر العسكرية والسياسية

٢- يجب تفادي النشاط السياسي العسكري خارج أُطر هذه الحدود.

٣- لا تقوم بريطانيا بالانتداب على كوردستان ((مهما كانت الظروف)).

٤- فيما إذا قامت دولة كبرى بفرض انتدابها على ارمينيا فإن حدودها يجب ألا تتجاوز ميسوبوتاميا.

٥- عدم السماح لعودة السيطرة التركية على كوردستان[٧٦].

وعلى هذا النحو لم يكن قد تكوّن لدى الحكومة البريطانية في المرحلة المدروسة (أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩) تصور دقيق يجب اختياره لإعادة نفوذها وإشرافها إلى كوردستان الجنوبية وإنما تبين لديها فقط شكل ما لخطةٍ شاملة حول تكوين سياسي من المناطق الكوردية الجنوبية، الذي من شأنه أن يقوم بدور حاجز يؤمّن حماية المستعمرة الجديدة، أي العراق، ويصبح الجيش الإنكليزي بصورة تامّة، أو جزئية في أسوء الأحوال، بغنى عن هذه العملية، وإلى جانب ذلك كان ينبغي درء خطر نشوء دولة كوردية مستقلة استقلالاً حقيقياً وموحدة على أرض ميسوبوتاميا.

ولقد ورد هذا الباعث الأخير في تقرير ويلسون الجوابي، عندما أعلن بأنه لا ((يوافق أبداً على ثلاثة شروط قدمها نوئيل. وحسب رأي المندوب السامي فإن السلطة التركية في

---

(٧٥) المصدر السابق، ص٣١.

(٧٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى أ. ويلسون ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

كوردستان[٧٧] موجودة وسوف تتعزز بسبب سياسة التدخل التي تنتهجها دول الحلفاء في سميرنا وكيليكية، لكنها لم تمسّ قضية أمن حدود ميسوبوتاميا. ولم تكن كوردستان موحدة أبداً، أما السليمانية واربيل فليس بينهما وبين أجزاء كوردستان الأخرى أي شيء مشترك، وبوسعهما الانضمام إلى كوردستان فيما أذا اتحدت تحت سلطة دولة منتدبة واحدة، الأمر الذي لا يغدو واقعياً في المرحلة الحالية. وفضلاً عن ذلك فإن سكان إربيل اكثريتهم من الأتراك حسب اللغة والعرق، بينما سكان السليمانية راضون على العموم من الإدارة البريطانية الحالية ويضمرون العداء للشيخ محمود الذي كان يؤازره فقط ٥٠٠ شخص من الأنصار ((اللامبالين)) ويعيشون على حسابه وذلك من أصل ٢٠٠ ألف نسمة من السكان.

ولم يشاطر ويلسون وجهة نظر نوئيل حول أن الكورد الذين تُركوا وشأنهم سوف يصبحون موالين للإنكليز، كما أن الحدود العراقية بالنسبة لكوردستان لم تكن أفضل الحلول، وينبغي إعطاء أهمية أكبر للاعتبارات الاقتصادية والجغرافية (أي الاستراتيجية)، فمثلاً يجب ألاّ تدخل عقرة والجزيرة التي يسكنها الكورد ضمن كوردستان وان أفضل سياسة لضمان أمن حدود ميسوبوتاميا الشمالية هي في إنشاء حزام من الدويلات الكوردية تتمتع بحكمٍ ذاتي: ومن الضروري حماية الآشوريين واستيطانهم في منطقة العمادية. ومن المرغوب فيه ((إعادة الحكم القديم)) للبدرخانيين في شمال العراق، على أن يتم ذلك تحت حماية بريطانيا وبمساعدتها النشيطة فقط. وحالياً يستحيل تماماً تصور وحدة كوردستان السياسية، ولايمكن بلوغها إلا تحت إشراف أجنبي صارم[٧٨].

وعلى هذا المنوال يعرض ويلسون برنامجاً كاملاً لحل المسألة الكوردية يستجيب عملياً لمآرب لندن، وانعقد في ٦ كانون الأول عام ١٩١٩ مؤتمر لبحث المسألة الكوردية في ((انديا أوفيس)) بغية الاتفاق على التفاصيل الجزئية.

وعرض وزير شؤون الهند إ. س. مونتيغيو في المؤتمر وبإسهاب خطةً عامةً والتدابير الملموسة المرتبطة بتسوية القضية الكوردية في المنطقة ((يجب أن تظل كوردستان الجنوبية ضمن مجال نفوذنا)) -تلكم هي الفكرة الرئيسية لهذه الخطة، وبناء عليها برهن الوزير على ضرورة التدخل في شؤون الكورد الداخلية معللاً ذلك بضرورة حماية الموصل من الشمال والخليج من الشرق. وبطبيعة الحال ينبغي أن تظل الموصل

---

(٧٧) مما لاشك فيه أنه كان يعني بذلك كوردستان الجنوبية – الغربية حيث بقيت القوات التركية النظامية.

(٧٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). أ. ويلسون إلى إ. س. مونتيغيو ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

ضمن ((دولة ميسوبوتاميا)) ولكن في هذه الحال لاعتبارات استراتيجية يجب الاحتفاظ بزاخو - والجزيرة ودهوك. كما يجب وضع السليمانية تحت الإشراف للدفاع من جانب فارس، ويجب أن تبقى المناطق الكوردية على الأغلب خارج إطار ميسوبوتاميا.

وحسب رأي مونتيغيو يجب أن تمر الحدود بين كوردستان وميسوبوتاميا إلى الشمال من خانقين ومن ثم باتجاه كفري، وكركوك، آلتون كوبري وإربيل ودهوك، وفيش — خابور وينبغي أن تنضم جميع هذه المدن إلى ميسوبوتاميا، باستثناء إربيل التي يترك مصيرها لما يقرره الزعماء المحليون، أما الحدود الشرقية لكوردستان الجنوبية فتكون مطابقة للحدود القائمة والمعترف بها بين الولايات العراقية وإيران. ولأجل ضمان زاخو من الضروري فرض الإشراف على جزيرة ابن عمرو وينبغي تسليم الحكم فيها للبدرخانيين الذي يجب تعزيز سلطتهم عن طريق حامية بريطانية وتقديم المساعدة لهم بالمال والسلاح.

وبهذا الشكل اختتم الوزير كلامه، لئن وافق كيرزون على هذا المشروع فسوف تتم حماية حدود ميسوبوتاميا من الأتراك شمالاً وشرقاً بدولة بوطان الصديقة (في الجزيرة) وشمالاً بمنطقة محصنة، أما من الشمال فبدولة كوردية حرة منفصلة عن كوردستان الوسطى بواسطة جبال منيعة صعبة المسالك، كما أن وجود السكان المسيحيين الاصدقاء في أورمية فهو ضمان إضافي لأمن حدود ميسوبوتاميا الشرقية[٧٩].

وسرعان ما انعقد مؤتمر آخر في ((انديا أوفيس)) حول المسألة الكوردية في العراق نوقشت فيه مقترحات ويلسون بشأن الحدود بين كوردستان وميسوبوتاميا التي تضمنتها البرقيتان بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩. وحاول مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل في المؤتمر توضيح ما هي أجزاء كوردستان التي يجب وضعها تحت النفوذ البريطاني حفاظاً على أمن ميسوبوتاميا معلناً في الوقت نفسه أنه بالنسبة للكورد((فإن دوافعنا لا يمكن أن تكون لخير الآخرين)). ونوقش ((الخطر التركي)) (وحسب أقوال النقيب بيل فإن ٥٠٠ تركي يقطعون من وان السليمانية دون مقاومة) وكذلك مطامع إيران في رواندوز والسليمانية، واقترح بيل إنشاء ((حكومة)) في أورمية بوسعها الإشراف على كوردستان الجنوبية وبسهولة وفي ختام المؤتمر تم التأكيد على رأي يقضي بضرورة إقامة دولة في السليمانية تحت القيادة البريطانية، التي من

---

(٧٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). من مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل إلى وزارة شؤون الهند، ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩.

شأنها الإشراف على الأراضي الواقعة بين الزاب الكبير والزاب الصغير باستثناء راوندوز، بينما يجب تشكيل الدولة الكوردية الأخرى في الجزيرة[٨٠].

في نواح كثيرة، تستحق الآراء الواردة العناية، فهي لا تتحدث عن رغبة سلطات الاحتلال البريطانية المعروفة في إخضاع كوردستان لها (بأشكال مختلفة للإشراف المباشر وغير المباشر)فحسب، ولكن عن سعيها في تثبيت الانقسام السياسي للمجتمع الكوردي وجعله أبد الدهر. ولقد استبعد من الدويلات الكوردية ((المستقلة)) التي جرى التخطيط لها معظم المراكز التي اتسمت بشيء من الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. وتركوا للكورد عملياً المرتفعات الجبلية، حيث سمح فيها للزعماء الكورد الذين برهنوا على إخلاصهم للتاج البريطاني بالإشراف عليها، ومن الواضح أن مثل هذه الظروف قد استبعدت إمكانية قيام تطور اجتماعي – اقتصادي وسياسي وثقافي في المجتمع الكوردي. وبعبارات أخرى كان النهج المقترح مشحوناً بعواقب رجعية متطرفة على مصير الشعب الكوردي، فقد رغب الإنكليز في نقل السياسة التي قاموا باختبارها في شمال – شرق وفي الشمال وشمال غرب مناطق الهند البعيدة عن المراكز إلى كوردستان، حيث كان يوجد فيها نظام تابع كلياً لبريطانيا من المتلكات العشائرية والإقطاعية ويتم توظيفه في خدمة الاستعمار البريطاني.

ولم تأخذ الآراء الواردة لوجوه الاحتلال البريطاني شكل نشاطات سياسية فعلية، فما زالت هذه أحكاماً فقط للإدارة العراقية المحلية والأوساط الأنكلو – هندية بشأن المسألة الكوردية وعلى نطاق العراق وحده بصور رئيسة، فلم تتم المصادقة عليها من القيادة العليا أي الحكومة البريطانية، ولم يوافق عليها رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون، ومفهوم ذلك أن المسألة الكوردية كجزء من المسائل التركية والإيرانية والسورية أو جزء من مسألة عامة حول مصير الامبراطورية العثمانية ما زالت تستوجب الحل على الصعيد الدولي، في حين أن المجال ما زال أمامه مفتوحاً.

لم يأتِ عام ١٩٢٠ بشيء جديد في الموقف حول كوردستان العراق، حيث ظل كالسابق مضطرباً وعديم الوضوح، ورأى موظفو الاحتلال البريطاني أن أساس الشر يكمن في تأخير عقد معاهدة سلمية مع تركيا، مما أدى إلى ازدياد نشاط العناصر المعادية لبريطانيا والموالية لتركيا ومذهب الجامعة الإسلامية في مختلف أرجاء كوردستان. وهذا ما مهّد تربة صالحة لنشر جميع

---

(٨٠) المصدر السابق، تقرير الاجتماع الذي جرى في وزارة شؤون الهند لمناقشة برقيات العقيد ويلسون بتاريخ ٢٦-٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩، عن الحدود بين ميسوبوتاميا وكوردستان.

الشائعات والافتراضات الممكنة حول الثأر من الكورد بسبب اضطهاد الأرمن وإعادة أموال الأرمن إليهم بما فيها الأموال غير المنقولة. وبدأ الأعيان من الكورد في القسطنطينية الذين كانوا يحلمون بالحكم الذاتي أو كوردستان مستقلة يؤثرون سلطة تركية ضعيفة على السلطة البريطانية. وقد صبت أعمال اليونانيين والطليان العدوانية الزيت على النار[٨١].

ورأى سون أن تأخير عقد معاهدة تركية سلمية كان خطأً كبيراً، فحسب رأيه أن الخطر الكبير الذي يهدد مواقع بريطانيا في العراق كان ((في الموقف الخارجي)) أي في نجاحات البلشفية التي ساهمت في نشر الدعاية المعادية لبريطانيا. فالمشاعر المعادية التي أثارها البلاشفة ضد بريطانيا في ميسوبوتاميا وكوردستان وبلاد فارس يمكن طمسها فيما إذا تم تجنب وقوع الاضطرابات بين السكان المحليين. وأكد سون على أنه يمكن بلوغ ذلك بمساعدة الزعماء المخلصين لبريطانيا مثل صديقه حمدي باشا بابان سليل أسرة كوردية عريقة ويعيش في بغداد. وفي الوقت الذي كان حمدي باشا يطمع في منصب حكمتدار كوردستان فإنه وعد الإنكليز بتقديم كل شكلٍ من أشكال المساعدة للحفاظ على نظام الاحتلال وفي تجنب ((تهنيد)) البلاد[٨٢]. وطلب حمدي باشا منحه نظاماً حقوقياً رسمياً تابعاً للحكومة العراقية وإقامة علاقات قانونية بين العراق وكوردستان[٨٣].

وهكذا فقد اقترح سون خطة مبتكرة لإقامة حكم ذاتي للكورد في البلاد بقيادة شخصية تكون دمية بأيدي الإنكليز، مخفياً آراءه التي لا أساس لها البتة بستار من الدخان الذي تفتقر إليه طبيعة الدعاية البلشفية آنذاك في العراق، والتي عكست الهلع الحقيقي للمحتلين الإنكليز أمام حركة التحرر الوطني المتصاعدة للعرب والكورد، لكن ذلك كان مشروعاً سابقاً لأوانه وبوضوح، بل أن حمدي باشا لم يكن تلك الشخصية التي كان بالإمكان الاعتماد عليها.

وينحصر وهم الآراء الواردة حول طرق حل القضية الكوردية في العراق قبل كل شيء في ان لندن لم تكن مستعدة في ذلك الوقت لقبول هذه المشاريع، وعلى العموم لصياغة نهج واضح في

---

(٨١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

Precis of Affairs in Southern Kurdistan, p. 16-17.

(٨٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). رسالة سون أ. ويلسون بتاريخ ١١ كانون الثاني عام ١٩١٩،

Administration of Mesopotamia. Part IV.

(٨٣) المصدر السابق، رسالة حمدي بابان إلى أ. ويلسون بتاريخ ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢٠.

كوردستان. وكتب وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى ولي العهد تشلمنسفورد في ٢٣ آذار عام ١٩٢٠ أن الحكومة لا تميل إلى الأخذ باقتراح الوزارة (بتاريخ ٢٥ كانون الأول عام ١٩١٩)[٨٤] بشان تقليص التدابير السياسية والعسكرية الى الحد الأدنى في كوردستان. وان سياسة الحكومة هي ((الانسحاب التام من كوردستان وأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن الحكام حتى في السليمانية)). وقد يسبب تطبيق ((إجراءات واسعة النطاق للاستقلال الذاتي)) في كوردستان الجنوبية مصاعب كثيرة، وإذا رغب الكورد التخلص من السيطرة التركية فإن الحكومة مستعدة وضع هذه الشروط في المعاهدة السلمية وتقديم المساعدة المعنوية لهم، لكنها لا تمتلك معلومات حول ذلك، وبصورة رئيسة ما يتعلق بإقامة علاقات مع أي من ممثلي الكورد. وفي الختام أشار مونتيغيو إلى ضرورة ضمان سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية في كوردستان الجنوبية بغض النظر عن الحكم الذي سيقام فيها[٨٥].

وكانت ثمة تناقضات والتباسات كثيرة في مواقف الحكومة البريطانية التي عرضها مدير ((انديا أوفيس)) و((الانسحاب التام من كوردستان)) لا يتفق أبداً مع نهج السيطرة على جزئها الجنوبي، ولقد أُعطي وعداً بتقديم المساعدة للكورد للتخلص من النير التركي، والذي جاء بشكل نسبي وغير محدد بحيث يفقد كل أهمية. ومن الواضح تماماً أن بريطانيا: أولاً، لم تعتزم في الواقع الانسحاب من كوردستان وخاصة من كوردستان الجنوبية، وثانياً، لم تكن معنية، ولأسباب سياسية، بصورة رئيسة في تحديد موقفها وبدقة من المسألة الكوردية، مؤثرة تركها مادة لصفقة ديبلوماسية وللدسائس الاستعمارية.

ولم يكن بوسع قادة الإدارة البريطانية في العراق فهم هذه الأسباب أو الاعتبارات واعترضوا على وجهة النظر التي جاءت في رسالة مونتيغيو بتاريخ ٢٣ آذار عام ١٩٢٣، وسميت السياسة المعلنة فيها ((بالسياسة المصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا))، فقد أكدوا على أن النظام في المنطقة الحدودية مع إيران يجب أن يحظى بدعم العشائر الكوردية تحت قيادة الضباط الإنكليز والكورد، ولذلك فإن الجلاء عن السليمانية وانسحاب الادارة البريطانية منها يثيران المصاعب على الحدود الإيرانية – العراقية.

---

(٨٤) لم يُعثر على نص الرسالة.

(٨٥) المصدر السابق،

Foreign and Political Department Notes. Administration of Mesopotamia part IV, p.3-4.

وكتبوا من بغداد عن بطلان مخاوف الحكومة من أن منح الحكم الذاتي لكوردستان يثير الصعوبات في أجزاء العراق الأخرى، ذلك أن الأراضي التابعة للعشائر تحتاج إلى نظام حقوقي خاص، ويجب ترك النظام التركي الإداري القديم في العراق (في ولايات الموصل، وبغداد، والبصرة)، وإلا تعم الفوضى و ... الخ. وينبغي ألا يكون بين كوردستان وميسوبوتاميا أية حدود معينة وثابتة، ولا يجوز إعاقة ((العملية التدريجية لتبلور)) العناصر العرقية والعشائرية (عشائر — الرحل، وعشائر الحضر وغيرها) وإلا تنتشر الاضطرابات وغيرها. ولا توجد بين الكورد شخصيات بوسعها التحدث باسم كوردستان كلها، فهي تستطيع أن تمثل عشيرتها وحدهاأو ((وادٍ))، وعامة فإن الكورد يمتلكون إحساساً عرقياً، وليس قومياً... فقد حالت ظروف كوردستان الجغرافية والسياسية دائماً دون وجود وفاق سياسي كبير، فالرأي العام في كوردستان الجنوبية يقف إلى جانب الحفاظ على النظام القائم ((مع واجهة كوردية محلية)) ولا شيء يساعد المصالح البريطانية في كوردستان إذا دفع السلم مع تركيا بهذه المنطقة إلى حالةٍ من الفوضى[٨٦]، حيث يختتم المندوب السامي البريطاني في الخليج هذا الرد العنيف.

ومن الواضح أن هذه الاعتراضات لم تمسّ سياسة بريطانيا، في كوردستان الجنوبية، بل أشكالها ووسائلها، وفي الوقت ذاته يكشف الجدل بين لندن وبغداد دوافع خفية كثيرة والقوى المحركة للمحتلين البريطانيين في المسألة الكوردية وفي المسألة العراقي بوجه عام. ومما يستحق الاعتبار هو أن من كان في ((لندن)) و((بغداد)) قد عزلوا كوردستان الجنوبية عن العراق العربي معتبرين ضرورة إقامة نظام خاص في كوردستان وتحت الإشراف البريطاني.

وفي الوقت الذي حافظ ((البغداديون)) على وجهة نظرهم فإنهم تقدموا بحجة دامغة وهي أن إجلاء القوات البريطانية من السليمانية واربيل يؤدي إلى ((زيادة نشاط الاحزاب الموالية للأتراك والبلشفية التي تجد تربة صالحة لنشاطاتها في كوردستان. وأن أهم وسيلة فعالة ضد البلشفية هي وجود إدارة حسنة ومواد رخيصة للشعب وتوفير الأمن والرفاهية لجميع الطبقات[٨٧]. وعلى أية حال، يجب تأجيل انسحاب القوات البريطانية إلى حين عقد اتفاقية الصلح مع تركيا، وإلا فإن زيادة دسائس الأتراك بين صفوف الكورد أمر لا بد منه[٨٨].

وعندما قامت الإدارة الاستعمارية في بغداد بتهديد لندن بالبلشفية فإنها لجأت إلى استخدام وسائل إقناع أخرى، تمثلت بنداءات تحريضية للزعماء الكورد مع طلبات حول الحماية البريطانية وقد

---

(٨٦) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية لشؤون حكومة الهند، ٢٥ آذار عام ١٩٢٠.

(٨٧) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية، ٢٧ آذار عام ١٩٢٠.

(٨٨) المصدر السابق. أ. ويلسون — مونتيغيو ٥ نيسان عام ١٩٢٠.

استلم واحد منها في الأول من تموز عام ١٩٢٠ مذيلاً بتوقيع ٦٢ زعيماً كوردياً وجاء فيه: ((نحن ممثلو العشائر الكوردية)) نطالب، وفق الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية أثناء الحرب، بالاستقلال تحت الحماية البريطانية مع الاحتفاظ بصلات مع العراق، لكي لا نكون محرومين من تلك الافضليات التي تتيحها مثل هذه الصلة، وعلى بريطانيا تقديم نوع من أنواع المساعدة للكورد العراقيين وعلى محافظ بغداد تعيين ممثل خاص للكورد وبموافقة بريطانيا. إننا مستعدون لمساعدة بريطانيا في كل شيء فيما إذا قامت هي بمساعدتنا. وينبغي تعيين ممثلين عن ((شعب كوردستان)) إلى مؤتمر الصلح وكانت التواقيع الأولى هي لكاكا أحمد وبابكر آغا[٨٩].

وتدل مثل هذه النداءات على أن السلطات البريطانية في العراق تمكنت في ذلك الوقت من تشكيل مجموعة من الموالين بين صفوف القيادة الكوردية واستخدمت في سبيل ذلك وعود سياسية ودوافع مادية، خاصة وتم إفساح المجال أمام الإقطاعيين والكورد لكسب مداخيل غير قليلة من ممتلكات الدولة[٩٠]، وإلى جانب ذلك يجري النظر في سعي السلطات البريطانية إلى مواجهة الكورد بالعرب في وضع بدأت فيه الثورة العربية في صيف عام ١٩٢٠ وذلك عن طريق وعد الكورد بحق تقرير المصير وليكن ذلك في شكل وهمي للغاية.

وفي هذه الآونة بالذات قامت القيادة الكوردية في العراق بحملةٍ معاديةٍ للعرب[٩١] بمناسبة بداية تشكيل أول حكومة ((وطنية)) في البلاد، وأقنعت السكان الكورد بأن الإنكليز هم الذين

---

(٨٩) المصدر السابق" و

Proceedings of the foreign and political department. February 1921, Administration of Mesopotamia. PartIV..

أ. ويلسون – مونتيغيو ٣ تموز عام ١٩٢٠.

(٩٠) المصدر السابق. أ. ويلسون – مونتيغيو ٣ تموز عام ١٩٢٠.

(٩١) يعرض سون تركيب المجتمع الكوردي في العراق: ٩٤ بالمئة من المجتمع الكوردي من الفلاحين – المزارعين الأحرار والمستغلين والعاملين بجدٍ ومثابرة وغير مبالين بالعالم الخارجي ولا رأى لهم)). أما النسبة الباقية أي ٦ بالمئة من سكان السليمانية فإن ٥.٥ بالمئة منهم تتألف من التجار والمزارعين الذين يمارسون أعمالهم ولا يهتمون بالسياسة الخارجية. أما البقية أي ٠.٥ بالمئة فمن الموظفين والأعيان الذين هم عبارة عن ((Vox Populi)) ويلعبون دوراً سياسياً. ويؤكد سون أن ٩٤ بالمئة من السكان المشار إليهم لا يرغبون في اية تغييرات، وهم بالذات لم يدعموا الشيخ محمود، الأمر الذي قمعت انتفاضته بسببهم (المصدر السابق). ((نبذة عن الوضع السياسي في كوردستان الجنوبية كتبها الرائد سون الضابط السياسي في السليمانية)) في ٢٨ تموز عام ١٩٢٠).

شكلوا الحكومة العربية بغية إخضاع كوردستان وتوطين الموظفين العرب فيها، وأن الموارد التي يحصلها الإنكليز من كوردستان سترسل إلى العراق العربي وكانت تلك مثالاً واضحاً ومألوفاً للدعاية القومية[٩٢].

وفي هذه الفترة قدم حمدي باشا بابان الموالي للإنكليز مشروعاً يثير الفضول لحل المسألة الكوردية في العراق وعبر عن موافقته التامة على قرار مؤتمر سان ريمو (نيسان عام ١٩٢٠) بخصوص منح بريطانيا الانتداب على ثلاث ولايات عراقية، لكنه استثنى منها عملياً كوردستان الجنوبية رافضاً وبصورة قاطعة تعيين محافظ كوردي فيها حيث لا يستجيب ذلك لطموحات الكورد القومية، وأعلن أن ((كوردستان هي دولة مستقلة تماماً عن ميسوبوتاميا، وأن كوردستان الجنوبية يجب أن تكون دولة ملكية مستقلة تحت انتدابكم (أي الانتداب البريطاني وهنا ينبغي إقامة سلطة فردية لحاكم متنوّر)) بما يتناسب مع التاريخ الكوردي وتقاليده، ويقف حمدي باشا إلى جانب سلطة هذا الحاكم المباشرة التي لا تحدها أية قواعد دستورية ويأخذ بنصائح دولة الانتداب وحدها، ويجب أن يكون بلاطه مدرسة للإدارة والحفاظ على العلاقات العشائرية، ويرى حمدي باشا أنه يمكن ضمن أُطر مثل هذا النظام ضمان تطور البلاد الاقتصادي[٩٣].

وبهذا الشكل كان مثالاً للقومية الكوردية الإقطاعية والموالية للكولونيالية (وبالتحديد موالية لبريطانيا)، وبالطبع كان تجسيد مثل هذا المشروع مشكوكاً فيه، وهذا ما ادركته، وبشكل رائع، الإدارة البريطانية. وقد كتب ويلسون رداً على حمدي باشا مستشهداً بالمفاوضات التي تمت في تلك الأيام في **سيفر** حول معاهدة الصلح مع تركيا أنه ليس من صلاحية الحكومة حل مسألة مستقبل كوردستان الجنوبية، وسوف يغدو ممكناً في أعقاب التوقيع على المعاهدة مع تركيا ومصادقتها فقط اتخاذ ((التدابير الملموسة ضمن نطاق الأراضي التي أصبحت محتلة الآن))[٩٤].

---

(٩٢) المصدر السابق.

(٩٣) المصدر السابق، رسالة حمدي باشا إلى أ. ويلسون بتاريخ ٦ آب عام ١٩٢٠.

(٩٤) المصدر السابق. أ. ويلسون – حمدي، ٩ آب عام ١٩٢٠.

(٩٥) كرست و. ي جيغالينا دراستها الخاصة بعنوان: حركة الكورد القومية في إيران (١٩١٨-١٩٤٧)، موسكو، ١٩٨٨، لأحد الجوانب الرئيسية في حركات الكورد.

(٩٦) أ. فوستروف، عشائر ايران والسياسة العشائرية للحكومة الايرانية، مواد حول قضايا وطنية – كولونيالية، العدد ٣٤، ١٩٣٦، ص٢١٥-٢١٦.

كما ويتم تفسير الموقف السلبي للسلطات البريطانية من مثل هذه المقترحات بعدم وجود الرغبة في انفصال كوردستان الجنوبية عن ميسوبوتاميا بالذات حتى في ظل إبقاء الإشراف البريطاني على هذه الأراضي أو تلك، ولم يكن هذا الانفصال مرغوباً فيه من وجهة نظر استراتيجية وخطيراً من الناحية السياسية، ذلك أنه كان يزعزع دعائم سياسة ((فرّق تسد)) حجر الزاوية في السياسة البريطانية في المنطقة. وبات التوازن بين الحركتين التحررية العربية والكوردية آنذاك طابعاً متميزاً لسياسة الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط.

رابعاً: سمكو

لقد تم تناول الموقف في كوردستان إيران بسبب الأحداث حول كوردستان العراق المجاورة وبشكل رئيس، لكن المسألة الكوردية في إيران اتسمت بأهمية مستقلة (مع أنها كانت نسبية) شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى التي يعيش الكورد فيها. وحاول الإنكليز وخاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب وبشتى الوسائل – كما أُشير آنفاً – فصل المسألة الكوردية في إيران عن المسألة الكوردية في الامبراطورية العثمانية سابقاً (تركيا، العراق، سوريا) كي لا تسمح للدول الكبرى الأخرى بحلها، وفي الوقت ذاته تقسيم القومية الكوردية والحركة الكوردية القومية – وإضعافهما.

ساهمت خصوصية وضع الكورد الموضوعية في إيران في مشاريع المحتلين الإنكليز،فلئن كان مستوى تطور المجتمع الكوردي في جميع أجزاء كوردستان في المرحلة المدروسة واحداً وإلى حد معين، فإنه يجوز القول إن مستوى التطور في كوردستان إيران كان دون ذلك. فالكورد الإيرانيون كانوا منقسمين أكثر من الكورد الآخرين ليس حسب السمة العشائرية وحدها، بل وحسب الخاصية الجغرافية والدينية وحتى العرقية، فلقد ظل نمط الحياة الإقطاعية هنا دون مساس تقريباً، فلقد تميز الكورد في اذربيجان (بلباسي، وموكري وغيرهم) عن الكورد القاطنين في أردلان وكرمنشاه (جاف، كولاي، سنجابي، كلهور وغيرهم) حسب نمط الحياة (فالأوائل كانوا أكثر تحضراً) وحسب اللغة (فقد انتشرت في الشمال اللهجة الكورمانجية بينما انتشرت في الجنوب اللهجة الصورانية والكورانية) وحسب المذهب الديني (في الشمال معظمهم سنيون، بينما يوجد عدد كبير من الشيعة وعلى إلهي في كرمنشاه)، وعاش في خراسان التي تبعد عن كوردستان إيران بالذات مئات الكيلوميترات حوالي ثلث (٢٤٠ ألف نسمة من أصل ٨٠٠ ألف حسب إحصائيات رسمية تمّ تخفيضها كثيراً في أوائل عام ١٩٣٠) الكورد الإيرانيين كلهم

(من عشائر زفارانلو وشاديلو). ولقد كان لهؤلاء ((الكورد خارج كوردستان)) علاقة غير كبيرة بالمسألة الكوردية المدروسة هنا، إلا إذا كانت من الناحية الشعورية، فقد كانت قضاياهم جزءاً من المسألة التركمانية – الكوردية العامة في خراسان. وأخيراً عاش اللور الذين لهم صلة قربى بالكورد من الناحية العرقية (وعلى العموم هم من الكورد حسب التقليد التاريخي الكوردي) في لورستان وفارس حيث بلغ عددهم آنذاك ٦٠٠ الف نسمة (أربع مجموعات عشائرية بوشتي – كوخا وبيشي – وكوخا في لورستان، وماماساني وكوخغيلوي في فارس) ولم يختلف البختياريون المجاورون (٢٠٠-٣٥٠ ألف نسمة) الذين ينسبهم التقليد الكوردي إلى الكورد أيضاً عن اللور اختلافاً كبيراً. وينتمي اللور والبختيار إلى المذهب الشيعي وكثيراً ما نشأت نزاعات بينهم وبين الحكومة ولكن لم تكن لهم علاقة مباشرة بالحركة الكوردية والمسألة الكوردية خاصةً في البلاد.

ويمكن تسمية الوضع الذي تشكل في كوردستان إيران في أعقاب انتهاء الأعمال العسكرية وانسحاب القوات التركية المتدخلة ((بالفوضى)) بكلمة واحدة، فلم تكن أية سلطة قوية فيها، وتصرف زعماء العشائر المحلية حسب أهوائهم، وكان الوضع متوتراً في أورمية خاصةً التي تعد من أكثر ((المناطق الساخنة)) في كوردستان إيران، وأعلن مصدر بريطاني أن الفوضى في أورمية بلغت حداً يصعب معه تحديد ما يجري فيها بوجهٍ عامٍ، وأبرز هذا المصدر عاملان رئيسيان للوضع السياسي الداخلي في هذه المنطقة من كوردستان إيران وهما: ١- عدم رغبة السكان في عودة الآشوريين والأرمن. ٢- ازدياد تذمر الكورد من الإدارة الفارسية.

وتمّ أثناء اللقاء الذي جرى بين أكثر زعماء كوردستان ايران نفوذاً في شباط عام ١٩١٩ طرح موضوع الثورة العامة ولم يعارض ذلك أحد، لكنهم قرروا الانتظار طالما لم تكن نوايا الدول الكبرى نحو الكورد الإيرانيين وتجاه إعادة الأرمن إلى ديارهم قد اتضحت بعد. وعبر المجتمعون عن رأيهم في أن يصبح كورد أذربيجان ومجرى الثورة ذاتها تحت الإشراف الأوروبي[(٩٧)].

وكان إسماعيل آغا سمكو زعيم عشيرة أودوي من اتحاد الشكاك وحاكم قلعة قوتور الحدودية الشخصية المحورية في حركات الكورد في إيران في مرحلة ما بعد الحرب كلها (وحتى أوائل الثلاثينات)[(٩٨)]، وقد كان من حيث تصرفاته وجهاً إقطاعياً تقليدياً مألوفاً ومندفعاً لا مبدأ له وغادراً وظالماً ولكن كان بوسعه أن يصبح في آن واحدٍ شجاعاً ونبيلاً مثل الفوارس. وكان

---

(٩٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). Precis of Affairs.

(٩٨) حول نشاطه قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها. انظر: لازاريف، المسألة الكوردية، الفصل ٤-٨.

هدفه إنشاء دولة كوردية مستقلة في غرب إيران تحت قيادته، ومن حيث الشكل كان مثله الأعلى مثلاً إقطاعياً مألوفاً، بل وان الوسائل التي استخدمها سمكو في صراعه كانت تعود إلى القرون الوسطى، إلا أن حركة سمكو التي بدأت موضوعياً في عصر ثوري تمت فيه أزمة النظام الاستعماري وانهياره قد سارت في مجرى الصراع من أجل توحيد الدولة القومية للشعب الكوردي المجزأ سياسياً وفضلاً عن ذلك جرت هذه الحركة على النقيض من مشاريع بريطانيا العظمى الاستعمارية العدوانية في إيران وكوردستان، وهذا ما يقرر هدفها النهائي.

وفي أعقاب انسحاب الأتراك من غرب إيران نشأ وضع مناسب لتجسيد مخططات سمكو التي كانت بعيدة المدى، حيث كانت تهدف في بادئ الأمر إلى إقامة دولةٍ كورديةٍ مستقلة على أراضي أذربيجان إيران، إلا أن القوة لتحقيق ذلك لم تكن كافية لدى سمكو وكان بحوزته القوات العشائرية فقط التي لم تتميز بجاهزية قتالية عالية، وانبثقت في نهاية الحرب فكرة عقد تحالف عسكري مع الآشوريين المستوطنين في منطقة أورمية لكنها لم تتمخض عن شيء، فقد تمكنت السلطات الإيرانية (يبدو بإيعاز من الإنكليز) من إثارة اصطدامات بين الكورد والآشوريين بلغت ذروتها عندما أقدم اسماعيل سمكو في آذار عام ١٩١٨ على قتل (البطريرك) مار شمعون بنيامين رئيس الطائفة الآشورية، وبعد ذلك سرعان ما قام الإنكليز بنقل الغالبية العظمى من الآشوريين الى العراق[٩٩]، وفي الوقت ذاته بدأت العلاقات تسوء بين الكورد والأذربيجانيين[١٠٠].

ومع ذلك واصل سمكو بذل الجهود لتحقيق اهدافه، فبعد أن تحالف مع سيد طه بسط سلطته خطوة تلو الأخرى على المنطقة الحدودية التركية – الإيرانية ومن ثم سار باتجاه الشرق ولم تكن لدى الحكومة الوسائل الكافية لمواجهته بصورةٍ فعالةٍ، فلجأ نائب محافظ أذربيجان مكرم الملك عندئذ إلى طريقة مألوفة في إيران للتعامل مع زعماء العشائر الخارجين عن الطاعة والولاء، وهي تدبير عملية لاغتيال سمكو، لكنها باءت بالفشل (فقد قتل شقيقه أثناء انفجار السيارة)، الأمر الذي اثار غضب سمكو أكثر من ذي قبل، فجمع مفرزة شرع يهدد أورمية، وشاهبور، وخوي. وقام مكرم بتسليم القتلة إلى سمكو في محاولة منه للتزلف إليه. وبعد أن نكل سمكو بهم تنكيلاً شديداً (ومع حرس القوات الحكومية أيضاً) استمر في توسيع الأراضي التي استولى

---

(٩٩) ماتفييف، المسألة الآشورية، ص٦٧-٨٠.

(100) Hassan Arfa, The Kurds. An Historical and Political Study, London, 1960, p.56.

عليها، فسيطر على أورمية، وشاهبور، وسلماس. وأصبح الوضع في أذربيجان إيران وكوردستان متأزماً في صيف عام ١٩١٩[١٠١].

اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، فقامت بزجّ اللواء القوزاقي الفارسي الذي يملك جاهزية قتالية أكثر من أي قطعة أخرى في الجيش الإيراني في القتال ضد الثوار تحت قيادة العقيد الروسي فيليبوف حيث شرع في تضييق الخناق على الكورد، وتسنى له إجراء انشقاق في صفوف الثوار، فقد تركت مجموعة من العشائر قوات سمكو، واضطر هو إلى إخلاء منطقة أورمية، بيد أنه احتفظ بتشخريك، وتمت الهدنة لبعض الوقت[١٠٢].

ومنذ أوائل عام ١٩٢٠ قام سمكو، بعد أن جمع قواه، بزيادة نشاطاته رافعاً شعار الاستقلال الكوردي، وانتهز فرصة فصل فيليبوف من الخدمة الحكومية (إلى جانب ضباط القياصرة القدماء الآخرين) فاستولى من جديد على المناطق التي تركها وهزم القوات الحكومية في مواقع عدة[١٠٣].

لم يكن سمكو وحيداً في عملياته ضد القوات الإيرانية الحكومية، فقد قبل مساعدة الأتراك أعدائه الألداء بالأمس، مع أنه لم يكن لديه إلمام بالسياسة بوجه عام. وكان الأتراك الاتحاديون منهم والائتلافيون على السواء، إلى جانب استغلال الزعيم الكوردي المحارب لأغراضهم وعلى الأقل لمنع الأخطار القادمة من الحدود الإيرانية على الامبراطورية التي كانت بانتظار نهاية حكمها. وقد يؤدي تفاقم المسألة الكوردية في إيران حيث كان يحكمها اسمياً عملاء الإنكليز إلى دفع لندن ولدرجة معينة في أن تكون أكثر مرونة خلال مفاوضات الصلح الجارية آنذاك، والتي تقرر فيها مصير تركيا أيضاً. وكان هذا بمثابة باعث وطني عام بوسعه أن يكون وفي ظروف معينة قريباً من الكماليين القوميين الذين تصلب عودهم، وكلما عززوا من مواقعهم في الأناضول كانوا أكثر قوة، ولهذا السبب استمر ((العامل التركي)) يلعب، حتى بعد انتهاء الحرب لعالمية الأولى، دوراً هاماً في الأحداث الدائرة في كوردستان إيران.

وحسب معطيات مرجع بريطاني، فلقد شارك في عمليات سمكو نحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ تركي تحت إشراف الضباط والقيادة العامة لمبعوث والي وان خليل باشا ميرزا على أكبر. كما كان لدى سمكو مبعوثين في الأوساط المعادية للإنكليز من دمشق، ودفع فشل ثورة الشيخ محمود في

---

(١٠١) المصدر السابق، ص٥٧.

(١٠٢) المصدر السابق، ص٥٧-٥٨.

(١٠٣) المصدر السابق، ص٥٨.

السليمانية بالكورد في العراق إلى الميل أكثر نحو الأتراك، حيث وجدوا فيهم الآن حلفاءهم الوحيدين[١٠٤].

وبطبيعة الحال كان موقف بريطانيا من نوايا سمكو ونشاطاته موقفاً عدائياً شديداً، لأنها شكلت خطراً حقيقياً على وحدة أراضي إيران ووجود نظام طهران الذي كان ضمانة لهيمنة نفوذ الاستعمار البريطاني في هذه البلاد. وكما أشير آنفاً فقد قوبلت بالرفض بصورة خاصة المشاريع الوحدوية لسمكو وحليفه آنذاك طه، حيث لاحت فيها للندن الصورة المستقبلية لكوردستان مستقلة فعلاً. كما خشي الإنكليز من زيادة التأثير التركي على الكورد في العراق وإيران، مما قد يكوّن مصاعب إضافية في المفاوضات السلمية[١٠٥].

وتصف إحدى الوثائق المثيرة للفضول، وهي المذكرة الموقعة من الرائد إ. ج. روس من ((المكتب الكوردي)) في بغداد بتاريخ ٨ تموز عام ١٩١٩، وبجلاء، موقف بريطانيا من المسألة الكوردية في إيران وخاصةً من الوضع في أورمية حيث قام فيها سمكو بنشاطاته[١٠٦]. وأُشير فيها إلى أن الوضع في منطقة أورمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع في كوردستان كلها، فالحدود الحالية بين تركيا وإيران يرفضها الفرس والأتراك والكورد وترتدي أهمية شكلية (السكن الدائم لعدد كبير من ((الملاكين)) من أورمية في تركيا وتنقل العشائر عبر الحدود دون عائق إلى غير ذلك. وأن مصير أورمية المقبل كجزء من مسألة مصير كوردستان كلها سوف يخص دولة الانتداب، ولكن قبل ذلك يجب فرض النظام فيها كي لا تهدر حقوق الكورد ويستمر الفرس في الأخذ بنصائح بريطانيا.

وتعرض المذكرة أشكالاً مختلفة لحل القضية، وأحدها كان وضع أورمية تحت إدارة دولة أجنبية كبرى أو لجنة دولية، أي جعلها أراضي تحت الانتداب وكان هذا الحل مناسباً للكورد لكن كان هناك شك في تطبيقه، لأن أية دولة كبرى لا تقدم على مثل هذا الإجراء الوقتي. والشكل الآخر الذي يقضي بإرغام الكورد في أورمية على البقاء تحت سلطة إيران لم يكن صالحاً أيضاً، لأنه كان يحتاج إلى تشكيلات عسكرية كبيرة لم تكن موجودة بحوزة بريطانيا. وفضلاً عن ذلك فإن

---

(١٠٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). المندوب السامي في بغداد إلى وزير شؤون الهند، ٢٥ آب عام ١٩١٩.

(105) Wilson, Mesopotamia, p. 141-42; Bell, Review, p. 70.

(١٠٦) التنويه الوحيد المعروف لدينا في المصادر والمراجع العلمية حول وجود مثل هذا التنظيم.

تأييد السلطة الفارسية على الكورد وبلا قيد أو شرط، والذي فقد اعتباره نهائياً، من شأنه تقويض النفوذ البريطاني في كوردستان كلها. وكما رأى إ. ج. روس فإن الحل الأمثل هو في انفصال أورمية وضمها إلى الدولة الكوردية المخطط لها وبإشراف بريطانيا. ويمكن إدارة أورمية كوحدة إدارية مستقلة، على أن تكون مرتبطة بهذه الدولة. ورغم أن تجزئة إيران لم تكن لمصلحة بريطانيا فإن الشكل الأخير كان الحل الوحيد الذي تتوفر فيه إمكانيات استقرار في المستقبل، شريطة حماية حقوق السكان غير الكورد[١٠٧].

واستأثر بالاهتمام رأي إ. ج. روس الذي، كما يبدو، يعكس الميول في ((المكتب الكوردي)). الذي نضجت فيه فكرة إقامة دولة كوردية ((مستقلة)) وصنيعة، والشيء الجديد كان استعداد عددٍ من الأوساط الاستعمارية في بريطانيا العظمى للتصرف – إذا احتاج الأمر – وفق مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية بعد سلخ جزء من كوردستان إيران أي منطقة أورمية ذات الأهمية الاستراتيجية. وهكذا لم يكن لدى من كان يدير دفة سياسة بريطانيا الكوردية عقائد جامدة فقد عملوا حسب ظروف المكان والزمان. وأن ما كان مبدئياً فقط لدى المحتلين البريطانيين هو عدم رغبتهم في الحساب لمصالح الشعب الكوردي القومية سواء في كوردستان الشرقية أم في أجزاء كوردستان الأخرى، ذلك أن خطة إ. ج. روس كانت موجهة في أساسها ضد حركة الكورد الإيرانيين القومية التي كان مركزها الأساسي مقاطعة اورمية بالذات التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها في المذكرة.

وفي حقيقة الأمر فأن مواقف نوئيل كانت مماثلة، وشأنه في ذلك شأن العاملين في ((المكتب الكوردي))، قد وقف ضد تأييد طهران في المسألة الكوردية بلا قيد أو شرط ولا سيما في إلحاق الضرر بعلاقات بريطانيا الحسنة مع الكورد. فكتب يقول: ((إن الحركة القائمة في سبيل الوحدة القومية لكوردستان الشمالية والفارسية هي حركة طبيعية لأنها تستند على أسس اقتصادية وعرقية راسخة)) [١٠٨]. وبدهي أن نوئيل، مثله مثل العاملين الآخرين في إدارة المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، لم يكن يبذل الجهود في سبيل استقلال حقيقي لكوردستان، بل لأجل استغلال الحركة الكوردية القومية لمصالح السياسة البريطانية في المنطقة. وعلى أية حال لم

(١٠٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). ي. و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، ٩ تموز عام ١٩١٩.

(١٠٨) المصدر السابق. Major, E. W. Noel, Note of the Kurdish Situation

يأخذ الذين كانوا يطبقون السياسة البريطانية في لندن ودلهي بالحسبان دائماً تصورات العاملين في قواعد الجهاز البريطاني الاستعماري ووجهات نظرهم – التي قد تكون – سليمة تماماً ومنسجمة مع الموقف المحلي الملموس.

خامساً: القومية الكوردية في تركيا وسياسة بريطانيا

باستثناء الأسباب الطبيعية تماماً – ((والمرئية ظاهرياً)) وجد سبب خاص آخر، فلم يكن مركز ثقل المسألة الكوردية في المرحلة المدروسة (في السنوات الأولى التي اعقبت الحرب) يقع في كوردستان الجنوبية، ولا سيما في كوردستان الشرقية، بل في أجزائها الشمالية والغربية الواقعة على أراضي أناضول الشرقية، أي في تركيا – وشغلت مساحة كوردستان تركيا ما يقارب نصف كوردستان العرقية كلها، كما عاش فيها نحو نصف مجموع الكورد[١٠٩]. بيد أن الأمر لا ينحصر في العوامل الكمية وحدها، فقد وقف الكورد في شرق الأناضول بالذات في طليعة النضال التحرري خلال قرنٍ كامل وساهموا فيه بقسط أكبر، واندلعت في شرق الأناضول تحديداً أكبر الثورات الكوردية وتكونت فيه أكثر تقاليد الحركة رسوخاً في سبيل تحرير كوردستان من اضطهاد المستعبدين. ودون أن نعدد جميع أسباب ذلك نشير إلى السبب الرئيس وهو أنه رغم المستوى الضعيف العام لتطور كوردستان الاجتماعي – الاقتصادي والاجتماعي – السياسي فإن جزءها التركي كان يتقدم على الأجزاء الأخرى، مثلما تقدمت تركيا على جاراتها الشرقية. وبدهي أن مستوى الوعي القومي للكورد في تركيا كان أعلى مما هو عليه لدى أشقائهم الكورد في إيران والعراق. ولهذا السبب نشأت القومية الكوردية في تركيا بالذات في أوائل القرن العشرين التي تطورت بعض الشيء في نهاية الحرب العالمية الأولى.

---

(١٠٩) تنسب هذه المعطيات الى عصرنا

G. Chaliand, A. R. Ghassemlu, Kendal, M. Nazdar, A. Roosevelt, J. C. Vanly, Les Kurdes et le Kurdistan Les question nationale kurde au Proche – Orient, paris, 1978, P. 71; Ismet Cheriff Vanly, D. Survey on the national Question of Turkish Kurdistan with Historical Background, Roma, 1971, p.6.

ولكن يجوز نسبها ودون خطأ كبير إلى المرحلة المدروسة أيضاً

كما لعبت دوراً كبيراً في ذلك، الظروف الملموسة التي تكوّنت في أعقاب وقف العمليات العسكرية في الجبهة التركية – الآسيوية للحرب العالمية الأولى في كوردستان الشمالية والغربية وحولها. ولئن فُرض نظام الاحتلال العسكري على كوردستان الجنوبية الذي شكل عقبة أمام النضال القومي وأصاب الدمار كوردستان الشرقية من جراء العمليات العسكرية المتواصلة والفوضى الداخلية، فقد كان الوضع في كوردستان تركيا افضل نسبياً، حيث تعرض جزء من أراضيها فقط ولمرة واحدة. وقد قامت هنا بعد الحرب سلطة حكومة (استانبول) المركزية إلا أن هذه السلطة لم تكن ثابتة، فسرعان ما ظهر لها منافس خطير في شخص الحركة الكمالية الوطنية – التحررية التي نشأ مركزها الأول في الأناضول تحديداً.

وكان مثل هذا الوضع لمصلحة الحركة الكوردية موضوعياً ، لأنه منح حرية المناورة بعض الشيء، وفي ما يتعلق بالخطر الخارجي فقد وجد آنذاك فقط في جنوب – غرب كوردستان المجاورة للعراق وسوريا وقد اصطدم الكورد بعد وقت متأخر بالتدخل الفرنسي في سوريا وكيليكية وحدهما،لكن ذلك لم يمسّ مراكز كوردستان الأساسية. صحيح أنه لاح خطر ما على الكورد من الشمال حيث تقدمت أرمينيا الطاشناقية بمطامع إقليمية مفرطة، بيد أن هذا الخطر كان وهمياً شأنه في ذلك شأن هذه الدولة العميلة التي كانت أداةً طيعةً في أيدي دول الحلفاء ولم تحظ بتأييد شعبها بالذات.

وتميزت الحركة الكوردية في ذلك الوقت بوجود مراكز سياسية معينة، فقد عاش ايديولوجيوها وقادتها السياسيون في استانبول بصورةٍ رئيسية وفي عدد من العواصم الكبيرة في الشرق الأوسط (القاهرة، بيروت) وكذلك في أوربا الغربية (على الأغلب في باريس). أما الحركة نفسها فقد اتسع نطاقها في أناضول الشرقية والجنوبية الشرقية تحت القيادة المباشرة لزعماء العشائر ورجال الدين الذين كثيراً ما ساروا وراء مصالحهم الخاصة ولم يكن لديهم الإعداد الكافي لاستيعاب الأفكار القومية حقاً، كما أن أفراد العشائر العاديين الذين حملوا على عاتقهم كل عبء النضال كانوا أقل إعداداً منهم. ولعب عدم التوافق هذا بين النظرية والتطبيق الذي أضعف الحركة الكوردية في تركيا دوراً مأساوياً في مصير الكورد المقبل في تركيا.

وقف الكورد في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة على مفترق طرق، فلم يكن لديهم هدف سياسي واضح ولا سيما التصورات عن وسائل بلوغه، وهذا ما يتعلق بالدرجة الأولى بموضوع المساعدة الخارجية، وبحلفاء الحركة الكوردية التحررية، وقد فرض الموقف المتغير إدخال تعديلات هامة في الآراء المنتشرة بينهم سابقاً.

واعتمد القوميون الكورد قبل الحرب وفي السنوات الأولى منها على روسيا أكثر من أية دولة أخرى اعتمادهم على أول محررة ممكنة لكوردستان، ولم يعتمد سوى قلة منهم على مساعدة بريطانيا. لقد غيرت الأحداث الثورية في روسيا وخروجها من الحرب الوضع بصورة جذرية، واشتد في الحركة الكوردية (خاصةً في مرحلة التدخل التركي في ما وراء القفقاس بصورة جذرية، أذربيجان إيران) تيار مستعد للمصالحة مع الأتراك الفتيان فيما إذا وافقوا على مطالب الكورد. إلا أن التيار الموالي للحلفاء كان أقوى بكثير، فقد بعثت فيه الأمل بنود الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر، وشرع ((الكورد الفتيان))[110] وبنشاط في المطالبة بالاستقلال معتمدين على مساعدة دول الحلفاء المتعددة الجوانب، فقاموا بتشكيل عدد من الجمعيات التي شنت حملة دعائية واسعة النطاق لمصلحة ((القضية الكوردية)). وأسس ثريا بدرخان في نهاية الحرب جمعية استقلال كوردستان في القاهرة التي ارسلت شريف باشا ممثلاً عنها إلى باريس للدفاع عن مصالح الكورد أمام الحلفاء، إلا أن الإنجاز الوحيد الذي حققه شريف باشا هو الوصول إلى تفاهم متبادل مع الشخصية الأرمينة البارزة في المهجر والوزير المصري السابق بوغوص نوبار باشا المدافع الرئيسي عن القوميين الأرمن أمام الحلفاء. وقد جرى التوقيع مع الأخير على معاهدة خاصة أوقعت الديبلوماسيين والصحفيين الغربيين ((في حيرة من أمرهم))، ذلك أنهم اعتادوا خلال نصف قرن الكتابة فقط عن العداء العميق الذي فرّق بين الشعبين[111].

كما تأسست في نهاية الحرب وبعدها الجمعيات الكوردية القومية والوطنية الأخرى وأكبرها كانت جمعية تعالي كوردستان، واصدر فرع الكورد الفتيان للدعاية، الصحف باللغة الكوردية وهي: ((زيان)) (الحياة) و((كوردستان))، وكذلك المنشورات والمطبوعات الأدبية[112].

شكلت هزيمة الأتراك في الحرب وانهيار حكم الأتراك الفتيان التعسفي وضعاً مناسباً لنضال النخبة الكوردية الفكرية (وفي العاصمة بشكل رئيسي) التي شغل فيها البدرخانيون المواقع

---

(١١٠) إن هذا المصطلح الذي تشكل على قياس مصطلح ((الأتراك الفتيان)) لم يتأصل في المصادر العلمية، وكان و. ل. فيليجيفسكي من بين المستشرقين السوفيات الذي استخدمه وبمعنى سلبي على الأغلب، انظر: و. فيلجيفيسكي، عرض بيبلوغرافي للمطبوعات الكوردية الأجنبية الصادرة في القرن العشرين. — اللغات الإيرانية، أ. موسكو — لينينغراد عام ١٩٤٥، ص١٥٢.

(111) Arshak Safrastian, Kurds and Kurdistan, London, 1948.

(١١٢) لاهوتي. ((كوردستان والكورد)). — نوفي فوستوك ١٩٣٣، الكتاب ٤، ص٦٥-٦٦.

الأولى وهم: ثريا وكاميران، وثلاثة من أبناء جميل باشا زادة من دياربكر (أكرم بك، وقدري بك، وعمر بك)، والسيناتور سيد عبدالقادر، وممدوح سليم بك، ومصطفى باشا من السليمانية، وأمير علي بك[113]. كما شكلوا ذلك الجهاز القيادي للقومية الكوردية الذي تشرب بأفكار الحركة الكوردية القومية في مرحلة ما بعد الحرب. ومما يؤسف له أن الجانب التنظيمي لنشاطهم كان أضعف بكثير، مما أثر بصورة سيئة على الحركة الكوردية، ولكن هذا اتضح في ما بعد.

وأشار الثوري الإيراني عبد القاسم لاهوتي (كوردي الجنسية) الذي وجد في الاتحاد السوفياتي وطناً ثانياًله وأصبح شاعراً معروفاً، وكتب وللمرة الأولى دراسةً عن المسألة الكوردية من وجهة نظر ماركسية، ما زالت تحتفظ بأهميتها العلمية لغاية يومنا هذا، أشار إلى الخطوط الاربعة في الحركة الكوردية ما بعد الحرب وهي: ١- الاستقلال التام وهو برنامج المثقفين" ٢- الاستقلال الذاتي تحت الوصاية التركية وهو شعار لم ينتشر على نطاق واسع ودافعت عنه مجموعة صغيرة" ٣- الاستقلال تحت الوصاية الإيرانية، وكان هذا هدف الزعماء أصحاب النفوذ وعلى رأسهم شريف باشا ورئيس الوفد الكوردي في باريس الذي أجرى مفاوضات حول هذه المسألة مع وزير الخارجية الإيراني مشاور الممالك، إلا أن، ذلك لم يحظ بموافقة الحكومة الموالية للإنكليز" ٤- كوردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية ودعا إليها حزب عبدالقادر ومصطفى باشا وغيرهما من الأعيان الكورد[114].

وأشار لاهوتي وبدقة إلى سمتين رئيستين للقومية الكوردية الناهضة هما الطموح إلى الاستقلال والضعف الواضح والنقص في مضمونها السياسي الأساسي الذي تجلى في الاستعداد لوضع هذا الاستقلال تحت الوصاية الأجنبية، وبهذا الشكل كانت القومية الكوردية في المرحلة المدروسة قومية ((غير مكتملة))، وإلى حدٍ كبير، سببها تخلّف المجتمع الكوردي آنذاك. ومن هذه الناحية كانت في مستوى أدنى من القوميات التركية والفارسية أو الهندية وقومية عدد من الشعوب العربية (الشعب المصري مثلاً)، لكنها اختلفت قليلاً عن قومية الأوساط الوطنية في العراق وسوريا ولبنان التي كانت تتوجه أيضاً في ذلك الوقت نحو بريطانيا أو فرنسا.

صحيح أنه كان هناك تبرير موضوعي معين لنهج القوميين الكورد في الوصاية الخارجية وهو أن وضع كوردستان كان معقداً وغير عادي، فقد وجُد أعداء كثيرون جداً لاستقلال الكورد في

---

(113)Safrastian. P. 78.

(١١٤) لاهوتي، ص٦٦.

الشرق الأوسط وخارجه و((الأقوياء منهم بشكل خاص))، لكي يتمكن القادة الكورد معها من تحقيق برنامج الحد الأعلى كهدف واقعي. وتعين عليهم رغماً عنهم كسب الحلفاء، في حين أن هؤلاء وافقوا – بالطبع – على تقديم المساعدة ولكن ليس من دون مقابل ابداً. وكان يوجد بين صفوف قادة الحركة الكوردية القومية وإيديولوجييها وطنيون صادقون استغلوا شعار ((الحكم الذاتي)) و((الحماية)) لغايات تكتيكية بمثابة برنامج الحد الأدنى وبصورة مؤقتة وغيّروا في ما بعد وبشدّة من توجههم وانتقلوا إلى مواقف أكثر راديكالية (عبدالقادر مثلاً)، ولكن يوجد بينهم – بالطبع – السياسيون الأنانيون والوصوليون وشخصيات من الاتجاه الإقطاعي الكمبرادوري التي سلكت ولمصلحتها الخاصة نهجاً كان لمصلحة مضطهدي الشعب الكوردي.

وهكذا اتسمت استقلالية المطبوعات الكوردية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين وبداية العقد الثاني منه بطابع محدود بلا شك مع أنه يمكن تفسير ذلك تاريخياً وبالتالي تبريره جزئياً. ومع ذلك فإن شعار الاستقلال نفسه رغم نواقصه كان يرتدي أهمية ايجابية بالنسبة للشعب الكوردي ولنضاله في تلك الآونة، ذلك أنه تمتع بقوة تعبوية كبيرة وكان شعاراً شعبياً حقيقياً واسع الانتشار في مختلف أرجاء كوردستان، وليس عبثاً أن هذا الشعار قد قوبل بعداء مكشوف في الأوساط الغربية ونُسب كالعادة إلى دعاية ((عملاء البلاشفة))[115].

ويبدو للعيان هنا رفض الاستعماريين والمحتلين لفكرة الاستقلال الكوردي الحقيقي والسعي للتشهير بها ملصقين بها تهمة العمالة، كما يلاحظ وبوضوح الخوف (بالنسبة للفترة المصورة كان قبل أوانه ولدرجة كبيرة) من التأثير الثوري للأحداث في روسيا السوفياتية على الكورد، ولكن كل ذلك لم يستبعد إمكانية التحكم بشعار الاستقلال الكوردي لمصالح الاستعمار والرجعية الإقليمية.

وبهذا الشكل غدت تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مسرحاً رئيسياً للحركة الكوردية القومية، ولم يكتسب الصراع الذي اتسع نطاقه هنا أهمية محلية، بل أهمية كوردية عامة، كما جرى هذا الصراع على المسرح الدولي (بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح مع تركيا) وعلى الصعيد الفكري – السياسي (بصورة رئيسة في استانبول حيث كان فيها آنذاك المركز الفكري للقومية الكوردية) وفي كوردستان تركيا بالذات (حيث استمر فيها وتصاعدت حركات العشائر تحت قيادة الزعماء).

ومما لاشك فيه أن الاتجاه الموالي للحلفاء قد ساد في هذه المرحلة مع تباين واضح موالٍ لبريطانيا في الطيف السياسي للقومية الكوردية، وقد توقع القادة الكورد من بريطانياتحديداً

---

(115) Longrigg, p.66.

القوة الرئيسة في الشرق الأوسط تقديم المساعدة لهم في النضال من أجل الاستقلال مدركين كما يبدو، بأن عليهم دفع ثمن هذه المساعدة كما كان شريف باشا موالياً للإنكليز. وبادر الإنكليز بعد أن استقر ممثلوهم العسكريون – السياسيون في عاصمة الامبراطورية العثمانية المغلوب على أمرها لتشكيل الوفد الكوردي (الذي كان يتألف من ولدي أمين عالي بدرخان وهما جلادت وكاميران، ومن أكرم بك ابن جميل باشا زادة) الذي كلف بتفقد أحوال أناضول الشرقية كي يحصل ((على البراهين حول اتجاهات الكورد المحليين من المصادر الأولية)) [١١٦]، وعمل شريف باشا في باريس لتأسيس ((مجموعة من الوطنيين)) مهمتها الإعلان عن استقلال كوردستان، وأعلن جهاراً أن بريطانيا معنية في ذلك[١١٧]، وفي كانون الثاني عام ١٩١٩ توجه شريف باشا مباشرة إلى بريطانيا بطلب تقديم المساعدة لإنشاء دولة كوردية[١١٨].

ودخل الإنكليز في اتصال مباشر مع قادة الحركة القومية الكوردية، وأورد الباحث التركي في هذا الموضوع ما يلي: ((أجرت بريطانيا المفاوضات مع الشيوخ الكورد لانشاء ((كوردستان الكبرى)) ووعدتهم بتقديم المساعدة للحصول على دياربكر وأورفة والموصل))[١١٩]. وفي حقيقة الأمر اقتصرت هذه العبارة المنقوشة والمتضمنة تشويهاً (لم يَعِد الإنكليز إعطاء الموصل للكورد أبداً) على النظر في العلاقات الأنكلوا – الكوردية في تركيا خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب في أحد المؤلفات الواسعة الانتشار لمصادر علم التاريخ التركي حول تاريخ البلاد السياسي (أنموذج مألوف تمتاز به مصادر علم التاريخ التركي في تزييف تاريخ القضية الكوردية وتشويهها التي التزمت الصمت حيال وجودها بالذات)) وفي الواقع فإن العلاقات المتبادلة بين بريطانيا والقوميين الكورد تستحق نظرة فاحصة.

وكانت الاتصالات المباشرة وغير المباشرة تجري من خلال أعضاء الحكومة الائتلافية الموالين للإنكليز والذين كانوا يخضعون عملياً لأوامر السلطات العسكرية البريطانية. وكانت العلاقات

---

(١١٦) قام مصطفى كمال باعتقال الوفد بالقرب من دياربكر وأعيد بالقوة إلى استانبول

W.G. Elphinton, ((The Kurdish Question)), International Affairs: Vol. XXIII, No1, January 1946, p.95.

(١١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). شريف باشا – فائق بك (ابن عمه). باريس، ٢٠ كانون الثاني، ١٩١٩.

(118) Bell, p.65-66.

(119) T. Unal, Tuekiye siasi tarihi (1700-1958). Ankaea, 1958, p235.

غير المباشرة وثيقة ومثمرة ويمكن أن نصف أحد أشكال حل المسألتين التركية والكوردية وغيرهما من المسائل الشرق اوسطية والموضوعة في لندن الشبه المستعمرة أو ((الإيرانية)) عندما تعين تكليف الدمى في استانبول القيام بوظائف حماية مصالح الاستعمار البريطاني، وقد كان مثل هذا الشكل للحل لا يكلف الأوساط البريطانية الحاكمة كثيراً، والأهم أن من شأنه تخليصهم من تكاليف السياسة الخارجية الممكنة والمرتبطة بمطامع أمريكا وإيطاليا ومن التعقيدات مع الرأي العام في بلدان العالم الإسلامي عندما كان التطاول على سيادة تركيا وطن السلطان – الخليفة من شأنه أن يصب الزيت أكثر على نار المشاعر المتأججة ضد الغرب والاستعمار.

وسرعان ما طالب قسم من أعضاء الحكومة التركية الجديدة بعد الهدنة باستمالة الكورد إلى جانب الحكومة بعد وعدهم بالحكم الذاتي تحت السيادة التركية. وكان بالإمكان وصف ذلك انعطافاً في التفكير السياسي للأوساط التركية الحاكمة التي لم تسمح سابقاً (في عهود السلاطين وفي عصر الأتراك الفتيان) حتى بالتفكير في منح الكورد أي شكل من اشكال حق تقرير المصير. بيد أن هذا الأمر الجديد لم يكتسب أهمية كبيرة في الوضع السياسي الذي تكوّن في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد استجاب أولاً لمصالح بريطانيا بصورة رئيسةٍ، وكان كما يبدو بإيعاز منها" وثانياً، لم يكن نفوذ الباب العالي وسلطته السياسية الفعلية كبيرتين وكانا وهميّين تماماً في الولايات الشرقية حيث عاش الكورد فيها. ولهذا السبب حتى لو ارادت استانبول لم يكن بوسعها فرض نظام حكم ذاتي في كوردستان؟ وثالثاً، لم يكن معظم ممثلي الأوساط الإقطاعية الكمبرادورية والإكليريكية ومن البلاط التي جاءت إلى السلطة بعد سقوط حكم الأتراك الفتيان على استعداد للموافقة على مطالب الكورد القومية" وكانت قويةً بين هذه الأوساط، كما مضى، الشوفينية التركية القديمة وميول التعصب الإسلامي التي أنكرت وجود المسألة القومية ذاتها في الامبراطورية العثمانية. كما انتشرت الميول المعادية لبريطانيا وحلفائها وعدم الثقة بهما. وفضلاً عن ذلك – كما ورد آنفاً – لم يلق الاتحاديون – الشوفينيون السلاح، وخاصةً في الريف، رغم أنهم حاولوا التحكم بالحركة الكوردية، لكنهم ظلوا في الواقع ألدّ أعداء استقلال الكورد. وأخيراً لم تجد فكرة الحكم الذاتي للكورد تعاطفاً من جانب الكماليين الذين صلب عودهم حينذاك، والذين أيدوا الحركة الكوردية بذلك القدر فقط، الذي واجهت فيه الحركة المعتدين الغربيين (الإنكليز والفرنسيين واليونانيين)، لكن الكماليين ظلوا على الدوام من المنظار ((التركي)) الداخلي قوميين متعصبين وبالتالي أعداء القوميين الكورد.

وعلى هذا النحو لم تكن ثمة قوة سياسة في المجتمع التركي، كما ظهر عليه بعد عقد هدنة موردوس، من شأنها الدفاع وبصورة جدية عن حقوق الشعب الكوردي في حق تقرير مصير القومي. بيد أن موقف القوميين الكورد أنفسهم (المقصود هنا قيادتهم في ((استانبول))) كان ضعيفاً للغاية. ، ولم يعلقوا آمالاً خاصةً على وعود عددٍ من الشخصيات رفيعة المستوى في الباب العالي، وبحق تماماً. ولم يتوقعوا المساعدة من أي مكان في تركيا نفسها، وطمحوا للحصول عليها من بريطانيا، ولكن هنا بقيت لديهم مخاوف كبيرة، فقد ظل الموقف البريطاني المصدر الرئيس لهذه المخاوف (ومواقف دول الحلفاء الكبرى الأخرى) في المسألة الأرمنية التي رأوا فيها خطراً وبالدرجة الأولى بسبب مطامع بريطانيا الإقليمية. صحيح أنه كان بوسعهم الاعتماد في هذه النقطة على التفاهم المتبادل مع معظم القوى السياسية العامة آنذاك في تركيا، بدءاً من القوى اليمينية المتطرفة حتى اليسارية القومية التي أصابها القلق إثر ((حادثة ازمير))، في شرق الأناضول[١٢٠]، إلا أن هذا كان اساساً هشاً لحسابات ما سياسية طويلة الأمد. لقد كانت القومية الكوردية ضعيفة جداً آنذاك بحيث لا تستطيع أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً، فقد كان عليها، وأصبحت بالفعل موضوع لعبة سياسية قام بها الاستعمار البريطاني على ساحة الشرق الأوسط من جهة، والقوى المتنازعة الأخرى وخصوصاً في المجتمع التركي من جهة اخرى.

وفي ربيع عام ١٩١٩ بدأت إدارات المصالح البريطانية في تركيا وعلى مستويات مختلفة بإجراء المباحثات مع القادة الكورد في استانبول وفي تركيا نفسها، وكانت المهمة العاجلة للإنكليز حينئذٍ هي مواجهة الدعاية التي اثارها الاتحاديون بين صفوف الكورد التي حظيت بنجاح معروف بفضل استغلالها لشعارات مذهب العصبية الإسلامية والعداء للغرب[١٢١]. وحاول عملاء الإنكليز كسب الرأي العام في كوردستان تركيا، ولم يبخل الإنكليز أثناء مفاوضاتهم مع عبدالقادر والبدرخانيين التي جرت بواسطة نوئيل بالتأكيدات حول تعاطفهم مع

---

(١٢٠) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)) E. Noel, Note on The Kurdish Situation.

(١٢١) شارك عملاء حاكم (شريف) مكة حسين بن علي، من سلالة الهاشميين، في الدعاية الدينية الإسلامية، وقام الشريف حسين الذي كان خلال الحرب حليفاً لبريطانيا بوضع مخططات كبيرة لإقامة خلافته، الأمر الذي عارض مخططات لندن. كما قام حيدر بك والي وان سابقاً بالدعاية وبحماسة للاتحاديين في وان، وماردين وغيرهما من مراكز شرق الأناضول. (ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((ارشيف الهند الوطني)) من المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند، ٢٩ نيسان و ١٨ أيار عام ١٩١٩" وزير شؤون الهند – ولي العهد، ٢ حزيران عام ١٩١٩).

الحركة الكوردية واستعدادهم لمنع فرض ((السيطرة الأرمنية)) على الكورد والدفاع عن مصالحهم في مؤتمر الصلح[١٢٢]. كما اسرفوا في إعطاء مثل هذه الوعود لشريف باشا ومبعوثه في كوردستان الرائد غالب علي بك[١٢٣].

ولم يماطل شريف باشا من جانبه في تقديم مشروع لحل المسألة الكوردية، ونصح الإنكليز وقبل كل شي بالتعامل ليس مع زعماء العشائر بل مع أولئك الأعيان الكورد الذين تلقوا تعليمهم في أوربا وتخلصوا من النوازع العشائرية. ويجب أن يتم انتخاب أمير من بين صفوفهم يقوم بتشكيل مجلس للزعماء الكورد ويحكم بمساعدة المستشارين الإنكليز المدنيين والعسكريين، وعلاوة على ذلك اقترح تشكيل مجلس للشيوخ يكون تابعاً للأمير يجري تعيين نصف أعضائه من الزعماء، بينما يتم انتخاب النصف الآخر من قل مجلس النواب والمجلس التشريعي في الدولة. وأثناء غياب مرشحين آخرين فقد أعرب شريف باشا ودون تواضع كاذب عن استعداده بوضع الإمارة على عاتقه[١٢٤].

وعلى هذا المنوال اقترح شريف باشا تأسيس دولة مرتبطة ببريطانيا سماها بصراحة دولة محمية، ولم يحدد هو أطرها الجغرافية، فقد كان الأهم بالنسبة له هو تلبية طموحاته الشخصية في قيادة هذه الدولة (طالما كان ثمة مرشحون آخرون) وكتب يقول: ((أقوم بمهمة تأسيس كوردستان شريطة أن يتم تكليفي بذلك وأن أُمنح الثقة التامة))[١٢٥].

وطمح عدد آخر من القادة الكورد إلى القيام بهذا الدور وهم عبدالقادر، وثريا بدرخان، وسليمان لطيف مؤسس ((جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية))، ورأى الجميع أن الحكم الذاتي لكوردستان والمخطط له هو بمثابة محمية بريطانية، وحاولوا بشتى الوسائل إثارة اهتمام

---

(١٢٢) المصدر السابق، من المفوض السياسي في الخليج إلى حكومة الهند، ١٢ أيار عام ١٩١٩.

(١٢٣) من وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، ١٥ أيار عام ١٩١٩.

(١٢٤) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). من وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، ٦ حزيران عام ١٩١٩.

(١٢٥) المصدر السابق، ى. و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، ٢٢ تموز عام ١٩١٩. قامت شريفة حسين أبنة شريف باشا بنقل رسائله الى الاسكندرية، ٢٦ أيار عام ١٩١٩.

الحكومة البريطانية بهذه الفكرة[١٢٦]. بيد أن لندن لم تسارع في الرد على هذه الاقتراحات المغرية، كما يبدو، لقادة الكورد القوميين.

ولقد شكلت اعتبارات السياسة الخارجية عقبة في طريق لندن لاتخاذ موقف معين من مقترحات الزعماء الكورد، ومع أن الأوراق الرابحة في لعبة الشرق الأوسط كانت في أيدي الحكومة البريطانية لإدارة شؤون كوردستان بمفردها (أُسوة بالمناطق الأخرى من الامبراطورية العثمانية). فإنها لم تستطع ذلك حيث بقي الارتباط بالحلفاء بشأن مسائل دولية هامة أخرى (المسألة الألمانية، والمسألة الأوربية والشرقية والمسألة الكولونيالية). إلا أنه ثمة سبباً خاصاً دعا الحكومة البريطانية والسلطات الأنكلو – هندية لاتخاذ موقف حذر من مشروع الحكم الذاتي الكوردستاني تحت الحماية البريطانية وهو الضعف السياسي للقوميين الكورد الذين كانوا عاجزين عن التأثير عملياً على الوضع في المناطق الكوردية الواقعة في شرق الأناضول. فقد أوشكت العلاقات السياسية الوثيقة جداً معهم أن تتحول إلى تعقيدات طارئة في منطقة من أكثر مناطق الشرق الأوسط اضطراباً وقابلية للانفجار. واحترسوا في لندن وطهران من عقد الرهان على مثل هؤلاء الشركاء.

وهذا ما كان يمسّ شريف باشا بالدرجة الأولى، فكما أُشير سابقاً وقف الحلفاء منذ أيام الحرب موقفاً فاتراً من اقتراحه حول التعاون السياسي، كما قوبل بفتور مشروعه حول إقامة النظام في كوردستان بعد الحرب، وقد كتب وزير شؤون الهند مُبلغاً ولي العهد مقترحات شريف باشا (تعيينه رئيساً للدولة الكوردية المقبلة وتشكيل لجنة أنكلو – كوردية مختلطة لتحديد أراضيها ومنح المعونات المادية للزعماء الكورد) يقول بأن الحكومة ترى أنه ليس بالرجل المناسب للقيام بهذا الدور بسبب سنه وإقامته الطويلة في باريس(!)[١٢٧]. زد على ذلك اهتمام الوزير برأي الإدارة في بغداد، وكتاباته في آن واحد إلى بغداد أن خدمات شريف باشا غير كبيرة أمام الحلفاء ولذلك لا يقدر عالياً، ولديه نفوذ في الموصل وحدها، بل إنه معروف في الأوساط الكوردية بلقب (((بوش حروف)))، وهو حسب رأي الحكومة البريطانية غير مرغوب فيه كرئيس

---

(١٢٦) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى وزارة الخارجية، ٢٢ نيسان عام ١٩١٩ن برقية الضابط السياسي في القاهرة إلى بغداد بتاريخ ٦ آب ١٩١٩.

(١٢٧) المصدر السابق، برقية بتاريخ ٣١ (٢٩؟) آب عام ١٩١٩.

للدولة الكوردية المقبلة، مع أنه يريد أن يظهر بذلك المظهر[١٢٨]. وكان ردّ أ. ويلسون مختصراً ومتعدد المعاني، وهو أن شريف باشا ((لا يناسب الدور الذي، كما اعتقد، لن يكون أحد قادراً على القيام به))[١٢٩].

وعلى هذا المنوال باتت الأمور واضحة بشأن شريف باشا. ومن الأهمية بمكان أن مسألة تشكيل دولة كوردية (والممكنة تحت الحماية البريطانية) قد جرت مناقشتها في لندن كواقع ممكن، مع أن ((البغداديين)) قد أبدوا في هذا الاتجاه شكاً واضحاً، لكن الإنكليز لم يسارعوا في اتخاذ التدابير العملية (تشكيل الحكومة وتبيان الحدود وغيرها...)، وأن ما اعتبروه الأكثر ملاءمة في وقته هو تهيئة التربة المناسبة في كوردستان تركيا ذاتها. ولقد أيد المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية رأي نوئيل والذي يقول بأنه كان أكثر نفعاً عودة القادة الكورد الموالين لبريطانيا والذين يعيشون في العاصمة (عبدالقادر والبدرخانيين وغيرهم) إلى كوردستان، وخوض النضال ضد السلطات المحلية التي تقوم بإغلاق النوادي الكوردية (في دياربكر مثلاً) وتلاحق عموماً أولئك الكورد الذين يقفون إلى جانب بريطانيا. وقد اثار الكماليون مخاوف المندوب السامي إلى حدّ بعيد، إذ استغلوا احتلال اليونانيين لإزمير وقيام ((الجمهورية الأرمنية)) والحركات الكوردية بالدعاية المعادية للحكومة، وهكذا اعترف هو بأن الوضع في شرق تركيا لم يعد تحت إشراف حكومة استانبول، ورأى المندوب السامي البريطاني أن من الأعمال السياسية الهامة تأييد الزعماء الكورد الراغبين في القبول بالحماية البريطانية، ولكن شريطة أن يسلكوا سلوكاً ((متزناً)) ولا يطرحوا بنشاطٍ المطالب القومية وألا يقوموا بملاحقة المسيحيين، وينبغي عدم معاقبة الكورد لما قاموا به من أعمال ضد المسيحيين[١٣٠]. ومن جانبه اقترح أ. ويلسون عدم إبداء أي تفضيل للأقليات المسيحية على الكورد كي لا يتم تحريض الآخرين ضد بريطانيا[١٣١].

وعلى العموم أثار الوضع في كوردستان تركيا مخاوف كبيرة لدى السلطات البريطانية في استانبول وفي بغداد على حد سواء" فقد كان الصراع يجري هنا بين ثلاث قوى سياسية رئيسة في

---

(١٢٨) المصدر السابق، برقية بتاريخ ٣١ آب عام ١٩١٩.

(١٢٩) المصدر السابق، برقية بتاريخ ١ ايلول عام ١٩١٩.

(١٣٠) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية على وزارة الخارجية ١٠ تموز عام ١٩١٩" نوئيل إلى المفوض المدني في بغداد ٢٠ آب عام ١٩١٩.

(١٣١) المصدر السابق، أ. ويلسون — إلى وزارة شؤون الهند وولي العهد، ٢٧-٢٨ آب ١٩١٩.

المجتمع التركي آنذاك وهي: أنصار حكومة السلطات التي لم تكن لها شعبية كبيرة والموالين للإنكليز، والاتحاديون الذين حافظوا على نفوذهم في أماكن كثيرة، والكماليون الذين كان عضدهم يشتد يوماً بعد يوم. وحاولت هذه القوى جميعاً استغلال السكان الكورد الذين طالبوا عفوياً بحق تقرير المصير لكنهم كانوا محرومين من قيادة سياسية وهادفة لأغراضها السياسية، وأصبح الشعب الكوردي المحب للحرية والمناوئ للاستعمار عرضةً لاحتيال مكشوف.

وقد برز في ((زمن الفتنة)) هذه عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس الدولة الكوردية الغامضة، وهؤلاء كانوا باستثناء شريف باشا – الذي لم تولِه بريطانيا الثقة – عبدالقادر والبدرخانيون ووجه جديد هو زعيم اتحاد عشيرة الملّلي القوية محمود بك ابن ابراهيم باشا[١٣٢] الذي كان شهيراً حين أودعه الأتراك السجن أثناء الحرب. وفي أعقاب الحرب، قامت السلطات التركية في جنوب شرق الأناضول، الذي يقع تحت نفوذ الاتحاديين، بإطلاق سراح محمود من السجن ووعدته بفرض سلطته على معظم كورد الملّلي (الذين عاشوا إلى الغرب من نهر الفرات)، فيما قام بتنظيم المقاومة ضد الإنكليز وطردهم من منطقة اورمية. إلا أن محمود بك لم يبدِ استعداداً للقيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقه. فضلاً عن ذلك اقام علاقات مع الإنكليز وبدأ يبرز بصفته مرشحاً ((لمنصب فرضي لحاكم كوردستان موحدة)) (حسب تعبير غير ترود بيل)[١٣٣]. لكنه لم يفلح هنا أيضاً وبالتحديد بحكم ((افتراضية)) هذا الإجراء كله، زد على ذلك أن منافسيه عبدالقادر والبدرخانيين وغيرهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً وبدورهم. وفي شباط عام ١٩١٩ رغب الصدر الأعظم في إرسال عبدالقادر بمهمة إلى كوردستان لتهدئتها، لكنها لم تتم لأسباب مجهولة، أما الشائعات حولها فقد اثارت شبهات منافسه حول سيد طه الذي انتقل فوراً إلى جانب الاتحاديين خصوم بريطانيا.

وحاول الاتحاديون تحويل النوادي الكوردية الموجودة في عدد من مدن أناضول الشرقية (وخاصةً في دياربكر وماردين) إلى حصون لمحاربة النفوذ البريطاني المتصاعد، وكانت النوادي تتألف من ممثلي أعيان الكورد (وهم حسب أقوال نوئيل ((مأجورين ومتفسخين))) والذين

---

(١٣٢) انظر: لازاريف، المسألة الكوردية، ص٧٤، ٧٥، ١١٤-١١٦، ١٤٨، ١٤٩.

(١٣٣) يصفه مصدر إنكليزي بأنه كان إنساناً ((لا رأي له)) ولذلك لم يكن موضع ثقة الكورد – الوطنيين، ولا الأتراك (الاتحاديين) ولا الإنكليز، رغم أن معظمهم عقدوا الرهان عليه في أوقاتٍ مختلفة. أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

وعدهم الاتحاديون بالحكم الذاتي. وحسب أقوال غيرترود بيل رغب الاتحاديون في تحويل النوادي الكوردية الى حصون لمحاربة ((التدخل البريطاني وضد الأرمن))، إلا أنه وجد فيها وطنيون مخلصون، حسب اعترافها بالذات(١٣٤).

وقصارى القول، كانت الأخبار من كوردستان تركيا سيئة، وهذا ما كان يثير القلق لدى بريطانيا. وفي نيسان عام ١٩١٩ أرسلت إلى كوردستان الرائد نوئيل – وهو أحد الخبراء الرئيسيين بالشؤون الكوردية – بغية جمع المعلومات والقيام بعمل سياسي – استخباراتي، وكان قد زار المنطقة بدءاً من نصيبين وحتى دياربكر، وتمكن من معرفة ميزان القوى السياسية الكوردية في هذه المنطقة ،وخاصة أنه توصل الى استنتاج مؤداه أن"فريق انصار الوحدة الكوردية" الذي طالب باستقلال كوردستان التام لم يكن مناوئاً كلياً للإنكليز كما كان متوقعاً كما أجرى الاتصالات مع الأقليات المسيحية التي طلبت المساعدة العسكرية البريطانية. وتمكن من جمع أخبار قيمة عن نشاط النادي الكوردي في دياربكر، المفعم ((بروح الاستقلال))، ولهذا السبب قامت السلطات بإغلاقه في أوائل حزيران عام ١٩١٩(١٣٥).

إلا أن نوئيل لم ينفذ مهمته حتى النهاية، وظلت أمور كثيرة غامضة، وبالتالي كانت مبعث قلق في لندن ودلهي وبغداد. وقد اثاره بشكل خاص وجود العلاقات بين الحركة الكوردية في جنوب – شرق الأناضول والأتراك (المقصود هنا بصورة رئيسة منظمات الاتحاديين التي زادت من نشاطها، ولكن لم يستبعد إقامة تفاهم متبادل مع الكماليين) وبذلت السلطات البريطانية جهودها للتواصل الى قطيعة بين الكورد والأتراك ولهذا الغرض (وكذلك لأجل القيام بمهام اخرى في كوردستان الغربية) أرسلت في أيلول عام ١٩١٩ نوئيل ثانية إلى الكورد في تركيا، ولكن هذه المرة في مجموعة ضمت كاميران وجلادت بدرخان الموالين لبريطانيا(١٣٦). وفي هذه الأثناء قمعت ثورة الشيخ محمود في العراق وشعر الإنكليز في المنطقة الكوردية بثقة أكبر.

قدّمت جولة نوئيل معلومات قيمة للحكومة البريطانية عن كوردستان تركيا، فبعد أن طاف في منطقة واسعة من عنتاب (غازي عنتاب حالياً) وحتى ملاطية، أقر نوئيل بأن الكورد يؤلفون بين ٧٠ و ٨٠ بالمئة من سكانها،فقد انقرضت الطائفة الأرمنية بصورة تامة تقريباً

---

(١٣٤) Bell, p. 66, 67, 70.

(١٣٥) المصدر السابق، ص٦٧.

(١٣٦) المصدر السابق، ص٧١.

(النتيجة المأساوية للمجازر الدموية التي استمر سنوات كثيرة) وبالتالي زالت ((المسألة العرقية القائمة قبل الحرب)) ويؤلف الكورد المحليون من أتباع المذهب الشيعي ٧٥ بالمئة، أما البقية منهم من السنة[١٣٧]" وأن سكان جنوب شرق الأناضول يعانون من الخراب والدمار وتعبوا من الحرب، وعلى العموم تضمر العشائر الكوردية عداءاً شديداً للأتراك، إلا أنها تحقد كثيراً على الأتراك الفتيان الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن مصائبها وويلاتها، كما لاحظ نوئيل المشاعر الموالية لبريطانيا لديها والاستعداد للقبول بالاحتلال البريطاني، فيما إذا اصبحت فقط السلطة المحلية كوردية. ولا تحظى شعارات مذهب الجامعة الإسلامية بشعبية بين صفوف الكورد، بينما يخشى السكان الأتراك المحليون – حسب ما أكده نوئيل – إقامة سلطة كوردية في المنطقة، مؤثرين عليها السلطة الأرمنية (أي أن((المسألة العرقية)) ما زالت قائمة؟[١٣٨].

وعلى العموم اصبحت العلاقات بين القوميات في شرق الأناضول موضع اهتمام زائد من قبل رجالات الاحتلال البريطاني. الذين كانت لهم صلات بقضايا الشرق الأوسط بما فيها القضية الكوردية، وقد ذكر انه رغم النقص الشديد في العنصر الأرمني في شرق الأناضول اصبحت المسألة الارمينة بعد الحرب حيوية من جديد، وقامت دول الحلفاء المنتصرة، بعد أن اثنت كثيراً عليها، باستغلالها في الظروف الجديدة – وكما مضى – كعملة صرف في الصراع الديبلوماسي والسياسي المعقد حول الغنائم الاستعمارية في الشرق الوسط ولأغراض معادية للسوفيات (وليس للمرة الاخيرة)، وغدت لندن الآن عديمة الأكتراث وبشكل ملحوظ بالأرمن وهي تعرض وبإلحاح ((البديل)) الكوردي تشفياً من الأمريكيين والفرنسيين. وفي كانون الأول عام ١٩١٨ عرض العقيد ف. ر. ماونسيل مشروع تشكيل دولتين مستقلتين هما الأرمنية والكوردية (تمتد الأولى من بحيرة وان وحتى البحر الأسود والثانية تقع إلى جنوب بحيرة وان). وقد تكون الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية في شرق الأناضول (التي كانت أكثريتها آنذاك من أنصار الاتحاد) في نهاية عام ١٩١٨ وفي النصف الأول من عام ١٩١٩ وإلى حدّ ما لمصلحة

---

(١٣٧) إن هذه الأرقام تثير الشكوك ذلك أن المنطقة الرئيسة التي يسكن فيها الكورد الشيعة (وبصورة أدق – علي – إلهي) كانت تقع في ديرسم شمال تلك الأماكن التي زارتها بعثة نوئيل.

(١٣٨) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). نوئيل إلى أ. ويلسون في بغداد. ١٩ و ٢٥ ايلول عام ١٩١٩.

الإنكليز التي كانت تقضي بعدم السماح للاجئين الأرمن بالعودة إلى البلاد من ما وراء القفقاس وإيران[139].

ونظرت أوساط الاحتلال البريطانية عادة إلى القضيتين الكوردية والأرمنية في ارتباط متبادل وثيق، وقد جاء في مذكرة آرتور هرتزل من وزارة شؤون الهند الخبير بهاتين المسالتين أن ((المسألة الأرمنية هي المسألة الكوردية)). ويعتقد هرتزل أن إنشاء دولة أرمنية سيعارض ((مبدأ تقرير المصير))، ذلك أن الأرمن في شرق الاناضول ظلوا، باستثناء كيليكية قلة ضئيلة ولا يرغب الكورد في الخضوع لحكمهم، وبالمقابل فإن تشكيل دولة كوردية لها آفاق واقعية ويحصل الأرمن في هذه الدولة — التي يجب أن تكون، بطبيعة الحال، تحت الحماية البريطانية، والفرنسية أو الأمريكية (والأفضل أن تكون تحت الحماية البريطانية) - على حقوقهم، وذلك بفضل ثقافتهم العالية نسبياً أكثر مما كان بوسعهم ترقبه، بسبب قلة عددهم[140].

أما هرتزل نفسه فقد اعتقد أن الأرمن يحصلون في هذه الدولة الكوردية الوهمية على نفس الحقوق تقريباً التي منحها للمسلمين الهنود حسب قانون مورلي — مينتو عام ١٩٠٩ الشهير[141] (ويستأثر بالإهتمام المقارنة التي تدل على أن الخبراء في ((انديا أوفيس)) قد صاغوا شكلاً كولونيالياً صرفاً لحل المسألتين الكوردية والأرمنية على حد سواء، وفضلاً عن ذلك يتضح من هذه الوثيقة وبجلاء أن الموالين للأرمن في هذه المؤسسة لم يتمتعوا بشعبية).

وبالتالي عُقد الرهان على الكورد، وكان نوئيل شاهداً عليه، فقد ثمن نوئيل نتائجه عالياً جداً مع أن ذلك كما سنبين لاحقاً، لم ينطبق مع الواقع. وكتب إثر عودته من حلب أن انضمام البدرخانيين إلى المهمة أعطى الفعالية المرتقبة، حيث اتخذ سكان كوردستان الغربية موقفاً إيجابياً منهم باستثناء عدد من الزعماء الذين عبروا عن عدائهم خوفاً على نفوذهم. ونصح نوئيل باستغلال البدرخانيين سواءً ضد الكماليين — وخاصةً إذا شكّل وضعهم خطراً أو ضد الاتحاديين وقادة قطعات الجيش المتمركزة في شرق الأناضول والمرتبطين معهم ارتباطاً وثيقاً، وقام

---

(139) Araby Nassabin, Britain and the Armenia Question. 1915-1923, London, p139, 142.

(١٤٠) قال زعيم عشيرة المِلّلي محمود بك الذي ورد ذكره للكابتن الإنكليزي فولي أن حكومة كوردستان تدعو الأرمن إلى الخدمة لكونهم أكثر ثقافةً، ولكن بعد إنشاء المدارس الكوردية يقوم الكورد بمطاردة الأرمن.

(١٤١) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). . ل. د. أويكلي من الدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند إلى أ. ويلسون ، ٦ أيلول عام ١٩١٩.

نوئيل بترشيح البدرخانيين بصفة ولاة ومتصرفين في المناطق الكوردية وخاصة ترشيح أمين عالي بدرخان لمنصب والي دياربكر وترشيح شخص قريب منه في منصب متصرف ماردين، أما الجنرال حمدي باشا ففي منصب قائد الفيلق العاشر[١٤٢].

ومن الملاحظ أن الباب العالي قد استوعب توصيات الرائد الإنكليزي واتخذها مرشداً للعمل: فوافق الصدر الأعظم على رأي الداماد فريد باشا[١٤٣] بتعيين أحد الكورد الأعيان والياً على دياربكر أو في مركز كبير آخر في كوردستان تركيا وكلفه القيام بمهمة منع الكورد من القيام بحركات ضد الحكومة، كما ورد ذكر ترشيح عبدالقادر، وسيد طه، ومصطفى بابان زاده، صحيح أن الباب العالي قد عبر عن مخاوفه من أن الإدارة الكوردية سوف تسلك نهجاً قومياً، لكنه علّل نفسه بفكرة أن نفوذ الحكومة في كوردستان لن يصبح مع ذلك أقل مما هو عليه.

وأيدت الإدارة البريطانية في بغداد هذه الفكرة، لكنها عارضت ترشيح سيد طه بعد أن رشحت مصطفى بابان زاده الذي لم يكن له خصوم في كوردستان الغربية واتصف بمرونة سياسية أكثر، الأمر الذي كان له أهمية بالنسبة إلى التغيرات المتوقعة في استانبول[١٤٤]، ألا يعني هذا دليلاً على أن مشروع إدخال الإدارة الكوردية (مع أنه لم يتحقق) كان له منشأ إنكليزي صرف؟ ولم يُعْن الإنكليز كثيراً برأي الباب العالي، بل وإنهم لم يعتمدوا، كما يبدو على بقاء حكومة استانبول لسنوات طويلة.

ومع ذلك وجدت خلافات معروفة بين ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط حول مسألة النظام القادم في كوردستان تركيا وحول أشكال مشاركة بريطانيا فيه، واتخذ نوئيل مواقف متطرفة ((موالية للكورد)) (مع مراعاة تامة بالطبع لمصالح بريطانيا) واقترح حال عدم تمكن مؤتمر الصلح من حل مسألة الدولة الكوردية الإقدام على خطوة نحو تلبية مطالب ((الفريق الكوردي))، ومنح الولايات الشرقية إدارة ذاتية واسعة في ظل الاحتفاظ بالسيادة التركية عليها. كما يتعين إجراء التقسيم الإداري الجديد حسب المبدأ العرقي في الولايات الكوردية التي يجب أن يؤلف الكورد فيها ٩٥ بالمئة من مجموع السكان، وأن يتألف الجهاز الإداري بما فيه

---

(١٤٢) المصدر السابق، من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى أ. ويلسون، ١ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(١٤٣) الداماد — لقب صهر السلطان.

(١٤٤) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). من أ. ويلسون إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، ٢ تشرين الأول عام ١٩١٩.

الجندرمة من الكورد، وجعل اللغة الكوردية لغة رسميةً وإجراء التعليم بها في المدارس. وأن يكون التعيين في المناصب الإدارية العليا من الولاة والمتصرفين والقائمقامين من صلاحيات الدولة المنتدبة وحدها كي لا يتسنى للأتراك تعيين عملائهم في هذه المناصب، أما المناطق التي يتألف سكانها من خليط من القوميات فيجب إقامة رقابة أكثر صرامةً لدولة الانتداب، وأن تتألف الجندرمة من ممثلي القوميات المختلفة(١٤٥).

وعلى هذا النحو لم ينظر مشروع نوئيل في إقامة كوردستان ((كوردية)) أو ((تركية)) في شرق الأناضول، بل كوردستان إنكليزية على الأغلب. واقترح في الوقت ذاته القيام بخطوة كبيرة لمساعدة القومية الكوردية رغم أنه رفض دعامتين رئيسيتين من دعائمها وهما الاستقلال وتوحيد كوردستان.

بيد أن تصورات نوئيل المتعلقة بمستقبل كوردستان تركيا لم تلق عطف الذين يشرفون مباشرة على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وحسب رأي المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية فإنه لا ينبغي التدخل مباشرة في شؤون تركيا الداخلية بما فيها المسألة الكوردية ورأى أن تعاون القادة الكورد مع نوئيل مسموح به فقط لإعادة ((النظام إلى شرق آسيا الصغرى، وأن توزيع المناصب الإدارية في هذه المنطقة على الزعماء الكورد يتناقض مع مبدأ عدم التدخل، وعارض المندوب السامي البريطاني خاصة تعيين أمين عالي بدرخان والياً في دياربكر، حيث لم يول الثقة – كما يبدو – لهذا القائد الكوردي البارز(١٤٦).

كما قوبل مشروع نوئيل بموقف سلبي في بغداد، وكتب أ. ويلسون أنه ينبغي الحفاظ على السيادة التركية (وليس شكلياً فقط) في ست ولايات أرمنية. وترتبط إقامة دولة أرمنية أو كوردية بقبول الولايات الأمريكية الانتداب على جزءٍ من آسيا الصغرى، وينبغي ألاً تتحمل مسؤولية إضافية في هذه الولايات، وقد يؤدي مقترحات نوئيل إلى جرّ بريطانيا إلى القيام بأعمال عسكرية قد تضعف من مواقعها في ميسوبوتاميا(١٤٧).

وقبل كل شيء يتعين البحث عن تفسير موقف السلطات البريطانية الإجماعي لمشروع نوئيل الذي بدا وكأنه أخذ بعين الاعتبار الخصوصية الكوردية وتأمين المصالح البريطانية في أنه صدر في غير وقته وجرى في

---

(١٤٥) المصدر السابق، من نوئيل إلى أ. ويلسون ٢٧ أيلول عام ١٩١٩.

(١٤٦) المصدر السابق، برقية أ. ويلسون بتاريخ ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(١٤٧) المصدر السابق. ويلسون إلى وزارة شؤون الهند ٢٢ تشرين الأول عام ١٩١٩.

تلك الآونة (منتصف عام ١٩١٩) صراع ديبلوماسي وسياسي حاد حول المسألة التركية (بالمعنى الواسع)، ولم يكن مناسباً في مثل هذا الموقف طرح دعاوى مكشوفة للسيطرة على منطقة شرق الأناضول، لا سيما والمسألة الكوردية لم تكن مسألة في الدرجة الأولى من الأهمية في سياسة بريطانيا الشرق أوسطية من حساباتهم المسألة الأرمنية البريطانية معتمدين على استغلال الدولة الطاشناقية لمصالحهم، كما لم يسارع الإنكليز في طرح المسألة الكوردية على المسرح في تركيا بسبب عدم رغبتهم في وضع عراقيل إضافية أمام حكومة استانبول التي تزعّمها حتى أكتوبر عام ١٩١٩ الداماد فريد باشا الذي كان أداة في ايديهم، فهم كانوا يؤثرون حينئذٍ النشاط من خلاله وخاصةً في ما كان يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في البلاد.

وأخيراً كان على لندن في حساباتها لاستغلال الحركات القومية في تركيا، الأخذ بعين الاعتبار عاملاً آخر برز في صيف عام ١٩١٩ وبدأ يؤثر تأثيراً متزايداً على ميزان القوى السياسية، كان ذلك العامل هو الحركة الكمالية التي رفعت راية النضال في سبيل استقلال الدولة التركية الوطنية. ومن الواضح أن الإنكليز لم يقدِّروا أهمية هذا الحدث سواءً في ما يتعلق بنطاقه أم بأهميته السياسية. وعندما أصبحت الكمالية تشكل خطراً على مخططات الامبراطورية البريطانية شنت بريطانيا بعد عام الحرب عليها (وبأيدٍ غريبة بصورة رئيسة وذلك حسب عادتها القديمة والمألوفة) بيد أن موقف الإنكليز من الحركة الكمالية لم يتحدد نهائياً في عام ١٩١٩، فهم عندما اعتمدوا على الباب العالي كوسيلة رئيسة لسياستهم في تركيا ،حاولوا في آنٍ واحد إخضاع الكماليين لهم ايضاً كي يقوموا بمحاولة عقد مصالحة بينهم وبين استانبول أو استغلالهم عند الحاجة القصوى بمثابة طريقة احتياطية لأغراضهم. وفي مثل هذا الموقف كان تأييد القومية الكوردية وبصورة مكشوفة يعرقل الأمور وحدها، وحتى وان كان في شكل الانتداب على كوردستان تركيا.

وعلى العموم لم تكن فكرة الانتداب على كوردستان مقبولةً لدى لندن في تلك المرحلة، وهي لم ترغب أن ترى، ولأسباب معروفةٍ، قيام انتداب فرنسي أو أمريكي عليها، لكنها بالذات لم تسارع في القيام بهذا الدور. وفي الوقت الذي كانت حكومة الداماد فريد باشا ((خاضعةً لهم)) وحظيت بثقة محمد الخامس وحيد الدين التامة أراد الإنكليز بمفردهم فرض إشرافهم على تركيا كلها. واجروا المفاوضات مع فريد باشا بشأن، الانتداب على تركيا كلها. ويمكن أن نجد في المصادر العلمية ما يؤكد على أن فريد باشا أبرم في ١٢ ايلول عام ١٩١٩[١٤٨] اتفاقية سرية مع بريطانيا، التي أعدت لاستقلال كوردستان بوجه خاص. ورغم أن الإنكليز والأتراك تجاهلوا وجود

---

(١٤٨) حسب معطيات ((ماتين)) الباريسية (١٠ و١١ تشرين الثاني عام ١٩٢١) — ٢ أيلول.

مثل هذه الاتفاقية ونصها ولم يرها أحد رأي العين، بل وأن إنجاز تسليم بريطانيا الانتداب على تركيا كلها كان مستحيلاً عملياً بسبب مقاومة أعضاء الحلفاء الآخرين(١٤٩)، ومما لا شك فيه أن بريطانيا حاولت في ذلك الظرف الأكثر مناسبة لها حرمان حلفائها من حصتها المستحقة في التركة العثمانية بعد أن فرضت بهذه الطريقة أو تلك إشرافها غير المباشر على البلاد، ولم يكن فرض انتداب منفرد على كوردستان في ظل هذا الوضع ضرورياً، في حين أن استقلالها (وعلى الأرجح الحديث عنه) يمكن أن يقدم خدمةً مفيدة للحكومة البريطانية محتفظاً بنفوذها الفعّال في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، ويسمح لها في الوقت ذاته بدحض الاتهامات حول خرق مبدأ تقرير مصير الأقليات القومية الذي حظي بشعبية واسعة.

بيد أن ذلك كله كان من حقل ((السياسة الهامة جداً)) حيث سيجري الحديث في ما بعد وبشكل خاص، وان ما يعنينا هنا هو بدايات النزاع بين القوميين الكورد والكماليين الذي تجلى بالضبط إثر جولتين قام بهما نوئيل في كوردستان تركيا عام ١٩١٩.

سادساً: الحركة الكوردية والكماليون

جرت في المرحلة الواقعة ما بين مهمة نوئيل الأولى والثانية إلى الأناضول بما فيه جزؤه الشرقي أحداث اتسمت بأهمية تاريخية بالغة ليس بالنسبة لتركيا وحدها، بل بالنسبة لمعظم بلدان الشرق الأوسط، فقد نشأت هنا بالذات الحركة التحررية الوطنية التركية وصَلُب عودها وأحرزت النجاحات العسكرية والسياسية الأولى التي كانت بمثابة ردّ الأمة التركية على العدوان الاستعماري وعلى السياسة الوطنية للقيادة الحاكمة في الامبراطورية العثمانية المحتضرة والمتمثلة في طغمة السلطان وحكومة استانبول الخانعة أمام بريطانيا. كما برز قائد دون منازع لهذه الحركة، هو الجنرال مصطفى كمال باشا، الذي اكتسب منذ أيام الحرب شعبيةً واسعةً في البلاد بمواهبه العسكرية وسلوكه الوطني، وقام وعلى عجل، بتشكيل مركز يكون بديلاً للسلطة في الأناضول حيث توجد جميع القوى الوطنية الرئيسة والمعادية للاستعمار في المجتمع التركي، واختار أنقرة عاصمة له في اواخر عام ١٩١٩. وانبلجت أمام تركيا آفاق جديدة، ولكن كان عليها خوض نضال طويل وشاق ضد عدد كبير من الأعداء الأقوياء الذين وقفوا ضد الاستقلال التركي.

---

(١٤٩) أنظر أ. ف. ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص٩٠-٩١" =

=Howard, the partition of turkey, p.241-242, 255.

ويبدو أنه كان للشعب الكوردي في هذه المرحلة نفس الأصدقاء والأعداء الذين كانوا للشعب التركي، أي أنه وجد أساس موضوعي للتحالف بين الحركتين القوميتين الكوردية والتركية، إلا أنه لم يتمّ مثل هذا التحالف. وعلاوة على ذلك نشأ بين هاتين الحركتين في تلك الفترة بالذات صراع ولمدة طويلة.

وكان لذلك سببان رئيسان: أما السبب الأول فقد كان متأصلاً في الطبيعة الطبقية لأية قومية برجوازية تكون عاجزة عضوياً عن ((التعايش سلمياً)) مع نظيرتها في دولة واحدة، ،ويمكن التخفيف عنه في ظل نظام الديمقراطية المتطورة ، بل وحتى تسوية التناقضات التناحرية الناشئة، ولكن كما بيّنت التجربة الأوربية فبصورة مؤقتة فقط. أما في بقية الحالات الأخرى فلا مناص من نشوء التناقضات التناحرية في ظل نظام ((السيطرة – الخضوع)) بين الأمة السائدة أي الأكثرية العرقية وبين الأقليات القومية، وهذا ما حصل بالذات في تركيا الجديدة خلال المرحلة الأولى من تاريخها. ومما لا ريب فيه أن الكمالية كانت حركة اجتماعية تقدمية في ذلك العصر التاريخي حيث كانت تحمل شحنة كبيرة من العداء للاستعمار والتقاليد الإقطاعية الإكليريكية التركية القديمة التي اتجهت نحو التعاون مع روسيا السوفياتية والحصول على مساعدتها، ورغم ذلك كله لم تخرج من وجهة نظر مقومات السياسة الداخلية خارج أُطر القومية التركية البورجوازية المحملة بأعباء خرافات الدولة العظمى التي كانت تغذيها ذكريات ماضي الامبراطورية العثمانية التليد.

وكان السبب الثاني في خصائص القومية الكوردية الفتية الناشئة منذ عهد جديد، التي كانت ضعيفة جداً ولم تنضج من الناحيتين السياسية والتنظيمية بحيث تأمل، وبصورة مستقلة، وهي تعمل بانفراد على تحقيق نجاح سريع وملموس، في نيل الاستقلال ولو كان ذلك لجزء من أراضي كوردستان العرقية. والأكثر احتمالاً كوردستان تركيا. وبدهي أن لندن في هذه الأثناء لم تسترشد ابداً بمصالح الشعب الكوردي بل بدوافعها الاستعمارية الخاصة والموجهة في نهاية المطاف ضد مصالح الشعب الكوردي. اما القادة الكورد فإنهم عندما سلكوا طريق التقارب مع بريطانيا من خلال ممثليها في الدوائر الدبلوماسية والعسكرية والسياسية – الاستخباراتية اعتمدوا أيضاً وبمساعدتها على نيل الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي في تقرير المصير وليس على القيام بدور دمى بريطانية[١٥٠]، بل وحتى أعضاء حكومة استانبول وحاشية السلطان الذين انصاعوا لأوامر دول الحلفاء حاولوا الحفاظ على ما كان ممكناً من النظام العثماني القديم.

---

(١٥٠) كان يمكن اعتبار أمثال هؤلاء فقط عدداً من ممثلي القيادة العشائرية الذين باعوا أنفسهم للإنكليز ولكن الحديث لا يجري عنهم الآن.

ولكن كانت معظمها نوايا ذاتية، أما موضوعياً فسرعان ما تشكّل بعد الهدنة تحالف مؤقت بين بريطانيا وقيادة مركز القومية الكوردية الذي يقع في استانبول، وقامت بدور الوسيط حكومة استانبول الواقعة تحت إشراف حزب ((الحرية والائتلاف)) وكان جميع أعضائها من الموالين لبريطانيا (وأولهم كان الداماد فريد باشا الذي شغل مرتين منصب الصدر الأعظم). ولهذا كانت لدى الكماليين جميع الأسباب ليجدوا في القوميين الكورد بقيادة الأعيان في استانبول (عبدالقادر، والبدرخانيين وغيرهم) أعداء سياسيين ألدّاء لهم.

صحيح أنه، وكما ورد آنفاً، لم تقع كوردستان تركيا ابداً تحت إشراف حكومة استانبول ولا تحت إشراف قادة المنظمات الكوردية السياسية. وقد كان تأثير القوميين على العشائر ضعيفاً وليس في كل مكان[١٥١]. وظلت قائمة الأسباب الموضوعية التي كانت من شأنها المساهمة (وساهمت مراراً في حقيقة الأمر) في تقارب وتحالف الحركة الكوردية القومية مع التركية (ولا سيما استمرار عدوان الاستعمار الفرنسي والبريطاني واتساع نطاقه في جنوب وجنوب شرق الأناضول)، ومع ذلك كان موقف الكماليين، ومنذ البداية وللأسباب المشار إليها، موقفاً عدائياً وبصورة مكشوفة من الفكرة الكوردية القومية ومن الذين حملوا لواءها، كما تكوَّن انطباع أن الأوساط المتنفذة في الحركة الكمالية (وخاصة جناحها اليميني القومي الشوفيني) التي بالغت، وعن عمد، في بث شائعة حول الطابع الموالي للإنكليز والعميل للحركة الكوردية كلها، كي تبرر من نهجها المعادي للكورد، ومن هذه الناحية قدمت جولات نوئيل ذريعة مناسبة لهذه الأوساط بغية تضخيم الدعاية المعادية للكورد.

ووجد الكماليون مراراً منذ بداية نشاطهم في الأناضول دلائل قاطعة على اهتمام الإنكليز بالحركة الكوردية القومية واستعداد الباب العالي لتقديم الخدمة لهم في هذه المسألة. ففي ١٣ نيسان عام ١٩١٩ اصدر شاكر باشا وزير الحربية في حكومة الداماد فريد باشا أمراً إلى السلطات الحدودية في شرق الأناضول يقضي بمنع الكورد من القيام بحركات ضد الإنكليز فيما

---

(١٥١) كتب العقيد الإنكليزي إيلفينستون والخبير بالمسألة الكوردية بناءً على انطباعاته الشخصية عن الوضع في كوردستان تركيا بعد نهاية الحرب يقول: وقف الرأي العام للعشائر الكوردية ((بعدم الاكتراث من الاحاديث حول الاستقلال الكوردي أو الادارة الذاتية موافقاً على البقاء تحت الحكم التركي)).

Colonel W. C. Elphinston, ((Kurds and the Kurdish question)), Journal of the central Asian society: Vol. XXIV, January 1948, P.43.

إذا طالبوا بذلك[١٥٢]. وبات معروفاً في أواخر ايار من العام ذاته أمر مفاوضات النقيب البريطاني في الأركان العامة بولي مع زعيم عشيرة الملّلي محمود بك حول إنشاء كوردستان ((مستقلة)) تحت حماية بريطانيا. وسرعان ما التقى نوئيل مع محمود في ويران شهر بعد أن عزز حججه ((بفرسان القديس جورج)) [١٥٣]. وصحيح أنه، - كما ورد آنفاً — لم تتمخض هذه العملية عن شيء، وقام نوئيل بالدعاية امام أعضاء النادي الكوردي في سبيل انفصال المناطق الكوردية عن تركيا.

وبهذا الشكل اصطدم الكماليون منذ المرحلة الأولى من انتشار الحركة الوطنية — التحررية التركية في الأناضول بدسائس عملاء الإنكليز في الولايات الكوردية، وبعد مرور عام تقريباً قال كمال أثناء دورة المجلس الوطني التركي الكبير بشأن جولات نوئيل ما يلي: ((... حاول الإنكليز سابقاً وبشتى السبل خداع كوردستان كلها وسلخها عن الأتراك والمسلمين الآخرين، ولقد قام بنشاط أكبر ضابط إنكليزي برتبة نقيب أو كما، يبدو، رائد، ومما يؤسف له أن مسلماً أو اثنين قد قدما له المساعدة أيضاً، وفي هذه الفترة وصل نونيل[١٥٤] إلى ملاطية حيث أجرى اتصالات مع علي غالب بك[١٥٥] وقاد القوات التي ينبغي أن تقدم نحو سيواس)) [١٥٦]. ومن ثم سرد كمال رسالته الموجهة إلى الصدر الأعظم الجديد علي رضا باشا الذي حل محل الداماد فريد باشا في اوائل تشرين الأول عام ١٩١٩[١٥٧]، وجاء فيها: ((التجأت الحكومة السابقة إلى تشكيل عصابات قطّاع الطرق في ولاية إيليازيغ بهدف تصفية وفود الكونغرس التي انبرت للدفاع عن وجود الأمة وحقوقها المقدسة، كما أعطيت تعليمات أيضاً لإيجاد ذريعة لتفجير الاقتتال بين صفوف السكان في ولايتي سيواس وإيليازيغ)) [١٥٨].

---

(١٥٢) مصطفى كمال (أتاتورك)، طريق تركيا الجديدة، ١٩١٩-١٩٢٧، الجزء٣، تدخل الحلفاء، الحرب التركية — اليونانية وتعزيز الجبهة الوطنية ١٩٢٠-١٩٢١، موسكو، ١٩٣٤، ص٣٩٠-٣٩٢.

(١٥٣) هكذا سمّوا القطعة النقدية الذهبية التي رسمت عليها صورة القديس جيورجي الظافر حامي بريطانيا.

(١٥٤) كان يعني نوئيل.

(١٥٥) والي مامورت — آلعزيز أو ولاية خربوط.

(١٥٦) اتاتورك، كلمات وخطب مختارة، موسكو، ١٩٦٦، ص٥١.

(١٥٧) عقد الوطنيون الأتراك آمالاً معروفة عليه، غير أنها لم تتحقق.

(١٥٨) أتاتورك، كلمات وخطب مختارة، ص٥٥.

وتجلى في هذه الأفكار المقتضبة موقف مصطفى كمال من السياسة البريطانية في كوردستان ومن الحركة الكوردية نفسها (((عصابات قطاع الطرق)))، ومما لا شك فيه أن كمال يعني ((كل)) كوردستان (بما فيها جزآها العربي والفارسي) التي يسكنها إخوة الأتراك بالدين، وبهذا الشكل كان الادعاء ((بكوردستان كلها)) من صلب تفكير كمال السياسي في المرحلة الأولى من النضال الوطني التحرري، حيث استغل في ذلك الحجة الإسلامية أيضاً.

وبعد مرور سبع سنوات ونصف من دورة المجلس التركي الكبير الآنفة الذكر توقف كمال في خطاب موسع ألقاه في المؤتمرالثاني لحزب الشعب الجمهوري والمنشور بلغات عديدة بما فيها اللغة الروسية مع ملحق يحتوي وثائق كثيرة وبإسهاب عن الوضع في الولايات الكوردية — الأرمنية في ربيع وصيف وخريف ١٩١٩ مولياً له، كما يظهر، أهمية تاريخية كبيرة. وتروي المادة الواردة في هذا الخطاب من مذكراته ووثائق وقبل كل شيء المخاوف الكبيرة لديه نتيجة النهوض المتزايد للحركة الكوردية القومية في شرق الأناضول. وحسب أقواله كان هدف جمعية انبعاث الشعب الكوردي[١٥٩] التي كانت لها فروع في دياربكر وبدليس وخربوط (ومن الملاحظ أن الكلام يجري عن النوادي الكوردية الآنفة الذكر) ومركز قيادي في القسطنطينية ((هو تأسيس دولة كوردية تحت الحماية الأجنبية[١٦٠]. كما وصلت أخبار مماثلة من مناطق البلاد الأخرى، فقد أبلغ القائم بأعمال والي دياربكر مصطفى كمال عن قيام ((عدد من الكورد الشباب بتأسيس جمعية كوردية بدأت ((تقوم بالدعاية لإنشاء كوردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية. وأكد الذي قام بنقل الخبر بعد أن تحدث عن نشاط نوئيل وعن حل الجمعية وملاحقة أعضائها أن سكان الولاية ((رفضوا مثل هذه الدعاية رفضاً قاطعاً))[١٦١].

وكتب مصطفى كمال في رده قائلاً: ((إنني أوافق تماماً على إجراءاتكم حيال النادي الكوردي)) لكنه اقترح في ما بعد عدم تشديد التعسف ضد أعضاء النادي، بل بالعكس الاتحاد

---

(١٥٩) على ما يبدو، جمعية انبعاث كوردستان.

(١٦٠) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء١. الخطوات الأولى للحركة الوطنية التحررية، ١٩٢٩، ص٩.

(١٦١) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). من أ. ويلسون إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، ٢ تشرين الأول عام ١٩١٩.

معهم ضد دول الحلفاء ضمن إطار الجمعيتين الناشئتين في الأناضول وهما جمعية ((الدفاع عن الحقوق)) و ((ضد الإلحاق))[١٦٢]

وربما ظهرت لديه في هذه الفترة (حزيران عام ١٩١٩) نيّة جدية لعزل المشاركين في الحركة الكوردية القوية والمتوحدين في النوادي الريفية مثل نادي دياربكر، عن الأعيان في استانبول وعن عملاء الإنكليز وكتب في رسالة خاصة إلى عدد من الأشخاص في القسطنطينية (أي إلى انصاره) بتاريخ ٢١ حزيران ما يلي: ((إن الحركات التي أنشأتها الدعاية الإنكليزية مثل الحركة التي اتسع نطاقها الان في سبيل الاستقلال الكوردي قد تحولت عندما طرحت مسألة تقسيم الامبراطورية – والحمد لله – لمصلحتنا. وقد تم بفضل المراسلة مع المشاركين في هذه الحركات جذب الأخيرين إلى القضية العامة واتحدوا معنا حول الخليفة والتاج، وجرى بيننا اتفاق تام وتمت دعوتهم إلى الكونغرس[١٦٣].

وجرت محاولة استمالة الزعماء الكورد إلى جانب الحركة القومية التركية في كونغرس أرضروم، فقد جرى انتخاب زعيم عشيرة موتكي حاجي موسى بك في المجلس النيابي الذي انتخبه الكونغرس برئاسة كمال (صحيح أنه لم يظهر عن مواهبه وسمّاه كمال بالشخص ((العَرَضي)))[١٦٤]، وجاء في خطاب كمال الآنف الذكر نداءه إلى جميل جتو بك زعيم إحدى العشائر الكوردية في غرزان، وكان النداء مليئاً بعبارات الإطراء لشخص الزعيم وتخللها الاتهامات ضد الإنكليز[١٦٥]. ولم يكن هذا النداء المنشور كمثال هو الوحيد من نوعه.

ولم يطلق الكماليون خلال تعاملهم مع القيادة الكوردية العشائرية العنان للمشاعر فحسب، بل أظهروا أنفسهم بمظهر المدافعين عن الخلافة والسلطان، وأعلنوا أن أعداءهم المباشرين هم من الأجانب وحدهم (ويشكل رئيس الإنكليز واليونانيون المطيعون لهم) وحكومة استانبول الخانعة أمامهم وخاصة

---

(١٦٢) المصدر السابق، ص٢٠٣، جرى نقل مصطفى القائم بأعمال والي دياربكر إلى مراقبة الجيش الثالث، ٨ حزيران عام ١٩١٩.

(١٦٣) المصدر السابق، ص٢٠٣-٢٠٤، ٢٠٨-٢٠٩. بتاريخ ١٥ حزيران عام ١٩١٩.

(١٦٤) المصدر السابق، ص٤٢٤. يقصد بذلك مؤتمر الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية، الذي انعقد في ارضروم ٢٣ تموز – ٦ آب عام ١٩١٩.

(١٦٥) المصدر السابق، ص٦٥، ٦٦، ٦٨.

فريد باشا[١٦٦] الذي يكنّ له الوطنيون حقداً دفيناً. وهذا ما كان سمة مميزة لتكتيك الكمالية السياسي في المرحلة الأولى من صراعهم عندما سعوا إلى توسيع قاعدة حركتهم الاجتماعية – السياسية، لكنهم قدموا لأجل استمالة الكورد حجة مجربة أخرى (لجميع القوميين الأتراك) وهي المسألة الأرمنية التي ساهمت في تفاقمها (ولسوء حظ الشعب الأرمني بأجمعه) سياسي الحكام الطاشناق في أرمينيا ((المستقلة)) والموجهين من قبل المخرجين في دول الحلفاء.

واستغل الكماليون وقيادة الجيش في شرق الأناضول المؤيدة لهم السياسة الخارجية الاستفزازية والمتغطرسة لأرمينيا الطاشناقية كي يوجهوا الحركة الكوردية القومية في الاتجاه الذي يحلو لهم، وجرت الدعاية بين صفوف الكورد لمصلحة الوحدة مع السكان الأتراك ضد تطاولات أرمينيا الإقليمية، وحسب أقوال قائد الفيلق العسكري الثاني عشر صلاح الدين فإن الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التحالف الكوردي – التركي هو ((عدم السماح بتقسيم الأراضي بين الأكثرية الكوردية والتركية والأقليات القومية المختلفة القاطنة على تلك الأراضي نفسها))[١٦٧]. وعندما استشهد صلاح الدين برأي الأحزاب السياسية فإنه أجاز تهجير الكورد والأتراك من عدد من المناطق المسلمة وإخلاءها للأرمن ولكن شريطة القبول بالانتداب الأمريكي على تركيا كلها[١٦٨]. وقد عارض كمال دون أن يأتي على ذكر الانتداب الأمريكي وبشدّة، التنازل لأرمينيا عن الأرضي الواقعة في تلك الولايات الشرقية التي كان الكورد والأتراك يؤلفون أكثرية سكانها آنذاك. وكتب في رده إلى صلاح الدين يقول: ((كانت أكثرية سكان هذه المناطق حتى قبل الحرب[١٦٩] تتألف من الأتراك ومن عدد ضئيل من الكورد كما يسمونه بالزازا[١٧٠]، ومن عدد غير كبير جداً من الأرمن)) [١٧١].

---

(١٦٦) كما دوى الصوت ((الكوردي)) في الحملة التي شنها الكماليون لحمل حكومة الداماد فريد باشا على الاستقلال. فمثلاً وضع تحت بيان ((الأحزاب التركية)) ضد حكومة فريد باشا ((اللادستورية)) بتاريخ ٢٢ حزيران عام ١٩٢٠ والمنشور في صحيفة ((إدراك)) تواقيع ((الحزب الكوردي القومي)) و((المنتدى الكوردي)) (ارشيف وزارة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). المندوب السامي البريطاني في تركيا.

(١٦٧) المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠ صلاح الدين إلى قائد الفرقة ١٥ الجنرال كاظم قربكر، ١٣ آب عام ١٩١٩.

(١٦٨) المصدر السابق، ص١٠٠.

(١٦٩) كان يقصد بذلك الأراضي الواقعة بين أرزنجان وسيواس.

ومما لاشك فيه أن استغلال الإمبرياليين لحركات الأقليات العرقية وخاصةً المسيحية في الامبراطورية العثمانية قد ساهم في إذكاء نار الميول الشوفينية المتأصلة تاريخياً لدى القوميين البورجوازيين الأتراك من مختلف الصنوف بما فيهم الكماليون (ناهيك الحديث عن المعسكر الإقطاعي – الإكليريكي). وكانت قيادة الجيش العليا معادية تقليدياً للأرمن وبشدة. بيد أن محاولة الكماليين في دق اسفين بين ((المركز العقلي)) الكوردي في استانبول والكورد في شرق الأناضول بالتلويح ((بالخطر الأرمني)) قد باءت بالفشل بوجه عام. وكانت الأرضية المعادية للأرمن هشة جداً بحيث يمكن بناء قاعدة متينة للتعاون الكوردي – التركي فوقها، ذلك أن التناقضات بين القوميين الأتراك والقوميين الكورد تناحرية سمحت بمساومات مؤقتة فقط (عندما كان الخطر الخارجي من جانب الإمبرياليين يهدد كوردستان وتركيا في آن واحدٍ).

وقد سجلت وفي حالات معينة فقط، هجمات المفارز الكوردية والتركية غير النظامية (وبصورة أدق الأذربيجانية من ناخجيوان) القرى الأرمنية (في كاقبزمان وغيره من المراكز السكانية في منطقة كانت عملياً الفاصلة بين تركيا وأرمينيا في ذلك الوقت) [١٧٢]. وعلى العموم لا توجد وقائع من شأنها التحدث عن وقوع أية مجزرة كوردية – أرمنية قومية كبيرة في المرحلة المدروسة، وهذا ما يدل على حالة المجتمع الكوردي الأكثر نضوجاً بوجه عام والقومية الكوردية بوجه خاص، مقارنة مع العقود السابقة. ولقد رأى الشعب الكوردي الذي انبرى

---

(١٧٠) فئة أثنوغرافية من الكورد تسكن في مقاطعة ديرسم (ولاية خربوط) تعتنق المذهب الشيعي (أهل الحق، أو علي – إلهي) وتتحدث بلهجة خاصة هي الزازاكية. وجدير بالذكر أن الزازا لا يؤلفون ((أقلية ضئيلة))، بل بلغ عددهم عدة مئات آلاف نسمة.

(١٧١) المصدر السابق، ص١٠١، كمال إلى قائد الفرقتين الثانية عشرة والعشرين، ٢١ آب عام ١٩١٩.

(172) Nassibian, Britain and Armenia Question, p. 163-164.

ففي محاولات إثارة العداء من جديد بين الأرمن من جهة. والكورد والمسلمين من جهة أخرى يتحمل الطاشناق مسؤولية غير قليلة، فلقد قاموا بملاحقة السكان الكورد والأتراك في الأراضي الواقعة تحت إشرافهم (وقد ابتكر مصطلح خاص بهم ((ماكريل))) كما سلموا الأراضي التي اخذوها منهم إلى المتنفذين من أعضاء الحكومة والبرلمان. فأعمال النهب والمجازر الدموية ضد السكان المسلمين التي جرى تبريرها بالثأر عن الماضي قد أثارت شكاوي كثيرة انتشرت على نطاق واسع، الأمر الذي قدم لدول الائتلاف الكبرى ذرائع إضافية للتدخل. انظر: ب. أ. بوريان، أرمينيا، الديبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي، الجزء٢، موسكو – لينينغراد، ١٩٢٩، ص١٩٥"

.(RPER, 1919, Vol. 11. Wash. 1934. p. 860

للنضال في سبيل حقوقه وقادته، وبوضوح تام، أعداءهم الحقيقيين ولم يسمحوا لأنفسهم الانشغال بالعداء الذي تم استئصاله منذ فترة طويلة مع الشعب الأرمني.

وفقد كمال وأنصاره الثقة سريعاً بإمكانية اخضاع الكورد وضمان ولاء زعمائهم وقادتهم القوميين (زد على ذلك أنهم ربما لم يعتمدوا على تأييد الآخرين). وان ما أثار قلق الكماليين هو النشاط الملحوظ لأعيان الكورد في استانبول وسعيهم لإقامة اتصالات مباشرة مع الزعماء في شرق الأناضول. ففي تموز عام ١٩١٩ قام كمال بعد أن علم بجولة جلادت، وكاميران وأكرم بدرخان من استانبول إلى كوردستان بإصدار أمر سرّي إلى قيادة الفيلق الثالث عشر في دياربكر لاعتقالهم، ولم تقدم السلطات المحلية على تنفيذ هذا الإجراء دون مصادقة الباب العالي، وتمكن البدرخانيون من الاختفاء بمساعدة والي خربوط علي غالب بك، وأصدر كمال الذي اغتاظ جداً أمراً إلى السلطات ((باتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى حرمان الحركة الكوردية الانفصالية من أية تربة صالحة)) [١٧٣].

وقد تم عرض جميع هذه الأحداث في خطاب كمال بصورة غير منتظمة جداً مع الإخلال بزمن وقوع هذه الأحداث وتعاقبها، وغير واضح خاصة ما إذا قام نوئيل بزيارة كوردستان صيف عام ١٩١٩، كما التزمت المصادر الإنكليزية الصمت حيال ذلك، وقد حاول كمال نفسه، وبشتى الوسائل إبراز مشاركة الإنكليز في الاضطرابات الكوردية دون أن يكلف نفسه أحياناً عناء البراهين، فمثلاً لا يستند زعمه حول أن الإنكليز كانوا مستعدين لإرسال فرقة من أورفة المحتلة لمساعدة الكورد بأي شكل[١٧٤]. وكما يبدو فقد كان عارياً عن الصحة بعض المعلومات الأخرى التي احتواها هذا الخطاب، ويتكون انطباع لدى المرء أن كمال كان يبالغ كثيراً كي يرسم لوحة لمؤامرة أنكلو – كوردية كبيرة تهدف إلى سلخ شرق الأناضول كله من تركيا وإنشاء دولة كوردية تابعة على أراضيه وخنق الحركة الوطية التركية.

ولكن مما لا شك فيه أنه كان لدى الكماليين اسباب للقلق ولم تكن قليلة، فقد كانت العشائر الكوردية في منطقة ملاطية وخربوط وديرسم في حالة من التذمر أثارتها أعمال التعسف التي قام بها الكماليون ضد عدد من الزعماء العصاة وضد مبعوثي القوميين في استانبول. كما شكلت الحركة الكوردية خطراً خاصاً على الكماليين لأنها نشأت وتطورت بالقرب من قاعدتهم الرئيسية مباشرة والواقعة في شرق ووسط الأناضول حيث بدأت تتعزز سلطتهم السياسية وكان من الضروري استكمال هذه العملية بصورة

---

(١٧٣) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء١، ص١١٨، ١٢٦.

(١٧٤) المصدر السابق، ص١٣٤، ١٣٧، ١٣٨.

اسرع وبأقل الموانع، ولهذا السبب سعى كمال وحاشيته إلى القضاء على ((الانفصالية)) الكوردية في المهد كي لا يسمحوا لها بالتوسع لتشمل نطاقات خطيرة فعلاً.

وفي النصف الأول من شهر أيلول عام ١٩١٩ بلغت حدة الموقف ذروتها في المنطقة المشار إليها" ففي هذه الفترة جرى في شرق الأناضول ووسطه حدثان لهما مدلولان مختلفان، فالحدث الأول كان مؤتمر منظمات الدفاع عن حقوق تركيا كلها في سيواس (٤-١٢ ايلول)، حيث جرى تعزيز السلطة الوطنية التركية اللاحق وتأسيس جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والرميلة وتم انتخاب لجنة نيابية جديدة كانت عملياً حكومة مؤقتة وبقيادة كمال، والحدث الثاني كان جولة الرائد نوئيل برفقة كاميران وجلادت بدرخان وغيرهما من القوميين الكورد ذوي النفوذ إلى عدد من مناطق كوردستان الجنوبية – الغربية (وبصورة رئيسة إلى عنتاب وملاطية).

ومعروفة أهمية كل من مؤتمر سيواس ومؤتمر أرضروم الذي سبقه في تكوين الحركة الوطنية التحررية التركية وتطورها التي قدرت عالياً. غير أنه لا توجد أسباب كافية لمقارنة بعثة نوئيل وموكبه الكوردي مع هذا الحدث ولا سيما التأكيد على أنه كان بوسعها التأثير، وبشكل حاسم، على مجراه ونتائجه وبطبيعة الحال فإن وصول نوئيل إلى هذه ((المنطقة الساخنة)) من كوردستان تركيا قد صب الزيت على النار وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار الموقف العدائي حول مؤتمر سيواس الذي كوَّن عدداً كبيراً من الأعداء الخارجيين والداخليين للحركة الكمالية.

وكانت منطقة ملاطية المركز الرئيسي للاضطرابات آنذاك، حيث عقد الكورد العزم حسب الشائعات، على رفع رايتهم القومية، كما تحدثوا عن نية كورد ديرسم السير نحو خربوط، وأعلن كمال في مؤتمر سيواس عن الأنباء حول الحوادث القادمة من ملاطية متهماً نوئيل وحاشيته في السعي لإثارة انتفاضة الكورد ((تحت شعار إنشاء كوردستان مستقلة))[١٧٥]. واتهم الكماليون الكورد – المتمردين بالتواطؤ مع وزير الحربية ووزير الداخلية في حكومة استانبول بهدف الهجوم على مؤتمر سيواس واستفزاز الانتفاضة في معظم ارجاء كوردستان[١٧٦]. واتهم كمال في برقية له إلى السلطان (بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩١٩) حكومة فريد باشا في أنها ((شرعت في تقسيم ... الوطن، مقدمة الدعم المادي للحركة الانفصالية في كوردستان))[١٧٧].

---

(١٧٥) المصدر السابق، ص١١٧.

(١٧٦) المصدر السابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

(١٧٧) المصدر السابق، ص١٤٠.

اتخذ الكماليون إجراءات فعالة وعاجلة ((لقمع الاضطرابات الناشئة)) فقد اصدر مصطفى كمال إلى قائد الفوج الخامس عشر الياس بك الأمر التالي: ((من الضروري قمع الحركة الكوردية بصورة أكثر جذرية وبالوسائل المناسبة، ويجب إبلاغ جميع السكان الأبرياء والأوفياء بأن هؤلاء الخونة الهاربين الذين اضلتهم الأموال الإنكليزية قد حاولوا إقناع الكورد لإثارة الانتفاضة ضد البادیشاه والجيش وأن كل من يقع في مصيدتهم سيتم إبادته دون رحمة أو شفقة.

كما ينبغي أن نعني بإمكانية قيام هؤلاء الخونة بحركات مشتركة مع الإنكليز، وقد ينشأ بخصوص ذلك ضرورة إبداء المقاومة حتى ضد القوات الأجنبية التي تهدد وجودنا القومي))[(١٧٨)].

وأُرسلت عدة وحدات غير كبيرة من القوات التركية إلى ملاطية (لم تزد الواحدة منها على مقادير الفصيلة أو كتيبة الخيالة) حيث تشتَّتت اثناء اقترابها من الثوار الكورد (وعلى الأرجح يعتبرون كذلك) الذين كان عددهم أقل من الف شخص ودون خوض معركة، وانتقل البدرخانيون وكذلك والي خربوط علي غالب بك ومتصرف ملاطية خليل رامي بك وعدد آخر غيرهم من الذين قدموا المساعدة لهم إلى أورفة وحلب، حيث كانت ترابط القوات الإنكليزية[(١٧٩)].

كما تعيّن على نوئيل التراجع، وهدد كمال باعتقاله إلا أنه لم يقدم على مثل هذا الإجراء الشديد، ويبدو أن الإنكليز رأوا من جانبهم أنه من غير المناسب الآن تأزيم العلاقات بسبب الكورد الذين لم يرغب اكثريتهم العمل في سبيل المصالح البريطانية والنضال ضد شخصية قوية كانت لها سلطتها الفعلية على جزءٍ كبير من الأناضول مثل مصطفى كمال ولهذا السبب عبروا عن عدم موافقتهم على ما يقوم به نوئيل من نشاطات.

وفي ١٣ ايلول عام ١٩١٩ وصل العقيد بيل من ((أنتليجنس سرفيس)) إلى ملاطية وأبلغ إلى السلطات التركية بأن الحكومة البريطانية لم يكن لديها علم بنشاطات نوئيل وسيتم استدعاؤه، وهذا ما جرى فوراً[(١٨٠)].

---

(١٧٨) المصدر السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

(١٧٩) المصدر السابق، ص٢٦٣.

(١٨٠) المصدر السابق، ص٢٨١، من تقرير كاظم قرةبكر بتاريخ ١٥ أيلول عام ١٩١٩. أنظر أيضاً:

Bell, Review, p.71.

ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). نوئيل – إلى أ. ويلسون ١٩ ايلول عام ١٩١٩.

وهكذا كان الأساس الظاهري للأحداث المرتبطة بالوضع في كوردستان تركيا في ربيع وصيف وأوائل خريف عام ١٩١٩. ومما يسترعي الانتباه أن رد فعل الكماليين على اضطرابات العشائر الكوردية ونشاط القوميين ودسائس الإنكليز لم يكن مساوياً لحجم هذه الأحداث وأهميتها، لكن الوقائع الموجودة لا تؤكد على وجود حركة كوردية كبيرة في المرحلة المشار إليها لا من ناحية الأراضي التي اتسع نطاقها فيها ولا بالنسبة لعدد المشار فيها، وشملت الحركات الكوردية مساحات كبيرة نسبياً غيرها في مناطق ملاطية وخربوط (ايليازيغ) وديرسيم (تونجيلي)، أما باقي كوردستان تركيا كلها فلم تُمس. بل وان هذه الحركات لم تخرج عملياً خارج طور التحضير ولم تحدث أية اشتباكات عسكرية هامة. ومما له دلالته أنه واجه وحدة الكماليين التأديبية أقل من ألف كوردي تفرقوا عملياً دون إطلاق رصاصة واحد. ومن الواضح أن هذه القوات التي كانت قليلة العدد جداً لم تشكل أي خطر على مؤتمر سيواس في ظل وجود قوات عسكرية لدى الكماليين قد تكون غير كبيرة لكنها كانت مجهزة قتالياً[١٨١] ولهذا السبب فإن الزعم الراسخ في مصادرنا العلمية حول أن أعداء الكماليين قد خططوا للقيام بتشتيت مؤتمر سيواس[١٨٢] بواسطة قوات الثائرين الكورد يبدو لا أساس له أو على أية حال مبالغ فيه كثيراً[١٨٣].

---

(١٨١) انتشرت ظاهرة الفساد بين الجيش السلطاني القديم وانهار جزؤه الأكبر، بيد أن هذه العملية مست وبصورة أقل الجبهة الشرقية حيث واجهت تركيا فيها أرمينيا الطاشناقية. فقد ظلت هنا القطعات النظامية التي أيد قوادها (كاظم قرةبكر وغيره) الكماليين آنذاك.

(١٨٢) أنظر مثلاً: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصرة، ص٨٩" شمس الدينوف، النضال الوطني التحرري في تركيا، ١٩١٩-١٩٢٣، موسكو، ١٩٦٦، ص٧٥.

(١٨٣) غالباً ما جرى التعبير عن مثل هذه الآراء تحت تأثير المؤلفين الموالين للكمالية والمناوئين للإنكليز وخاصة الفرنسيين والأتراك. فعندما قام الفرنسيون بتصوير سياسة بريطانيا وتركيا من خلال نزعة معينة فإنهم حالوا بذلك رفع تهمة ((الإمبريالية)) عن فرنسا، وفي الوقت نفسه تفسير فشل بلادهم في صراع المزاحمة ضد الحليف البريطاني في الشرق الأوسط. فمثلاً تحدثت بيرتا جورج – غولي المعروفة آنذاك، والتي كتبت حول مواضع ((شرقية)) عن دسائس الإنكليز في شرق تركيا وعن مغامرات الرائد نوئيل مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصةً كانتا قلقتين من قيام الإنكليز باحتلال كيليكية عام ١٩١٩، الأمر الذي سمح ((للإمبريالية الإنكليزية)) نيل ((حرية الأعمال في كوردستان))، انظر:

)B. Georges – Goulis, la question torque – Une page d'historie torque et d'erreur eruropennes 1919 – 1931, Paris. 1931, p.23, 28, 87, 88.(

كما جرت المبالغة ايضاً في مخاوف الكماليين من القوميين الكورد ومن علاقاتهم مع الإنكليز. فلقد ادرك كمال وحاشيته أن جولة عددٍ من البدرخانيين والرائد الإنكليزي إلى

وفي ما بعد اكدت على أن الإنكليز حثوا على الانتفاضات الكوردية ووعدوا بتشكيل كوردستان مستقلة بغية الحصول على ((مركز مناسب للمقاومة ضد الحكم التركي الجديد (المصدر السابق ص٢٣٠) ومن =الواضح أن بيرتا جورج – غولي بالغت في نجاحات السياسة البريطانية في كوردستان. ويبدو أن الإنكليزي ارمسترونغ الذي يميل إلى الإثارة وتحت تأثير مثل هذه التأكيدات يورد تفاصيل غير موثوقة ومشكوك فيها عن الأحداث في ملاطية أثناء مؤتمر سيواس وحسب أقوله تسلم علي غالب بك أمراً مباشراً من حكومة السلطان للزحف بالعشائر الكوردية إلى سيواس واعتقال وفود المؤتمر. أضف إلى ذلك اعتماد السلطان، على حد، زعمه، على عصبية الكورد الدينية، (وعلى العموم لا يتصف بها الكورد) وعلى وفائهم للعرش (أيضاً خرافة) انظر:

] H. G. Armstrong, grey Wolf Mustafa kemal an Intimate stuffy of adictator, London, 1935, P.139.[

ويمكن ان نجد مختلف الشائعات والأوهام في صحافة تلك الفترة وفي المصادر العلمية في ما يتعلق بدور الديكتاتور المخلوع أنور باشا من الأتراك الفتيان في الأحداث الجارية في شرق آسيا الصغرى. وكتب المؤلف الإيراني فاطمي مستشهداً بالصحيفة الإنكليزية ((تايمز)) بتاريخ ٣ شباط عام ١٩٢٠ أن أنور قام بتشكيل مفرزة خيّالة قوامها ثلاثة آلاف فارس وقادها إلى سيواس حيث كان يقع اركان كمال:

(Nasrollah saifpour fatemi, Diplomatic history of Persia 1917-1923- Anglo – Russian power politics in Iran, new – york; 1952, p.192).

اما هدفه من ذلك فيبقى موضع تخمين فقط. وكتبت صحيفة ((التايمز)) في ٢٣ ايلول عام ١٩٢٠ أن انور أعلن نفسه قبل ذلك بفترة وجيزة ((ملك كوردستان))، كما أعلن عن صلات أنور مع قائد الجناح= =اليميني في الحركة الكمالية كاظم قرةبكر (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، عام ١٩٢٠، العدد ٤٠، ص٤٢ العدد ٤٢، س٢٤).

إن هذه المعلومات مشكوك فيها للغاية وغير موثوقة ابداً. ويمكن الافتراض بأن الإنكليز قاموا بنشر هذه الشائعات عن عمدٍ بغية التشهير بالكماليين واتهامهم بالاتصالات مع الاتحاديين الذين أصابهم الإفلاس ومع قائدهم المخلوع عن العرش. ومن المستبعد أن الكماليين كانوا بحاجة إلى الأتراك الفتيان الذين وإن استمروا يلعبون دوراً معروفاً في شرق الأناضول وفي المسألة الكوردية ايضاً فإنهم لم يتمكنوا من النهوض كقوة سياسية هامة، كما ولم يشكل الأتراك الفتيان كخصوم محتملين خطراً كبيراً على أنقرة وحتى ولو تمكنوا من استمالة الكورد إلى جانبهم.

كوردستان لا ترتدي أهمية حاسمة وخاصةً في ظل غياب حركة جماهيرية تحررية مناوئة للأتراك في الولايات الكوردية، فلم يكن هذا حدثاً خارقاً للعادة يستحق الرد عليه وبشدّة. ولكن كان لدى كمال أسباب هامة للضجة الكبيرة حول ((الخطر الكوردي)) و((الدسائس البريطانية)).

وكان السبب الرئيسي من بينها السعيُ إلى استغلال المسألة الكوردية المتفاقمة في الصراع ضد خصومه السياسيين في تركيا نفسه والقيام بحملة دعائية ضد بريطانيا أخطر وأقوى خصم للحركة الوطنية التحررية التركية. وعندما وضع كمال نصب عينيه هذا الهدف فإنه ضاعف كثيراً من حجم حادث صغير على العموم وقع في ملاطية" إلى مستويات ((الخطر على الدولة)) وكان هذا ملائماً أكثر بقدر ما كان للإنكليز ولحكومة الداماد فريد باشا معاً ضلع في الحادث، هذه الحكومة التي بذل جميع الوطنيين الأتراك بقيادة كمال لإسقاطها كحكومة غير وطنية وبهذه الصورة بدا للعيان وكأن مؤامرة ذات وجهين تحاك ضد الاستقلال التركي، وكانت القوى الرئيسة المحركة لها بعبع الانفصالية الكوردية، وهكذا فسر مصطفى كمال بالذات الأحداث، وللمرة الأولى في مؤتمر سيواس، مردداً هذه الرواية البعيدة عن الحقيقة وبإسهاب، في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٧. ومنذ ذلك الحين غدت الرواية تقليدية في مصادر علم التاريخ التركي متنقلة جزئياً إلى المصادر الأجنبية أيضاً(١٨٤).

وتلاعب الكماليون بالمسألة الكوردية لأغراض سياسية صرفة، مبالغين في أهميتها الفعلية أثناء فترة انعقاد مؤتمري ارضروم وسيواس، غير أن مثل هذا النهج عكس الحالة السوقية

---

(١٨٤) كرس. م. حسرتيان دراسة خاصة للمرحلة الأولى من الحركة الكوردية في تركيا ما بعد الحرب (م. أ. غسياروف، المسألة الكوردية في تركيا (منذ بداية الحركة الكمالية وحتى مؤتمر لوزان، بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى. مدخل إلى دراسة الكورد، ٧، يريفان، ١٩٧٥)، الذي استند فيه على المصادر والمراجع التركية، وأدخل المؤلف وقائع جديدة في التداول العلمي وتوصل إلى استنتاجات هامة. إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن معظم المؤلفين والناشرين الأتراك قد عرضوا تلك الرواية عن الأحداث= =التي اقترحها كمال نفسه (وعلى الأرجح رسمها) وفق الاعتبارات المشار إليها والتي كانت لصالح الأوساط السياسية التركية الشوفينية اليي كانت معنية بتصوير الحركة الكوردية في مظهر سلبي حسب الإمكانية وكحركة علمية رجعية. ولذلك لم تكن جميع المعلومات المأخوذة من هذه المعلومات موضع ثقة (مثلاً حول إعلان خليل رحيم ((حاكماً على كوردستان) وعن مؤتمر الزعماء الكورد في شيرو (المصدر السابق، ص٥١-٥٢).

كما كتبت عن ذلك ((صحيفة)) ما في ٣ آذار عام ١٩٢٥ أي في أوج انتفاضة الشيخ سعيد عندما كانت الصحافة التركية كلها مليئة بالافتراءات المعادية للكورد، ولا ذكر حول هذا الموضوع في سائر المصادر الأخرى.

((موضوع الساعة)) وليس الدور الموضوعي ابداً للقضية الكوردية في تركيا ما بعد الحرب. فلقد أدرك الكماليون جيداً بقيادة قائدهم الفطن مدى الخطر الكامن الذي يمكن أن تشكّله عليهم الحركة الكوردية القومية في تطورها المقبل. وسارعوا كقوميين بورجوازيين غيورين إلى استباق الأحداث وقمع هذه الحركة في مهدها .

كان السبب الثاني لرد فعل الكماليين الشديد على حركات الكورد في ملاطية، وخربوط وديرسم: وهكذا وبهذا الشكل، انتهج الكماليون منذ بداية نشاطهم السياسي في المسألة القومية نهجاً شوفينياً، برز منذ خطواتهم الأولى كقوة سياسية مستقلة. فقد رفضت قرارات مؤتمر أرضروم عملياً مبدأ تقرير المصير للأقليات العرقية او أي شكل آخر، بل لم يتضمن ذكر وجودها وجاء فيها:

((١- تؤلف الولايات الشرقية في آسيا الصغرى، ولاية طرابزون وسنجق جانيك وحدة تامة لاتتجزأ وتدخل في عداد الامبراطورية العثمانية كجزء متكامل ، ولا يمكن أن تنعزل ولاية طربيزوندا (طرابزون حالياً) مع سنجق جانيك مثلها مثل ولاية أرضروم، وسيواس ودياربكر، وخربوط، ووان، وبدليس التي تسمى بولايات شرق الاناضول، ومعظم السناجق ذات الحكم الذاتي الواقعة في منطقة هذه الولايات عن بعضها البعض تحت أي شكل من الأشكال وتحت أي ستار كان ولأي سبب كان. وبهذه الصورة تؤلف وحدة تامة تكون بجميع أجزائها كالبنيان المرصوص، سواء كان في السراء أم في الضراء وتسعى في المسائل المتعلقة بمصيرها القادم إلى الهدف ذاته. وتستولي على العناصر اللاإسلامية القاطنة في هذه المناطق مشاعر واحدة للاحترام المتبادل ونكران الذات وتعدّ نفسها أخوة ولدوا لأب واحدٍ وأم واحدةٍ مع الأخذ بخصوصية الوضع الاجتماعي والعرقي لكل منها اسوة بالظروف الأخرى التي تمتاز بها تلك المناطق التي يعيشون فيها.

٢- إننا نطرح مبدأ الدفاع عن النفس والتأييد المتبادل معتبرين أن كل احتلال لأراضينا مثله مثل كل تدخل في شؤوننا هو نزعة موجهة نحو إنشاء كيان للطائفتين اليونانية والأرمنية)) [١٨٥].

كمااتخذ قرار مؤتمر سيواس طابعاً مماثلاً حيث جاء فيه: ((تؤلف الأراض الواقعة ضمن أُطر الحدود التي حددتها شروط الهدنة الموقعة في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٢٨ بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية وحدة لا تتجزأ ويتملك معظم سكان هذه الأراضي وبصورة متساوية

---

(١٨٥) اتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء١، ص٣٠١.

مشاعر التضامن والاحترام المتبادل ويجب النظر إليهم كإخوة حقيقيين حسب الظروف الجغرافية والعرقية الموجودة)) [١٨٦].

ولاشك في الاتجاه الوطني والمعادي للاستعمار لهذه البيانات، ولكن مما لاشك فيه أيضاً سعي الكماليين وجميع التكتلات السياسية المتحالفة معهم إلى الحيلولة دون نهوض الحركة القومية للأقليات وشطب المسألة القومية من جدول أعمال تركيا الجديدة تحت ستار هذه الشعارات التقدمية فعلاً بالنسبة لظروف ذلك الوقت الملموسة. وعلى هذا المنوال دعا الكماليون إلى تضافر جميع الشعوب تركيا من أجل النضال ضد الرجعية والاستعمار لكنهم لم يعتزموا تحقيق هذا التضافر على أساس ديمقراطي، بل على أساس شوفيني عملياً ووفق المصالح الطبقية للبورجوازية التركية. ولم تبدل العبارات الضبابية التي لم تُلزم بأية واجبات حول الأخذ بعين الاعتبار ((الظروف العرقية)) أو ((الجغرافية والاثنوغرافية))، وقد انعكس برنامج الكماليين حول المسألة القومية في المرحلة المدروسة وفي أكثر اشكاله كمالاً في ((الميثاق القومي)) الذي اتخذه البرلمان العثماني في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ والواقع تحت إشراف الكماليين التام وأصبح ((الميثاق القومي)) (Misaki Milli) للشعب التركي راية النضال التحرري المعادي للاستعمار، ولكن جاء فيه بشأن المسألة القومية ما يلي:

((١- من الضروري تقرير مصيرالأراضي التي تسكنها غالبية عربية فقط التي كانت محتلة من قبل جيوش الأعداء اثناء توقيع الهدنة في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ وحسب رغبة السكان الحرة في المناطق المذكورة. وأن جميع أجزاء الأراضي الواقعة سواء في هذه الجهة من الخط أم على الجهة الأخرى الذي حددته الهدنة وغالبية سكانها من المسلمين العثمانيين الذين توحدهم روابط الدم والدين والملهمين بشعور الاحترام والاستعداد للتضحية نحو بعضهم البعض والمرتبطين بنمط اجتماعي ووطني مقدس بمقدار ارتباطهم بالظروف المحلية هي عبارة عن وحدة تامة لا يجوز تقسيمها قانونياً ولا عملياً مهما كانت الأسباب...

٥- حقوق الاقليات ضمن أُطر الاتفاقيات المبرمة بين دول الوفاق الكبرى وخصومها وكذلك الدول الكبرى الثالثة المعنية على أمل بأن مثل هذه الحقوق سوف تمنح للسكان المسلمين في البلدان المجاورة))[١٨٧].

---

(١٨٦) المصدر السابق، ص٤١٤.

وتستأثربالأهتمام ثلاثة جوانب في هذه الوثيقة – البرنامج:

١- أعلن الكماليون عن معتقداتهم الشوفينية التي لا جدال عليها والمصبوغة بنعرة عثمانية وإسلامية لكن خلافاً للأتراك الفتيان فإن مُثلهم القومية لم تنبسط خارج حدود تركيا نفسها، وكانوا أكثر واقعية(١٨٨).

٢- رفض الكماليون رفضاً تاماً تقرير مصير الأقليات الإقليمي وبوجه عام كل شكل من أشكال الإجراءات الإدارية – السياسية لحل المسألة القومية في البلاد حتى في أُطر محدودة للقومية البورجوازية والديمقراطية البورجوازية" وفي حقيقة الأمر رفضوا حتى وجود هذه المسألة في تركيا.

٣- بعد أن اضطر الكماليون إلى الاعتراف بقضية الأقليات كقضية دولية (حيث لم يقدموا على ذلك في أرضروم ولا في سيواس) فكأنهم أرسلوها، وبدهاء، إلى غير عنوانها أي إلى الحلفاء، مما سمح لها عملياً بالتملص من حلّها.

ذلك هو نظام آراء القيادة الكمالية حول القضية القومية في تركيا بما فيها القضية الكوردية الأكثر حيوية بالنسبة لها آنذاك (في ما بعد) وبطبيعة الحال أن ذلك لم يبشر الكورد بخير، وفي ما

---

(١٨٧) ((إيراندوست)). القوى المحركة للثورة الكمالية، ص٨٣. (في: طريق تركيا الجديدة، الجزء٣، الجزء٣، ص٢٥١-٢٥٤). وتمت ترجمة نص ((الميثاق القومي)) من الفرنسية ويتميز عن النص المقتبس والمترجم من التركية من الناحية التحريرية.

(١٨٨) كما يلاحظ المؤرخ الإنكليزي آرنولد توينبي، وبحق أنه لا ينبغي أن يبقى حسب معنى ((الميثاق القومي)) كورد الأناضول فقط تحت السيادة التركية، بل كورد الموصل ايضاً. وأردف يقول إن ثمة سببين للدعوات التركية في الموصل. أما السبب الأول فهو ((عاطفي)) (؟) ينبع من روح ((الميثاق القومي)) ومن الصراع مع دول الائتلاف، والسبب الثاني ((عملي)) وكان يعني المسألة الكوردية وفي الوقت الذي اعترف فيه الأتراك بحق العرب في تقرير المصير (باستثناء الموصل وكيليكية) فإنهم ((لم يكونوا على استعداد لتقديم مثل هذا التنازل للكورد. ويفسر توينبي ذلك بصورةٍ غير مقنعة وهي ((تخلف)) الكورد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية (((فلم تأخذ اية لهجة كوردية الشكل الأدبي) مما يكون موضع نقاش). ولهذا السبب بالذات وقف القوميون الأتراك إلى جانب ((صهر الكورد وتذويبهم)) في بوتقة الأمة التركية ولأجل شملهم بسياسة ((التتريك العامة)) وتدل تجربة السلطة السوفياتية بشكل دامغ على أن ((تخلف)) الاتنوس لا يشكل عائقاً أبداً أمام انتهاج سياسة تقرير المصير، بل بالعكس فإنه يملي ضرورة انتهاج مثل هذه السياسة بصورة أسرع وأكثر جذرية قدر الإمكان.

]Aenold I. Toynbee, The Islamic World since the place settlement – survey of international affairs, 1925, Vol. 1, London, 1925, P.291-292.[

يتعلق ببريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى فإن النهج الشوفيني الذي اختاره الكماليون منذ البداية إزاء الأقليات القومية في تركيا وخاصة إزاء الكورد قد قدمت لها ذرائع جديدة للتدخل وهو ما انتهزته ذلك مراراً.

إلا أنه لم تجرِ مجابهة عامة ومكشوفة بين السلطة الكمالية والحركة الكوردية القومية في المرحلة التي مرت بها الحركة الوطنية التحررية وقبل نصرها الحاسم – على قوى الرجعية الداخلية والمدعومة من المعتدين الاستعماريين – الذي توج بقيام نظام جمهوري جديد في البلاد. وبعد أن قمع الكماليون وبيدٍ من حديد عدداً من حركات الكورد آثروا اتباع نهج سياسة الكعكة أكثر من سياسة العصا في المسألة الكوردية.

إن انتهاج تكتيك مرنٍ وحذرٍ إزاء الكورد في تركيا أملته ضرورة تجنب انشغال خطير للقوى عن المهمة الوطنية الرئيسة العامة وهي الظفر باستقلال البلاد. اما في ما يتعلق بالكورد في سوريا والعراق وإيران فقد شجع الكماليون نضالهم التحرري ضد المحتلين الفرنسيين والإنكليز وضد العرب والإيرانيين الواقعين تحت ايديهم لإلحاق أكبر ضررٍ ممكن بالقدرات العسكرية – السياسية لبريطانيا وفرنسا في ساحة الشرق الأوسط، وفي اثناء ذلك اعتقد الكماليون أن مثل هذا التأييد يترك تأثيراً مهدئاً على الكورد في تركيا، الذين لم يكونوا عديمي الاكتراث ابداً نحو قضايا إخوانهم، بل وان المشاعر الوطنية والمعادية للاستعمار لم تكن غريبة على الكورد أنفسهم في تركيا، التي اثارتها الأعمال العدوانية للانكلو – فرنسيين وكذلك استفزازات الطاشناق المدفوعين منهم في شرق وجنوب شرق الأناضول. وبهذا الشكل وجدت موضوعياً في ذلك الوقت أرضية تطابقت فوقها جزئياً البواعث الدافعة للحركتين القوميتين التركية والكوردية، التي حاول الكماليون استغلالها لمصالحهم، وبنجاح .وقصارى القول كان الحديث يمكن أن يجري عن تحالف مؤقت بين الكمالية والحركة الكوردية وبصورة رئيسة ذلك الفصيل منها الذي واجهه مباشرة المتدخلين الأنكلوا – فرنسيين والطاشناق.

وعندما سعى الكماليون إلى أقرار وتحسين العلاقات مع الكورد وحسب الإمكانية المتاحة في المرحلة الأولى من حركتهم وأشدها خطورة فإنهم اقدموا على تنازلات فكرية – سياسية أمام القيادة الإقطاعية العشائرية الكوردية أو أمام الأوساط المحافظة في المجتمع التركي نفسه على السواء. فكما أُشير سابقاً لم يسارعوا إلى رفض القيم العثمانية والإسلامية و((السلطانية)) (الاحترام التقليدي للسلطان - الخليفة) وحسب، بل واستغلوا ذلك لأغراضهم السياسية، كما تم اتخاذ الحذر والحيطة من العدو المباشر للكماليين، أي حكومة استانبول فكما

كتب القائم بأعمال قائد الفرقة ١٣ فإن العلاقات مع الحكومة فور انتهاء مؤتمر سيواس كان سابقاً لأوانه بسبب ميول سكان ولايتي خربوط ودياربكر حيث تعرقل فيهما ((الدعاية الإنكليزية وعدد من الكورد الشباب ((الوحدة الوطنية)) ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار أنه فقط بمساعدة سياسة تبجيل الخليفة نستطيع منع العشائر الكوردية والعربية الكثيرة العدد في منطقتي عن القيام بالحركة)) (١٨٩). ولقد أجرى الكماليون وقائدهم شخصياً عدداً من اللقاءات مع الزعماء الكورد وحاولوا فيها صرف أنظارهم عن الحركة القومية وتأليبهم ضد حكومة فريد باشا(١٩٠).

ولم يتخلّ الكماليون عن محاولاتهم في توحيد الزعماء الكورد في شرق الأناضول على أرضية معادية للأرمن، حيث قدمت اعمال الطاشناق اسباباً كافية لذلك. ففي آواخر كانون الأول عام ١٩١٩ جمع مصطفى كمال عدداً من زعماء العشائر الكوردية والعربية، حيث جرى بحث الإجراءات لمحاربة أرمينيا، كما حضر ممثلون عن اذربيجان هذا الاجتماع. واقترح مصطفى كمال تشكيل ((قوة اسلامية)) من العشائر الكوردية والعربية تحت قيادة الزعماء المناسبين(١٩١). ومما يجدر ذكره هوأنه لم تتم اية محاولات لتطبيق هذه الخطة التي كانت بادرة أخرى على إضعاف شديد للعداء الكوردي – الأرمني ((التقليدي)).

وتكللت مساعي الكماليين في إطفاء الحريق الذي شب في كوردستان تركيا بنجاح (إن لم يكن جزئياً) فقد تمكنوا من منع تحويل الحركات التي نشأت هنا أو هناك (مثل التي اندلعت في ملاطية او في ديرسيم) إلى ثورة كوردية عارمةٍ كان باستطاعتها زعزعة أركانِ سلطتهم التي لم يصلب عودها بعد، كما لم تنبثق جبهة كوردية داخلية في شرق تركيا. وفضلاً عن ذلك انخرط جزء من سكان الكورد بسبب زيادة نشاط الأعمال العدوانية التي قامت بها دول الحلفاء ضد تركيا في النضال المعادي المتنامي ضد الاستعمار وخاصة في الجزء الجنوبي – الشرقي من البلاد، حيث اصطدم الكورد، وبصورة مباشرة، مع المتدخلين الفرنسيين والإنكليز، وقاتل الكورد

---

(١٨٩) اتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء١ن ص٢٥٥-٢٥٦، أحمد جودت إلى قائد الفرقة الثالثة، ١٤ أيلول عام ١٩١٩.

(١٩٠) أنظر: م. أ. غيساروف، المسألة الكوردية في تركيا، ص٥١-٥٢.

(١٩١) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). المندوب السامي البريطاني في تركيا نائب الادميرال ج. دي روبك إلى كيرزون ، ٢٦ كانون الأول عام ١٩١٩.

في صفوف مفارز الأنصار المتعددة وفي قطعات الجيش النظامي الذي شكله الكماليون وفي قوات العشائر بصورة مستقلة ضد المتدخلين الفرنسيين والإنكليز والطليان واليونانيين.

وكانت مشاركة الكورد فعّالة في النضال ضد المتدخلين الفرنسيين وخاصةً في كيليكية التي يسكنها الكورد جزئياً والمتاخمة مباشرة للولايات الكوردية. وهنا قاد زعماء العشائر الكوردية الذين كانت لهم خبرة قتالية مفارز العصابات التركية مراراً واستجابوا لنداء خاص من الكماليين، كما استبسلوا في المعارك التي جرت في منطقة أورفة(١٩٢). وفي نهاية كانون عام ١٩١٩ تمكن الكورد من طرد الفرنسيين من مرعش، بيد أنهم لم يكونوا قادرين على الاحتفاظ بالمدينة(١٩٣) وشغل الكورد القاطنون في منطقة الحدود التركية – العراقية حالياً – وكما أشرنا آنفاً – مواقف معادية للإنكليز، حيث وقعت مراراً الاشتباكات بينهم وبين المفارز البريطانية التأديبية في جزيرة ابن عمرو وشرنخ وغيرهما من الأماكن(١٩٤). كما أثارت رغبة الإنكليز في فصل المناطق عن الدولة الكوردية والمزمع إنشاؤها على أراضي كوردستان تركيا، استياءً شديداً بين صفوف الكورد في زاخو واربيل وعقرة وكويسنجق(١٩٤) والسليمانية ورغم أن الكماليين كانوا، بطبيعة الحال، ضد قيام مثل هذه الدولة، فإنهم أثاروا وبشتى الوسائل الميول المعادية للإنكليز بين الكورد في الشرط الحدودي وفي كوردستان الجنوبية(١٩٦).

وبالتالي كانت في بداية نشوء الحركة الكمالية جوانب إيجابية غير قليلة في العلاقات المتبادلة بينها وبين الكورد والقائمة على المصالح المشتركة في النضال ضد سياسة التدخل من جانب المحتلين الغربيين. واستمر هذا النهج وإلى حد ما في ما بعد إلى أن أحرزت الحركة الوطنية – التحررية في تركيا نصراً حاسماً. على أنه برزت أيضاً خلال هذه المرحلة كلها نزعة مناوئة عكست تناقضاً شديداً بين الأهداف النهائية للحركتين القومية التركية والكوردية.

---

(١٩٢) ن. ز. ايفنديبفا، نضال الشعب التركي ضد المحتلين الفرنسيين في جنوب الأناضول (١٩١٩-١٩٢١)، باكون ١٩٦٦، ص٩٠ و ١٢٣.

(١٩٣) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء٣، ص٢٥٧.

(١٩٤) المصدر السابق، ص٢٥٦. أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني).

(195) Major. E. W. C. Noel, Note on the Kurdish situation, p.16-19.

(١٩٦) تفصيل خاص: تسلم كاظم قرة بكر باشا الذي كان في تلك الفترة حليفاً لكمال من وزارة الحربية في استانبول معلومات عن الحركة الكوردية في العراق (ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). دي رويك إلى كيرزون، ٢٤ كانون الأول عام ١٩١٩).

وبطبيعة الحال لم يكن بوسع الأحداث الجارية في كوردستان تركيا خلال مرحلة عقد مؤتمري سيواس وارضروم أن تساهم في تحسين العلاقات بين القوميين الكورد في استانبول والكماليين، بل بالعكس فإن النجاحات الأولى التي احزرتها الكمالية وترسيخ مواقعها العسكرية — السياسية في الأناضول وإعلانها عن برنامج السياستين الداخلية والخارجية قد وسعت من الهوة بينها وبين القومية الكوردية التي أعلنت مراراً على لسان قادتها عن طموحها في تحرير كوردستان من كل شكلٍ من أشكال السيطرة التركية، وقد كان التناحر والتنافر بين الكمالية والقومية الكوردية واضحاً لمعظم المراقبين منذ منتصف عام ١٩١٩[١٩٧].

وكان كمال نفسه كثير الظنون بشأن المنظمات الكوردية — القومية ونشاطاتها في استانبول، وهي جمعية التقدم الكوردي (كورد تعالي جمعيتي) والنادي الكوردي القومي (كورد ملي جمعيتي) وغيرها الأقل نفوذاً. وفي ما بعد قام كمال بنشر وثائق من شأنها إثبات وجود مؤامرة كوردية — إنكليزية كبيرة في العاصمة وكان يتصدرها رجل يدعى ملاّ سعيد، وكما يفهم من هذه الوثيقة (المتناقضة الضبابية جداً) أن المتآمرين أرسلوا المبعوثين إلى كوردستان وأرادوا تنصيب زكي باشا في منصب الصدر الأعظم، الذي أسس الحميدية وقام بالمجازر ضد الأرمن في منتصف التسعينات وكان يتمتع ((بنفوذ وتأثير بين صفوف الكورد)).

ولم يأت كمال بأدلة واضحة، لكنه هتف مع ذلك بحماسةٍ (لقد التجأنا إلى جميع الإجراءات والوسائل التي نمتلكها كي نعرقل هذه المخططات الواسعة وإزالة الخطر وبالتالي تصحيح الوضع الناشئ. وبذلنا جهوداً كبيرة لقمع الانتفاضة والتمرد وردّ هجمات القوات النظامية المعادية[١٩٨] وتبدو للعيان المبالغة الواضحة.

واتهم كمال الإنكليز بوجه خاص، حيث كتب في رسالةٍ إلى أحد قادة جمعية اصدقاء بريطانيا التي اسسها الداماد فريد باشا في استانبول الكاهن فريا معاتباً إياه لتأييده ملا سعيد يقول: ((بذل الضابط الإنكليزي نوئيل جهوداً كبيرةً كي يؤلب السكان الكورد المسلمين ضد المنظمات الوطنية في دياربكر.

---

(197) Gavan, Kurdistan, p.21-24

ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). دي روبك على كيرزون، ٥ شباط ١٩٢٠.

كتب غيفين يقول بأن الحركة الكمالية هي حركة عنصرية ومعاديةللكورد. (Gavan, p.23)

(١٩٨) اتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء٢ن تهينة قاعدة أنقرة ١٩١٩-١٩٢٠، موسكو، ١٩٣٢، ص١١٠-١١٣.

كما حاول أيضاً القيام مع والي خربوط سابقاً ومتصرف ملاطية بتوجيه ضربة الى سيواس. فهل نجمت هذه الأعمال عن نتيجة ما سوى انها وصمت بالعار العالم المتمدن؟))[١٩٩].

وفي رسالة باسم اللجنة النيابية لمنظمة الدفاع عن حقوق الأناضول والرميلة إلى الصدر الأعظم علي رضا باشا الذي تولّى هذا المنصب بدلاً من الداماد فريد باشا الذي كان مكروهاً من جانب معظم الوطنيين الأتراك يذكر كمال، وقبل كل شيء، معدداً ((الأعمال غير المشروعة للحكومة السابقة)) الموافقة في مؤتمر الصلح في باريس ((على تشكيل أرمينيا ذات حكم واسع التي تضم ولايتنا الشرقية)) وترك ولايتين أو ثلاث ولايات ((خارج حدودنا الوطنية)) (((متخذاً جبال طوروس بصفة حدود)) أي جزءاً كبيراً من كوردستان تركيا) [٢٠٠]. وبعبارات أخرى لم يعتزم الكماليون إعطاء الأراضي الكوردية والأرمنية إلى أيّ كان.

ومما يدل على ان كمال اعتبر المسألة هامة جداً أنه أثناء زيارته الأولى إلى أنقرة — التي سرعان ما أصبحت عاصمة تركيا — تناولها بشكل خاص في كلمةٍ له ألقاها امام ((أعيان)) المدينة بتاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٩١٩ وجاء فيها حول تركيا: ((تضم هذه الحدود في داخلها تلك الأراضي التي كانت واقعة فعلاً تحت سيطرة جيشنا يوم عقد الهدنة. وهي تبدأ من مركز ساحلي يقع إلى الجنوب من خليج الاسكندرونة ومن ثم يمر عبر أنطاكية، ومنها يمر في حلب وعبر محطة السكة الحديدية قطمة وتصل إلى الفرات إلى الجنوب من مركز جرابلس، ومن هنا تنحدر نحو دير الزور ومن ثم نحو الشرق حيث تدخل الموصل وكركوك والسليمانية ضمن حدودنا، ولم تتم المحافظة فقط على هذه الحدود عملياً من قبل قواتنا المسلحة، لكنها تضم ضمن أراضينا المناطق التي يسكنها الأتراك أو الكورد، ويعيش إلى الجنوب من هذا الخط ابناء ديننا الناطقين باللغة العربية. ونعترف بأن جميع أجزاء أراضينا الواقعة ضمن هذه الحدود هي وحدة تامة ولا يمكن فصل أي جزء منها)) [٢٠١].

وكما يقال كان في غاية الوضوح. فلم يطمع كمال وبصورةٍ مكشوفة في كوردستان الغربية والشمالية فحسب، بل وفي كوردستان الجنوبية ايضاً. وفي ما يتعلق بسياسة الكماليين ((الداخلية)) إزاء المسألة الكوردية فإنها سلكت في مرحلة ما بعد سيواس نهجاً شوفينياً

---

(١٩٩) المصدر السابق، ص١١٤.

(٢٠٠) المصدر السابق، ص١٨٩.

(٢٠١) المصر السابق، ص٣٠٣-٣٠٤.

صرفاً. ويسترعي الانتباه مواقف القيادة العسكرية. فقد كتب قائد الفيلق العشرين محمود إلى كمال بتاريخ ١٧ تشرين الأول عام ١٩١٩ يقول: ((إن المسألة الوحيدة لتسوية المسألة القومية في تركيا هي في استبدال السكان والأراضي بين تركيا وجاراتها... وعلى الحكومة أن تفصل الأتراك والمسلمين – وفي ما يتعلق بالأقليات فإنه يكفي ضمان حياة قادتها وسلامة الأموال))[٢٠٢]. وألمح جودت قائد الفيلق الثالث عشر مبلغاً كمال عن عدم وفاء عددٍ من الموظفين الكبار في الولايات الكوردية أنه ((ينبغي قبل عقد الصلح الامتناع عن إرسال الأشخاص من أصلٍ محلي لشغل مناصب رفيعة في كوردستان))[٢٠٣].

إلا أنه ساد هدوء نسبي في كوردستان تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت مؤتمر سيواس، ومنذ ربيع عام ١٩٢٠ نشأت هنا من جديد بؤر الاضطرابات، ولم يكن ذلك عرضياً. فمن ناحية صَلُبَ كثيراً في هذه الآونة عود السلطة الكمالية في الأناضول وتعززت، والتي تمركزت في أنقرة لها برلمان خاص بها (المجلس الوطني الكبير في تركيا) وحكومة خاصة ترأسها شخص واحد هو مصطفى كمال باشا. اثارت النجاحات الداخلية للكمالية وبرنامجها القومي الواضح قلقاً متزايداً بين الأوساط الكوردية الموالية للانفصال. ومن ناحية أخرى ازداد التوتر بشدة في العلاقات بين معسكر الكماليين وحكومة استانبول المدعومة من قبل دول الائتلاف وخاصة بريطانيا. وبلغ الأمر إلى حدّ قطيعة مكشوفة تمت في نيسان – أيار عام ١٩٢٠ن وانتقلت دول الحلفاء في آن واحدٍ على تدخل مكشوف ضد تركيا (احتلال القوات البريطانية لاستانبول في ١٦ آذار عام ١٩٢٠) بينما شرعت اقوات اليونانية في شن هجومها على الأناضول في حزيران. ودخلت ((المسألة التركية)) في طورها المتأزم، وإلى جانب ذلك ازداد اهتمام دول الحلفاء باستغلال الكورد ضد الحركة الكمالية.

وفي أيار – حزيران عام ١٩٢٠ ثارت من جديد عشائر الملّلي بقيادة محمود إسماعيل وخليل باجور وعبدالرحمن بك، الذين أقاموا اتصالات مع الفرنسيين والإنكليز ودعوا إلى وحدة جميع العشائر من سيرت وحتى ديرسم. وعندما شن الفرنسيون هجومهم على أورفة تقدمت عشائر الملّلي نحو سيورك. وبعد أن تغلبت عليها الفرقة الثالثة (١٩ حزيران) انسحبت نحو شمال –

---

(٢٠٢) المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٢٠٣) المصدر السابق، ص٢٢٨.

شرق، لكنها عبرت ثانية في آب الحدود التركية بقوات بلغ قوامها زهاء ثلاثة آلاف فارس وألف مشاة، واستولت على ويران شهر وطُردت منها في أوائل أيلول[٢٠٤].

وفي هذه الأثناء أصبح زعيم عشيرة جبران خالد بك معروفاً بصفة قائدٍ لحركة الثورة الكوردية الذي كان في حينه قائداً من قواد الحميدية. فقد قام مع أنصاره في مناطق فارتو، وخنيس، وملازغرد، وكارليوف، وبولانيك بحملة واسعة في سبيل استقلال كوردستان وضد قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس وبنود ((الميثاق القومي)) الشوفينية. وبدأ الإعداد للانتفاضة حيث أجرى خالد بك لأجل ذلك الاتصالات مع القوميين في استانبول[٢٠٥].

كما قام أفراد أسرة بدرخان كالسابق بالدعاية، وبنشاط، لمصلحة الاستقلال الكوردي ونالوا في ذلك موافقة الإنكليز[٢٠٦]. فوصل مبعوثوهم إلى الموصل وزاخو في حزيران عام ١٩٢٠، وشدد الكماليون تشفياً منهم بالدعاية للإنكليز بين صفوف العشائر الكوردية في كوردستان الجنوبية وفي الشريط الحدودي[٢٠٧].

وبالتالي كان الوضع السياسي في كوردستان ما بعد الحرب معقداً ومتناقضاً بما فيه الكفاية، وكان المرء يشعر في كل مكان بالتذمر من الوضع القائم، ولقد حثت أفكار العصر التحررية، التي انتشرت تحت تأثير ثورة أكتوبر العظمى المجتمع الكوردي أيضاً إلى النشاط، واندلع الكفاح المسلح في معظم أجزاء كوردستان في سبيل الاستقلال وبرزت القومية الكوردية على الساحة كحركة سياسية منظمة كان هدفها النهائي تأسيس دولة كوردية موحدة مستقلة. كما تجلت في آن واحدٍ وبوضوح نواقص طبيعية موجودة منذ فترة طويلة في الحركة الكوردية. ولم تتحول حركات معينة إلى ثورة شاملة حتى ضمن أطر كل منطقة من مناطق كوردستان الرئيسية (كوردستان الجنوبية – العراق و الشرقية – إيران والغربية – الشمالية – تركيا)،

---

(٢٠٤) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء٣، ص٨٣-٨٤.

(٢٠٥) غيساروف، ص٥٥-٥٦.

(٢٠٦) كتبت الصحيفة الألمانية ((كيولنيشر تسايتونغ) ف ي٤ آب عام ١٩٢٠، أن الكماليين يقاتلون في الفترة الأخيرة ضد المفارز الكوردية التي ((تكاد أن تناضل بمبادرتها الخاصة)) في سبيل الانفصال عن تركيا وقيام كوردستان ذات حكم ذاتي. كما شملت الاضطرابات منطقة أنقرة، الأمر الذي لم يثر قلق الكماليين فحسب بل وقلق حكومة استانبول (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية. ١٩٢٠، العدد٣٣، ص٤٣.

(٢٠٧) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم (ارشيف الهند الوطني). رسالة سليمان آغا إلى الضابط السياسي البريطاني في الموصل، ٢٥حزيران عام ١٩١٩.

بينما كشفت القومية الكوردية عن ضعفها السياسي والتنظيمي والارتباط التامّ بالدعم الخارجي وبصورة رئيسة بريطانيا. وفي هذه الفترة ضعفت مواقف الأوساط الرسمية الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط ضعفاً كبيراً في المناطق الكوردية، ولكن ازداد بالمقابل تأثير القوميين المعارضين لهذه الأوساط (في العراق وفي إيران وفي وقت متأخر). والشيء الأهم هو أنه تصاعد بشدّة تدخل دو الائتلاف الاستعمارية الكبرى وخاصةً بريطانيا وفرنسا في المسألة الكوردية، زد على ذلك أن هذا التدخل لم يكن سياسياً فحسب، بل عسكرياً وبشكل مباشر. وكان ذلك في الحقيقة بمثابة عامل محددٍ في وضع القضية الكوردية خلال مرحلة ما بعد الحرب كلها.

وبهذا الشكل لم يتقرر مصير كوردستان والشعب الكوردي بأجمعه في هذه المنطقة نفسها ولا في استانبول أو في طهران، بل في لندن وباريس، أما إذا أخذنا السنوات الأولى التي أعقبت الحرب فقد تم ذلك في العاصمة الفرنسية بالضبط حيث أصدر مؤتمر دول الحلفاءالمنعقد هنا حكمه على الدول المغلوبة في الأتحادالرباعي بما فبها تركيا أيضاً.وأصبحت الشعوب التي لم يكن لها أي ذنب، بما فيها الشعب الكوردي الذي لم تجلب له الحرب الماضية سوى الكوارث الدموية والدمار والخراب، ضحايا هذا الحكم الجائر الذي أصدره الإمبرياليون والمستعمرون.

الفصل الرابع

الطريق إلى سيفْر

كانت القضية الكوردية أثناء الافتتاح الرسمي لمؤتمر الصلح بباريس وخلال سير أعماله التي استغرقت اشهراً طويلة قد وجدت موضوعياً بمثابة واقع دولي تمس المصالح الحيوية للدول الكبرى المنتصرة والمغلوبة. وبطبيعة الحال أصبح مصير الكورد وكوردستان مادة للنقاش في المباحثات الدبلوماسية وعلى مستويات مختلفة بما فيها أرفع المستويات، وكذلك مجرى تطبيق القرارات السياسية حول ((المسألة الكوردية)) التي اتخذتها قيادة دول الحلفاء الكبرى.

وعندما نشرع في بحث التاريخ الدبلوماسي للقضية الكوردية ينبغي الإشارة إلى أنها لم تدرس دراسة وافية بعد من هذا المنظار، فقد جرى في بحوث كثيرة للمؤرخين الأجانب والسوفيات المكرسة لتكوين نظام فرساي و((المسألة التركية)) بوجه خاص إعارة الاهتمام الرئيسي إلى مصير تركيا نفسها (إلى تراقيا الشرقية، والأناضول، والقسطنطينية، والمضائق والمقاطعات العربية في الإمبراطورية العثمانية وأخيراً أرمينيا). وكقاعدة عامة كان يجري ذكر الكورد بصورة عابرة اثناء الحديث وعلى الأغلب بخصوص القضية الأرمنية أو أثناء المناقشات حول الموصل. ويتم تفسير ذلك، وإلى حدٍ ما، بالتقليد التاريخي – وعلى الأرجح الاستخفاف التقليدي بمكانة القضية الكوردية وأهميتها في الحياة الدولية – الذي استمر جرياً على العادة في العصر الراهن وحتى أيامنا هذا والقائم لدرجة كبيرة على عدم معرفة الوقائع وعلى "الاكتفاء بالإيماءة "وإلى حدّ ما، عندما يرغبون في إخفاء أكثر الوقائع التي تسيء إلى سمعة سياسة عددٍ من ((حكوماتهم)). ومن هنا وقعت الأخطاء في المصطلح الجغرافي الذي نجده في مصادر تلك الفترة ومراجعها الذي استخدمه الأشخاص الفاعلون الذين كانوا موضع اهتمام في البحث الحالي. وعلى هذا النحو لم ينتشر مصطلح ((كوردستان)) في كل مكان، واستخدم في أكثر

الأحيان بالنسبة لجنوب – وشرق الأناضول فقط (إلى الجنوب وجنوب – شرق من دياربكر) الذي يعيش فيه الكورد وتم تغطية المنطقة الباقية لتوزع الكورد العرقي كلها بمصطلحات ((أرمينيا)) أو ((الموصل)) (ولاية الموصل) و((أورمية)) و((أذربيجان)) (الإيرانية)، و((كرمنشاه)) وغيرها. ولهذا السبب فإن مفهوم ((المسألة الكوردية)) قد خرج بعيداً ليس بالمعنى العرقي فحسب، بل بالمعنى السياسي أيضاً خارج إطار كوردستان التي تحدثت عنها أحياناً وثائق العصر. وبالمقابل عندما كان يجري ذكر أرمينيا، والموصل، وأورمية وغيرها كان يُعنى بذلك مراراً المسألة الكوردية بالضبط، وأحياناً هي وحدها.

وبالطبع لا ينبغي المبالغة في مكانة المسألة الكوردية ودورها في التسوية السلمية في مرحلة ما بعد الحرب، ويوجد سلّم معين للأولويات التي شغلت في النسق الأول منه أكثر القضايا الدولية حيوية في ذلك الوقت مثل ((المسألة الألمانية)) أو ((المسألة الروسية)) (أي مصير الامبراطورية الروسية سابقاً الذي جرى النظر فيه تحت شعار تدبير إسقاط السلطة السوفياتية) أو تقسيم المستعمرات الالمانية و ((التركة العثمانية)) أي ((المسألة الكوردية)) بالمعنى الواسع للكلمة)). وقد بحثت جميع هذه المواضيع وبصورةٍ مستفيضة في المصادر العلمية السوفياتية والأجنبية. ولهذا فإن الحديث سيجري في ما بعد فقط عن تلك الجوانب في أعمال مؤتمر باريس وغيره من المؤتمرات الدولية التي تناولت المسألة الكوردية بشكل مباشر أو غير مباشر أو بحد ذاتها في ((شكلها الخالص)) أو بالارتباط مع ((المسائل)) الأخرى (وقبل كل شيء بالمسألتين الأرمنية والعربية).

أولاً: المسألة الكوردية في مؤتمر الصلح بباريس

كما أشير آنفاً،برز موضوع كوردستان في المباحثات الدبلوماسية المكرسة لمستقبل ألمانيا وأتباعها ما بعد الحرب، وبعد عقد الهدنة فوراً عندما جرى الإعداد لمؤتمر الصلح في باريس. ومن المعروف أنه تم في الأشهر الأولى من عمل هذا المؤتمر ولغاية التوقيع على معاهدة صلح فرساي مع ألمانيا بتاريخ ٢٨ حزيران عام ١٩١٩تأخير مناقشة شروط معاهدة الصلح مع تركيا ولأسباب مفهومة. وقد نوقشت المسألة الكوردية خلال صياغة المبادئ الرئيسة وبارتباط وثيق مع المعاهدة الألمانية. والواقع أن الأمر هنا لم يكن ينحصرفقط في أن قضايا الشرق الأوسط كانت تشغل أهمية ثانوية مقارنة مع قضايا أوروبا الوسطى، وبالتحديد فإن الإعداد لمعاهدة تركية أدى إلى تفاهم أكبر للتناقضات بين الدول الإمبريالية ولذلك بدت من أكثر المسائل

صعوبة بالنسبة لديبلوماسية دول الحلفاء الكبرى. وليس عبثاً أن هذه المعاهدة كانت الأخيرة في نسق معاهدات الصلح بين دول الحلفاء الكبرى واتحاد الأربعة الكبار سابقاً، وقد أُبرمت بعد مرور ١٣ شهراً ونصف الشهر من التوقيع على معاهدة فرساي.

وقد تم في المباحثات التمهيدية التي سبقت الافتتاح الرسمي لمؤتمر باريس، تناول المسائل التي لها صلة بالوضع في المناطق الكوردية في تركيا، وبعد وصول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون إلى باريس في ١٣ كانون الأول عام ١٩١٨ سأله لويد جورج و أ. بلفور ((من الذي بالذات يجب أن يكلف نفسه ويجد فرقتين أو غير ذلك من القوات الضرورية لحماية الأرمن من المذبحة))، كما طرح كيرزون هذا السؤال على الرئيس أيضاً. وبعبارات أخرى جرت مناقشة إمكانية التدخل في المناطق التي عاش فيها إلى جانب الأرمن المسلمون وأكثريتهم من الكورد.

ويسترعي الانتباه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المسألة، ففي بادئ الأمر تملص ويلسون من الإجابة بوجه عام، ومن ثم أعلن بأنه ينبغي التريث إلى حين تأسيس عصبة الأمم وبداية عمل مؤتمر الصلح ((حينئذٍ قد تبدي الولايات المتحدة استعداداً أكبر للنظر في مسألة التدخل في شؤون دولة أخرى على اساس الانتداب[1] إذن لم يرفض التدخل مبدئياً، بل أحيل لرأي الولايات المتحدة بمفردها وإلى عصبة الأمم التي يجب أن تترأسها هي.

وفي مؤتمر باريس شرعوا في الحديث وللمرة الأولى عن الكورد في كانون الثاني عام١٩١٩ وجاء في القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني والشخصية العسكرية والسياسية البارزة في جنوب افريقيا الجنرال يا. خ. سميث والمقترح على مجلس العشرة[2] في ٢٥ كانون الثاني، بعد أن ثبتت ضرورة سلخ المستعمرات عن ألمانيا (لاعتبارات إستراتيجية و((لأجل حرية جميع الأمم وأمنها))) ما يلي: ((٢- اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسباب ذاتها وخاصة بسبب حكم الأتراك السيء، خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب في الماضي القريب على فصل أرمينيا، وسوريا، وميسوبوتاميا، وكوردستان[3]، وفلسطين وشبه جزيرة العرب من الامبراطورية التركية فصلاً كاملاً، ولا ينبغي

---

(١) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء١، ص١٦٧.

(٢) الهيئة الرئيسة العاملة في المؤتمر والمؤلفة من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها.

(٣) جاءت كلمة ((كوردستان)) في النص المنشور بالحروف المائلة.

لذلك إلحاق الضرر بنظام الاجزاء الأخرى من الامبراطورية التركية)). ومن ثم نظر مشروع القرار، بعد أن وعد شعوب هذه البلدان ((بالوصاية المقدسة للحضارة التي تكفلها عصبة الأمم وبصورة ملموسة بالنسبة ((للمجموعات (Communities- المؤلف) التابعة سابقاً للإمبراطورية التركية)) وبلغت درجة معينة من التطور، في إدخال أنظمة الانتدابات التي عليها إعداد هذه الشعوب لحياة مستقلة[٤].

وفي ٣٠ كانون الثاني عام ١٩١٩ جرت مناقشة واسعة للمشروع وفي مجلس العشرة، واتضح في هذه الأثناء جانباً مثيراً للفضول، حيث تبين أن عبارة ((كوردستان)) لم تكن موجودة في المشروع الأول الذي تقدم به المجلس. وقال لويد جورج حرفياً بعد إدخاله تعديلاً على مشروع الوفد البريطاني أن مما يؤسف له أنه أغفل بلداً واحداً داخلاً في عداد تركيا لأنه ظن أن ميسوبوتاميا وأرمينيا تغطيان عليه لكنه أُبلغ بأن الأمر ليس كذلك. وهذا ما يتعلق بكوردستان التي تقع بين ميسوبوتاميا وأرمينيا، ولهذا فإنه يقترح إن لم تكن ثمة اعتراضات بضم ((كوردستان ايضاً)) إلى المشروع، ولم يعقب ذلك أية اعتراضات[٥].

ويتحدث هذا المشهد عن اشياء كثيرة.

أولاً: عن القضايا المعروفة في ثقافة رئيس الوزراء البريطاني التي لم تكن على جانب كبير من الأهمية في هذه الحالة.

ثانياً: عن أن مصطلح ((كوردستان)) كان جديداً ولم يصبح مألوفاً ودخل لتوه إلى القاموس الدبلوماسي.

وثالثاً: تحكي عن أهمية القضية الكوردية التي لا جدال عليها بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية.

ورابعاً: ما عني به بالضبط هو ذلك الجزء من كوردستان الذي كان يقع بين بحيرة وان وولاية الموصل.

وأعلن لويد جورج خلال المناقشة نفسها في ٣٠ كانون الثاني أنه ليست لدى بريطانيا ((أدنى رغبة)) في أن تصبح دولة الانتداب عن تلك الأراضي التي احتلتها مثل ((سوريا وجزء من ارمينيا))" ((وهو يعتقد أنه يجوز القول نفسه عن كوردستان وأجزاء من القفقاس رغم غناها بالموارد النفطية)) وأضاف الرئيس ويلسون أثناء مناقشة مسألة إمكانية موافقة بريطانيا لسحب قواتها من سوريا قائلاً: ((... أو من ميسوبوتاميا))، أما لويد جورج فقد قال من جانبه ((... أو من

---

(4) David Hunter miller, The Drafting of the Covenant, new York; London, 1928, Vol.11, p.109-110.

(٥) المصدر السابق، ص٢٢٠.

كوردستان))، ولكن بعد أن تصبح نوايا العسكريين معروفة[6] وفي هذا اليوم اتخذ وباقتراح من ويلسون، قرار مبدئي حول سلخ أرمينيا، وكوردستان، وسوريا وميسوبوتاميا، وفلسطين، وشبه جزيرة العرب عن تركيا. وبالتالي هتف المؤرخ الأمريكي هوارد ((بأن الدول الأوربية الكبرى قد اعلنت في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩١٩ نهاية الإمبراطورية التركية)) [7].

وبالتالي دوى في المباحثات الموسعة الأولى للمسألة التركية الموضوع الكوردي وبوضوح تام، وفي البداية وكأنه في الخفاء ومن ثم بصوت مسموع أسوة بالمواضيع الشرق اوسطية الأخرى التي استحوذت على اهتمام قادة دول الحلفاء، ورغم أنه كان يتوقع عقد صفقةٍ طويلةٍ ودائمةٍ وما زالت المسافة بعيدة عن اتخاذ مثل هذه القرارات النهائية، بدأ يتبلور جانبان أساسيان في نهج الدول الكبرى المنتصرة إزاء القضية الكوردية: يجب فصل كوردستان (كان يُعنى بالأراضي الكوردية الواقعة تحت السيادة العثمانية) عن تركيا ويوضع تحت إشرافها الذي تطبقه عصبة الأمم بواسطة نظام الانتداب.

وقصارى القول، لقد أُعدّ لكوردستان مصير المستعمرة عملياً، شأنها في ذلك شأن الأجزاء غير التركية من الامبراطورية العثمانية، ويكتب لويد جورج في ما بعد قائلاً: ((كانت معاهدة باريس تعني التحرر القومي للشعوب المضطهدة على نطاقات تعرفها حتى الآن الاتفاقيات الدولية ما بعد الحرب)) [8]. ويتذكر ردّ حكومات الحلفاء على الرئيس ويلسون في كانون الثاني عام ١٩١٧ حول أهداف الحرب ((... تحرير الشعوب الواقعة تحت استبداد الأتراك الدموي)) [9] ويصور بإنفعال ((التنكيل الوحشي)) الذي (قام به عبد الحميد والأتراك الفتيان ضد الأرمن)) ... الخ. وفي الوقت ذاته ومنذ الأيام الأولى لعمل مؤتمر باريس شيّد الحلفاء جداراً صينياً بين تحرير الشعوب المضطهدة الرازحة تحت نير الأتراك وبين استقلالها.

وقد اثبت سميث بالذات (كبير مُنظّري العنصرية وخبيرها في وطنه جنوب افريقيا) نظرياً رفض منح الاستقلال الحقيقي للأقليات القومية في الإمبراطورية العثمانية في مذكرته الشهيرة، فكتب يقول: ((إن أكثرية الشعوب التي انفصلت عن روسيا والنمسا وتركيا غير ناضجة سياسياً، فغالبيتها إما أن تكون

---

(٦) المصدر السابق، ص١١٥.

(٧) المصدر السابق، ص١٠٢ "Howard, The Partition of Turkey, p.221

(٨) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٥.

(٩) المصدر السابق، ص٩.

غير قادرة تماماً على الإدارة الذاتية أو ضعيفة القدرة. وقد أصاب الفقر المدقع عدداً كبيراً منها وتحتاج الى عناية كبيرة جداً قبل أن تنال الاستقلال الاقتصادي والسياسي)) [١٠]. ومن ثمّ جرى الحديث في المذكرة عن المقاطعات الروسية في ما وراء القفقاس وما وراء ميسوبوتاميا ولبنان وسوريا: ((... ويظهر أنها غير متطورة بصورة كافية من الناحية الحكومية، ولهذا السبب فإنه رغم قدرتها، وربما على تحقيق الاستقلال الذاتي الداخلي فإنها مع ذلك تحتاج درجةَ كبيرةً او صغيرة إلى مساعدةٍ قيادية من أية سلطة خارجية بوسعها أن تؤمّن لها إدارة ثابتة)). وأدرج سميث فلسطين وأرمينيا ضمن نوع خاص للانتدابات: ((نظراً لتنوع السكان وعدم قدرتهم على التعاون في الإدارة، فإن الإدارة الذاتية تستبعد في هذه الحالة بالمعنى التام للكلمة، وسيتم تطبيق الحكم، ولدرجة كبيرة للغاية، من خلال سلطة ما خارجية)) [١١].

وبالتالي لم تثر نوايا المستعمرين الحقيقية في دول الحلفاء إزاء الأقليات القومية في الإمبراطورية العثمانية اية شكوك، ورغم أنه لم يرد ذكر الكورد في المذكرة مباشرة فإن كل ما جاء في هذه الوثيقة الاستعمارية تماماً كان يمسهم ايضاً، إلا أن الحلفاء لم يسارعوا في تحديد مخططاتهم لحل المسألة التركية بوجه عام والكوردية بوجه خاص ولا سيما في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر باريس عندما وضّعت معاهدة الصلح مع ألمانيا على رأس المهام. وقد كان لكل دولة من هذه الدول مصلحتها الخاصة في مناطق مختلفة من الأراضي التي أخضعت لها مسائل معينة خاصة، بما فيها المسألة الكوردية، للمتاجرة، ولهذا السبب لم يعرض أي طرف من الأطراف المعنية وبصورة مكشوفة مطامعه الفردية في هذا الجزء أو ذاك من الإمبراطورية العثمانية. وعلى أية حال، قبل اتخاذ نظام عصبة الأمم (بصورة نهائية في ٢٥ نيسان عام ١٩١٩) الذي يتضمن إدخال نظام الانتداب إلى المناطق غير التركية من الإمبراطورية العثمانية وفي المستعمرات الألمانية في أفريقيا وفي المحيط. ومما يسترعي الانتباه أنه أثناء مناقشته قرار الوفد البريطاني الآنف الذكر في اجتماع اللجنة بوضع نظام عصبة الأمم في ٨ شباط عام ١٩١٩ قد ((حذفت وباحتراس)) باقتراح من رئيس الوزراء الإيطالي ف. أورلاندو العبارات ((التي تضم ارمينيا، وكوردستان، وسوريا، وميسوبوتاميا، وفلسطين، وشبهة جزيرة العرب)) من النص، والواردة بعد عبارات الأراضي لتابعة لتركيا سابقاً. وأشار د. ميللر بشكل خاص إلى أن التذكير بأرمينيا وكوردستان كان ((صعباً للغاية)) [١٢]، والأصح القول بأن ذلك كان ((سابقاً لأوانه)).

---

(١٠) المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.

(١١) المصدر السابق، الجزء١، ص٥٢٩-٥٣١.

(12) Miller, The Drafting of the Convenant, Vol1, p.186.

إلا أن اهتمام بريطانيا الخاص بكوردستان كان ملحوظاً حينذاك ايضاً، وهذا ما يتضح من بروتوكولات الاجتماع المنعقد بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ومن غيرها من الوثائق. وشرع لويد جورج اثناء مناقشة مسألة ضرورة ذكر كوردستان في التحدث وبإسهاب حول دعم السلام ((بين العشائر المختلفة))[١٣]، كما لم تكن اقواله عرضية عن ((المنابع النفطية)) وعن ((نوايا العسكريين)). وقد ألمح هوارد، وبحق، عندما ناقش مصير ممتلكات الامبراطورية العثمانية بعد الحرب أن لويد جورج عندما اقترح في اجتماع المجلس الأعلى لدول الحلفاء بإنشاء كوردستان بين ارمينيا وميسوبوتاميا، فقد كان في الواقع ((معنياً بإقامة حاجزٍ أمين بين الموصل وتركيا تحديداً))[١٤].

وبعد أن قررت دول الائتلاف في نهاية كانون الثاني عام ١٩١٩ مبدئياً مصير الامبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها على أساس تقسيم اجزائها التركية (عملياً)بين المنتصرين، أم ممتلكاتها غير التركية (ليس عملياً فحسب، بل وشكلياً أيضاً) فكأن المسألة التركية قد رُفعت من جدول الأعمال في مؤتمر الصلح. وعلى أية حال لم يتم النظر فيها رسمياً بعد متنقلة إلى مستوى المباحثات الخاصة وما وراء الكواليس (بين طرفين أو ثلاثة أطراف) وقد كان العديد منها على جانب كبير من الأهمية. فمثلاً انعقد في ٧ آذار عام ١٩١٩ لقاء بين لويد جورج وكليمنصو وهاوز حول المسألة التركية في مبنى وزارة الدفاع الفرنسية، وأعلن هاوز عن نتائج هذا اللقاء باختصار شديد: عبّر كليمنصو وجورج أثناء مناقشة تقسيم الإمبراطورية التركية عن تمنياتهما في أن نقبل بالانتداب على أرمينيا والقسطنطينية، وأظن أن الولايات المتحدة الأمريكية توافق على ذلك ما إن يتم طرح مثل هذا الاقتراح))[١٥]. ويجري تفسير تحفظ هاوز بعدم الرغبة لديه في التحدث وبإسهاب عن مستوى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المخططات الاستعمارية لتقسيم تركيا.

وكان لويد جورج في غاية الصراحة عندما عرض ما جاء في هذا الحديث الشهير: قال هاوز: ((لا ترغب أمريكا أبداً أن تأخذ على عاتقها هذه الانتدابات (على القسطنطينية وأرمينيا)، لكنها تدرك بأن عليها المشاركة في هذه العملية ومشاطرة الجميع في تحمل العبء المشترك. ولهذا السبب يعتقد بأن توافق على أن تأخذ لنفسها الانتداب على أرمينيا والقسطنطينية. ومن ثم

---

(13) PRER, The Paris Peace conference, Vol. 111. wash. 1943, p.808.

(14) HAWARD, The partition of Turkey, p.220-221.

(١٥) أرشيف العقيد هاوز، الجزء٤، ص٢٢٧.

قال بأن أمريكا، ربما، توافق على فرض رقابتها العامة على الأناضول، وعندئذ قلت لكليمنصو: أعتقد أن فرنسا تأخذ سوريا لنفسها فأجاب قائلاً: ((وكيليكية)). فقلت: ((إن هذه المسألة هي بيننا وبين أمريكا)). فردّ هو: ((كلا إن هذه المسألة هي بيننا وبينكم)). وألحت، كلا لا توجد لدينا أية مصلحة في كيليكية، إن مطلبنا الوحيد هو الموصل التي وافقتم على إعطائها لنا. فوافق على ذلك وأعلن قائلاً: بدهي أننا ننضم إلى أية اتفاقية تعقدونها مع الأمريكيين. ومن ثم يختتم لويد جورج متحدثاً عن مناقشة المسألة السورية مع كليمنصو: ((إنني استنتج بأن امريكا بهذا الشكل تأخذ الانتداب على القسطنطينية وعلى أرمينيا والمراقبة العامة على الأناضول، وسوف تقوم فرنسا بفرض الانتداب على سوريا وعلى ذلك الجزء من كيليكية الذي سوف يتم التوصل بشأنه إلى اتفاقية بين أمريكا وفرنسا، إننا نأخذ فلسطين وميسوبوتاميا بما فيها الموصل)) [(١٦)].

وتبدو مخططات دول الائتلاف الرئيسة بصورة مكشوفة للغاية هنا، ففي ما يتعلق بالقضية الكوردية اقتُرح إعادة تقسيم جديد لكوردستان العرقية، حيث أُعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا، والجنوبية – الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية. وظلت كوردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة في ايران الشاهنشاهية.

غير أن هذه الدولة بحد ذاتها ظلت عملياً وبعد (التوقيع على المعاهدة الأنكلو – إيرانية بتاريخ ٩ آب عام ١٩١٩ إسمياً محمية، أي مستعمرة بريطانية، وبالتالي انقسمت في الواقع معظم الأراضي الكوردية في الإمبراطورية العثمانية إلى منطقتين: المنطقة البريطانية (في الجنوب والشرق) والمنطقة الأمريكية (في الشمال والغرب). وكان نصيب الفرنسيين قطعة غير كبيرة من كوردستان المتاخمة لشمال سوريا.

إذن اختلف الموقف الدولي، الذي تكوّن حول كوردستان في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب وخاصةً في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر الصلح، اختلافاً جذرياً عن ذلك الموقف الذي كان في سنوات ما قبل الحرب وفي معمعة الحرب العالمية الأولى (عندما وضعت اتفاقية سايكس – بيكو) إلا أنه، وكما سنبين فيما بعد، لم يكن هذا الموقف الجديد ثابتاً وفي أعلى مستوياته، وطرأت عليه بعد عدة أشهر من التآمر الثلاثي الاستعماري تغييرات جذرية للغاية.

---

(١٦) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء١، ص٢٥٢-٢٥٣.

وفي الوقت ذاته استمرت آلية مؤتمر باريس في العمل وهو يستقطب المواضيع الشرق أوسطية إلى دائرة نشاطه (شكلياً أكثر منه عملياً) وتمت بمؤازرة إعداد القرارات الرئيسة حول المسألة التركية (بما فيها الأرمنية والكوردية والعربية وغيرها من المسائل الخاصة) مناقشة التفاصيل من الدرجة الثانية والثالثة التي نسب قادة المؤتمر إليها آراء ممثلي تلك البلدان والشعوب الذين قرروا مصيرهم في أروقة الوزارات الهادئة.

وجرى الاستماع في اجتماع مجلس العشرة بتاريخ ٢٦ شباط عام ١٩١٩ إلى القائد الأرمني أوتيس أهارونيان، وقد تضمنت مطامع الطاشناق الإقليمية في تركيا على كيليكية مع سنجق مرعش، وولايات أرضروم، وبدليس، ووان، ودياربكر، وخربوط، وسيواس، وجزء من ولاية طرابزون مع منفذٍ إلى البحر الأسود. وقد أُستثنيت من هذه الأراضي الشاسعة مناطق هكاري الكوردية وحدهاوجنوب ولاية دياربكر، وكذلك بعض الأراضي التي يسكنها الأتراك فقط(١٧)، وبالتالي ضم الطاشناق جزءاً كبيراً من الأراضي التي يسكنها الكورد في شرق الأناضول إلى ((أرمينيا الكبرى)) المخطط لها. ولكن مخططات الدولة العظمى لقادة ((جمهورية ارمينيا الديمقراطية)) لم تقلق دول الحلفاء، التي لم تعتزم ابداً منح الاستقلال الحقيقي لشعوب الأراضي المشار إليها بما فيها الأرمن، كثيراً.

كما جرى قبيل ذلك الاستماع إلى الأمير فيصل، أحد زعماء الثورة العربية المعادية للأتراك والحليف الأمين لبريطانيا وابن شريف مكة (حاكم) مكة حسين بن علي، سليل الأسرة الهاشمية الشهيرة في العالم الإسلامي. وقد اعتمد عليه الإنكليز في محاولة فاشلة للحفاظ على سوريا، التي وعدت لفرنسا حسب الاتفاقيات بين دول الحلفاء، في ايديهم. وجاء في مذكرة بروتوكولية أن ((الأمير فيصل قال في مذكرته المقدمة إلى مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٩ كانون الثاني بأنه طلب الاستقلال لمعظم شعوب آسيا الناطقة باللغة العربية والقاطنة إلى الجنوب من خط الاسكندرونة – دياربكر، وحسب أقواله يتحدث جميع شعوب هذه المنطقة بالعربية ولها منشأ سامي واحد وتؤلف العناصر الغريبة فيها اقل من واحد بالمئة))(١٨).

ولقد اخفقت تماماً محاولة فيصل في مؤتمر الصلح للدفاع عن فكرة الاستقلال العربي، فلم يكن المكان ولا الزمان صالحين لكي يعتمد ولو على نجاح جزئي، وربما أدرك فيصل بالذات ذلك. ولكن دوى

---

(17) PRFR. The Paris Peace Conference, Vol. vi. Wash. 1943, p.153.

(١٨) لويد جورج ، حقيقة مفاوضات الصلح ، ج٢ ، ص٢٢٧ .

في كلمة فيصل، ملك سوريا والعراق في ما بعد ومؤسس مملكة الهاشميين والقائمة الآن في المشرق العربي (في الأردن)، وللمرة الأولى وبوضوح عام تتصف به الأوساط الحاكمة في سوريا والعراق وهو عدم الاعتراف وبأية وسيلة اجتماعية – سياسية في العصر الراهن بوجود المسألة القومية في هذين البلدين والموقف الشوفيني تجاه الأقلية الكوردية العرقية، وادعى فيصل، وبصورة مكشوفة، ضم أراضي كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية إلى الدولة التي وعد الحلفاء بها العرب.

إلا أن الجمهور الذي كان يصغي إلى الأمير العربي لم يكن يعنيه كثيراً بياناته المغرية ومطامعه الخفية فيها، فقد كان فيصل بالنسبة له وبالدرجة الأولى بالنسبة للإنكليز يثير الاهتمام من ناحية واحدة فحسب، وهي كونه وجهاً سياسياً يمكن بمساعدته حل هذه المسألة الهامة أو تلك للمستعمرين في الشرق الأوسط، بما فيها المسألة الكوردية، وليس للمرة الأخيرة. ويكفي ان نورد مقطعاً من رسالة وزير المستعمرات البريطاني اللورد أ. ميللر إلى لويد جورج والمكتوبة ((في الحال)) بتاريخ ١٨ آذار عام ١٩١٩: ((إذا قمنا بصفة سمسار شريف بين فرنسا وفيصل ونساعد فرنسا للخروج من المصاعب الحالية مقنعين فيصل بالتوصل إلى اتفاق معها، علينا أن نهتم، بأن تقوم فرنسا بدورها في تنفيذ وعدها الذي قطعته لنا حول الموصل وفلسطين، على أن تفسره بشكل واسع))[١٩].

وعلى هذا النحو أُعطي لفيصل دور ثانوي كان ينبغي عليه اثناء القيام به مساعدة بريطانيا لتثبيت اقدامها في الأماكن المعنية بها، ولما لم ينازع بريطانيا أحد في حق السيطرة بمفردها على فلسطين فقد اتسم ذكر الموصل بأهميةٍ خاصةٍ، كما يستحق الاهتمام الإشارة إلى ((التفسير الواسع))، ومن الممكن أن الإنكليز اعتمدوا على دعم الفرنسيين الديبلوماسي لهم في مطامع إقليمية أخرى.

كما عرضت وجهة النظر الكوردية على مؤتمر الصلح للبتّ فيها، وقدمها الجنرال شريف باشا في مذكرة بتاريخ ٢٢ آذار عام ١٩١٩. ولقد تحدث كاتب المذكرة بوصفه ((رئيساً للوفد الكوردي)) في المؤتمر، لكن لم يعترف به أحد رئيساً للوفد سواه، بل ولم يكن الوفد موجوداً عملياً. وأعلنت في هذه الوثيقة ((المطالب المشروعة للأمة الكوردية))، التي واجهت ((مطامع ارمينيا الاستعمارية)). وانحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كوردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة في ((البنود الأربعة عشر)) للرئيس ويلسون. وتم تسويغ استيلاء الكورد

(١٩) المصدر السابق، ص٢٧٣-٢٧٤.

على أراضي اللاجئين الأرمن،وكان من المفروض تشكيل لجنة دولة من شأنها ضمّ الأراضي التي يؤلف الكورد فيها أكثرية السكان إلى الدولة الكوردية وفق ((مبدأ القوميات)) كما افترض ضم الجزء الإيراني من كوردستان إلى كوردستان المستقلة.

وتضمنت المذكرة تصويراً لحدود كوردستان تركيا العرقية، التي تمر في الشمال عبر الحدود القفقاسية، ومن الغرب عبر خط أرضروم – ارزنجان، عربكير – ديفريغي، ومن الجنوب تمر عبر جبال سنجار – تلّعفر – اربيل – كركوك – السليمانية، سنه (سنندج)، ومن الشرق عبر خط راوندوز – باشكاله ومن ثم بمحاذاة الحدود الإيرانية وحتى آرارات. وعلى هذا ضمت كوردستان تركيا جزءاً كبيراً من ولاية الموصل ورُفضت مطامع الأرمن في ولايات دياربكر، ووان، وارضروم، وبدليس رفضاً باتاً. وأخيراً جاء في الوثيقة أن جميع ثروات كوردستان الطبيعية يجب أن تكون للكورد وحدهم[٢٠] .

ولم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسي يذكر، فلم يولِ قادة مؤتمر الصلح أي اهتمام لهذه الوثيقة ولا إلى صاحبها، ذلك أنه لم يقف من خلفه أحد قط يستوجب أن يُعمل له حساب، ففكرة استقلال كوردستان التي سرعان ما حظيت ببعض الشعبية في باريس ومشارفها لم تستحوذ على اهتمامهم بحد ذاتها، ولا كتعبير عن طموحات الشعب الكوردي، بل بتلك الدرجة التي كانت تستجيب لمصالحهم الإمبراطورية. ولهذا السبب لم تحرّك كلمة شريف باشا في مؤتمر باريس القضية الكوردية قيد شعرة، بل إن هوارد سمَّى شريف باشا ((ممثلاً للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسؤولية عن الحرب))، والذين وقفوا في حقيقة الأمر ((إلى جانب وحدة أراضي تركيا))[٢١].

وبالطبع لم يكن الأمر كذلك. فقد عبر شريف باشا عن هواجس فئةٍ معينةٍ من القوميين الكورد الذين كانوا يعتمدون على دول الحلفاء وأعدوا مشاريع خيالية لتأسيس كوردستان موحدة ومستقلة بمساعدتها وتحت قيادة الأسر المالكة العريقة. بيد أن هذا الفريق من القوميين الكورد لم يكن له نفوذ كبير، والأهم أنه لم تكن له عملياً إتصالات مع الحركة الكوردية القومية، ولذلك فشلت جميع محاولاته القيام بدورٍ في مؤتمر باريس. كما وتدل لهجة مذكرة شريف باشا المناوئة للأرمن عن إفلاسه السياسي وقلة خبرته، التي لم تأتِ في وقتها وبوضوح، ذلك أن معظم

---

(20) General Sherif Pasha, Memorandum on the claims of the kurd people), ((Paris, 1919; oriente moderno: 2, 15 luglio 1921. P. 72-73.

(21) haward, the partition of turkey, P. 226-227.

المشاركين الرئيسيين في مؤتمر باريس حاولوا في اللعبة الديبلوماسية، حول المسألة التركية، أن يستفيدوا من الورقة الأرمنية، وليس للمرة الأخيرة أبداً، مستغلين وبلا حياء، آلام الشعب الأرمني لأهداف مغرضة.

كما حاول الآشوريون ،الذين عاشوا قبل الحرب بجوار الكورد أو معهم على الأراضي نفسها (وخاصةً في هكاري) ومن ثم ذاقوا مرارة الويلات مطالبين بالعودة إلى ديارهم كحدٍ أدنى، عرض مطاليبهم القومية على مؤتمر باريس.. وفي هذه الأثناء برزت المسألة الآشورية القومية بصورةٍ مستقلة وكجزء من قضية كوردستان وأرمينيا، ولقد كان لدى قادة الآشوريين أوهام كثيرة حول ما أعلنه ويلسون، لكن كان ينتظرهم خيبة املٍ شديدةٍ، فقد اعتبروهم في حساباتهم اقل شأناً من الكورد، كما لم يسمح الإنكليز لممثلي الآشوريين في العراق بالسفر إلى باريس بتاتاً[٢٢]. واعتزمت دول الحلفاء تقرير مصير الآشوريين أُسوةً بالأقليات القومية الأخرى في الشرق الأوسط ومن دون مشاركتهم ووفق أغراضها.

وفي ١٧ حزيران عام ١٩١٩ ألقى ممثل تركيا المهزومة الداماد فريد باشا كلمةً في المؤتمر، وقدم إلى مجلس العشرة مذكرة اعترف فيها بأن الجرائم التي ارتكبها الاتحاديون ضد الأقليات المسيحية تساوي الويلات التي حلت ((بثلاثة ملايين مسلم)) خلال الحرب، وبهذا وكأن حكام الإمبراطورية العثمانية نالوا الحق المعنوي لطلب التسامح في المسائل الإقليمية بالدرجة الأولى. وحاول الوفد التركي إقناع دول الحلفاء في إبقاء ممتلكات آسيا داخل الإمبراطورية. وأعلن فريد باشا أن ((سلاسل جبال طوروس ما هي إلا خطّ جيولوجي فاصل، ومع أن المناطق الواقعة خلفه بدءاً من البحر الأبيض المتوسط وحتى البحر العربي تعود إلى سكان لا يتكلمون باللغة التركية فإنهم مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالقسطنطينية بمشاعر أكثر عمقاً من مبادئ القومية للناس القاطنين على كلا جانبى طوروس، وتربطهم مُثُل وعقائد ومشاعر اخلاقية ومصالح مادية واحدة.

وهذا حلف واحد وسيكون انهياره كارثةً للهدوء والسلم في الشرق)) [٢٣].

وعلى هذا النحو فحسب رأي الصدر الأعظم يجب أن يبقى جزء كبير من كوردستان ضمن تركيا على جانب الممتلكات الاسيوية الأخرى، التابعة لها، غير أن مثل هذا الرأي لم يحظَ

---

(22) oriente moderno : no 2 .15 luglio . 1921 . p . 75

ماتفييف ، الاشوريون والقضية الاشورية في العصر الحديث والراهن ، ص ١١٠ – ١١٢ .

(٢٣) لويد جورج حقيقة مفاوضات الصلح ، ج٢ ، ص ٢٠٣ .

باهتمام أحدٍ في المؤتمر، كما لم تترك عبارات فريد باشا المنمقة أي انطباعٍ على وفود المؤتمر. وقد أعلن بلفور رداً على مشيراً إلى وبال السيطرة التركية على الشعوب غير التركية بقوله: ((... بما ان تركيا هاجمت عمداً ودون أية ذريعة أو استفزاز الحلفاء وهُزمت فقد كان على الدول المنتصرة أداء واجب صعب وهو تقرير مصير الشعوب المختلفة في الإمبراطورية التركية المتعددة القوميات. ويرغب مجلس دول الحلفاء المتحدة والرئيسة القيام بهذا الواجب وفق الحدود القصوى لرغبات هذه الشعوب ومصالحها الدائمة. وقد رُفضت مذكرة الداماد فريد باشا تماماً)) [٢٣].

ومن المشكوك فيه انه كان بوسع رئيس الوفد التركي أن يتوقع نتيجةً أخرى لمهمته في العاصمة الفرنسية. وعلى أية حال أدرك الباب العالي، وبوضوح، رغبة دول الحلفاء الشديدة في سلخ معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكوردية عن الإمبراطورية العثمانية وعدم قدرته منع ذلك، وقد تم إذلال استانبول ثانية وأمام الملأ.

كما ظهرت طهران الرسمية بصورةٍ أسوأ على الساحة الدولية، فقد أبدى الوفد الإيراني الذي وصل إلى باريس مطامعه في ((آسيا الصغرى وحتى الفرات)) أي كوردستان ودياربكر والموصل إضافة إلى ما وراء القفقاس ومرو وخوى، مما وصف تيمبرلي ذلك ((بذكرى غامضة عن المجد الفارسي في الأزمة الغابرة))[٢٤]. ومما يثير الفضول أن الفرس ذهبوا إلى حدٍ أبعد من الأتراك في المسألة الكوردية عندما طالبوا بكوردستان كلها. وعلى أية حال ينبغي النظر إلى هذا الإعلان لا كحدث ديبلوماسي يثير الاستهزاء فحسب، فقد رفض المؤتمر حتى الاستماع إلى الوفد الإيراني وإلى مطامعه الإقليمية السخيفة[٢٥].

وبالتالي عبر ضحايا التقسيم الاستعماري الذي كان يُعد له في الشرق الأوسط عن آرائهم، وجرى الاستماع إليهم بلا اهتمام أو تم تجاهلهم بوجه عام. ولم تنعكس أبداً في مجرى عمل مؤتمر الصلح في ما بعد. صحيح لا يجوز القول بأن الكلمات التي أُلقيت في باريس باسم شعوب المنطقة

---

(٢٣) المصدر السابق، ص٢٠٦.

(24)A. History of the peace conference of paris, Ed. By H. V, Trmperley, Vol. VI. London, 1924, P. 211.

(٢٥) أنظر: ي. م. ليمين، سياسة بريطانيا العظمى الخارجية من فرساي وحتى لوكارنو ١٩١٩-١٩٢٥، موسكو، ١٩٤٧، ص٢٠١" م. س. إيفانوف، دراسة تاريخ إيران، موسكو، عام ١٩٥٢، ص٢٧٠-٢٧١.

ودولها ذهبت ادراج الرياح، فقد تغيرت الظروف، وما كان مستحيلاً في عصر الاستعمار القديم، عندما تقرر مصير دول وقارات كاملة ودون مشاركتها، بات لزاماً في العصر الذي حل بعد ثورة أكتوبر عندما دخلت الإمبريالية والكولونيالية في أزمةٍ لا يمكن تجاوزها. وقد كان مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، بهذا الشكل أو ذاك، أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية حيث أعلنت فيه عن نفسها قوميات شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكوردي، ويستحق تدوين هذه الواقعة في التاريخ، ذلك أنها أشارت الى الأهمية المتزايدة لظاهرة اجتماعية جديدة وهامةٍ. إلا أن دول الحلفاء لم تولِ آنذاك أي اهمية لها وخصوصاً بسبب أن ممثلي الشرق لم يمثلوا شعوبهم في باريس ولا حتى أوساط قومية ذات نفوذ، في حين أن وفدي تركيا وإيران قاما بتمثيل قوى معادية لم تكن خافيةً على أحدٍ.

واستؤنف تحت ستار الأحاديث عن تقريرمصير الأمم (حيث سمح لذلك أحياناً بمجيء وفود مختلفة من الشرق الأوسط إلى باريس) عمل صعب لتوزيع الانتدابات، وحُلت المسألة بين وفود بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وكانت توجد مسافة كبيرة بين الاتفاق التمهيدي وحتى وضع القراءة النهائية، ولم يكن تحديد حصة فرنسا وبريطانيا من اصعب القضايا، بل تحديد نصيب أمريكا من ((التركة العثمانية)) التي حددتها معاهدة ٧ آذار عام ١٩١٩ بوجه عام.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

أظهرت الإمبريالية الأمريكية عقب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الحلفاء في نيسان عام ١٩١٧ إهتماماً كبيراً بشؤون الشرق الأوسط ،فأخذت تدّعي دوراً قيادياً في حل المسألة التركية شأنها شأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر الصلح في باريس بما فيها المسألة الكوردية أيضاً. ولم يصطدم هذا في البداية بمعارضة من جانب بريطانيا وفرنسا، ناهيك من جانب إيطاليا التي شغلت وضعاً تابعاً في مجموعة ((الأربعة الكبار))، ولم تكن هذه الدول الكبرى التي دخلت معركة ضارية بسبب تقسيم ((التركة العثمانية)) ضد إعطاء دور الحكَم للأمريكيين الذين كان بوسع كل دولةٍ الاعتماد على مساعدتهم ولأنها لم تكن تخشى كثيراً من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: لم يتطاول الأمريكيون على الممتلكات العربية في الإمبراطورية العثمانية" ثانياً: لم يكن للأمريكيين جندي واحد في الشرق الأوسط، وكانوا ضعفاء نسبياً من الناحية العسكرية، إذاً قيامهم

باحتلال أراضٍ ما في هذه المنطقة كان مشكوكاً فيه للغاية" ثالثاً: تزعزعت في تلك الآونة مواقع الرئيس ويلسون السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث شارفت الفترة الرئاسية الثانية على الانتهاء ،وفقد الحزب الديمقراطي الذي كان يقوده في الانتخابات الفرعية الأكثرية في كلا المجلسين في البلاد، ونمت المعارضة لسياسته الخارجية في البلاد وفي الكابيتول حيث كان الرأي العام والقوى المتنفذة في القيادة الحاكمة يميلان أكثر فأكثرالى اعتبارها سياسة مغامرة وعديمة الفعالية وتكلف كثيراً. ولهذا السبب، رغم أن الرئيس قدم إلى باريس وهو في كبريائه التامة، ولكن في مهمة مشكوك فيها. ولقد أدرك رجالات السياسة ذوو الخبرة من أمثال لويد جورج وكليمنصو ذلك بشكل رائع، وسارعا إلى استغلال الموقف لمصالحهما الخاصة.

ولم ينكشف ضعف موقف الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس فوراً ولا قبل صيف وخريف عام ١٩١٩، ففي النصف الأول من هذه السنة كان رؤساء الوفدين الفرنسي والإنكليزي، معنييّن بترسيخ وهم لدى ويلسون في أنه بالذات يقود المؤتمر، الأمر الذي سمح لهم بتحقيق أغراضهم في المسائل الأوربية التي لم يكن للجانب الأمريكي حولها اية خلافات كبيرة معهم. وفي ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط فقد كانوا على استعداد لوعد الأمريكيين بحصة الأسد مدركين أن التوزيع النهائي للفريسة لم يحن بعد. وأخيراً هناك سبب آخر – قد يكون السبب الرئيسي – الذي بموجبه وضعت فرنسا وغيرها من دول الحلفاء أمريكا في المرتبة الأولى، هو ((المسألة الروسية)) التي يُراد بها العمل لإسقاط السلطة السوفياتية عن طريق التدخل المباشر أو تقديم المساعدة لحركة الحرس الأبيض. ونظراً لنفاد الموارد العسكرية والمالية والاقتصادية للدول الرأسمالية الأوربية وازدياد استياء الجماهير الشعبية من سياسة حكوماتها في لندن وباريس والمعادية للسوفيات والمضادة للثورة، فإنها كانت معنية جداً في مشاركة العم الأمريكي الغني في الحملة الصليبية المعادية للسوفيات. وفي هذه الأثناء ترقّب معظم المشاركين في هذه الحملة مكافآت مغرية، هي الممتلكات الاستعمارية السابقة للإمبراطورية الروسية في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى وخاصةً ما عُرض على أمريكا فرض انتدابها على أرمينيا قد استهدف مشاركتها، وبصورة أقوى، في شؤون ما وراء القفقاس، حيث لم يكن لدى فرنسا وبريطانيا الجنود والمال للقيام بذلك.

وكان اقتراح ف. ويلسون تشكيل لجنةٍ دولية خاصة بالانتدابات التركية مناسباً في الموقف الناشئ بالنسبة لجميع الأطراف. وترتب على اللجنة المؤلفة بقرار مؤتمر باريس بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩١٩ ومن ممثلي امريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا القيام في الحال (هنا في سوريا وفلسطين) بدراسة ميول السكان ووضع

التوصيات المناسبة، وقد سمح هذا القرار لكلٍ من فرنسا وبريطانيا بتأجيل وضع معاهدة الصلح مع تركيا حتى الانتهاء من المهمة الرئيسة وهي التوقيع على المعاهدةمع ألمانيا (ومع حلفائها الأوربيين ايضاً) وعقدت لندن وباريس خلال هذه الفترة العزم على الانتهاء من الصفقة حول ((التركة العثمانية)) كل واحدة لمصلحتها وإبعاد المنافس الأمريكي في آن واحدٍ. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عقدت الآمال على أن اللجنة تساعدها على تحقيق خطة ويلسون لحل المسألة التركية، أي فرض الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط كله. وبهذا الشكل كانت الأهداف متناقضة بصورةٍ مباشرة لدى كل من فرنسا وبريطانيا من جهة، وأمريكا من جهة اخرى بخصوص تشكيل اللجنة، ومن هنا جاء الموقف المختلف من عمل اللجنة ذاتها.

ورفضت فرنسا على الفور إرسال وفودها إلى اللجنة مدركة أن الغالبية العظمى من سكان سوريا معادية لفرنسا وبشدة، ووافقت بريطانيا لكنها أبدت في ما بعد تضامنها مع فرنسا، وهي تأمل – كما يبدو – بتأييدها في المسألتين الفلسطينية والميسوبوتامية، وظل فقط القسم الامريكي من اللجنة (كانت التسمية الرسمية هي (القسم الأمريكي للجنة الدولية للانتدابات في تركيا))) في شخص هنري كنغ وتشارلز كراين، التي قامت في العاشر من حزيران ولغاية ٢٣ تموز بزيارة فلسطين وسوريا (مع لبنان) وكيليكية لإجراء استفتاء للسكان، وقد سلم في ٢٨ آب تقرير لجنة كنغ – كراين الى الوفد الامريكي في باريس.

وقد سبق ذلك عمل تحضيري كبير قام به أعضاء اللجنة في استانبول حيث وصلت إليها في ٢٣ تموز، ويبين نشاط اللجنة في استانبول وتقريرها ان نوايا ((القسم الأمريكي)) كانت أوسع بكثير من البحث عن منتدب مناسب لكل من سوريا وفلسطين، فقد وقع في حقل رؤيتها عملياً الامبراطورية العثمانية كلها من بحر إيجة وحتى الخليج الفارسي، فقد رغب الأمريكيون، استناداً إلى المواد التي قامت اللجنة بجمعها، البرهنة على ضرورة وإمكانية فرض إشرافها على تركيا كلها ومعظم ممتلكاتها[٢٧]. وسنقف فقط عند تلك الجوانب في عمل لجنة كنغ – كراين التي لها صلة مباشرة بالكورد وكوردستان.

---

(٢٧) أنظر: أ. ف. ميللر، المخطط الأمريكي لاحتلال القسطنطينية والمضائق في عام ١٩١٩" ميللر، تركيا. قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر، عام ١٩٨٣، ص١٦٣-١٦٦، ب. م. بوتسخفيريا، اللجان الأمريكية في تركيا عام ١٩١٩، الجزء١٧، موسكو١٩٥٩"

H. N. Haward, The King – Crane commission. An American Inquiry in the middle East, Beirut, 1963.

واقترح رئيس قسم آسيا الغربية التابع للجنة الاستاذ ويسترمان قبل وقت طويل من زيارتها إلى سوريا وفلسطين تقسيم ما يسمى بأرمينيا الكبرى إلى أربع مقاطعات (بما فيه كيليكية، وكوردستان وأرمينيا بالذات) التي من شأن أمريكا أن تقوم بفرض سلطتها عليها[28]. وبعد وصول أعضاء اللجنة إلى استانبول في ٢٣ تموز عام ١٩١٩ قاموا بإجراء سلسلةٍ من اللقاءات والمباحثات حيث شغلت فيها ((المصاعب)) في أرمينيا مكاناً كبيراً وهي المصاعب المرتبطة بأعمال الأتراك وبالشؤون القفقاسية (ناهيك الحديث عن كوردستان))، وقام الصحفي التركي المعروف ومحرر صحيفة ((الوقت)) أحمد أمين (يالمان) بإقناع الأمريكيين بعدم إعطاء الأرمن تلك الأراضي التي يؤلف الأتراك والكورد أكثرية السكان فيها[29]. وحسب رأيه يجب على الكورد الإعداد فيها للإدارة الذاتية[30].

كما التقى أعضاء لجنة كنغ – كراين مع ممثلي الحزب الديمقراطي الكوردي (؟) نجم الدين بك، وعزيز بابان بك وحسين بك الذين كانوا أنصار الانتداب البريطاني على العراق بما فيها كوردستان الجنوبية ودعوا إلى تشكيل حكومة كوردية في تلك المناطق التي كان الكورد فيها يؤلفون – حسب رأيهم – ((الغالبية العظمى))فيها وتحديداً كانت هذه المناطق هي خربوط، ودياربكر، ووان، وبدليس، وبايزيد والموصل كلها (في الأقوال) مع منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط. ويؤكد هوارد بأن هذا برنامج شريف باشا مع أنه ليس كذلك، فلقد استبعد المتحدثون الأمريكيون وخلافاً لشريف باشا، كوردستان الجنوبية من الدولة الكوردية عملياً كأراضي واقعة تحت الانتداب البريطاني ناهيك الحديث عن كوردستان الشرقية. فهم وقفوا ضد كل شكل من أشكال الاتصالات السياسية مع العرب والأتراك، وعارضوا دعاوى الآشوريين في أراض معينة طالما أنهم لا يشكلون على حد زعمهم الأكثرية في أي مكان وكانوا على استعداد للاعتراف بالدولة الأرمنية ولكن بالطبع خارج أطر تلك الأراضي التي طالبوا بها، كما قيل أيضاً أنه يجب إجراء عملية تبديل السكان وإعادة اللاجئين الكورد[31]. صحيح أنه لم تكن توجد وحدة رأي بين الأعيان الكورد في استانبول الذين اتصلوا مع أعضاء اللجنة الأمريكية. فمثلاً وقف

---

(28) Haward, The King – commission, p. 69-70.

(٢٩) المصدر السابق، ص١٦١، ١٦٦.

(٣٠) المصدر السابق، ص١٧٨.

(٣١) المصدر السابق، ص١٧٢.

الشيخ رضا أفندي من كركوك، وبابان – زادة حكمت من السليمانية إلى جانب ضمّ هذه المناطق إلى الإمبراطورية العثمانية وضد تأسيس دولة أرمنية[٣٢].

وظهرت أثناء عملية وضع توصيات لجنة كنغ – كراين آراء تبين اهتمام الأمريكيين الكبير بكوردستان والمناطق المجاورة لها، واعتبر مستشار اللجنة جورج مونتغومري، أن الأمريكيين يؤثرون أرمينيا من بين جميع الانتدابات وكوردستان والأناضول حال ((اتخاذ مسؤولية إضافية))، مما سيساهم في ((نجاحات التجربة الأرمنية)) [٣٣]. ولم يُوصِ مستشار آخر وهو النقيب إبيل ضم الإسكندرونة الى الدولة العربية القادمة لأن هذا الميناء ينجذب إلى كيليكية، وارمينيا، وكوردستان وولاية الموصل[٣٤].

وتتضمن مذكرة عضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس البروفيسور ألبرت ليبير برنامج حلّ القضية الكوردية، وجاء فيها أنه يجب منح الكورد المنطقة الجغرافية الطبيعية ((بين أرمينيا المقترحة في الشمال وميسوبوتاميا في الجنوب، وبين الفرات والدجلة على الحدود الغربية وبين الحدود الفارسية من الشرق ويجوز منح هذه الأراضي الواقعة تحت حكم انتدابي صارم الإدارة الذاتية لإعدادها للاستقلال أو لاتحاد فيدرالي مع جاراتها على أساس اتحاد له إدارة ذاتية واسعة)) ،ومن المناسب تهجير الأتراك والأرمن من هذه المناطق وعلى ((أسس طوعية)) ويبقى مليون ونصف المليون من الكورد. وبما أن الحدود المقررة تميل إلى الجنوب أكثر من الغرب وتشرف على أعالي دجلة وفروعه فمن الأفضل إعطاؤها للمنتدب على ميسوبوتاميا عن تركها مرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول[٣٥].

وهكذا يبدو أن الأمريكيين أولوا في المرحلة التحضيرية من عمل لجنة كنغ – راين اهتماماً كبيراً بالقضية الكوردية معترفين بأهميتها المستقلة تماماً. . وجاء في مذكرة العقيد هاوز (في ١٢ أيار عام ١٩١٩) الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين المسائل المتبقية بعد إبرام المعاهدتين الألمانية والنمساوية السلميتين مسألة ((ترتيب الأراضي الكوردية والآشورية

---

(٣٢) المصدر السابق، ص١٧٣.

(٣٣) المصدر السابق، ص١٩٧.

(٣٤) المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٣٥) المصدر السابق، ص٢١٥.

إلى جنوب شرق المنطقة الأرمنية)) [٣٦]. وقد استشهد ف. ويلسون وأعضاء فريقه مراراً بالكورد أثناء مناقشة مسائل ميسوبوتاميا والسورية وخاصة المسألة الأرمنية وبالذات عندما جرى الحديث عن ضرورة إدخال حاميات الحلفاء إلى أرمينيا (وإلا – حسب اقوال الرئيس – سيبقى الأرمن تحت رحمة الكورد) [٣٧]، ولذلك لا غرابة أبداً في أنه لم تجد التوصيات بشأن سوريا وفلسطين مكاناً لها في تقرير لجنة كنغ – كراين فحسب، بل الآراء حول طرق حل المسألة التركية كلها، بما فيها الاعتبارات حول الكورد وكوردستان.

ولقد ردّدت هذه الاعتبارات تقريباً توصيات ليبير حرفياً، وتمت البرهنة على ضرورة وضع حدود كوردستان بوجود سكان خليط من عروق مختلفة (الأتراك والأرمن)، وكذلك بأن الكورد أنفسهم منقسمون من الناحية العرقية (السنّة، الشيعة، والقزلباشية) ((ويجب أن يتحد الكورد الجنوبيون والآشوريون مع ميسوبوتاميا)). وجاء في التقرير أنه ((في حال ميسوبوتاميا – مما لا شك فيه – أن الحكمة هي في توحيد البلاد)) [٣٨] واقترح على أن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة على ميسوبوتاميا المتحدة مع الموصل. ويجب أن يتم ضمان أمن الآشوريين والكلدان والنساطرة[٣٩]. وفي ما يتعلق بالدولة المنتدبة على كوردستان تركيا ضمن الحدود المشار إليها سابقاً التي يسكنها الكورد السنّة والقزلباشية (علي - إلهي) فإنه من الأفضل إشراف دولة كبرى التي ((تعتني بميسوبوتاميا أكثر من تلك الدولة المرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول))[٤٠]. يردد التقرير ما قاله ليبير.

ويتميز طرح القضية الكوردية في تقرير كنغ – كراين بضبابية ما مقصودة، ومما هو واضح فقط هو أن الأمريكيين أبدوا اهتماماً واضحاً بالموقف في كوردستان وعبروا عن استعدادهم في إعطاء كوردستان الجنوبية، وربما، جزءها الجنوبي الشرقي إلى بريطانيا، وما هو الشكل الذي اقترح فيه الحكم الذاتي للكورد، وضمن أية حدود جغرافية ولو كانت تقريبية فإنه يبقى موضع

---

(36) PRFR. PPC., Vol. XI. Wash, 1945, p. 576.

(٣٧) المصدر السابق، vol.VI. wash., 1949, p.675-676. اجتماع مجلس العشرة في ٢٥ حزيران ١٩١٩.

(٣٨) المصدر السابق، vol.XII, wash., 1947, p.800.

(٣٩) وليست امريكا كما جرى التأكيد في كتاب ف. ي. شبيلكوفا، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٤-١٩٢٠)، موسكو، ١٩٦٠.

(٤٠) المصدر السابق، ص٨٣٦-٨٣٧، ٨٤٢"

Haward, The king – crane commission, p.227-228, 322, 260.

التخمين فقط وأعتقد أن ذلك لم يكن عرضياً، فالمطامع التي دوت بصوتٍ عالٍ في سياق نص التقرير في فرض الهيمنة الأمريكية على جزء كبير من الإمبراطورية العثمانية (منطقة المضائق، والأناضول، وأرمينيا، وسوريا، وفلسطين) لم يكن لمصلحة الأمريكيين في تحديد مخططاتهم نحو الكورد، ذلك أنه يجعلهم مكتوفي الأيدي في الصفقة القادمة مع الحلفاء. وتلقي بعثة أخرى ارسلها ويلسون في آب – تشرين الأول عام ١٩١٩ إلى تركيا والتي سُميت ((بالبعثة الأمريكية العسكرية لأرمينيا)) الضوء على النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية نحو كوردستان. ولقد ترأس هذه البعثة الجنرال جيمس هاربورد وكان عليها القيام بدراسةٍ لأرمينيا التركية وما وراء القفقاس، واتسمت هذه البعثة بطابع عسكري – سياسي محض ومعادٍ للسوفيات.

طافت البعثة شرق الأناضول كله وما وراء القفقاس بعد أن قامت بزيارة المراكز الكوردية مثل ماردين، ودياربكر، وخربوط، وملاطية، وقد تجلت في تقرير البعثة المقدم في تشرين الأول عام ١٩١٩ وبصورة تامة المطامع التوسعية للإمبريالية الأمريكية في الشرق الوسط، واقتُرح على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الانتداب على أرمينيا كلها (أي ما يسمى بأرمينيا الكبرى) من البحر إلى البحر بما في ذلك جزؤها ((الروسي)) وكيليكية، وبقية ما وراء القفقاس، والقسطنطينية، والمضائق (بما فيها تراقيا الشرقية) وبقية تركيا كلها. وبدا أن هذا السرد يفتقر إلى المنطق طالما أن المضائق و ((أرمينيا التركية)) وكيليكية كانت تدخل في تركيا هكذا، بيد أن المنطق في هذه العبارة كان حقاً منطقاً استعمارياً، فقد كان الأمريكيون يحتاجون إلى هذا السرد لأنظمة الانتداب المرغوب فيها لكي يخففوا على أنفسهم مهمة مثل هذاالانتداب على تركيا كلها، أي القيام بمفردهم بإخضاع هذه البلاد لهم، وبهذا يتم الاستفادة وبصورةٍ تامة من النتائج العسكرية والسياسية والديبلوماسية للحرب العالمية الأولى على أن يكون ضرراً مباشراً لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

ولعبت أرمينيا دوراً رئيسياً في هذه الخطة، وكانت بريطانيا وفرنسا تجدان صعوبة في المطالبة بالسيطرة على شعب يدعوانه للتحرر خلال عشرات السنين (ولو كان بالأقوال) وخصوصاً أن الأرمن شعب له ثقافة عريقة وكان له دولته لا يمكن وضعه بحال من الأحوال ضمن ترتيب الشعوب التي يجب إعدادها للاستقلال. إلا أن الاقتراح بفرض الانتداب على أرمينيا بشّر الولايات المتحدة الأمريكية بمكاسب معينة، فقد تم إشراك أرمينيا في منظومة دول الحلفاء، أما الولايات المتحدة ففي الأعمال المعادية للسوفيات وفي العمليات المختلفة الرامية إلى تقسيم تركيا هذا التقسيم الذي عارضته واشنطن منذ فترة قصيرة و((لاعتباراتٍ مبدئية)).

وكان الأمريكيون على استعداد لقبول اقتراح حلفائهم حول الانتداب على أرمينيا ولكن انطلاقاً من مصالحهم الخاصة، فلم تكن أرمينيا بحد ذاتها تستحوذ على اهتمامهم كثيراً ولا سيما أنه لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية ولا مادية للقيام بتوغل ناجح في هذه البلاد، ولقد كان هذا المشروع ينطوي على مغامرةٍ عسكريةٍ ويكلف كثيراً من الناحية المالية. وقد وردت مثل هذه الحجج بالذات في تقرير هارفورد إلا أنها توخت هدفاً واحداً وهو البرهنة على ضرورة الاحتفاظ بأرمينيا وتسليم الإدارة الأمريكية (على شكل انتداب) وقبل كل شيء القسطنطينية والمضائق وكذلك تركيا كلها. حسب رأي اللجنة فإنه يمكن حل المسألة الأرمنية في هذه الأطر بالذات[٤١]. وبالتالي لم تكن الأخيرة هدفاً بقدر ما كانت وسيلة للهيمنة الأمريكية السياسية على ساحة الشرق الأوسط.

لم يجرِ ذكر الكورد وكوردستان في تقرير بعثة هارفورد خصيصاً، إلا أنه من الواضح تماماً أن حل المسألتين الأرمنية (خاصة) والتركية (عامة) حسب الوصفة الأمريكية من شأنه إخضاع كوردستان تركيا كلها لسلطة اليانكي الأمريكي، وقد جاء في التقرير أن الأراضي الداخلة في عداد أرمينيا — حسب - رأي هارفورد — هي ولايات وان، بدليس، دياربكر، خربوط، سيواس، وارضروم، ومما لاشك فيه أن الكورد كانوا يؤلفون في الفترة المشار إليها أكثرية السكان في الولايات الأربع الأولى، وقد ضم عدد من أعضاء الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس بما فيها غ. هوفر العراق أيضاً أي كوردستان الجنوبية إلى تركيا الواقعة تحت الانتداب[٤٢].

ولم تتحقق مخططات الإمبريالية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط وشعوبها والمتمثلة في نتائج عمل لجنة كنغ — كراين وهارفورد. ونمت المعارضة في الكونغرس الأمريكي ضد معاهدة فرساي وبالتالي ضد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عصبة الأمم طفلة الرئيس ويلسون المدللة، وفي ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة فرساي وبهذا تم نزع الأرضية القانونية من تحت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الصياغة القادمة لمعاهدة الصلح مع تركيا. وعلى اية حال لم يكن يجري حتى الحديث عن انتداب أمريكا على تركيا وعلى المضائق. وفي مؤتمر الصلح بباريس الذي توقفت الوفود الأمريكية عن

---

(٤١) أنظر: ميللر، المخطط الأمريكي لاحتلال القسطنطينية والمضائق، ص١٦٧، ١٦٨" بوتسخفيريا، اللجان الأمريكية في تركيا، ص١٦٥-١٧١" شبيلكوفا، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، ص١٠٠-١٠٢.

(٤٢) بوتسخفيريا، اللجان الأمريكية في تركيا، ص١٧١.

المشاركة في عمله منذ أوائل كانون الأول عام ١٩١٩ عملياً لم يتم النظر في مواد لجنة كنغ – كراين وهارفورد، التي استأثرت منذ لحظة وصولها باهتمام تاريخي صرف. ولم تأخذ كل من بريطانيا وفرنسا اثناء الإعداد للمعاهدة التركية السلمية الولايات المتحدة الأمريكية بالحسبان وعملتا بصورة مستقلة.

صحيح أنه ظلت قضية الانتداب على أرمينيا في جدول الأعمال، وظلت قائمة الأسباب التي آثرت بموجبها فرنسا وبريطانيا إعطاءها لأمريكا. في حين أن الجانب الأمريكي وقف من مستقبل الحصول على ارمينيا بشكل متزايد، ولو باهتمام. فقد أُشير في مذكرة البعثة الأمريكية لعقد الصلح بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩١٩ إلى صعوبة قضايا أرمينيا وكوردستان، وجاء فيها أنه في حال فشل فكرة الانتداب ينبغي فرض الوصاية على الأرمن والكورد. لم تُعطَ أهمية كبيرة إذاً لكيفية إدارة هذه المقاطعات سواء أكانت معاً أم بصورة مجزأة، لكن الإشراف عليها يجب أن يكون فعالاً لتجنب النزاعات الداخلية... الخ. وتساءل واضعو المذكرة ((ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتعاون مع الدول الكبرى الأخرى في هذه العملية)) [٤٣].

وهكذا اعترف الأمريكيون، وللمرة الأولى، بأن قضية ارمينيا هي قضية كوردستان في آن واحدٍ، وأنه توجد قضية – كوردية عامة، وهذا صحيح من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والديموغرافية بالنسبة لجزء كبير من أراضي شرق الاناضول. بيد أنَّ هذا الموقف قد عقّد من حل القضية، وربما كان سبباً من أسباب نمو المعارضة في أمريكا لمشاريع قبول الانتداب على أرمينيا.

ونوقشت مسألة قبول الانتداب الأمريكي على ارمينيا (وعلى جزء كبير من كوردستان تركيا عملياً) ستة أشهر أخرى، وبعد التصويت الذي ثبّط من عزم ويلسون في الكونغرس وأبعد الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة في ((نظام فرساي)) على مستوى قيادة دول الحلفاء وعلى مستوى البيت الأبيض والكابيتول. وقد وجهت دول الحلفاء في مؤتمر سان – ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ نداءً رسمياً إلى الرئيس ويلسون تقترح فيه قبول الانتداب كما كانت رسالة خاصة من ف. ويلسون إلى الكونغرس عن ذلك (٢٤ ايار ١٩٢٠)، وكانت حملة دعائية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتأييد القضية الأرمنية والمقترنة بجهود غير قليلة من اللوبي الأرمني في الكونغرس. ولكن لم تكن هناك أية فرص مؤاتية لنجاح هذا المشروع كله،

---

(43) Howard, The King – crane commission, p.282-283.

الأمر الذي برهن عليه التصويت الذي جرى في الأول من حزيران عام ١٩٢٠ في مجلس الشيوخ الذي اتخذ قراراً بالتخلي عن الانتداب على ارمينيا))[٤٤].

ولم تلفظ كلمة ((الكورد)) و((كوردستان)) علانية خلال جميع هذه الأحداث، لكن القضية الكوردية حضرت مع ذلك، وكأنَّ ذلك تم بصورة خفيةٍ، وخاصة اثناء مناقشة المسائل الأقليمية. وعلى الرغم من أن مشروع ((أرمينيا الكبرى من البحر إلى البحر)) قد ترك جانباً بسبب إلحاح فرنسا الشديد لإعطائها كيليكية، فإنها كما يبدو من الخرائط التي عرضها الرئيس ويلسون على مجلس الشيوخ، كانت الأراضي التي يسكنها الكورد (مقاطعة بدليس، ووان، والحدود الإيرانية – التركية وغيرها) [٤٥] تدخل في الأراضي المقتطعة من جنوب أرمينيا. وفي حال تحقيق الانتداب الأمريكي على أرمينيا لم يصبح مصير الأرمن وحدهم خاضعاً للولايات المتحدة الأمريكية، بل ومصير غير قليل من الكورد. وعلى أية حال لم يكتب للمشروع النجاح آنذاك.

وأدى فشل سياسة ويلسون في المسألة التركية، وخاصةً في مشاريع فرض الانتداب الأمريكي على أرمينيا إلى إبعاد أمريكا عن أي شكل من أشكال المشاركة في حل المسألة الكوردية. وانتقلت المبادرة في هذه العملية (وفي القضية الأرمنية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً على السواء) نهائياً إلى أيدي بريطانيا وفرنسا اللتين شرعتا في إعداد سريع لتقسيم الإمبراطورية العثمانية حسب سيناريو جديد، اختلف وبشكل ملحوظٍ عن ذلك الذي وضع أثناء إقامة الرئيس الأمريكي في باريس.

ثالثاً: المفاوضات الأنكلو – فرنسية

يعد التوقيع على معاهدة الصلح مع المانيا في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩، ظلت التسوية مع تركيا القضية الرئيسة لدول الحلفاء الكبرى في رصد نتائج الحرب العالمية الأولى، وتبين أن حلها كان عملاً أكثر صعوبة من التوقيع على معاهدات مع حلفاء ألمانيا الآخرين مثل النمسا، والمجر، وبلغاريا. صحيح أن إبعاد أمريكا قد ادى إلى تبسيط كبير للموقف حول ((التركة العثمانية))، لكنه اثار في آنٍ واحدٍ عدداً من القضايا الجديدة التي كانت من بينها قضية كوردستان، ولم تكن الأخيرة.

---

(٤٤) أنظر: بوتسخفيريا، المسألة التركية في مجلس الشيوخ الأمريكي (نهاية عام ١٩١٩ – أواسط عام ١٩٢٠)، موسكو، ١٩٥٦" شبيلكوفا، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، الفصل ٣.

(45) Nassibian, Britania and the Armenia Question, p. 224.

وعندما شرعت الشخصيات الحكومية في بريطانيا وفرنسا في التقسيم الفعلي لتركيا الآسيوية، فقد أخذوا بالحسبان وبصورة تامة مصاعب هذه العملية التي لم تكن فقط وليدة ضرورة تلبية المطامع المتبادلة (في الشرق الأوسط، في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم القديم)، الأمر الذي كان واضحاً، وإلى حدٍ معين في ما مضى، ولكن كان نتيجة النقد السلبي الشديد المرتقب من جانب شعوب الإمبراطورية العثمانية وغيرها من الدول الآسيوية والإسلامية، الأمر الذي لم يكن بوسع الإمبريالية رؤيته سابقاً، وكان نتيجة للخبرة التي اكتسبتها شعوب العالم الكولونيالي بعد ثورة أكتوبر العظمى، وما تلاها من أحداث وخاصة على ساحة الشرق الأوسط. ونعرف من مذكرات العقيد هاوز أن الوزير الإنكليزي لشؤون الهند إ. مونتيغيو قد حذر ((من الخطر المحدق إثر تقسيم الإمبراطورية التركية، وقال مونتيغيو بأن معظم السكان المسلمين في الهند وفي الشرق هم في حالةٍ عصبية بسبب ذلك. ويرى هو شخصياً أنه إذا تم هذا التقسيم، فإن ذلك قد يُرغم بريطانيا العظمى على التخلي في نهاية الأمر عن ممتلكاتها الآسيوية)) [٤٦].

وصوّر ونستون تشرشل، الذي شغل في ذلك الوقت منصب وزير الحربية وبألوان زاهية في مذكراته عن فترة ما بعد الحرب التنافر القومي في الإمبراطورية التركية والانفجار الذي قد ينشأ نتيجة ذلك حال تدخّل خارجي. وكتب متحدثاً عن كراهية العرب لتركيا يقول: ((إن سكان كوردستان والشعب الأرمني المشتت في مختلف أرجاء الإمبراطورية التركية كانا معادين للأتراك أيضاً))، وأدلى برأيه حول لجنة كنغ – كراين على الشكل التالي: ((... إن لجنة التفتيش المتجولة والمنهمكة في البحث عن الحقيقة، التي عليها تفقد جميع مستودعات البارود في الشرق الأوسط تحمل دفتر مذكرات بيد وسيجارة مشتعلةً بيدٍ أخرى)) [٤٧]. بيد أن المخاوف من إمكانية تفجير مستودع البارود في الشرق الأوسط لم تقف حائلاً أمام الإمبرياليين في تحقيق مطامعهم.

وهكذا بقي المشاركون في التقسيم القادم للأقاليم غير التركية من الإمبراطورية العثمانية بريطانيا وفرنسا وحدهما. وكما هو معروف تشكل هذا القوام من المشاركين منذ أيام الحرب وكان له بالتحديد فرص مؤاتية لاحتلال الأراضي في المنطقة. وبهذا المعنى فإن السعي الحثيث لأن يصبح ليس مشاركاً له حقوقٌ كاملة فحسب، بل مشاركاً في التقسيم، بمقدار ما كان انسحاب أمريكا المشين من

---

(٤٦) أرشيف العقيد هاوز، الجزء٤، ص٣٦٣.

(٤٧) تشرشل، الأزمة العالمية، ص٢٤٩.

اللعبة لم يغير من الأمر شيئاً. ولقد سار العمل الشاق في تعديل اتفاقية سايكس – بيكو، الذي أخذت به الديبلوماسية الفرنسية والبريطانية بعد عقد الهدنة، في مجراه الطبيعي.

وفي كانون الأول عام ١٩١٨ أثناء زيارة كليمنصو للندن جرى بينه وبين وزير الخارجية البريطاني بلفور هذا الحديث فرداً على سؤال كلمينصو بشان التعديل المرغوب فيه لاتفاقية سايكس – بيكو، أجاب بلفور بإيجاز ((الموصل))، فأعقبه ردّ كليمنصو ((أنتم تحصلون عليها وماذا بعد أيضاً؟)).

وفي الأيام الأولى لم يكن واضحاً مدى التنازل الإقليمي الذي أقدمت عليه فرنسا لبريطانيا في ميسوبوتاميا، فقد جاء في مواد المناقشة أن المنطقة الإنكليزية يجب أن تمتد حتى ((الموصل))، ولأية درجةٍ شمالها – فلا كلمة. ولم يكن ذلك صدفةً ذلك أن الأراضي الكوردية كانت تقع إلى الشمال من الموصل بالذات. واعترف بلفور بأن الحلفاء لم يكونوا يعرفون منذ منتصف عام ١٩١٩ ما العمل مع اليهود والمارونيين والدروز والكورد خلافاً للعرب(٤٨).

وكانت الأوساط الفرنسية الاستعمارية ما زالت تأمل في الحصول على كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية. وحسب معلومات ضابط الاستخبارات البريطانية البارز العقيد غ. كورنوليس الذي كان في تلك الآونة مساعداً لكبير الضباط السياسيين البريطانيين في مصر أن الرجل الفرنسي الكولونيالي فراسنوا جورج – بيكو طالب في حديثه مع الأمير فيصل ((بسوريا الكبرى)) بما فيها دياربكر والموصل(٤٩).

وخلال الانسحاب الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية من عملية التسوية السلمية نشطت في خريف عام ١٩١٩ المباحثات الفرنسية – الإنكليزية وبصورة ملحوظة حول المعاهدة التركية السلمية. وبالضبط، منذ ذلك الحين، بات يدوي بوضوحٍ أكثر فأكثر الموضوع الكوردي المتميز في المفاوضات، الأمر الذي كان مرتبطاً وبصورة مباشرةً بالانهيار المحتوم والعاجل لفكرة منح الانتداب للولايات المتحدة الأمريكية على ارمينيا، وطرح سؤال ما الذي يجب فعله مع ما يسمى بأرمينيا التي كان الكورد يؤلفون أكثرية سكانها وليس الأرمن أبداً. وطالب الفرنسيون بإلحاح أكثر فأكثر بالتعويض عن الموصل، الذي وجدوه في جنوب شرق الأناضول، أي في

(48) Documents on British Foreign policy. 1919-1939 (DBFP). Ist Series. Vol. IV. London, 1952, No: 242, p.340-344 and 346.

(٤٩) المصدر السابق، العدد١٩٢، ص٢٩٧.

كوردستان الجنوبية – الغربية وفي كيليكية. وفي ١٣ ايلول عام ١٩١٩ طالب كليمنصو رداً على المذكرة البريطانية ((بالمساواة في استثمار نفط ميسوبوتاميا وكوردستان)) [٥٠].

وحاول لويد جورج في الأيام الأولى تجاهل المسألة النفطية التي طرحها الفرنسيون وبرر ضرورة إعادة النظر في اتفاقية سايكس – بيكو (وخاصة إعطاء الموصل لبريطانيا) ذلك أن الموصل تؤلف ((جغرافياًواقتصادياً جزءاً من ميسوبوتاميا)) وكذلك الدور الحاسم الذي لعبته بريطانيا في الحرب ضد تركيا (مليون و٤٠٠ ألف جندي و٧٥٠ مليون جنيه استرليني) وميول العرب والصهاينة (كان يعني فلسطين[٥١] الموالية للإنكليز، إلا ان كليمنصو لم يكن يرغب في إعطاء المكافأة الموعودة عبثاً. فقد طرح في مذكراته إلى لويد جورج بتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٩١٩ برنامج مطامع فرنسا نحو المناطق غير التركية بما فيها المناطق الكوردية في تركيا الاسيوية. وجاء فيها: ((بما أن الأمر يتعلق بفرنسا فإنَّ إعطاء الموصل كتعويض أمر ضروري يلحّ عليه البرلمان الفرنسي والصناعة الفرنسية بنفس القدر، بإقامة المساواة التامة في استثمار المصادر النفطية في ميسوبوتاميا وكوردستان. وتُعطى لهذه المسألة أهمية كبيرة نظراً لفقدان النفط تماماً في فرنسا وحاجة البلاد إليه...

وسيتم استكمال المسودة الحالية الأولى لأسس الاتفاقية حول المسائل المتعلقة بالإمبراطورية التركية (إنشاء حكومة دولية محايدة من القسطنطينية والمضائق، وإبعاد تركيا إلى آسيا الصغرى والأناضول والاعتراف باستقلال أرمينيا ضمن الأطر التي حددها تاريخها والعدل والعقل، واتفاقية فعلية حول مسائل استقلال العرب والسوريين تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي) بتبادل الآراء حول مسألة القفقاس وكوردستان وفارس التي لن يُوجد خلافات في الرأي حولها، ولن يجري الحديث عن هذه البلدان سوى بقدر ما تمسها الاتفاقية الحالية))[٥٢].

وأحاط وزير الخارجية بمختلف جوانب القضية الكوردية (كيف كانت في نهاية السنة الأولى التي أعقبت الحرب)، ولقد تم إعارة اهتمام أقلّ بموقف الكورد أنفسهم كعامل، كما يبدو، قليل الأهمية. ولم يجر سوى ذكر اقتراح شريف باشا في فرض الانتداب الإنكليزي على معظم كوردستان وطلبه في حماية أعضاء النادي الكوردي في استانبول من المضايقات المحتملة من

---

(٥٠) المصدر السابق، العدد ٣١٤، ص٤٥٤. ديربي إلى كيرزون، ١٠ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(٥١) المصدر السابق، العدد ٣٣٤، ص٤٨٣. كيرزون إلى ديربي، ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(٥٢) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٢٧٣-٢٧٤.

جانب حكومة علي رضا باشا ((الوطنية)) الجديدة. وفي ما يتعلق بالأخير فقد جرى التأكيد على إحالة المسألة للمندوب السامي البريطاني في تركيا دي روبك للنظر فيها، وكانت الفكرة الأساسية لهذه الوثيقة هي أن القضية الكوردية تتسم بأهمية مستقلة تماماً، وكتب كراو أن الانتداب الأمريكي على أرمينيا ((من المستبعد أن يؤثر على مسألة كوردستان))، باستثناء قضية تثبيت حدودها الشمالية، وأبلغ كراو بأن الأمريكيين يوافقون على انفصال واضح للأراضي الكوردية عن الأرمنية (أي يتخلون عملياً عن مشروع ((أرمينيا الكبرى)))، لكنهم يخشون من ألا يتم خرق الحدود المألوفة بينها في الشمال. وإن الشيء الأهم الذي أصرّ عليه كراو هو ضرورة مناقشة مسألة الانتداب على جزء كبير من كوردستان مع الحلفاء وقبل انتهاء المفاوضات السلمية مع تركيا. وأشار إلى أنّ ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو أن فرنسا، وإن وافقت على إعطاء الموصل لبريطانيا فإنها سوف تطالب بالانتداب على الأراضي الواقعة إلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية وإلى الغرب من الخط الممتد من منابع نهر الخابور رافد دجلة وحتى الحدود الجنوبية لأرمينيا.

وقد كرس كراو قسماً خاصاً في المذكرة لكوردستان الجنوبية، واستعرض فيها آراء ممثلي الدوائر الأنكلو – هندية التي لم تتبلور نهائياً بعد حول مستقبل هذه المنطقة، وقدمت وزارة شؤون الهند توصية إلى المندوب السامي في بغداد بإنشاء ((مقاطعة عربية في الموصل)) متاخمة ((للدويلات الكوردية ذات حكم ذاتي يديرها الزعماء الكورد مع المستشارين البريطانيين السياسيين)).

واتسم هذا المخطط بطابع عابر إلى عقد معاهدة صلح مع تركيا، ورأى مونتيغيو أن الحل النهائي للقضية الكوردية يرتبط بعوامل عديدة، وبالدرجة الأولى بما سيكون عليه طابع الدولة الأرمنية المقبلة ونطاقاتها، بيد أنه مهما كان الأمر فإن غياب سياسةٍ واضحةٍ في المسألة الكوردية يترك تأثيراً سيئاً على ((الموقف المحلي)) ويجب تقديم مقترحات ملموسة إلى مؤتمر الصلح.

وقف العقيد أ. ويلسون إلى جانب إخضاع الأراضي الكوردية (يقصد بها الأراضي الكوردية الجنوبية) لبريطانيا مباشرةً، الأمر الذي أثار النقد من مختلف الجهات. وكما اقترح الأدميرال كالتورب، أول مندوب سامي بريطاني في تركيا، فان فرض التبعية التركية على كوردستان الجنوبية لا يمكن تحقيقه ،كما لا يجوز ترك الكورد ((وشأنهم))، أي منحهم الاستقلال، إذ يستوجب ذلك التضحية بمصالح المسيحيين، والأهم هو أن ((كوردستان الحرة)) ستكون ((جارةً لا تحمد عقباها)) ((للدولة العراقية الجديدة)) و((المملكة الأرمنية الواقعة تحت الانتداب)). وحسب رأي مونتيغيو أُخذ الموقف في كوردستان ايران بالحسبان أيضاً، ذلك أن سلطة طهران على

المناطق الكوردية في ضعفٍ مستمرٍ. بينما يعد فقدان إيران لهذه المناطق ضربةً قويةً لها، وليس لوحدها فحسب، ذلك أن البلاد نفسها تصبح تحت الوصاية البريطانية. وفي الختام عبر مونتيغيو مع ذلك عن تأييده لمشروع أ. ويلسون ((كحلٍ واقعي وحيد))[٥٣].

وعلى العموم فإن آراء كراو هامة للغاية، فهذه أول وثيقةٍ صادرةٍ عن رجل سياسي مسؤول في بريطانيا العظمى، حيث تعطى المسألة الكوردية قدرها وعلى أكمل وجهة كقضية دولية هامة ومستقلة والتي تتطلب حلاً عاجلاً (وبالطبع لصالح بريطانياوحدها)، وقد تجلت وبوضوح تام مطامع بريطانيا في السيطرة بمفردها على كوردستان الجنوبية والشرقية، وإلى جانب ذلك فإن مذكرة كراو تعكس بلبلة كبيرة في أذهان رجالات الدولة في بريطانيا بخصوص المسألة الكوردية. فلقد غاب الاتفاق في الرأي والتصورات الواضحة حول الأشكال المقبلة للنظام الكولونيالي في كوردستان الجنوبية والتركيب الحكومي – السياسي لأجزائها الباقية، بيد أن الدبلوماسية البريطانية بالذات – وعلى اية حال – هي التي أعطت في عام ١٩١٩م إشارة البدء بطرح المسألة الكوردية المستقلة من وجهة نظر دولية.

وبحثت المسألة الكوردية بصورةٍ مباشرة في اللقاء الذي جرى في لندن بين وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية في ٢٣ كانون الأول عام ١٩١٩، وبادرت فرنسا إلى ذلك، حيث جاء في المذكرة الفرنسية التي وضعها رئيس القسم السياسي والتجاري في وزارة الخارجية الفرنسية بيتيلو عن استحالة انضمام كوردستان إلى أرمينيا أي أنه اعترف بالوجود المستقل للمسألة الكوردية وبمعزل عن المسألة الأرمنية، وتحددت كوردستان الجغرافية ضمن ولايتي دياربكر وجنوب ولاية وان وحدهما، أما الكورد فلم يتم تسميتهم ((بقطاع الطرق فحسب))، وإنما ((بالجبليين المحاربين)) أمثال الأفغان والمراكشيين في الريف – وبهذا كان، وكما لوأنه، اعتراف بشرعية الحركة الكوردية القومية ولو باستخدام العبارات الكولونيالية المنمقة ،وأصرت المذكرة على الاحتفاظ بمناطق النفوذ البريطاني والفرنسي التي أقرتها اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦، ولكن مع إجراء تعديلات فيها. وجاء حول ضرورة إقامة ((كيان فيدرالي تحت إشراف أوربي)) في كوردستان، الذي ستتحدد وظائفه الاقتصادية والسياسية في المستقبل، كما جرى التأكيد على أنه يجب إبقاء سيادة السلطان التركي على كوردستان ((نظرياً))، وخاصة نظراً

(53) DRFP., Vol. IV, PP.813-815.

لوجود ((التركمان))[٥٤]. وتأجيل تقرير مصير كوردستان النهائي لغاية تبيان النظام الحقوقي للدول الحدودية المجاورة — وفي هذه الحالة — أرمينيا وولاية الموصل[٥٥].

وهكذا عندما اعترف الفرنسيون بضرورة إجراء بحث مستقل للمسألة الكوردية، فإنهم لم يقوموا بصياغة أية وجهة نظر واضحةٍ وواقعية منها، وما زالت خطتهم ترمي إلى القيام بمحاولة الحفاظ على تلك البنود المناسبة لفرنسا في اتفاقية سايكس — بيكو التي كان من الممكن الحفاظ عليها وإقرار حق الفرنسيين ولو في إشراف اقتصادي وسياسي جزئي على كوردستان.

وكان موقف الجانب البريطاني الذي عبر عنه اللورد كيرزون أكثر وضوحاً وثقةً، فقد اعلن أن الشك يساوره في ((حسن تقدير حتى قيام سيادة إسمية للسلطان في كوردستان)) كما لا يروق له فكرة تقسيم كوردستان إلى مناطق إشراف، ذلك أنها تثير استياء الكورد. وقد اقترح كيرزون المبادئ التالية لحل المسألة الكوردية:

١- لا انتداب إنكليزياً ولا إنكليزياً — فرنسياً مشتركاً (باستثناء عدد من مناطق كوردستان الجنوبية).

٢- ترفض السيطرة التركية على كوردستان حتى وإن كانت إسمية.

٣- بوسع الكورد عقد اتفاقيات مع الآشوريين والأرمن، لا يمكن أن تعتبر المسألة الكوردية منفصلة عن قضية تشكيل الدولة الأرمنية.

٤- يجب أن يترك الكورد ليقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يشكلون دولة واحدةً أو ((عدداً من المناطق المتحدة وبحرية)) (((a number of small loosely knit areas))) ويبين الوقت وعدم تدخل الأتراك ((ما إذا كان الكورد قادرين على ذلك)).

٥- يجب منح الكورد إذا أمكن، الضمان ضد اعتداء الأتراك، ولكن من المرغوب فيه ((إسمياً)) عدم إرسال المستشارين الإنكليز أو الفرنسيين إليهم.

٦- يعتبر الجانبان الإنكليزي والفرنسي ((أن من الضروري تجنّب خلق مشاكل في مناطق الحدود مشابهة لما تواجه بريطانيا في الهند)).

---

(٥٤) التركمان — هم سكان شمال ميسوبوتاميا الناطقين بالتركية، ويختلفون من الناحية الاثنوغرافية عن أتراك آسيا الصغرى وعن التركمان في إيران وآسيا الوسطى، وغالباً ما يجري الخلط بين هذه الأجناس.

(٥٥) المصدر السابق، العدد ٦٣٤، ص٩٦٩-٩٧٠.

كانت خطة الإنكليز واضحة في تثبيت اقدامهم في كوردستان الجنوبية وعدم إعطاء الفرنسيين اسباب ((شرعية)) للتدخل في كوردستان الجنوبية – الغربية، كما ظهرت مسودة مشروع تشكيل دولة كوردية أو عدة دويلات التي تعين عليها القيام بدور حاجز منيع لحماية الممتلكات البريطانية في الشرق الأدنى (العراق وإيران). وعلى اية حال لم يجازف كيرزون في المرحلة الأولى من بحث المسألة الكوردية الإسراع في المفاوضات حول كوردستان وتوضيح كل شيء بصورة نهائية، فقد اتفق مع بيرتيلو ترك المسألة في حالتها الراهنة والعودة إليها ثانية بعد بحث مشكلة الموصل وغيرها من مشاكل البلدان العربية[٥٦]. بيد أن هذا التأجيل كانت تمليه اعتبارات التكتيك الديبلوماسي وحده، وفي تلك الأثناءخُصص لكوردستان ولأرمينيا بعد الانسحاب الأمريكي الفعلي من ساحة الشرق الأوسط مكاناً هاماً للغاية في المخططات التوسعية للأوساط البريطانية الحاكمة. وكما يتضح من مذكرة الأركان العامة البريطانية (كانون الأول عام ١٩١٩) فإنه لأجل تنفيذ مهمات بريطانيا العسكرية في منطقة البحر الاسود (أي للقيام بحملاتٍ جديدة معادية للسوفيات) تم النظر في الإجراءات السياسية التالية:

((١- تشكيل ارمينيا الكبرى التي تضم كيليكية وجمهورية يريفان.

٢- تشكيل كوردستان المستقلة)) [٥٧].

ومما يثير الفضول أن المؤسسة العسكرية الإنكليزية لم تكن تطمع في كوردستان وأرمينيا الغربية والشرقية وحدهما، بل وفي كيليكية التي وعدت بها لفرنسا، بلاشك. وقامت القوات الفرنسية بالعمليات فيها وبهذا الشكل كانوا يتصورون الوفاء للحليف في لندن. ولكن بالطبع، لم يكن يسيراً تنفيذ هذه المخططات العدوانية الواسعة، ومع ذلك كان القول الفصل للقيادة السياسية التي لم يكن لها أن تتجاهل، وبلا حياء موقف باريس في حل المسألة التركية.

وفي كانون الثاني ١٩٢٠ برزت المسألة الكوردية من جديد في المباحثات الأنكلو – فرنسية حول المعاهدة التركية السلمية، فقد اقترح في رسالة بيرتيلو إلى الديبلوماسي الإنكليزي ر. وانسيتارت بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٢٠م تشكيل ((جمهورية أرمينيا مستقلة تحت حماية عصبة الأمم التامة يحدّها من الجنوب المنطقة الفرنسية وكوردستان)) شريطة حماية الأرمن من ((السكان التتار والكورد)) (أو كما جاء في مكان

---

(٥٦) المصدر السابق، ص٩٦٦-٩٦٧.

(٥٧) تشرشل، الأزمة العالمية ص٢٥٤.

آخرِ من الرسالة عن ((السكان الكورد — والاتراك النشطاء)) [٥٨]، فكما يبدو لم يتخلوا في باريس عن فكرة احتلال جنوب — شرق الأناضول، بينما اعتبروا كوردستان امتداداً جغرافياً فحسب. بل وأن بيرتيلو — على ما يظهر كان لديه تصور غامض للغاية عن الوضع العرقي في المنطقة الأرمنية — الكوردية. وكان الإنكليز أكثر دقةً لكنهم لم يخوضوا بدورهم في تفاصيل المسألة الكوردية. وقد رسمت في مشروع مونتيغيو حدود أرمينيا المستقلة تحت حماية عصبة الأمم وهي: جمهورية أرمينيا القائمة زائد الجزء الشرقي من ولاية أرضروم، ووادي موش ومقاطعة بدليس، ومنطقة بحيرة وان وحتى الحدود الإيرانية. أما حدود أرمينيا مع جورجيا وأذربيجان وتركيا والمنطقة الفرنسية وكوردستان فسوف يتم وضعها من قبل لجنةٍ من الحلفاء في ما بعد، كما كانت وزارة الخارجية موافقة على هذا المشروع[٥٩].

ومما يسترعي الانتباه أنه لم ترد كلمة واحدة في هذه المفاوضات السرية عن المصالح الأمريكية في أرمينيا وكوردستان ولا عن الانتداب الأمريكي على أرمينيا الذي كان وارداً في جدول الأعمال، وهذا أمر طبيعي، ذلك أنهم في مثل هذه المفاوضات يعكفون على العمل وليس على الدعاية ولا يناقشون المشاكل التي لا وجود لها.

كما كان هكذا في مؤتمر لندن لرؤساء حكومات كلٍ من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها (من ١٠ شباط ولغاية ١٠ آذار عام ١٩٢٠) الذي تمّ الاتفاق فيه على الشروط الأساسية لمعاهدة الصلح مع تركيا. وأعلن كيرزون في الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٤ شباط البنود الأساسية المعروفة لمعاهدة الصلح مع تركيا والمقبولة لدى الحكومة البريطانية بما فيها استقلال ارمينيا وفصل الأراضي غير التركية عن تركياوهي ((سوريا، ميسوبوتاميا، وفلسطين وغيرها، وحماية الاقليات المسيحية. وجرى إغفال مسألة مصير كوردستان[٦٠]، وكان من الممكن الظن وحده بأن الإنكليز وضعوا كوردستان ضمن ترتيب ((وغيرها)). ولم يَرق للفرنسيين مثل هذا التحفظ الواضح وكانوا يخشون (وكان لذلك أسبابه) من أنّ لدى حليفهم البريطاني فكرة خفية ما بهذا الشأن.

---

(58) DBFP., Vol. IV. No: 658, pp. 1024-1025.

من وانسيتارت إلى كيرزون، ١٢ كانون الثاني عام ١٩٢٠.

(٥٩) المصدر السابق، العدد ٦٦٥، ص١٠٤١، ١٠٤٢. رسالة فوربس ادم من باريس إلى بيبس (مساعد سكرتير وزارة الخارجية)، ١٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠.

(٦٠) المصدر السابق، العدد ٦، ص٤٣.

وحاول بيرتيلو في اجتماع ١٧ شباط معرفة مخططات الإنكليز الحقيقية، وأعلن بأن مسألة ميسوبوتاميا ترتبط بتثبيت حدودها الشمالية وسأل بصراحة: ((هل ستبقى كوردستان إقليماً تركياً؟ ام ستصبح تحت انتداب دولة كبرى أو دولتين)) [٦١].

وآثر الإنكليز التملص من إعطاء جواب محدد، وقال لويد جورج بأن مشكلة كوردستان ((صعبة)). وحصل الفرنسيون على حق الانتداب على كيليكية، بيد أنه كان من ((الحكمة)) حل المسألة بطريقة أخرى. ومن جانبه طرح رئيس الوزراء البريطاني سؤالاً دون إعطاء جواب عليه ((ما إذ كانت ستنضم إلى الإمبراطورية التركية أم تبقى مستقلة مثل أذربيجان؟))، ولم يبق أمام بيرتيلو سوى الإقرار بأن ((إقامة كوردستان تبقى مسألة مفتوحة)) وطلب من كيرزون إدخال اقتراح محدد إلى المسألة المطروحة للنقاش[٦٢].

وعلى هذا النحو تهرّب الإنكليز من الردّ المباشر، الأمر الذي أثار شكوكاً مؤكدة لدى الفرنسيين. وطرحت المسألة الكوردية ثانية في اجتماع السادس والعشرين من شباط. وأعلن كيرزون محاولاً ((تسوية المسألة الكوردية الصعبة بهدوء)) أن الفرنسيين والطليان اتفقوا على عدم نيل امتياز ضد رغبة بريطانيا في كوردستان إلى الشرق من نهر دجلة وخارج ((المنطقة الزرقاء)) العائدة لفرنسا حسب اتفاقية سايكس – بيكو. ويكفي إلقاء نظرة إلى الخارطة لإدراك مدى خطة كيرزون، وحيث رغب في إعادة النظر في اتفاقية سايكس – بيكو جزئياً، وأخذ جزءٍ من ((منطقة أ)) الفرنسية التي كانت فيها مكاسب اقتصادية وسياسية. وبعبارةٍ أخرى تقدم الإنكليز بمطامع (كانت اقتصادية في بادئ الأمر) في قطعة من الأرض لا يستهان بها من كوردستان العراق وكوردستان تركيا، ولكن بما أن التربة لم تكن جاهزةً بعد ذلك، لم يسارعوا في تحديد مستقبل كوردستان السياسي.

إلا أنّ عدم الوضوح هذا لم ينل موافقة الفرنسيين الذين لم يثقوا بحليفهم الإنكليزي وسارعوا إلى تأمين ضمانات دولية – قانونية للحصول ولو على جزء من الحصة الموعودة من ((التركة العثمانية))، كما أن فرض الهيمنة البريطانية المكنة على الأراضي الكوردية قد جعل وبصراحة، كيرزون في ما إذا كانت ستدرج مسألة استقلال كوردستان في المؤتمر.

---

(٦١) المصدر السابق، العدد ١٢، ص١٠٣.

(٦٢) المصدر السابق، ص١٠٦، ١٠٨.

إلا أن كيرزون تنحّى كعادته جانباً مؤكداً على أن هذه المسألة لم تدرج بهذا الشكل. وقال بأن لويد جورج يعتزم الإعلان في مجلس الشيوخ عن فصل جميع ((الأجناس)) غير التركية عن الإمبراطورية العثمانية أي ((العرب والأرمن والسوريين (!) والكورد، ذلك أن الأخيرين ليسوا أتراكاً بكل تأكيد)). وعلق بيرتيلو على ذلك بأن مشكلة كوردستان واقع جديد لم يَرد في اتفاقية سايكس بيكو، اضف إلى ذلك أنها غنية بالثروات المعدنية. وبعد أن عرض كيرزون للشك حقوق فرنسا الاستثنائية في ((منطقة أ)) أكد على أن بريطانيا ((لا تملك أي شيء في كوردستان)) وأنه يهتم بها فقط لكونها متاخمة لبلاد تقع تحت حكم الإنكليز. ووافق بيرتيلو مع محدّثه على أن ((كوردستان تكتسب أهمية كبيرة وخاصةً)) بسبب وضعها الجغرافي، لكنه كان يعني ((أرمينيا والمنطقة الآشورية – الكلدانية)) [٦٣]. ولم يتخذ بعد هذا اللقاء أي قرار حل المسألة الكوردية[٦٤].

وبالتالي أضحى مصير كوردستان حجر عثرة في المفاوضات الأنكلو – فرنسية حول المعاهدات التركية السلمية وقد انطلق الجانبان من نزعات متناقضة مدركين أهمية الإشراف على الأراضي التي يسكنها الكورد لتثبيت مواقعهم الاستعمارية في الشرق الأوسط. فقد كانت هنا عقدة هامة للمصالح الاقتصادية والسياسية . وقال كيرزون في ٢٨ شباط عام ١٩٢٠ بان الإنكليز ((بعد أن حصلوا على الموصل لم يطمحوا إلى النفط وحده، بل كانوا مستعدين في الوقت ذاته لأخذ الالتزامات الضرورية على عاتقهم لحماية السكان المحليين من كل اعتداء خارجي[٦٥]، وكان ينبغي الإضافة إلى أن الإنكليز عزموا على بسط دائرة التزامات مماثلة بعيداً خارج حدود ولاية الموصل.

ومع ذلك كان ينبغي حل المسألة الكوردية، وإلا تعثرت قضية التسوية السلمية التركية كلها، وقد تؤدي المماطلة المقبلة إلى إلحاق ضرر واضح بمصالح بريطانيا وفرنسا ودول الائتلاف المعنية الأخرى. وقد غدا واقعاً، أكثر فأكثر، ازدياد دور العوامل التي لم تكن لصالح الإمبرياليين

---

(٦٣) المصدر السابق، العدد٢٩، ص٢٥٦-٢٥٨.

لم يكن مثل هذا البلاد موجوداً على الطبيعة، بل كانت طوائف مسيحية من الكلدان مبعثرة في شمال إيران.

(٦٤) حسب ما أكده جورج داروين لم يتقرر في مؤتمر لندن هذا تشكيل دولة مستقلة في أرمينيا وحدها، وإنما في كوردستان أيضاً.

لا يطابق في الواقع. (G. Darwin, Britain, Egypt and the meddle East, p. 178).

(٦٥) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، ص٤١٣.

مثل النهوض المتنامي لحركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط كله، وفشل جميع الحملات المعادية للسوفيات (ففي ربيع عام ١٩٢٠ بقي الأمل معقوداً وحده على فرانكل والبولونيين البيض والقوميين المعادين للثورة في ما وراء القفقاس وفي آسيا الوسطى). ولهذا السبب كان ينبغي الإسراع في عملية تقسيم تركيا...

رابعاً: مؤتمر سان ريمو

تم في مطلع آذار عام ١٩٢٠ وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي جرى النظر فيه إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة ((الاعتراف المحتمل بكوردستان المستقلة))[٦٦]. وقد جرى الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع تركيا وبخطوطه العريضة في مؤتمر دول الحلفاء في سان ريمو (١٨-٢٦ نيسان عام ١٩١٨).

وجاء في مشروع ردّ الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسون بتاريخ ٢٤ آذار عام ١٩٢٠ أنه يجب ((تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فحسب، بل الاقتصادية والجغرافية أيضاً))[٦٧]. الأمر الذي كان من الممكن إدراكه كرغبةٍ، وخاصة، في سلخ كوردستان الجنوبية على الأقل من تركيا. وهكذا بدأ الاجتماع العام الأول للمؤتمر في ١٩ نيسان، ونوقشت في اليوم ذاته باقتراح من لويد جورج مشكلة كوردستان وبصورة مسهبة.

وكان كيرزون أول من قدم تحليلاً شاملاً لها، إذ قال إنها مسألة صعبة، ذلك أن كوردستان الجنوبية كجزء من الإمبراطورية العثمانية تقطنها عشائر محاربة تناصب الجيران والحكومة التركية العداء. كما أن القضية تمسّ الدول الأوروبية الكبرى طالما أن كوردستان تقع بجوار أرمينيا، وفي الوقت ذاته ((يرتبط مستقبلها بالنساطرة وبالكلدانيين المسيحيين))[٦٨]، وتؤلف كوردستان جزءاً من ولاية الموصل التي من المرغوب فيه وضعها تحت انتداب بريطانيا العظمى)).

وقد يكون أشكال مختلفة لحل المسألة الكوردية، وأحدها هو وضع جزءٍ من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا، وإذا لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كوردستان عن تركيا وجعلها ذات

---

(٦٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، قسم ((أرشيف الهند الوطني))، كيرزون الى دي روبك ٦ آذار عام ١٩٢٠.

(67) DBFP. Ist series, Vol. VIII. London, 1958. No.4, p. 32.

(٦٨) يبدو بوضوح أن الحروف ((أو)) قد جاء في غير محله وبوضوح، ذلك أن النساطرة والكلدان ينتمون إلى مجموعات دينية مختلفة، مع أن الأخيرين هم أيضاً آشوريون.

حكم ذاتي. إلا ان كيرزون يتكهن هنا بوجود مصاعب كبيرة، والرئيسة منها تكمن في الكورد أنفسهم الذين لا تبدو نواياهم واضحتما إذا ما كانوا يحققون ((الاستقرار)) لكي يتمكنوا من تأسيس ((دولة ذات حكم ذاتي)). فهو لا يستطيع أن يرى بين صفوف الكورد شخصية تمثل مصالحهم قاطبة، ((فكل كوردي يمثل قبيلته وحدها))، كما لا يمكن الاعتراف بشريف باشا كممثل لكوردستان. والكورد يدركون أنه ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى ((فهم يقبلون عن طيب خاطر الحماية البريطانية، كما ويقبلون بالحماية الفرنسية دون شك. أما إذا بدا الاستقلال صعب المنال، ولا توافق بريطانيا وفرنسا عن فرض حمايتهما، فمن الأفضل ترك الكورد تحت الحكم التركي الذي ((اعتادوا)) عليه.

ثم تناول كيرزون قضايا كوردستان الجنوبية الواقعة ضمن المصالح البريطانية. وإذا لم يتم الإعلان عن استقلال كوردستان، عندها يجب السماح لسكان ولاية الموصل حل المسألة: إمّا بالبقاء تحت الإشراف البريطاني أو بالانضمام إليها. والشكل الأخير يكون أكثر احتمالاً ذلك أنه ليس عملياً تقسيم ولاية الموصل. وعلى أية حال، من العسير حل هذه المسألة في المعاهدات السلمية. وأشار كيرزون في الختام إلى ضرورة عودة الآشوريين النساطرة في معسكر بعقوبة إلى ديارهم.

وأيد الممثل الفرنسي بيرتيلو في هذا الاجتماع تأجيل المسألة الكوردية، وقد أشار رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها أ. ميللر ان[٦٩] إلى أن كيرزون – حسب رأيه – يقف إلى جانب ترك الكورد في ولاية الموصل تحت الانتداب الإنكليزي[٧٠].

وما جاء في كلمة كيرزون يتميز به نهج السياسيين الغربيين آنذاك إزاء المسألة الكوردية ومما يلفت النظر المعرفة السيئة بالأوضاع المحلية (ولا سيما بالنسبة لكيرزون الذي ذاع صيته كخبير رائع بشؤون الشرق الأوسط، وهذا ما لا يغفر له)، وغياب أية خطة واضحة في طرح المسألة وطرق حلها، وقصارى القول إن ما ورد كان عرضاً مختلطاً ومتناقضاً، إذ يحسّ المرء أن المسألة الكوردية جديدة على الدبلوماسية الأوربية. وعلى الرغم من ذلك كله كان كيرزون يعلم ما يريد، أما فهو فقد أراد: أولاً: فصل

---

(٦٩) الذي حل محل كليمنصو في كانون الثاني عام ١٩٢٠ بعد فشل هذا الأخير في انتخابات الرئاسة وقد ساعد على ذلك – كما لاحظ لويد جورج بحق – استياء الأوساط المصرفية الفرنسية منه بسبب تنازله عن الموصل ونفطه (لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٢٧٤).

(71) DBFP., Vol. VIII., No5, P. 43-44.

مذكرات السكرتير البريطاني عن اجتماع المجلس الأعلى لدول الائتلاف في ١٩ نيسان عام ١٩٢٠.

كوردستان عن تركيا وبصورة دائمة، وتحويلها إلى ميدان للتأثير الكولونيالي المباشر" ثانياً: عدم السماح للفرنسيين بالسيطرة وحدهم على كوردستان تركيا" وثالثاً: ترسيخ الأقدام — وحسب الإمكانية المتاحة في كوردستان الجنوبية — أو على الأقل تحويلها إلى حاجز أمني للممتلكات البريطانية في العراق وفي الخليج. وقد كانت ((كوردستان المستقلة)) أحد الأشكال الممكنة التي تناسب هذه الأهداف، وذلك تارةً على شكل دولة موحدة (من دون كوردستان إيران الشرقية) وتارة أخرى على شكل إمارات كوردية شبه مستقلة. وفي هذه الأثناء لم يجر الحديث بالطبع عن الاستقلال الحقيقي (ليس عبثاً استخدام المصطلح الضبابي ((للحكم الذاتي))) بل عن هذا الشكل أو ذاك من اشكال حماية الدول الغربية الكبرى.

وكان موقف الأوساط الفرنسية الحاكمة من الكورد مشابهاً من حيث المبدأ، أي استعمارياً محضاً، بيد أنها نظرت إلى القضية الكوردية الناشئة من وجهة نظر مصالحها التي كانت على نقيض من المصالح البريطانية وفي نواح كثيرة. ففي كوردستان الجنوبية التي فقدتها أرادت أن تؤمّن لنفسها حصة من نفط الموصل. وفي كوردستان الغربية والشمالية أرادت — طالما لن تتمكن قريباً من ترسيخ أقدامها فيهما — أن ترى منطقةً واسعةً متاخمةً لمستعمراتها تطمع فيها وتحمي بأمان الممتلكات الكولونيالية في كيليكية وسوريا ولبنان. ولم توافق هذه الأوساط على السيطرة التركية ولا على الإشراف الإنكليزي المنفرد على هذا الجزء من كوردستان.

وفي النتيجة ورغم تعارض المصالح الاستعمارية في منطقة كوردستان ثمة نقاط التقاء مشتركة بين بريطانيا وفرنسا. وتم وضع برنامج سياسيّ وجد فيه الديبلوماسيون الإنكليز والفرنسيون — كما تراءى لهم — حلاً مقبولاً للمسألة الكوردية. والكلام يجري عن تشكيل دولة حاجز على أراضي كوردستان تركيا إما على أسس حكم ذاتي واسع أو استقلال شكلي يكون تحت إشراف هذه الدول الكبرى من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وأعدّ الإنكليز في مؤتمر سان ريمو، ودون مشقة تذكر، مشروع مواد المعاهدة التركية السلمية المتعلقة بكوردستان، التي احتوت على ما يلي:

١- سوف تعمل لجنة مؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في استانبول، عليها بعد ستة أشهر من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية وضع مخطط ((للإدارات الذاتية المحلية)). للأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التي يسكنها الكورد، ويجب أن يستدرك المخطط حماية الآشوريين — الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في الأراضي المشار إليها، كما سيتم تشكيل لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيران والكورد ((للإصلاحات)) على الحدود التركية وخاصة على الحدود التركية — الفارسية.

٢- تتعهد الحكومة التركية بقبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها.

٣- إذا توجه ((الشعب الكوردي)) في الأراضي المشار إليها بعد عام من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية، إلى مجلس عصبة الأمم، يطلب باسم الأكثرية الاستقلال عن تركيا وإذا قرر المجلس أن هذا الشعب ((كفء لهذا الاستقلال)) ويوصي به، فإن تركيا تتعهد بتنفيذ هذه التوصية بعد أن تتنازل عن جميع حقوقها في هذه الأراضي. ويجري الاتفاق على التفاصيل وبصورة مستقلة بين تركيا ورؤساء الدول الكبرى الموقعين على المعاهدة.

٤- وفي مثل هذه الحالة لن تعارض دول الحلفاء الكبرى انضمام الكورد القاطنين في ولاية الموصل إلى ((الدولة الكوردية المستقلة)) [٧٠].

وجرى النظر في هذا المشروع مرتين في اجتماعات المؤتمر ولم يؤدِّ إلى خلافات كبيرة في الرأي إلا أنه نشأت مع ذلك بعض الخلافات" فقد عبر بيرتيلو في اجتماع الحادي والعشرين من نيسان عن خشيته من حدود كوردستان الواقعة إلى الشرق من الفرات كي لا تؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح فرنسا الاقتصادية. وقد اتخذ القرارين التاليين: ١- القبول بالمشروع البريطاني ولكن شريطة عدم السماح بفرض قيود على حقوق فرنسا الاقتصادية المكفولة حسب الاتفاقية الثلاثية الموقعة في سان ريمو وفي آنٍ واحدٍ بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا[٧٢].

٢- اذا لم يتوصل أعضاء ((اللجنة الكوردية)) إلى اتفاق حول مسألة من المسائل فإنها سوف تعرض على رؤساء حكومات الدولة المعنية للنظر فيها.

وجرى في اجتماع ٢٣ نيسان نقاشٌ حادٌّ حول مصالح فرنسا وبريطانيا الاقتصادية في كوردستان الجنوبية، وكان الفرنسيون (بيرتيلو) في حالة عصبية بسبب انتقاصٍ محتمل من حقوقهم في اللجان والتجارة وغيرها في تلك المناطق من كوردستان الجنوبية التي ستعود إلى بريطانيا او ستنضم إلى الدولة الكوردية المقبلة. وحاول كيرزون تهدئة مشاعرهم مؤكداً لهم أن بريطانيا معنية فقط بمقاطعة السليمانية ((كجزء متكامل من ولاية الموصل))، أما الجزء الباقي من كوردستان فيقع خارج ((الاولوية الاقتصادية)) لبريطانيا. وأضاف لويد جورج أن بريطانيا ((لا تأخذ على عاتقها مسؤولية الحفاظ على النظام في هذا الجزء الرئيس من كوردستان)). وسأل بيرتيلو فيما إذا كان ذلك يعني حصر الدعاوى البريطانية في الجزء الشمالي

---

(٧٠) المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

(٧٢) المصدر السابق، العدد٨، ص٧٧.

من ولاية الموصل، فأجاب كيرزون: ((نعم)). ورأى وانسيتارت ضرورة توضيح أن المشروع البريطاني حول المسألة الكوردية يحتوي على البديل: إما الحكم الذاتي لكوردستان، أو استقلالها الممكن)) [٧٣]. على أن يكون هذا بشكل دقيق.

كما تم التصديق في هذا الاجتماع على المشروع الآنف الذكر للاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتضمن تعهداً بخصوص الاعتراف ((باستقلال كوردستان الفوري أو الممكن في ظل ظروف معينة، وتجنب النزاع بين الدول الكبرى. وجرى الاعتراف بمصالح إيطاليا الخاصة في الأناضول الجنوبية وبمصالح فرنسا في كيليكية وفي الجزء الغربي من كوردستان المتاخم لسوريا وحتى جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان) وبمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة. وإن البنود الرئيسة لمواد الاتفاقية هي: الاعتراف بمبدأ المساواة أثناء تشكيل اللجان الدولية بوظائفها القانونية والمالية والبوليسية، وكذلك لأجل ((ضمان حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية)) (المادة ١) وإذا رغبت ((الحكومة الكوردية)) أو العثمانية في الحصول على المساعدة الخارجية في شؤون الإدارة المحلية أو البوليس في مناطق ((المصالح الخاصة)) العائدة لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا فلن يعلن المشاركون الآخرون في المعاهدة عن عدم موافقتهم على هذه ((المصالح الخاصة)). وهذا ما يتعلق بشكل أساسي بالأقليات العرقية والدينية واللغوية (المادة ٢) " ويجب عدم قيام الأطراف المتعاقدة بالتطاول على الامتيازات في مناطق ((المصالح الخاصة))، بيد أنه يتم الحفاظ على حرية التجارة والترانزيت والملاحة والطيران (المادة ٣)، كما يجب أن تقدم الأطراف المتعاقدة التأييد الديبلوماسي لبعضها البعض في مناطق ((المصالح الخاصة)) (المادة ٤)، وتنتقل اسهم سكة حديد بغداد والأناضول إلى المجموعات المالية البريطانية والفرنسية والإيطالية (المادة ٥) [٧٤].

وهكذا طرحت المسألة الكوردية في مؤتمر سان ريمو، كما تم التطرق إليها بصورة غير مباشرة خلال مناقشة القضية الأرمنية عندما دار الجدل حول أبعاد الدولة الأرمنية، وصرح لويد جورج قائلاً: ((لا استطيع أن آخذ على عاتقي مسؤولية الموافقة على تشكيل أرمينيا الكبرى إذا لم تقبل أمريكا بالانتداب))، وطالما كان واضحاً أن أمريكا لن تقبل بالانتداب فقد كان على لويد جورج ألا يخشى من أن الأراضي الكوردية تنضم إلى منطقة النفوذ الأمريكي، ومن ثم جاء ببراهين يقول: ((منذ أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن كل فكرةٍ في قبول الانتداب على أرمينيا يساورني، منذ تلك اللحظة،

(٧٣) المصدر السابق، العدد١٣، ص١٣٣.

(٧٤) المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٢.

شك كبير في إمكانية تشكيل دولةٍ أرمنية مستقلة تمتد من البحر إلى البحر والحفاظ عليها)) وإن كل قرار يحتاج تنفيذه القيام بعمليات عسكرية في قلب آسيا الصغرى ذاتها يعني نقصاً كبيراً، وخلال فترة طويلة، في موارد الحلفاء، وكنت على يقين بأن دول الحلفاء ليس بوسعها الموافقة على مثل النفقات وهي في حالتها المنهكة آنذاك. ولقد كان هذا الرأي يتعلق خاصة بتلك المناطق حيث كان لأكثرية السكان فيها ميول معادية وتساعد الظروف على خوض حرب عصابات عنيفة ((أي أن رئيس الوزراء البريطاني كان يعني الكورد بلا شك. وأعتقد أنه لم يكن يجري حتى الحديث عن أن يقوم الحلفاء بالتورط في الحرب الدائرة داخل الأناضول، وذلك باستثناء المناطق المطلّة على البحر التي اتخذ سكانها موقفاً عدائياً)) [٧٥].

وعلى العموم يمكن أن يكون تأويل هذا الرأي دليلاً واضحاً على الموقف العدائي للأوساط البريطانية الحاكمة من فكرة تشكيل دولة أرمنية كبيرة في شرق الاناضول وفي ما وراء القفقاس سواء كان تحت الانتداب الأمريكي أم مستقلة استقلالاً شكلياً. كما كان بوسع ((أرمينيا الكبرى)) خلط جميع أوراق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وكانت كوردستان الصنيعة مدعوة لمواجهة ارمينيا. وفي ما يتعلق بالمسألة الكوردية ذاتها فقد تجلت نوايا الحلفاء المنعكسة في وثائق سان ريمو وبوضوح، ولا تحتاج إلى تعليقات مسهبة، وقد تكوّنت الاوضاع بحيث أصبحت المسألة الكوردية فيها وللمرة الأولى في التاريخ موضع نقاش في مؤتمر دولي، وجرى الاعتراف بحق الكورد في تقرير مصيرهم القومي. إلا أن بروز هذا العامل على الساحة الدولية وفي العلاقات الدولية قد اتسم بأهمية تاريخية لا شك فيها، ولم يجر بفضل العمليات في المجتمع الكوردي ذاته (رغم أن الانتفاضات الكوردية التحررية الكثيرة قد لعبت دورها) بقدر ما كان بسبب احداث استثنائية ذات طابع خارجي ولدتها نتائج الحرب العالمية الأولى. وتقررت المسألة الكوردية في عملية التقسيم الإمبريالي لأراضي الشرق الأوسط وإعادة تقسيمها، وتقررت بطبيعة الحال – بصورة إمبريالية وكولونيالية – أي ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكوردي – وبتعبير آخر لم يكن يجري حتى الحديث عن الحل الحقيقي للمسألة الكوردية لمصلحة الشعب الكوردي بأجمعه. من هذه الناحية كان الكورد في وضع أسوأ من وضع الأتراك، الذين أعدت لهم دول الحلفاء المصير نفسه، بيد أنه وجدت في المجتمع التركي الذي كان أكثر تطوراً من المجتمع الكوردي القوى التي كان بوسعها أن تقول كلمتها.

---

(٧٥) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٤٤٧.

وفي الواقع كانت مقررات سان ريمو محاطة بالكتمان والتحفظات وبشروط مجحفة وغيرها من ألاعيب الديبلوماسية بحيث يكون تطبيق إعلان حق الشعب الكوردي في تقرير المصير مستحلاً. وقبل كل شيء خابت آمال الوطنيين الكورد والشعب الكوردي بأسره في وحدة كوردستان السياسية، فقد استبعد منها مسبقاً (إيران) الشرقية كلها وجزءاً من كوردستان الشمالية، وربما كوردستان الجنوبية أيضاً إذا لم تنضمّ إلى ((الدولة الكوردية المستقلة)). ومن ثم فإن آلية منح الاستقلال للكورد ذاتها اتسمت بطابع متدرج وشرطي للغاية، أما الانتقال من ((الحكم الذاتي)) أو ((الأحكام الذاتية)) فقد أعلن عن أنه ليس إلزامياً. أضف إلى ذلك أنه كان يقع منذ بدايته الأولى وحتى النهاية تحت إشراف دول الحلفاء الثلاث الرئيسة التي حصلت على حق التدخل في شؤون كوردستان الداخلية تحت ستار حماية الأقليات. وأخيراً قضى مشروع المسألة الكوردية بتقسيم كوردستان إلى مناطق نفوذ اقتصادية وسياسية. وقصارى القول كان ذلك مشروعاً استعمارياً محضاً.

وقد حوّل تطبيق المشروع جزءاً من كوردستان إلى مستعمرة مباشرة، وحوّل الجزء الآخر إلى شبه مستعمرة للدول الإمبريالية الكبرى. وبقي الكورد في حالة من التجزئة والتشتت، بينما اندرجت كوردستان ضمن قائمة البلدان التابعة للعالم الاستعماري حيث سعت الإمبريالية نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى فرض سيطرتها المباشرة عليها. ولم يبدل قناع ((الحكم الذاتي)) أو ((الاستقلال)) من جوهر الأمر شيئاً، ذلك أنه كان عليه تكييف مضمون الامبراطورية – الكولونيالية القديمة مع روح العصر إلى جانب نظام الانتداب.

إلاّ أنَّ نوايا المستعمرين الذاتية أصبحت في تناقض صارخٍ مع تحولات العصر الموضوعية، وقد باءت بفشل ذريع محاولات تبديل الأقنعة وتحديث وسائل الحكم على الشعوب المستعمرة المسلوبة حريتها في وقف الأزمة التي دبّت في أوصال النظام الكولونيالي للإمبريالية وإرجاع عملية انهياره الحتمية التي بدأت تعود إلى الوراء. وهذا ما كان يمس كوردستان أيضاً، وفي الوقت ذاته تبيّن أن طريق الشعب الكوردي إلى الحرية والاستقلال كان طويلاً وشاقاً أكثر مما كان يبدو خلال مرحلة تكوين نظام فرساي.

ومن حيث المبدأ، تم حل المسألة التركية في مؤتمر سان ريمو، والأهم هو أن الحلفاء اتفقوا على توزيع الانتدابات من ((فئة أ)) (أي الأراضي العربية في الامبراطورية العثمانية) وحصلت بريطانيا على حق الانتداب في فلسطين والعراق (مع الموصل)، أما فرنسا ففي سوريا ولبنان ونالت تعويضاً بمقدار ٢٥ بالمئة من نفط الموصل لقاء تنازلها عنها. كما تم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأخرى النابعة من المعاهدة السلمية المعدة مع تركيا بصفة تمهيدية فقط، واتسم

بمفعول رجعي . وهذا ما خصّ بصورة رئيسة مستقبل الأناضول الذي كان يضم جزءاً كبيراً من كوردستان أيضاً. وكان لدى قادة دول الحلفاء الأسباب لعقد الأمل على أن الوضع في هذه المنطقة وحولها يتغير نحو الأفضل بالنسبة لهم وذلك قبل انعقاد المؤتمر السلمي. كما عُلقت آمال كبيرة على التدخل اليوناني الذي جرى الاعداد له، وبدأ عام ١٩٢٠ الذي كان يستهدف القضاء على الحركة الكمالية. وكانت أرمينيا الطاشناقية احتياطياً لدول الحلفاء في شرق آسيا الصغرى. وكان يفترض أن هزيمة القوميين ستعمل على تنحية قضية مقاومة تركيا لشروط معاهدة الصلح التي شكلت خطراً على وجودها المقبل كدولةٍ ذات سيادة.

وترقب الإمبرياليون في دول الحلفاء تغييرات مناسبة لهم في ((المسألة الروسية)) أيضاً، التي (كانت على جانب المسألة الألمانية موضع بحث في مؤتمر سان ريمو)، وكان ينتظر أن يؤدي هجوم البولونيين البيض ومن ثم هجوم فرانكل إلى إسقاط السلطة السوفيتية، وإلى تغيير جذري للوضع في منطقة البحر الأسود بشكل خاص، من شأنه تسهيل تنفيذ مخططات ضم أراضي في منطقة مضائق البحر الأسود وفي شرق آسيا الوسطى.

وهكذا كان بوسع ديبلوماسية دول الحلفاء أن تكون راضية من العمل الذي قامت به وأن تنظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر. وسلّم مشروع معاهدة الصلح. إلى تركيا وجرت مناقشته في الصحافة. وأولت وكالات الأنباء تلك البنود التي مسّت القضية الكوردية الاهتمام، أضف الى ذلك أنها قامت بنشر وقائع غير دقيقة واختلافات مكشوفة وتخمينات. فمثلاً كتبت الصحيفة الألمانية ((دويتش تاغياساتونغ)) في ٣٠ نيسان عام ١٩٢٠ تقول بأن تقسيم تركيا يقضي بتشكيل ((جمهورية كوردستان تحت الحماية الأنكلو – فرنسية)) [٧٦]. وأكدت الصحيفة السويدية ((هوفود ستاد سلاديت)) (٢٠ نيسان عام ١٩٢٠) على أن بريطانيا اقترحت على كندا تكليفها بالانتداب على أرمينيا، بينما كلفت فرنسا وإيطاليا إحدى الدول المحايدة (النرويج أو هولندا)، إلا أن هذه الأخيرة عبرت عن موافقتها شريطة ألاّ توضع على عاتقها أعباء مالية[٧٧].

ومن الطريف أن الطرح الرسمي للمسألة الكوردية في مؤتمر سان ريمو وقراراته حول كوردستان قد اثار قلق كل من – بدا له – أن ذلك مسّ المهاجرين الروس البيض – أقل من أي شيء آخر وحسب معطيات الصحيفة السويدية ((سفينسكا داغبلاديت)) (٢٣ نيسان عام ١٩٢٠) أن

---

(٧٦) نشرة دورية عن مفوضية الشعب للشؤون الخارجية. ٣٠-٤-١٩٢٠، العدد٨، ص٢٢.

(٧٧) المصدر السابق، ١٣-٥-١٩٢٠، ص١.

((منظمات المهاجرين الروس في باريس تقف ضد تحويل باطومي إلى ميناء حر لكوردستان (!). وتعود باطومي إلى روسيا ولن تتنازل عنها لكوردستان ولا لجيورجيا)) [٧٨] لقد سمعوا حقاً رنيناً ... ولكن ها هي صحيفة ((بيرلينير تاغيبلات)) (١ حزيران عام ١٩٢٠) تكتب وهي تقوم بالافتراء حول التغلغل البلشفي في الشرق: ((حتى إنه أعطى لجمهورية كوردستان الجديدة وعد بالحماية ﴿البلشفية - المؤلف﴾ التي كان القبول بها يعني الانتقال من مجال النفوذ الإنكليزي إلى مجال النفوذ الروسي[٧٩].

وقدّر ب. ن. ميليوكوف الفَطِن الوضع في المنطقة تقديراً سليماً. فقد أوردت ((نيو ستيتسمنت)) (١٣ تموز عام ١٩٢٠) مقالاً له في ((نوفويا روسيا)) الباريسية، حيث كتب فيها زعيم الكاديت يقول: ((تعد روسيا البلشفية، حامية لأرمينيا ضد تركيا، أكثر من الحماة الرسميين من دول الحلفاء. ومما لاشك فيه أن أرمينيا تستفيد من هذا الدرس، وهي — على ما يبدو — أدركته قبل أن تنطبق التجربة في الواقع)) [٨٠].

ولكن لنترك جانباً جميع الشائعات الباطلة، وحتى ((آراء)) الروس البيض التي تكتسب أهمية أكاديمية محضة، فلم يكن ردُّ فعل بريطانيا وفرنسا المشاركتين الرئيستين في عملية تقسيم تركيا واحداً على مؤتمر سان ريمو. فقد ساد رد فعل إيجابي في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية البورجوازية على مقررات المؤتمر بشأن المسألة التركية وخاصةً حول المسألة الكوردية. وهذا واضح، ذلك أن بريطانيا حصلت على أكبر المكاسب فيه. فقد دوى النقد فقط بخصوص الوضع الغامض في المناطق الكوردية في ولاية الموصل، التي كانت من الممكن ان تنضم نظرياً إلى كوردستان ((المستقلة)). فمثلاً دعت صحيفة: ((ديلي كرونيل)) إلى الاستيلاء على ميسوبوتاميا وخاصةً الموصل ومشارفها أكثر ملائمة من الناحية المناخية لمرابطة القوات الحدودية[٨١].

أمّا ردّ الفعل الفرنسي على مقررات سان ريمو حول المسألة التركية فلم يكن إيجابياً أبداً، إذ أثار ضياع الموصل وحق مشاركة فرنسا في إدارة فلسطين نقداً شديداً. ويلفت النظر إعلان الكاتب الاجتماعي البارز والخبير بشؤون الشرق الأوسط فيكتور بيرار في مجلس الشيوخ (٢٨

---

(٧٨) المصدر السابق، ١٧-٥-١٩٢٠، العدد١٢، س٣.

(٧٩) المصدر السابق، ص٢٨.

(٨٠) المصدر السابق، ص٢٨.

(٨١) المصدر السابق، ٣٠-٧-١٩٢٠، العدد ٢٦، ص٢٩.

تموز ١٩٢٠) حين قال: ((في عام ١٩١٦م كانت لنا سوريا، وكيليكية، وميسوبوتاميا وجزء كبير من كوردستان وحصتنا الوطنية في فلسطين، والآن بعد أن أبرموا الاتفاقية من جديد في ١٩٢٠ نجد أن السيد كليمنصو قد فقد خلال الطريق، ميسوبوتاميا وكوردستان بعد أن أعطى الموصل للإنكليز، كما أنه أضاع فلسطين بتحويلها من بلاد دولية إلى إنكليزية)) [٨٢]. كما ان الروائي بيير لوتي الذي اشتهر في تلك الفترة وذاع صيته من خلال تصويره لغرائب الشرق اصدر كتاباً بعنوان: ((هلكت فرنسا العزيزة في الشرق)). إلا انه لم يكن يوسع الدبلوماسية الفرنسية كبح جماح عملية التسوية السلمية مع تركيا التي تأخرت كثيراً ذلك أن هذا كان يهدد بتعقيدات مختلفة على الساحة الدولية.

وهكذا تم الاتفاق، وبشكل اساسي، على المعاهدة السلمية بين دول الحلفاء وتركيا وأعلن مسبقاً عن مكان إبرامها في ضاحية سيڤر الباريسية، و لم يبق سوى إرغام حكومة الداماد فريد باشا في استانبول على القبول بها، (الأمر الذي لم يكن إشكالاً)، وإخماد الحركة الكمالية القوة الوحيدة القادرة على عرقلة تطبيق هذه المعاهدة في الواقع. ولهذا الغرض بدأ في ٢٢ حزيران عام ١٩٢٠ التدخل اليوناني وبمساندة بريطانيا ومشاركتها المباشرة. وتقدم الجيش اليوناني بسرعة إلى الأمام، وتبين أنه ما من شيء بوسعه إعاقة دول الائتلاف عن تنفيذ مخططاتها في معظم أجزاء الامبراطورية العثمانية بما فيها الأراضي الكوردية.

خامساً: سياسة بريطانيا الكوردية عشية سيڤر

في الوقت الذي كانت فيه ديبلوماسية دول الائتلاف الكبرى تعد النص النهائي للمعاهدة التركية السلمية والصالحة لإبرامها في سيڤر [٨٣]، كان يجري العمل، وعلى مختلف مستويات الدوائر الديبلوماسية والاستعمارية، لتطبيقها في الواقع. وبدهي أن دوائر الإمبراطورية البريطانية التي كانت لها صلة بهذه القضية قد اهتمت بمصير كوردستان مباشرة.

وكما رأينا لم تكن المهمة يسيرة، فالمشكلة لم تكن تنحصر في تلك المصاعب التي سبّبها الموقف في كوردستان وفي الأراضي المجاورة لهافحسب، بل وفي المعارضة المتنامية لسياسة لويد جورج المغامرة

---

(83) H. Hensru, H, France – British Rivaly in the postwar Near East, London, 1938, P. 71.

(٨٣) أنظر حول التحضير الديبلوماسية لمعاهدة سيظر في البحث القيم لمؤلفه أ. ف. ميللر ((التحضير الديبوماسي لمعاهدة سيظر (بمناسبة الذكرى الاربعين لتوقيعها)

وأتباعه في بريطانيا نفسها. وكان يكفي استياء الشغيلة البريطانية وجميع القوى الديمقراطية في البلاد من مشاركة بريطانيا في التدخل المعادي للسوفيات. صحيح أن سياسة حكومة لويد جورج الشرق أوسطية. خلافاً لسياستها ((الروسية)) قد بشّرت – كما ظهر ذلك- بالنجاح إلا أنه كان واضحاً للجميع من أنها كانت سياسة مغامرة وباهظة التكاليف (وقد كانت الأخيرة غير مرغوب فيها في ضوء المصاعب الشديدة بعد الحرب). وهذا ما بعث القلق لدى الأوساط البريطانية البورجوازية المتنفّذة. وحسب اقوال ف. أ. غوركو – كرياجين فإن ((الثورة الكوردية – العربية الكبرى في ميسوبوتاميا التي طردت تماماً – صحيح لفترة قصيرة – الإنكليز من البلاد قد اثارت في بريطانيا معارضة شديدة ضد مغامرة لويد جورج وتشرشل في ميسوبوتاميا وبقيادة أسكويث، التي طالبت الاكتفاء باحتلال منطقة البصرة وحدها))[٨٤]. وبعد أن قدمت صحيفة ((تايمز)) (٢٤ آب عام ١٩١٩) تحليلاً للوضع في المشرق العربي وفي شرق الأناضول مشيرة إلى زوال الأرمن التام تقريباً في ولايات طرابزون، وخربوط، وبدليس، و دياربكر ووان، فإنها أخافت القراء عندما قالت بأنه ((لأجل تهدئة الكورد هناك وجحافل الرّحل الفارّين قبل أن يتمكنوا من توطين بقايا الشعب الأرمني فيها يحتاج الأمر إلى عشر فرق عسكرية))[٨٥]. وفي ما بعد نشرت ((تايمز)) (٢ شباط عام ١٩٢٠) الأفكار التالية المثيرة للقلق حول فشل الحملة التأديبية في كوردستان الوسطى للبحث عن قاتل ضابطين إنكليزيين: ((قبل ان نحل المسألة التركية نهائياً علينا أن نوضح لأنفسنا مدى رغبتنا البعيدة في مجال بسط نفوذنا على أرضٍ شاسعة تسمى عادة ميسوبوتاميا، هذه التسمية التي ليست دقيقة تماماً. واستأنفت الصحيفة تقول بأن اتفاقية سايكس – بيكو جيدة لأنها وضعت حدود المنطقة البريطانية في ميسوبوتاميا التي تجعل الدفاع أكثر سهولة ... إلا أنه – كما يبدو – ثمة افتراض آخر، بموجبه ينبغي علينا احتلال ولاية الموصل التي تضم جبال كوردستان الوسطى كلها... بيد أن فكرة تشكيل جندرمة "مخلصة من كورد كوردستان الجنوبية والوسطى يجب الاعتراف بأنها جذابة لكنها وهمية". وتدل التجربة الماضية مع الكورد على أن ذلك لغير صالح هذه الخطة.

ولهذا السبب، قبل أن نسيطر على كوردستان – علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مدى حجم الالتزامات التي اخذناها على عاتقنا في الشرق الأدنى – مستقبل جيشنا الدائم ووضع البلاد المالي))[٨٦].

---

(٨٤) ف. غوركو – كرياجين، مقدمة – مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء١، ص٣٢.

(٨٥) ((فيسنيك)) نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية، ١٩٢٠، العدد٣، ص١٠.

(٨٦) نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية، ٢- ٤- ١٩٢٠، العدد٤ (٩)، ص١٤.

ولقد عبرت شكوك ((تايمز)) في ما يخص مستقبل كوردستان عن ميول الأوساط المتنفذة في الحزبين المحافظ والليبرالي اللذين كانت مقاليد السلطة بأيديهما، كما أن الموقف الذي اتخذه حزب العمال من هذه المسألة، الذي ظهر في أجزاء بريطانيا العظمى السياسية لم يتصف بالوضوح. كما كتبت صحيفة ((تايمز)) (٢٥ شباط ١٩٢٠) فقد جاء في رد حزب العمال على احتجاج الأوساط الهندية في الهند حول معاملة الحلفاء لتركيا: ((لا يمكن تطبيق تقرير مصير الأقاليم الشمالية – الشرقية من الإمبراطورية العثمانية (وان، بدليس، أرضروم، طرابزون وغيرها) حيث يوجد خليط من السكان. وقامت الحكومة التركية هنا بتأليب شعب ضد آخر ودبرت المذابح الأرمنية، ولهذا السبب فإنه لأجل إعادة هذه المنطقة إلى حالتها السابقة لا يبقى سوى وضعها تحت إشراف عصبة الأمم)) [٨٧].

أخذت الدوائر البريطانية في إعداد ((القسم الكوردي)) من المعاهدة التركية السلمية قبل فترة طويلة من انعقاد مؤتمر سان ريمو وبعد التوقيع على معاهدة فرساي مع ألمانيا على الفور. وعمل الإنكليز وفي آن واحد على المستويات الحكومية، كما بيّنا ذلك وإلى حدٍ ما، وعلى مستويات الممثليات الدبلوماسية والعسكرية – السياسية.

وفي ١٠ تموز عام ١٩١٩ عرض الأدميرال سير كالتروب وجهة نظره في وضع القضية الكوردية في تركيا على كيرزون، وحسب تقريره فإنه من المستبعد أن يتكوّن خلال تلك الفترة خطة عملٍ ما واضحة لدى الإدارة البريطانية في تركيا. ويبدو أن موقف كالتروب كان مشوباً بالحذر والترقب. وحسب اعتقاده يجب على القادة الكورد عبدالقادر والبدرخانيين وغيرهم الذين يعيشون في العاصمة العودة إلى كوردستان والحفاظ على النظام بين العشائر. وإذا كانوا((موضع الثقة)) ويعملوا على حماية المسيحيين، والأهم لا يعملوا((لتحقيق المطالب القومية)) فإن أسرهم التي بقيت في استانبول كرهائن يتم ضمان أمنها.

إلا أن المندوب السامي البريطاني لم يكن يميل إلى تأييدالسياسة الكوردية لحكومة استانبول دون قيد أو شرط، فقد قيل للقادة الكورد وباسم كالتروب ألاّ يقفوا ضد مصطفى كمال، لكن عليهم أن يقطعوا في الوقت ذاته دابر محاولات الكماليين في تأليب العشائر الكوردية ضد الحكومة. وكانت محاولة الإنكليز المألوفة في تحقيق عدة أهداف في آن واحد واضحة، وفي الوقت ذاته جاء في رسالة كالتروب ما يبعث القلق بشأن نهوض الحركة الكوردية القومية.

---

(٨٧) المصدر السابق، ص٧.

وحسب رأيه تكون القطيعة بين الكورد مشحونة بالعواقب، لاسيما أن الكورد ((ليسوا مسلمين متعصبين جداً)) في حين ((أن قسماً كبيراً منهم ليسوا مسلمين في حقيقة الأمر)) [٨٨].

وتابع المندوب السامي قوله بأن عدم تحديد وضع ميسوبوتاميا السياسي يثير قضية الاستقلال الذاتي للكورد أو الاستقلال [٨٩]، ويفضل عدد كبير من الزعماء التبعية البريطانية. ويجب إبلاغ القيادة الكوردية بأنه لا علم لدينا بمقررات مؤتمر باريس عن الكورد والأرمن أو الأتراك. ومن المرغوب فيه إبعاد الأتراك عن الكورد في ميسوبوتاميا. وأخيراً يلاحظ من خلال رسالة كالتروب الشك في مخططات نوئيل حول استمالة زعماء العشائر الكوردية في المنطقة المجاورة لشمال ميسوبوتاميا وجنوب شرق الأناضول إلى جانب بريطانيا.

ووافق كيرزون على الأفكار الرئيسة التي عبر عنها كالتروب [٩٠]، وعلى الرغم من تصوره المبهم عن القضية الكوردية في الإمبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها فلا شك في موقفه العدائي من الفكرة الكوردية القومية.

ومارس المندوب السامي البريطاني في تركيا نشاطه الذي فرض وصايته على حكومة استانبول الضعيفة على هذا المنوال تقريباً وذلك خلال عام ١٩١٩ كله ولغاية مرحلة الإعداد المباشر للاتفاقية التركية السلمية. فلقد كان الحذر ثم الحذر شعار سياسته في المسألة الكوردية. ولهذا السبب وقف ممثلوا السلطات البريطانية في القسطنطينية موقفاً معارضاً من نشاط زملائهم في بغداد بين صفوف العشائر في كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية. فالضابط السياسي لدى المندوب السامي البريطاني هوهلر بعد أن تعرف على نوئيل الذي قدم إلى العاصمة التركية سماه ((بالمتعصب))، و((رسول الكورد)) و((لورانس الكورد)) وحسب اقواله يجب أن يكون للإنكليز ((سياستهم الكوردية)) وإقامة علاقات جيدة مع الزعماء، ولكن ينبغي أن نكون ((حذرين جداً)) قبل وضع هذه السياسة. وأجرى هوهلر المفاوضات مع عبدالقادر حيث تجنب خلالها تناول المواضيع المتعلقة بمستقبل كوردستان ودعا محدّثه إلى الإخلاص للحكومة التركية.

---

(٨٨) أي الورقة الإسلامية التي استخدمتها لندن مراراً في الشرق، ويمكن أن لا تلعب دوراً في كوردستان، أما الكورد أنفسهم فبإمكانهم الانضمام إلى حركات الأقليات المسيحية.

(٨٩) كما يبدو كان يعني في هذه الحالة كوردستان الجنوبية وحدها.

(90) DBFP. Vol. IV, No 451, P. 678-680.

وساعد الإنكليز الذين أثارت العزلة المتزايدة بين الباب العالي والقيادة الكوردية قلقهم على إقامة الاتصالات بينهما، ففي أواسط تموز عام ١٩١٩ استقبل الباب العالي وفداً من أعيان الكورد لإجراء المفاوضات حول نشاط الأحزاب الكوردية. وقد ضم الوفد الكوردي في عداده سيد عبدالقادر والصحفي موليان زادة رفعت بك، وموظف وزارة العدل أمين علي بك وأمين بك من الأعيان. وشارك من الجانب التركي في المفاوضات وزير الحربية عوني باشا، ووزير الحربية الأسبق أحمد عبوق باشا، وشيخ الإسلام سابقاً حيدر أفندي، أي الشخصيات الثانوية. وأعلنوا بأنّ الباب العالي قد يمنح الكورد استقلالاً ذاتياً واسعاً. وقد قال ممثلوا الكورد هذا الإعلان بارتياب كبير سائلين الأتراك بصورة منطقية كيف يمكنهم منح الكورد استقلالاً ذاتياً إنْ لم يكونوا بأنفسهم ((واثقين من موقفهم بالذات))؟ وحاول الوفد الكوردي بعد أن أعاد إلى الأذهان ((مبادئ ويلسون)) حول تقرير المصير إقناع الأتراك في آن واحد بأن الكورد بوسعهم نيل ((الحرية والأمن)) من بريطانيا بعد الدخول في مفاوضاتٍ خاصة معها. ولم يفلح التخويف، وانتهت المفاوضات بفشل ذريع[٩١].

وفي الوقت ذاته أدَّى توتر المشاعر السياسية في شرق الأناضول وعلى أرضية زيادة حيوية المسألتين الكوردية والأرمنية على حدٍ سواء إلى ازدياد قلق المندوب السامي البريطاني في تركيا. فقد كتب كالتروب في نهاية تموز عام ١٩١٩ إلى كيرزون يقول بأن الشائعات حول تشكيل ((أرمينيا الكبرى)) قد تدفع بعشرة آلاف كوردي يقطنون بين بايزيد وكراكيلس للانضمام إلى الأتراك ومحاربة الأرمن تحت راية الإسلام[٩٢]. أما الخطر الذي أثار مخاوف المندوب السامي كيرزون هو تقارب ((الحزب الكوردي القومي)) المحتمل مع الكماليين (بخصوص الحلول الوطنية للحقوق في مؤتمر ارضروم) واشتداد عدائه لحكومة الداماد فريد باشا[٩٣].

ولوحظ اختلاف واضح بين مواقف الإدارة البريطانية في استانبول وبغداد بخصوص عرض المسألتين الأرمنية والكوردية على أرضية عملية. فقد كانت استانبول، خلافاً لبغداد ضد التسرع والتعيين في تحديد مستقبل أرمينيا وكوردستان السياسي. فلقد عارض الأدميرال

---

(٩١) المصدر السابق، العدد ٤٦٤، ص٦٩٣-٦٩٦. رسالة هوهلر إلى سير جورج تيللي (مساعد سكرتير وزارة الخارجية) بتاريخ ٢١ تموز عام ١٩١٩.

(٩٢) المصدر السابق، العدد ٤٦٩، ص٧٠٤-٧٠٥.

(٩٣) المصدر السابق، العدد ٤٧٢، ص٧١٤. من كالتروب إلى كيرزون، آب عام ١٩١٩.

ريتشارد ويب الذي حل محل كالتروب مقترحات أ. ويلسون تشكيل دولة أرمنية من ولايتي أرضروم وطرابزون في ظل التبعية الأمريكية، وتشكيل دولة كوردية من الولايات الأربع الشرقية الباقية تحت إشراف بريطانيا[٩٤]. وحسب رأي الأدميرال، فإنه لا مفرّ من وقوع اصطدام بين المصالح الأرمنية والكوردية في هذه الحالة، ليس بوسع الدول الأوربية الكبرى التي قد تكون سلطتها شكلية فقط في شرق الأناضول منعه. ولايزيد تعيين الحدود بين أرمينيا وكوردستان سوى من خطر الاقتتال بينهما، كما أن ضم عددٍ من المناطق الكوردية إلى ميسوبوتاميا لا يسد الطريق أمام دعوات الكورد المشروعة في المستقبل[٩٥].

ورأى المندوب السامي البريطاني أن ((قاعدة)) السياسة الإنكليزية حيال الكورد تستند إلى ضمان حدود ميسوبوتاميا آمنةً من الناحية الاستراتيجية. ولذلك يجب أن تمر الحدود عبر الجبال وليس في الأراضي السهلية، إذ أن اية دقةٍ في تحديد المناطق الأرمنية والكوردية مستحيلة بسبب أن دعوات هذا الطرف أو ذاك تكون ((منافية للعقل على السواء))، ولا يمكن أخذ مطالب شريف باشا، بشكل خاص، على محمل الجدّ. وقصارى القول، إن طرح مسألة تقرير المصير الإقليمي للكورد والأرمن سابق لأوانه، وينبغي عرض القضية كلها على سلطات ميسوبوتاميا (أي بريطانيا) للنظر فيها[٩٦].

وكانت خلفية جميع هذه الحجج واضحة، فالسلطات البريطانية في استانبول كانت تأمل في فرض حماية بريطانيا الفعلية على الأناضول كله بمساعدة الباب العالي الخاضع لها، ورأت أنه لا حاجة إلى طرح المسألتين الكوردية والأرمنية كلٌ على حدة، ولكان ذلك مجازفة من مختلف وجهات النظر، وعلى وجه الخصوص لأن ذلك يعزز من مواقع المتنافسين الأمريكيين والفرنسيين القادرين على نسف احتكار القوة العسكرية التي كان يمتلكها الإنكليز في ذلك الوقت في الشرق الأوسط وبالوسائل السياسية[٩٧]. وعلى أية حال رأى ممثلو بريطانيا المتمركزين على ضفاف

---

(٩٤) لم يتم الكشف عن هذا الاقتراح في المصادر والمراجع العلمية بمثل هذا الشكل المجرد.

(٩٥) المصدر السابق، العدد ٤٩٢، ص٧٣٥-٧٣٦، من ويب إلى كيرزون، ١٩ تموز عام ١٩١٩.

(٩٦) المصدر السابق، العدد ٤٩٨، ص٧٤٣، رسالة هوهلر إلى كير بتاريخ ٢٧ آب عام ١٩١٩.

(٩٧) كتب بلفور إلى كيرزون يقول: طالما ((نحتفظ بحلب والموصل)) فإن التقدم الفرنسي نحو أرمينيا عبر ماردين ودياربكر لا يشكل خطراً (المصدر السابق، العدد ٥٠٢، ص٧٤٦-٧٤٧. من بلفور على كيرزون، ٢ ايلول ١٩١٩).

البوسفور أنه من المناسب في هذه المرحلة فصل المسألة الكوردية في تركيا بالذات عن مثيلتها في ميسوبوتاميا.

ومن هنا جاء سيل الانتقادات الصادرة من الممثلين الإنكليز في استانبول إلى زملائهم في بغداد إزاء نشاط الأخيرين بين صفوف الكورد. وقد أثارت بعثة نوئيل استياء خاصاً أدى إلى نمو المشاعر المعادية لبريطانيا في تركيا (ليس بين القوميين فحسب، بل وبين الأوساط القريبة من الباب العالي). وتحدثوا في المكتب العربي (القاهرة)، مركز نشاط بريطانيا السياسي – الاستخباراتي في الشرق الأوسط كله، وبغضب، عن ((حزب نوئيل)) الذي قام بدعاية معادية للأتراك وموالية للكورد وبأشكال خطيرة[٩٨]. كما وصفوا نشاطات نوئيل بهذا الشكل في المفوضية السامية في استانبول. وحاول هوهلر في حديثه مع الجنرال الأمريكي ماك – كو (من بعثة هاربورد) تصوير نوئيل وكأنه يمارس نشاطه على انفراد، ويتحمل هو فقط مسؤولية أعماله. وأعلن هوهلر بأنه لا يعلم شيئاً عن نية بريطانيا في تشكيل كوردستان مستقلة ونسب جميع نشاطات نوئيل إلى مبادرته الخاصة. وفي ما يتعلق بالزعماء الكورد المرسلين من استانبول إلى كوردستان والعاملين مع نوئيل، فقد كانت لديهم – حسب أقوال هوهلر – تعليمات ((بعدم تدبير أية مكائد)) ضد الأتراك وضد كمال. وأعطيت للأمريكي تأكيدات حول أن منطقة أورفة سوف تعطى للفرنسيين[٩٩].

وبهذا الشكل يجوز عدّ الموقف الأولي للمندوب السامي البريطاني في تركيا ومستشاريه المقربين، وكذلك أنصاره في القاهرة، حول الاستغلال المباشر للحركة الكوردية في الأناضول الشرقية لمصالح بريطانيا سلبياً. بيد أن ((الذين كانوا في استانبول لم يستمروا طويلاً على هذا الموقف فالوضع المتغير سريعاً حول منطقة أناضول الشرقية أدخل تعديلات هامة إليها.

---

(٩٨) المصدر السابق، العدد ٥٢٣، ص٧٨٢. العقيد ميمرتسهاغن (Meimertzhagen) إلى كيرزون، ١٧ ايلول ١٩١٩، العدد ٧٤٣، ص٨٠٨. من دي رويك إلى كيرزون، ١٠ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(٩٩) أبدى الأمريكيون إهتماماً كبيراً ببعثة نوئيل، وحسب معطيات ضابط الاستخبارات العامل لدى المندوب السامي الأمريكي في تركيا ر. دان رغب نوئيل في إثارة الكورد ضد الأتراك بغية تقديم حدود ميسوبوتاميا نحو الشمال. واستفسر دان من هوهلر عن الأسباب الحقيقية لرحلة نوئيل إلى ملاطية. (المصدر السابق، العدد ٨٢٢-٨٢٤ من دي رويك إلى كيرزون، ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩).

وجاء من لندن أمر بضرورة إجراء التعديلات، فقد كتب إ. كراو في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩ من ((فورين أوفيس)) إلى كيدستون[١٠٠] في استانبول بأنه ((من الممكن، ومن المرغوب فيه، أن تكون لنا سياسة أرمنية وكوردية)) فقد أعار كراو الانتباه إلى الظروف الجديدة، وهي تخلي أمريكا عن الانتداب الأرمني وفشل الكماليين في كوردستان. وبهذا الشأن ينبغي — حسب رأيه — وضع الولايات الشرقية تحت إشراف عصبة الأمم أو تحت أية رقابة دولية أخرى مع تقسيمها إلى منطقتين: كوردية وأرمنية فالمنطقة الأرمنية تربط كيليكية مع ((جمهورية يريفان)) أما المنطقة الكوردية فسوف تمتد من دياربكر وحتى حدود فارس. والمسألة المتنازع عليها التي يجب بحثها مع نونيل هي ماإذا كانت المنطقة الكوردية ستضمّ إلى الانتداب في ميسوبوتاميا أو تبقى تحت إشراف دولي. وعلاوة على ذلك كانت لدى لندن مخاوف كبيرة من إمكانية إرسال المسلحين الأرمن من القفقاس إلى تركيا، الأمر الذي كان ينذر بارتكاب مذبحة جديدة[١٠١].

ولم تجد الاتجاهات الجديدة القادمة من ضفاف التايمز فهماً على البوسفور، فقد جرى في رسالة كيدستون الجوابية الاعتراف بأهمية الصداقة مع الكورد (والأذربيجانيين) الطامحين إلى الاستقلال، وإن ((منحه لهم سيكون لمصلحتنا)). إلا أن كيدستون رفض إمكانية إقامة أي شكل من أشكال الانتداب على الولايات الشرقية أو تقسيمها إلى منطقتين كوردية وأرمنية دون تدخل مباشر من جانب القوى العسكرية القادرة على إزالة النفوذ التركي[١٠٢]. وجرى بدوره انعطاف في لندن، فقد اعترف كراو باستحالة إنشاء منطقة أرمنية ((من يريفان وحتى كيليكية))، لكنه أصرّ على تعيين حدود المنطقتين الأرمنية والكوردية الذي يجب أن تقوم به لجنة دولية مرسلة من مؤتمر الصلح[١٠٣].

ودون أن ينتظر التعليمات من لندن اتخذ المندوب السامي البريطاني الجديد في تركيا الأدميرال دي روبك تحت تأثير الأوضاع المتغيرة موقفاً أكثر مرونة وفعالية من المسألة الكوردية. فقد قام ترجمان البعثة الإنكليزية راين في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩، وبتوجيه منه،

---

(١٠٠) شغل قبل الحرب العالمية الأولى منصب السكرتير الأول للسفارة البريطانية في فلسطين.

(١٠١) المصدر السابق، العدد٥٩٦، ص٨٩٤.

(١٠٢) المصدر السابق، العدد٦٠٩، ص٩١٠. من كيدستون إلى كروا ، ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

(١٠٣) المصدر السابق، العدد٦١١، ص٩١٣. رسالة كروا إلى كيدستون، ١ كانون الأول عام ١٩١٩.

بالتحدث مع وزير الخارجية التركي رشيد باشا خصيصاً حول المسألة الكوردية[١٠٤]. وقد عرض مضمون الحديث في المذكرة التي احتواها تقرير دي روبك بتاريخ ٤ كانون الأول.

وأعلن راين أنه يوجد تفاهم متبادل بين بريطانيا وتركيا حول المسألة الكوردية في أعقاب الحادث الذي وقع مع نوئيل في ملاطية. وحاولت بريطانيا بعد عقد الهدنة التقارب مع المنظمات الكوردية المختلفة، بيد أنه لم تكن لديها خطة معينة. واستأنف راين يقول: ((تستأثر المسألة الكوردية باهتمام كبير لدى حكومة صاحب الجلالة)). فالكورد ((عنصر هام على جانبى حدودنا العسكرية الواقعة إلى الشمال من بغداد، وهم أحد العناصر الهامة، إن لم يكن أهمها، في الأراضي التي قمنا باحتلالها قبل عدة أيام في سوريا. كما سيتواصل((الاهتمام الدائم)) بالكورد في المستقبل أيضاً، وخاصة في شمال ميسوبوتاميا.

ومن ثم تناول راين طبيعة بعثة نوئيل، وهي أكثر الأمور التي أثارت قلق الجانب التركي، فلم يبخل بإيراد الحجج المهدئة، فقد كانت بعثة نوئيل ترتدي، على حد قوله، طابعاً استعلامياً فقط، وكان هدف نوئيل الاستقصاء وليس القيام بنشاط دعائي ، ولقد التقى نوئيل صدفةً مع غالب بك في ملاطية، وسُمح للبدرخانيين بمرافقته بغية ضمان السلم والهدوء فقط... الخ وحاول راين في آنٍ واحدٍ دحض الشائعات وتبديد الشبهات حول تطبيق المعاهدة المذكورة (((بين البيون الماكر الذي يريد إنشاء كوردستان))) وبين حكومة فريد باشا السابقة التي حاربت القوميين. وأكد الممثل البريطاني على أن الاتصالات مع الكورد لم تكن موجهةً ضد الحكومة القائمة أو ضد الحركة الوطنية، غير أنه لم يحاول إقناع محدّثه أن الإنكليز ليست لهم صلة بشيء من دون دعوات الكورد الانفصالية.

ومن جانبه حاول الوزير التركي الإيحاء للإنكليز بأن أولئك الزعماء الذين تتعامل معهم السلطات البريطانية لا يمثلون أكثرية الكورد ولا يعبرون عن رأيهم، بينما قال راين بعد أن أنهى حديثه مؤكداً لرشيد باشا أن موضوع الحديث بحد ذاته لم يكن مهماً جداً، فالكورد شعب له عادات من القرون الوسطى ولا تنطبق عليهم ((المقاييس الديمقراطية الحديثة)).

وعرض دي روبك وجهة نظره الخاصة حول القضية في مذكرةٍ ارسلها إلى راين، فكتب يقول إن الوقت قد حان لتحديد موقف الحكومة البريطانية وبصورةٍ مكشوفة من المسألة الكوردية،

---

(١٠٤) قام المترجم بإجراء المفاوضات مع وزير الخارجية التركي تلكم هي سمعة الباب العالي في أنظار المندوب السامي البريطاني.

وذلك بسبب الشائعات التي روجها القوى المعادية للحكومة في تركيا والانفصاليين الكورد حول موقف بريطانيا من الحركات الوطنية. ولا ينبغي التدخل في سياسة الباب العالي الحالية. وفي ما يتعلق بمستقبل كوردستان، يجب المحافظة على الاتصالات مع الفرنسيين الذي يساندون الحركة الكوردية التحررية ((بكل قواهم، وتقويتها))[١٠٥].

وبالتالي مالت السلطات البريطانية في خريف عام ١٩١٩ وبجلاء إلى جانب الكورد بعد أن غيَّرت من موقفها الأول، وقد نوّه دي روبك، مُبلغاً كيرزون (٩ كانون الأول) عن لقاء هوهلر مع عبدالقادر، إلى أن مسألة الاستقلال الكوردي تستحق اهتماماً زائداً وأن الحركة في سبيله ((أصيلة وعميقة الجذور))، ويعقد الكورد الأمل على بريطانيا، وهم في طريقهم الآن إلى توقيع إتفاقية مع الأرمن مما يساعد على تذليل ((مصاعب كثيرة)).

وقد صوّر عبدالقادر لهوهلر مجمل الوضع المعقد الذي تمر فيه الحركة الكوردية في تركيا، فحزب ((الحرية والائتلاف)) الذي يسعى إلى تغيير حكومة علي رضا باشا الحالية يحتاج إلى مساندة الكورد له، ويعدهم باستقلال ذاتي إداري تحت إشراف الموظفين الكورد، فتسلك في الوقت ذاته سياسةً استفزازية وعدائية نحوهم. أما الخطر الآخر الذي يحدق بالكورد فهو آت من جانب كمال أتاتورك الذي يستطيع الاتحاد مع خليل باشا وغيره من أنصار أنور ضد الكورد، وترغب حكومة علي رضا والائتلافيون تأليب الكورد ضد الكماليين، أما عبد القادر نفسه فيريد العمل في ((وفاق تام مع الحلفاء وخاصةً مع بريطانيا)). وفي الختام قام عبدالقادر بإبلاغ هوهلر عن الاتفاقية مع الارمن (في استانبول وفي باريس).

وأجرى هوهلر الحديث بلهجةٍ لطيفةً للغاية، فلم يبخل بعبارات المودة والصداقة مؤكداً على مناصرته لمبادئ ويلسون وتعاطفه مع نضال الكورد في سبيل الاستقلال، وعبر عن استعداده لإيصال أي اقتراح القوميين الكورد إلى مؤتمر الصلح، لكنه امتنع عن أية وعود محددة تتصف بطابع سياسي. إلا أنه انكشف خلال الحديث هدف الإنكليز الرئيس وهو منع الكورد من القيام بأية حركةٍ حاسمة، واقنع هوهلر محدثه بأنه ليست ثمة دواعٍ للخوف من الحركة الكمالية التي هي في طريق الزوال، كما لا ينبغي الخشية من الارمن والأذربيجانيين الذين زمام أمورهم بيد المندوب السامي البريطاني في ما وراء القفقاس. وبعد أن أعلن هوهلر أن بريطانيا تقف إلى جانب التعايش السلمي بين جميع الأحزاب في تركيا فإنه قد تجاهل عملياً شكاوى عبدالقادر من

---

(١٠٥) المصدر السابق، العدد٦١٦، ص٩٢٠-٩٢٤. من دي روبك إلى كيرزون، ٤ كانون الاول عام ١٩١٩.

مُضايقات الباب العالي ورفض تقديم المساعدة له في هذا الشأن. وقد خيبت نتيجة المفاوضات آمال عبدالقادر الذي أعلن في نهاية المطاف عن عزمه الأكيد في خوض النضال من أجل استقلال كوردستان وفصلها عن تركيا[١٠٦].

وقد سجلت الاتفاقية بين الأرمن والكورد في لندن وفي دائرة المندوب السامي البريطاني في استانبول من ضمن جدول سياسة بريطانيا الشرق أوسطية. وجرى صياغة هذه الاتفاقية قبل العاشر من كانون الأول عام ١٩١٩ على شكل مذكرة موقعة من القائد الأرمني البارز والوزير السابق في الحكومة المصرية بوغوص نوبار باشا، وممثل ((جمهورية أرمينيا)) في مؤتمر باريس اوغاندجيان، وشريف باشا في باريس[١٠٧]. وجاء في العرض الذي قدمه كيرزون[١٠٨] حول هذه الاتفاقية أن ((للأرمن والكورد مصالح وطموحات مماثلة ويطالبون بالحرية والانفصال عن تركيا وقيام ارمينيا مستقلة وموحدة وكوردستان مستقلة تحت حكم الانتداب. وقد رُفعت مشكلة تعيين الحدود الارمنية والكوردية إلى مؤتمر الصلح للنظر فيها، كما أُعلن عن مراعاة حقوق الأقليات في الدولتين.

وقد وصف دي روبك ((الاتفاقية الكوردية — الأرمنية)) بأنها ((بشير خير))، وأصدر كيرزون في برقية بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩ تعليمات إلى ديوان المندوب السامي في تركيا بتقديم كل مساعدة لهذه ((الحركة))، وقد أعرب الأدميرال ويب عن شكوكه فقط — وهو قائد القوات البحرية البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي كتب في ٨ كانون الثاني عام ١٩٢٠ أنه بغض النظر عن الرغبة في هذه الاتفاقية فإنها لم تسفر عن شيء بعد — (وبصورة رئيسة بسبب أن شريف باشا لا يعرف الوضع الحقيقي في البلاد ولا يتصور ((طموحات الشعب الكوردي الحقيقية ومشاعره))) [١٠٩].

---

(١٠٦) المصدر السابق، العدد٥٩٦، ص٨٩٤.

(١٠٧) حسب رامبو، أُبرمت الاتفاقية في ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩.

(Rambout, les Kurdes et le droit, p.24).

(١٠٨) لم يُعثر على النص الأصلي للاتفاقية.

(١٠٩) من كيرزون إلى دي روبك، ١٠ كانون الأول عام ١٩١٩ و

DBFP. Vol. IV, No621, p.928

وكان من الممكن أن نضيف أن الذين وقعوا الاتفاقية من الجانب الأرمني لم يعبروا بدورهم لا عن طموحات الشعب الأرمني الحقيقية ولا عن مشاعر هذا الشعب الذي أصبح ضحية الدسائس الإمبريالية إلا أن ما كان يثير اهتمام الإنكليز أقلّ من أي شيء آخر، هو الشعوب التي اعتزموا تقديم ((العون لها)). وأخذ الإنكليز في مرحلة الإعداد المباشر للمعاهدة التركية السلمية في نهاية عام ١٩١٩ وأوائل عام ١٩٢٠ بتهيئة التربة في المناطق لتجسيدها، مستغلين للمرة الأولى وبشكل واسع الورقة الكوردية.

وفي أوائل آذار عام ١٩٢٠ اعلن لويد جورج في مجلس العموم عن نية الحلفاء في تحرير الكورد حيثما كانوا يؤلفون الأكثرية[١١٠]، وإلى جانب ذلك جرى ممارسة ضغط وتأثير كبيرين على حكومة استانبول لكي تعتاد على ترك فكرة أنها سيدة الوضع في الولايات الكوردية – الأرمنية في شرق الاناضول. وطبقاً لهذه المهمة عبّر دى روبك عن استيائه لوزير الخارجية التركي سيف بك بخصوص أعمال السلطات العسكرية التركية في منطقة ((المصالح الخاصة لحكومة الجلالة، وبالتحديد في كوردستان الجنوبية – الشرقية، حيث قامت الاضرابات بسبب هجمات الأرمن والآشوريين))[١١١].

اثار الطرح الرسمي القادم للمسألة الكوردية في مؤتمر الصلح قلق الأوساط العسكرية في بريطانيا ولقد ظهر في مذكرة الأركان العامة (١٥ آذار عام ١٩٢٠) قلق كبير حول الوضع العسكري – السياسي في كوردستان تركيا، حيث اعرب العسكريون عن مخاوفهم من أن تنفيذ بنود الاتفاقية السلمية في الواقع، والمتعلقة بتخلي تركيا عن جميع حقوقها وامتيازاتها في كوردستان ولصالح الحلفاء يحتاج إلى استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مصاعب كبيرة. وعندما لم تكن فرنسا وبريطانيا قادرتين على إرسال قواتهما فقد كان باستطاعتهما عقد الأمل على مساعدة القوى المحلية مما لا يعدّ حلاً للمشكلة بعد، ولأسباب كثيرةٍ وذلك بسبب التناقضات والريبة المتبادلة والعداء المكشوف بين القوى المتصارعة: الباب العالي والقوميين الأتراك والقوميين الكورد. كتب العاملون في الأركان العامة البريطانية ((أنه

---

(١١٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية من وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، ٧ آذار عام ١٩٢٠.

(١١١) من دي روبك إلى كيرزون، ٢٣ شباط عام ١٩٢٠ و DBFP. Vol. XIII. No6, p.6.

لا يُحبَّذ من وجهة النظر العسكرية إدخال أية شروط إلى معاهدة الصلح، حيث ليس لدى الحلفاء الاستعداد لفرضها))[112]. (وباختصار لا ينبغي القيام بأية مغامرة عسكرية البتة!).

وفي ٢٦ آذار عام ١٩٢٠ أصدر كيرزون أمراً إلى دي روبك عرض فيه المبادئ الرئيسة لمستقبل الوضع السياسي – الحكومي لكوردستان بمناسبة التوقيع على معاهدة الصلح القادمة. وقد رأى وزير الخارجية البريطاني حل القضية الكوردية على الشكل الآتي: ((لا حماية إنكليزية أو فرنسية، ولا حماية منفردة، ولا لمجموعة من الدول تحت الوصاية الأوربية، بل الاستقلال الذاتي لكوردستان منفصلة عن تركيا غير قائمة حتى في ظل التبعية التركية)).

إلا أن هذا كله كان نظرياً فقط، حيث كان كيرزون نفسه يدرك ذلك وبصورة رائعة. فلم يكن واضحاً له ولا لغيره ((مدى)) الاستقلال الذاتي المحدد لكوردستان، وما إذا كان ذلك يعني استقلالاً تاماً أم جزئياً، وكيف ستكون حدود كوردستان وعلاقاتها المتبادلة مع الانتدابات في تركيا وأرمينيا وميسوبوتاميا وسوريا. وإن ما كان يشغل بال كيرزون في هذه المرحلة من إعداد المعاهدة التركية السلمية أمر واحد بلا شك وهو ((منح)) بريطانيا وحدها الحق في الحل القادم للقضية الكوردية)) (حيث كتب عن ذلك بصراحة في هذا الأمر)، أضف إلى ذلك ليس كهدف بحد ذاته (أي ليس لتجسيد الحقوق المشروعة للشعب الكوردي في حق تقرير المصير)، بل لاستغلال هذه القضية كأهم أداةٍ لحل شامل للمسألة التركية كلها ووفق السيناريو الإنكليزي تحديداً (حيث التزم كيرزون الصمت – بطبيعة الحال – حيال ذلك).

وفي الوقت ذاته فإن خبيراً بشؤون الشرق مثل كيرزون كان يدرك أن الأرضية في تركيا نفسها (خلافاً عنها في ميسوبوتاميا)، لحل القضية الكوردية هشة، وهي لمصلحة لندن، وكان الأمل المعقود على الباب العالي ضعيفاً. لذلك طلب هو من دي روبك استشارة ((الرأي الكوردي)) بخصوص إمكانية تنفيذ مخططات لندن في كوردستان، وخاصة في ما يتعلق بباب تنسيقها مع مصالح الأقليات المسيحية. فهو لم يستبعد دعوة عبدالقادر وشريف باشا أو غيرهما من القادة الكورد إلى لندن. وقد وجهت إلى بغداد رسائل مماثلة تتعلق بكوردستان الجنوبية والشرقية[113].

ولم يكن سهلاً تنفيذ مهمة كيرزون، وأبدى دي روبك ((شكوكاً كبيرةً)) تتعلق بالاستقلال أو الحكم الذاتي لكوردستان، وعرض آراءه التالية:

---

(١١٢) المصدر السابق، العدد٢٣، ص٢٨-٣٨.

(١١٣) المصدر السابق، العدد٣٣، ص٤٩.

لا وجود لأي ((رأي كوردي)) (بمعنى ((الرأي العام المتبلور بوضوح))) في هذا الشأن، فلم تخرج الأكثرية الساحقة من الكورد عن إطار التفكير العشائري، ولا يتصورون سلطة اخرى سوى سلطة الشيوخ والآغا، إلا أنه ينبغي – حسب رأي المندوب السامي – تجنب العداء من جانب العشائر، ولا يتمتع المثقفون الكورد الذين يتمسكون ((بالأفكار الانفصالية)) بنفوذ ملحوظ، أما شريف باشا فهو – فضلاً عن ذلك- على ارتباط وثيق بالأتراك. إلا أنه إذا اصبحت ((فكرة انفصال كوردستان قوة مادية)) قد تزداد أهمية ((المنتدى الكوردي)) في استانبول وغيره من المنظمات الكوردية السياسية. مع أن الأدميرال رأى من المفيد الإصغاء إلى رأي القادة الكورد (على ألا يزيد عددهم على الثلاثة)، والتشاور مع الفرنسيين أيضاً تجنباً للخلافات التي قدتنشأ[١١٤]. وعلى العموم لم تثر مخططات لندن في كوردستان حماسة كبيرة في نفوس الممثلين الإنكليز في القسطنطينية.

كما كان مماثلاً ردّ فعل قيادة القوات البريطانية المسلحة في تركيا، وجاء في مذكرة الضابط السياسي التابع لقيادة الأركان البريطانية في البحر الأبيض المتوسط عن ((الخطر القاتل)) على تركيا لفقدانها ولايات أرضروم، ووان، وبدليس. كما أنه لا يمكن النظر إلى ((مقولة استقلال كوردستان الذاتي في ظل الوضع الحالي لتطور البلاد دون مخاوف كبيرة))، ويجب ترك التبعية العثمانية تحت الإشراف الأوربي في شرق الأناضول لكي يتعلم السكان المحليون إدارة شؤونهم. ((ويجب السماح للعنصرين الأرمني والكوردي بالطموح إلى: ١- الوطن الأرمني مع الذوبان النهائي لأرمينيا ((الروسية))، ٢- باتجاه الجنوب إلى كوردستان الفعلية. وجرى التأكيد في مذكرة القائد لوك على أن الكورد هم صنو آسيوي للألبان))، أو أن ((القدرة على وجود مستقل لهم مشكوك فيه))، ويجب أن يسبقه مرحلة الاستقلال الذاتي تحت ((قيادة خارجية)) ومن ثم عرض لوك خطة وصاية الدول الأوربية الكبرى على أرمينيا وكوردستان اللتين تتمتعان بحكم ذاتي[١١٥].

ويتبين بوضوح من المواد الواردة أن القيادة الإنكليزية العسكرية – السياسية في تركيا لم تأخذ الأحاديث حول مستقبل كوردستان تركيا ابداً على محمل الجد. وعلى اية حال، لم تعتزم المساهمة، وبنشاط في تحقيقه متذرعةً أحياناً بوجود مصاعب مختلفة، وأحياناً أخرى بوجود

---

(١١٤) المصدر السابق، العدد٣٤، ص٤٩-٥٠. من دي روبك إلى كيرزون، ٢٩ آذار عام ١٩٢٠.

(١١٥) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). دي روبك الى كيرزون، ٧ نيسان عام ١٩٢٠

مصاعب ذاتية وموضوعية قائمة فعلاً. إلا أن المندوب السامي البريطاني في تركيا والمؤسسات التابعة له لم يتخليا مطلقاً عن استغلال المسألة الكوردية لتحقيق أغراض بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وخاصة بغية إعداد بنود الاتفاقية التركية السلمية لمصلحة بريطانيا، وبتعبير آخر أدركت الدوائر المعنية في استانبول جوهر سياسة لندن الكوردية واتخذتها مرشداً للعمل.

وعملت هذه الدوائر بصورة طبيعية، وأكثر بساطة، ومن خلال الباب العالي، الذي كان يحق لهذه الدوائر أن تتوقع منه الوفاء التام وخاصة بعد عودة وزارة الداماد فريد باشا إلى السلطة (٥ نيسان ١٩٢٠)، ففي هذه الفترة بحث رئيس الوزراء للمرة الثانية أحمد توفيق باشا (الذي شغل هذا المنصب من جديد في تشرين الأول عام ١٩٢٠) مع شريف باشا المقترحات بشأن القضية الكوردية لتقديمها إلى مؤتمر الصلح. ويجب أن يدخل بمقتضاها إلى عداد كوردستان ذات الاستقلال الذاتي سنجق ديرسم وولايتا وان وبدليس، وجزء من ولايتي دياربكر وخربوط[١١٦].

ولم يكن يحتاج إقناع الصدر الأعظم الداماد فريد باشا وقتاً طويلاً للموافقة على مخططات الإنكليز حيال الكورد، فهو قد اقترح بنفسه استغلال الحركة الكوردية ضد الكماليين — القوميين، وقبل كل شيء شن هجوماً على الأخيرين بالقوات الكوردية في منطقة دياربكر —خربوط-موش ،مجرياًالمفاوضات مع والي خربوط غالب بك وسيد عبدالقادر.وأجرى فريد باشا وسيد عبدالقادر في آنٍ واحدٍ كلٌّ على حدة، وبمعزل عن بعضهما البعض، الاتصالات مع المندوب السامي البريطاني حول المسألة الكوردية. أما عبدالقادر فعلى الرغم من أنه عبّر عن استعداده لشن هجوم على الكماليين، أجاب بأنه لا يريد، في آنٍ واحدٍ، الحطّ من سمعته، بالعمل بصورة مشتركة مع فريد باشا. وعلى اية حال فقد رغب في بادئ الأمر التأكيد فيما إذا تمت الموافقة على مطالبه حول المسألة الكوردية "التحرر من الحكم التركي المباشر ومن كل شكل من أشكال الحماية البريطانية "

كان وضع دي روبك صعباً للغاية، ذلك أن بريطانيا لم تكن عشية مرتمر سان ريمو وبعد التوقيع على الاتفاقية التركية السلمية معنية بإشعال نار الفتنة الداخلية في شرق الأناضول التي من الصعب التكهن بعواقبها، و قد تصبح ورقة رابحةً بأيدي خصوم الهيمنة البريطانية في تركيا بوجه عام، وفي أرمينيا وكوردستان بوجه خاص، أي بأيدي الفرنسيين بالدرجة الأولى. وإلى جانب ذلك لم يكن ينبغي صدّ الباب العالي ولا الأعيان الكورد الذين كانوا يعقدون الأمل على المساعدة البريطانية. واختار دي روبك الحل الوسط مؤجلاً لحل المسألة لغاية الموافقة على

---

(١١٦) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية دي روبك بتاريخ ٨ نيسان عام ١٩٢٠.

شروط معاهدة الصلح المدعوة إلى خلق وضع جديد، فنصح عبدالقادر ((بالهدوء والثقة بالمؤتمر))، وقال للداماد فريد باشا بأن استغلال الكورد ضد القوميين سيتم تشجيعه فقط حينما يكون خالياً من المجازفة ولا يؤدي إلى الأقتتال بين الكور أنفسهم وبين المؤيدين للقوميين والمعادين لهم. وحاول دي ربوك إقناع الصدر الأعظم وعبدالقادر من أنه رغم إمكانية ((القيام بحركة في كوردستان)) فإن ذلك يعرقل حل المسألة الكوردية في مؤتمر الصلح لخير جميع سكان البلاد بسبب الانشقاق بين الكورد أنفسهم)) (١١٧).

ووافق كيرزون على خطة مندوبه السامي إلى تركيا بصورة تامة، وعارض في برقيةٍ له إلى دي روبك من سان ريمو (٢٤ نيسان ١٩٢٠) معارضة شديدة ((إثارة عداء)) الكورد في غير أوانه، وطلب عدم إبلاغ فريد باشا وعبدالقادر بمشروع حل القضية الكوردية قبل العرض الرسمي لمعاهدة الصلح(١١٨).

وبالتالي بذلت االإدارة البريطانية في تركيا جهودها في مختلف المجالات لكي تخفف العبء على ديبلوماسييها لاستنباط ((طريقة)) لحل القضية الكوردية تكون لمصلحة بريطانيا، وكان من الممكن عدم الخوف من العقبات من جانب الباب العالي ولا من جانب الأوساط الكوردية القومية. صحيح أنه ظلت قوة سياسية عاملة في تركيا هي قوى الكماليين القوميين، بيد أنهم لم يحسبوا لها حساباً في لندن وفي استانبول في تلك الآونة، حيث سرعان ما تبين أن ذلك كان عبثاً تماماً(١١٩).

.المصدر السابق، من دي روبك إلى وزير الخارجية، العدد ٤٠٠، ١٦ نيسان ١٩٢٠ (117)

(DBFP. 1919-1939. Vol. VIII. No56, P. 65-66.(18

(١١٩) تلقت دائرة المندوب السامي البريطاني خبراً من ((مصدر سري)) حاول بموجبه الباب العالي تقديم إجراء مستقل حول المسألة الكوردية وإشراك الكماليين فيه أيضاً. وفي ليلة الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٠ اجتمع مجلس في بلاط السلطان شارك فيه الأمير عبدالرحيم أفندي ممثل السلطان، والداماد إسماعيل حقي باشا قائد أركان البلاد وجواد باشا قائد الأركان العامة، وبكير سامي بك ،وقرة واصف بك ممثلين عن الكماليين. وأثناء مناقشة القضية الكوردية أيد عبدالرحيم كوردستان المستقلة ((المرتبطة مع تركيا بروابط سياسية واقتصادية وثقافية)) وقال إن كوردستان ((بوسعها أن تصبح أفضل ممر بين تركيا والمسلمين في بلدان القفقاس من الجمهورية الأرمنية)) (المصدر السابق، العدد ٦٦٨، ص١٠٦٦.

من الادميرال ويب إلى كيرزون، العدد١١٤، ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٠). ويلتزم المصدر الصمت حيال موقف الكماليين. ويبدو أن هذه المبادرة تُركت دون نتيجة، لأنهم قرروا دون صاحب القضية.

ولئن توصل قادة السياسة الخارجية البريطانية الاستعمارية إلى لغةٍ مشتركة وبسهولةٍ مع ممثليهم في استانبول بشأن حل القضية الكوردية في معاهدة الصلح القادمة مع تركيا، فقد اصطدمت مناقشة هذا الموضوع مع رئيس الإدارة البريطانية في العراق أ. ويلسون بمصاعب أثارتها عوامل موضوعية بصورة أساسية، وهي أنه كان ينظر إلى المسألة الكوردية في العراق الذي احتلته بريطانيا، من منظار آخر يختلف على ما هو عليه في تركيا بالذات.

وكان كيرزون يتصور جيداً مدى هذا الفارق. ولهذا السبب بالذات اتخذ موقفاً فاتراً من بعثة نوئيل وأصر على إلغائها، ناصحاً بغداد بالاستفادة من خبرات الرائد النشيط في الشؤون الكوردية ضمن أطر ميسوبوتاميا وحدها [١٢٠]، وفي ٢٢ آذار عام ١٩٢٠ أبلغ وزير شؤون الهند المندوب السامي في بغداد المبادئ الرئيسة للسياسة حول المسألة الكوردية التي اقترحها ((إنديا أُوفيس)) في أواخر كانون الأول عام ١٩١٩، ووافقت عليها الحكومة بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح التركية، حيث انحصرت في أن يتم إيصال تعهدات بريطانيا العظمى السياسية والعسكرية أمام المسلمين إلى الحد الأدنى. أمّا في ما يتعلق بالكورد، فالنهج يجب أن يتضمن الانسحاب التام من كوردستان، وعدم تحمل أية مسؤولية عن إدارتها بما فيها مقاطعة السليمانية، فالتبعية البريطانية في كوردستان الجنوبية تؤدي إلى مصاعب غير مرغوب فيها. وإذا رغب الكورد التحرر من تركيا فإن بريطانيا مستعدة لتقديم العون لهم، لكن ليس لديها معلومات وافية عن الوضع الفعلي للأمور في كوردستان، والأهم انه ليس لديها شركاءٌ أُمناء وممثلون عن الكورد أنفسهم (شريف باشا ليس في الحسبان). وطلب الوزير من أ. ويلسون ترشيح الكورد الذين لديهم صلاحية التحدث عن مستقبل كوردستان. وختم الوزير كلامه أنه يجب — في ظل أي شكل من أشكال الحكم — ((اتخاذ الإجراءات للمحافظة على امتيازات بريطانيا العظمى الاقتصادية ويجب أن يسود النفوذ البريطاني في المنطقة الجنوبية)) [١٢١].

وبهذا الشكل جرى الحديث في هذه الوثيقة عن كوردستان الجنوبية وحدها، حيث خططت لندن لإدخال نظام الإشراف غير المباشر فيها فقط في ظل الحفاظ على جميع صفات الاستعباد

---

(١٢٠) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). من السكرتير الثاني لوزارة شؤون الهند، ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩ (بلا عنوان المرسل اليه، صورة).

(١٢١) المصدر السابق.

الكولونيالي الأساسية لهذه المنطقة، إلا أن هذا النمط من الأساليب إزاء القضية الكوردية في ميسوبوتاميا أثار معارضةً شديدةً لدى الإدارة البريطانية في بغداد.

وجاء في رد أ. ويلسون إلى وزير شؤون الهند مونتيغيو أن السياسة التي عرضتها الحكومة ستكون ((مصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا))، فالجلاء عن السليمانية وتصفية الإدارة البريطانية فيها يعرقل إقامة ((حدودٍ كوردية ميسوبوتامية)) آمنة، ويؤدي منح كوردستان استقلالاً ذاتياً واسعاً أكثر من أجزاء ميسوبوتاميا الأخرى إلى تعقيدات، وعلى العموم من الصعب تحقيقه. ويتعذر رسم خطٍ واضح بين كوردستان وميسوبوتاميا ذلك أن السكان هنا خليط سواء من حيث تركيبهم الاجتماعي أم من الناحية العرقية، إذ يعيش هنا الكورد الرّحل وشبه الرّحل والحضر، والعرب الرّحل والتركمان وغيرهم. وإن فكرة كوردستان موحدة غريبة على جميع الكورد دون استثناء، وليس لكوردستان عامةً وعي قومي، بل عرقيّ... كما أن ظروف كوردستان الجغرافية والسياسية كانت على الدوام عقبةً كأداء على طريق قيام وحدة سياسية طويلة الأمد)).

وحسب رأي أ. ويلسون (الذي يوافق عليه العسكريون حسب أقواله) يجب الحفاظ على النظام القائم (أي نظام الاحتلال) في كوردستان الجنوبية مع ((واجهة كوردية محلية)) لإرضاء المشاعر الكوردية القومية.

وبوسع إزالة الفوضى، وحدها، في هذه المنطقة ضمان مصالح بريطانيا السياسية، ولكن ليتم ذلك ينبغي إعادة النظر في النهج السياسي المقترح وإلا فإن بريطانيا لا يهددها خطر ضياع ولاية الموصل فحسب، بل، ربما، ميسوبوتاميا كلها. وفضلاً عن ذلك يمكن زعزعة مواقع بريطانيا الضعيفة في فارس، ويغدو مستحيلاً إعادة ٥٠ ألف من اللاجئين المسيحيين (الآشوريين والنساطرة) في بعقوبة إلى ديارهم[١٢٢].

أرسل أ. ويلسون إثر ذلك وفي اليوم ذاته برقيةً إلى لندن رفض رفضاً قاطعاً الوساطة الممكنة التي يقوم بها الشريف باشا وقادة ((المنتدى الكوردي)) في استانبول عن الكورد العراقيين في مفاوضات المعاهدة التركية، وأتّهم الأول بضعف كفاءاته وقلة شهرته بين صفوف الكورد في العراق والآخرون بميولهم المتعاطفة مع الأتراك[١٢٣].

---

(١٢٢) المصدر السابق، برقية بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩٢٠ رقم ٣٧٤٦.

(١٢٣) المصدر السابق، برقية بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩٢٠ رقم ٣٧٥٩.

أبرزت علاقات لندن مع الممثلين الإنكليز في لندن وبغداد بخصوص معاهدة الصلح مع تركيا ثلاث سمات رئيسة:

١- أتُّخذ اتجاه لإخضاع معظم كوردستان عملياً للنفوذ العسكري – السياسي والاقتصادي البريطاني واستقلال المسألة الكوردية لفرض الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط ولكن لم تكن لدى الأوساط الحاكمة في بريطانيا في هذه الأثناء خطة سياسية واضحة لحل القضية الكوردية، بل كما يبدو، لم تسارع في وضعها لكي تحتفظ لنفسها بحرّية المناورة فيما إذا تغير الوضع في المنطقة(١٢٤).

٢- جرى منذ البداية في المركز وفي الأقاليم على السواء، رصد نزعة فصل عرض المسألة الكوردية (في شرق الأناضول) عن مثيلتها في ميسوبوتاميا، حيث وضعت بذلك بداية التشديد القادم لتقسيم كوردستان إلى ثلاثة أجزاء أولاً، ومن ثم إلى أربعة أجزاء بعد إعطاء سوريا لفرنسا.

٣- رغم وجود هدف واحد مشترك في السياسة الكوردية (مع أنه كان بلا مَعْلَم سياسي واضح) لم يكن لدى لندن وبغداد الاتفاق في الرأي حول تقرير مصير كوردستان الجنوبية، واتفقتا فقط على ضرورة طرد الأتراك بصورة نهائية، أما الجانب الإيجابي للقضية فقد أثار خلافات حادة.

وينبغي التوقف خصوصاً عند هذه المسألة المدروسة قليلاً التي هي إضافةً إلى ذلك سبب لتأويلات دفاعية. فقد أكد جون داروين، مستخدماً مواد اللجنة الشرقية، على أن لويد جورج وكيرزون وضعاً في اساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط تشكيل دويلات حاجزة في القفقاس وأرمينيا وفي كوردستان بغية ضمان الإشراف على بلاد فارس وميسوبوتاميا ((ولمصلحة الأمن الأنكلو – هندي)). وقد عرض أ. ويلسون أثناء اجتماع اللجنة في أواسط نيسان عام ١٩١٩ موقف الحكومة الهندية الذي يتلخص في تشكيل ستة أقاليم في ميسوبوتاميا، بما فيها الإقليم العربي في الموصل، بسلسلة من ((الدويلات الكوردية ذات الحكم الذاتي)) وتحت سلطة بغداد الموحدة. وبعد أن حذر كيرزون من مغبة ((إشراك القومية العربية التي هي في معارضة دائمةٍ للحكم البريطاني)) وقف ضد بسط حكومة بغداد سلطتها على ((الخانات)) الكوردية في شمال الموصل وشرقه، فهو لم يحبذ وضع ((موارد زمن الحرب)) تحت تصرف السلطات في بغداد. ووقف في اجتماع اللجنة الشرقية في ٢٠ آب عام ١٩١٩ ضد التقدم المتواصل في كوردستان و((حذر من أنه لا ينبغي معاملة ميسوبوتاميا معاملة هندٍ ثانية)). وهاجم كيرزون ((نظام ويلسون))

(١٢٤) كما لعبت دوراً معروفاً الخبرة الناقصة (حتى لدى وزير مثل كيرزون الذي كان ضليعاً في الشؤون الشرقية) عن الكورد في كوردستان وعن طابع الحركة الكوردية القومية وخصائصها.

بسبب التوسع المستمر وبسبب تقويض الإعلان الأنكلو – فرنسي عام ١٩١٨، وأصرّ على أن يكون أقصى الجزء الشمالي من كوردستان الجنوبية خارج إطار دولة ميسوبوتاميا الجديدة، وأعلن بأن ((الحدود الشمالية لميسوبوتاميا، ربما،تكون أبعد إلى الجنوب)) [١٢٥].

وبصرف النظر عن أن ((الإنكليز – الهنود)) (بيرسي كوكس وغيره) قد ردّوا على الانتقاد الذي وجهه كيرزون و((إنديا أوفيس)) إلى أ. ويلسون فإن النقد قد تواصل. وانهال كيرزون أثناء الإعداد لمؤتمر سان ريمو بسياط النقد من جديد على ويلسون بسبب اقتراحه ضم الكورد إلى الدولة العراقية المتشكلة وإدارتها على غرار مصر. وطالب كيرزون باستدعاء ويلسون إلا أن ما ساعد هذا الأخير على البقاء في منصب المندوب السامي هو حسن تدبيره خلال الثورة العربية[١٢٦].

وكتب جون داروين: ألا يعني هذا أن كيرزون لم يعد ((إمبريالياً حقيقاً) وإن ((من شب على شيء شاب عليه))، أو وقعت له ((نوبة مفاجئة من الليبرالية في السياسة الإمبراطورية؟)) ولقد أعلن كيرزون في هذه الأثناء بالذات أن بغداد ((نقطة ارتكاز)) للمواقع البريطانية في فارس وفي الخليج، هكذا يفسر داروين نمط أساليب كيرزون في سياق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

وشعر كيرزون ((بالاشمئزاز)) من المشاركة البريطانية المباشرة في كوردستان، إذ إن ذلك كان يعني عبئاً ثقيلاً على المالية البريطانية، ويجب ان تصبح كوردستان ذات استقلال ذاتي، وبهذه الصفة تشكل حاجزاً في وجه الضغط القادم من الشمال. بل وإن تقديم مساعدة غير كبيرة للكورد على طريق تحويلهم إلى ((أمةٍ مستقلة)) من شأنه أن ((يكافئ بريطانيا كثيراً)). والمهمة الرئيسة هي عدم السماح للأتراك بالعودة إلى كوردستان ثانيةً. ولقد أراد كيرزون ومونتيغيو وغيرهما من أعضاء وزارة لويد جورج حلّ هذه المهمة عبر تسوية سلمية شاملة مع تركيا بصورة رئيسة دون نبذ ((طريق ويلسون التابع للإمبريالية)). ولقد أدى مثل هذا النهج إلى إقامة ((تحالف اضطراري مع اليونانيين)) وإلى النزاع مع الكماليين.

وبالتالي يستنتج داروين أنه حسب رأي كيرزون سيتم ضمان المصالح البريطانية بصورةٍ أفضل إذا جرى العمل في المركز وليس في المناطق البعيدة في ((منظومة الإمبراطورية التركية الزائلة))، وهذا ما يسمح أيضاً بإضعاف التدخل الفرنسي في سوريا[١٢٧].

---

(125) Darwin, Britain, Egypt and the Middle East, p. 193-194.

(١٢٦) المصدر السابق.

(١٢٧) المصدر السابق، ص١٩٥.

وهكذا لئن تركنا جانباً حتى جميع هذه الدوافع والذرائع (على غررا ((التحالف الاضطراري مع اليونانيين))) يتضح أن الجدل لم يجرِ على مبادئ سياسة بريطانيا العظمى في كوردستان والمناطق المجاورة لها ضمن أطر التسوية السلمية مع تركيا بعد الحرب ووسائل تطبيقها الأكثر فعاليةً في ذلك الوقت. فلقد مارس لويد جورج وكيرزون وأنصارهما في لندن لعبة سياسيةً معقدةً عاقدين الرهان الأساسي على أتباعهما الأتراك في الباب العالي وفي بلاط السلطان، على ان يؤمّنوا في آنٍ واحد على أنفسهم بخطة تشكيل دولةٍ ما (او شبه دولة ذات استقلال ذاتي في كوردستان التي إلى جانب ((أرمينيا)) المستقلة، كان من الممكن التحكم بهما عند الحاجة بغية إحاطة الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط بسور في وجه التطاولات المحتملة من جانب العرب الذين يستطيعون الخروج من تحت الحكم التركي، والفرنسيين الذين فقدوا حصصهم أثناء عملية التقسيم، وكذلك بهدف تقوية ((الحجر الصحي)) المعادي للسوفيات. ولقد ناقشوا الأمور في بغداد وفي دلهي بصورةٍ أكثر بساطة، ومن مواقع السياسة العربية فقط، والإيرانية إلى حدٍ ما، حيث يجب عدم إضاعة الفرصة الذهبية لترسيخ المواقع في كوردستان الجنوبية الهامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية وكذلك في كوردستان الجنوبية — الغربية حسب الإمكانية المتوفرة، مقيمين فيها ((واجهة كوردية)). وعند الحاجة القصوى، وكما اسلفنا، فإنه تجدر الإشارة الى ((الإنكليز — الهنود)) وبوقهم آرنولد ويلسون وكذلك سير بيرسي كوكس صاحب الخبرة الكبيرة، الذي كان سفيراً لبلاده في طهران في تلك الأيام، قد كانوا على حق لأنهم عبّروا بطريقة واقعية، والأهم من ذلك أنها كانت مدركةٍ، إزاء المسألة.

كما لاحت على طريق حل القضية الكوردية حسب السيناريو الإنكليزي ضمن اطر المعاهدة التركية السلمية الجاهزة عقبة أخرى لم يكن اجتيازها صعباً أبداً. والكلام يجري عن مطامع الحكومة الإيرانية. وقد ورد آنفاً أن طهران اعتزمت التحدث في مؤتمر باريس، لكن لم يتم الإصغاء إليها. كما جددت الحكومة الإيرانية خلال فترة الإعداد المباشر للمعاهدة مع تركيا، محاولاتها للمشاركة في تقسيم الإمبراطورية العثمانية، مدعيةً حقها في المناطق الحدودية في كوردستان التركية. وأبلغ وزير الخارجية الإيراني الأمير فيروز (فيروز ميرزا ناصر الدولة) كيرزون بذلك. وعرض الخارطة التي يصبح بموجبها ((قلب الوطن الكوردي)) إلى الغرب من بحيرة أورمية تابعاً لإيران. وعارض كيرزون ذلك مبيناً إن هذه الأراضي كانت خاضعة للأتراك على مدى مئات السنين، أما الخطّ الحدودي الفاصل فقد تم وضعه قبل الحرب بالذات. أما حجج فيروز فقد كانت تنصبّ على أن هذه الحدود لا ترتدي أهمية بالنسبة للكورد، ذلك أنهم يعبرون

الحدود وبحرية أثناء الترحال، وبعد أن أنهى كيرزون حديثه وعد بالنظر في الموضوع ، لكنه ((قطع جميع الآمال)) حول أن مطالب الفرس سوف يتم تلبيتها(١٢٨).

ومع ذلك واصلت الحكومة الفارسية الإصرار على موقفها، فقد كتب فيروز بعد عدة أيام في رسالةٍ له إلى كيرزون يقول فيها بأن الكورد منقسمون إلى عشائر يعادي بعضها البعض، فهم يؤلفون مع الفرس وحدة لا تتجزأ من ناحية الجنس واللغة والدين، ويقف ((رجال الدين في كوردستان وأعيانها)) إلى جانب الاتحاد مع إيران(١٢٩).

كما تم ممارسة الضغط على السفارة البريطانية في طهران، فقد ((امتنع)) السفير كوكس في حديثه مع فيروز عن الإدلاء برأيه حول ادعاءات الفرس في كوردستان، لكنه أعرب عن دهشته بأن هذه الادعاءات قدّمت في وقتٍ كانت الحكومة الفارسية لا تستطيع فيه الإشراف حتى على أراضيها ، حيث أن نائب القنصل البريطاني اضطر معهاإلى مغادرة أورمية. وأوضح كوكس أنه كان يعني ((الكوردي الذي يدعي سمكو ويسلب الناس)) وقام بعد أن حصل على المساعدة من الأتراك بنشر ((الإرهاب)) في البلاد بدءاً من خوى وحتى أورمية. وعبر كوكس عن شكوكه في أن الكورد في تركيا يتحدون مع الكورد في إيران في ظل السلطة الفارسية. وفي الختام خفف السفير البريطاني من وطأة الأمر مبشراً بإجراء إصلاحات معيّنة على الحدود طبقاً للمصالح الإيرانية(١٢٩). بيد أنه من المشكوك فيه أن ذلك قدم الأساس لرئيس الوزراء فاسوغ الدولة ليبرق الى الأمير فيروز في باريس العبارات التالية: ((في ما يتعلق بكوردستان يسرني الإشارة إلى أن اللورد كيرزون متفق مبدئياً مع آرائنا)) (١٣١). لقد كانت محاولة القيام بالضغط على الحكومة البريطانية محاولة خاصة، إلا أنها كانت هزيلة للغاية!.

وحاولت الحكومة الإيرانية ثانيةً بعد مؤتمر سان ريمو الحصول على الزيادة على حساب كوردستان تركيا. فقد اعلن الأمير فيروز، الذي وصل إلى باريس، عن اهتمام إيران بالمشاورات حول حدود

---

(128) DBFP. Sep. I Vol. IV, No.825, p.1214, 1286.

من كيرزون إلى ديربي سفير بريطانيا العظمى في باريس، ، ٢٥ تشرين الاول عام ١٩١٩" وإلى السفير ب. كوكس في طهران، ١٣ تشرين الثاني عام ١٩١٩

(١٢٩) المصدر السابق، العدد ٨٤٩، ص١٢٣٦. من وزير الخارجية الإيراني إلى كيرزون، ١٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

(١٣٠) المصدر السابق، العدد ٨٥٢، ص١٢٤٨. من ب. كوكس إلى كيرزون، ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

(١٣١) المصدر السابق، العدد ٨٧٧، ص١٢٧٢. من كيرزون إلى ب. كوكس، ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

كوردستان مشيراً إلى وعد كيرزون باطلاع الحكومة الإيرانية على المفاوضات السلمية، ((عندما يحين الوقت)). وقال كيرزون رداً على ذلك بأنه تقرر في مؤتمر سان ريمو أخذ مصالح إيران فقط بعين الاعتبار في المواد المتعلقة بكوردستان[١٣٢]، إلا أنه ينبغي على اللجنة حل هذه المسألة بصورة محددة على أرض الواقع[١٣٣]. ومن الواضح أنهم قرروا عدم إعطاء الفرس أي شيء، بينما وضعوا مستقبل كوردستان (إيران) الشرقية، على العموم – خارج إطار المفاوضات.

وحاولت الحكومة الإيرانية – أن تسترعي انتباه بريطانيا إلى مطامعها الإقليمية، وذلك بمساعدة حجة مجربة، وهي الخطر السوفياتي المزعوم. فقد أعلن فيروز بمناسبة إعادة السلطة السوفياتية إلى أذربيجان عن إمكانية اتحاد الحكومة البلشفية في باكو مع الأتراك للقيام بهجوم مشترك على أرمينيا عبر شمال إيران، الأمر الذي قد ((يثير رد فعلٍ يؤسف له)) في أجزاء إيران وكوردستان الأخرى[١٣٤]. بيد أن هذا الأسلوب أيضاً لم يفلح في مسعاه، فلم تحسب دول الائتلاف للضعفاءحساباً.

وبالمناسبة حاول حليف آخر – كما يقال – تابع لبريطانيا العظمى، وهو الباب العالي استغلال بعبع البلشفية في علاقاته مع لندن. فقد أجرى الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الاتصالات مع الأوساط الكوردية المحافظة التي تلقت بارتياح نبأ إمكانية الاستقلال الذاتي لكنها وجدت مع ذلك أن الخطر الرئيسي هو في كمال أتاتورك الذي يمثل في انظارهم ((شبح البلشفية وتفكيك النظام الكوردي التقليدي)). فقد اقترح فريد باشا الذي لم يعارض تحويل كوردستان إلى دولة ذات حكم ذاتي، على دي روبك الصفقة التالية: يكنّ القادة الكورد الحقد على كمال أتاتورك بسبب البلشفية، وأنت تضمر له الضغينة لوقوفه ضد معاهدة الصلح، فهيّا نعمل لتوجيه الكورد ضد كمال ونقضي بهذا الشكل على القوميين.

وبالتالي كانت طغمة السلطان على استعداد للتضحية بوحدة أراضي بلادها في سبيل القضاء على خصمها السياسي الرئيسي من الوطنيين القوميين. وينبغي القول إن المندوب السامي البريطاني لم يكن على استعداد لمثل هذا العرض للمسألة رغم اعترافه بمحاسنه المعروفة. فلقد أثار قلقه ضرورة التعاون مع فرنسا في هذه المسألة الصعبة، ذلك أن جزءاً كبيراً

---

(١٣٢) المصدر السابق، العدد ٤١٩، ص٤٧٥-٤٧٦. من اللورد ديربي إلى كيرزون، ٧ ايار ١٩٢٠.

(١٣٣) المصدر السابق، العدد ٤٢١، ص٤٧٧. من كيرزون إلى ديربي، ٨ أيار عام ١٩٢٠.

(١٣٤) المصدر السابق، العدد ٤٣٦، ص٤٩٠. من ديربي إلى كيرزون، ٢٠ أيار ١٩٢٠.

من الكورد يقع في منطقة نفوذها[١٣٥]. ويبدو أنه حاول ألاّ يطلق عنان المبادرة السياسية للحركة الكوردية بحيث تصل إلى حدود خطيرة، يمكن أن تخرج عن الأطر المرسومة لها. وعلى اية حال لم يصدر من لندن رد فعل على ذلك، وربما قرروا هناك التنكيل بالحركة الكمالية، ودون مساعدة الكورد الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، ومن جميع النواحي.

وهكذا وضعت المسألة الكوردية خلال مرحلة الإعداد المباشر لإبرام المعاهدة التركية السلمية على أرضيةٍ واقعيةٍ، وشغلت مكاناً مستقلاً بين مسائل الشرق الأوسط الأخرى. وغدت موضوعاً للمفاوضات الديبلوماسية والسياسية. فلقد جرى التخطيط لحل المسألة الكوردية، شأنها في ذلك شأن معظم المسائل الأخرى، حسب الوصفة الإمبريالية ولمصلحة الأوساط الحاكمة في بريطانيا بالدرجة الولى. وبصرف النظر عن وضع الاستقلال الذاتي الذي وعدت به كوردستان، بل وحتى وضع دولة مستقلة فقد أعدوا لها مصير مستعمرة عملياً مثلما أعدوا ذلك للعراق وسوريا. أما خصوصية عرض المسألة الكوردية في المرحلة المدروسة فقد انحصرت، خلافاً للمسألتين العراقية والسورية مثلاً، في أن السيناريو كان جاهزاً وعلى شكل مسودة فقط كثرت فيها الفراغات والالتباسات والخيارات المختلفة وغيرها. وقد كان مصطلح الاستقلال الذاتي)) بحدّ ذاته يسمح بإعطاء تفسيرات مختلفة، حيث أدى كل ذلك، كما تبين بعد قليل، إلى نشوء عقبات صعبة الاجتياز على طريق حلّ القضية الكوردية حتى بذلك الشكل الذي كان مقبولاً لدى الكماليين. وتبيّن أن الكورد بالذات كانوا من أكثر المتضررين، إذ أنه لم يكن يجري حتى الحديث عن أي شكلٍ من أشكال تقرير المصير القومي حسب جميع هذه الأكوام من المشاريع.

---

(١٣٥) المصدر السابق، العدد ١٠٣، ص١٠٨. من دي روبك إلى كيرزون، ٢٨ تموز عام ١٩٢٠.

الفصل الخامس

معاهدة سيڤر وعواقبها

وقعت معاهدة الصلح مع تركيا في ضاحية **سيڤر** من ضواحي باريس في ١٠ آب عام ١٩٢٠ وتوجت بما يسمى نظام فرساي. وكانت وثيقة فريدة من نوعها في تاريخ الديبلوماسية الحديثة والمعاصرة وقبل كل شيء بعدم صلاحيتها العملية، وبالتالي كانت قصيرة الأجل. ولم تستجب معاهدة **سيڤر** منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري – السياسي الفعلي تماماً في الشرق الأوسط، في حين أنها غدت بعد عدة أشهر من توقيعها من رواسب الماضي بصورة كاملة. وقد استمرت هذه المعاهدة ثلاث سنوات فقط[1] (زد على ذلك أنها كانت شكلية بحتة) وكانت السمة البارزة لمعاهدة **سيڤر**، وإن لم تكن الرئيسة، هي أنه طرحت فيها المسألة الكوردية وللمرة الأولى في العرف القانوني للمعاهدات الدولية. وسيجري الحديث لاحقاً عن هذه الميزة بالذات.

ولم تلعب المسألة الكوردية أي دور ملحوظ أثناء عملية التحضير المباشر لإبرام معاهدة **سيڤر** حيث تقرر كل شيء مسبقاً في سان ريمو[2] وبعد أن تسلّم الباب العالي شروط السلام ((١١ ايار عام ١٩٢٠) شكّل لجنةً لوضع المقترحات المضادة، ضمت ثلاثة ممثلين عن الأقليات القومية بما فيهم ممثل واحد عن الكورد وذلك لذرّ الرماد في العيون. وطالب الأتراك خاصةً بإبقاء كوردستان في عداد الإمبراطورية. إلا أن المذكرة التركية التي تضمنت طلب التخفيف من

---

(١) انظر: ميللر، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر تركيا. قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر، ص١٨٩-١٩٠.

(٢) أ. ف. سبيرانسكي، ((المسألة التركية في المؤتمرات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى))، نوفي فوستوك، (موسكو)، العدد٢، ١٩٢٢)، ص١٢٩.

شروط معاهدة الصلح قد رفضها مجلس دول الائتلاف الأعلى رفضاً باتاً، وعاد الداماد فريد باشا الذي حاول الحصول على تنازلات من باريس صفر اليدين. و لم يبق سوى وضع التواقيع على معاهدة الصلح، الأمر الذي تم – كما يقال- دون ضجةٍ زائدة[3].

اصدرت معاهدة **سيڤر** حكماً بالموت على الإمبراطورية العثمانية، فقد بقي منها سلطة السلطان – الخليفة الوهمي في استانبول وفي منطقة المضائق الواقعة تحت إشراف دولي (تحت الإشراف البريطاني عملياً) وجزءاً من الأراضي التركية الواقعة في وسط وشمال غرب الأناضول مع وجود سيادة محدودة ووضع شبه كولونيالي. ويستخدم مصطلح ((الإمبراطورية العثمانية)) في نص معاهد **سيڤر** بالاقتران مع الصفة ((السابقة)) (في المادة ٨٤ مثلاً)، أما البلاد نفسها التي عُقدت معهاالمعاهدة فقد سميت ((تركيا)) أو ((الدولة العثمانية)) (المادة ٣٦ مثلاً)، أضف إلى ذلك أن تعريف ((العثمانية)) نُسب (في اللفظ الفرنسي) إلى حكومة البلاد، إلى الباب العالي وحده. أما سائر الأراضي الأخرى التي كانت تعود لأوسع إمبراطورية في يوم ما والمنبسطة على أراضي ثلاث قارات قد سلخت إسمياً أو عملياً في مرحلة الحرب العالمية الأولى لمصلحة بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان والدول المجاورة المتشكلة حديثاً: أرمينيا، وكوردستان، والحجاز[4]. وأصبحت الإمبراطورية العثمانية الشهيرة في التاريخ ((ذليلةً، مستعبدة ومكبلة بالأغلال. وتبين في الوقت ذاته أن هذه المعاهدة التي كانت من أكثر معاهدات نظام فرساي جوراً واغتصاباً)) [5] – تلكم مفارقة التاريخ – أنها كانت أكثر هشاشة وضرراً بالمقارنة مع المعاهدات الأخرى التي فرضتها دول الائتلاف على المشاركين في الاتحاد الرباعي.

---

(٣) انظر: ميللر، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر تركيا. قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر، ص١٨٩-١٩٠.

(٤) لم تشارك الأخيرة في عمل مؤتمر سيڤر ولم توقع على الاتفاقية بسبب رفض الإنكليز والفرنسيين تشكيل دولة عربية مستقلة (كما وعدوا بذلك حسب اتفاقية سايكس – بيكو). وعلى العموم لم يرد ذكر أي شيء في معاهدة سيڤر عن مصير إمارات الجزيرة العربية الداخلة إسمياً في عداد الإمبراطورية العثمانية (نجد، عسير، اليمن). وكان ذلك سخافة مكشوفة (وهي ليست الوحيدة) من جهة نظر حقوقية – دولية. أنظر: الترجمة الروسية: معاهدة صلح سيڤر والوثائق الموقعة في لوزان. التحليل المسهب لمضمونها. أنظر: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص٩٧-٩٩: ميللر التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر، ص٢٠٣-٢٠٧.

(٥) القاموس الدبلوماسي، الجزء٢، موسكو، ١٩٥٠، المادة ٦٠٤.

وأصبح عدم اكتمال المعاهدة واضحاً للأسباب التالية:

أولاً: لم تكن تتناسب مع الوضع الدولي الذي تميّز بتصاعد النضال الثوري الديمقراطي والمناوئ للإمبريالية الذي خاضته جماهير الشغيلة في الغرب، وبنجاحات روسيا السوفياتية على الصعيدين العسكري والسياسي، وبنهوض الحركة الوطنية التحررية في الشرق الكولونيالي. وقد اكتسب فشل حملة دول الحلفاء الثالثة المعادية للسوفيات والمرسومة في مرحلة سيڤر بالتحديد أهمية كبيرة (رغم هزيمة الجيش الأحمر في ضواحي وارسو وهجوم فرانكل). وسرعان ما انتصرت السلطة السوفياتية في سائر جمهوريات ما وراء القفقاس (في أرمينيا في تشرين الثاني عام ١٩٢٠، وفي جيورجيا شباط عام ١٩٢١). وانهارت كل استراتيجية دول الحلفاء التي بررت تقسيم تركيا بضرورة تحويل أراضيها إلى رأس جسر معادٍ للسوفيات.

ثانياً: كانت سياسة الإملاء النافذة إلى جميع بنود **سيڤر** حرفياً غير مقبولةً أبداً لدى شعوب الشرق الأوسط التي مرت في مرحلة نهوض عاصف. فقد وقفت الجماهير الشعبية في تركيا وفي البلدان العربية الآسيوية وقفة رجلٍ واحدٍ ضد الإنكليز والفرنسيين الذين شرعوا علانية في استعبادها. صحيح أن الأمر كان يختلف بعض الشيء في صفوف الفئات العليا والمتوسطة من السكان التي انحدرت منها قادة الحركة الوطنية وأكثر الشخصيات نشاطاً فيها. وكان بوسع الفرنسيين والإنكليز الاستناد مؤقتاً على الأوساط الإقطاعية — الإكليريكية في البلدان العربية (خاصةً في الجزيرة العربية)، وكذلك على عناصر معينة من البورجوازية الكومبرادورية والقومية آملين بمساعدتها في ترسيخ مواقعهم وسلطتهم. وقد وجدت هذه العناصر التي كانت أسيرة أوهام ((ويلسون))، وإلى حدٍ ما في نظام الانتداب درجةً انتقالية ما نحو السابقة على قوة عسكرية كبيرة، أما في تركيا فلم يحظَ الحلفاء أي الإنكليز — بصورة رئيسة بمثل هذا التأييد منذ البداية" فقد كان بوسعهم الاعتماد فقط على العملاء في الباب العالي بقوتهم العسكرية وسلطتهم السياسية الوهمية. وقد كان الكماليون — القوميون الذين كانت لهم ميول قوية معادية — للحلفاء والمعتمدين على مساعدة روسيا السوفياتية (وكان لذلك أسبابه) أسياد الوضع في الجزء الأكبر من الأناضول. وممّا كان يبدل من الموقف هنا هو فقط القيام بتدخلٍ يوناني مغامر ومخطط له اصطدم بعد النجاحات الأولى بمقاومة شديدة من جانب الوطنيين

الأتراك. ولهذا السبب كان بالإمكان تطبيق بنود معاهدة **سيفر** ودون عائق نسبياً في الجزء العربي وحده من الإمبراطورية العثمانية.

ثالثاً: إن من بين الدول المنتصرة التي كانت معاهدة **سيفر** لمصلحتها كانت بريطانيا واليونان التابعة لها (وترتب على هذه الأخيرة البرهان وبقوة السلاح على مكاسبها الإقليمية في الأناضول)، أما سائر أدعياء ((التركة العثمانية)) فقد شعروا بالغبن في توزيع الحصص: فقد خسرت فرنسا الموصل وجزءاً كبيراً من جنوب شرق الاناضول (بما فيه الأراضي الكوردية) الذي كان من نصيبها حسب اتفاقية سايكس – بيكو، وخسرت إيطاليا إزمير ومنطقة واسعة مجاورة لها (حيث وعدت بهما حسب اتفاقية سان – جان دي مورين) وأجزاء من جزر الدوديكان. وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد أظهرت أنها خارج التسوية السلمية التركية ليس من وجهة النظر السياسية (أنظر أعلاه) بل ومن وجهة النظر الاقتصادية. فقد حرمت (حسب الاتفاق الأنكلو – فرنسي في سان ريمو) من نفط الموصل. ولم يوافق رجال الأعمال الأمريكيين أبداً على مثل هذه النفقات (مع أنها كانت طبيعية تماماً) لفشل نهج سياسة ويلسون الخارجية. وقد حرم ((عدم التكافؤ في المكاسب)) (أ. ف. ميللر) التي حصل عليها الإمبرياليون من معاهدة **سيفر** من أية قوة حيوية في سياق توزيع القوى المتشكلة على المسرح العالمي في المرحلة المدروسة.

ولم نجد من يكيل عبارات المديح لمعاهدة **سيفر**، بل بالعكس، فلقد رفض المعاصرون الذين كانت لهم علاقة بها بشكل أو بآخر، إعطاء تقويم شامل لها (لويد جورج) أو أدانوها. صحيح أنهم فعلوا ذلك بعد أن وقعت الواقعة. وكتب ونستون تشرشل مثلاً يقول: ((شاخت هذه المعاهدة التي جرى التحضير لها خلال ١٣ شهراً قبل أن تصبح جاهزة، وارتبط تنفيذ بنودها الرئيسة بشرط واحد ورئيسي وهو عمليات الجيش اليوناني))[٦]. كما كانت الفضائح المتعلقة بالأسباب التي دفعت الحلفاء إلى فرض معاهدة **سيفر** على تركيا كافية. وكتب رئيس الوزراء الإيطالي في عام ١٩١٩-١٩٢٠ (قبل حزيران) فرانتشيسكونيتي يقول: ((وجدت خلف الأشباح الرومانسية الضبابية لتشكيل يونان الكبرى وأرمينيا الكبرى فكرة عملية جداً وهي الاستيلاء

---

(٦) ويصور سير ونستون بضيق، الواقع في الشرق الأوسط، فكتب يقول: سارت قافلة قاتمة من الوقائع وبعناد عبر الطرق الصخرية في جبال صعبة المسالك وعبر الصحاري الحارقة. (تشرشل، الأزمة العالمية، ص٢٥٧-٢٥٨).

على معظم الثروات الزراعية والمعدنية في آسيا الصغرى)) [7]. كما تحدث البروفيسور الأمريكي مون بصراحة أيضاً عندما كتب يقول: ((على العموم كانت معاهدة صلح **سيفر** التي أرغم الحلفاء الحكومة التركية على توقيعها في ١٠ آب عام ١٩٢٠ عبارة عن فسيفساء من المعاهدات السرية، تجلت فيها الإمبريالية بصورة واضحة جداً)) [8].

وهكذا تبين أن أنصار معاهدة **سيفر** كانوا يشكلون أقلية واضحةً منذ البداية، ولم تدم فرحتهم طويلاً. رغم أنَّ ثمة جانباً آخر (بالمعنى العام للكلمة) أيضاً ورد ذكره في المعاهدة مراراً، وكان يجب – على ما يبدو – الترحاب به بكل قوة، ، وكان ذلك الأقليات العرقية والدينية واللغوية المعروفة التي جعل الأتراك اضطهادها خلال ما يزيد على مائة عام حجر الزاوية في المسألة المشرقية كلها، والسبب الرئيسي لقلق الدول الكبرى وتدخلها النشيط في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية.

لايوجد تعريف دقيق لمفهوم ((الأقليات)) في معاهدة **سيفر**، ولئن كان يعني به معظم السكان غير الأتراك، فإن مسألة الأقليات قد طرحت في **سيفر** من وجهة النظر الداخلية والخارجية. أما الأولى فقد تناولت الأراضي غير التركية التي اقتطعت من الإمبراطورية العثمانية حيث عاشت عليها تجمعات كبيرة متصلة من الشعوب (العرب بصورة رئيسة) التي كان بالإمكان تسميتها شرطياً بالأقليات فقط، وعلى النطاق العثماني فحسب. وقد أُعدّ لها ((الاستقلال)) تحت الانتداب (باستثناء الحجاز وغيره من مناطق الجزيرة العربية) . أما وجهة النظر الثانية فقد كانت مرتبطة بالأولى ارتباطاً وثيقاً وتناولت موضوع تركيا بالذات، أي آسيا الصغرى وشرق الأناضول وتراقيا الشرقية أي الأراضي التي كان الأتراك يُشكلون على الجزء الأكبر منها الأكثرية الساحقة أو النسبية، كما سُلِخ جزء من هذه الأراضي (في شرق الأناضول وتراقيا الشرقية وإزمير مع الأراضي المجاورة التي كانت الدول الأخرى تطمع في احتلالها) عن تركيا حسب المعاهدة، وعلى الفور أو في اقرب وقت، غير أن الحدود لم يتمّ تثبيتها بعد. ولهذا السبب، فإنه رغم اعتراف معاهدة **سيفر** باستقلال أرمينيا، وباستقلال كوردستان أيضاً في المستقبل، وكذلك بانضمام تراقيا الشرقية وأجزاء من الأراضي الواقعة في غرب الأناضول إلى اليونان، فقد كان بوسعهم اعتبار اليونانيين والأرمن والكورد أقليات قومية من وجهة النظر

---

(٧) فرانتشيكو نيتي، انحطاط أوروبا ، موسكو، ١٩٢٣، ص١٠٢.

(٨) توماس مون باركر، الإمبريالية والسياسة العالمية، موسكو، لينينغراد، ١٩٢٨، ص١٦٣.

الداخلية. كما بقي سكان القسطنطينية والمضائق التي تخلت تركيا عنهما إسمياً خليطاًمن قوميات كثيرة. بل إنه عاش عدد غير قليل من الأتراك (بما فيهم الكورد) في مناطق الأناضول الرازحة تحت الحكم التركي. وقصارى القول، كانت قضية الإقليات بعد **سيفر** أيضاً قضيةً حيوية في تركيا من الناحيتين الدولية والداخلية على حدٍ سواء.

وبالنسبة للعرب كان كل شيء واضحاً، فقد بدلت معاهدة **سيفر**، إثر سان ريمو، النير التركي الذي كانت شعوب العراق وسوريا (مع لبنان) وفلسطين ترزح تحت وطأته بأغلال السيطرة البريطانية والفرنسية الاستعمارية. صحيح أنهم وعدوا سوريا والعراق بالاستقلال التام (المادة ٩٤) الذي يجب على الدول المنتدبة الكبرى منحه لهما في المستقبل، إلا أنه كان على شعبى هذين البلدين خوض نضال طويل وعنيف لنيله متغلبين على مقاومة المحتلين الشديدة. أما فلسطين فلم يعدوها بشيء، بل العكس فقد حرم الحلفاء عرب فلسطين من مستقبل قومي مؤكدين على إعلان بلفور بتاريخ ٢ تشرين الثاني عام ١٩٢٧ لمصلحة قيام ((وطن قومي)) لليهود في فلسطين (المادة ٩٥) وفي ما يتعلق باستقلال الحجاز، وكذلك باحتلال بريطانيا لمصر والسودان وقبرص واحتلال فرنسا لمراكش وتونس واحتلال إيطاليا لكل من ليبيا وعدد من جزر إيجة فقد كان ذلك مجرد إثبات لأمرٍ واقع دام طويلاً.

ومن الأقليات الكبيرة بقي اليونانيون والأرمن والكورد. وبدا أنهم بالذات قد استفادوا أكثر من أي شعب آخر من معاهدة **سيفر** التي وعدتهم بالاستقلال لا تحده أية حدود انتدابية. وقد انضمت الغالبية العظمى من اليونانيين إلى الوطن الأم، ونال الأرمن الاستقلال ايضاً في جمهورية أرمينيا،أما الكورد فقد حصلوا،وللمرة الأولى في التاريخ، على الاعتراف العالمي بالدولة. أما من تبقى منهم في عداد الدولة التركية المتقطعة الأوصال (بما فيها الأقليات التي لم تجرِ تسميتها من العرب والآشوريين واللاز والشركس وغيرهم) فقد وقعوا تحت حماية ((القسم الرابع)) الخاص من معاهدة **سيفر** التي ضمنت مواده الأثني عشرة (١٤٠-١٥١) حقوقهم كافة. فكما نصّت المادة ١٤١، فإنَ ((تركيا تتعهد بمنح جميع سكانها الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم على اختلاف أصلهم وقوميتهم ودينهم ولغتهم))، بينما جاء في المادة ١٤٧ أن ((مواطني الدولة العثمانية الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية حسب الدين واللغة سوف يتمتعون بنفس النظام وبتلك الحقوق والضمانات الواقعية التي يتمتع بها المواطنون العثمانيون الآخرون)) [٩].

---

(٩) معاهدة صلح سيظر، ص٤١-٤٤.

بيد أن الآمال التي عقدتها الأقليات (سواء قادتها أم المشاركين العاديين في الحركة) على **سيفر** كانت وهمية لا أساس لها البتة، ذلك أن المعاهدة نفسها كانت قائمة على أسس هشّة وكانت جميع بنودها – بما في ذلك المتعلقة بالأقليات العثمانية – ((تافهة)) مستخدمين اللغة الديبلوماسية في ذلك الوقت، ذلك لأنها لم تكن تستجيب للوقائع السياسية في تلك المرحلة ولم تكن بعيدة عن الواقعية بالمعنى العام فحسب، قاصدين من وراء ذلك الوضع ((العام)) في العالم وفي ساحة الشرق الأوسط، بل بالمعنى الخاص والمحدد، إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الفعلي للمسألتين اليونانية أو المسألة الكوردية.

وارتبط وضع الأقلية اليونانية في الأناضول وفي تراقيا الشرقية مباشرة بتجسيد مخططات اليونان التوسعية التي وقفت بريطانيا من ورائها. ومعروف جيداً أن هذه المخططات المغامرة التي قامت بها حكومة إ. فينزيلوس قد هددت الأقلية اليونانية بكارثة، وهذا ما وقع فعلاً.

كما تشكّل موقف مماثل حول المسألة الأرمنية، فقد تقرر حلها ضمن حدود ((جمهورية أرمينيا)) الطاشناقية وحدها، المعترف بها من قبل دول الحلفاء دولةً مستقلة ذات سيادة، وكانت بحد ذاتها ضرراً على مستقبل الأرمن، بسبب أن أرمينيا الطاشناقية كانت دولةً مصطنعة مرتبطة ارتباطاً تاماً بدعم دول الائتلاف ومدعوَّة للقيام بدور رأس جسر معادٍ للسوفيات والأتراك. إلا أن مثل هذه الإمكانية لم تناقض الأوضاع العسكرية – السياسية في تلك المرحلة فحسب، بل المصالح الحيوية للشعب الأرمني الذي هبّ للنضال ضد الحكم الطاشناقي. كما كانت مقررات معاهدة **سيفر** الإقليمية وبالاً أكبر على الشعب الأرمني. وعرضت مسألة تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا إلى الغرب من الحدود الروسية – التركية القديمة عام ١٨٧٨ (في ولايات أرضروم، وطرابزون، ووان، وبدليس) على ((قرار تحكيم)) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (المادة ٨٩). وكانت المشكلة في أنه ترتب على الأرمن السيطرة على هذه الأراضي (إلى ما يسمى بالحدود، حسب تحكيم ويلسون) إذ لم يكن جيش السلطان المنهار خصماً لهم، بل فرق الكماليين القومية بقيادة الجنرالات ذوي الميول المعادية للأرمن (كاظم قرةبكر باشا وغيره). وظهرت النتائج على الفور، فقد انهزمت الطاشناقية في الحرب الأرمنية – التركية الخاطفة التي نشبت في ١٤ أيلول عام ١٩٢٠ شر هزيمة، ولم تخسر تلك الأراضي الفائضة التي وعدت **سيفر** بها وحدها، وإنما تلك الأراضي العائدة لروسيا وفق معاهدة برلين عام

١٨٧٨، وسادت من جديد موجة المذابح في أرمينيا المعذبة واستحالت معاهدة **سيفر** على مأساة قومية كبيرة للشعب الأرمني(١٠).

كما ينبغي النظر إلى القضية الكوردية في سياق جميع خصائص معاهدة **سيفر** هذه، سواء تلك التي تميّزها بصورة عامة، والمتعلقة بطرح المسألة القومية فيها. وقد وجد التباين بين الشكل والجوهر في صيغة القضية الكوردية مثل الذي كان قائماً في صيغة القضايا العرقية الأخرى، بيد أنه ثمة فارقاً آخر وهو حداثة المسألة الكوردية، خلافاً للمسألة الأرمنية وغيرها من المسائل المطروحة مراراً في المؤتمرات الدولية. ولقد أضفى هذا الظرف أهمية خاصة على إدراج المسألة الكوردية في معاهدة **سيفر**. ومما يسترعي الانتباه أن الفصل الثالث ((كوردستان)) (المادة ٦٢-٦٤) قد ورد في الجزء الأساسي للمعاهدة (((الأوضاع السياسية))) بعد فصلي((القسطنطينية)) و((المضائق)) مباشرة وقبل معظم المقررات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالأراضي التي يسكنها اليونانيون والأرمن والعرب. ومن المشكوك فيه تفسير مثل هذا التصنيف للمواد بنزوةٍ عرضيةٍ انتابت القائمين بتحرير معاهدة **سيفر** ووضعها.

وبالتالي شغلت المسألة الكوردية أحد المواقع الرئيسة في معاهدة **سيفر**، إلا أن ذلك لم يكن يدلّ على أن الذين وضعوا المعاهدة كانوا معنيين في حقيقة الأمر بحلّ القضية الكوردية كما هي، أي إزالتها عملياً عن طريق تشكيل دولةٍ كوردية ديمقراطية مستقلة، ولو على أراضي الإمبراطورية العثمانية سابقاً. فقد كانت لديهم مخططات استعمارية خاصة بهم معادية لمصالح الشعب الكوردي القومية الحقة أشد العداء. ومن هذه الناحية كانت معاهدة **سيفر** معادية للكورد مثلما كانت معادية للأقليات العرقية الأخرى في الشرق الأوسط.

وأعادت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من معاهدة **سيفر** حرفياً الفقرات المناسبة من الاتفاقية حول كوردستان في سان ريمو التي جرى الحديث عنها، مع مجرد فارق هو أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد تم دمجهما في المادة ٦٤. كما تمت الموافقة على اتفاقية الأناضول الثلاثية بين فرنسا وإنكلترا وإيطاليا والموضوعة في سان ريمو مع إجراء مثل هذه التعديلات التحريرية الطفيفة(١١). وقد اعطي وصف عام لجميع هذه الوثائق آنفاً.

---

(١٠) المصدر السابق، ص٢٤، ٢٥.

(11) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record; 1914-1956. Vol.11. Princeton New Jersey. 1956.P87-89.

كما كانت لبنود معاهدة **سيفر** الأخرى صلة غير مباشرة بالقضية الكوردية، واكتسب بعضها طابعاً عاماً (المادة الثانية والعشرون من وضع عصبة الأمم التي تتناول من بين المسائل الأخرى إدارة المناطق ((التابعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية))، ومواد الفصل الرابع ((حماية الأقليات)) وغيرها). أما الأخرى فقد كانت محددة (الفصل السادس ((أرمينيا)) والفصل السابع ((سوريا، ميسوبوتاميا، وفلسطين)))). وقد مسّت المادة٨٩ مصالح الكورد خاصة المتعلقة منها بتثبيت الحدود بين أرمينيا وتركيا في ((ولايات أرضروم، وطرابزون، ووان، وبدليس))[١٢]، ذلك أن الكورد بالذات كانوا يؤلفون الجزء الأكبر من سكان الولايتين الاخيرتين وجزءاً من سكان ولاية ارضروم ،ونعيد القول ثانية بأن طرح القضية الكوردية في معاهدة سيفر سواءً كان ذلك ((عاماً)) أم ((خاصاً)) لم يقرِّب عملياً حلها أبداً.

وكان هذا واضحاً، الى حدٍ معين، بالنسبة لمن عاصر أحداث تلك المرحلة، فلم يذكر تشرشل في عرضه لشروط معاهدة **سيفر** الكورد بوجه عام، كما أنه كان يرتاب جداً لدى تقويم المسائل ((المحلولة)) في **سيفر** والقريبة من المسألة الكوردية: ((على بريطانيا أن تأخذ على عاتقها الانتداب على فلسطين وميسوبوتاميا الذي يكلف غالياً ومصاعب كثيرة، أما الأرمن فعليهم الاستقرار تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية))[١٣]. وقد ندت عن مؤلفي ((تاريخ مؤتمر الصلح في باريس)) البريطانية والشبه الرسمية أثناء عرضهم لشروط معاهدة **سيفر** جملةً واحدة عن الكورد وهي: ((نالت كوردستان حكومة ذات استقلال ذاتي مع التعديلات الممكنة على حدودها لمصلحة إيران)). ولم يرد في الخارطة الملحقة ((تركيا ومعاهدات عام ١٩٢٠)) حتى تسمية ((كوردستان))، ولم ترسم أبداً حدودها المقترحة[١٤]. وتوصّل المؤلفون إلى استنتاج عادلٍ تماماً مؤداه أن مواد معاهدة **سيفر** حول كوردستان ((لم تؤخذ على محمل الجدّ)) [١٥].

ولقد تحدث لويد جورج – الذي كان كثير الكلام كعادته – بإيجاز شديد ووضوح عن المواد الكوردية في معاهدة **سيفر** ودون أيةِ إيماءة لتقويمها: ((منحت كوردستان استقلالاً ذاتياً مع الحق

---

(١٢) معاهدة صلح سيڤر، ص٣١.

(١٣) تشرشل، الأزمة العالمية، ص٢٥٦.

(١٤) توماس مون باركر، الإمبريالية والسياسة العالمية، موسكو، لينينغراد، ١٩٢٨، ص١٦٣.

(15) A History of the peace Conference of Paris, Vol. VI. P.31.

في الانفصال عن تركيا بعد مرور عام)) [١٦] وبالمقابل كان رأيه حول المواد الأرمنية معبراً للغاية: ((تحولت الدولة الأرمنية المستقلة إلى مشروع لا أمل فيه منذ أن رفضت أمريكا القيام بحمايتها)) [١٧]، وبعبارة أخرى يعترف رئيس الوزراء البريطاني السابق بأن ((المشروع الذي لا امل فيه)) قد جرى ضمه إلى معاهدة **سيفر** السلمية عن عمد. وهكذا يبدو أنه التزم الصمت عندما لم يُنسب مشروع الاستقلال الكوردي أيضاً إليه.

وعلى العموم لم يستحوذ القسم ((الكوردي)) من معاهدة **سيفر** على اهتمام ملحوظ لدى المؤرخين في السياسة والقانون الدوليين، وهذا لم يكن عبثاً، فالتذكير بالمواد ٦٢-٦٤ من معاهدة **سيفر** يحمل طابعاً عرضياً ونادراً ويعاني من التبسيط وعدم الدقة، كما يصادق ذلك مراراً المواضيع التاريخية التي لم تولَ أهمية جدّية. فمثلاً اكتفى أندريه ماندلشتام الروسي الشهير في السياسة والقانون الدوليين والخبير بشؤون الشرق الأوسط (الذي هاجر إلى فرنسا بعد الثورة) في دراسة خاصة حول مشكلة الأقليات التذكير فقط بأن معاهدة **سيفر** وعدت الأقليات القومية (الكورد، الآشوريين، الكلدانيين، والأرمن) ((بالاستقلال التام)) [١٨] دون أن يقدم تحليلاً للمضمون الفعلي لمواد المعاهدة المناسبة. وأكد الألماني هيسي، خلافاً لما جاء فعلاً في المادة ٦٢، على انها اقترحت تشكيل دولة كوردية (حاجزاً (وفي حقيقة الأمر تُمنح استقلالاً ذاتياً محلياً) بين العراق وتركيا وتحت الانتداب الفرنسي(!). أما المادة (٦٤) فقد نظرت — حسب رأيه — في إمكانية انضمام الكورد (غير معروف مَنْ مِن الكورد) إلى هذه الدولة، واتسمت هذه المادة بأهمية لإدارة العراق وحده[١٦]. إن مثل هذه التحريفات والسكوت المتعمّد دليل واضح على الاستهتار بموضوع يشغل أهمية غير كبيرة — حسب رأي المؤلفين الذين ورد ذكرهم وعدد كبير غيرهم — مثل حَلّ معاهدة **سيفر** للقضية الكوردية.

---

(١٦) المصدر السابق، ص٩١.

(١٧) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء٢، ص٤٥.

(١٨) المصدر السابق، ص٤٥٤.

(19) Andre N. Mandelstam, La protection international des minorities. Premier partie. La protection des minorities en droit international positif, paris, 1931, p.132.

F. Hesse, Die Mosulfrage, Berlin, 1925, p.14.

وكان الموضوع الوحيد الذي استأثر باهتمام كبير لدى المعاصرين والباحثين في مواد **سيفر** الكوردية هو مسألة الموصل التي اكتسبت في ذلك الوقت حيوية أكثر فأكثر. ولقد أشار هوارد إلى أن ((الموصل تشغل أهم موقع بالنسبة لكوردستان، ويعيش عدد كبير من الكورد على أراضيها لانها تشرف على كوردستان جغرافياً)) [٢٠].. ولم يرضَ المحتلون الإنكليز بضياع الموصل ابداً. ونعيد إلى الأذهان أن ((ديلي كرونيل)) عندما وقفت إلى جانب الاستيلاء على الموصل قدمت بوجه خاص هذه الحجة: ((أضف إلى ذلك أن شمال ميسوبوتاميا، وخاصة الموصل ومشارفها، أكثر ملاءمة من الناحية المناخية لتمركز القوات الحدودية)) [٢١].

وفي الوقت ذاته لم يتقرر مصير الموصل في معاهدة **سيفر** بدقة. وأشار هوفمان إلى أن ((حدود ميسوبوتاميا الشمالية يجب أن تكون حدوداً لولاية الموصل، ومن جانب آخر يجب في الوقت ذاته ضمان إمكانية انضمام المناطق الكوردية في ميسوبوتاميا (أي ولاية الموصل) إلى الدول الكوردية المستقلة حال تشكيلها)) [٢٢]. وباستثناء هذا التناقض الواضح (الذي لم يكن الوحيد) لاحظ هوفمان أن معاهدة **سيفر** لم تتضمن رفض فرنسا الواضح والنهائي لمطامعها في الموصل: ((لقد تنازلت فرنسا في سان ريمو وبطريقة غير مباشرة عن الموصل أو خسرتها دون تقديم صياغةٍ واضحةٍ مع ذلك لتخليها عن حقوقها ودون الاعتراف بانتقال ميسوبوتاميا إلى منطقة النفوذ البريطاني. وقد اكتسب هذا الاعتراف وهذا التخلي عن الحقوق تعبيراً واضحاً في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ فقط في الاتفاقية الانكلوا — فرنسية بوضع الحدود في مناطق آسيا الصغرى الواقعة تحت الانتداب. وهذا ما جرى بعد أن اتخذت وجهة النظر البريطانية في معاهدة صلح **سيفر** (١٠ آب ١٩٢٠) تجسيداً محدداً [٢٣]. بيد أنه بقي في **سيفر** ايضاً شيء من الكتمان حول هذه المسألة.

وعلى أية حال، وإن كانت معاهدة **سيفر** وليدة الديبلوماسية البريطانية، وعلى أكمل وجه، فهي لم تتمكن من القيام بمهامها في مسألة الموصل التي شغلت موقعاً هاماً في مصالح الإمبراطورية البريطانية، وهذا ما لاحظه المعاصرون: ففي لندن لم يتخذوا الخيار النهائي بعد. فإما أن يعقدوا الرهان الأساسي على دولة كوردية كبيرة نسبياً تضم كوردستان الشمالية

---

(20) Haward, The Partition of Turkey, P. 298.

(21) Daily chronicle: 24-60. 1920.

(٢٢) هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو — ساكسوني، ص٩١.

(٢٣) المصدر السابق، ص٩٦.

والغربية والجنوبية، أو الاعتماد على الأوساط العربية القومية المتنفذة في بغداد ودمشق ومكة. ولم يقدم الوضع المعقد والمتناقض في المشرق العربي كله والنهوض العاصف للحركة الوطنية العربية التي كانت لها، خلافاً للحركة الكوردية القومية، ميول واضحة معادية للامبريالية جواباً له مدلول واحد على هذه المعضلة.

وإذا رسمت قضية الموصل في نصّ معاهدة سيفر ذاتها، لكنها لم تحلّ، فقد أعد الإنكليز من وراء كواليس سيفر طريقةً لضم ولاية الموصل كلها مع الأراضي الكوردية الداخلة فيها إلى الدولة العربية التي تأسست آنذاك والواقعة تحت حكم الانتداب البريطاني. وهذا ما انكب عليه بيرسي كوكس والإدارة البريطانية في بغداد على الفور بعد التوقيع على المعاهدة[٢٤] وبالتالي فقد اختفت من وراء ذكر الموصل قضية سياسية هامة ترك حلها لمرحلة ما بعد سيفر.

هل يغدو شرعياً بناءً على ما تقدم، الاستنتاج حول أن بنود معاهدة صلح سيفر ((الكوردية)) أو القريبة منها قد اكتسبت أهمية ((تافهة))، أو أنها لم تترك في أفضل حال سوى أثر في تاريخ الدبلوماسية أظن لا، فقد عكست هذه المواد وقبل كل شيء نهجاً معيناً في سياسة بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط، الذي وإن فشل في قسمه ((التركي)) بوجه عام، وفي قسميه ((الكوردي والأرمني)) بوجه خاص، فقد نجح جزئياً في النواحي الأخرى وأظهر تأثيراً طويلاً على الوضع في المنطقة كلها حتى أيامنا هذه، بل وإن ذكر الموصل في معاهدة سيفر لم يكن عرضياً أبداً، بل اتصف بالاستمرار المباشر وأصبح عامل هدمٍ هامّاً للعلاقات الأنكلو – تركية.

وسرعان ما أعار المستشرقون السوفيات الانتباه بعد توقيع المعاهدة إلى هذا الجانب من القسم ((الكوردي)) في معاهدة سيفر (الذي التزم العلم والصحافة في الغرب الصمت حياله، أو قامت بتحريفه). فقد لاحظ مؤسس الاتجاه الماركسي في علم الاستشراق السوفياتي م. بافلوفيتش (ميخائيل لازارافيتش فيلتمان) أن الحلقة الضعيفة في مواقع الإمبراطورية البريطانية في المنطقة الممتدة من القاهرة حتى كالكوتا كانت ((عدم ضمان المشارف)) وخاصةً في منطقة الموصل وبغداد، ومن هنا – كانت حسب رأيه – مشاريع تشكيل دولةٍ أرمنية حاجزة. وأردف يقول: ((من هنا كان أيضاً مشروع تشكيل ((كوردستان مستقلة)) تكون دولة حاجزة جديدة يجب أن تدخل في عدادها كوردستان إيران وكوردستان تركيا على السواء[٢٥]. ويقوم الإنكليز

---

(24) Longrigg, Iraq, P.126.

(٢٥) لم تتناول معاهدة سيفظر كوردستان إيران.

برعاية واسعة لفكرة ((كوردستان مستقلة))، ففي الموصل تصدر صحيفة كوردية مرتين في اليوم حيث يجري توزيعها بالطائرات الإنكليزية المروحية على المناطق الكوردية، وتمد بريطانيا الزعماء الكورد بالأسلحة والرشاشات وغيرها، وهذه ترتدي أهمية خاصة في حرب الجبال. ويجب أن تكون ((كوردستان المستقلة)) التي جرى الإعداد لها في معاهدة **سيفر** حسب المخططات الإنكليزية حاجزاً وفي آن واحدٍ ضد هجوم روسي متوقعٍ باتجاه الخليج وضد هجوم الأتراك على ميسوبوتاميا. ومما لا شك فيه أننا سوف نسمع ثانيةً عن المسألة الكوردية(٢٦). وكانت هذه ملاحظات ثاقبة مع أنها تحتوي على عددٍ من الأخطاء والمبالغات.

ولم يكن الجانب الفكري – السياسي لصيغة المسألة الكوردية في معاهدة صلح **سيفر** أقل أهمية من الجانب السابق الذي بقي في الظل حتى يومنا هذا. فلم يؤخذ هذا الجانب بعد انهيار **سيفر** السريع بعين الاعتبار سواء في الغرب أم في الاتحاد السوفياتي. وبالمقابل أولى القوميون الكورد وعلى العموم جميع الوطنيين الكورد بصرف النظر عن آرائهم السياسية وانتماءاتهم اهمية كبرى لهذا الجانب، وأحياناً ما كانت زائدة. وإن أخذنا بعين الاعتبار كل ما جرى قوله سابقاً حول مواد معاهدة **سيفر** ((الكوردية)) وترك الإطراء والمديح (هذه البواعث التي تكون واضحة في أفواه القوميين الكورد ويصفح عنها أحياناً) فإنه ينبغي الاعتراف بأن المواد ٦٢-٦٤ من معاهدة **سيفر** لم تَمُتْ معها، بل بقيت في الذخيرة الفكرية – السياسية للقومية الكوردية والحركة الكوردية القومية – التحررية بوجه عام. فهذه المواد كانت منذ البداية غير قابلة للتطبيق عملياً وما لبثت أن فقدت مفعولها القانوني إذ ظلت في الوقت ذاته، وحتى أيامنا هذه، رمزاً لأول اعتراف دولي في التاريخ بحق الشعب الكوردي في تقرير المصير القومي وبوجود المسألة الكوردية القومية كموضوع مستقل في منظومة العلاقات الدولية، وإن هذا الاعتراف لم يمنح للكورد من الأعلى، بل تم الظفر به بدماء آلاف مؤلفة من المناضلين الكورد في سبيل حرية كوردستان الذين سقطوا شهداء في ساحات المعارك خلال الانتفاضات الكوردية الكثيرة.

كتب الشخصية الكورديةالوطنية البارزة الأمير كاميران عالي بدرخان في ١٩٥٨ بشأن معاهدة **سيفر**: ((لقد ضمنت المعاهدة المبرمة قبل أكثر من ربع قرن حق الشعب الكوردي في الوحدة والاستقلال. وتم التوصل إلى هذه المعاهدة بفضل جهودٍ مضنية طويلة وضحايا كثيرة، ومع أن هذه المعاهدة لم تطبق في الواقع أبداً فقد تعززت قوتها المعنوية بوقائع كثيرة. وهنا يعني

---

(٢٦) بافلوفيتش، ((مؤتمر لوزان))، نوفي فوستوك، العدد٣، ١٩٢٣، ص٧..

مبدأ تقرير المصير الذي اتخذته الأمم المتحدة، وحق الإدارة الذاتية والمبادئ الاخلاقية المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته التي تنبع من هناك)) [٢٧]، ورغماً عن مخالفتها للتاريخ فإن هذا التقويم النموذجي لقومي كوردي لمعاهدة **سيفر** قد عكس بصدقٍ وأمانةٍ العاملين الفكري والمعنوي.

ولكن هذه العوامل كانت – كما يقال – ذات تأثير بعيد، في حين أن التأثير المباشر لعبارات **سيفر** ((الديمقراطية)) المنمقة (بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الكوردية أيضاً) التي كانت خداعاً للشعوب، كانت ضريبة الوقت والسعي إلى سد الطريق وتشويه شعارات أكتوبر الثورية المنتشرة وجعلها في خدمة الإمبريالية. وتبين أن معاهدة **سيفر** بحد ذاتها وثيقة ولدت ميتة. وكادت مسألة إعادة النظر فيها أن تطرح في اليوم الثاني من توقيعها. وليس عبثاً أنه لم تصادق عليها أية دولة من الدول التي وقعت على المعاهدة(ما عدا إيطاليا)، ولم يفعل ذلك حتى الباب العالي الذي كان ضحيتضعيفة الإرادة لديبلوماسية دول الحلفاء . ويجوز وصف مجمل تطور المسألة الكوردية اللاحق كحركة بدأت من **سيفر**.

وكما قيل آنفاً، فإن انهيار **سيفر** الذي كان لابد منه قد تحدد مسبقاً بالوضع الدولي العام وبالتغيرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط، ووضع الهدوء مع البولونيين (تشرين الأول عام ١٩٢٠)، وهزيمة فرانكل(تشرين الثاني عام ١٩٢٠) ، وقيام السلطة السوفياتية في ارمينيا وجيورجيا، والانتصارات التي احرزتها القوى الثورية في تركستان وما وراء البايكال، وفي الشرق الأقصى ، حداً نهائياً لآمال دول الائتلاف في إسقاط السلطة السوفياتية وتقسيم روسيا. وهذا ما أدى إلى تغيير الوضع وبصورةٍ جذرية في ميدان الشرق الأوسط ايضاً. حيث انهار فيها نظام الدويلات التابعة كلياً لدول الحلفاء التي تعين عليها أن تكون حاجزاً بين تركيا وروسيا. كما تبين أن الرهان كان خاسراً على التدخل اليوناني أيضاً. فقد اصطدم اليونانيون إثر النجاحات الأولى بمقاومة القوات الكمالية المتزايدة، وفي كانون الثاني عام ١٩٢١ اصيبوا بأول هزيمة كبيرة (في عهد إينونو). وتوطّدت سلطة حكومة المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة الكماليين وتوسع نطاقها، كما ترسخت مواقعها في السياسة الخارجية، وخاصة بفضل إقامة علاقات ودية وطيدة مع الاتحاد السوفياتي، وتطورت الاتصالات مع أعضاء دول الحلفاء أيضاً مثل فرنسا وإيطاليا اللتين أعربتا عن عدم ارتياحهما لمعاهدة **سيفر**، وقد نشأ موقف متوتر للغاية بالنسبة للإمبرياليين في سوريا والعراق حيث تصاعدت فيهما الحركة المعادية للاستعمار. وفي العراق كان على الإدارة البريطانية، فضلاً عن ذلك، حل المهام الصعبة لتقوية تأثيرها على الزمرة الحاكمة الموالية لها ولتثبيت دعائم الحكم الذي فرضته. وأخيراً

---

(27) Gavan, Kurdistan, p7.

عاشت الوصاية البريطانية على إيران أيامها الأخيرة، حيث اتسع نطاق الحركة في سبيل التحرر من التبعية العسكرية – السياسية لبريطانيا، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي.

ولم تتمكن معاهدة **سيفر** من البقاء في مثل هذا الموقف، فقد كان الفشل من نصيبها بوجه عام، وفي أجزاء معينة منها. وبالطبع لم تشكل الفصول الكوردية من المعاهدة استثناءً وكان مشروع تشكيل كوردستان ذات حكم ذاتي أو ((مستقلة)) (تحت الحماية البريطانية عملياً) – في حال تطبيق معاهدة **سيفر** جلّها – مشكوكاً فيه للغاية. وفي حقيقة الأمر لم تكن بريطانيا العظمى جاهزة لتطبيق هذا المشروع (من وجهة النظر العسكرية والمالية – الاقتصادية والسياسية – الدبلوماسية) ولا الكورد بحكم تخلفهم الاجتماعي وضعفهم السياسي وتنشئتهم. أما سائر الأطراف الأخرى التي وقعت على معاهدة **سيفر** فهي إما لم تكن معنية بقيام كوردستان مستقلة وإما كانت تعادي هذه الفكرة مباشرةً (الباب العالي، أرمينيا الطاشناقية وحليفتا بريطانيا، فرنسا وإيطاليا).

وبدهي أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تحضر **سيفر** وإيران وقوى سياسية مختلفة في المشرق العربي قد وقفت موقفاً سلبياً من مستقبل كوردستان ((المستقلة)). أما روسيا السوفياتية فلم يسألوها واستهانوا برأيها، لكنه كان موجوداً" فقد رأت روسيا السوفياتية في المشروع المشار إليه مؤامرة استعمارية ضد شعوب الشرق (بما فيها مصالح الشعب الكوردي الحقيقية)، وفضلاً عن ذلك كان له اتجاه واضح معادٍ للسوفيات. أما في حال الفشل الحتمي لمعاهدة **سيفر** فإن الفرص في تشكيل أي مثيل لكوردستان المستقلة يمكن أن ننسبه، وبكل جرأة، إلى الخيال الخالص، وهذا سرعان ما بات واضحاً بعد أن غادر باريس ممثلو ((الأطراف السامية المتعاقدة)).

أولاً: في مؤتمر القاهرة

كانت فكرة قيام كوردستان مستقلة غير قابلة للتحقيق، إلا أن هذه الفكرة – عندما ظهرت إلى الوجود – عاشت حياتها الخاصة وتسلحت بها القومية الكوردية التي كانت أهدافها النهائية متناقضة عملياً مع تلك التي رسمتها الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى. فالحركة الكوردية القومية (شانها في ذلك شأن أية حركة أخرى) كان بوسعها أن تصبح حليفاً مؤقتاً لدولةٍ إمبرياليةٍ كبرى (وفي هذه الحالة بريطانيا)، وإن كان لابد من أن تفترق طريقهما. وعلى أية حال لم يرتبط تطبيق برنامج القوميين الكورد السياسي (استقلال كوردستان، أو على أقل تقدير استقلال ذاتي لأجزاء معينة منها كمرحلة انتقالية إليه) بالوضع الدولي وحده بقدر ما كان

مرتبطاً بالوضع في كوردستان ذاتها، وبتطور الحركة الكوردية الوطنية التحررية أما الوضع في الأراضي الكوردية فقد أصبح في مرحلة ما بعد سيفر متوتراً ومتناقضاً للغاية.

وظل مركز الحركة الكوردية القومية – التحررية كما كان سابقاً في كوردستان (العراق) الجنوبية حيث كان الإنكليز أسياد الوضع فيها. وعانت سيطرة المحتلين الإنكليز في العراق بما فيه جزؤه الشمالي الذي يعيش فيه الكورد بصورة رئيسة من أزمة عميقة بعد إخماد ثورة عام ١٩٢٠. وفي حقيقة الأمر تبين أن الإنكليز كانوا في هذا البلد العربي خاوي الوفاض غير واضعين خلال عدة سنوات من الاحتلال أية أشكالٍ مقبولة لسيطرتهم، مثيرين استياءً شديداً لدى معظم فئات السكان الاجتماعية والعِرقية، كما لم يتم وضع أساس ثابت لحكم الانتداب في العراق.

واقترح أرنولد ويلسون الذي أصابه القنوط من الانتكاسات إما الانسحاب من العراق وإمّا تقوية الوجود العسكري البريطاني بشكل كبير فيه، أي الاعتماد على العنف المكشوف،ولم توافق لندن على هذين الخيارين لاعتبارات سياسية ومالية، وجرى استبدال أ. ويلسون ببيرسي كوكس الذي استُدعي من طهران وكان سياسياً مرناً وأكثر حنكةً وتجربة، حيث تمكن في نهاية عام ١٩٢٠ من قمع الانتفاضة العربية في البلاد بشكل نهائي[٢٨]. وشرعت الإدارة البريطانية السياسية بقيادة كوكس في العمل لاستقرار الوضع العسكري – السياسي في العراق، إلا أن ذلك احتاج إلى اتخاذ قرارات سياسية هامّة على مستوى أرفع.

وقام ونستون تشرشل الذي شغل في شباط عام ١٩٢١ منصب وزير المستعمرات بدلاً من منصب وزير الحربية بهذه المهمة، وبدأ من الإجراءات التنظيمية بعد أن حصر في وزارة المستعمرات جميع شؤون الشرق الأوسط (التي كانت موزّعة قبل ذلك بين وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند ووزارة الحربية)، وشكلت لذلك دائرة الشرق الأدنى في الوزارة التي عمل فيها جميع نجوم دوائر الاستخبارات – السياسية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط بما فيهم (وبدعوة خاصة من تشرشل) العقيد الشهير ت. إ. لورانس. كان أول عملٍ قامت به المؤسسة الجديدة هو عقد مؤتمر لوضع أسس السياسية البريطانية في المشرق العربي كله بما في ذلك كوردستان الجنوبية[٢٩].

انعقد المؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار ولغاية الثلاثين منه عام ١٩٢٠ وبرئاسة ونستون تشرشل، وشارك في أعماله رؤساء الإدارة البريطانية في العراق، فلسطين، وشرق الأردن ومصر

---

(٢٨) مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص٩٩-١٠١.

(29) Peter Sluglett, Britain in Iraq. 1914-1932, London, 1976, p.48-49.

وكبار الضباط في القوات البريطانيةالمسلحة المتمركزة في الشرق الأوسط وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنكليزية مثل لورانس، ونوئيل، والرائد يانغ، وغيرترود بيل وغيرهم. ووضع المؤتمر نظاماً من شأنه ضمان الحفاظ على المواقع البريطانية الاستعمارية في المشرق العربي يدوم عشرات السنين.

وقامت في العراق وفي شرق الأردن أنظمة ملكية تابعة بقيادة ولدي حسين ملك الحجاز والأوفياء لبريطانيا منذ أيام الحرب العالمية الأولى. وقد تقرر تنصيب فيصل الذي طرده الفرنسيون من سوريا على العرش في العراق وشقيقه الأكبر عبدالله على العرش في الأردن. وتقرر تحقيق إشراف بريطانيا العسكري في المشرق العربي بواسطة القوات الجوية الملكية وذلك لأغراض توفير الأموال. وبالتالي أدخل في هذين البلدين العربيين نظام الإدارة غير المباشرة الذي حافظت فيه (تحت إشراف عسكري — سياسي شديد) الأوساط الإقطاعية — الملكية والكومبرادورية العربية المحلية على المصالح الاستعمارية للإمبريالية البريطانية. وعقد المحتلون الإنكليز بهذه المناورة السياسية الآمال — التي اتصفت إلى حدٍ ما بطابع اضطراري واستهدفت ضرب الحركة الوطنية العربية — على ترسيخ مواقعهم في الشرق الأوسط، بيد أن ذلك تبين أمراً صعب التحقيق.

لم يحل مؤتمر القاهرة جميع القضايا القائمة أمام السياسية البريطانية في العالم العربي، فقد ظلت مسألة مستقبل الدويلات والإمارات في وسط الجزيرة العربية وغربها: الحجاز، نجد، واليمن وعدد آخر غيرها موضع بحث، كما ناقش المؤتمر المسألة الكوردية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة العربية وخاصة في ذلك الجزء منها الذي يتعلق بكوردستان الجنوبية والجنوبية — الغربية. ولكن إذا درست خلفية مناورات المحتلين الإنكليز في المسألة العربية دراسةً مستفيضة في المصادر الأجنبية والسوفياتية، نجد أن ذلك لا ينطبق على المسألة الكوردية، وفي الوقت ذاته تحدثوا في القاهرة عن الكورد كثيراً.

وأثناء افتتاح مؤتمر القاهرة باتت ضرورة إعادة النظر في معاهدة **سيفر** بما في ذلك بنودها ((الكوردية)) واضحة لجميع الأطراف المعنية (سنتحدث بالتفصيل عن ذلك لاحقاً)، ولم تندرج بعد كوردستان المستقلة في جدول الأعمال. وقد عكست المذكرة التي قدمتها دائرة الشرق الأدنى إلى المؤتمر هذه النزعة.

ومما يسترعي الانتباه أن الدوائر البريطانية الحاكمة قد نظرت قبل تأسيس هذه الإدارة في إمكانية تطبيق مشروع ((كوردستان المستقلة)). وجاء في تقرير لجنة الإدارة المشتركة أنه حال تطبيق المادة ٦٤ من معاهدة **سيفر** لن تكون اعتراضات ضد انضمام الأراضي الكوردية في ولاية

الموصل إلى كوردستان المستقلة، وأُنيطت بدائرة الشرق الأدنى المسؤولية الكاملة عن السياسة الكوردية[٣٠]. إلا أنه لم ترد كلمة واحدة عن كوردستان المستقلة في المذكرة المعنية. وجاء فيها أن وضع كوردستان السياسي يجب أن يكون مرتبطاً على الأغلب بحكومة ميسوبوتاميا أكثر من ارتباطه بسلطة الانتداب وذلك شريطة ألا تقوم تركيا بإدارة كوردستان[٣١].

وجاء في المذكرة أنه لا ينبغي ضم الأراضي الكوردية إلى الدولة العربية التي افترض تشكيلها في ميسوبوتاميا، وعلى الحكومة تأييد مبادئ ((الوحدة والقومية)) الكوردية بتلك الدرجة التي تكون ممكنة. وإن مقاييس الأمن التي ينطبق عليها هذه المبادئ ترتبط ((بالشروط النهائية للتسوية السلمية مع تركيا)) أي أن معاهدة سيفر وضعت موضع شك، وكإجراء مؤقت على أقل تقدير. وبغض النظر عن ذلك فإن الإشراف من جانب الحكومة والعلاقات مع الإدارة في ميسوبوتاميا سيكونان أكثر يسراً، فيما لو أُنشئ ((شكل ما لتنظيم كوردي مركزي مع مستشار بريطاني، يجب أن يكون خاضعاً للمندوب السامي البريطاني، وأن يتصل من خلاله مع الحكومة)). كما ينبغي إصدار عفوٍ عام عن جميع الجرائم السياسية التي ارتكبها سكان ((ميسوبوتاميا أو الكورد)) منذ بداية الاحتلال العسكري[٣٢].

وبالتالي تحدد مصير كوردستان الجنوبية حسب القوانين الكلاسيكية لسياسة ((فرق تسد))، فقد انفصلت ((عن كوردستان المستقلة)) وعن الدولة العربية في العراق، أما السلطة الفعلية على هذه الأراضي الكوردية فيجب أن تكون سلطة بريطانية.

وجرت في مؤتمر القاهرة بالذات مناقشة واسعة للمسألة الكوردية في ميسوبوتاميا خلال اجتماعات اللجان السياسية والعسكرية.ويستأثر بالاهتمام استقصاءُ تعليل المشاركين في هذه الاجتماعات، ففي الاجتماع الرابع للجنة السياسة المنعقد في ١٥ آذار جرت المناقشة تحت شعار ضرورة مراجعة معاهدة سيفر وتحرير المناطق الكوردية الجنوبية من تبعيتها للحكومة العراقية. وعبر كوكس عن رأيه في أن تتم إدارة المناطق الكوردية في كركوك والموصل عن طريق المتصرفين وبمشاركة الضباط السياسيين الأنكليز والموظفين الكورد.وأكد على ان هذه المناطق، وكذلك السليمانية، تؤلف جزءاً متكاملاً من العراق وخاصةً من الناحية الاقتصادية. ويجب أن يكون لها تمثيل نيابي في البرلمان

---

(٣٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) المصدر السابق.

العراقي، لكن من المشكوك فيه أن يرغب سكان السليمانية في ذلك. كما تمسكت غيرترود بيل بمثل هذا الرأي.واقترح الرائد يانغ عدم التلكؤ في إنشاء دولة كوردية في ميسوبوتاميا تكون مستقلة إسمياً عن الحكومة العراقية الواقعة تحت إشراف المندوب السامي البريطاني المباشر، غير أن هذه الدولة يجب أن لا تتمتع بخواص الاستقلال الحقيقي وخاصةً عن بريطانيا. وحالياً تكون الفرصة مناسبة لإجراء الانتخابات في ((مجلس)) المناطق الكوردية. ولضمان الأمن فيها لا ينبغي إرسال الألوية العربية إليها ولا القوات العربية، فالكورد بأنفسهم يحافظون على النظام.

ولم يستطع الرائد نوئيل الرد بشيء على سؤال رئيس الجلسة ونستون تشرشل حول موقف الكورد من معاهدة سيڤر (وهذا مؤشر بالغ الدلالة، فلم يُسمَع في مناطق كوردستان النائية شيء تقريباً عن معاهدة سيڤر). وأشار نوئيل إلى خطورة الدسائس التركية حيال إجلاء القوات البريطانية وخاصةً في منطقة السليمانية التي يرغب الأتراك (أي الكماليون عملياً) في ضمها. أما الكورد فإنهم يؤثرون الإدارة الذاتية (الاستقلال الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية)، لكنهم يستطيعون محاربة الحكومة العراقية وبنشاط خاصة فيما إذا مارس الأتراك الضغط، وعلى الإنكليز تشكيل ((دولة كوردية حاجزة قد تستخدم بمثابة توازن معادٍ لكل شكل متوقع من أشكال الحركة المعادية الخطرة لبريطانيا في ميسوبوتاميا وإذا لم يكن ثمة حاجز جمركي بين الدولتين في ميسوبوتاميا فقد يصبح الكورد مصدراً جيداً للدخل بالنسبة لبريطانيا)). وأخيراً طالب نوئيل بضم منطقة العمادية إلى منطقة النفوذ البريطاني.

كما عارض العقيد لورانس إخضاع الكورد في كوردستان الجنوبية لسلطة "الحكومة العربية" مع أنها سوف تبذل مساعيها لتحقيق ذلك. ولقد رأى، خلافاً لكوكس وبيل، أن متصرفاً واحداً (ولكن ليس إقطاعياً كوردياً) يكفي لإدارة كوردستان الجنوبية، أي أنه كان ضد التقسيم الإداري لهذه البلاد.

وبعد أن لخص تشرشل ما دار في النقاش وافق على مشروع قيام ((دولةٍ حاجزةٍ صديقةٍ بين العراق وتركيا)) تدافع وبإخلاص عن المصالح البريطانية، وأيَّد فكرة تشكيل مجلس إنفصالي (برلمان محلي) في كوردستان الجنوبية، وأعلن عن ضرورة تقديم العون ((للزعيم الكوردي (؟) والتابعين له الأكثر نفوذاً)) وصرف أنظارهم عن الأتراك واستمالتهم إلى جانب بريطانيا. وفضلاً عن ذلك أشار تشرشل بشكل خاص إلى ضرورة الحفاظ على سلطة بريطانيا العظمى العليا وتعزيزها في ميسوبوتاميا كلها، العربية والكوردية، على حد سواء. وأعلن أن ثمة تشابهاً تاماً بين وظائف الحاكم العام في جنوب إفريقيا (بالنسبة لاتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا، والمندوب السامي البريطاني (بالنسبة لميسوبوتاميا وكوردستان)، وأردف وزير المستعمرات يقول، إن

السياسة البريطانية عملت الكثير لتأييد العرب ولكن لا ينبغي الاستخفاف بحقوق الأقلية الكوردية، وفي البداية يجب تشكيل فوجين من الكورد لأجل السليمانية وكركوك، ويجب أن تتقارب كوردستان والعراق تحت إشراف المندوب السامي وتشكّلا في المستقبل دولة واحدة، وحسب رأي تشرشل يمكن التوصل هنا، في القاهرة إلى حلٍ نهائي لهذه المسألة دون اطلاع ((فورين أوفيس)) على ذلك، بل عصبة الأمم وحدها(!). كما تبادل تشرشل الآراء مع غ. بيل ويانغ في وجوب ضمّ الموصل ((بلا شك)) إلى العراق والرغبة في تشكيل قوات الحدود من الكورد تحت قيادة الضباط الإنكليز(٣٣).

وهكذا يجب أن تقع كوردستان الجنوبية كلها تحت إشراف بريطانيا، الأمر الذي كان يصبو إليه تشرشل ومستشاروه منذ بداية مناقشة القضية الكوردية في القاهرة، كما جرت على هذا المنوال المناقشة القادمة. فقد اعترف كوكس علانية في اجتماع اللجنة العسكرية الجارية في اليوم نفسه، أي في ١٥ آذار، بأن التدابير الرامية إلى أنشاء ((كوردستان صديقة)) ناجمة عن وجود ((العراق المعادي لنا))، وبتعبير آخر، عن وجود الحركة العربية الوطنية التحررية. وراحوا يخططون لتأليب الكورد ضد العرب (وبالعكس)، وفي هذا يكمن جوهر السياسة البريطانية في العراق في مرحلة ما بعد سيڤر. ولقد عرض كوكس والجنرال العراقي جعفر باشا بالتفصيل الخطة التي وضعتها اللجنة السياسية لإدارة كوردستان الجنوبية على غرار جنوب إفريقيا التي يلعب تنظيم الألوية الكوردية تحت قيادة الضباط الإنكليز مكاناً هاماً في تنفيذها(٣٤).

وقد تم التأكيد على هذه الآراء وأُعطيت أهمية عامة في الاجتماع الرباعي المشترك للّجان السياسية والعسكرية الذي جرى في ١٦ آذار عام ١٩٢١. ولم يُتخذ قرار نهائي حول المسألة الكوردية في هذا الاجتماع، وقد سجل فقط أنه من الأفضل للمندوب السامي البريطاني التعامل مع الحكومة الكوردية من تعامله مع الحكومة العراقية(٣٥). ومن المرغوب فيه تزويد الحاميات في كركوك على

---

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق.

رأي تشرشل أن الجيش العربي مع قطعة عسكرية كوردية يجب ألا تزيد عن ١٥ ألف شخص (كان في ذلك الوقت ٣ آلاف)، بما فيها القوات لغاية ٨ آلاف. (المصدر السابق. ملاحظة تشرشل على تقرير مالية ميسوبوتاميا ، ٢ نيسان ١٩٢١. مقتطف حول ميسوبوتاميا، ٢ نيسان عام ١٩٢١. مقتطف من تقرير الاجتماع السادس للجنة السياسية والعسكرى المختلطة).

(٣٥) المصدر السابق.

حساب ((الموارد البشرية الكوردية))، كما قدمت على هذا المنوال نتيجة مناقشة المسألة الكوردية في التقرير الختامي للمؤتمر، وجاء فيها((توصل المؤتمر إلى استنتاج مؤداه أن كل محاولةٍ لوضع المناطق الكوردية عنوة تحت إشراف الحكومة العربية ستصطدم، لا محالة، بالمقاومة)). ويجب وضع كوردستان تحت إشراف المندوب السامي المباشر وأن تتم إدارتان بصورة مستقلة عن العراق قبل أن يتمكن الكورد من الإدلاء برأيهم عندئذٍ سيغدو ممكناً تأليف التشكيلات الكوردية تحت قيادة الضباط الإنكليز، فهي ستدافع عن الحدود أفضل من الجيش العربي[٣٦].

وبهذا الشكل وضعت في مؤتمر القاهرة الأسس الرئيسة لسياسة بريطانيا العظمى الكوردية وضمن حدود ميسوبوتاميا في المرحلة الأولى، وكانت سماتها الاساسية هي: أولاً: التخلي الفعلي عن ضم الأراضي الكوردية الجنوبية المستدركة في سيفر الى الدولة الكوردية المستقلة.

ثانياً: فرض رقابة استعمارية صارمة على كوردستان الجنوبية. ثالثاً: مواجهة الدولة الكوردية العميلة في ميسوبوتاميا بمثيلتها من الدولة العربية بغية تطور الحركة الوطنية التحررية العربية والكوردية على السواء وبالضبط جرى في هذا المنحى أيضاً النهج السياسي للاستعمار البريطاني في العراق في عشرينات القرن الحالي ولغاية الأربعينات منه.

وكما ورد آنفاً لم تتخذ أية قرارات نهائية في القاهرة حول المسألة الكوردية، فلم يكن لدى تشرشل ولا مستشاريه تصور واضح حول الوضع السياسي المحدد الذي سيشكل في أقرب وقت، الأشكال التنظيمية التي يتخذها حكم الانتداب الذي فُرض على البلاد وواجه ترشيح الإنكليز للأمير فيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من دمشق – وتبيّن أن لا عمل له – لمنصب ملك العراق ومعارضة شديدة (ليس بين الكورد فحسب، بل ولدى جزء كبير من العرب وخاصة الشيعة). واستمر نطاق الحركة المعادية للاستعمار في الاتساع في المناطق الكوردية والعربية من البلاد على السواء، كما تكوّن وضع مضطرب لبريطانيا في إيران وتركيا حيث صُلب فيهما عود القوى المعادية للإمبريالية، وخاصة وأن الوضع كان متوتراً على الحدود العراقية – الإيرانية والعراقية – التركية التي تقسم كوردستان. ولهذا السبب أُقتصِر في مؤتمر القاهرة على ورقة المسودة لمستقبل نظام كوردستان الجنوبية وكما بينت الأحداث اللاحقة كانت هذه الطريقة لمعالجة القضية الكوردية في العراق بعيدة النظر[٣٧].

---

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) انتهى المؤتمر في القدس

ثانياً: الوضع في كوردستان الجنوبية

في البداية اعتبرت السلطات البريطانية في العراق أنها تسيطر على الموقف في كوردستان العراق الذي لم يبعث لديها مخاوف كبيرة، فقد تم إخماد بؤرة الانتفاضات الكوردية الرئيسة، ولم يكن للكورد دور ملحوظ في ثورة ١٩٢٠ العراقية. ورفض الكورد الاشتراك في الحكومة العراقية المؤقتة الأولى التي شكلها الإنكليز (تشرين الأول ١٩٢٠) برئاسة عبدالرحمن الكيلاني، ولكن كما لاحظ مايكل بروكس، وبحق، ((أن موقف الكورد العدائي من الحكومة العراقية كان يرضي بريطانيا وإلى حدٍ ما))، لأنه قدّم لها ذريعة لإبقاء قواتها العسكرية في بغداد، وكانت وسيلة ضغط على الحكومة العراقية للتهديد بمنح الكورد الاستقلال[٣٧]. كما أن الدعاية المعادية للإنكليز الصادرة من تركيا لم تكن تقلق لندن كثيراً، ذلك أنها لم تترك في الفترة الأولى تأثيراً ((ضاراً)) على العشائر في كوردستان الجنوبية[٣٨].

كانت نتائج القاهرة مناسبةً تماماً للأوساط الاستعمارية البريطانية، بما في ذلك الإدارة العراقية، وكان واضحاً أن الدولة الكوردية التي أعدت لها **سيفر** لن تتشكل (مع أنهم لم يتحدثوا في القاهرة عن ذلك مباشرة)، إذ أن الحركة الوطنية – التحررية التركية قد قضت على معاهدة **سيفر** ذاتها.

ولكن هذا الانعطاف، الذي لم يكن ملائماً للاستعمار البريطاني بوجه عام، استجاب، (ولو بصورة مؤقتة)، لمصالحه الخاصة في العراق، إذ إنه استبعد إمكانية انضمام المناطق الكوردية في ميسوبوتاميا إلى ((كوردستان المستقلة))، في حين أن مثل هذا الشكل (من وجهة نظر لندن) كان خطيراً منذ البداية، اذ إنه لم يكن مقبولاً إلاعند فرض حماية بريطانيا الفعلية على معظم كوردستان، الأمر الذي كان محفوفاً بعقبات غير قليلة. وعندما بات انهيار معاهدة **سيفر** محتوماً آثر المحتلون الإنكليز اختيار آفاق أقل إغراءً، لكنها كانت واقعية، وهي إخضاع كوردستان الجنوبية لسلطة إدارة الانتداب الشديدة في بغداد.

---

(٣٨) مايكل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ص١١٠.

(39) Longrigg, p.130.

وبدهي أن هذا النهج كان منافياً تماماً لمنح أية إدارة ذاتية فعلية للكورد العراقيين.

ولكن لم يرغب الإنكليز أيضاً وضع الكورد في صفٍ واحدٍ مع العرب، أي إخضاعهم عملياً لسلطة حكومة بغداد العميلة، وهذا ما كان من شأنه إعاقة انتهاج سياسة ((فرق تسد)). وكتب لونغريغ بأن كورد الموصل والسليمانية وكركوك الذين لم يكونوا جاهزين أبداً للإدارة الذاتية قد يشعرون بعدم الارتياح في الدولة العربية[٤٠] التي اعتبرت حكومتها هذه المناطق جزءاً متكاملاً من العراق. ولهذا أقام الإنكليز نظاماً إدارياً خاصاً في كوردستان العراق على هدي مقررات مؤتمر القاهرة ،وكان هدفهم فرض الإشراف البريطاني المباشر على المناطق الكوردية في العراق لوضعها في مواجهة بغداد من جهة، وعدم السماح لتطور النزعات الانفصالية من جهة أخرى، وكانت الأراضي التي يسكنها الكورد منقسمة، وحسب بيان المندوب السامي في العراق الصادر بتاريخ ٦ أيار عام ١٩٢٠، تم فرض النظام الإداري التالي في كوردستان الجنوبية.

سيتم إدارة لواء الموصل كجزء متكامل من العراق حيث تشكل مناطقه الكوردية الواقعة تحت إشراف الضابط السياسي البريطاني كياناً خاصاً، أما المناصب الإدارية الدنيا فقد يشغلها الكورد أو العرب الناطقين باللغة الكوردية، ولكن المندوب السامي يقوم بإجراء جميع هذه التعيينات. وسيصبح الضباط السياسيون الإنكليز ((مستشارين)) للإدارة في أربيل وكويسنجق وراوندوز وتشكل السليمانية ((متصرفلك)) يديرها متصرف يجري تعيينه من قبل المندوب السامي ومستشاريه الإنكليز الذين يتمتعون بصلاحيات غير محدودة. ويجب أن يكون القائمقامون من الإنكليز مؤقتاً، ومن ثم يستبدلون بالكورد، وجرى تعيين متصرف مستقلٍ في كركوك[٤١].

وعلى هذا النحو انقسمت كوردستان العراق إلى أربع وحدات إدارية تجري إدارتها بطرق مختلفة إسمياً، لكنها تخضع عملياً لرقابة شديدة من سلطات الاحتلال البريطانية. واعترف إدموندز بأن هذا النظام الإداري وإن لم يعط ((مفعولاً شكلياً)) فقد سمح عملياً للمندوب السامي بالتدخل وبنشاط في الشؤون الكوردية لغاية عقد المعاهدة مع تركيا عام ١٩٢٦، وفي

---

(٤٠) المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١.

(٤١) المصدر السابق، ص١٢٠-١٣١.

Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p.119.

الواقع حتى نهاية وجود نظام الانتداب عام ١٩٣٢[٤٢]، وقد كان النظام الذي فرضه الإنكليز على كوردستان العراق شبيهاً إلى حد كبير بالذي كان قائماً في عددٍ كبير من مناطق الهند البريطانية، أي أنه كان نظاماً كولونيالياً بصرف النظر عن وجود إدارة كوردية محلية في مكانٍ ما وعلى مستوى متدن جداً.

وقد لاحظ بروكس، بحق، ((بالطبع لم يكن بوسع الدبلوماسيين في الإمبراطورية التفكير بصورة جدية في منح الاستقلال الذاتي التام لسكان منطقة هامةٍ مثل ميسوبوتاميا وأردف قائلاً: ((ولكن أحدثت الانتفاضات الكوردية المستمرة على العموم حالة حرجة كبيرة)). واستشهد بما قاله الدبلوماسي الشهير هارولد نيكولسون الذي اشتكى من ((أن الكورد الذين ظلوا غير مبالين عندما أردنا أن ننفخ فيهم الروح القومية أصبحوا وعلى حين غرةّ يبدون الاهتمام ((بالبنود الأربعة عشر)) في عام ١٩٢٢ وليس في حينه أبداً)) [٤٣]. وفي حقيقة الأمر كان ذلك سابقاً، فقد أثار فرض النظام الإداري البريطاني الكولونيالي، بشكله ومضمونه في المناطق الكوردية من العراق، مقاومة شديدة على الفور من السكان كافة.

ومن بين اسباب ازدياد التذمر بين صفوف السكان الكورد في العراق إدخالُ الإنكليز السلطة العربية إلى البلاد، حيث اعتبر الكورد ذلك تطاولاً على حقوقهم القومية ودليلاً على عدم رغبة الإنكليز منحهم الإدارة الذاتية التي وعدوا بها حسب معاهدة **سيفر** و((على انفراد)) أيضاً. وقد طرحت حكومة الكيلاني المؤقتة في تشرين الأول عام ١٩٢٠، ((وبصورة حادة، مسألة مستقبل المناطق الكوردية))، لا سيما أنه اشتدت في هذه الآونة بالذات الدعاية التركية بين صفوف الكورد في العراق، التي حاولت إقناعهم بضرورة الحفاظ على الوفاء للسلطان والخليفة[٤٤]. ورفضت أكثرية الكورد في العراق تأييد هذه الحكومة، وانتقدوا بشدة القانون التشريعي الذي تجاهل ((حقوق الكورد الخاصة وفق معاهدة **سيفر**)) [٤٥].

---

(42)في حقيقة الأمر تدخل الإنكليز بنشاط في شؤون كوردستان العراق وفي وقت متأخر وحتى ثورة تموز عام ١٩٥٨، Edmonds, p.119-120 .

(٤٣) بروكس، ص١١٠.

(44) Edmond, p.118.

(45) Longrigg, p.127-128.

ولم يكن صيف عام ١٩٢١ في العراق حاراً من الناحية المناخية فحسب، بل ومن الناحية السياسية أيضاً. فقد جرى في ذلك الوقت تتويج الأمير فيصل بن حسين الهاشمي على العرش. ومما لا شك فيه أن هذا الترشيح كان يرضي الإنكليز وحدهم، حيث لم يكن لفيصل في البلاد ذاتها أية دعائم يستند عليها ولم يتمتع بشعبية بين صفوف الشعب ولا في المقاطعات القومية. فلم يكن مقبولاً لكونه سنياً لدى العرب — الشيعة الذين كانوا يؤلفون ٦٠ بالمئة من سكان البلاد، بل ولم يتمتع بشعبية في كل مكان بين صفوف السنّة أيضاً. ولم يتم تنصيبه على العرش في ٢٣ آب عام ١٩٢١، إلا بعد ضغط شديد ومتواصل من سلطات الاحتلال البريطانية. وفي ما يتعلق بالكورد، فقد ناصبت غالبيتهم العظمى الملك الجديد عداءً شديداً حيث رأوا فيه رمزاً للسلطة العربية العميلة والبغيضة، أضف إلى ذلك أنه جرى تتويجه تحت رحمة المحتلين الإنكليز. و لم يشارك في انتخاب الملك،سوى أعيان الكورد من إربيل ومن مناطق لواء الموصل جزئياً، وقد صوَّت ممثلو كركوك ضد ترشيح فيصل، في حين أن السليمانية لم تشارك في عملية التصويت بوجه عام. بيد أنه حتى الذين صوَّتوا لمصلحة الملك فيصل طالبوا الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية وبالاستقلال الذاتي بالدرجة الأولى[٤٦].

وفي هذا الوقت بالذات ارتسم، بعد ركود قصير، نهوض جديد للحركة الكوردية القومية في المملكة العراقية الواقعة تحت الانتداب. كما أصبح الوضع متوتراً في السليمانية وفي وادي شهرزور، حيث وقعت الاضطرابات بين صفوف عشائر هه ورامان بقيادة محمود خان ديزلي من أنصار الشيخ محمود سابقاً، أضف إلى ذلك أنه كان مرتبطاً بالكماليين، ووقعت هجمات الكورد على حلبجة، كما انتشرت القلاقل والاضطرابات بين عشائر الجاف التي كانت تتزعمها ((ليدي)) [*] عدلة خانم[٤٧]، واندلعت بؤر الاضطرابات في بشدر، وعقرة وفي غيرهما من المراكز السكانية في كوردستان الجنوبية، كما تعرضت رانية لهجمات الكورد حيث عمل فيها وبنشاط عملاء الأتراك، واستخدم هنا، وللمرة الأولى، الطيران الإنكليزي لقمع الكورد وعلى نطاق

---

(٤٦) كمال مظهر أحمد الحركة الوطنية — التحررية في كوردستان العراق، ص٩٣-٩٥" و Longrigg, p.133.

(*) إمرأة متزوجة من الأوساط الارستقراطية.

(٤٧) وكان لدى الكورد زعماء العشائر من النساء أيضاً وكثيراً ما كن من أرامل الزعماء المشهورين (مثل عدلة خانم).

واسع، وحسب أقوال ادموندز خاض الشيوخ البرزنجيون ((حرب أعصاب مكثفة تحت واجهة القومية الكوردية)) مطالبين بعودة الشيخ محمود من المنفى[٤٨].

وفي أواخر عام ١٩٢١ ثارت عشيرة سورجي في شرق لواء إربيل التي جعلت السلطات العسكرية في حيرة من أمرها منذ زمن طويل. واتخذت المعارك الجارية في مشارف راوندوز طابعاً ضارياً. وقد تمكن الإنكليز من قمع الانتفاضة بصعوبةٍ كبيرة، وفي أعقاب قصف جويّ كثيف بالقنابل، الذي اتسم حسب تعبير صحيفة ((نير إيست)) [٤٩] الواسعة الانتشار والناطقة باسم الأوساط الاستعمارية في بريطانيا ((بفعالية معنوية)) كبيرة[٥٠]. ومما بعث القلق الكبير في نفوس الإنكليز صلةُ الثوار الكورد في راوندوز بعملاء الأتراك[٥١]. كما استمرت انتفاضات الكورد في شمال وشمال شرق العراق خلال النصف الأول من عام ١٩٢٢ و قد جرت معارك حامية الوطيس في مشارف حلبجة بوجه خاص (كانون الثاني عام ١٩٢٢)، وفي جم جمال (أيار عام ١٩٢٢) حيث ثارت عشيرة هماوند الكبيرة[٥٢].

وقصارى القول، لم يشعر الإنكليز أبداً بأنهم أسياد الوضع في كوردستان الجنوبية، وفضلاً عن ذلك ازدادت مصاعبهم شهراً تلو الآخر، إذ عانوا كثيراً من نقص شديد في القوات البرية وفي الموارد المالية للقيام بحملات تأديبية ضد الكورد العصاة. ولم يكن الطيران وحده كافياً، رغم فعاليته، لإحراز نصرٍ نهائي على الكورد. كما سمحت لهم نجاحات الكماليين العسكرية والسياسية في عام ١٩٢١ ومطلع عام ١٩٢٢ بتشديد تدخّلهم في كوردستان الجنوبية، الأمر الذي جعل الوضع أكثر تعقيداً. وقام عملاء الأتراك (رمزي بك الذي عيّنه الأتراك قائمقاماً على راوندوز بصورة تعسفية، والعقيد علي شفيق بك المعروف بلقب أوزديمر، وغيرهما) بدعاية

---

(48) Edmonds. P. 122-123.

(٤٩) في ما بعد صدرت الصحيفة تحت عنوان.((Near east and Indian)) و ((Great Britain and the))

(50) The Near East: October. 1921. No 543, p. 402.

(٥١) كمال مظهرأحمد، الحركة الوطنية التحررية في كوردستان العراق، ص٩٦-٩٧.

(٥٢) المصدر السابق، ص٩٧-٩٨،

The Times; 02-01. 1922, The Near East; 1923, N: 645, September 20m p. 299-300.

واسعة لمصلحة الأتراك ولمذهب الجامعة الإسلامية بين صفوف العشائر الكوردية في شمال العراق، وقدموا لها السلاح والذخيرة والمال ودعوا إلى القيام بانتفاضة عام ضد السيطرة الإنكليزية(٥٣).

وتوصلت سلطات الاحتلال البريطانية في العراق بحكم الظروف الناشئة إلى استنتاج مؤداه أنه لا تكفي القوة العسكرية وحدها لقمع الانتفاضات الكوردية، فمن الضروري تدعيمها بالوسائل السياسية، ومن بينها كانت وسائلٍ تقليدية مثل تأليب فريق من العشائر ضد الآخر والاستفادة من الخلافات بين العشائر. فمثلاً: تمكّن الإنكليز من استمالة رئيس عشيرة بشدر بابكر آغا إلى جانبهم بعد أن أوقعوا الخصام بينه وبين عباس آغا من أفراد عشيرته، وكان نصيراً للشيخ محمود. وقد تعاون بابكر آغا مع أوزديمر وغيره من عملاء الأتراك بوجه عام، وكان حسب أقوال إدموندز من أقطاب النفوذ البريطاني في كوردستان الجنوبية، وقدرت الأعمال المعادية له بمثابة أعمال ضد حكومة بغداد(٥٤).

بيد أن بابكر آغا ومَن كان على شاكلته لم يكن لهم نفوذ يذكر، ولم يكن لهم تأثير كبير على مجرى الأحداث في كوردستان الجنوبية. وفي صيف عام ١٩٢٢ عندما كانت المنطقة كلها في حالة غليان، وتقلّص النفوذ البريطاني تقلصاً شديداً، طرحت أمام سلطات الانتداب مسألة استمالة شخصيات كبيرة مثل الشيخ محمود وسيد طه إلى جانبها.

وعللت ضرورة عودة الشيخ محمود من منفاه في الهند بالسعي إلى ((ملء الفراغ)) (٥٥)، وعقد الإنكليز الأمل على جعل هذه الشخصية التي تعد من أكثر الشخصيات نفوذاً وشعبية في كوردستان كلها، تنصاع لإدارتهم بغية النيل من الاستياء الشعبي العام في الألوية الكوردية، كما كان ذلك ضرورياً لأغراض تقوية التأثير البريطاني على القيادة العراقية الحاكمة التي أرغموها في هذه الفترة بالذات على السير في طريق عقد معاهدة جائرةٍ مع بريطانيا (في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢)، وجرى نقل الشيخ محمود إلى الكويت، ووصل في أوساط أيلول عام ١٩٢٢ إلى بغداد، ومن ثم سافر إلى السليمانية في ٣٠ أيلول ظافراً، يرافقه الرائد نوئيل.

---

(٥٣) كمال مظهرأحمد، الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان العراق، ص٩٨-٩٩" منيتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص١٩٩-٢٠٠.

(54) Edmonds, p. 230.

(55) Longrigg, p.145.

ولم يكشف الشيخ محمود عن أوراقه، إلى حين، موهماً الإنكليز بأنه سوف ينصاع لأوامرهم، لكنّه بعد أن استقر به المقام في السليمانية تصرّف بصورة مستقلة تماماً، ففي أوائل تشرين الأول نصب نفسه حكمتداراً على كوردستان، أضف الى ذلك أنه تصرف كحاكم مستقل، وكان يعامل نوئيل معاملة مبعوث أجنبي أكثر من كونه ممثلاً للمندوب السامي. وفي تشرين الثاني نصب نفسه ملكاً وشكلت حكومة الدولة الكوردية برئاسة شقيق الشيخ محمود، الشيخ قادر (الذي أصبح قائداً عاماً للجيش أيضاً).

ولا يجوز الاستخفاف بهذا الحدث ولا المبالغة في تقديره. وبالطبع لم يكن يجري الحدث البتة عن أية دولة كوردية موجودة فعلاً، فقد شملت سلطة الشيخ محمود الجغرافية لواء السليمانية وحده، أي جزءاً من كوردستان الجنوبية، زد على ذلك أنه لم يكن الجزء الأكبر. ومن الناحية الاجتماعية والسياسية لم تخرج ((مملكة)) الشيخ محمود عن إطار الإمارة الكوردية الإقطاعية التقليدية مع سلطة حاكم متسلط. ودخل ممثلو القيادة العشائرية الإقطاعية والإكليريكية والمنحدرين من أوساط التجار إلى الحكومة الكوردية ويجوز لنا أن نسمي عدداً منهم فقط بالمثقفين اصطلاحاً، ذلك أنهم كانوا يعملون في مجالات الإبداع الفني وفي الصحافة الكوردية القومية الناشئة، ولم يكن ((للمملكة)) أي أساس اقتصادي واقعي وهادف، كما غاب عنها ما يشبه الجيش النظامي، فقد كانت قوات الشيخ محمود المسلحة تتألف، كالسابق، من قوات العشائر. وجرى القيام ببعض الخطوات لتكوين السمات الخارجية الضرورية للاستقلال (إصدار الأوراق النقدية والطوابع والقيام بجمع الضرائب وجعل اللغة الكوردية لغةً رسمية وتأسيس أجهزة الصحافة باللغة الكوردية). إلا أن هذا كله لم يكن كافياً لأجل التلاحم الداخلي وتعزيز أركان الدولة الجديدة. بل وأن الفترة الزمنية التي مرت على قيامها كانت قصيرة جداً بلغت عدة أشهر فقط،" وأخيراً انعدم تماماً أيّ وضع حقوقي دولي ((لمملكة)) الشيخ محمود حيث لم يعترف به أحد.

ومع ذلك لعبت دولة الشيخ محمود العابرة دورها وتركت أثراً ملحوظاً في التاريخ الكوردي، ويتحدد الموقف منها وبالدرجة الأولى لكونها نشأت بالضبط في مجرى نضال الشعب الكوردي المعادي للاستعمار في كوردستان الجنوبية، وبعبارة أخرى، كان هذا أول تكوين لدولة (وعلى الأرجح شبه دولة) معادية للإمبريالية على أراضي كوردستان التي برزت في موقف اتسم بنهوض الحركة الثورية الوطنية – التحررية في مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر، وفي بداية عصر انهيار النظام الكولونيالي للإمبريالية[٥٦].

---

(56) Edmond, p. 230.

ولاشك أن هذا الحدث كان له أهمية تقدمية. وليس بوسع سيادة القوى الإقطاعية — الإكليريكية — في القاعدة الاجتماعية ((للمملكة) وفي قيادتها السياسية، ولا مقاييسها الصغيرة، ولا ضعفها العسكري والسياسي وقصر عمرها من تبديل هذا التقويم.

ومعروف للجميع أن المعاصرين يلاقون دائماً صعوبةً في إعطاء تقويم موضوعي لهذا الحدث التاريخي أو ذاك، أكثر مما يلاقيه المؤرخون الذين يقفون على مسافةٍ زمنية منه. ولقد استخف رجالات الاحتلال في الشرق الأوسط بالشيخ محمود برزنجي، حيث فكروا بطريقة تقليدية متبعة، وعاملوه كما كانوا يعاملون زعيماً عشائرياً تقليدياً يجوز معاقبته أو الصفح عنه حسب حاجة السياسة البريطانية الحالية. فبعد أن أعادوه إلى العراق واستقر به المقام في السليمانية عقدوا الأمل على تحويله إلى أداة للصراع ضد النفوذ التركي المتزايد في شمال العراق. وكان ذلك مهماً لا سيما أن الوضع السياسي الذي تغيرّ بصورة جذرية في الشرق الأوسط احتاج إلى استبدال معاهدة سيفر الباطلة، ودون إبطاء، بمعاهدة سلمية جديدة مع تركيا. أما الكماليون فقد اعتزموا، وهم في اوج انتصاراتهم على المتدخلين، تقديم دعوات مضادة وخطيرة إلى دول الائتلاف حول مسائل سياسية وإقليمية كثيرة، بما فيها المتعلقة بولاية الموصل سابقاً. ولهذا الغرض شددوا من نشاطهم الاستخباراتي — السياسي بين العشائر الكوردية فيها.

إلا أنّه تبيّن أنّ هذه المخططات كانت باطلة، فلم يفكر الشيخ بمقولات عشائرية، بل قومية. ولم يعتزم ابداً القيام بدور البيدق في اللعبة البريطانية، فقد كانت له أهدافه الخاصة وتكتيكه الخاص في النضال القادم. وكان الخطر الأكبر الذي يحدق بشعب كوردستان الجنوبية يأتي من المحتلين الإنكليز وأذنابهم في بغداد في تلك الآونة. ولم يكن الشيخ ضد الاستفادة من المساعدة التركية ضدهم، لاسيما أنه لم تكن لدى الأتراك قوات عسكرية كبيرة للقيام بعمليات في شمال وشمال شرق العراق، معتمدين أكثر على تنظيم حركات عميلة بين العشائر الكوردية ضد الإنكليز.

غير أن الإنكليز في الأيام الأولى فقدوا الأمل في استغلال الشيخ لمصالحهم، ولكن عندما انكشف لهم أن ملك كوردستان يمارس نشاطه الوطني بصورة مستقلة التجأوا إلى خطتهم المعروفة في شق صفوف الكورد وإشعال نار العداء بين العشائر. وكتب ادموندز، الذي أصبح فيما بعد ضابطاً سياسياً في كركوك ومؤلف أفضل كتاب إنكليزي عن الوضع في كوردستان العراق في تلك السنين، يقول: ((شق النزاع مع الشيخ محمود كوردستان الجنوبية من فوق إلى

تحت)) [٥٧]. وكان بوسعه أن يضيف أن هذا الانشقاق قام به الإنكليز أنفسهم ولحدٍ كبير، حقاً أنه كانت ثمة أرضية موضوعية لذلك، انحصرت في فقدان الرغبة في الخضوع لدى القيادة الإقطاعية العشائرية والتجارية في إربيل وكركوك وغيرهما من المراكز في كوردستان الجنوبية كسلطة حاكم السليمانية المتخلفة نسبياً. كما التجأ الإنكليز، مستغلين وبشكل واسع، التشتت الكوردي التقليدي إلى المناورة السياسية على نطاق العراق كله في الصراع ضد تعاظم نزعات الشيخ محمود السياسية الكبيرة. وفي ٢٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ وجّه ادموندز بياناً باسم الحكومة البريطانية إلى الزعماء الكورد سلّمه – بالمناسبة – لأول واحد منهم، وهو الشيخ عبدالكريم، العدوّ اللدود للشيخ محمود، وجاء فيه ما يلي: تعترف الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الكورد القاطنين ضمن إطار الحدود العراقية في تشكيل حكومة كوردية ضمن هذه الحدود، وتأمل الحكومتان أن تتوصل مختلف العناصر الكوردية – وبصورة أسرع قدر الإمكان – إلى اتفاق بينها حول الأشكال التي يجب أن تتخذها هذه الحكومة، وحول الحدود التي ستعمل ضمنها بأن يرسلوا ممثلين مسؤولين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والعراقية)) [٥٨].

ولم يتضمن هذا الإعلان أية تعهدات محددة لأسياد العراق الإنكليز حول منح الكورد إدارة ذاتية حقيقية ولو كانت ضمن إطار الحكم الذاتي. ويبدوا أن الشروط غير الواقعية المتعلقة بالاتفاقية بين (مختلف العناصر الكوردية)) لم تلغ نتائج المفاوضات المفترضة بين الكورد والسلطات الأنكلوا – عراقية فحسب، بل إمكانية تشكيل ((الحكومة الكوردية)) ذاتها. وفي الواقع كان الإعلان يرمي الى تقديم الدعم السياسي لخصوم الشيخ محمود في كوردستان العراق، وبذلك يتم توسيع هوّة الانشقاق وتعميقها في المعسكر الكوردي، ولقد حقق الإنكليز هذا الهدف. وأخذت العلاقات تسوء بين حكومة الشيخ محمود والسلطات البريطانية في العراق بصورة سريعة، وخاصة بعد أن فشلت السلطات البريطانية المفاوضات المقررة إجراؤها في كركوك مع الوفد الكوردي برئاسة الشيخ قادر حول إقامة الحكم الذاتي للكورد العراقيين متذرعة بعدم تسوية

---

(٥٧) المصدر السابق، ص٣١٢.

(٥٨) جاء في نص البيان الوارد في كتاب كمال مظهرأحمد، الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان العراق ص١٨٠، ((الدولة الكوردية)) مرتين بدلاً من ((الحكومة الكوردية)) حيث كان خطأ (في النص الإنكليزي – government).

قضية الموصل[٥٩]. ومن جانبه قام الشيخ محمود بتوثيق الاتصالات مع الاستخبارات التركية في شمال العراق ورئيسها أوزديمر. صحيح أن حاكم السليمانية لم يعقد العزم أبداً على التضحية بمصالح الكورد القومية أمام الأتراك، ولا سيما المساهمة في إعادة السيطرة التركية على كوردستان الجنوبية، فقد كان يتوخى في تقاربه مع الأتراك أهدافاً تكتيكية صرفة كان الغرض منها ممارسة الضغط على الإنكليز وإرغامهم على تقديم التنازلات. وبالمناسبة نشير إلى أن نهج الأتراك أيضاً كان مماثلاً إزاء حركة الشيخ محمود، مع أن أهداف الأتراك كانت متناقضة تماماً"إذلم يكن هدفهم استقلال كوردستان الجنوبية،بل ضمها الى تركيا. وكما يلاحظ ادموندز فإن أوزديمر ((تملّص وبدهاء)) من إعطاء أية ضمانات للكورد حول حماية حقوقهم[٦٠]. ولكن مهما تكن أهداف الأطراف المختلفة، فإنّ انتعاش الاتصالات بين ((الملك الكوردي)) والاستخبارات التركية في شمال العراق قد صبّ الزيت على نار العداء المتزايد بين السليمانية وبغداد. وكتب ادموندز يقول: ((من المشكوك فيه إحراز تقدم في ظل مثل هذه الظروف على طريق حل القضية الكوردية)) [٦١]. كما باءت بالفشل محاولات إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الشيخ محمود، ذلك أن ممثلي الأخير، وحسب اقوال ادموندز قد جاؤوا إليه ((بتعليمات غير عادية)) [٦٢]. وحسب معطيات السلطات البريطانية أعدّ الشيخ محمود للقيام بانتفاضة كبيرة في لواء كركوك ورفع العلم الكوردي فوق رانية. وسار الأمر بسرعة نحوقطيعة نهائية بين حاكم السليمانية والسلطات البريطانية في العراق.

وفي الوقت ذاته اشتد التدخل التركي، الأمر الذي أثار قلق الإنكليز بشكلٍ خاص، وتوغلت المفارز التركية النظامية والكوردية غير النظامية بقيادة الضباط الأتراك في شمال العراق مراراً، ونشطت من عملياتها، خاصة في مناطق راوندوز ورانية مكبدة القوات الأنكلو – هندية خسارة كبيرة. كما حاربت المفارز الآشورية إلى جانب الكورد أحياناً، رغم جميع محاولات الإنكليز في زرع الشقاق والفتنة بين الكورد والآشوريين. ولم تحقق غارات ((القوات الجوية الملكية)) الكثيفة

---

(٥٩) المصدر السابق، ص١٠٨، مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص٢٠٤.

(Edmond, p. 314.(60

(٦١) المصدر السابق، ص٣١٣.

(٦٢) المصدر السابق، ص٣١٣.

النتائج المرتقبة، وألحقت خسائر فادحة بالقرى الكوردية (وخاصةً في راوندوز ورانية) وبقطعان الماشية، لكنها لم تتمكن من تحطيم روح المقاومة لدى الشعب الكوردي[٦٣].

وفي أوائل عام ١٩٢٣ اصبح الجزء الشمالي – الشرقي من كوردستان العراق (بما فيه أهم المراكز الاستراتيجية في راوندوز) عملياً تحت سيطرة المفارز التركية – الكوردية. وقد جرى النشاط التخريبي – الإرهابي الذي اتسع نطاقه في هذه المنطقة، وكان موجهاً ضد الوجود البريطاني بدعم وتخطيط والي دياربكر إحسان باشا، الذي بعد أن قمع الحركة الكوردية في جنوب شرق الأناضول لم يكن ضد حصرها في الجنوب ضمن إطار العراق، بغية إلحاق خسارة عسكرية وسياسية ببريطانيا، الخصم الرئيسي لتركيا الكمالية في ذلك الوقت[٦٤]. ولم يخصص للتصدير القومية الكوردية وحدها، بل وأفكار مذهب الجامعة الإسلامية" فمثلاً: قام الكماليون بتوزيع منشور في شمال العراق تحت عنوان ((بيان الاتحاد الإسلامي)) وكان موجهاً ضد الملك فيصل، حيث أُعلن أن سلطته غير شرعية ومنافية لمبادئ الخلافة، وحُظر ذكر اسمه أثناء الخطبة[٦٥]. ودعا ((قائد جبهة الجزيرة)) التركية الكورد إلى ((الجهاد المقُدس)) وإلى ((الوحدة مع الحكومة العثمانية)) وإلى محاربة بريطانيا وفيصل، ومنح أوزديمير نفسه لقب ((قائد الانتفاضة الوطنية)). وكانت دارجة النداءات التي قام بنشرها المبعوثون الأتراك على استمارات ((قيادة الأمة الإسلامية في العراق وفي كوردستان)). جرى بمعرفة مصطفى كمال والمقربين منه تشجيع اتصالات العناصر الموالية لتركيا في كوردستان العراق مع أنصارهم في كوردستان إيران، وقد أرسل ((وفد كوردستان) برفقة ٥٠ جندياً تركياً إلى الأراضي الإيرانية (الى فيزنا إلى الجنوب من بحيرة أرمية)[٦٦].

وبالطبع فإن جميع هذه التسميات المثيرة ("الجبهات"" القواد") كانت وهمية وترمي إلى إحداث تأثير دعائي، بيد أن آفاق قيام إتحاد تركي – كوردي كانت مكروهةً جداً بالنسبة

---

(63) Daily News. 08. 09. 1922, The Evening Standart. 07. 09. 1922, The Tomes. 08. 09. 1922. (Oriente moderno. No. 4, 15 sttember 1922, p. 235-136), Morning post 15. 01, 1923 (Oreint moderno. No9, 15 Febraio 1923, p.541)

(64) The times. 11-11-1922 (Oriente moderno. No7, 15 Dicembre 1922).

(٦٥) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). عرض لبرقية ب. كوكس إلى ونستون تشرشل بتاريخ ١٥ ايار عام ١٩٢٢.

(66) Edmond, p. 246-247.

للإنكليز حتى ضمن إطار العراق وحده. أضف إلى ذلك أن نفوذ حكومة محمود برزنجي أشتد بسرعة كبيرة وبات يكتسب أهمية كوردستانية عامة. وفي عام ١٩٢٢ وصل شريف باشا إلى بغداد رغبة منه في إقامة التعاون مع الشيخ محمود. وفي الوقت ذاته تولّى إدارة شؤونه الخارجية(٦٧)، بيد أن الأمر لم يذهب أبعد من استطلاع تمهيدي.

وأقنع تقارب الشيخ محمود مع الأتراك، ولو لأغراض تكتيكية، الإنكليز في أن رهانهم على تدجين حاكم السليمانية كان خاسراً. إلا أن الإداريين البريطانيين في العراق كانوا ماهرين جداً في الممارسة الكولونيالية بحيث لا يجهزون مسبقاً طرائق احتياطية دون التفكير في تكوين دعائم لهم في شخص الزعماء الكورد الآخرين ذوي النفوذ، وبالطبع كان سيد طه أولهم.

وكما بيّننا سابقاً، كان لعلاقات الإدارة البريطانية مع هذا الإقطاعي الكوردي صاحب النفوذ تاريخها" فقد انتعشت بوجه خاص بعد إخماد انتفاضة الشيخ محمود الأولى في عام ١٩١٩. فقد وصل في ذلك الوقت سيد طه إلى بغداد، وأقسم اليمين في المسجد الكبير في العاصمة العراقية بولائه للإنكليز، كما بقي أفراد أسرته فيها كرهائن، أما سيد طه نفسه فقد تسلّم من الحكومة الإنكليزية راتباً تقاعدياً مقداره ١٠٠٠ روبيه وحق احتكار جباية ضريبة الملح من المناطق الكوردية الواقعة تحت حكمه(٦٨). وسعى الإنكليز في مرحلة ما بعد **سيفر** إلى إقامة علاقات وثيقة مع سيد طه.

واصدر ارنولد ويلسون يوم التوقيع على معاهدة **سيفر** تعليمات إلى الضابط السياسي البريطاني في إربيل تتعلق بكيفية التعامل مع سيد طه، حيث كان عليه التركيز على شرح المواد ((الكوردية)) في المعاهدة بالصورة المناسبة(٦٩)، وظلت التعابير التي شرحوا بها بالضبط مواد معاهدة **سيفر** للزعيم الشمديني خافية، لكن المفاوضات مع سيدطه سلطت الأضواء على عددٍ من الجوانب الهامة في العلاقات الأنكلو – الكوردية المتبادلة في مرحلة ما بعد **سيفر**.

ولقد ابدى سيد طه أثناء الأحاديث مع الضابط السياسي البريطاني عن عزمه على الدفاع عن مصالحه بالدرجة الأولى وليس عن مصالح بريطانيا مطلقاً. أما أهدافه السياسية فقد انحصرت من

---

(67) Bosphore. 27-03-1922. (Oriente moderno, No4, 15 Settembre. 1922, p.244.

(٦٨) أوغلو كورد، الكورد والإمبريالية))، نشرة دورية لصحافة الشرق الأدنى، العدد ١٣-١٤، ١٩٣٢، ص١١٦.

(٦٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية رقم ٩٦٣٧.

جهة في إطار تصوراتٍ تكون نموذجية لزعيم كوردي إقطاعي تقليدي ومنافق سياسي كما أظهر نفسه خلال الحرب العالمية، ومن جهة أخرى كان يلاحظ في نشاطه تأثير أفكار العصر التحررية وأهدافه القومية الكوردية. ويكمن في هذا التشابك الغريب للأهداف التقدمية والرجعية العُقد في إعطاء تقويم لنشاط الزعماء الكورد من أمثال سيد طه أو إسماعيل آغا سمكو.

وقام سيد طه مستشهداً بمراسلة القائد العسكري الكوردي جاويد بك من بيازيد مع سمكو بإحاطة محدثه الإنكليزي عن تقدم البلاشفة باتجاه الحدود التركية – الإيرانية ورغبتهم في استغلال الأرمن لكي يقوموا مع الأتراك بطرد الإنكليز من إيران وميسوبوتاميا. وسأل الإنكليزي عن الموقع الذي سيمر فيه خط الدفاع ضد البلاشفة، وحسب رأيه، لا يصلح إيران للقيام بهذا الدور، وإن ((الحاجز)) بين الإنكليز والبلاشفة يجب أن يمر في كوردستان وأنحى باللائمة على الإنكليز لعدم ثقتهم بالكورد. وينقل الإنكليزي ما قاله طه يقول: (((يخطئ الروس عندما يثقون بالجميع، أما نحن فنخطئ عندما لا نثق بأحد)) [٧٠].

وأظن أن خطة الزعيم الكوردي واضحة، وبالتأكيد فهو لا يحبّ البلاشفة وخشي من مجاورتهم، لكن الأمر الأهم بالنسبة له هو استغلال بعبع ((الخطر)) البلشفي لممارسة الضغط على الإنكليز كي يزيد هؤلاء من دعمهم السياسي للحركة الكوردية وله شخصياً، إذ كان يشرف على أهم منطقة في كوردستان من الناحية الاستراتيجية، عند ملتقى الحدود بين تركيا والعراق وإيران، وأدرك ويلسون على الفور ما تنطوي عليه رغبة الزعيم الكوردي من تهويل، ذلك أنه لم يصدق بواقع الغزو البلشفي لإيران والعراق. وكتب إلى الضابط السياسي في إربيل أنه يعتبر معلومة جاويد بك خدعة، ولا ينبغي اطلاع سيد طه على نوايا بريطانيا في شمال كوردستان، وعليه ألا يعقد الأمل على تأييد فعّالٍ من جانبها بوجه عام[٧١].

وكشف سيد طه في أحاديثه اللاحقة مع الضباط البريطانيين السياسيين في إربيل وفي الموصل عن أوراقه، فلقد قرر مجلس زعماء كوردستان برئاسة سمكو تشكيل دولةٍ كوردية على الحدود التركية – الإيرانية وبدعم بريطاني. واصبح ذلك ضرورياً بصدد انتصار السلطة السوفياتية في

---

(٧١) المصدر السابق، برقية الضابط السياسي في إربيل إلى أ. ويلسون ، رقم ٣٤٥٧، بتاريخ ١٩ أيلول عام ١٩٢٠، رقم ١١٤٢٨.

(٧١) المصدر السابق، برقية أ. ويلسون إلى الضابط السياسي في إربيل بتاريخ ٢٠ أيلول عام ١٩٢٠، رقم ١١٤٢٨.

أذربيجان وصداقة البلاشفة مع مصطفى كمال، الأمر الذي سمح للأتراك باستعادة أراضيهم السابقة، إذا لم تصبح كوردستان حاجزاً بين تركيا وميسوبوتاميا.

وشدّد طه على ((الخطر التركي)) بوجه خاص، فحسب أقواله تحافظ الإدارة التركية على نفوذها في عددٍ من مناطق كوردستان، وأكد على أن الأتراك يرغبون في ((اجتثاث القومية الكوردية من جذورها))، وتحقيق ما كانوا يصبون إليه إذا لم يقم الإنكليز بدعم الكورد. أما فكرة تشكيل دولةٍ كوردية فتلقى صدىً إيجابياً لدى عدد كبيرٍ من العشائر في جنوب شرق الأناضول. ولقد استمع الضابط السياسي البريطاني الرائد هيه في الموصل بتحفظٍ إلى هذا الخبر، لكنه أشار بعين الرضا إلى أن فكرة الاستقلال الكوردي قد انعكست في معاهدة الصلح، إلا أن عملية تحقيقها ستكون بطيئة بسبب الخلافات بين العشائر. وأيد بارتياح موضوع الخطر البلشفي، وخاصةً بسبب تعاون البلاشفة مع الأتراك[٧٢].

وأكد سيد طه أثناء لقاء جديد له مع الضابط السياسي في إربيل على أنه لا تقف العشائر في المنطقة الحدودية التركية – الإيرانية فحسب، بل عشائر شمدينان وتيريفوير وأورمية (الشكاك ومجموعة هكاري، وهركي، وحيدران وبك زاده وغيرها) إلى جانب قيام الدولة الكوردية، وعلى أسس فيدرالية، وبمساعدة بريطانيا وتحت حمايتها، هذه الدولة التي عليها أن تصبح حاجزاً في وجه الأتراك والبلاشفة، وطلب إرسال ضابط للاتصال وتقديم المساعدة بالسلاح والذخيرة. ولفت سيد طه الانتباه إلى المصاعب التي تعترض طريق تنفيذ بنود معاهدة **سيفر** في كوردستان (التركية) الشمالية ومع أن عشائر تلك المنطقة مستعدة للاتحاد في دولةٍ مستقلة في ظل الدعم المالي البريطاني، ويجب أن يسبق عمل اللجان الناجح، الذي أعدت له معاهدة **سيفر**، قيام وحدة بين الزعماء المتنازعين دائماً في اتحادٍ فيدرالي، لكن ذلك ما زال بعيد المنال. وأثار طه الخوف من جديد في نفس محدثه من الخطر البلشفي. ولقد توهم طه بوجود قواتٍ كبيرةٍ في حوزة البلاشفة في القفقاس زائد أنور باشا على رأس جيش يبلغ قوامه ٤٠ ألفاً من الأسرى العسكرين الأتراك. وتؤلف هذه القوى الجيشين الأحمر والأخضر المستعدين لشنّ هجوم على ميسوبوتاميا والهند، الأمر الذي يحول دونه الحاجز الكوردي ... الخ.

---

(٧٢) المصدر السابق، مذكرات الضابط السياسي في الموصل الرائد هيه إلى ويلسون رقم ٣٣٨ و٣٣٩ بتاريخ ٢١ أيلول عام ١٩٢٠.

ولم تترك هذه البراهين انطباعاً لدى الإنكليز، واعتبر سيد طه مثالياً صادقاً ومبالغاً في الخطر البلشفي، الذي كان له مع ذلك مصلحة مادية تماماً، وهي أن يصبح رئيساً للاتحاد الكوردي في ظل الدعم المعنوي والمالي من جانب بريطانيا. وحسب رأي الوكيل السياسي في إربيل حاول طه والزعماء الكورد المؤيدون له ضم أراضي كوردستان (إيران) الشرقية أيضاً إلى الدولة الكوردية[٧٣].

ويمكن التوصل من خلال جميع هذه الأحاديث الطويلة إلى استنتاج مؤداه أنه نضجت لدى سيد طه خطة استغلال الموقف الذي تشكل بعد سيفر للقيام بمحاولة تشكيل دولة كوردية موحدة وكبيرة تحت الحماية البريطانية الفعلية وبقيادته، ويجب أن تصبح نواتها وفي الأيام الأولى أراضي كوردستان الجنوبية والوسطى حيث تحظى فيها هو وحلفاؤه بنفوذٍ كبير. ولكن ثمة شيء آخر واضح، وهو أن الإنكليز لم يقدروا عالياً هذا المرشح الجديد لحمل التاج الكوردي ولم يثقوا بنفوذه السياسي وبقدرته على جمع شمل أكثرية الزعماء الكورد من ذوي النفوذ من حوله. أما محاولة سيد طه في دغدغة ميول الأوساط البريطانية الحاكمة المعادية للسوفيات فكانت عديمة الجدوى لأنها كانت مكشوفة جداً، فقد كان بادياً للعيان مصلحته الشخصية، وهي أن يجعل من نفسه شخصاً لا بديل له في أنظار الإنكليز.

والحق يقال إنه تم مع ذلك الأخذ جزئياً بتحذيرات الشيخ الكوردي حول ((الخطر البلشفي))، وساعدت على ذلك انتصارات الجيش الأحمر ونجاحات السلطة السوفياتية في ما وراء القفقاس وخاصةً انتصار السلطة السوفياتية في أرمينيا في تشرين الثاني عام ١٩٢٠. كما أثار قلق لندن تقارب تركيا الكمالية المتزايد مع روسيا السوفياتية. وسَلَّمَ وزير شؤون الهند، بمناسبة هذه الظروف الجديدة، بإمكانية قيام هجوم تركي على ميسوبوتاميا، حيث تضاعف، حسب رأيه أهمية تشكيل الاتحاد الكوردي الذي اقترحه سد طه. وقد تصبح إعادة الآشوريين إلى شمال العراق الذين خطط الإنكليز استخدامهم لأغراض الحراسة ضمانة لرعاية المصالح البريطانية في كوردستان[٧٤]، ووافق ب. كوكس على إجراء المفاوضات مع طه وغيره من الزعماء الكورد

---

(٧٣) المصدر السابق، مذكرة الضابط السياسي إلى أ. ويلسون، ٢٥ أيلول عام ١٩٢٠.

(٧٤) المصدر السابق، برقية وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، رقم ٣٦١٣، ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٢٠.

حول تقديم المساعدة البريطانية لهم، وإرسال الرائد نوئيل للاتصال بهم[٧٥]. غير أن السلطات الإنكليزية لم تذهب أبعد من ذلك، وذهبت آمال سيد طه، المعقودة على المساعدة البريطانية في تشكيل دولة كوردية على أسس فيدرالية أو كونفيدرالية، أدراج الرياح.

وأصيبت العلاقات القائمة بين سيد طه والسلطات الإنكليزية بجمود، وإلى حين. وقد كانت الأفضلية للشيخ محمود، ولكن عندما لم يبرر هذا الأخير الثقة تذكرت السلطات الإنكليزية من جديد شيخ شمدينان النشيط، حيث أرادت استغلاله لأجل قطع الصلات بين السليمانية والأتراك وإخراج الأخيرين من شمال – شرق العراق. وقد كان نوئيل وادموندز من أنصار التوجه نحو سيد طه، وكُلِّف نوئيل بإجراء اتصال مع سيد طه الذي كان موجوداً في منطقة أورمية في صيف عام ١٩٢٢، وقد كان في منطقة إربيل في تشرين الأول، وطلب من الإنكليز وضع راوندوز، عقرة، والعمادية تحت حكمه. ولم يكن الإنكليز قادرين على ذلك، لأنه كان يجب السيطرة على المراكز المشار إليها، بيد أنهم قدموا بعض المساعدة لسيد طه، تم على اثرها إرغام الأتراك على الخروج من رانية التي أُعطيت في ما بعد لبابكر علي[٧٦].

وفي هذه الأثناء برزت شخصية فاعلة أخرى على المسرح السياسي العاصف في كوردستان، وهي شخصية إسماعيل سمكو الذي اجتاز فترات عصيبة في حياته، فبعد أن خاض النضال ضد الفرس والأتراك وانهزم أمامهم لاذ بالفرار إلى العراق، وهنا وقع في مجال رؤية الإدارة البريطانية التي قررت استغلاله إلى جانب سيد طه والشيخ محمود في وجه النفوذ التركي المتزايد. كما كان في الحساب مواجهة سمكو بنزعات الشيخ محمود المتعاظمة فقد كان يحلم بأداء الدور الأول في كوردستان، وربما مواجهته بسيد طه المندفع أيضاً. وعلى هذا النحو أُنيط بكل طرف من هذه الأطراف الثلاثة: محمود، طه، وسمكو، دورُه الذي من شأنه المساهمة في ترسيخ مواقع الاستعمار البريطاني في العراق بوجه عام وفي كوردستان العراق بوجه خاص، لا المساهمة في حل القضية الكوردية بالطبع. وفي أوائل كانون الثاني عام ١٩٢٣ وصل سمكو إلى السليمانية ظافراً، وقدمت له المراسيم الملكية الحقة، واستعرض القوات

---

(٧٥) المصدر السابق، برقية المندوب السامي في ميسوبوتاميا ب. كوكس إلى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند بتاريخ كانون الأول عام ١٩٢٠.

(٧٦) مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص٢٠٣" كمال مظهرأحمد ،الحركة الوطنية – التحررية في كوردستان العراق، ص١٠٩-١١٠" و

Edmonds, p.123-124.

وأطلقت عليه الصحف المحلية لقب ((حامي كوردستان الذي لا تلين له قناة، صاحب الجلالة إسماعيل آغا سمكو)). وفي البداية وقف الإنكليز موقفاً حسناً من هذه الخطوات آملين في أن يدفع سمكو، الذي كان يضمر حقداً شخصياً على الأتراك (فهم قتلوا قبل ذلك بوقت قصير زوجته وأسروا ابنه)، بالشيخ محمود أيضاً لشغل موقف معادٍ للأتراك ، إلا أن ذلك لم يحصل. فقد وقف الحاكم الإقطاعي الطائش الذي تميز على الدوام بفقدان الاستقامة السياسية مع ذلك، وبثبات إلى جانب المصالح الكوردية القومية (بالطبع في مفهومه). فلم يرغب سمكو في كسب رضاء الإنكليز، بل بالعكس، ساعد الشيخ محمود على أقامة تعاون مع الأتراك، لأنه لم يرَ فيهم، شأنه في ذلك شأن حاكم السليمانية، الخطر الرئيسي لاستعباد كوردستان الجنوبية بل في المحتلين الإنكليز. وخاب أمل الإنكليز في خلق مواجهةٍ ((لملك كوردستان)) الذي تنامت شهرته، وذلك في شخص سمكو، مثلما خاب أملهم في شخص سيد طه(٧٧).

وأبدى الشيخ محمود استقلالية وحزماً أكثر فأكثر، ومن المشكوك فيه أن صداقته غير العادية مع سمكو قد تركت انطباعاً حسناً لدى السلطات البريطانية، فقد كان الاتحاد بين زعيمين من أكثر زعماء الحركة الكوردية التحررية نفوذاً نذير خطر في أنظارهم، واستمرت العلاقات مع الأتراك (مع أوزدمير وغيره). واتخذ ((ملك كوردستان)) موقفاً جديداً آخر لا يغفرله من وجهة نظر لندن ،ألا وهو نداؤه الى الحكومة السوفياتية بطلب تقديم المساعدة له،وقد تجلى هذا النداء في رسالته بتاريخ ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٣ التي تسلمتها القنصلية السوفياتية في تبريز، وقد تم فضح دسائس الإنكليز، وقُدّر عالياً الطابع التحرري للثورة الروسية عام ١٩١٧، ودار الحديث فيها عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب الكوردي في كوردستان الجنوبية نحو الدولة السوفياتية، وعبر عن اهتمامه بتقديم المساعدة له بالسلاح والذخيرة وفي إقامة العلاقات الديبلوماسية ((بين بلدينا))، وكتب الشيخ محمود يقول: ((يرى الشعب الكوردي بأسره في الروس محررين للشرق، ولذلك فهو على استعداد لربط مصيره بمصيرهم)) (٧٨).

ولم تسفر مبادرة الشيخ محمود عن نتائج، لأسباب مفهومة، فقد غابت في تلك الفترة أية مقدمات لإقامة اتصالات معينة بين روسيا السوفياتية وحكومة الشيخ الذي لم يكن له سلطة على جزءٍ كبيرمن كوردستان، ولا يُعوَّل عليها أبداً. وغير معروفٍ ما إذا تلقّت موسكو هذه الرسالة، ولا من قرأها على العموم (لكن كان بوسع الإنكليز الكشف عنها تماماً). وجانب هامّ

(77) Edmonds, p.313.

(٧٨) كمال مظهرأحمد ، ص١١٧-١١٨.

آخر هو أن هذه الرسالة تنمّ عن مستوى رفيع جداً لوعي ممثلي قيادة المجتمع الكوردي الإقطاعي – الإكليريكية وثقافتهم السياسية الذي كان يناسب تماماً ((المرحلة الجارية)) أي المرحلة التي مرت بها الحركة الكوردية التحررية بعد ثورة اكتوبر. ومما لا ريب فيه أن الشيخ محمود، كشخصيةٍ فذةٍ في التاريخ الكوردي في المرحلة المدروسة، كان يشغل منزلةً أرفع بكثير من منزلة سيد طه وغيره من القادة الكورد الذين كانت البلشفية بالنسبة لهم بعبعاً ليس إلا(أما في حقيقة الأمر فكانت صالحةً لممارسة الضغط على الإنكليز وغيرهم من خصومهم السياسيين).

وعلى أية حال قرر الإنكليز في أواسط شباط عام ١٩٣٢ قطع الصلات مع الشيخ محمود متأكدين من الاعتماد عليه، فجرى استدعاؤه إلى بغداد، ولكن بعد رفضه المجيء إليها أصدرت السلطات الإنكليزية في ٢٤ شباط بياناً تضمّن عدم الاعتراف بدولة الشيخ محمود التي اخلت على حدٍّ زعمها بالشروط التي سمحت له بمقتضاها الدخول إلى السليمانية، وكانت هذه قطيعة تامة.

واتسع نطاق الأعمال العدوانية ضد السليمانية وسبق تلك عزل سمكو الذي اقترح عليه العودة إلى إيران لقاء طلب التماس من طهران والعفو عنه[٧٩]. وجرى في أوائل آذار عام ١٩٢٣ قصف السليمانية بالقنابل من الجو، وتم اعتقال عدد كبير من الزعماء ذوي النفوذ المؤيدين للشيخ محمود، وفرّ عدد منهم إلى تركيا. وشُكّلت مفرزتان تأديبيتان تنطلق إحداهما من الموصل نحو إربيل، أما الثانية فمن إربيل إلى راوندوز. وفي ١٤ آذار اضطر الشيخ محمود إلى ترك السليمانية وغادرها إلى الجبال. وقامت قوات سلاح الجو البريطاني بإحباط محاولاته في شن هجومٍ على السليمانية، ولم يحظَ نداء الشيخ محمود الداعي إلى الجهاد بصدى واسع، بل بالعكس، تمكن الإنكليز من تأليب عددٍ من العشائر ضد محمود (بما فيهم رضا بك، وعبدالرحمن باشا الذين سماهما ادموندز ((بأصدقائي القدامى)). وفي ٢ نيسان عام ١٩٢٣ سيطر الإنكليزي على راوندوز[٨٠].

وكان ذلك نصراً هاماً اكتسب أهميةً استراتيجيةً وشكل انعطافاً في صراع الثوار الكورد والاستخبارات التركية حول السيطرة على كوردستان العراق، وقد فرض الإنكليز منذ الآن إشرافهم على طرق المواصلات المؤدية إلى الحدود التركية، وتمكنوا من فرض مفارز تغطية ضد تغلغل القوات التركية، وفي أوائل ايار عام ١٩٢٣ شنّت القوات البريطانية هجوماً على السليمانية وساعدهم في ذلك عدد من العشائر الكوردية، ودخلت في الثامن والعشرين منه إلى

---

(79) Edmonds, p.315.

(٨٠) المصدر السابق، ص٣١٨-٣٢٦" كمال، ص١٢٠-١٢٢" مينتيشاشفيلي، ص٢٠٥-٢٠٦.

المدينة. وفي اليوم التالي وصل إليها رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون يرافقه المستشارون الإنكليز، وسرعان ما قدم إليها أيضاً المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق مستر هنري دوبس)[٨١].

وبُحث الوضع العام في المناطق الكوردية من العراق ومسائل إدارتها القادمة، ولم تكن المهمة سهلة، فلم يكن الإنكليز راضين عن حكم الاحتلال العسكري سواءً لاعتبارات مالية أو لاعتبارات السياسة الخارجية، ومنهم من فضّلوا وضع أعباء النفقات الباهظة المخصصة لقمع الكورد على عاتق الحكومة العراقية الواقعة تحت حكمهم. لكنهم لم يرغبوا أيضاً في فرض حكم عملائهم في بغداد المباشر على كوردستان الجنوبية، الأمر الذي سعى هؤلاء إلى تحقيقه. وهذا ما حرم الإنكليز من مكاسب سياسيتهم المفضلة والمجربة مراراً في إمكانية استغلالها الخلافات العربية – الكوردية لمصلحتها.

كما لم يجد نفعاً فرض ((الحكم العربي)) على ولاية الموصل سابقاً، لأنه زاد من تعقيد موقف الجانب البريطاني في المفاوضات الجارية آنذاك في لوزان (سويسرا) حول عقد معاهدة الصلح مع تركيا بدلاً من سيفر، فقد كان من اليسير الردّ على الدعوات التركية نحو الموصل. وفي متناول ((يده)) ما يماثل سلطة كوردية قوية بدلاً من العربية. إذ إن حقوق بغداد في السيطرة على الأراضي الكوردية لم تكن من حيث الجوهر أقل جدلاً من وجهة النظر التاريخية من حقوق استانبول أو أنقرة. ولهذا السبب، ومع أن دوبس وقف ضد إقامة نظام حكم ذاتي ما في السليمانية، فقد اعتبر انه من الأفضل مع ذلك التوصل إلى اتفاق مع الشيخ محمود[٨٢].

وعلى هذا النحو افتقرت سياسة السلطات البريطانية الاستعمارية حول المسألة الكوردية في العراق إلى منهج ثابت. ويمكن القول إن المشاكل قد ازدادت، وتبين أن الاحتلال العسكري للسليمانية لم يكن طويلاً حيث استمر لغاية ١٧ حزيران عام ١٩٢٣، حين سيطر حلفاء الشيخ من عشيرة هماوند على المدينة وسرعان ما ظهر الشيخ نفسه فيها. إلا أن الإنكليز حاولوا على الفور تضييق الخناق عليه وحصر مجال نفوذه في مقاطعة السليمانيةوحدها. وحظر المندوب السامي البريطاني عليه، تحت تهديد التنكيل، بسط سلطته على حلبجة وجم جمال والمناطق

---

(٨٢) Edmonds, p.328. كان إدموندز الى جانب حل وسط وهو أن يقام نظام حكم شبه ذاتي مرتبط مع دولة الانتداب ومع حكومة بغداد Edmonds, p.32, 330.

الأخرى الواقعة في الجزء الشرقي من كوردستان العراق[٨٣]. وقد عيَّن الإنكليز فيها وفي غيرها من المراكز الاستراتيجية في شمال شرق العراق أتباعهم من القيادة الكوردية العشائرية في المناصب الإدارية، حيث أعطوا الأفضلية بالطبع لخصوم الشيخ محمود وأعدائه التقليديين، فمثلاً جرى تعيين سيد طه قائمقاماً في راوندوز، وكان يطمع في القيادة الفردية في كوردستان الجنوبية، وسلمت له قطعة عسكرية من الألوية الآشورية التي تمكن بمساعدتها من القضاء وبسرعة على الاستخبارات التركية في مقاطعته[٨٤].

وفي تموز عام ١٩٢٣ وصل رئيس الوزراء العراقي السعدون إلى كركوك وسرعان ما وصل إليها المندوب السامي هنري دوبس أيضاً، واقترحا على القيادة الكوردية خطةً وضعها إدموندز لإدارة المناطق الكوردية مع شيء من التدقيق الذي يأخذ بالحسبان مشاعر الكورد القومية وكانت معظمها تدابير تجميلية لم تزعزع، ولو قيد شعرة، إشراف بريطانيا الفعلي على كوردستان العراق: فقد بقيت القوات البريطانية في جميع المراكز الاستراتيجية الهامة، في حين أُدخلت الإدارة الكوردية المحلية ((مع الوقت)) فقط وعندما يتستتب الأمن والنظام. وكان هدف الإنكليز الرئيسي في المرحلة المعنية هو فرض ((نطاق صحي)) حول مقاطعة السليمانية التي يشرف عليها الشيخ محمود[٨٥].

وفي الوقت الذي التجأ فيه الإنكليز إلى سياسة ((السوط)) نحو الخصوم النشطاء لفرض النظام الكولونيالي في كوردستان العراق، فإنهم سلكوا تبعاً للظروف سياسة ((الكعكة)) أيضاً. فمثلاً أصدرت الحكومة العراقية، اثناء التحضير للانتخابات في المجلس التأسيسي للمملكة العراقية الذي كان من شأنه الموافقة على الدستور ومراعاة تنفيذ المعاهدة الأنكلو – عراقية عام ١٩٢٢ بياناً خاصاً بأمر السلطات البريطانية أعلنت فيه أن الحكومة لن تقوم بتعيين الموظفين العرب في المناطق الكوردية باستثناء المستخدمين الفنيين وأنها لم ترغم سكان هذه المناطق على استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية، وسيجري مراعاة حقوقهم الدينية والمدنية[٨٦].

---

(٨٣) كمال، ص١٢٥.

(84) the Letters of Gertude Bell, Vol. 11, p.543-544

(85) Edmonds, p.337-339.

(٨٦) كمال مظهرأحمد ، ص١٢٦.

إلا أن هذه الحملات الدعائية لم يحالفها النجاح، فلم يثق الكورد في العراق وفي خارجه بريطانيا، وتأزمت العلاقات بين الشيخ محمود والسلطات البريطانية من جديد وسرعان ما جدد الطيران قصفه الإرهابي للسليمانية (آب عام ١٩٢٣)، وأضحى انتهاج سياسة ((النطاق الصحي)) أكثر شدةً، بل وإن الزعماء المناوئين للشيخ محمود اعترفوا بنفوذه السياسي والمعنوي ودعوا الإنكليز للوصول إلى اتفاق معه، وقام أحدهم، وهو عبدالكريم، بإقناع ادموندز، بأنه يجب دعم الشيخ محمود ليصبح ((بمثابة قلعة لتعزيز موقعنا))[٨٧].

وقصارى القول لم يستطع المحتلون في مرحلة ما بين سيڤر ولوزان عندما تقررت ((المسألة التركية نهائياً على ساحات القتال اولاً ومن ثم في الميدان الدبلوماسي التوصل إلى حل مقبول لقضايا كوردستان الجنوبية، حيث رفع حاكم السليمانية الشيخ محمود فوقها راية المقاومة عالياً، كما سقط الرهان على استخدام القوة وحدها، ولو كان ذلك بأحدث الوسائل العسكرية — التكتيكية في ذلك الوقت. وكتبت صحيفة ((تايمز)) في ١٨ تموز عام ١٩٢٠ بتهكم تقول: ((أعلن تشرشل لنا عن خطة وهمية ((لإدارة كوردستان)). بيد أنه لم يتمكن أحد في التاريخ بعد من التغلب على الكورد، فقد شنت طائراتنا منذ فترة قصيرة غارات على القرى الكوردية وقصفتها بشدة خلال ثلاثة أيام، فهل يعني هذا إدارة كوردستان؟))[٨٨]. وكما رأينا فقد تبين ان التنبؤ كان صحيحاً، ولم تتمكن القوات الجوية الملكية من تحطيم إرادة المقاومة عند الكورد العراقيين، كما لم تفلح في ذلك المناورات السياسية المختلفة وبمشاركة سلطات بغداد العميلة.

وبعد مرور عدة سنوات من الصلح ابتعد الكورد العراقيون عن بريطانيا بعد ما عقدوا الآمال سابقاً عن مساعدتها في النضال من أجل تحقيق طموحاتهم القومية. وكتب ضابط الاستخبارات الإنكليزي الذي لم يكن على إحاطة جيدة بالوضع في كوردستان الجنوبية فحسب، بل بالوضع في كوردستان (إيران) الشرقية، وعلى دراية بتفاصيل الأمور عن فقدان تلك الثقة غير الكبيرة)) التي منحها الكورد في البداية ((لعدل الدولة الغربية الكبرى وصلاحياتها)) [٨٩]. تحطمت آمال الإنكليز، على أن الكورد الذين كانوا في حالة خصام دائم مع العرب يؤثرون الحكم

---

(87) Edmonds, p.365.

(٨٨) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية ٢٠-٩-١٩٢١، ص٩٠.

(89) Rawlisdon, A. Adventures in the near East, 1928-1922, London, new Yourk, 1923, p.200-201.

المباشر باسم المندوب السامي البريطاني على الخضوع لحكومة بغداد، الأمر الذي يساعد لندن على تقوية نفوذها في كوردستان الجنوبية وفي العراق كله[٩٠]. ولقد توصل المشرق السوفياتي ف. ب. أوستيروف (إيراندوست) مشيراً إلى فشل محاولة بريطانيا في استغلال الكورد لصالحها إلى مثل هذا الاستنتاج الذي لا شك فيه: ((لكن نتائج" الولع الكوردي" الضارّ للديبلوماسيين الإنكليز بيّنة، فالحركة الكوردية قائمة فعلاً، غير أنها كانت موجهّة ضد الإنكليز أنفسهم))[٩١].

وهنا كان يعني بحركة الكورد العراقيين بالدرجة الأولى، على أن الأحداث في كوردستان العراق قد اتسع نطاقها في مرحلة ما بعد سيفر في اتجاه لا يلائم مصالح الإنكليز أبداً.

ثالثاً: الحركة الكوردية في إيران

وعلى العموم، من الصعب دراسة الحركة الكوردية — القومية في السنوات الأولى بعد الحرب بصورة مجزأةً من الناحيتين السياسية والجغرافية، فهي تطورت بصورة متزامنة في معظم أرجاء كوردستان وإلى حدٍ معين، كما كانت مرتبطة مع بعضها البعض من الناحية التنظيمية، وبعبارةٍ أخرى فهي لم تتسم بطابع محلي فحسب، بل بطابع إقليمي أيضاً. وكانت هذه الخاصية من طبيعة الحركة التحررية المعادية للاستعمار في الشرق الأوسط كله، الأمر الذي كان يدركه أولئك الذين كانت هذه الحركة ضدهم. وإليكم مثلاً ما كتبه أحد الموظفين القياديين في ((فورين أوفيس)) جورج تشرشل في مذكرته: ((مما لا ريب فيه أن المجالس الفارسية تتحد مع قوات الكماليين مثلما تتحد مع العشائر الكوردية في غرب إيران بغية تعريض مواقعنا في ميسوبوتاميا لأكبر الأخطار))[٩٢]. فالحركة التي اتسع نطاقها في كوردستان إيران في المرحلة المدروسة كانت — كقاعدة عامة — تخترق الحدود التركية وخاصةً الحدود العراقية (وبالعكس)، في حين أن قائد الكورد الإيرانيين الذي كان يحظى باعتراف الجميع، مثلما كان إسماعيل آغا سمكو،

---

(٩٠) نشر تشرشل عن ذلك في كلمته في مجلس العموم بشأن تبوء فيصل العرش في العراق

E. Kedourie, England and the Middle East, The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921, London, 1956, p209.

(٩١) إيارندوست، ((الصراع على الموصل))، الحياة الدولية: العدد٤-٥، ١٩٢٤، ص١٠٠.

(٩٢) مذكرة جورج تشرشل بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩٢٠ و

DBFP. Vol. XII. No. 616.

كان شخصية على نطاق كوردستاني عام، وكان سيد طه الذي قام مراراً بنشاطاته على الأراضي الإيرانية ينافسه في الشهرة والشعبية.

وقعت إيران في أعقاب الحرب في أزمةٍ سياسيةٍ عميقة سببها تشابك أكثر التناقضات الاجتماعية – السياسية حدةً والمتطورة على خلفية احتلال الإمبريالية البريطانية للبلاد رسمياً وفعلياً. ومما لاشك فيه أن التناحرات العرقية شغلت المرتبة الأولى بين هذه التناقضات لكن المسألة الكوردية كانت أكثرها مرضيةً. ومع أن الأحداث في الأقاليم الكوردية المجاورة لتركيا والعراق قد مهدت السبيل أمام تأزمها فإن الانعطافات السياسية الداخلية كانت على الدوام بمثابة دافعٍ حافز لها.

ولذلك ليس صدفةً أن النهوض الجديد للحركة الكوردية في إيران قد حل بعد انقلاب ٢١ شباط عام ١٩٢١ (٣ خرداد عام ١٢٩٩ حسب التقويم الإيراني التقليدي) الذي أدى إلى انعطافات هامة في النظام السياسي الداخلي وفي التوجه السياسي الخارجي لإيران مع أنها، أي هذه الانعطافات، كانت متناقضة. ومهما يكن تقويم القوى المحركة للانقلاب والعواقب الاجتماعية والسياسية له (وجرى النقاش حول هذه المسألة في الأبحاث العلمية عن إيران عندنا) فقد تسلمت مقاليد السلطة في البلاد أوساط بقيادة وزير الحربية رضا خان، وقفت إلى جانب إيران مستقلة مركزية. وكانت سياستها موجهة موضوعياً نحو تعزيز سيادة إيران الوطنية وتكوين الظروف المناسبة لتطوير الرأسمالية في البلاد. وهذا ما دفع بإيران إلى محاربة بريطانيا وإدراك ضرورة إقامة علاقات جوار عادية مع روسيا السوفياتية، وألغت إيران في ٢٦ شباط عام ١٩٢١ المعاهدة الأنكلو – إيرانية لعام ١٩١٩، ووقّعت في اليوم ذاته معاهدة متكافئة في موسكو مع جمهورية روسيا الاشتراكية. وسرعان ما غادرت القوات البريطانية الأراضي الإيرانية (باستثناء عددٍ من المرافئ الواقعة في جنوب إيران)، كما غادرت القوات السوفياتية والأسطول في صيف العام ذاته مناطق إيران الواقعة على بحر قزوين، حيث شارف ما يسمى بثورة عيلان على نهايتها.

ولم يكن لهذه الأحداث مدلول تاريخيّ واحد، فلقد اندرجت تماماً في عملية أزمة النظام الكولونيالي التي أعقبت ثورة اكتوبر البارزة بشكل جلي وواضح في الشرق الأوسط إلا أن النضال ضد الاستعمار والإمبريالية كان له خصوصية في كل بلدٍ من بلدان المنطقة التي ولّدتها الظروف الداخلية.

لقد اقترن التخلف الشديد للتطور الاقتصادي في إيران والتركيب الاجتماعي للمجتمع مع الحركات الطبقية والديمقراطية والقومية (الإثنوسياسية) المتطورة التي ساهم في تنشيطها الصلة القديمة مع الحركات الثورية في روسيا المجاورة ولم تتمكن مع ذلك من الاتحاد وتحقيق نجاحات حاسمةٍ بسبب ضعفها الداخلي وتشتّت شملها. ولهذا السبب، فان الفئات التي خاضت النضال ضد الكولونيالية والعدوان البريطاني، وفي سبيل السيادة الوطنية والنهوض الاقتصادي والثقافي وغيره، وكانت عموماً مؤلفة من الفئات المحافظة في المجتمع الإيراني من الملاكين وقيادة التجار والبورجوازية الناشئة وعدد غير كبير من المثقفين والوجهاء الذين تلقوا التعليم والخبرة السياسية خارج البلاد بصورة رئيسة (في روسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، وأخيراً من قيادة الجيش التي تلقّت تربيتها أيضاً على أيدي الخبراء الأجانب.

وفي نهاية المطاف احتلت هذه الفئة الأخيرة مركز الصدارة في وضع سادته فوضى سياسية عارمة، بينما استولى احد ممثليها الأكثر نشاطاً، العقيد رضا خان، بعد انقلاب (٢١ شباط) على مقاليد السلطة الفعلية في البلاد، ومن ثم اصبحت ديكتاتوراً مطلقاً عليها ومؤسساً لسلالة البهلوي الشاهنشاهية. كما كان لمواقف علماء الدين الشيعة الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي، لكنهم كانوا يشكّلون قوة كبيرةً في ظروف إيران تأثيراً كبير على ميزان القوى السياسية في البلاد.

وفي الوقت الذي وقفت فيه جميع هذه العناصر إلى جانب انبعاث الدولة الإيرانية وحاربت سياسة الاستعباد وتجزئة البلاد التي سلكتها بريطانيا، فإنها انقضّت بشدةٍ على الحركات الشعبية الديمقراطية ملحقةً الضرر بذلك بقاعدتها بالذات تاركةً الأرضية لإبقاء النفوذ الإمبريالي في إيران، ولذلك فإن تجسيد المهام العاجلة التي طرحها التاريخ أمام المجتمع الإيراني قد اصطدمت بعقبات صعبة الاجتياز، وجرى تحقيق جزءٍ يسير منها فقط، وظلت إيران دولةً تابعةً ومتخلفة.

إن كل ما جرى قوله يمت بصلةٍ إلى المسألة القومية (وفي ظروف إيران إلى المسألة الأثنوعشائرية)[٩٣] التي كانت مشكلةً حيوية المجتمع الإيراني، والمتفاقمة، شأنها في ذلك شأن جميع القضايا الأخرى، خاصةً في المرحلة المتأزمة. فلقد جرى الإخلال بالتوازن المتقلب في تركيب الدولة الإيرانية القائم على وحدة مصالح القيادة القاجارية وخانات العشائر. كما انضمت العشائر إلى الحركة، وغدت أقاليم الدولة الإيرانية البعيدة عن المركز – حيث استوطن فيها، وبصورة رئيسة عشائر – الأتنوس – مسرحاً لإصطدامات حادّة بين القوى السياسية المختلفة ذات الاتجاهات التقدمية والرجعية

(٩٣) باستثناء الأذربيجانين كان لجميع الأقليات القومية في البلاد تقريباً بنية اجتماعة عشائريه (وحافظت عليها جزئياً لغاية اليوم)

على حدٍ سواء. ومن الطبيعي أن المحتلين الإنكليز أيضاً قد استغلوا الوضع مؤججين نار الحركات الانفصالية لمصالحهم الخاصة، ونشأ خطر حقيقي على وحدة أراضي إيران.

وأكثر التيارات التي شكلت خطراً على طهران برزت في غرب وجنوب – إيران" ففي الغرب انتشرت الاضطرابات بين الكورد وبين أشقائهم من اللور والبختيار إلى الشرق والغرب، وبين العشائر العربية في خوزستان على مقربة من الخليج. ولم تكن هذه الحركات القومية على مستويات واحدة، لا من حيث مداها وخطورتها على الدولة الإيرانية، ولا من حيث مضمونها الاجتماعي والسياسي، ولا من حيث موقف بريطانيا منها.

اتسمت حركات عشائر اللور والبختيار والعرب في جنوب – شرق إيران بطابع محلي أكثر، ولكن لوحظ فيها بالذات تورط الإنكليز أكثر من أي شيء آخر. وقد كان هؤلاء معنيين جداً بأن تصبح المنطقة الشمالية – الشرقية لساحل الخليج الفارسي، التي ترتدي أهمية استراتيجية واقتصادية، حيث كان يصب شط العرب، وتقع الحقول النفطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يستثمرها الرأسمال الإنكليزي، محاطة بأراضٍ أمينة يطمح فيها الحكم الكولونيالي. وقام الإنكليز، دون حساب للنفقات، بتجنيد عملاء لهم بين صفوف القيادة العشائرية – الإقطاعية، محققين نجاحات غير قليلة في هذا المضمار، مع أن العشائر التي هبّت للنضال ضد طهران لها أهدافها القومية بالطبع، ولزعمائها حساباتهم الخاصة مع السلطات المركزية.

تميزت حركة الكورد القومية في إيران باختلافٍ جوهري عن حركات اللور والعرب وغيرهم من الأقليات القومية، ولم يكن بنطاقاتها فحسب، بل بأهدافها الأيديولوجية والسياسية أيضاً" فقد استلهمت أفكار القومية الكوردية – ولو أنها تجلت في شكل أولي غير ناضج – وسعت إلى تقرير مصير الشعب الكوردي سياسياً وإقليماً، ولم يكن اقل أهمية ارتباطها العضوي بالحركات الكوردية في الخارج. وقد كان الاعتراف بالمسألة الكوردية على الصعيد العالمي بفضل التذكير بها في معاهدة سيفر واقعاً إضافياً للكورد في إيران مع أنها، أي المعاهدة، لم تتناول إيران. وقد جعل اقتران هذه الوقائع من انفصال كوردستان إيران واقعاً له آفاقه، الأمر الذي لم يبعث القلق لدى إيران فحسب، بل ولدى لندن أيضاً. وكان بوسع الإنكليز أحياناً أن يستغلوا هذه الحركات التي قام بها الكورد في إيران لمصلحتهم (للضغط على طهران بصورة رئيسة) لكنهم وقفوا على العموم موقفاً مشوباً بالحذر من الحركة القومية في إيران، في أفضل الحالات، وأحياناً مواقف عدائية مكشوفة منها، وهنا يكمن التباين الجوهري في سياسة بريطانيا في كوردستان ايران عن أعمالها في المناطق القومية الأخرى من إيران.

وبلغت الحركة الكوردية بزعامة سمكو خلال النصف الأول كله من عام ١٩٢١ من أسباب القوة بحيث تمكن الكورد، وبسهولة، من تحطيم القوات المرسلة ضدهم، وانضمت إثر ذلك إلى سمكو عشائر صاوجبلاق (مهاباد حالياً) وهي، ماماش، ومانغور، وديبوكري، وبيران، وزرزا، وغوريك، وفيزوالله بك، وبومشتدار، وبانة، وقادر خان. وراح الثوار يهددون مياندواآب ومراغة وأقام سمكو في تشرين الأول عام ١٩٢١ مقر قيادة في صاوجبلاق واخضع لحكمة الأفشار. واضطرت القوات الإيرانية بقيادة قائد اركان الجيش الإيراني أمان الله ميرزا حاجباني بعد عددٍ من الهزائم الانتقال إلى الدفاع ووقف العمليات العسكرية النشيطة خلال عدة أشهر. وفي نهاية عام ١٩٢١ والنصف الأول من عام ١٩٢٢ حافظت الحكومة على سلام نسبي مع سمكو، وحاولت عقد اتفاقية معه على أساس وعدٍ بمنح الكورد ما يشبه الاستقلال الذاتي[٩٤].

بيد أن سمكو تمكن من توسيع دائرة نفوذه في الجنوب والشمال بعد أن تجنب اصدامات مباشرة مع القوات الحكومية، فأقام الاتصالات مع السلطات البريطانية في العراق من خلال سيد طه مستلماً بعض المساعدة العسكرية من الموصل وكركوك (المدافع والرشاشات والبنادق والمال). ولقد أقدم الإنكليز عليها بارتياح، وهم ينظرون إلى إشعال نار الانفصالية والعشائرية، وخاصةً في جنوب البلاد وسيلة فعالة للضغط على طهران التي أثار توجهها في السياسة الخارجية بعد انقلاب (٢١ شباط) المخاوف لديهم. وأبدوا الاهتمام بأن يقوم اللور والبختيار بتأييد انتفاضة سمكو، وشرع عميل إنكليزي بإصدار صحيفة باللغة الكوردية في جنوب البلاد، كما قامت الاستخبارات البريطانية بحبك الدسائس بين صفوف العشائر الكوردية في جنوب غرب إيران مثل كلهور وسنجابي، وحثت هاتين العشيرتين على الانضمام إلى سمكو.

كما سلك الإنكليز سياسةً مماثلة بين البختيار واللور، وجرى لهذا الغرض تأسيس حزب موالٍ للإنكليز يحمل اسم ((نجمة بختيار))، وحسب الشائعات عمل الرائد نوئيل بين صفوف اللور، وفي ايار عام ١٩٢٢ سيطر الثوار على مساحات واسعة من الأراضي تمتد من الحدود العراقية، وحتى همدان وقم تقريباً. وتشكلت جبهة موحدة متراصة من الثوار الكورد واللور والبختيار ويمكن أن نضيف إليها العشائر العربية أيضاً في خوزستان بزعامة حاكم المحمرة (خرمشهر حالياً)

---

(94) Toynbee, The Is Lamic world the peace sett lememt, pp.538-539.
Arfa, the kurds, p. 58 – 62.
William Eagleton, the kurdich Republic 1946, London, 1963, p.II

الشيخ خزعل، وتعرضت لخطر عزلها عن الأقاليم الجنوبية، وأصبح انفصال جنوب غرب إيران كله واقعاً[٩٥].

كما تشكلت في مقاطعات كرمنشاه (بختران حالياً) وهمدان وفي لورستان مناطق ((محمرة)) واسعة، وأشار شاهد عيان إلى ((أن سلطة طهران أسمية هنا، أكثر منها فعلية))[٩٦].

واصطدم سمكو بمصاعب كبيرة في الجبهة الشمالية، حيث شكّل التناحر الدائم بين السكان الكورد والأتراك (الأذربيجانيين بصورة رئيسة) عقبة في طريقه، وكذلك العداء القديم له من جانب عددٍ من العشائر الكوردية ومقاومة الحكومة الفعالة والسلطات المحلية التي توطّدت مواقعها بعد إخماد الحركة الثورية في شمال غرب إيران وانقلاب ((٢١ شباط)).

وفي أوائل صيف عام ١٩٢١ وجه حاكم تبريز حملةً ضد سمكو، لكن المشاركين فيها من مانغور وديبوكري فرّوا إلى أماكن مختلفة[٩٧]، وثمة معلوماتٍ أيضاً عن اعتزام الأتراك استغلال انتفاضة سمكو لمصالحهم لكي يحوّلوا كوردستان إيران إلى مركزٍ أمامي ضد إيران والإنكليز، وتلبية مطامع تركياالإقليمية القديمة في المنطقة الحدودية في آنٍ واحدٍ. وقد حصل سمكو على بعض المساعدة بالرجال والسلاح من تركيا[٩٨]

وحاول سمكو في مخططاته أثناء زحفه نحو الشمال إلى منطقة أورمية، ومن ثم نحو الشمال – الغربي وحتى نقطة التقاء الحدود مع روسيا – حيث عاش الكورد بصورة متدرجة مع الأذربيجانيين وغيرهم من الشعوب التركية، وكذلك مع المسيحيين من الآشوريين والأرمن – وحاول استغلال أعمال الشغب في هذه الأماكن في تلك الفترة، وجرى في خانة ماكو، التي شغلت مركزاً إستراتيجياً هاماً، صراع بين أبناء سردار (حاكم) الخانة تيمور باشا، وكان قد تُوفّي، حيث شاركت فيها العشائر الكوردية أيضاً، واشتد الصراع في الغرب من بحيرة أورمية بين اللاجئين المسيحيين (الآشوريين والأرمن) والكورد بتأليب الأقليات المسيحية، بلا جدوى، ضد

---

(٩٥) ف. أوستيروف ((تعرجات السياسة الإنكليزية في فارس))، الحياة الدولية: العدد ١٦ (١٣٤)، ١٩٢٢، ص١٩-٢٠" لاهوتي، كوردستان والكورد، ص٦٨، ٧٢.

(٩٦) ل. بيرلين، ((دراسة إيران الغربية (رسالة من كرمنشاه)))، نوفي فوستوك: العدد٣، ١٩٢٣، ص٤٤٢.

(٩٧) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). من الملحق العسكري البريطاني في طهران إلى رئيس المخابرات العسكرية (في لندن)، ١٠ حزيران ١٩٢١.

(٩٨) المصدر السابق، تقرير بتاريخ ٢٤ آب عام ١٩٢١.

الكورد، - سواء ضد الكورد المحليين أم ضد الذين انضموا إلى سمكو – الأمر الذي أدى إلى ازدياد الفوضى وحدها ولم يحصل أي طرف من الأطراف على مكاسب ملموسة[٩٩]. وأخيراً اندلعت الاضطرابات في تبريز ذاتها، عاصمة اذربيجان إيران والمدينة الثانية في إيران كلها من حيث أهميتها، وخاضت فيها القوات الديمقراطية اليسارية معارك المؤخرة، وكان من بينها عدد غير قليل من الكورد. وترددت بناءً على ذلك أنباء عن تشكيل حكومة في تبريز كانت منافية للحقيقة[١٠٠]. وفي مستهل شباط عام ١٩٢٢ اندلعت انتفاضة في تبريز بقيادة لاهوتي خان الذي ورد ذكره آنفاً وتمكنت القوات الحكومية من إخمادها بعد عدة أيام[١٠١].

ولم يستطع سمكو استغلال هذا الموقف على أكمل وجه. صحيح أنه تمكن من توطيد مواقعه في منطقة اورمية مباشرة، حيث تحطم فيها في أواخر عام ١٩٢٢ مفرزةً حكومية وأقام حسب معطيات مصدر إنكليزي ((حكومة كوردية ذات حكم ذاتي))، إلا أن الأمر لم يذهب ابعد من ذلك.

ومع ذلك وطد دعائم سلطته في النصف الأول كله من عام ١٩٢٢ في الغرب وخاصةً في جنوب – غرب إيران، وفي عام ١٩٢٢نصب سمكو نفسه ملكاً على ((كوردستان المستقلة)) بعد أن ضم إليها المناطق التي لم يستولِ عليها أيضاً. وشعار هذه المملكة الكوردية الحديثة العهد معروف، فقد كان يتألف من مدفعين جبليين متصالبين منقوش حولهما ((كوردستان مستقلة))[١٠٢]. ولا توجد في المصادر العلمية أية إشارات معينة أخرى عن هذه ((المملكة))[١٠٣]. وبالطبع كانت دولة وهمية مثلما كانت ((مملكة)) الشيخ محمود التي جرى الإعلان عنها متأخراً بعض الوقت. إلا أن إعلان ((ممالك مستقلة)) في كوردستان الشرقية ومن ثم في كوردستان الجنوبية أيضاً لا يدل على غطرسة عددٍ من الزعماء الكورد الزائدة فحسب، بل وعن الانتشار الواسع لأفكار الاستقلال الكوردي وتشكيل دويلات كوردية ذات سيادة[١٠٤].

---

(٩٩) الحياة الدولية، العدد٢ (١٢٠) ١٩٢٢، ص٤٤.

(100) The Near East, hanuary 12, 1922. p.39.

(١٠١) م. ن. إيفانوف، الحركة الوطنية – التحررية في إيران عام ١٩١٨-١٩٢٢، موسكو ، ١٩٦١، ص١٤٨-١٥٠.

(١٠٢) تشرة دورية المفوضة الشعب للشؤون الخارجية، ١٩٢٢، العدد ١١٢، ٣٠ كانون الثاني ص ٤١

(١٠٣) انظر: اوستيروف، ص١٩" لاهوتي، ص٧٢.

(١٠٤) في الحقيقة لم يجرِ الحديث عن ((ممالك)) أو ((دويلات)) محلية، وإنما عن قيام دولة واحدة تضم كوردستان كلها. وكأنه يعني بذلك إعلان دولة في كوردستان الجنوبية أو الشرقية تعد مركزاً قومياً لهذه الدولة الكوردية الواحدة.

وتواصلت نجاحات سمكو في صيف عام ١٩٢٢، ففي أوائل حزيران تمكن من دحر القوات الحكومة بالقرب من صاوجبلاق، وراح يهدِّد تبريز، وسرعان ما سقطت همدان. وكتب ف. أوستيروف يقول: ((أصبحت المسألة الكوردية منذ منتصف الصيف تشكل خطراً كبيراً وعلى نطاق واسع)) (١٠٥). فقد ازداد في ضواحي باريس نشاط مصطفى باشا نمرود أحد حلفاء سمكو، وحوّل سمكو مدينة صاوجبلاق إلى عاصمة ((لدولته)) حيث صدرت فيها صحيفتها الرسمية ((كوردستان المستقلة)) ولم يسمح للموظفين الحكوميين بالدخول إليها، كما انضم إلى الانتفاضة الزعماء الكورد علي مردان خان والسردار أمان الله خان واتحاد عشيرة سنجابي. وعقد سمكو اتفاقية مع خانات عشائر لورستان بشأن الأعمال المشتركة ضد طهران، وللتخفيف من حدّة التوتر اضطرت الحكومة إلى عقد هدنة مؤقتةٍ مع سمكو يتم بمقتضاها فصل قوات الطرفين المتحاربين وضمان حرية التجارة، وجرى تبادل الأسرى والمعتقلين(١٠٦).

انتهزت الحكومة الفرصة لتجميع قواتها والاستعداد لشنّ هجوم حاسم على الثوار الكورد، كما جرى تمهيد سياسي خارجي لذلك. فقد ارسلت حكومة مشير الدولة الدبلوماسي إلى انقرة للاتفاق مع الكماليين حول القيام بأعمال مشتركةٍ ضد الحكومة الكوردية، ويبدو أن الفرس تمكنوا من نيل موافقة أنقرة لوقف دعمها لسمكو وحلفائه(١٠٧).

وفي آب عام ١٩٢٢ وجه وزير الحربية رضا خان سردار صباح، ضربة قاصمة إلى الكورد، حيث زج في المعركة ضدهم كافة القوات العسكرية الواقعة تحت قيادة رئيس الأركان العامة المباشرة أمين الله خان والجنرال عبدالله طهماسب. وانضمت مفارز ﴿إيرانية﴾ بقيادة أمير إرشاد إلى القوات الحكومية. وكان تفوق الحكومة في العدد والعُدة واضحاً، ناهيك عن تدريب القوات المتحاربة وخبرة القيادة.

---

(١٠٥) اوستيروف، ص١٩.

(106) Orient moderno. 1922. No8, 9, 10, 12 (15 Febraio, 15 Marzo, 15 Gernnaio, 15 Maggio): No3 (15 Luglio 1922), P. 115.

(107) orient moderno. No12, 15 Maggio 1922. P.654.

ولم يكن سمكو يعرف حتى تركيب الرشاش، وعموماً فقد كان لديه ٤٥ رشاشاً خفيفاً وثقيلاً وثلاثة مدافع جبلية[١٠٨]. وسرعان ما أُصيب سمكو بالفشل وتم الاستيلاء على مقره في تشخريك ، أما هو فقد لاذ بالفرار الى تركيا ومن هناك انتقل الى العراق ليكون قريباً من الشيخ محمود[١٠٩]. كما اصيب حلفاء سمكو من اللور بالهزيمة، فيما استأنف البختيار المقاومة بمفردهم بنجاح[١١٠].

وأُصيبت الحركة الكوردية في كوردستان الشرقية بقيادة سمكو بفشل كبير، لكنه لم يكن نهائياً. وتمكنت السلطات الجديدة في طهران من درء خطر الانفصالية الكوردية التي قد تؤدي إلى انفصال الأقاليم الغربية عن إيران، إلا أنها لم تستطع قمع الحركة الكوردية القومية بشكل جذري في البلاد، ذلك أن الأسباب التي غذّتها وأدت إلى ولادتها لم تختفِ، بل بالعكس تعمقت أكثر من ذي قبل، وأهمها كانت السياسية المركزية الوحشية التي سلكتها الحكومة والرامية إلى وضع حدٍ للانفصالية العشائرية – الإقطاعية، هذه السياسة التي استحالت إلى أشد اشكال الشوفينية فظاظةً وسفوراً ضد الأقليات القومية في إيران.

وباستثناء غرب إيران، حيث ظهرت المسألة الكوردية منذ زمن بعيد بمثابة قضية داخلية ودولية (كجزء من القضية الكوردية العامة)، فقد نشأت الحركة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى في شمال – شرق إيران في خراسان، حيث عاشت هنا وبصور متعاقبة مع التركمان عشيرتا

---

(108) Hassan, Arfa, General, Under Five sahas, London, 1964, P. 118-120, 125, 136; Eagleton, The Kurdish Republic, p.11.

(١٠٩) كان سمكو، حسب أقوال المجلة الإنكليزية ((نير إيست))، ((صعب المراس)) و((عقبة))أمام السلطات الإيرانية. وقد قامت هذه السلطات بترويج الشائعات، وعن عمد حول مقتله، الأمر الذي صدقه مؤرخ قدير مثل ارنولد توينبي.

(The Near East. No 588, August 17, 1922, P. 202, No 592, September 14 1922, P. 339; Toynbee, A. The Islamic World since the Peace settlement, p. 538-539; Orient moderno. No7, 15 December 1922, p. 425.

(110) Oriente moderno. No2, 15 Luglio 1922, p: 115; 15Agosto 1922, p. 275, n; 4, 15 Settemre 1922, P. 243-244; The Near East. No 585, July 27, 1922, p. 102; No 587, August 10, 1922, 173-174; No 588, P. 202, No 589, August 24, 1922, P. 234, No 591, September7, 1922, p. 307; No592, p.339.

زفرانلو وشادلو اللتان جرى تهجيرهما إلى هذه المنطقة في عهد الشاه عباس العظيم في مطلع القرن السابع عشر. ولئن اهتم هؤلاء الكورد من ((خارج كوردستان)) بالقضايا الكوردية العامة، فقد كان اهتماماً عاطفياً على الأغلب، واتسمت حركاتهم بطابع محلي، ولم يتوخَّ حكام الخانات الكوردية الثلاث التي كانت شبه مستقلة – وأكبرها خانة بوجنورد (عشيرة شادلو)، وقوجان وشيروان (عشيرة زفرانلو) في الاصطدامات السياسية العاصفة التي جرت في خراسان في اوائل عشرينات القرن العشرين أهدافاً كوردية قومية بشكل أساسي، (وليكن حتى على نطاق خراسان وحدها)، بل كانت أهدافهم شخصية وطموحاً في السلطة. ولهذا السبب لم تجر جميع حركاتهم لمصلحة القوى التقدمية والديمقراطية في المجتمع الإيراني.

وعلى هذا النحو وقف حاكم بوجنورد عزيزالله خان السردار المعزز مع خانات قوجان في صيف عام ١٩٢١ الى جانب الرجعية الإيرانية ضد قائد الحركة الديمقراطية والمعادية للاستعمار في خراسان، العقيد محمد تقي خان. الذي قتل بعد أن أُلقي القبض عليه في تشرين الأول عام ١٩٢١. كما ساعد الحكومة بنشاط في قمع حركة التركمان وفي الوقت الذي كانت له علاقات قوية مع الإنكليز سلك حيال الحكومة سلوكاً مستقلاً تماماً كاشفاً عن نواياه الانفصالية.

وإلى جانب ذلك ظهرت في حركة كورد خراسان في هذه الأثناء نزعة ديمقراطية عبرت عن مصالح جماهير الشغيلة، واتسمت بهذا الطابع انتفاضة الفلاحين التي وقعت في صيف عام ١٩٢٠ بقيادة خوداو خان (خوداور خان) التي قمعها بوحشية حاكم خراسان العام قوام السلطاني (أحمد قوام) الذي لعب آنذاك وفي ما بعد دوراً بارزاً في حياة البلاد السياسية[١١١].

وبهذا الشكل احتلت الحركة الكوردية في خراسان، بالنسبة للحركة الكوردية في إيران الغربية وفي شرق تركيا وشمال العراق، موقعاً هامشياً. ومن المستبعد أن تكون قد اتسمت بطابع قومي حقيقي حتى في الأطر المحلية، وكان تأثيرها على وضع القضية الكوردية في إيران تأثيراً غير مباشر، وكان أحد العوامل الهامة لتكوين موقف إثنو عشائري في ايران بعد الحرب.

وأثناء دراسة المواد عن الحركة الكوردية في إيران في أوائل عشرينات القرن الحالي وبعدها ينبغي إعارة الانتباه إلى ناحية واحدة، وهي عدم التطابق بين حقيقة الأمور واستيعاب

---

(١١١) أنظر: ب. اليكسينكوف، الانتفاضة التركمانية، الطبعة الثانية، طشقند، ١٩٣٥، ص١٨-٢٢" خ. أطاييف، الحركة الوطنية التحررية في خراسان في عشرينات القرن العشرين، عشقباد، ١٩٢٢، ص٣٩، ٨٢-٨٦، ١١٢-١٢٣" إيفانوف، الحركة الوطنية – التحررية في إيران ، الفصل الخامس.

المعاصرين لها. وكما يحدث دائماً، فإنّ الأخيرين كانوا يقعون في تقويمهم تحت تأثير ((موضوع الساعة))، ولذلك كانوا يميلون إلى رؤية وجود ((ضلع لبريطانيا)) في معظم الحركات الكوردية. ومثل هذا الاسلوب كان سمة ملازمة للمؤلفين السوفيات الذين عاصروا الأحداث وكانوا شهود عيان على جرائم كثيرة ارتكبها الاستعمار ضد شعوب روسيا السوفياتية وشعوب الشرق الكولونيالي. وهكذا فقد أكد ل. بيرلين أن سمكو عمل بإيعاز من الإنكليز الذين خططوا لضم أذربيجان وكوردستان وتركيا كلها إلى ((كوردستان المستقلة))، فهم الذين حرّضوا عشائر لورستان على القيام بالانتفاضة وقدموا لها السلاح. وطرح الإنكليز شعار ((فارس الغربية المستقلة)) عاملين بأيدي ((مجموعة من الجواسيس الإنكليز ذوي الخبرة العالية، الذين يعرفون جميع اللهجات المحلية متنقلين بحرية من منطقة رحّل إلى أخرى ، ولأجل كسب شعبية السكان القاطنين، والقيام باصطياد العملاء، وأحياناً كانوا يحاربون مع الكورد)). وبعد أن أثاروا الفتنة بين صفوف العشائر ((التجأ الإنكليز إلى وسيلة استفزازية للتأثير على ميول عدد من الزعماء المناوئين لهم مثل نشر الشائعات عن تعاونهم مع بريطانيا)) [١١٢]. وكانت تلك وسيلة ماكرة جداً لجني مكاسب من عدم شعبية سياسة بريطانيا بين سكان جنوب – غرب إيران.

كما جاء ف. أ. غوركو – كرياجين بآراء مماثلةٍ عندما أشار إلى أن الإنكليز اثناء خروجهم من بلاد فارس ((تمكنوا من إثارة عدد من الإنتفاضات في خراسان، وكوردستان ولورستان وفي بلاد البختيار))، ووصف انتفاضة سمكو على الشكل التالي: (يُعِدّ السالب الكوردي الشهير سمكو العدة لشن هجوم على أورمية، وخوي وسلماس، زد على ذلك أنه كان من بين حلفائه الكوردي الشهير سيد طه الموالي لبريطانيا[١١٣].

كما كتب ا. فينوغرادوف في هذا السياق تقول: "لا تحظى الحركة التي بالغ الإنكليز في أهميتها لمصلحة "كوردستان مستقلة" بتأييد أية شخصية اجتماعية كوردية، ويتزعم هذه المغامرة شخص مشبوه جداً اسمه إسماعيل آغا سمكو" [١١٤]. وأكدت في مقالٍ آخر أنه لا يجوز ((خلط حركة ديمقراطية – وطنية بالفوضى التي يثيرها الإقطاعيون الطامحون إلى السلب والنهب)). على أنه ((يلصق بكل حركة تضع العراقيل السياسية والاقتصادية أمام الحكومة

---

(١١٢) بيرلين، دراسة إيران الغربية، ص٤٤٢-٤٤٣.

(١١٣) غوركو- كرياجين، ((أربعة نزعات))، ص٦٦-٦٧.

(١١٤) فينوغرادوف، قبائل الرحل في فارس ودورها السياسي، ص١٥.

الفارسية تهمة عملاء الإمبريالية التي تسعى للسيطرة على الحركة واستخدامها لأغراضهم الخاصة)) ويترتب علينا أثناء إعطاء تقويم للحركات السياسية المختلفة في فارس أن نكون أكثر حذراً، تحاشياً للدسائس ((المكيدة الأجنبية)) الطائشة هناك، حيث لا توجد، ولا آخذين بعين الاعتبار الخلفية الثورية — الوطنية، هناك حيث تتغذى الحركة حقاً ((بتأثير خارجي)) كما حصل ذلك مع سمكو في كوردستان إيران)) [(١١٥)].

كما عبرعن مثل هذه الآراء حول تلك الفترة، الخبير بقضايا إيران وأحد أكثر المؤلفين نفوذاً ف. ب. أوستيروف، الذي تحدث عن وجود خطةٍ لدى بريطانيا العظمى لتقسيم إيران بعد فشل سياستها في إخضاع المركزية لنفوذها. وكتب اوستيروف بأن هذا الانعطاف ((تزامن بصورة غريبة مع اشتداد الحركة الكوردية فجأة، أدّت إلى تعقيد حياة أذربيجان الفارسية التي تبنت خلال الحرب العالمية الشعار الإنكليزي ((كوردستان مستقلة)) عشرات السنين. ربط أوستيروف انتصارات سمكو بوصول سفير بريطانيا الجديد بيرسي لورين إلى طهران[(١١٦)].

وتقدم الأمثلة الواردة (ومن الممكن الإكثار منها) تصوراً واضحاً عن موقف المستشرقين السوفيات في العشرينات، من الحركة الكوردية التي عاصروا أحداثها في إيران. ونجد — إلى جانب ثبتٍ صحيح لوقائع معينة — أن موقفهم كان يتسم على العموم بنزعة متحيزة ومنسجمة مع ((روح العصر)) [(١١٧)]. فقد تجاهلوا الأسباب الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) التي أدت إلى نهوض الحركة القومية في كوردستان إيران بعد الحرب تجاهلاً تاماً تقريباً، جاعلين من عامل التأثير (البريطاني) الخارجي، الذي كان يطفو على السطح، عاملاً مطلقاً. وبذلك جرى تشويه معظم بانوراما الأحداث وبصورةٍ عفوية. ويجوز القول، تبريراً للمستشرقين السوفيات آنذاك، بأنه كان ثمة اسباب موضوعية لمثل هذا النهج الخاطئ والمتخذ سابقاً نحو الحركة الكوردية في نسب تهمةالعمالة إليها فحسب،

أولاً، تدخلت الإمبريالية البريطانية فعلاً في العلاقات المتبادلة بين القوميات في بلدان الشرق التي أصبحت عرضةً لأعمالها التوسعية، محاولة استغلال تفاقم هذه العلاقات لأغراضها الخاصة. وثانياً، كان الرأي العام والأوساط القومية المتنفذة في إيران وفي الدول الأخرى في المنطقة تميل

---

(١١٥) فينوغرادوف ، الحركة الوطنية التحررية في غيران، ص١٨.

(١١٦) أوستيروف، ((تعرجات السياسة الإنكليزية في فارس))، ص١٩، ٢٢.

(١١٧) أنظر: أغاييف، غيران في الدراسات السوفياتية في العشرينات، موسكو، ١٩٧٧

إلى الاعتقاد بسبب استيائهم الشديد من سياسة الإنكليز العدوانية – أن الإنكليز هم المسؤولون (والوحيدون أحياناً) عن انتفاضات الأقليات.

وتساءلت صحيفة (سيتاري – إي – إيران) الناطقة باسم الأوساط المعارضة في إيران مصورة مكائد عملاء الإنكليز بين صفوف عشائر أذربيجان وكوردستان وكرمنشاه ((هل ترى الحكومة البريطانية سمّو فارس في انفصال كوردستان؟))[118] ووزع منشور في عيلان فُضحت فيه بريطانيا لتأييدها سمكو والشيخ محمود وغيرهما من الزعماء الكورد[119]. كما وردت معلومات عن اتصالات الشيخ محمود الذي اعتبر في إيران مكلفاً إدارياً لبريطانيا، مع زعماء العشائر الكوردية في كرمنشاه[120]، وقد ساد الاستياء في كل مكان من سياسة بريطانيا، وكان الرأي السائد هو أن ((المصالح البريطانية تتطلب تقسيم فارس)) [121].

غير أن ذلك كله يدل على وجود ميول قويةٍ ومعاديةٍ لبريطانيا في إيران بمثابة رد فعلٍ طبيعي على الوسائل الاستعمارية لسياسة بريطانيا نحو هذه البلاد. وفي هذا المناخ الفكري – السياسي كان تفسير انتفاضة سمكو وغيرها من الحركات الكوردية بإيعاز من بريطانيا أمراً عادياً ومحتملاً، وليس أكثر من ذلك. كما أخذت المصادر العلمية السوفياتية – التي لم تكن في متناول يدها مصادر أخرى للمعلومات – في العشرينات من الصحف الإيرانية الرسمية وشبه الرسمية - بهذه الرواية ودون تحفظات. وفي الواقع لم يكن الأمر بمثل هذه البساطة.

ليس ثمة أسباب تدعو بأن بريطانيا رغبت في أن ترى سمكو منتصراً وتتخذ حركته اتجاها انفصالياً معيناً. ولئن قدّموا له المساعدة شأنه في ذلك شأن زعماء العشائر الآخرين في إيران، فقد كانت عرضية فحسب وعلى نطاقات غير واسعة نسبياً، ولمجرد أغراض تكتيكية. ومع ذلك لم ينصبّ اهتمام السياسة البريطانية في إيران على الأقاليم الواقعة في اطراف البلاد، بما فيها الكوردية التي مازالت تشكل دويلة صغيرة وفي مناحٍ كثيرة، بل على مركزها الذي طمحت لندن في إخضاعه لنفوذها. ومما يسترعي الانتباه أن الإنكليز عندما قدّموا نوعاً من المساعدة العسكرية والمالية للعشائر منحوا في آنٍ واحدٍ القروض بطلب من رضا خان والمجلس بغية تشكيل

---

(١١٨) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية ١٩-١٠-١٩٢١، العدد ٩٧، ص٣٤-٣٥.

(١١٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(١٢٠) المصدر السابق، نشرة استعلامات رقم ٧، طهران، ١٨ شباط عام ١٩٢٣.

(١٢١) أوستيروف، ص٢٢.

فيلق عسكري وإعداده للزجّ به في الحرب ضد الثوار الكورد واللور[١٢٢]. وجرى إعداد كل شيء حسب الوصفات الكلاسيكية لسياسة ((فرِّق تَسُدْ)).

اصبحت انتفاضة سمكو ونشاطه اللاحق الذي جرى الحديث عنه آنفاً موضوعاً لمباحثات السفير البريطاني بيرسي لورين في طهران مع الحكومة الإيرانية. وكانت حكومة قوام السلطاني قلقة جداً من صول سمكو إلى الحدود الإيرانية – التركية وإلى السليمانية ومن اتصالاته مع سيد طه والشيخ محمد. وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ وجهت طهران مذكرة خاصة إلى لندن تضمنت اتخاذ الإجراءات ضد طه وسمكو، وطلب قوام السلطاني خلال حديثه مع لورين أن يقوم الإنكليز باعتقال سمكو فيما إذا أصبح في حدود إمكانياتهم وتسليمه للسلطات الإيرانية، ورد لورين على ذلك بأنه لا توجد عموماً اتفاقية بين إيران والعراق حول تسليم ((اللاجئين السياسيين)) ،وعندما استفسر عن التعليمات عبّر لورين عن رأيه في الرغبة بمنح سمكو حرية النشاط في إيران[١٢٣]. وبتعبير آخر، كان ينبغي حسب رأي السفير البريطاني الاحتفاظ بالورقة الكوردية.

ولم تتمكن السفارة البريطانية في طهران من تهدئة الحكومة الإيرانية وإقناعها بأنه ليس لبريطانيا ضلع في الحملات العدائية لعددٍ من الزعماء الكورد، وأرسل قوام السلطاني مذكرة تلو الأخرى إلى السفارة البريطانية متهماً الإنكليز بتقديم العون المباشر بالمال والسلاح والمستشارين لسيد طه الذي يمارس نشاطاً معادياً بين عشائر إيران. ويجري تفسير عناد رئيس الوزراء الإيراني، كما ظن بحق، أن دائرة اختصاص السلطات البريطانية تشمل دون شك سيد طه، وأكد الفرس على أن سمكو وطه يعملان وبمساعدة المستشارين الإنكليز بتجميع القوات للقيام بانتفاضةٍ جديدة، ورفض السفير جميع الاتهامات بالتغاضي عن أعمال طه وسمكو غير الشرعية، ووعد بقطع دابر إمكانية تدخل طه في شؤون عشائر كوردستان إيران، لكنه طلب في الوقت ذاته من الحكومة الإيرانية اتخاذ، موقف مماثل، وأكد على أن الضباط الإيرانيين قاموا بزيارة راوندوز وقدموا المساعدة للزعماء الموالين للأتراك[١٢٤].

---

(١٢٢) المصدر السابق، ص٢٠.

(١٢٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). برقية لورين من طهران رقم ٤٢٩ و ٤٣٠ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢.

(١٢٤) المصدر السابق، برقية لورين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢٢، رقم ٤٦٨، من لورين إلى قوام السلطاني، ١٥ كانون الأول عام ١٩٢٢، من قوام السلطاني إلى لورين، ٣ كانون الثاني عام

جرى في اوائل كانون الثاني عام ١٩٢٣ حديث مسهب بين لورين وقوام السلطاني حول المسألة الكوردية. وأيد رئيس الوزراء الإيراني سياسة بريطانيا في مسألة الموصل الرامية إلى عدم السماح لعودة ولاية الموصل إلى تركيا، وأشار لورين إلى أن بريطانيا بوضعها العراقيل أمام عودة الموصل إلى تركيا إنما تدافع عن المصالح الفارسية أيضاً. وينبغي على إيران تقديم المساعدة إلى بريطانيا في هذا الشأن وعدم الإكثار من الشكاوى التي تثير الملل لديها. وأردف السفير يقول إن بريطانيا تقف إلى جانب الهدوء في كوردستان إيران وأن فكرة قيام دولةٍ كوردية ذات حكم ذاتي وهي التي جرى التعبير عنها في سيفر، لا تمسّ هذه الأراضي أبداً.

وعبّر قوام عن تصوره لوجهة النظر البريطانية، بما فيها ما يتعلق بتأسيس إدارة كوردية في السليمانية بقيادة الشيخ محمود، بيد أنه عبّر عن مخاوفه بشأن إرسال الأخير المبعوثين إلى الكورد في إيران بنداءات تدعوهم إلى الاتحاد معه. ونشأ بين الطرفين خلال حول مستقبل سمكو وسيد طه، وطلب لورين ((الصفح)) عنهم، فرفض قوام ذلك، لكنه وعد بدراسة هذا الموضوع[١٢٥].

كما استمر النقاش حول سمكو وغيره من الزعماء الكورد في ما بعد، فقد اتهمت طهران سمكو بأنه يعتزم القيام بانتفاضةٍ جديدة بعد أن اتخذ من السليمانية قاعدةً له. وأعلن الإنكليز أنه لا سلطة لهم عليه، وفي نهاية المطاف وعدت الحكومة الإيرانية بالعفو عن سمكو فيما إذا سلم نفسه ويأتي إلى طهران معترفاً بذنبه، ومن ثم يوافق على السكن بعيداً عن الحدود الإيرانية – العراقية[١٢٦].

إلا أن طهران لم تتمكن من وضع سمكو وغيره من قادة كوردستان إيران بمعزلٍ عن جميع التأثيرات ((الخارجية))، وبعد أن استقر به المقام في مناطقه الأصلية بالقرب من قوتور اتصل سمكو بالعشائر في كوردستان تركيا، وبدأ في صيف عام ١٩٢٣ بإظهار بوادر النشاط، كما كان الوضع متوتراً في منطقة خوي – ماكو حيث حاولت السلطات الإيرانية إقناع الحرس الحدودي التركي باعتقال سمكو. وفي ربيع عام ١٩٢٣ جرت الاشتباكات في كرمنشاه مع السردار رشيد الذي كان يعمل بإيعاز من الخارج كما استمر ت الاضطرابات في بختيار[١٢٧].

١٩٢٣، من قوام السلطاني إلى لورين، ٤ كانون الثاني عام ١٩٢٣، من لورين إلى قوام السلطاني، ٨ كانون الثاني عام ١٩٢٣، من لورين إلى قوام السلطاني، ١٥ كانون الثاني عام ١٩٢٣.

(١٢٥) المصدر السابق، برقية لورين إلى وزارة الخارجية، ٦ كانون الثاني، عام ١٩٢٣، رقم ٦.

(١٢٦) المصدر السابق، برقية لورين إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ شباط و٢٢ آذار عام ١٩٢٣.

(١٢٧) المصدر السابق، نشرات استعلامات. رقم ١٧، ٢٣، ٢٧، ٣٢ بتاريخ ٢٨ نيسان، ١ تموز، ٨ تموز و ١١ آب عام ١٩٢٣.

وكان من الصعب النظر إلى جميع أعمال الشغب هذه بأنها كانت بإيعاز من الإنكليز وحدهم، وتفتقر المصادر العلمية إلى أية معطيات حول هذا الشأن. وبالمقابل فإن مشاركة الأتراك في تنظيم الاضطرابات الكوردية في غرب وجنوب – غرب إيران لا شك فيها، وخاصة أنه كان للأتراك مصلحة في تقوية ((مثلث)) الشيخ محمود، سيد طه، سمكو، الذي كان بوسعه وضع عراقيل كبيرة أمام الإنكليز في الموصل التي كانت موضع خلافٍ بين بريطانيا وتركيا وفي المناطق المجاورة لها ايضاً. ولكن لهذا السبب بالذات آثر الإنكليز أن تتطور الحركة الكوردية ضمن حدود كوردستان إيران وحدها وتحت رقابة صارمة، كي لا يسمحوا لها بإحراز نصر حاسم والانتشار في كوردستان الجنوبية. وفي الواقع تبيّن مفاوضات لوزين مع قوام على ذلك، عندما رفض الإنكليز تسليم سمكو وطه لإيران. لكن الإنكليز لم يقدموا أية مساعدة كبيرة للزعيم الكوردي بحيث تسمح له بالتفوق على قوات رضا خان.

وأخيراً يجب إعارة الانتباه أيضاً إلى أن الأوساط الحاكمة في إيران كانت لها مصلحتها الخاصة في تصوير الحركة الكوردية بقيادة سمكو كحركة عميلة تعمل بإيعاز خاص من بريطانيا وتستهدف تقسيم إيران، وهذا ما سمح بتدبير النهج الشوفيني الذي سلكه النظام القائم بعد انقلاب (٣ خوتا) إزاء المسألة القومية من جهة، وتقوية هيبة الحكومة من خلال العبارات المنمقة المعادية للإنكليز في أنظار الرأي العام والجماهير الشعبية اللذين يطالبان بالانتقام من الاستعمار البريطاني من جهة أخرى. ويستأثر بالاهتمام الحجج التي أوردها إبراهيم حلمي محرر صحيفة ((المفيد)) في مقالٍ إفتتاحي له في صحيفة ((الاتحاد)) (١٧ كانون الثاني عام ١٩٢٣) بعنوان ((فارس ومؤتمر لوزان)).

فقد أكد كاتب المقال على أن ((قضية كوردستان هي سلاح في أيدي الدول الرأسمالية الأوربية الكبرى وحدها، الساعية إلى تقسيم الدول الإسلامية في آسيا الوسطى)) .ويتساءل في ما بعد مصوراً أعمال سمكو وتدابير الحكومة الجوابية: لماذا لا تستطيع تركيا وإيران (عندما كان العراق محتلاً) القضاء على هذه الحركة في مهدها، ووضع حدٍ نهائي لنشاط سمكو السري؟)).

واستأنف كاتب المقال يقول بأن الحكومة الإيرانية قلقة من وصول سمكو إلى السليمانية ومن تشكيل حكومةٍ كوردية فيها. ومع أن الكورد يستحقون الحرية بغضّ النظر عن أميتهم، فإن الظروف غير مؤاتية حالياً. ولا يجوز مقارنة كوردستان مع بولونيا، فالحركة الكوردية الحالية

تدافع عن مصالح الأرمن في ((ست ولايات شرقية من الأناضول)) وعن الآشوريين في شمال العراق وفي أذربيجان الجنوبية)) [١٢٨].

ولا يدرك سمكو والشيخ محمود سياسة الدول الغربية الكبرى وعدم إمكانية نيل الاستقلال في الوقت الحالي. وهكذا فقد شارك الكورد في إيران في أوائل العشرينات وفي كل مكان في النضال في سبيل حقوقهم القومية، ولقد مهّد توتر الوضع في كوردستان إيران السبيل أمام تفاقم القضية الكوردية في منطقة الشرق الأوسط كلها.

رابعاً: التذمر في كوردستان تركيا وفي كوردستان الجنوبية – الغربية

تركت معاهدة **سيفر** أكبر الأثر على الوضع في كوردستان تركيا، وهذا أمر طبيعي ذلك أن الإمبراطورية العثمانية كلها كانت من الناحية الحقوقية فقط موضوعاً للمعاهدة ومادتها، أما عملياً فقد كانت تركيا وحدها، وبالتالي فإن موادّ المعاهدة المتعلقة بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة بالكورد لم تكن تخص في حقيقة الأمرسوى الكورد في تركيا والقاطنين في شرق الأناضول. ولاحت امامهم تحديداً ودون سواهم من الكورد في أجزاء كوردستان الأخرى آفاق قيام كوردستان مستقلة أو ذات حكم ذاتي. وكان بوسعهم وحدهم عقد الأمل على المساعدة من جانب دول الائتلاف الكبرى (وعملياً بريطانيا وحده). إلا أن الكورد في تركيا بالذات وجدوا أنفسهم في موقفٍ كان في غاية الصعوبة واصطدموا في نضالهم بأكبر العقبات.

ولم يكن الوضع الداخلي والخارجي الذي تكوّن موضوعياً مساعداً لهم أبداً، فقد اصطدمت القومية الكوردية مباشرة مع القومية التركية وكانت القوى غير المتكافئة بوضوح فالأولى كانت في طور التكوين: فمن الناحية السياسية والعسكرية كانت ضعيفة ومجزأة ومثقلة بأعباء الرواسب الإقطاعية – العشائرية والدينية وكان تأييد دول الائتلاف لها مشروطاً ومقروناً بمكاسب خاصةً وإعلامياً على العموم. أما الثانية فكانت لها تقاليد غنية، كانت تسير في طريق النهضة، وفي طليعة حركة قويةٍ معاديةٍ للإمبريالية تحظى بدعمٍ معنوي وسياسي من معظم القوى التقدمية في تركيا بالذات وخارجها (بما في ذلك روسيا السوفياتية التي حققت انتصاراً على قوى الرجعية الداخلية والإمبريالية) وبقيادة القائد البارز مصطفى كمال. وبهذا الشكل

---

(١٢٨) المصدر السابق.

تراجعت القضية الكوردية القومية، وبحكم الظروف إلى المركز الثاني، وشغلت موقعاً تابعاً في صراع القوى السياسية.

أصحبت القومية الكوردية منذ مطلع العشرينات الخصم السياسي الأكبر للكماليين داخل البلاد. وقد أشار أ. ف. ميللر (أ. ميلينك) في حينه إلى أن هدفهم الرئيسي كان ((تشكيل دولة بورجوازية مركزية ذات قومية واحدة. واستخلص الكماليون الدروس من انهيار الإمبراطورية العثمانية، وأخذوا يتخلون عن جميع المطامع في الأراضي غير التركية، ولو كانت أراضي إسلامية، ويقطعون العلاقة مع نزوات مذهب الجامعة الإسلامية للأتراك الفتيان، ويبذلون الجهود لإزالة السكان من القوميات الأخرى في المناطق العائدة لتركيا، مقدّمين قضية تشكيل دولةٍ تركية صرفة وموحدة إلى مركز الصدارة)) [١٢٩].

وبتعبير آخر، فإن الكماليين الذين ركبوا الموجة المعادية للاستعمار ظهروا كقوميين حقيقيين وأضحوا لفترة طويلة أُنموذجاً لمعظم قوميات الشرق الكولونيالي المناضلة ضد الاستعمار. وليس عبثاً أن ((تايمز)) كتبت في ما بعد: ((أن قومية كمال باشا هي قومية مُعدية)) [١٣٠] وسرعان ما عرضت الصحيفة ذاتها بعد سيڤر وجهة نظر كمال حول القضايا القومية في تركيا: ((تتعارض مع مصالح تركيا الحقيقية مع التأثير اليوناني والأرمني والأوربي أو الانفصالية الكوردية في الأناضول. وبمساعدة دولة ((آسيوية)) (م. لازاريف؟) في موسكو)) [١٣١]. وإذا لم نتشبث بالمصطلح فإن ((تايمز)) قد لاحظت جوهر المسألة بصورة غير رديئة.

ومما لاشك فيه أن قومية الكماليين كانت تنطوي في تجلياتها السياسية الخارجية على شحنة إيجابية في المرحلة المدروسة، لأنها كانت وبصورة رئيسة، ردّ فعل دفاعي على سياسة دول الائتلاف العدوانية المناوئة لتركيا، وبالدرجة الأولى لبريطانيا. وفي ما يتعلق بالمسائل الداخلية، وخاصةً بالسياسة في مجال العلاقات القومية، فإن قومية الكماليين استحالت هنا إلى قومية شوفينية في منتهى التطرف، معيدةً إلى الأذهان نهج الانصهار الذي سلكه السلاطين والأتراك الفتيان. ويمكن القول إن هذا المظهر الخارجي ذا الوجهين المتناقضين للقومية البورجوازية قد برز

---

(١٢٩) أ. ميلينك، ((الخلافات التركية — اليونانية))، الحياة الدولية: رقم٨، ١٩٢٩، ص٥٦-٥٧.

(١٣٠) المصدر السابق، ص٦٢.

(١٣١) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، ١٩٢٠، رقم ٤٥، ٢٦-١١، ص٣٦.

على مثال تركيا الكمالية بصورةٍ نموذجيةٍ، وخاصةً أنَّ الكورد الذين كانوا يشكلون – حسب رأي الكماليين – الخطر الرئيسي على وحدة البلاد، كان من نصيبهم الويلات والمصائب.

ولقد انتبه توينبى الفطن الذي زار أنقرة، كما يبدو، في نهاية عام ١٩٢٢ (خلال عقد مؤتمر لوزان) إلى الميول المعادية للكورد لدى قادة ((تركيا الجديدة))، وخرج بانطباع من الأحاديث التي أجراها مع رئيس الوزراء حسين رؤوف بك أنّ ((الدافع الأكبر خلف مطالب الأتراك في عودة هذا الإقليم (ولاية الموصل) لم يكن اقتصادياً أو استراتيجياً، بل سياسياً وهو مرتبط كلياً بالكورد))، ذلك أن الأتراك يريدون ((صهر الكورد في كيانهم السياسي)).

ويجب أن نعطي توينبى حقه، فهو قد أدرك آنذاك خطر السياسة وانسداد آفاقها التي بغضّ النظر عن تخلف الكورد تجلب مصاعب كبيرة لأنقرة مثل التي ((جلبها الألبان للإمبراطورية العثمانية القديمة. وربما كان من الحكمة أن يقترح كمال وزملاؤه ((على الكورد موقف الشركاء المتساوين))، لكنهم آثروا ((سياسة الصهر)). وتأكد توينبى من أن الكماليين يطمحون إلى توحيد كوردستان كلها تحت الإشراف التركي ذلك أنهم يجدون في اقتسام كوردستان مصدر خطر دائم على تركيا)) [١٣٢].

كما أن ثمة شهادة صريحة أدلى بها السفير السوفياتي – في تركيا س. ي. أرالوف حول آراء مصطفى كمال ذاته في المسألة الكوردية، فقد ذكر كمال له: ((إن هدفنا هو إنشاء تركيا الوطنية ضمن حدود الأراضي التي يقطنها الأتراك)) [١٣٣]. وعبر القائد التركي عن رأيه حول الكورد على الشكل التالي: ((إن المسألة الكوردية... مسألة متشابكة ومعقدة – واعلمْ أنَّ كوردستان غنية بالنفط والنحاس والفحم والحديد وغيرها من الثروات المعدنية، وإن أنظار الكثيرين شاخصة نحو كوردستان، وقبل كل شيء بريطانيا، خصمنا الرئيس، كما ويؤثر هنا الاستراتيجية وطرق التجارة المؤدية إلى فارس والقفقاس وميسوبوتاميا" وتنتهز بريطانيا فرصة أن الكورد تابعين لدولتين هما تركيا وفارس وتستغل ذلك لمصلحتها، فهي ترغب في إنشاء دولة كوردية تحت سيطرتها، وبذلك تقوم بالإشراف عليها وعلى فارس وما وراء القفقاس. ويقوم الإنكليز منذ زمن طويل بتقديم الرشاوى للزعماء الكورد، أما الآن فقد انقسم القادة الكورد

---

(132) Arnold J. Tounbee, (Angora and the British Empire in the East), the contemporary Review: No 690, June, 1923, p. 686.

(١٣٣) س. ي. أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي ١٩٢٢-١٩٢٣، موسكو، ١٩٦٠، ص١٠٩.

على أنفسهم، ففريق منهم يميل نحو إيران، والآخر نحو بريطانيا، أما الثالث فنحونا. ويصرخ رجالات الاستخبارات الإنكليزي نوئيل، وول وغيرهما عن استقلال كوردستان، فقد أرغم الإنكليز الشيخ محمود في السليمانية على القيام بحركته ضد الأتراك)).

واستأنف كمال متهماً بريطانيا في إثارة الانتفاضات الكوردية يقول: ((نحن الأتراك... نردّ بالمثل فلقد ساعدنا الكوردي فيتك وغيره للقيام بانتفاضة في جنوب كوردستان ضد الإنكليز. ولقد عقد الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الذي خان تركيا معاهدة مع الإنكليز ووافق فيها على انفصال كوردستان عن تركيا، وقد نُشرت هذه المعاهدة في الصحف الفرنسية، ولا أعلم ما إذا تم التوقيع على المعاهدة ولا أظن أن ضمير السلطان الخليفة وفريد يؤنبهما، فلا ضمير لديهما ولا الحب لتركيا. إلا أن الوضع الدولي وانتصاراتنا لا تسمح لبريطانيا بإبرامها، ولاعترضت فرنسا عليها[١٣٤].

وأهم ما يلفت النظر هو أنَّ الجانب الدولي للقضية الكوردية كان قائماً بالنسبة لمصطفى كمال، بينما كان يضع مضمونها السياسي الداخلي (الإثنوسياسي)، وفي هذه الحالة داخل تركيا، خارج قوسين وعلى الأرجح يتجاهله. وكان ذلك موقف مصطفى كمال مع أنه اتخذ، بالطبع، بعين الاعتبار موقف محدّثه الذي كانت آراؤه حول المسألة القومية معروفة له دون شك. وبالطبع تبيّن لأرالوف، وعلى الفور، الخلفية الشوفينية لمواقف القائد التركي من الأقليات العرقية فكتب يقول: ((وقف كمال إلى جانب مساواة الاقليات لكنه لم يمنح الاستقلال للكورد والأرمن وغيرهم من الأقليات القومية)) [١٣٥].

ومن الملاحظ أنه كان لآراء كمال حول المسألة الكوردية ميزة أخرى، وهي أنه اعترف عملياً بوجود كوردستان تركيا وكوردستان إيران فقط، ولم يتفوّه بكلمة واحدةٍ عن كوردستان العراق. وكان لذلك مدلول واحد وهو أن كمال لم يعترف بسلخ ولاية الموصل عن تركيا. وكان من شأن هجماته على بريطانيا أن تكوِّن انطباعاً بوجود الرغبة لدى تركيا في النضال وبنشاط ضد سياستها إزاء المسألة الكوردية في العراق في كوردستان كلها. وبطبيعة الحال اتخذ كمال جميع الإجراءات لميوله المعادية للإنكليز ذلك أنه عقد الأمل على تعاطف روسيا السوفياتية ومساعدتها.

---

(١٣٤) المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

(١٣٥) المصدر السابق، ص٢١٢.

وقصارى القول، غدت المسألة الكوردية أحد الجوانب الرئيسة في نضال الحركة الكمالية ضد الاستعمار البريطاني الذي حاول وضع نفسه في خدمة فكرة تأسيس كوردستان مستقلة. وكتب لاهوتي يقول: ((أصبحت كوردستان تركيا في الظروف الحالية العقدة الرئيسة في صراع تركيا الكمالية مع سياسة الاحتلال البريطانية لشمال ميسوبوتاميا، وتشكيل طليعة كوردية على مشارف حقول نفط الموصل. وفي هذا الصراع الدائر يسعى هذا الطرف أو ذلك إلى استغلال سمات الحركة الكوردية القومية لأغراضه الخاصة)) [١٣٦].

وهكذا كانت سياسة الكماليين الكوردية ((شكلاً للتصدير)) الذي استعرضوه، وبسرور، كشكل ديمقراطي ومعادٍ للكولونيالية والإمبريالية، الذي كأنه، وبحق، إلى حد ما. وكما أُشير سابقاً، فإن تأييد تركيا قد لعب دوراً معروفاً في نهوض الحركة القومية في كوردستان الجنوبية والشرقية. وبهذا المعنى أصبحت كوردستان الشمالية – حسب أقوال لاهوتي – ((أداةً قوية في أيدي الكماليين)) [١٣٧].

وتزامن ازدياد نشاط سياسة الكماليين في كوردستان الجنوبية والشرقية مع نجاحاتهم على الصعيدين العسكري والديبلوماسي، فقد رَفَعت انتصارات جيش الكماليين على أرمينيا الطاشناقية في خريف عام ١٩٢٠ وعلى المتدخلين اليونانيين في كانون الثاني وفي أوائل ربيع عام ١٩٢١،من سمعة تركيا في شمال العراق[١٣٨]. كما ساهم في ذلك منجزات السلطة الكمالية في السياسة الخارجية وهي: إقامة علاقات ودّية مع روسيا السوفياتية والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس، والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع فرنسا وإيطاليا أدت إلى شقّ جبهة دول الائتلاف المعادية لتركيا وإلى عزل بريطانيا سياسياً وعسكرياً في الشرق الأوسط). ولهذا ليس عبثاً أن الكماليين أخذوا منذ أوائل عام ١٩٢١ بالتحديد بتقوية مواقعهم بين صفوف العشائر في كوردستان الجنوبية والشرقية.

وفي الأيام الأولى اصطدم الكماليون بعقبات كبيرة، ولم يكن يسيراً عليهم التغلب على الميول المعادية للأتراك المترسخة بين السكان الكورد، التي كانت تغذيها الذكريات عن سياسة السلاطين

---

(١٣٦) لاهوتي، كوردستان والكورد، ص٥٨.

(١٣٧) المصدر السابق؛ Oreinte moderno. No 5, 15 Octobre 1921, The Near East. No 645, p. 296-284; Septembere 20, 1923, p.299-300.

(١٣٨) ف. كروتكوف، ((قضية الشرق الأوسط))، الحياة الدولية: العدد ١٢ (١٣٢)، ١٩٢٢، ص٣.

الأتراك الفتيان الشوفينية. وهكذا أخفق الكماليون في جبل سنجار، فقد حاولوا استمالة الآغوات الإيزيديين المحليين الذين وقفوا ضد تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانبهم، بيد أنهم لم يتمكنوا من التغلب على العداء الإيزيدي الإسلامي التقليدي(١٣٩). وفي كانون الثاني عام ١٩٢٠ وصل إلى كوردستان تركيا سيدي أحمد الشريف السنوسي ممثل سلالة السنوسيين الإسلامية، الذي تزعم النضال ضد المحتلين الطليان في ليبيا ، وعاش منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في استانبول، من ثمّ انتقل إلى جانب الكماليين الذين حاولوا استخدامه لأغراضهم السياسية، وفي نهاية عام ١٩٢١ راجت شائعة تقول بأن الأتراك يعتزمون تنصيبه حاكماً على دولةٍ ((ما في العراق)) وشبه مستقلة من شأنها ألا تضم في عدادها كوردستان الجنوبية كلها فحسب ،بل وجزءاًمن كوردستان الجنوبية-الغربية(الجزيرة)إلاأن ترشيحه لم يحظَ بالشعبية بين صفوف العرب (والشيعة بوجه خاص) ولا بين الكورد. وعندما لم يتمكن من توطيد مواقعه في بغداد أو في أي مركز آخر سرعان ما وصل إلى السعودية حيث انقطعت فيها أخباره السياسية نهائياً(١٤٠).

أما الكماليون فبعد أن احرزوا الانتصارات الأولى على اليونانيين واثقين من قواهم الخاصة أخذوا منذ منتصف عام ١٩٢١ يمارسون نشاطهم أكثر فأكثر في منطقة رواندوز أولاً، ومن ثم في مناطق كوردستان الأخرى، ودون وسطاء، وخاصةً بعد انعقاد مؤتمر لوزان. وسعى الكماليون بعد أن قدّموا المساعدة إلى الثوّار الكورد بالمال والسلاح والخبراء العسكريين، وحتى بوحدات معينة من الكورد في ((تركيا))، إلى ضمّ كوردستان الجنوبية إلى تركيا إن لم يكن على الفور، فعلى أقل تقدير تدعيم المناخ السياسي الذي لا يلائم بريطانيا، ولقد كان ذلك حيوياً لهم لاسيما أن الإنكليز حاولوا في السنوات الأولى من قيام حكم الانتداب في العراق خاصة ترسيخ مواقع المملكة الجديدة وحكومة بغداد العميلة في المناطق الكوردية من البلاد وبشتى الوسائل. ولهذا الغرض وصل شقيق الملك فيصل الأمير زيد إلى الموصل في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ واستقبل

---

(139) H. Field, and J. B. Glubb, The Jezidies, sulubba and others tribes of Iraq and Adjacent regions. – General Series in Antropology. No10, Menasha, Wisconsin 1943, p. 6.

(140) The Near East. No 645. September 20, 1923, p. 299.

وفداً يمثل الزعماء الكورد وقام بالدعاية لتحسين العلاقات بين الكورد والعرب بجميع السبل[١٤١].

وتحقّق هدف الكماليين جزئياً أثناء المعارك ضد المتدخلين اليونانيين في وضع العراقيل أمام بريطانيا في شمال العراق مستغلّين تأييد الثوار الكورد ولعب دوره في قرار بريطانيا العظمى النهائي للاتفاق مع أنقرة. وأثارت نجاحات الكماليين في شمال العراق قلق لندن، فقد كتب الصحفي البريطاني الشهير آنذاك والنتاين تشيرول عن ((خطر الكماليين على ميسوبوتاميا عبر كوردستان))[١٤٢]. وأدرك ونستون تشرتشل قبل غيره من الشخصيات الحكومية في بريطانيا العظمى ضرورة وقف التدخل التركي في كوردستان العراق بالوسائل السياسية، وأعلن في مطلع آب عام ١٩٢١ في مجلس العموم أن ((الهدوء في ميسوبوتاميا يرتبط بمعاهدة مع تركيا القومية))[١٤٣].

ومع ذلك كانت نجاحات الكماليين في كوردستان العراق نسبية وعابرة، فلم يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في هذه المنطقة لدرجة يستطيعون معها المطالبة من جديد بانضمامها إلى تركيا. وتمكنت الوحدات التركية من الاستيلاء، وبصورة مؤقتة، على عدد من مناطق ولاية الموصل فقط المجاورة للحدود التركية. أما في الأراضي الباقية فقد اقتصر الأمر على النشاط التخريبي – التجسسي وعلى المساعدة المالية (التي لم تكن كبيرة بوجه عام) لعددٍ من الزعماء ولكن لم يوافق معظمهم بما فيهم ألّد أعداء الإنكليز على قبول الجانب التركي بلا قيد أو شرط، وإن عقدوا تحالفاًمع الأتراك فقد كان لاعتبارات تكتيكية فحسب (الشيخ محمود مثلاً). كما اتخذ عدد من القادة الكورد العراقيين على الفور موقفاً معادياً حازماً ضد الأتراك، وقد سبّب عدد من الزعماء الكورد أصحاب النفوذ مثل عبدالرحمن آغا من شرنخ وبابكر آغا[١٤٤] قلاقل للأتراك، وعلى العموم لم يسعَ سكان كوردستان ابداً إلى ترميم السيطرة التركية في بلادهم ولم يعتزموا تقديم المساعدة للكماليين في هذا الشأن مع أنهم امتشقوا السلاح ضد المحتلين الإنكليز وأذنابهم في بغداد، بل وأن ((نير إيست)) كتبت عن هزيمة الأتراك التامة في كوردستان

---

(141) The Letters of Gretrude Bell. Vol. 11, p. 543-544; The Near East. No 617.March 8, 1923, p. 240.

(142) The Near East. No 645. Ferbruary 23, 1922, p. 253.

(١٤٣) المصدر السابق، العدد ٥٣٦، آب ١٨، ١٩٢١، ص٢٢٢.

(١٤٤) المصدر السابق، العدد ٦٤٥، أيلول ٢٠، ١٩٢٣، ص٣٩٩-٣٠٠.

الجنوبية[١٤٥]. وعلى أية حالٍ عندما فاحت في لوزان رائحة الاتفاق مع بريطانيا وحلفائها انسحب الأتراك دونما إبطاء من مناطق شمال العراق التي احتلوها (راوندوز وغيرها) وأوقفوا التدخل المكشوف في المناطق الأخرى، واضطرت أنقرة التي لم تتخلَّ عن مطامعها في كوردستان الجنوبية إلى نقل الصراع إلى المجال الديبلوماسي وحده، الأمر الذي لم يبشرها بفرص حقيقية للنجاح.

ولئن ساد هدوء نسبى على الحدود الجنوبية – الشرقية لكوردستان التركية في صيف عام ١٩٢٣ فقد ازداد التوتر بالمقابل في حدودها الجنوبية مع سوريا التي كانت محتلةً من قبل الفرنسيين، وكان سببه اضطرابات العشائر الكوردية الدائمة. يعود ظهور المسألة الكوردية في سوريا إلى هذه الفترة الزمنية، التي أصبحت حكم الانتداب الفرنسي. وتبيَّن أنَ عدداً من المناطق التي يسكنها الكورد بصورةٍ كثيفة (في مقاطعات الجزيرة وجبل الكورد وعين العرب الواقعة في شمال البلاد) الذين كانوا يشكّلون في ذلك الوقت عشرة بالمئة من سكان البلاد[١٤٦] قد انضمت إلى الأراضي السورية وأصبحت هذه المناطق تسمى في ما بعد بكوردستان الجنوبية – الغربية، وأدت الحركة القومية للكورد فيها إلى ظهور مسألة كوردية مستقلة نسبياً في سوريا، ويكمن في أساسها كفاح الكورد السوريين ضد المحتلين الفرنسيين، فقد قامت أول حركة للكورد السوريين ضد الفرنسيين بالقرب من تل كلخ في كانون الأول عام ١٩١٩ بقيادة الأخوين نجيب وأحمد آغا برازي. وشارك الكورد في العام الثاني عام ١٩٢٠ أكبر مشاركةٍ فعالة في نضال الشعب العام ضد المحتلين الفرنسيين، كما شاركوا في المعارك التي جرت بمحاذاة خط بغداد الحديدي ومنذ أواخر عام ١٩٢٠ اصبحت المفارز الكوردية بقيادة إبراهيم هنانو في مركز الثورة الفلاحية التي شملت منطقة شاسعة في شمال غرب سوريا تمتد من حلب وحتى الإسكندرونة، واستمرت حتى أوساط عام ١٩٢٣. كما شارك الكورد في عدد كبير من الحركات التي قادها الشعب السوري ضد الاستعمار[١٤٧].

---

(١٤٥) المصدر السابق، العدد ٦٣١، أيلول ٢٠، ١٩٢٣، ص٦٠٩-٦١٠.

(١٤٦) حسن عبدالله جرجيس، الكورد في الحياة الاجتماعية – السياسية في سوريا ١٩١٨-١٩٦٢، موجز أطروحة لنيل درجة مرشح في العلوم التاريخية، موسكو، ١٩٧٧، ص٥.

(١٤٧) المصدر السابق، ص٨-٩"

Oriente moderno. No4, 15 settembre 1923, p. 220.

وتعقدت المسألة الكوردية في سوريا منذ أول ظهورها بتدخل تركيا المباشر وغير المباشر الذي نفذه الكورد أنفسهم والسلطات التركية، الأمر الذي مهّد السبيل أمام التدخل الفرنسي في جنوب شرق الأناضول عامي ١٩١٩-١٩٢١ مع ما يبدوفي ذلك الغرابة – فسكان المنطقة الذين كانت لهم لغات متعددة وينتمون إلى شعوب مختلفة من العرب والكورد والأتراك وحاربوا القوات الاحتلال الفرنسية، قد اعتادوا على اعتبار منطقتهم وكأنها وحدة تامة مع سوريا، ولم يراعوا ابداً وجود الحدود السورية – التركية التي وضعت مسودتها في سيفر ، كما أن أنقرة والسلطات التركية العسكرية والمدنية المحلية لم تحترم هذه الحدود كثيراً، زِد على ذلك أنها كانت تتقدم بدعواتها على بعض الأراضي السورية المتاخمة لها من الجنوب، وأدّى كل ذلك إلى أنه أثناء المقاومة التي شارك فيها الأتراك والكورد والعرب كانت مفارز الأطراف المتنازعة تعبر الحدود بحريّة، وهي تقوم بأعمال العنف على كلا جانبي الحدود.

ووردت أنباء كثيرة في الصحف عن ذلك، ففي صيف عام ١٩٢٣ كتبت الصحف مراراً عن الاشتباكات على الحدود التركية – السورية وعن قيام القوات التركية التأديبية بحرق القرى الكوردية (بالقرب من نصيبين مثلاً) وعن النـزوح الجماعي للعشائر الكوردية إلى سوريا التي نجت من الاضطهاد التركي. ولقد حارب فريق من الزعماء الكورد ضد الفرنسيين والأتراك في آنٍ واحدٍ، وبلغ في آب عام ١٩٢٣ عدد الثوار الكورد في شمال سوريا ألفي مقاتل. وأدت معظم هذه الأحداث إلى اتهامات متبادلة بين الأتراك والفرنسيين في تحريض الكورد وإلى تقديم مذكرات ديبلوماسية في كلٍ من أنقرة وباريس[١٤٨]. ومنذ ذلك الوقت اصبح الوضع المتوتر الدائم في كوردستان الجنوبية – الغربية وفي المناطق المجاورة بها من سوريا و تركيا التي يقطنها الكورد، أحد العوامل الرئيسية التي تعقّد العلاقات التركية – الفرنسية[١٤٩].

---

(148) Oriente moderno. No4, 15 settembre 1923, p. 220-221.

(149) لم يكن موقف الكماليين من الكورد في تركيا ومن القاطنين في البلدان العربية مختلفاً من وجهة نظر سياسية فحسب، بل ومن وجهة نظر دينية. فعندما سلكوا نهجاً علمانياً في "عقردارهم"، فإنهم أيدوا الإكليريكيين الكورد في الخارج. فقد تشكلت مجموعة كوردية في جامعة ((الأزهر)) (القاهرة) وكان رئيسها الشيخ سعيد الذي سُميَّ ايضاً بديع الزمان الكوردي، وكانت له اتصالات مع استانبول والقاهرة وجمع رعيته في مدرسة الأزهر. وقد درسوا في الصحف التركية اقتراح بناء مثل هذه المدرسة بالقرب من بحيرة وان. (المصدر السابق، Octobere 1923, p.326)

وكان الوضع على حدود تركيا الشرقية التي تفصل بين كوردستان إيران وكوردستان تركيا أكثر هدوءاً رغم أن هذه الحدود كانت سهلة العبور، ولكن من جانب واحد من الغرب إلى الشرق بشكل خاص، الأمر الذي استدعي اتخاذ الكماليين موقفاً خاصاً إزاء الحركة الكوردية القومية في إيران اختلف اختلافاً ملحوظاً عن سياستهم في كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية.

وكان سبب الموقف المختلف من الأوساط المحلية الحاكمة في البلدان العربية وإيران وهو أن الكماليين وجدوا في الأولى عوامل بسيطة مساعدة لبريطانيا وفرنسا، وبدهي أنهم سعوا إلى إضعاف تأييدها للحركة الكوردية، كما لعبت الدعوات الإقليمية دوراً هاماً، بينما رأوا في حكام إيران الذين تسلموا مقاليد السلطة بعد انقلاب ((٣ خوتا)) قوة سياسية مستقلة، التي رغم أنها تستطيع من حيث المبدأ تهديد تركيا، لكنها ستكون في الفترة الراهنة في مواجهة بريطانيا على الأكثر، فالخلافات الحدودية القديمة مع إيران لم تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لتركيا ولهذا السبب كان تأييد الكماليين للكورد في إيران – كما ذكرنا آنفاً – ضمن نطاقات غير واسعة، وكانت غايته الرئيسة في أن يوفر لتركيا إمكانية التأثير على كوردستان إيران وأذربيجان، وتنظيم ترانزيت عبر أراضي هذين الإقليمين إلى السليمانية التي تعتبر، حسب أقوال الصحيفة القاهرية ((المقدم))، ((قلعة الانفصالية الكوردية))[١٥٠].

ورصدت أموال محدودة لأهدافٍ محدودةٍ فقد أُرسل الضباط السياسيون الأتراك إلى الكورد الإيرانيين الذين أجروا الاتصالات مع سيد طه والشيخ عبيدالله، ووصل ٥٠ من الخيّالة الأتراك إلى منطقة أورمية، كما أُرسلت عبر الحدود الإيرانية صفقة من الأسلحة التركية إلى راوندوز وقامت الاستخبارات التركية في المنطقة المجاورة لأورمية بتأليب الكورد ضد المسيحيين المحليين (وخاصة الآشوريين)، حيث رأى الأتراك فيهم أعداءهم التقليديين[١٥١]. وعندما حاول المثلون الأتراك الرسميون في غرب إيران (وخاصة القنصل التركي في تبريز) ((كسب ودّ الكورد)) أخذوا على عاتقهم وبصورة غير مشروعة، مهمة القيام بدور الوسطاء بين الكورد والسلطات الإيرانية، كما جرت محاولات لربط كورد سوماي وبرادوست وغيرهما من المناطق مباشرة بالقائمقام

---

(١٥٠) المصدر السابق، العدد٣. ١٥ Marzo 1924, p.192-193

(١٥١) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). نشرت استعلامات رقم ٤ خلال اسبوع التي انتهت في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٢٣، من الملحق العسكري البريطاني في طهران، ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢٣.

التركي في وان، الذي تقدّم بدعوى وسيطٍ في العلاقات مع السلطات العسكرية الإيرانية، كما مارس عملاء الاستخبارات التركية في ماكو وخوي وسلماس مثل هذا النشاط[١٥٢].

اذن لم تكن نطاقات التدخل التركي في كوردستان إيران واسعة نسبياً، ولم تترك تأثيراً يذكر على مجرى الحركة الكوردية القومية ونتائجها في هذه المنطقة، فقد تطورت بصورةٍ ذاتيةٍ نسبياً، ولم يترك بدورها تأثيراً ملحوظاً على الوضع في كوردستان تركيا.

وكان من الممكن ترقب أن الكورد في تركيا يهبّون للنضال بعد سيڤر فوراً في سبيل الاستقلال أو الاستقلال الذاتي الذي وُعدوا به، وفي سبيل تنفيذ حقوقهم القومية التي حظيت أخيراً باعتراف دولي. وأصبح النهوض القومي في كوردستان الشمالية والغربية ينمو فعلاً، لكنه لم يكن بتلك السرعة ولا في تلك النطاقات كما كان متوقعاً. فقد وُجد إلى جانب العوامل الحافزة المعروفة للجميع عوامل كبحٍ أيضاً. ولا تعود إلى هذه الأخيرة عوامل التخلف السياسي والثقافي في المجتمع الكوردي وتشتت قوى الحركة القومية الدائم فحسب، بل والأوضاع السياسية الخارجية والسياسية المتكونة في تركيا عقب سيڤر، التي لم تكن ملائمة أبداً للقضية الكوردية. وبرزت عراقيل كبيرة صرفت الانتباه عن طريق الحركة الكوردية.

فقد كانت هذه الفترة فترة النهوض الأقصى للحركة الكوردية الوطنية التحررية التي وقفت ضدها قوى العدوان الإمبريالية الموحّدة بزعامة الاستعمار البريطاني. وكان السؤال المطروح عن وجود أو عدم وجود الدولة التركية المتكونة تاريخياً على الأراضي التي شغلتها هذه الدولة جزئياً أو كلياً أكثر من ستة قرون، ولم تكن خلال هذه المرحلة التاريخية كلها وطناً مشتركاً للأتراك الإثنوس الأساسي والأكثر عدداً فحسب، بل وللكورد وللأقليات القومية الأخرى.

وكان بوسع انتصار المعتدين الإمبرياليين وأدواتهم أن يترك في ظروف ذلك الوقت عواقب تدميرية ليس على الأتراك وحدهم ، بل وعلى الشعوب القاطنة معهم، وبالدرجة الأولى على الكورد، مهما كانت الوعود اتي قطعتها لهم دول الائتلاف الكبرى. وكان الاستعباد الكولونيالي المباشر اسوأ خيار لمستقبلهم، ولازدادت في مثل هذه الحالة لعنة الشعب الكوردي التاريخية الأبدية على تشتته العرقي، أي تجزئة كوردستان الإقليمية – السياسية، ناهيك عن الاثار السلبية الأخرى للاستعباد الكولونيالي. وبهذا الشكل بقي أمام الشعب الكوردي النضال

---

(١٥٢) المصدر السابق، نشرات الاستخبارات رقم ١١ بتاريخ ١٨ آذار عام ١٩٢٣، ورقم ٣٢ بتاريخ ١١ آب ١٩٢٣.

المشترك مع القوى القومية في تركيا ضد المتدخلين وهو البديل عن الانضمام إلى المخطط الإمبريالي لتقسيم تركيا.

ولم يبشر ذلك الكورد بالتحرر القومي، إذ أنه كان باستطاعتهم شغل مجرد وضعٍ تابع للكماليين الذين كانت لهم ميول شوفينية نحوهم. وتبين أنهم أمام أمرين أحلاهما مرّ. بيد أن هزيمة الإمبريالية في تركيا فتحت، فقط، أمام سكان البلاد من الكورد آفاقاً قومية .فقد كوّن الاستقلال والقضاء على سيطرة الإمبريالية السياسية والاقتصادية الظروف الضرورية الوحيدة لتطور شعوب تركيا على طريق التقدمِ الاجتماعي وإشاعة الديمقراطية في نظام البلاد الاجتماعي وحلّ المسألة القومية الحيوية جداً.

ومسألة أخرى، وهي أن هذه الإمكانيات لم تتجسد أبداً وأن الكورد في تركيا مازالوا يعانون من الظلم والاستبداد، ولكن لا ينتج من ذلك منطقياً أن ((البديل الموالي للإمبريالية)) كان الأفضل. فبساطة، كانت ظروف حياة الكورد التاريخية في تركيا متناقضة للغاية ولم تكن ملائمة لتطورهم القومي.

كما وجُدت اسباب صرفت الانتباه وعرقلت نهوض حركة التحرر الكوردية في تركيا. وأول سبب منها كان اصطدام تركيا مع أرمينيا الطاشناقية الذي مهد السبيل أمام انتعاش العداء الكوردي – الأرمني القديم[١٥٣]. والسبب الثاني كان تدخُّل الكماليين في كوردستان العراق، الذي خلق لدى عددٍ من القوميين الكورد وزعماء العشائر وهماً بأن انقرة تدافع عن الكورد، إلا أن السبب الرئيس كان حالة الحرب الوطنية – التحررية نفسها التي اندلعت في تركيا بعد بدء التدخل اليوناني الذي دفع موضوعياً بالمسألة الكوردية بعيداً عن مركز الصدارة، لاسيما أن فريقاً من الكورد انضم إلى القوات الوطنية للأمة التركية وشارك في صدّ العدوان.

وقد أبدى الكورد حماساً أكبر في النضال ضد التدخل الفرنسي في جنوب شرق الأناضول في عام ١٩٢٠-١٩٢١، وهذا مفهومٍ لأن السكان الكورد قاموا بالدفاع عن ديارهم الأصلية وواجهوا العدوان الاستعماري وجهاً لوجه. وقاتل الكورد بتفان في مناطق ماراش، وماردين وعنتاب (غازي عنتاب) بصورةٍ مستقلة وفي عداد التشكيلات التركية – العربية النظامية

---

(١٥٣) اكدت الصحيفة الباريسية ((ماتين)) على أنه بعد هزيمة الطاشناق، قررت القيادة العسكرية الكمالية نقل قوات قرتبكر لمحاربة اليونانيين. أما ((الرقابة)) على الأراضي الأرمنية فقد عهدت إلى تلك العشائر الكوردية التي وثقت بها أنقرة وتحت إشراف الضباط الأتراك (نشرة مفوضية الشعب للشئون الخارجية ١٩٢٠. Matin, 15-11-1920.)

وغير النظامية[١٥٤]. وفي ما يتعلق بجبهة الصراع الرئيسية ضد المتدخلين ثمة أنباء متضاربة حول مساهمة الكورد فيها.

وأكد عدد من المؤلفين أن الكورد حاربوا ضد اليونانيين وعلى قدم المساواة مع الأتراك، وان مثل هذه الوقائع معروفة فعلاً. وروى غ. أستاخوف قصة امرأةٍ كوردية من ضواحي أنقرة (فاطمة خانم من أقرباء سمكو) قادت مفرزة كوردية ضمّت عدّة مئاتٍ من المقاتلين الكورد و((كانت ترتدي بزة عسكرية رجالية، وتميّزت بالأساليب الرجالية وتمتعت بنفوذ كبير بين صفوف الرجال التابعين لها)). وكانت مفرزتها المفرزة الكوردية الوحيدة التي حاربت ضد اليونانيين في صفوف جيش المجلس الوطني الكبير[١٥٥]. وكتب المؤلف الفرنسي بول جانتيزون عن مشاركة الكورد النشيطة في الحرب إلى جانب الكماليين ضد اليونانيين وقال إنه من الجائز تماماً أنَ الجندي المجهول المرسوم على النصب التذكاري الذي استشهد بالقرب من دوملو – بينار ((ينتمي الى العرق الكوردي))[١٥٦].

غير أنه بمقتضى كلّ ذلك تنتشر الوقائع المشار إليها انتشاراً واسعاً، حيث عبرت عن وطنيتها وبصورةٍ رئيسة تلك المجموعات الكوردية المعزولة نسبياً التي جرى استيطانها في وسط الأناضول بالقرب من خطوط الجبهة. واتخذت الجماهير الاساسية من السكان الكورد في تركيا موقفاً سلبياً وإلى حدٍ معين. فكما أكد استاخوف، الذي ورد ذكره قبل قليل، رفضت الغالبية العظمى من الكورد الاشتراك في الحركة التركية الوطنية وقامت أحياناً بالانتفاضات ضد المجلس الوطني التركي الكبير ((وليس من دون الدسائس الأنكلو – القسطنطينية))[١٥٧] وخلص م. ف. فرونزه الذي زار تركيا على رأس وفدٍ من أوكرانيا في اواخر عام ١٩٢١ وأوائل عام ١٩٢٢، وبناءً على ملاحظاته الشخصية، إلى القول بأن الكورد والشركس ((لا يظهرون حماسة خاصة نحو الصراع الدائر، فهم يؤثرون الخدمة في قطعات المؤخرة، وعند إرسالهم إلى الجبهات فإنهم عادة ما يفرون منها... ورغم ذلك كله، فإن الموقف من الحكومة ومن كمال، خاصةً، حسن))

---

(١٥٤) ل. فاسيلييف، ((اسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها))، قضايا زراعية، ١٩٣١، الكتاب ٩-١٠، ص١٠٥" ك. غ. غرانكور، التكتيك في الشرط الأوسط، موسكو، لينينغراد، ١٩٢٨، ص٢٩ و ٣٥.

(١٥٥) غ. أستاخوف، من السلطان إلى تركيا الديمقراطية، موسكو، لينينغراد، ١٩٢٦، ص٣٤.

(١٥٦) Paul, Gentizin, Mustapha Kemal au l'orient en marchem Paris, 1929, p.69.

(١٥٧) غ. استاخوف، ص٣٥.

[158]. أما القزلباش، أي الكورد الذين يعيشون في ديرسم بصورة رئيسة (علي إلهي، ((العلويون)))، فكما لاحظ فرونزه ((فهم لا يخدمون في القوات فحسب، بل ويسبّبون للحكومة مشاغل كبيرة بانتفاضاتهم العديدة))، مع أنهم مثل الكورد السّنة لا يؤدون الخدمة العسكرية، وعلى قدم المساواة مع الأتراك. ((وتترك الحكومة القزلباش في حالة إهمال ولا تسمح لهم بإشغال مراكز إدارية)) [159]. وقام الكماليون بمحاولة إشراك فرسان الحميدية السابقين في الجبهة لكنهم ((أظهروا عدم قدرتهم على القيام بأعمال عسكرية هامة تستمر طويلاً بعيداً عن تلك المناطق التي اعتادت فيها تحقيق مآثرها في حالة السلم))[160].

وهكذا لم يعبر السكان الكورد عن الاتفاق التام في مرحلة ما بعد سيڤر العصيبة لمصير البلاد. وبدهي أنهم وقفوا أثناء الصدام المباشر مع المعتدين الإمبرياليين يدافعون عن ديارهم، لكن أكثريتهم لم تظهر وطنية كبيرة، وهذا أيضاً امر بدهي، ذلك أن الكماليين لم يخفوا أبداً مآربهم الشوفينية في المسألة القومية.

ومن الملاحظ مثلاً موقف الصحافة الكمالية، فقد اشار ك. يوست، الذي حلل بإمعان ما جاء في صحف الأناضول الرئيسة في عامي ١٩٢٠-١٩٢٢ إلى الاتجاه الشوفيني في أكثريتها، وهذا هو الاستنتاج العام الذي توصّل إليه: "تلتزم الصحافة الصمت حيال المسألة الكوردية والشركسية والسلجوقية وتورد مجرد معلومات وفق تسلسل الأحداث الجارية" [161]. وقد سلكت مثل هذا النهج أيضاً الصحافة اليسارية نسبياً (مثلاً صحيفة ((يني غيون)) للصحفي الشهير يونس نادي))، بل والصحف الصادرة في كوردستان نفسها (صحيفة ((دياربكر))، وكتبت صحيفة ((ساتفيتي مللي)) ((القوة الوطنية)) ((التي كان لها إتجاه وطني يميني وتركي متعصب)) عن المسألة القومية تقول: ((لربما كان من الممكن طرحها فقط آنذاك عندما كانت التنازلات قائمة، ومع إلغائها جرى حلها بصورة تلقائية وسقطت اهميتها)) [162] وقد حُظرت

---

(١٥٨) م. ف. فرونزه، رحلة إلى أنقرة، المؤلفات، الجزء١، ١٩٠٥-١٩٢٣، موسكو" لينينغراد، ١٩٢٩، ص٣٠٠.

(١٥٩) المصدر السابق، ص٣٠٢.

(١٦٠) غرانكور، التكتيك في الشرق الأوسط، ص٢٩.

(١٦١) ك. يوست، الصحافة الإنكليزية، تبليسي، ١٨٢٢، ص١٧٧.

(١٦٢) المصدر السابق، ص١٣٥، ١٤١.

صحيفة ((البيرق)) ((الراية الحمراء)) الاتحادية اليسارية في اوائل عام ١٩٢١ بسبب النقد الشديد لأعمال السلطات في قمع حركات الكورد[١٦٣].

اتخذ الكماليون تدابير تنظيمية ضد انتشار القومية الكوردية، فقد تعرضت الصحافة الكوردية للملاحقة وشنّت السلطات الكمالية حملة عنيفة ضد الزعماء الكورد الذين استقروا في استانبول ولم يحاولوا قيادة الحركة الكوردية بنجاح كبير من هناك سواء في تركيا أم في خارجها. وبعد صلح مودان (١١ تشرين الأول عام ١٩٢٢) وفرض إشراف الكماليين الفعلي على استانبول وتراقيا الشرقية اضطر عدد كبير من الأعيان الكورد إلى مغادرة العاصمة السابقة للإمبراطورية العثمانية والهجرة (وبصورة رئيسة إلى الغرب) [١٦٤]، ومنذ ذلك الحين تركت الحركة الكوردية في كوردستان تركيا وشأنها على الأغلب، الأمر الذي حاول الإنكليز الاستفادة منه[١٦٥]. ولم يفوّت الاستفزازيون المجربون والعاملون في دوائر الاستخبارات الإنكليزية وغيرهم من الذين يحيكون الدسائس، فرصةً لتوتير العلاقات المتفاقمة بين الكماليين والقوميين الكورد بغية إخضاع الحركة الكوردية لأغراضهم. وكما سنبيّن لاحقاً فإنهم لم يفلحوا في هذا الشأن كثيراً، لكنهم قدموا مقابل ذلك أسباباً غير قليلة للأحاديث عن الطابع العميل للحركة القومية في كوردستان تركيا وموالاتها لبريطانيا. كما أخذت مصادرنا العلمية تصدّق هذه الرواية التي لم تستند إلى وقائع" فقد كتب لاهوتي – الذي كان يوماً ما خبيراً واسع الاطلاع في الشؤون الكوردية بوجه عام، وعلى ارتباط شخصي بها – يقول: ((تقع في الوقت الحالي غالبية المثقفين الكورد والشخصيات السياسية الكوردية الرئيسية تحت التأثير البريطاني)) [١٦٦]. وفي حقيقة الأمر استرشد القادة الكورد وايديولوجيّوهم بدوافعهم القومية وليس بدوافع مستوردة، ولم يتلقوا مساعدة فعلية من الخارج تقريباً.

ولم تكن موجودة في كوردستان تركيا الظروف المناسبة للقيام بحركةٍ قومية شعبية شاملة نتيجة الأسباب المشار إليها آنفاً في المرحلة المدروسة التي اعقبت سيفر، بيد أنه تراكمت هنا

---

(١٦٣) المصدر السابق، ص٣٠٢.

(١٦٤) بقي سيد عبدالقادر وحده في استانبول الذي كان يعد نصيراً الكماليين، وربما بناءً على اساس أنه كان في خصام مع ابن شقيقه سيد طه الذي كان في عداء شديد مع الكماليين.

(١٦٥) لاهوتي، كوردستان والكورد، ص٦٧.

(١٦٦) المصدر السابق، ص٦٤.

مادة حارقة بما يكفي لكي تشتعل بؤر المقاومة المسلحة في أكثر ((النقاط الساخنة)) وقد أصبحت إحداها، وبصورة طبيعية، ديرسم ومشارفها، كما حدث ذلك مراراً في تاريخ كوردستان، حيث عانى سكانها من اضطهاد قومي شديد.

وأخذ التوتر يزداد في هذه المنطقة في صيف عام ١٩٢٠، وبالضبط في مرحلة عقد معاهدة سيفر، ووقع عدد من الاشتباكات العفوية بين الكورد والقوات الحكومية، كما جرت محاولات لجعل النضال منظماً، فقامت ((جمعية انبعاث كوردستان)) (عبدالقادر وغيره) بدعاية واسعةٍ في سبيل تطبيق بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالكورد، وأجرت الاتصالات مع العقيد خالد بك الذي كان في ما مضى قائداً لفرقةٍ حميدية، ومع غيره من العسكريين الكورد الذين انضموا إلى الحركة القومية وقاموا بنشر الدعاية لفكرة الاستقلال الكوردي[١٦٧].

قامت سلطات أنقرة في محاولةٍلإحداث انفراج في الموقف بإيفاد خالد بك إلى أرضروم وعينت عدداً من الأعيان ذوي النفوذ من ديرسم وغيرها من المناطق الكوردية نواباً في المجلس الوطني التركي الكبير ، وتمكن الكماليون، وإلى حدٍ ما، من شقّ صفوف القيادة الكوردية، لكنهم لم يستطيعوا منع وقوع الانفجار المحتوم: ففي اوائل آذار عام ١٩٢١ اندلعت في منطقة ديرسم – كوجكري انتفاضة كوردية كبيرة، حيث زُجّ بقوات كثيرة لإخمادها، بما فيها تلك القوات التي سُحبت من جهة اليونان، وفي نهاية نيسان فقط تمكن نورالدين باشا قائد القوات التأديبية من إلحاق هزيمة حاسمة بالثوار الكورد، بحث شرعت السلطات بعدها – كما هو مألوف – في تنفيذ اقصى أنواع العقوبات[١٦٨].

وقد اشتهر عثمان طوبال آغا أحد إقطاعيّ اللاز من كيراسوند في مجال قمع الكورد وغيرهم من الأقليات القومية" فلقد سار على رأس مفرزة جنّدها من المتطوعين اللاز بالحديد والنار في المناطق الكوردية الثائرة في شرق الأناضول، واليونان في سنجق صامصون (محافظة)، ضد الكورد. وأعادت مفرزته النظام المناسب وحسب القوانين الشرقية، أي أن الأراضي التي مرّ فيها أصبحت جرداء خالية من السكان. وقال لكاتب هذه السطور م. ف. فرونزه الذي تحدث في

---

(١٦٧) أنظر بالتفصيل: غيساروف، المسألة الكوردية في تركيا، ص٥٥-٥٧" عبدالقادر جبار غفور، الحركة الكوردية القومية في تركيا ما بين الحربين، اطروحة لنيل درجة مرشح(كانديدات) في العلوم التاريخية، موسكو، ١٩٧٧، ص٦٣-٦٤.

(١٦٨) غيساروف، ص٥٨-٦٣" غفور، ص٦٥-٦٨.

ما بعد عن ((حالة النزاع القومي الوحشي التي تدفع بشعبٍ كامل ضد شعب آخر دون رأفةٍ بالجنس والعمر، ولا يعرف الشفقة والرأفة)) (١٦٩).

وهكذا برزت منذ فجر عصر الكماليين، وعلى مثال موقف السلطات الجديدة من الكورد، سمات حقيقية لنهج السلطان والأتراك الفتيان التقليدي إزاء التناقضات القومية المتفاقمة. ومع أن نطاقات الحركات الكوردية في تركيا لم تكن كبيرة نسبياً (كان عدد الثوار في ديرسم لا يزيد عن ستة آلاف مقاتل، وجرت العمليات على اراض بلغت مساحتها حوالي ١٦ ألف كيلومتر مربع) (١٧٠)، فإنها دليل آخر يشكل تهديداً على أنقرة. وفي الوقت ذاته اصبح لدى الكورد الإمكانية في أن يقتنعوا مرة أخرى بأنّ الرد الوحيد لحكّام البلاد الجدد على مطاليبهم القومية المشروعة هو القوة المجرّدة والمضاف إليها احياناً مناورات سياسية غير ماكرة ومكائد خلف الكواليس والمعتمدة على تقديم الرشاوى للقيادة الكوردية وشقّها، والعزف على وتر التأثير الخارجي بالحملات الدعائية. وبالتالي لم تتم خطوة واحدة لحل القضية الكوردية في تركيا، فلم يكن بوسع الكماليين حلّها، بل ولم تكن لديهم الرغبة في ذلك.

وبهذا السبب – كما كان متوقعاً – لم يجلب إخماد الانتفاضة في منطقة ديرسم – كوجكري الانفراج الحقيقي إلى كوردستان تركيا. فقد ساد التذمر بين السكان الكورد في كل مكان، إذ عبّروا عن استيائهم وشجبهم للإجراءات التعسفية الدامية وطالبوا بحق تقرير المصير، وجرت في النصف الثاني من عام ١٩٢١-١٩٢٢ انتفاضات كوردية في غرزان (إلى الغرب من سيرت) وفي منطقة دياربكر وفي غيرها من مراكز أناضول الشرقية، وقد كلف قائد الجبهة الشرقية كاظم قرةبكر باشا الذي اتخذ ساريكاميش مقراً له بمحاربة حركة الثورة الكوردية(١٧١) كأول مهمة له، وفي منتصف عام ١٩٢٢ وصل إلى دياربكر مفتش الجيش الثالث جواد باشا(١٧٢) الذي كان

---

(١٦٩) فرونزه، ص٢٧٨، ٣٤٥.

(١٧٠) غيساروف، ص٥٩.

(١٧١) فاسيلييف، ((أسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها))، ص١٠٥. وفي الوقت الذي كان فيه أحد قادة المعارضة اليمينية لكمال، لم يكن ضد استغلال القيادة الكوردية بما في ذلك سمكو لأغراضه السياسية.

(١٧٢) أتاتورك، طريق تركيا الجديد، الجزء٤، انتصار تركيا الجديدة، ١٩٢١-١٩٢٧، موسكو، ١٩٣٤، ص٤٩، ٣٨٣-٣٨٤.

لديه صلاحيات استثنائية، وذلك بسبب الاضطرابات الكوردية، كما عبرت السلطات في بدليس عن قلقها وانفعالها حيث كان الوضع متوتراً ايضاً[١٧٣].

ومما يدل على الحالة الخطيرة في كوردستان تركيا خلال هذه الفترة (النصف الثاني من عام ١٩٢١ وأوائل عام ١٩٢٢) رواجُ مختلف أنواع الشائعات التي كان لجزء منها – كما يبدو – أرضية ما" فمثلاً شاع نبأ حول إعلان جمهورية كوردية في دياربكر رئيسها مصطفى كمال، وحسب نبأ آخر: اخذ كمال على عاتقه القيادة العامة لقمع الحركة الكوردية، لكنه قرر، وفي آنٍ واحد، عقد مؤتمر كورديّ ما[١٧٤].

وكتبت الصحافة البريطانية أن رئيس المحكمة العسكرية مصطفى باشا في عهد حكومة الداماد فريد باشا توجه إلى كوردستان وقام بانتفاضة كبيرة تثير ((مخاوف كبيرة لدى أنقرة))، مع أن الكماليين حالوا التقليل من نطاقات الحركة الكوردية في أنظار الرأي العام العالمي. وطالب الكورد بالحفاظ على الخلافة ورفضوا الاعتراف بسلطة أنقرة، وأقصى كمال قائد الجيش الأوسط (ومقره في سيواس) نورالدين باشا، وقائد الجيش ((العراقي)) نهاد باشا عن منصبيهما بسبب اتصالاتهما مع أنور على حد زعمه، أما في حقيقة الأمر فقد جاء ذلك لعدم قدرتهما على القضاء على الكورد، كما أتهم الإنكليز وملك العراق الجديد – وهذه مسألة معروفة – بتحريض الكورد[١٧٥].

كما انتشرت في المصادر الفرنسية رواية تقول بأن رجال الاستخبارات الإنكليزية (في سيواس، وملاطية ،وديرسم) قاموا بإثارة الكورد ضد الكماليين، الأمر الذي حاول الاتحاديون من أنصار انور) استغلاله بغية إعادة الاعتبار لسياستهم السابقة، وعلى أمل كسب رأس مال سياسي جديد[١٧٦]، وبالطبع في هذه الرواية الكثير من الاختلاقات والأوهام، ولكن لا دخان بلا نار، فقد كان التذمر قائماً في كوردستان تركيا، وكان الإنكليز معنيين باستغلاله ضد الحركة الكمالية

---

(١٧٣) عندما حاولت السلطات التركية بما في ذلك رئيس الوزراء رؤوف باشا الذي كانت له ميول يمينية ((خلق جو مشاحنة)) حسب اقوال أرالوف، اتهمت دون أن تكون بحوزتها أية معطيات واقعية، القنصل السوفياتي في بدليس يو. ف. مالنسيف بتحريض كورد بدليس (أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص١٦٢).

(174) Oriente moderno. No2, 15 Jugluo 1921, p. 153, 156.

(175) The Near East. No 551, December, P. 695.

(١٧٦) أنظر مثلاً: Pernot M Qistion torque, p.74-75.

(مع أنه لا توجد وقائع حول المشاركة المباشرة والتحريض) وليس عبثاً أن الكماليين أرسلوا في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ لجنة إلى كوجكري ورفعوا العقوبات عن المقاتلين في الانتفاضة الكوردية وذلك بغية التخفيف من المشاعر المعادية لهم[١٧٧].

إذن سرعان ما نهضت، بعد عقد معاهدة صلح **سيفر** ، الحركة الكوردية القومية في كوردستان الشمالية والغربية الواقعة تحت إشراف الكماليين، وتنحصر الأسباب الجذرية لذلك في الاضطهاد القومي الذي عانى منه الشعب الكوردي في تركيا، بيد أن وعد تقرير المصير الذي ورد في المعاهدة كان بمثابة دافع لذلك، واتسمت الحركة عادة بطابع عفوي، وانتشرت في البداية على نطاقات محلية ومحدودة. أضف إلى ذلك أنها لم تطرح أهدافاً سياسية واضحة. وبصرف النظر عن جميع هذه النواقص وجوانب الضعف التي تعتبر نموذجية، بوجه عام للحركات الكوردية القومية، فإن الأحداث التي جرت في ديرسم – كوجكري كانت في غاية الأهمية، طالما أنها وضعت بدايةً لعملية قوية للنضال التحرري الذي اتسع نطاقه في كوردستان تركيا خلال عشرينات وثلاثينات هذا القرن، بل وإن المؤلف النمساوي كتب وهو يعني الأحداث اللاحقة عن انتفاضة كوردية واحدةٍ وكبيرة استمرت في تركيا منذ عام ١٩٢١ ولغاية عام ١٩٢٦[١٧٦]. وعلى أية حال، كشفت المسألة الكوردية في تركيا الجديدة عن نفسها، الأمر الذي كان له، بلا شك صدىً دوليّ.

---

(١٧٧) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء٣، ص٤٣٤-٤٣٥.

(178) Norbert de Bischoffm La Turquie dans le mondem L'empire Ottoman – la repubique turquem Paris, 1938, p.174.

الفصل السادس

لوزان

أولاً: مؤتمر لندن (شباط – آذار عام ١٩٢١)

استمرت التعقيدات الدولية بسبب قضايا الشرق الأوسط، فلم تتوصل معاهدة **سيفر** إلى استنتاج عام حول المسألة التركية عامةً والمسألة الكوردية خاصة، وكان الطريق إلى لوزان مصحوباً بصراع سياسي ودبلوماسي عنيف، حيث كانت المسألة الكوردية على الدوام في مركز المصالح المتضاربة.

ظلت ((كوردستان المستقلة)) حتى بداية عام ١٩٢١ على راية الدبلوماسية البريطانية،وفي وقت متأخر تحدثت صحيفة ((الحبل المتين)) المعبرة عن آراء الأوساط الإسلامية في الهند على أنه اختفى وراءها – حسب رأيها- : ((مشروع اللورد كيرزون حول استقلال كوردستان تركيا وكوردستان فارس الموحدة الذي يستند أيضاً على النزعة المشار إليها في الانقضاض على روسيا.

لقد تحدثنا مراراً، ونواصل التأكيد على أن بريطانيا لن تتخلى عن هذا المشروع حتى وإن أُصيبت بالحيرة مائة مرة. ويستطيع العراق في حالة الضرورة تسليح الكورد والآشوريين والكلدان وبسرعة فائقة وإرغامهم على شنّ هجوم على روسيا.

وما دام العراق وفلسطين تحت سيطرة بريطانيا فإنها سوف تقوم بتنفيذ هذا المشروع ويظن البعض أنه سوف يُعطى لتركيا وفارس أراضٍ ما بدلاً من كوردستان بحيث يمكن الانطلاق منها مباشرة نحو روسيا والقيام بعمليات عسكرية ضدها. وفي هذه الحالة الأخيرة سيتم رمي طلقة واحدة نحو عدة أهداف:

١- بعد فصل تركيا وفارس عن روسيا وكذلك عن بعضهما البعض سيغدو ممكناً تحديد كل دولة من هاتين الدولتين (تركيا وفارس) وجعلها دولة صغيرة وإرغامها على الانصياع التام لإدارة بريطانيا.

٢- للقيام بهجوم على روسيا فإن كوردستان تعد أقصر طريق.

٣- فيما إذا تحالفت بريطانيا وإيطاليا وسوف تصبح القسطنطينية تحت سيطرتها، فلن تتمكن فرنسا من إبقاء سوريا تحت سيطرتها)) [١].

ورغم بعض المغالاة وعدد من الاخطاء فقد التقط جوهر السياسة البريطانية بدقة في المسألة الكوردية الرامية إلى استغلال مشروع منح الكورد تقرير المصير بمثابة أداةٍ (لا أكثر) لسياسة لندن المعادية للسوفيات، وكذلك لفرنسا (في المشرق العربي).

وجرت سياسة دول الحلفاء الشرق أوسطية في خريف وبداية شتاء عام ١٩٢٠ – على ما يبدو – وفق ما رسمته معاهدة **سيفر** سابقاً. وفي الوقت الذي كان الإنكليز والفرنسيون يترقبون نهاية الهجوم اليوناني الظافر على ممتلكات الكماليين – القوميين (وشنّ الطاشناق الهجوم عليها من الشرق وفي آنٍ واحدٍ) فإنهم باشروا بتدقيق حدود التركة العثمانية المنقسمة ونطاقاتها.

وفي ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ جرى في باريس التوقيع على المعاهدة الأنكلو – فرنسية التي حددت الأراضي الواقعة تحت حكم انتداب الدولتين العظميين في سوريا والعراق. واعتباراً من هذا التاريخ يبدأ اسمياً كوردستان الجنوبية – الغربية، وذلك أن الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكوردية إلى سوريا. وبالنتيجة وجدت عشائر كوردية نفسها على جوانب الحدود المختلفة كانت قريبة من بعضها البعض، وأحياناً بينها صلة القربى بما فيها العرقية التي ينتمي معظمها إلى العشائر الإيزيدية في جبل سنجار [٢] التي تعتنق ديانةً واحدة. غير أن بريطانيا كانت وحدها معنية في حقيقة الأمر بالحفاظ على معاهدة **سيفر** وعدم المساس بها وبتطبيق بنودها بما فيها المتعلقة بالقضية الكوردية.

ولقد وضع الإنكليز جميع حساباتهم على هزيمة الكماليين المحتملة، ولو اتخذت الأحداث مثل هذا المنحى لتحقق حلم المستعمرين الإنكليز المنشود في إقامة ((دويلات حاجزة متوسطة)) – حسب أقوال الصحيفة التركية ((شفق)) – من البوسفور وحتى حدود الهند بما فيها دويلات

---

(١) نشرة مطبوعات الشرق الأدنى، العدد ١، ١٩٢٨، ص٨-٩.

(2) A. J. Toynbee, The Islamic world since the Peace settlement, p. 465.

كوردية من شأنها ضمان أمن ((درة الإمبراطورية البريطانية)) [٣]، وقد أعدّ الإنكليز في العراق وإيران التربة لمثل هذه الإعادة لتنظيم خارطة المنطقة الجغرافية. وفي تركيا جرى التخطيط لتشكيل كوردستان مستقلة. وكتب هوفمان يقول: ((قامت بريطانيا إبّان محادثات معاهدة صلح سيڤر بمحاولات عقيمة لإنشاء كوردستان مستقلة)) [٤].

وكما ورد آنفاً، لم يوافق المشاركان الرئيسيان الآخران فرنسا وإيطاليا على مخططات لندن هذه لتقسيم تركيا فحسب، بل وبعثت لديهما أكبر المخاوف. فقد أقدمت هاتان الدولتان على صفقة سيظر فقط لأنهما كانا يأملان في أن تتم بهذه الطريقة وبصورة أسرع تلبية مطامعهما الاستعمارية في تركيا ذاتها سواء كان ذلك على صعيد إشرافهما المالي والاقتصادي على البلاد كلها والحفاظ عليها، أم على صعيد الإلحاق الفعلي لعدد من أكثر مناطقها غنىً، وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا تأمل في أن توطد معاهدة سيڤر من مواقعها المتزعزعة جداً في سوريا.

ولا يجوز أن يغيب عن ذهننا أن بريطانيا مع أنها نالت حصة الأسد من مكاسب سيڤر فقد كان لفرنسا وإيطاليا مصالح مشتركة معها في تركيا (الإبقاء على الإشراف المالي والاقتصادي ونظام التنازلات وغيرها)، وأخيراً كانت فرنسا وإيطاليا، ناهيك عن المشاركين الصغار في معاهدة سيڤر، معنيّتين بتأييد بريطانيا لهما في المسائل الدولية الأخرى التي كانت تهم الدولتين (فرنسا في المسألة الألمانية بشكل خاص)، وقد قام ((نظام)) سيڤر على هذه الأسس، وإلى حين.

إلا أنه سرعان ما تبين لإيطاليا وفرنسا أن أضراره تزيد كثيراً على الفائدة المرتقبة منه، وكانت أول إشارة هي فشل المغامرة الطاشناقية. وبعد أن غيَّر انتصار السلطة السوفياتية في الحرب الأهلية وفشل التدخل المعادي للسوفيات، وبصورةٍ جذرية الوضع في منطقة القفقاس والبحر الأسود، تم توجيه ضربةٍ مؤلمةٍ أخرى إلى نظام سيڤر إذ أدّى تقارب الكماليين مع روسيا السوفياتية إلى فقدان قاعدته المعادية للسوفيات. وأخيراً أصابت النجاحات السياسية للسلطة الكمالية وانتصاراتها العسكرية الأولى على اليونانيين في أوائل عام ١٩٢١ الفرنسيين والطليان بخيبة أملٍ في سيڤر.

ولم يعنِ ذلك أنه قدطرأت تغييرات مبدئية ما على موقف باريس وروما من المسألة الكوردية ،فقد ظلت طبيعته الكولونيالية كما كانت، وبقيت ضرورة الحفاظ على جبهة موحدة مع بريطانيا

---

(٣) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، العدد ٦١، ١٢-١٣، ١٩٢١، ص٣٥.

(٤) هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو – ساكسوني، ص٣٦٠.

حول تسوية مسائل كثيرة هامة في الشرق الأوسط قائمة، إنما أصبح هذا الموقف أكثر واقعية بما يتناسب وتقليص القدرة العسكرية والاقتصادية لكل من فرنسا وإيطاليا بصورة كبيرة، كما لم يستبعد إمكانية استخدام وسائل التدخل العدوانية (الفرنسيين في جنوب شرق الأناضول). وقد أدركت حكومات هذه الدول الكبرى ضرورة تغيير التوجه من استانبول نحو أنقرة وهي تأمل الحفاظ، وبمساعدة الكماليين، على امتيازاتها الاستعمارية الرئيسية في تركيا. ولكن مع ذلك تطلّب الأمر التنازل عن أشياء ما، وقبل كل شيء كانت مستعدة للتخلي عن ((كوردستان المستقلة)) التي لم تكن باريس ولا روما معنيتين بأي شكل كان من الأشكال بوجودها.

وبالطبع باتت عدم حيوية نظام **سيفر** واضحة للعيان سواء بالنسبة للندن أم بالنسبة للعواصم الأوربية الأخرى. وانهالت سياط النقد على سياسة لويد جورج — كيرزون المغامرة في الشرق الأوسط في بريطانيا نفسها، وحتى في مراتب السلطة العليا. وقد كتب ونستون تشرشل وهويقيّم الوضع الدولي بصورة واقعية إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٢ شباط عام ١٩٢١ بصدد الهجوم الجديد الذي يخطط له اليونانيون (بعد الرد الذي تلقوه من إينونو) يقول: ((تكون العواقب الممكنة غير ملائمة للغاية لنا، ويقع الأتراك في أحضان البلاشفة، وتندلع الاضطرابات في ميسوبوتاميا في تلك المرحلة العصيبة بالذات عندما يتقلص عدد قواتنا في هذه الديار. وعلى الأرجح لن نتمكن من الاحتفاظ بالموصل وبغداد دون مساعدة جيش كبير وباهظ التكاليف ... ويترتب على الأرمن تحمل ويلات جديدة أخرى))[٥].

وينبغي الظن بأنه لم يكن واضحاً للمنتقدين وحدهم، بل للنقاد أن الموقف أخذ يكتسب منحىً لا يلائم المصالح البريطانية، بيد أن حكام لندن لم يسارعوا في استخلاص استنتاجات حاسمة منه، وكانت الآمال على أن الإخفاقات في الشرق الأوسط عابرة، وأن ثمة فرصاً واقعية لانتصار التدخل وان أكبر ما كان لدى الإنكليز الاستعداد للمضي به، هو تحسين الاتصالات مع الكماليين على كل حال، كي يتسنى لهم إمكانية التأثير على سياستهم الداخلية والخارجية بوجه خاص.

ولأجل ذلك كان لدى لندن الاستعداد للقيام بإجراء تعديلات جزئية في معاهدة **سيفر** دون المساس بجوهرها بوجه عام، وفي هذه الأثناء أضحى مشروع كوردستان ((مستقلة)) أو ((ذات استقلال ذاتي)) باهتاً بشكل ملحوظ مع أنه أُدرج إسمياً في جدول الأعمال. وعلى أية حال جرى

---

(٥) تشرشل، الأزمة العالمية، ص٢٧١.

شطب كوردستان العراق من هذا المشروع فضلاً عن كوردستان إيران، أما الممتلكات الكوردية في تركيا فقد جرى النظر إليها وبصورة رئيسة من منظار ممارسة ضغط متواصل على أنقرة.

وقصارى القول، لم يمر نصف عامٍ على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت مسألة إعادة النظر فيها، وفي البداية ظهرت النزعات الأولى بصورة خفية، ومن ثم تجلت وبصورة مكشوفة نزعة الفرنسيين والطليان إلى ذلك، واضطر الإنكليز للانضمام إليهم في ما بعد. ولقد اتخذ المجلس الأعلى لدول الحلفاء قراره بهذا الشأن في باريس في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢١، أضف إلى ذلك أنه وجُهت الدعوة إلى وفدٍ من أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي كان يعني الاعتراف بحكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلاً.

وقد كان ذلك نذير شؤم للكورد الذين لم يترقبوا أية بادرة إيجابية من الكماليين .وجرت أعمال المؤتمر في لندن اعتباراً من ٢١ شباط ولغاية ١٤ آذار عام ١٩٢١، وقد نوقش فيه إلى جانب المسألة التركية، مسألة التعويضات أيضاً، وشكل وفدا استانبول وأنقرة وفداً تركياً واحداً برئاسة وزير خارجية المجلس الوطني التركي الكبير بكير سامي بك الرجعي والشوفيني الذي كان ينتمي الى المعارضة الموالية للغرب والمناهضة لكمال اتاتورك، وقد استأثرت المسألة الكوردية في مؤتمر لندن باهتمام غير قليل[٦].

وعرض بكير سامي بك في ٢٤ شباط موقف الوفد التركي الموحد من المسألتين الكوردية والأرمنية وطالب الأتراك بإعادة ترسيم الحدود القائمة مع إيران وأرمينيا والقفقاس. وشرح بكير سامي بك أن الجانب التركي يعترف بالحدود مع أرمينيا التي وضعتها معاهدة الكسندر بولسك بتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠ وبالحدود مع إيران القائمة قبل الحرب وحسب ((مبدأ القوميات))[٧].

كما تناول ممثلو الحلفاء المسألتين الأرمنية والكوردية في الاجتماع الذي جرى في ٢٥ شباط. وفي البداية بحثت وفود بريطانيا وفرنسا وإيطالياواليابان المسألتين في ما بينها ومن ثم أعلن لويد جورج باسمها للوفد التركي بأن الأحداث التي أعقبت سيفر قد اثرت على هاتين المسألتين. ولهذا السبب قد تتم مناقشتهما ((وحلهما بصورةٍ نهائية في هذا المؤتمر))، وبذلك بيّنت دول

---

(٦) أنظر: كلوجينكوف، سيظر ولوزان. تاريخ المعاهدات الديبلوماسية – معاهدة صلح سيظر والاتفاقيات المبرمة في لوزان، ص١٩" ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص١٠١-١٠٢" شمس الدينوف، النضال الوطني – التحرري، ص٢٣١-٢٣٥.

(٧) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء٣، ص٤٣٤-٤٣٥.

الحلفاء الكبرى على أنها تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا موافقةً على مناقشة مستقبل أرمينيا وكوردستان. وأعلن بكير سامي بك بأن ((مستقبل هذين البلدين يستأثر باهتمام كبير من جانب تركيا بما أنهما مجاوران لحدودها الشرقية، لكنه لم يسارع في تحديد موقف الجانب التركي رغبة منه، كما يبدو، في كسب الوقت للمناورة والمساومة.

بيد أن لويد جورج ألحّ على بحث هاتين المسالتين فوراً، ورداً على ذلك لجأ رئيس الوفد التركي إلى أسلوب استخدمته الأوساط التركية على الدوام أثناء مناقشة القضية الكوردية وهو أن وفده لا يمثل تركيا وحدها بل كوردستان أيضاً لأنه يضم في عداده وفوداً من المناطق الكوردية في البلاد، وكأن المسألة الكوردية تحولت بذلك من مسألة دولية إلى مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى، وفي هذه الحالة لم تترك مناورة بكير سامي بك انطباعاً على وفود الحلفاء، لا سيما أنه لم يكن بين أعضاء وفد المجلس الوطني التركي الكبير مندوب واحد من ولايات شرق الأناضول (فقد مثَّل بكير سامي بك أماسية، وجامي بك – أيدين، وخسروف بك – طرابزون، ويونس نادي -إزمير، وزكي بك من أضنة) [(٨)]. وفي اليوم التالي، أي في السادس والعشرين من شباط جرى في المؤتمر بحث المسألة الكوردية بصورةٍ خاصة ومنفردة.

وتحدث وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون باسم الحلفاء وأكّد على رغبتهم في النظر من جديد إلى مواد معاهدة سيڤر المتعلقة بالكورد والأرمن، وأعار كيرزون اهتمامه الأساسي إلى توضيح مخططات الجانب التركي تجاه القضية الكوردية، ولم يكن ذلك فضولاً لا هدف له، بل سعياً لمعرفة ما إذا كان الكماليون قادرين على تشكيل خطر حقيقي على السياسة البريطانية في كوردستان.

وعرض بكير سامي بك بشكل واسع آراء الجانب التركي حول المسألة الكوردية في البلاد، مؤكداً على أن السكان الكورد لهم ((تمثيل كامل)) في المجلس الوطني التركي الكبير طالما أن كل سنجق ينتخب ٥ نواب يمثلون الكورد والأتراك على السواء. ولقد ((أعلن الكورد على الدوام أنهم يشكلون وحدة تامة مع تركيا" وللعرقين شعور مشترك وثقافة مشتركة ودين واحد)).

صحيح أن بكير سامي بك اعترف بأن ((عدداً غير كبير من الكورد)) رغب بعد الصلح في الانفصال عن تركيا، وشكل في القسطنطينية ((جمعية صغيرة)) ترأسها سيناتوران في الامبراطورية العثمانية (احدهما كان شريف باشا)، إلا أن هذه الجمعية لم تمثل أحداً ((واسترشدت على الأغلب بدوافع شخصية أكثر من الدوافع القومية))، ولم ينل أعضاؤها حتى

---

(8) DBFP. Vol. XV. International Conferences and Conversation 1921, No20, p. 175.

موافقة كورد القسطنطينية)).. وقد عبرت حكومة أنقرة عن استعدادها لاستقبال لجنةٍ في كوردستان تقوم بإجراء التحقيقات أو الاستفتاء العام. ويعطي ((النظام العضوي الأساسي)) الجديد للولايات الذي وضعه المجلس الوطني التركي الكبير استقلالاً ذاتياً محلياً. وعلى أية حال تقبل الحكومة بمبدأ الاستقلال الذاتي المحلي للمناطق ((التي يشكل فيها العنصر الكوردي غالبية السكان)). إلا أن الحدود المرسومة في المادة ٦٢ من معاهدة **سيڤر** ((لا تطابق الوضع الأثنوغرافي الحقيقي))، فالأجزاء الغربية والجنوبية من ولايات ماموريت – ألعزيز ودياربكر وخاصة سنجق سيورك هي تركية صرفة، وفي ولاية دياربكر فإن مقاطعة ديرسم هي وحدها كوردية، ويقطن الكورد ((بكثافة)) أكبر في ولايتي بدليس ووان وفي جزءٍ من ولاية الموصل، كما أنهم يشكلون الغالبية على طول الحدود الإيرانية ومن ثم إلى الشمال في ما بعد. وتعيش في مناطق إربيل وألتون كوبري وطوز – خورماتلو غالبية تركية.

وقد قاطع كيرزون الذي كان يحب الاستقصاء والدقة الوفد التركي سائلاً عن عدد السناجق التي يشكل الكورد فيها الأكثرية وعن عدد النواب الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير، وما هو الجزء الذي يؤلفونه فيه. رفض بكير سامي بك تقديم المعطيات الدقيقة حول هذا الشأن وقدم نفسه مثالاً، إذ أنه كان شركسياً لكنه أُنتخب من قبل الآخرين، ولذلك فإن بوسع النواب الأتراك أن يُنتخبوا من قبل الكورد وبالعكس، وإن نسبة الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير أعلى مما هي في البلاد، وقد صرح بكير سامي بك بذلك دون أن يستند إلى أية وقائع.

إلا أنه لم يتمكن من صرف كيرزون عن موقفه، وأعلن كيرزون بأنه يترتب على الحكومة العثمانية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي تعيش فيها غالبية كوردية وتحديد حدودها بدقة، فرد عليه بكير سامي بك قائلاً بأن الاستقلال لم تُمنح للكورد وحدهم، بل بوجه عامٍ لجميع الولايات التي سيكون لها ميزانية خاصة وإدارة ذاتية، أي أنه سيتم تطبيق لامركزية واسعة. ورداً على ملاحظات كيرزون حول أن تلك إدارة ذاتية محلية فقط، ولا تقدم شيئاً ((للكورد ككورد)) فأجاب رئيس الوفد التركي بأن الكورد ليست لديهم رغبة أخرى سوى العيش مع الأتراك كإخوةٍ لهم، فالفوارق بين الكورد والأتراك ليست أكبر من الفوارق القائمة بين الإنكليز والاسكوتلنديين[٩].

وهكذا حددت مناقشة المسألة الكوردية في مؤتمر لندن موقف الأطراف منها وبدقة، ووقف الكماليون الذين كان بكير سامي بك معبراً عن آرائهم في ميدان السياسة القومية (مع أنه

---

(٩) المصدر السابق، العدد٢٦، ص٢١٣، ٢١٤.

تزعم المعارضة الموالية للامبريالية والمناوئة لكمال في المسائل الأخرى وخاصة في مسائل السياسة الخارجية) ضد تقرير مصير الكورد، وبالتالي وقفوا إلى جانب إلغاء المواد المناسبة في معاهدة سيفر[١٠] وتمسكت رسمياً دول الحلفاء التي تحدث كيرزون باسمها وبصورة رئيسة، بمواقفها السابق الذي يقضي بمنح الكورد الحكم الذاتي، إلا أنه تبين حتى أثناء هذه المناقشات الأولية أن دول الحلفاء الكبرى كانت مستعدة للتنازل أمام الأتراك وبالتحديد في المسألتين الكوردية والأرمنية. كما دل على ذلك استعداد ديبلوماسية دول الحلفاء بالذات أثناء بحث إمكانية إعادة النظر في مواد معاهدة سيفر المناسبة وغياب ذكر أي شيء يمتّ بصلة إلى كوردستان الموحدة أو المستقلة لدى الوفود البريطانية. وكانت ردود كيرزون أثناء المناقشات كلها تشير إلى أن الحلفاء يوافقون على الاستقلال الذاتي الداخلي للكورد في تركيا، أي على أدنى درجات حق تقرير المصير. واغتنم رئيس الوفد التركي استعداد الحلفاء للتضحية بالكورد، وذلك تهيأ له أن يتخذ موقفاً ينم عن التحدي في المفاوضات حول المسألة الكوردية. وفضلاً عن ذلك أدرك بكير سامي بك بأن دول الائتلاف قد تقدم على تنازلات مقبلة، ولم يخطئ في ذلك.

وقبل افتتاح مؤتمر لندن في ((فورين أوفيس)) أخذ يتكوّن رأي حول ضرورة التغيرات في السياسة الكوردية التي أعلنتها سيفر رسمياً، ففي مذكرة أرسلها أوسبورن العامل في الإدارة الشرقية لوزارة الخارجية إلى الديبلوماسي البارز هارولد نيكولسن بتاريخ ١٧ شباط عام ١٩٢١ بدت الشكوك حول ((ما إذا كانت بريطانيا قادرة أن تأخذ على عاتقها أية التزامات نحو الكورد عندما اتضح لها أن الالتزامات نحو العرب كانت صعبة التنفيذ وتساءل أوسبورن ما إذا كان الكورد يرغبون حقاً في الاستقلال الذاتي، وما إذا كانوا متحدين بصورة كافية بحيث يعقدون الأمل على النجاح، وما إذا كان لديهم أي شكلٍ من أشكال الاستقلال الذاتي في ظل السلطة التركية)) وكتب يقول: ((على أية حال لا تبدو أية خطة كوردية – أرمنية مرغوباً فيها أو قابلة للتحقيق))، وينبغي حذف الأقسام الكوردية من النص الجديد للمعاهدة القادمة مع

---

(١٠)وفي هذه الأثناء لم يعرض موقف حكومة ((الباب العالي)) القائمة شكلياً، لأنها لم تكن موجودة، فقد انحل وفد استانبول نهائياً في الوفد التركي العام.

تركيا واستبدالها بتعهد تركيا منح الكورد ((أي شكلٍ من أشكال الإدارة الذاتية المحلية)) إذا جرى تقديم مثل هذا الطلب بعد قيام عصبة الأمم بدراسة المسألة[11].

ويظهر أن المسألة الكوردية قد أُثيرت أثناء مؤتمر لندن مراراً بحد ذاتها وبصدد المسائل الأخرى في الشرق الأوسط، وأعلن الحلفاء في المقترحات الموضوعة في نهاية المؤتمر والمقدمة في ١١ آذار عام ١٩٢١ عن أنهم على استعداد في ما يتعلق بكوردستان ((النظر في تغيير المعاهدة (**سيفر** - المؤلف) بمعنى تكييفها مع وقائع الموقف القائم)). وكان ذلك يعني التخلي الفعلي عن مطلب الاستقلال الكوردي على أقل تقدير، وكانت دول الحلفاء جاهزة للاكتفاء بنظام حكمٍ ذاتي للولايات الكوردية في تركيا، زد على ذلك أنها كانت على الورق على الأغلب أكثر مما هي عملياً.

إلا أنه كما كتب تيمبرلي تعرضت في مؤتمر القاهرة ((الأراضي التي كانت لها أهمية حيوية للخطر أكثر من كوردستان أملاً في تحقيق المكاسب. وأُصيب هذه المخططات بالإخفاق تماماً))[12]. فقد باءت بالفشل محاول تهدئة الكماليين وتحديث معاهدة **سيفر** مع الإبقاء على جوهرها. ولم يتم التوصل الى مساومة ذلك أن شروط المعاهدة لم تكن ترضي أي طرف من الأطراف، فقد كانت قليلة الأهمية جداً بالنسبة للأتراك ولا تتساوى مع ما حققوه من نجاحات عسكرية وسياسية في الأشهر الأخيرة، أما بالنسبة لليونانيين فقد كانت تنطوي على خطر ضياع المواقع التي استولوا عليها، كما لم تحقق دول الائتلاف الكبرى أي شيء لأن خلافات عميقة كانت تمزقها (التي تم تسويتها وإلى حدٍ ما بالمصالح المشتركة في مسألة التعويض التي تمكنت الدبلوماسية الإنكليزية من ربطها بمسألة الشرق الأوسط). ولم تحبذ بريطانيا دفع اليونانيين باتجاه تقديم التنازلات، لأنها كانت تحلم بتغيير الوضع العسكري لمصلحتهم. ولم تكن لديها القدرة ابداً على توجيه الأتراك الذين تمكنوا أثناء مؤتمر لندن بالذات من توطيد وضعهم السياسي الخارجي بشكلٍ كبير، الأمر الذي وجّه أخطر ضربةٍ الى معظم استراتيجية الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى الاستراتيجية البريطانية.

---

(11) DBFP. Vol. XVII. Greece and Turkey, January 1, 1921- September 2, 1922. London , 1970, No41, p62.

(112) A. History of the Peace Conference of Paris – Vol. VI, P. 91: A. J. The Western Question in Greece and Turkey. A study in the Contact of civilization, London 1922, p. 95.

وأثناء عمل مؤتمر لندن عقدت حكومة انقرة في النصف الأول من آذار عام ١٩٢١عدداً من الاتفاقيات الدولية التي دشنت مرحلة هامة في الشرعية الدولية القانونية للنظام الجديد في تركيا. فقد وضعت معاهدة الصداقة والتحالف بين تركيا وأفغانستان الموقعة في آذار في موسكو بدايتها، وبالتالي أصبح لدى تركيا أول حليف في الشرقين الأوسط والأدنى ، كما أن مكان إبرام هذه المعاهدة كان رمزياً.

وفي ٩ آذار وقع بكير سامي بك مع وزير الخارجية الفرنسي بريان، وذلك خارج إطار المؤتمر، في لندن اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية واسعة تحافظ فرنسا بموجبها علت مواقعها الاقتصادية السائدة وإمكانية التأثير في كيليكية وفي مناطق جنوب – شرق الأناضول المجاورة لها وذلك لقاء وقف وجودها العسكري فيها. كما تضمنت الاتفاقية تصوير الحدود التركية - السورية[١٣]. وليس صعباً أن نلاحظ أن هذه الاتفاقية سواء من حيث جانبها الجغرافي أم السياسي – الاقتصادي، قد مسّت كوردستان الجنوبية الغربية، وأصبحت المسألة الكوردية وللمرة الأولى موضوعاً مباشراً للمفاوضات التركية – الفرنسية، وحصل الفرنسيون على إمكانية التغلغل في المناطق الكوردية الواسعة والغنية.

ووقعت تركيا اتفاقية مماثلة مع إيطاليا (١٣ آذار) [١٤]، لكنها كانت متعلقة بجنوب وجنوب غرب الأناضول بصورة أساسية، كما تم التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا في آنٍ واحد حول تبادل أسرى الحرب.

وقد رفض المجلس الوطني التركي الكبير جميع الاتفاقيات التي وقعها بكير سامي بك في لندن لتمسكها بما جاء في سيفر وإلحاقها ضرراً مباشراً بتركيا، أما رئيس الوفد التركي نفسه، الذي حاول الاتفاق مع دول الحلفاء في لندن وفق خطةٍ معادية للسوفيات فقد سحبت الثقة منه وسرعان ما عُزل من منصبه. بيد أن هذا ((السبب لم يحرم هذه الاتفاقيات أبداً من نصيب وافرٍ من الأهمية السياسية، فهي التي عزّزت دون شك سمعة حكومة أنقرة الدولية، وفضلاً عن ذلك عمّقت الخلافات في جبهة دول الحلفاء المعادي لتركيا وشدّدت من عزله بريطانيا))[١٥].

---

(١٣) شمس الدينوف، ص٢٣٨-٢٣٩.

(١٤) المصدر السابق، ٣٩.

(١٥) كلوجينكوف، ص٢٠.

ومما اتسم بأهمية أكبر لتركيا الجديدة في هذه المرحلة العصيبة من تطورها عندما اقترن هجوم الحلفاء الدبلوماسي والسياسي بالتدخل العسكري هي معاهدة ((الصداقة والأُخوَّة) بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية وتركيا الموقعة في موسكو بتاريخ ١٦ آذار عام ١٩٢١ التي وضعت أساس العلاقات السوفياتية – التركية خلال المرحلة التالية كلها والتي استمرت إلى يومنا هذا.

ولكن مؤتمر لندن في جزئه الشرق أوسطي (مثلما كان في جزئه الألماني) لم يسفر بهذا الشكل أو ذاك عن نتيجة، وألحق موضوعياً أكبر ضرر ببريطانيا إذ لم تتمكن من وقف عملية انهيار نظام **سيفر** بالوسائل الدبلوماسية، في حين أن الضرر الذي ألحق بحلفاء بريطانيا الرئيسيين كان أقل بكثير لأنهم لم يكونوا أولاً، معنيين مثل بريطانيا بالحفاظ على **سيفر**، وثانياً لأنهم أفلحوا في إقامة علاقات متبادلة النفع مع أنقرة. أما بالنسبة للكماليين فلم تكن شروط السلام المعروضة في لندن مقبولة لديهم بوجه عام، ذلك أنها لم تختلف مبدئياً عن شروط **سيفر** ، في حين أن النضال الأساسي في سبيل استقلال تركيا سيتم في مرحلة لاحقة.

ويبدو أن فشل مؤتمر لندن قد عاد بالمسألة الكوردية إلى مواقعها الأولية، وأدى إلى ارتياح كبير لدى بريطانيا صاحبة المبادرة في إنشاء كوردستان المستقلة حيث كان ذلك بالنسبة للندن تعويضاً جزئياً عن إخفاقاتها في الشرق الأوسط. إلا أنه – كما ورد آنفاً – فقدت هذه الفكرة أهميتها ولدرجة كبيرة بالنسبة لبريطانيا فضلاً عن حلفائها في أوائل عام ١٩٢١، الأمر الذي كشف عن ذلك مؤتمر لندن. أما أنقرة فقد تمكنت من اتخاذ موقف ثابت من المسألة الكوردية حيث لم يساهم في ذلك الاتفاقيات مع فرنسا وإيطاليا فحسب، بل المعاهدة مع روسيا السوفياتية وبدرجة كبيرة التي وفرت الحماية لحدود البلاد الشرقية.

وهكذا دوت في مؤتمر لندن الضربات الأولى بالناقوس الجنائزي على كوردستان المستقلة، مع أن الأمر كان على نحو آخر شكلياً. فقد أكد الحلفاء على بنود **سيفر** الأساسية، وتبدو هذه المقترحات في العرض الذي قدمه مصطفى كمال حول المسألة القومية على الشكل التالي: ((مقترحات آذار عام ١٩٢١: تعلن دول الحلفاء الكبرى طبقاً للوضع الناشئ من جديد عن استعدادها لإدخال التعديلات المناسبة إلى معاهدة **سيفر** حول هذه المسألة، ولكن شريطة أن تعلن تركيا من جانبها عن استعدادها لاتخاذ موقف حسن من الحكم الذاتي المحلي وأن تضمن وحسب الإمكانية المتاحة، مصالح الكورد والآشوريين والكلدان[١٦].

---

(١٦) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء٤، ص١٤٠.

بينما لم يعتزم الحلفاء عملياً بعد العمل وبنشاط في سبيل مصالح الاقليات القومية في تركيا والكورد بالدرجة الأولى، وقد استوعب الكماليون ذلك بصورةٍ جيدة. ويستأثر بالاهتمام الحديث الذي جرى بين لويد جورج وبكير سامي بك في ١٦ آذار في مبني مجلس العموم وبعد انتهاء مؤتمر لندن مباشرة. وعندما تحدث رئيس الوزراء البريطاني عن التنازلات التي سيكون بوسع بريطانيا تقديمها لتركيا فقد أورد ذكر كوردستان وأرمينيا، وأعلن بكير سامي بك من جانبه أن ميسوبوتاميا ((ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية))، وأضاف بأن أنقرة لا تريد إلحاق الأذى ببريطانيا في الموصل[١٧]. وكانت هذه الجملة الأخيرة من عنده، وخلافاً لما أُمر به وبشكل واضح وكانت مساوية للخيانة (الأمر الذي أدى إلى سحب الثقة من بكير سامي بك)، ذلك أن مطامع أنقرة في الموصل كانت بالتحديد في مركز الصراع الأنكلو – التركي الديبلوماسي، لكن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لندن حول عدم الرغبة في التنافس والصراع بسبب الكورد في تركيا كان يستجيب لمصالح الطرفين.

ثانياً: على مشارف لوزان

وفي هذا السياق تقريباً تطورت العلاقات بين لندن وأنقرة حول المسألة الكوردية في تركيا لغاية لوزان وبعدها. وتمسك الكماليون بثبات بموقفهم الذي ينعدم بموجبه أيّ فارق جوهري بين الكورد والأتراك، وعلى أن تقام سيادة الدولة التركية التامة على أراضي تراقيا الشرقية وآسيا الصغرى وشرق الأناضول حيث يؤلف الكورد والأتراك أكثرية سكانها[١٨]. ولم يعارض الإنكليز بوجه عام مثل هذه الفكرة، لا بل أعربوا عن استعدادهم لتقديم تنازلات للأتراك في الجانب الإقليمي للمسألة الكوردية وقد تحدث هوارتسي رامبولد السفير البريطاني والمندوب السامي في استانبول أثناء حديثه مع كمال حميد بك نائب رئيس الصليب الأحمر العثماني عن إمكانية ((تغيير الحدود لصالح تركيا في المناطق الكوردية على الأغلب والواقعة إلى الشرق من الفرات)) [١٩] ولم يرد أي ذكر تقريباً ((للاستقلال الكوردي)) أو ((الحكم الذاتي)) في الديبلوماسية البريطانية بعد مؤتمر لندن.

---

(١٧) DBFP. Vol. XV, No 65, P.441.

(١٨) المصدر السابق، العدد ٢٨٨، ص٣٠١، من ي. و. المندوب السامي البريطاني في استانبول رايتغان إلى كيرزون، ٦ تموز عام ١٩٢١.

(١٩) المصدر السابق، العدد٤٢٢، ص٤٥١ز من رامبولد إلى كيرزون، ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٢١.

والتزمت الديبلوماسية الإنكليزية خلال عام ١٩٢١ وفي مطلع عام ١٩٢٢ بخطة مؤتمر لندن المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط بصورة أساسية. ولما لم يقطع الإنكليز الآمال على انتصار اليونانيين وبعد هزيمة الآخرين في ٣١ آذار – نيسان عام ١٩٢١ (((إينونو الثاني))) وفي معركة وقعت على نهر ساراقية (٢٣ آب – أيلول عام ١٩٢١) لظنهم بعدم قدرة الأتراك على إحراز نصرٍ حسامٍ وطرد المتدخلين بصورة نهائية من بلادهم، فقد اعتمدوا وبشكل من الأشكال على فرض معاهدة **سيفر** التي جرى تحديثها وتغييرها بصورةٍ طفيفة على تركيا وحلفائهم. وفي هذه الأثناء يجب الحفاظ على جوهر **سيفر** الذي يقضي بإبقاء تركيا شبه مستعمرة وتابعة. ولكن بالطبع، يترتب على بريطانيا بمقدار إضعاف مواقعها في تركيا المضي قدماً في تقديم تنازلات معينة مسّت وقبل كل شيء الاقليات القومية في ولايات شرق الأناضول.

وكتب كيرزون، مثلاً، إلى سفير البريطاني في فرنسا اللورد هاردينغ عن المقترحات البريطانية بإعادة النظر في **سيفر** ((كأساس للنقاش)). ولكن جوهر هذه المقترحات المبنية على مقررات مؤتمر لندن من الصعب إدراكها. وقد عرضها مدير ((فورين أوفيس)) بصورة مبهمة للغاية. ولكن يتضح من هذه الوثيقة شيء واحد وهو أن حكام لندن لم يكترثوا بعد بالمسألة الأرمنية دون شك، في حين أنهم لم يروا ضرورة التذكير بالمسألة الكوردية بوجه عام قاصدين من وراء ذلك المفوضات القادمة التي لا مناص منها[٢٠].

صحيح أن الجانب البريطاني حاول منذ البداية توضيح ما كان يتعلق بجانب واحدٍ من القضية الكوردية، والحديث يدور عن الموصل، فلقد رفض الإنكليز جميع دعوات الأتراك في ولاية الموصل. وتشدق رامبولد بالحديث عن ((الالتزامات الأخلاقية أمام الكورد والمسيحيين في ولاية الموصل)) [٢١] وأخذوا يعبرون في ((فورين أوفيس)) عن مخاوفهم حول إمكانية انتقال اهتمام الكماليين إلى شمال ميسوبوتاميا بغية استرجاع الموصل نتيجة هزائم اليونانيين. وقالوا بأن الحكومة البريطانية قد تصبح في هذه المنطقة في وضع شبيه بوضع فرنسا في كيليكية[٢٢].

---

(٢٠) المصدر السابق، العدد ٤٩٦، ص٥٣٥، ٥٤٢، من كيرزون إلى غاردينغ، ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢١.

(٢١) المصدر السابق، العدد ٤٧٢، ص٥١٢، رامبولد إلى كيرزون، ٦ كانون الأول عام ١٩٢١.

(٢٢) المصدر السابق، العدد ٥٢٦، ص٩١٩، مذكرة حول جلاء القوات اليونانية من آسيا الصغرى بتاريخ ٩ شباط عام ١٩٢٢.

وفي الواقع كان وضع بريطانيا أسوأ من ذلك لأنها ربطت سياستها في الشؤون الكوردية وبقوة مع قضية لا أمل فيها وهي خنق الثورة التركية الوطنية التحررية بأيدي الآخرين، وحاولت فرنسا (مثلما حاولت إيطاليا)، كما وردت آنفاً، التملص في مؤتمر لندن من مثل هذه السياسة. ومع أن عداء المستعمرين الفرنسيين للحركة الوطنية التحررية لشعوب تركيا لم يكن أقل من عداء المستعمرين الإنكليز وغيرهم لها. ففي هذه الحالة كانت مطامع باريس الاستعمارية المغرضة والتنافس بين الدول الامبريالية في سلم الأولويات. وعلى الرغم من جميع العوائق فقد واصلت باريس السير في طريق التقارب مع الكماليين، الأمر الذي أدى إلى عقدمعاهدة صلح تركية-فرنسية منفردة وقعها المفوض الفرنسي فرانكلين-بويون في أنقرة في ٢٠ تشرين عام١٩٢١

وكان ما يسمّى ((معاهدة فرانكلين – بويون)) نقطة هامة على طريق سقوط نظام **سيفر** في الشرق الأوسط، لأنها دلت عملياً على انهيار جبهة دول الحلفاء المعادية لتركيا والمتشكلة في بداية الحرب العالمية الأولى والتي تقوضت بشكل كبير بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وحسب المعاهدة تم إنهاء حالة الحرب بين فرنسا وتركيا، وتخلت فرنسا عن معاهدة **سيفر**، واعترفت بحكومة أنقرة وحددت بصورة نهائية الحدود التركية – السورية، وأصبحت انطاكية تابعة لتركية. أما الاسكندرونة فلسوريا (مع حق تأليف نظام اداري خاص)، زد على ذلك أن فرنسا انسحبت من كيليكية ومن المناطق الواقعة إلى الشمال من الحدود التركية – السورية وبقيت سكة حديد بغداد الهامة من الناحية الاستراتيجية والممتدة من تشوبان بك وحتى نصيبين داخل الحدود التركية، ونالت حق نقل المعدات العسكرية عبر الخط الحديدي الذي يمر في الأراضي السورية، وحصل الرأسمال الفرنسي على عددٍ من الامتيازات في جنوب شرق الأناضول، لكن مضمونها الكولونيالي قد ضعف كثيراً مقارنةً مع اتفاقية ٩ آذار(٢٣).

وكان للمعاهدة الفرنسية – التركية في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١ صلة مباشرة بالمسألة الكوردية بشكل عام مادام أنها أبعدت أحد أعضاء دول الحلفاء الرئيسة من نظام **سيفر** وبالتالي حكمت على معاهدة **سيفر** نفسها وموادها الكوردية بفشل محتوم، ومن الجانب الإقليمي المحلي لأنها مست مباشرة كوردستان الجنوبية – الغربية. وأقرت المعاهدة وبصورة نهائية السيطرة الفرنسة على جزئها السوري، ووطدت المواقع العسكرية – السياسية لحكومة

---

(23) J. C. Hureqitz, Diplomacy in the Near ans middle East, Vol.11, p.98-100.

الكماليين في المناطق الجنوبية من كوردستان تركيا، وفي آنٍ واحدٍ أصبحت لدى تركيا إمكانية تحسين مواقعها العسكرية – الاستراتيجية وبشكلٍ ملموس على حدود كوردستان الجنوبية.

واثرت معاهدة فرانكلين – بويون تأثيراً مباشراً على مصير القضية الكوردية و-كما يقال -من جانب آخر، فقد وجهت أقوى ضربةٍ أخرى لا يمكن إصلاحها إلى السياسة الإنكليزية في تركيا وجعلت طبقاً لذلك جميع الأحاديث القادمة عن كوردستان المستقلة أوذات حكم إداري لا جدوى منها.

واعترضت بريطانيا بشدة على هذه المعاهدة، ولكن دون جدوى. وأعلن تشرشل في مذكرة إلى الحكومة أن الفرنسيين وعدوا أثناء مفاوضات فرانكلين – بويون في أنقرة بمنح تسهيلات لنقل القوات التركية عبر قطاع كيليكية لخط بغداد الحديدي إلى كوردستان (من الملاحظ إلى كوردستان الجنوبية) ليقوم مصطفى كمال بالضغط على بريطانيا. ولقد أبدى وزير المستعمرات عن شكوكه في مصداقية هذا النبأ، لكنه رأى في الوقت ذاته إمكانية إقدام الفرنسيين على اتخاذ مثل هذا ((الإجراء غير الودي))، وأردف تشرشل قائلاً وهو في غاية الشك أن الفرنسيين يقومون بضمان مصالحهم على حساب بريطانيا، فهم اغتاظوا من فيصل ويرغبون في وضع العراقيل أمامه في العراق (وأمام بريطانيا). وحسب رأي السير ونستون كان الوضع خطيراً للغاية وينبغي الضغط على فرنسا[٢٤].

وشارك كيرزون مخاوف وزير المستعمرات تماماً وطلب من الفرنسيين تغيير مادة معاهدة فرانكلين – بويون حول إعادة منطقتي نصيبين وجزيرة ابن عمر اللتين تمتلكان أهمية استراتيجية كبيرة إلى تركيا، وكذلك الخط الحديدي من تشوبان بك وحتى نصيبين. وعلى أية حال أصر كيرزون على أنه ينبغي استشارة بريطانيا حول هذه المسائل[٢٥].

وسارع الفرنسيون إلى طمأنة حليفهم البريطاني، وتلقى كيرزون تأكيدات من أن المعاهدات مع الأتراك لن تلحق الضرر ببريطانيا، ولن تسمع السلطات الفرنسية بأية نقليات على خط بغداد الحديدي الذي يمر عبر الأراضي السورية، وعلى العموم لن يسمح بأي تهديد للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني[٢٦].

---

(٢٤) ارشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)). مذكرة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٢١.

(٢٥) المصدر السابق، من كيرزون إلى الكونت سين أولير، ٥ تشرين الثاني عام ١٩٢١.

(٢٦) المصدر السابق، من دي مونتيل إلى كيرزون، ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٢١.

وبصرف النظر عن جميع هذه التأكيدات فقد أدت المعاهدة الفرنسية – التركية إلى تدهور العلاقات بين الحلفاء بسبب المسألة التركية. وضاعف جلاء الطليان من أنطاليا الخلافات بين دول الحلفاء حول المسألة التركية ووطد من مواقع الكماليين. ((وبعد اتفاقية أنقرة (معاهدة فرانكلين – بويون) لم يكن بالمستطاع أن يجري الحديث أبداً ليس عن بقاء صلح **سيفر** الذي كان الجميع ما زالوا يعقدون عليه بعض الآمال في أثينا وأنقرة فحسب، بل وعن إعادة النظر فيه في تلك الأطر الضيقة التي رسمها مؤتمر لندن في آذار)) [٢٧]. وكتب هوفمان يقول: ((تخلصت فرنسا عملياً في سياستها التركية من التزامات معاهدة سان ريمو ومعاهدة صلح **سيفر** ومن اتفاقية ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠)) [٢٨].

وكتب موريس بيرنو الكاتب الاجتماعي الفرنسي الشهير آنذاك عن نهاية الأزمة الشرقية يقول: ((لن نقوم بالتجارب بعد على كوردستان مستقلة ولا على أرمينيا المستقلة)) [٢٩]. وليس بوسع هذا الاعتراف المتأخر (المشوب بفضح الذات) أن يخفي الحقيقة وهي أن سياسة فرنسا، شأنها في ذلك شأن سياسة حلفائها، كانت معادية على الدوام للأقليات العرقية في تركيا بما فيها الكورد.. واستمرت على هذا المنوال خلال **سيفر** وفي مرحلة التقارب الفرنسي – الكمالي عام ١٩٢١. وقد ضاعفت اتفاقية الفرنسيين مع الكماليين من الصعوبات القائمة أمام الحركة الكوردية القومية أكثر من ذي قبل لأنها ساعدت أنقرة على ترسيخ مواقعها السياسية – العسكرية وتوطيدها في ولايات شرق الأناضول وعرقلت بصورةٍ كبيرة الصلات الطبيعية بين العشائر الكوردية في تركيا وفي سوريا. وتلقت كوردستان تركيا في شخص سوريا ((الفرنسية)) جبهة معادية في المؤخرة.

وعلى العموم لم تشغل المسألة الكوردية تلك الأهمية بالنسبة لفرنسا كما كانت بالنسبة لبريطانيا، فلقد عقد المستعمرون الفرنسيون الرهان أكثر على الأقليات المسيحية في بلدان المشرق العربي وأدى تخلي فرنسا الاضطراري عن اتفاقية سايكس – بيكو، وبالتالي عن مكاسبها في كوردستان الجنوبية والجنوبية – الغربية، إلى إضعاف اهتمامها بتأييد السكان الكورد. ومنذ عام ١٩٢١ تحددت المسألة الكوردية بالنسبة لفرنسا بأطر محلية في سوريا وبمصالحها الاقتصادية في شرق الأناضول وفي شمال العراق.

---

(٢٧) كلوجينكوف، ص٢٢-٢٤، انظر ايضاً: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص١١٦-١١٧.

(٢٨) هوفمان، ص١٢٢.

(29) Maueice Pernot, La Question Turque, Paris, 1923, p253.

صحيح أن الأوساط الامبريالية المتطرفة والمتنفذة في فرنسا بزعامة ريمون بونكاريه، (رئيس الوزراء منذ أوائل عام ١٩٢٢) لم تكن راضية عن التنازلات المقدمة للكماليين، فلقد وجدت فيها ضرراً كبيراً على مصالح فرنسا الاستعمارية في الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك خشيت هذه الأوساط من ان الخلاف مع بريطانيا بسبب القضايا التركية يضعف من مواقف فرنسا في المسألة الألمانية. (وسرعان ما جرى فعلاً) ووجه نقد لاذع إلى حكومة بريان السابقة[٣٠].

وكانت مقالة أوغيوست غوفين الصحفي الشهير آنذاك في ((جورنا دي ديبا)) بتاريخ ٣١ كانون الثاني عام ١٩٢٢ نموذجية، حيث تناول فيها القضية الكوردية أيضاً، وكتب غوفين وهو يشعر بالاستياء من أن الحكومة الفرنسية خانت الثوار الكورد ضد السلطة التركية، الذين أكدت لهم في ما مضى على أنها لن تنسحب من الأراضي التي أعطيت لفرنسا حسب سيفر قائلاً: ((واليكم ما ينبغي أن يرفع من نفوذ فرنسا في الشرق، إننا لا نعرف أمثلة شبيهة لهذه الدناءة في تاريخنا كله، إذ يقوم السادة بريان وفرانكلين – بويون وصحبهما بإعطاء العدة العسكرية الفرنسية لاستعباد أولئك الذين عملت فرنسا على حمايتهم منذ غابر الأزمنة، إن فرنسا في الشرق ليست ضحيةً لدسائس غربية، بل ضحية لأخطاء رعاتها الطالحين[٣١].

بيد أنه لم يكن بوسع وزارة بوانكاريه تغيير مجرى الأحداث على ساحة الشرق الأوسط والبحث عن مساومة مع انكلترا بغية تجنب عزل فرنسا ديبلوماسياً. وبدأت عملية حتمية لإعادة النظر في سيفر ((وكان على وجهات نظر الحلفاء حول المسألة التركية التي اختلفت كثيراً أن يتم التقارب والتنسيق بينها من جديد)) [٣٢]. وقد أُتخذت إحدى المحاولات لإعادة الوحدة المنهارة إلى معسكر دول الحلفاء بشأن المسألة التركية في مؤتمر باريس لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (٢٢-٢٦ آذار عام ١٩٢٢).

وفي هذا المؤتمر وجدت المسألة الكوردية انعكاساً لها كدليل إضافي فقط في الصراع الديبلوماسي بين الأطراف، وبعد أن أعلن بوانكاريه أن الرأي العام الفرنسي يعارض إيثار اليونانيين بشكل خاص فسأل: ((لماذا يجب أن يقام لهم نظام خاص وليس للكورد والأرمن وغيرهم؟))[٣٣]. ومن جانبه اقترح

---

(٣٠) كلوجينكوف، ص٢٣.

(٣١) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، العدد ١٦٦، ١٧ شباط، ص١٧.

(٣٢) كلوجينكوف، ص٢٤.

(33) DBFP, Vo;. XVII, No560, P. 676.

كيرزون أن يضمن الحلفاء لأنفسهم الحق الدائم للتدخل في المناطق التي تجري فيها أكثر النزعات حدةً بين القوميات، ولهذا الغرض قاموا بتعيين المفوضين الذين يشمل نطاق صلاحياتهم ((المسلمين غير الأتراك أي الكورد)) والمسلمين في تراقيا الشرقية[٣٤]. وأخيراً جرت الإشارة إلى الموقف في كوردستان تركيا بصورة عابرة في المؤتمر وبخصوص ((المسألة الآشورية – الكلدانية)) التي أثارها بونكاريه على الأغلب لإزعاج الإنكليز وبطلب من القائد العسكري آغا بطرس الذي تشاجر مع السلطات الإنكليزية في العراق، وكان يعيش في باريس آنذاك[٣٥]. ولقد نُصح آغا بطرس بالاعتماد على ((الخدمات الجليلة)) لكل من كيرزون ووزير خارجية إيطالياً شانتسر. ووعد كيرزون وشانتسر بدراسة هذه المسألة، وبطبيعة الحال تركاها دون دراسة لفترة طويلة وغير محددة[٣٦]، وبعدئذٍ لم يجرِ ذكر الكورد وكوردستان في مؤتمر باريس.

ولم تكن مقررات مؤتمر باريس المعروضة بالتفصيل في المذكرة بتاريخ ٢٦ آذار عام ١٩٢٢ تختلف كثيراً عن مقررات لندن، واتصفت التنازلات المقدمة للأتراك بطابع إعلامي أكثر من اتصافها بطابع عملي فضلاً عن انها كانت موجهة إلى حكومة السلطان التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة. واحتفظ اليونانيون بالمكافأة على العدوان رغم أنها كانت ناقصة، وقصارى القول تمكن الإنكليز الذين عقدوا الآمال، إن لم يكن على إحراز نصر على الكماليين فعلى الأقل على الاحتفاظ بالمواقع التي استولى عليها اليونانيون من تأجيل إعادة النظر في معاهدة سيفر، حيث ساعدهم في ذلك بوانكاريه الذي كان خصماً لسياسة سلفه بريان الموالية للكماليين. وفي الوقت الذي رغب فيه الحفاظ على الأهم، وهو إبقاء روح فرساي – سيفر في معاهدة الصلح القادمة فإنهم مع ذلك اضطروا إلى تقديم بعض التنازلات، وأولها كان إلغاء بند عن تقرير مصير الكورد، إذ لم ترد كلمة واحد عنه في المذكرة. أما عن الأرمن فقد أضطُر الحلفاء مع ذلك إلى ذكرهم، لكنهم وضعوا ذلك في صيغةٍ بحيث لا يفرض أيّة التزامات على أحدٍ: يجب أن يؤخذ وضع الأرمن بعين الاعتبار سواء بمقتضى الالتزامات التي تعهّد بها الحلفاء أثناء الحرب، أم نظراً للويلات الفظيعة التي عانى منها هذا الشعب[٣٧]. ومن الواضح أن هذا التنويه كان ضريبة للتقليد لا أكثر. وفي ما يتعلق بالمسألة الكوردية في تركيا فإن مؤتمر باريس عام ١٩٢٢ لم

---

(٣٤) المصدر السابق، العدد ٥٦١، ص٧٠٤.

(٣٥) انظر: ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن.

(36) DBFP, Vol. XVII, No63, P. 704.

(٣٧) كلوجينكوف، ص٢٤-٢٦.

يحذفها عملياً، بل وشكلياً امن جدول أعمال التسوية السلمية أيضاً في الشرق الأوسط.وفي حقيقة الأمر وضعت المسألة الأرمنية أيضاً في الأرشيف مع أن الحلفاء لم يقرروا الإعلان عن ذلك جهاراً.

ولم يسفر مؤتمر باريس حول مسألة الشرق الأوسط، كسابقه مؤتمر لندن، عن أية نتائج، ذلك أنه قد توخى وقبل كل شيء، هدفاً صعب التحقيق، وهو الحفاظ على أساس نظام **سيفر** مهما كلف الأمر. وتطورت الأحداث على ساحة الشرق الأوسط خلافاً **لسيفر**، مع ان بريطانيا لم تكن ترغب، وبتعنت، عمل حساب لها، وهي تعقد الآمال على أن يتمكن الكماليون من وقفها والحدّ منها. اما مواقع حكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلى العكس، توطدت بثبات رغم الوضع المتوتر أحياناً على جبهات القتال. ولقد ساهمت في ذلك ولدرجةٍ كبيرة روسيا السوفياتية التي لم تقدم لتركيا الجديدة المساعدة المعنوية السياسية والديبلوماسية فحسب، بل المساعدة العسكرية المباشرة. وقد تطورت العلاقات السوفياتية – التركية باطراد في أعقاب التوقيع في قارص بتاريخ ١٣ تشرين الأول عام ١٩٢١ على المعاهدة بين تركيا والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس. وأدت معاهدة قارص إلى استقرار الموقف بصورة نهائية على الحدود التركية – القفقاسية. وبالمناسبة يقال إنها عرقلت بصورة كبيرة إمكانية حبك الدسائس الامبريالية في المنطقة الأرمنية – الكوردية. واختتم تشكُل العلاقات السوفياتية – التركية في مرحلتها الأولى بتوقيع معاهدة بين تركيا وأوكرانيا السوفياتية في ٢ كانون الثاني عام ١٩٢٢ خلال وجود بعثة م. ف. فرونزه في أنقرة.

ثالثاً: القضية الكوردية ومسألة الموصل في مؤتمر لوزان

كان للمدافع القول الفصل في أزمة الشرق الأوسط المتواصلة، ففي نهاية آب وأوائل ايلول عام ١٩٢٢ مُني الجيش اليوناني بهزيمة نكراء وتم تطهير الأناضول كلها من المتدخلين خلال أيام معدودات وكان انتصار الحركة الوطنية التحررية في تركيا نصراً مؤزراً ونهائياً، في حين أن هزيمة المتدخلين كانت مريرة ولا يمكن التعويض عنها، ووضعت الحرب أوزارها بعد التوقيع على صلح موادن في ١٢ تشرين الأول. وحان وقت المفاوضات التي يترتب عليها إنهاء عملية التسوية السلمية بين تركيا ودول الائتلاف الكبرى التي استمرت اربع سنوات ونيفاً، وهكذا اتجه الأمر نحو إنهاء ((المسألة الشرقية)) الشهيرة التي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ العلاقات الدولية.

وقد بدا وضع تركيا حسناً وللمرة الأولى خلال قرنين وربع من وجود هذه المسألة، فلم تبدُ في المؤتمر الدولي بمظهر ((الرجل المريض)) المألوف ،بل كدولة حققت على التو ثورة ظافرة، وطردت

من أراضيها الغزاة وكانت في حالة صعود من مختلف النواحي، فروسيا التي كانت خصماً تقليدياً لتركيا تحولت الى صديق، الأمر الذي عزز كثيراً من مواقف تركيا في علاقاتها الدولية، ومن الناحية السياسية الداخلية تقررت نهائياً مسألة السلطة، ففي ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ تم إلغاء السلطنة ومعها حكومة ((الباب العالي)) أما الخليفة عبدالمجيد التي ترك وشأنه فكان رمزاً دينياً فقط، بل وإن أيامه كانت معدودة، واستحالت الحكومة الكمالية للمجلس الوطني التركي الكبير إلى سيدة وحيدة دون منازع على الوضع في البلاد، وبعد مرور عامٍ أعلنت أنقرة في تشرين الأول عام ١٩٢٣ عاصمة للبلاد من الناحية الشكلية أيضاً وتركيا دولة جمهورية، وفي اوائل آذار عام ١٩٢٤ ألغيت الخلافة.

ولم يكن خصوم تركيا بالأمس الذي جلسوا في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ معها على طاولة المفاوضات في لوزان على أحسن حال، وخاصةً أن بريطانيا تكبدت خسارة كبيرة، وكانت سياستها في تركيا بين الانقاض، أما لويد جورج الملهم الرئيس لسيفر وللحملة على أنقرة فقد اضطر في تشرين الأول عام ١٩٢٢ على ترك المسرح السياسي (وإلى الأبد)، وتعيّن على فرنسا التي كانت منهمكة بالشؤون الألمانية الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى الجسد في معاهدة فرانكلين — بويون، ولم يكن بوسعها أن تعرض على تركيا مطالب كبيرة. كما أن ايطاليا لم تكن خصماً خطيراً التي خرجت من الأناضول سالمةً وعانت من أزمة سياسية داخلية حادةٍ بسبب استيلاء الفاشيست على مقاليد السلطة في البلاد، وقد سمح كل ذلك للوفد التركي برئاسة عصمت باشا (اينونو) أن يكون واثقاً من نفسه في لوزان.

ومع ذلك لم يكن وضع تركيا سهلاً فرغم أنها ظافرة، لكنها كانت دولة متخلفة وشبه إقطاعية حاربت بلا انقطاع منذ عام ١٩١١. واستنفدت مواردها الاقتصادية والبشرية وواجهت اقوى دول الغرب الكبرى التي، بصرف النظر عن تناقضاتها الشديدة، كانت معنية بتوحيد صفوفها لأجل الحفاظ على مواقعها الاقتصادية والعسكرية — والسياسية في الشرق الأوسط. وكان عليها خوض غمار صراعات ديبلوماسية شديدة، حيث كانت الأطراف الرئيسية المتصارعة — تركيا وبريطانيا وفرنسا معنية خلالها، وعلى السواء، بعقد صلح ثابت وتتطلب الموافقة على حل وسط، مقدمةً وبصورة اضطرارية أحياناً على تنازلات هامة جداً. وكانت المفاوضات في مؤتمر لوزان التي استمرت ثمانية أشهر مع انقطاع ثلاثة أشهر تقريباً طويلة ودائبة، وقد تناولت بصورة مباشرة وغير مباشرة مصير كوردستان والكورد الذين جرى الاستخفاف — كالعادة — بمصالحهم القومية.

ولم تطرح المسألة الكوردية بالذات في مؤتمر لوزان، وكما أُشير سابقاً فقد تخلى الحلفاء في عام ١٩٢١ عملياً عن مطالب تقرير المصير القومي للكورد، وهذا ما يجري الاعتراف به في المصادر العلمية في الغرب أيضاً، فمثلاً كتب جورج داروين أن كيرزون كان على استعداد تحت تأثير الموقف المتغير منح تركيا الإشراف على ((كوردستان ذات الحكم الذاتي)) [٣٨]. وهنا جرت الإشارة وبشكل صائب إلى أن الإنكليز في ((عصر سيفر)) الذي لم يدم طويلاً قد حددوا تقرير المصير القومي للكورد ضمن إطار كوردستان تركيا عملياً. وعندما طرحت مسألة إعادة النظر في سيفر فإنَّ التخلي عن شعار كوردستان المستقلة أو (ذات الحكم ذاتي) كان يعني التخلي عن مبدأ تقرير المصير القومي لجميع الكورد. واعتباراً من الآن وكأن المسألة الكوردية قد عادت إلى نقطة الانطلاق، فقد استحالت ثانية من قضيةٍ نالت اعترافاً حقوقياً – دولياً، ومصادقة عصبة الأمم إلى مسألة موضوعة في أُطر محلية لكل دولةٍ من الدول التي تقتسم كوردستان باقية قضية داخلية لها. وبهذه الصفة بالتحديد أصبحت موضوعاً للعلاقات الدولية. وقد بُحثت المسألة الكوردية في مؤتمر لوزان وبصورة رئيسة كجزء لا يتجزأ من مسألة الموصل الملحّة للغاية.

وقبل افتتاح مؤتمر لوزان (بل وحتى عقد مؤتمر صلح مودان) طرح الإنكليز مسألة الموصل بوضوح وشدة وهي أن تظل الولاية تابعة للعراق وليس لدولةٍ أخرى. فقد ابلغ الجنرال الإنكليزي والقائد العام لقوات الحلفاء في استانبول كمال أتاتورك أثناء تقدم جيش الكماليين السريع نحو المضائق (ما يسمى بأزمة جنقلة) [٣٩] بأن بريطانيا لا تتخذ أية خطواتٍ نحو الصلح فيما إذا واصل الأتراك أعمالهم العدوانية ((ضد كوردستان العراق)) [٤٠]، وجرى التنويه في مذكرة الأركان العامة البريطانية بعد التوقيع على صلح مودان في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٢٢ إلى أن الوضع في العراق يجب أن يستقر على ((المستوى الحالي))، وإن تقديم تنازل لتركيا، ولو عن أجزاء من كوردستان وولاية الموصل سينجم عنه عواقب سيئة للجيش العراقي وللحامية

---

(٣٨) كلوجينكوف، ص٢٤-٢٦.

(٣٩) انظر: ميللر، أزمة جنقلة ومسألة المضائق – تركيا، قضايا ملحّة في التاريخ الحديث والراهن.

(40) DBFP, Vol. XVIII, Greece and Turkey, September3, 1922, July 24, London 1922, No81, P. 122.

من كيرزون إلى رامبولد، رقم ٤٥٥ و ٤٥٦، ١ تشرين الأول عام ١٩٢٢.

الامبراطورية، وينبغي إعاقة تقدم الأتراك على مسافةٍ من بغداد وأن تبقى العمادية داخل العراق أمّا سكانها من الآشوريين فيجب استخدامهم كقوةٍ ضد العدوان التركي(٤١).

ومن حيث المبدأ وافقت لندن أثناء مرحلة الإعداد المباشر لمؤتمر لوزان عن مثل هذا الموقف بعد أن جعلته أكثر دقة وإلى حد ما فقط. ويسرد كيرزون ضمن شروط معاهدة الصلح القادمة مع تركيا تلك الشروط التي أصرّت عليها بريطانيا بلا قيد أو شرط وكانت ((على قناعة تامة)) بأنها سوف تحظى بتأييد حلفائها (((فئة أ))) وهي:

٦- ينبغي الحفاظ على حدود سوريا والعراق، ولكن المنتدبون يستطيعون التوصل إلى اتفاق للنظر ((في إجراء تعديلات محلية)).

٧- لا يمكن السماح لأية تغييرات ((بالنسبة لأراضي سوريا والعراق وفلسطين الواقعة تحت الانتداب)).

وفي ما يتعلق بالشروط المرغوب فيها التي قد يجري النقاش حولها (((فئة ب))) فقد حددها كيرزون على النحو التالي:

١- الأقليات القومية في آسيا: ((الالتزام بمقررات آذار قدر الإمكان)) (٤٢)، أي مقررات مؤتمر باريس الرامية إلى ((اتخاذ الإجراءات لحماية الأقليات الإسلامية والمسيحية سواء في أوروبا أم في آسيا)) (٤٣).

ولقد وافقت باريس على شروط الحكومة البريطانية هذه موافقةً تامةً، وقال بوانكاريه بأنه ((يعتبر شرفاً له)) تأييد بريطانيا في مسألة الموصل وكذلك في قضية الأقليات(٤٤).

وهكذا كانت نوايا الإنكليز ومؤيديهم الفرنسيين في مسألة الانتداب على العراق واضحةً، وهي عدم السماح بأي شكلٍ كان لتطاولات الأتراك على ولاية الموصل، اما قضية الكورد وغيرهم من الأقليات العرقية فإغراقها في بيانات مغرية لا يلزم أحد بشيء.

---

(٤١) المصدر السابق، ص٩٨٥، ٩٨٦، ملحق ٢.

(٤٢) المصدر السابق، العدد ١٩٣، ص٢٧٤، من كيرزون إلى السفير رونالد غريخم في روما، ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٢.

(٤٣) كلوجينكوف، ص٢٥.

(44) DBFP, Vol. VXIII, No196, P.278.

من اللورد غاردينغ السفير في باريس إلى كيرزون، ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٢.

وكان الأخيرة تناسب أنقرة تماماً" فقد أُتيح للوفد التركي خلال عمل مؤتمر لوزان إمكانية الإقناع بأنه ليست لدى دول الحلفاء الكبرى نية تحت مظهر الاهتمام بتقرير مصير الأقليات في تركيا تشجيع الانفصالية وتقسيم البلاد في المستقبل. بيد أن مسألة الموصل أصبحت حجر عثرة بين بريطانيا وتركيا والعقبة الرئيسة لصياغة قرارات منسقة في التسوية السلمية.

وبدا أن معظم الأوراق الرابحة في الجدل الشديد الناشئ في مؤتمر لوزان بسبب ولاية الموصل كانت بأيدي الإنكليز، فقد سيطروا على الموصل بعد أن احتلوها حسب قانون الحرب وتمت المصادقة على الاحتلال باتفاقية بين الحلفاء في سان ريمو، أما الأتراك فلم يكن بوسعهم الدخول في نزاع عسكري مع بريطانيا بسبب الموصل، وبقي لديهم فقط القيام بالدعاية بين صفوف العشائر الكوردية في شمال العراق ومدّهم بالسلاح وتجهيزهم، الأمر الذي قاموا به. وبالطبع لم يكن ذلك كافياً للسيطرة على الموصل، بيد أنه كانت لدى الأتراك مع ذلك لعبة مضادة، فقد تمكن الكماليون من الاستفادة من الوضع الدولي الملائم الذي وجدت فيه بلادهم نفسها إثر الانتصار الباهر على المتدخلين. أما فرنسا وانكلترا، الخصمان الرئيسان السابقان لتركيا فلم تكن حاجتهما إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط وإلى إنهاء ((المسألة الشرقية)) أقلّ من حاجة تركيا إليها. ولذلك استطاعت الديبلوماسية التركية الاستفادة وبنجاح من تشبثها في نزاع الموصل للحصول على تنازلات من دول الائتلاف في عددٍ من المسائل الهامّة لتركيا. وفي هذه الأثناء التجأت كلّ الديبلوماسية التركية والديبلوماسية البريطانية المعادية لها في نزاع الموصل إلى تحكّم أوسع بالقضية الكوردية في شمال العراق وبمثابةٍ حجة رئيسة.

وكتب مون يقول: ((أصر القوميون الأتراك على أنه طالمايكون سكان الموصل كورداً فإنه حسب حق تقرير مصير الأمم[٤٥] يجب أن تكون هذه المنطقة تابعة لتركيا)) [٤٦]. وتقدم رئيس الوفد التركي عصمت باشا بدعوته في الموصل وبصورةٍ مكشوفة، على ما يبدو في ٢٧ تشرين الثاني، وحسب أقوال كيرزون جاء بدلائل عرقية وغيرها. وقد ردّ كيرزون بالنفي بصورة قاطعة[٤٧].

---

(٤٥) كتب المؤرخ والديبلوماسي البريطاني هارولد نيكولسون يقول: ((لم ينطبق مبدا تقرير المصير على الأجناس الخاضعة لأوروباوحدها ، فقد تذرعوا به لحماية الاستقلال العربي والأرمني وحتى الكوردي. وبناءً على هذا المبدأ سعت السيطرة البريطانية في إيرلندا والهند ومصر وحتى في ميسوبوتاميا المحررة حديثاً إلى تحقيق مكاسب)).

(٤٦) مون، الامبريالية والسياسة العالمية، ص١٦٦.

(٤٧) من كيرزون إلى إ. كراو، ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٢

وبعد أن اقتنع الوفد التركي بأن شنّ ((هجوم مباشر)) على الوفد الإنكليزي لن يرد له الموصل، التجأ إلى أساليب المراوغة. واقترح المندوب التركي الثاني رضا نور بك في حديثه مع كيرزون الصفقة التالية: إن تركيا مستعدة لقطع صلاتها مع السوفيات إذا وافق الإنكليز على إعطائها الموصل، وأدلى بحجج عرقية (رفضها كيرزون رفضاً مطلقاً) وتاريخية (علاقة الموصل مع تركيا التي استمرت قروناً) واقتصادية، وأخيراً قرارات ((الميثاق القومي)) وعارض وزير المستعمرات ذلك قائلاً بأن: ((ضياع الموصل يجرّ ضياع بغداد والعراق كله ومعه الفشل النهائي للسياسة البريطانية في الشرق)).

لكن كيرزون رأى أن الصفقة التي عرضها الأتراك مغرية، وطلب رأي الخبراء في ((فورين أوفيس)) بشان المساومة التالية: يجب الموافقة على رغبات الأتراك مقترحاً عليهم ((الجزء التركي من ولاية الموصل)) — في خط الجبال، بما في ذلك كويسنجق ، وراوندوز، والسليمانية تاركين للعراق العمادية (للآشوريين)، والموصل، واربيل، وكركوك، والسهل الذي يسكنه العرب، وإن حكومة بغداد موافقة على ذلك. وينبغي أخذ رأي وزير المستعمرات، ويمكن وعد الأتراك بحصةٍ ما من نفط الموصل[٤٨].

وجرت مناقشة ما قدمه كيرزون من معلومات وآراء بشأن المساومة في لجنة خاصة للحكومة البريطانية وبحضور ممثلين عن الأركان العامة وأركان القوى الجوية ووزارة المستعمرات، ورفضوا بالإجماع ما عرضه كيرزون في تأييد الاقتراح للقبول بالمطالب التركية، كما رفضت اللجنة المساومة التي عرضها كيرزون وذلك للأسباب التالية:

١- يضعف هذا التنازل من مواقف الوفد البريطاني في مفاوضات لوزان، أما الأتراك فمن المستبعد أن يقبلوا به، فهم بحاجةٍ إلى مدن تتحدث سكانها باللغة التركية وليس الروابي الكوردية المقفرة التي تجلب لهم مصاعب أكثر من المكاسب. وينبغي الدفاع عن حدود العراق الحالية.

٢- من المشكوك فيه أن يتم الحفاظ على هذه المساومة طويلاً حتى وإن وافق الأتراك عليها، فهم رغم ذلك سوف يطالبون بالمدن الناطق سكانها بالتركية، وسوف يزداد تأثيرهم ويتمكنون بسهولة من قطع خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد في خط كفري — كركوك — آلتون كوبري — إربيل.

٣- ستشكل العشائر الجبلية خطراً على خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد على مدى ٢٠٠ ميل.

DBPE, Vol. XVII. No. 228, p.338.

(٤٨) المصدر السابق، العدد ٢٥٧، ص٣٧٠-٣٧١، من كيرزون إلى كراو، ٦ كانون الأول عام ١٩٢٢.

٤- لا يستطيع الأتراك فرض إشراف فعّال على المناطق الكوردية، ولكن الإنكليز أيضاً يفقدون وسائل التأثير عليه عدا الوسائل الديبلوماسية وحدها.

٥- تصبح خطوط الاتصال بين بغداد والموصل عبر قازيل — ربات وخانقين مهددة.

٦- يؤدي تقسيم كوردستان الجنوبية إلى نشوء مصاعب إدارية مختلفة.

٧- ستتطلب الحاميات المحلية تعزيزاً كبيراً.

وقصارى القول، لا يضمّ هذا الاقتراح ((عناصر لمساومة واقعية))، وفي حال موافقة الأتراك عليها فإن الإنكليز يفقدون في نهاية المطاف ولاية الموصل كلها)) [٤٩].

واستؤنف النقاش في مؤتمر لوزان حول الموصل أكثر من مرة، ففي ١٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ تقريباً أعلن عصمت باشا للورد كيرزون أنه لن يعود إلى أنقرة دون الموصل. ولقد رفض كيرزون بصورةٍ قاطعةٍ هذه الدعوات متذرعاً بأنها لم ترد في البند الأول من ((الميثاق القومي)) [٥٠]. وبذلك اراد القول بأن الموصل (وليس بلا سبب) لا تعتبر أراضي تركية وطنية من الناحيتين العرقية والتاريخية.

وبعد مرور عشرة أيام تكرر الحديث، ولم يتم التوصل إلى تفاهم متبادل من جديد، وظلت الأطراف على مواقفها السابقة، بيد أن كيرزون التجأ في هذه المرة إلى التهديد معلناً بأن حكومته رغبت في تفادي خرق السلام الذي قد يحدث حال ((قيام الحركات العسكرية على جبهة الموصل والاصطدامات المحتملة في تلك المنطقة، وأيّد المندوب الفرنسي بومبار، وكذلك المندوبان الإيطالي والياباني، كيرزون تأييداً قوياً، إلا أنّ هذا الضغط لم يسفر عن شيء، فاضطر كيرزون إلى الاعتراف قائلاً: ((استطعت أن أخاطب، وبنجاح مماثل، ابو الهول المصري ومومياء توت عنخ آمون)) [٥١]. ولم يتمكن كيرزون وعصمت باشا على انفراد من إيجاد أية نقاط تماسّ في مسألة الموصل. وفي آن واحدٍ أخذ الإثنان، إلى جانب الأحاديث السرية حول مستقبل الموصل، في (نهاية كانون الأول عام ١٩٢٢) يتبادلان المذكرات حول هذا الموضوع، حيث عرضا فيها وجهات

---

(٤٩) المصدر السابق، العدد ٢٦٥، ص٣٨٠-٣٨١، من كراو إلى كيرزون، ٨ كانون الأول عام ١٩٢٢.

(٥٠) المصدر السابق، العدد ٢٧٣، ص٣٨٦، من كيرزون إلى كراو، ١٢ كانون الأول عام ١٩٢٢.

(٥١) المصدر السابق، العدد ٣٤٠، ص٤٦٣-٤٦٥، من كيرزون إلى ليندس (العامل في وزارة الخارجية)، ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٢٣.

نظرهما التي من شأنها التأثير على الوفود الأخرى في المؤتمر، ولم تترك هذه المذكرات انطباعاً خاصاً على الوفود ولم تقدم خطوة واحدة الجدل التركي – الإنكليزي بسبب الموصل(٥٢).

وكان يوم الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٣ يوماً متوتراً في عمل مؤتمر لوزان إذ كان مكرساً برمته لمسألة الموصل وللمسألة التركية، وبدأ كيرزون المناقشة بخطاب موسع استعرض فيه حجج الجانب البريطاني.

وقال رئيس ((فورين أوفيس)) في مستهل كلمته إن القوات البريطانية قامت باحتلال ميسوبوتاميا كلها خلال الحرب، وقد وعدنا شعوب البلاد بتحريرهم من النير التركي (كما أُعطي وعد مماثل لشريف مكة حسين الذي تحدث باسم العرب جميعاً)، ويجب تنفيذ هذا الوعد بعد النصر. خلافاً لما أكده عصمت باشا فإن سكان الموصل، شأنهم في ذلك شأن سكان بغداد والبصرة، وقد عبروا عن رغبتهم في العيش سوية في الدولة العراقية الموحدة.

ومن ثم أعلن كيرزون، بعد أن استشهد بفرساي وسان ريمو وسيفر، أن انتخاب فيصل ملكاً كان يعني ضمّ ولاية الموصل إلى المملكة العراقية، مشيراً إلى المعاهدة المعقودة مع فيصل في تشرين الأول عام ١٩٢٢ حول عدم التنازل عن أي جزءٍ من الأراضي العراقية.

وأردف كيرزون يقول بأن القوات المحلية والألوية هي التي توزعت في الموصل، وليست القوات البريطانية (وفي كوردستان الألوية الكوردية والآشورية فقط). وعندما وقف في ما بعد على الإحصائيات العرقية المبنية على المعطيات التي جمعها الضباط السياسيون الإنكليز في عام ١٩١٧ (انظر حول ذلك حواشي الفصل السادس) ومعتمداً على ملاحظاته الخاصة، فإنه أعطى اهتماماً خاصاً إلى الفوارق العرقية بين الأتراك والكورد. وأشار إلى أن الكورد عاشوا على الدوام ((حياة مستقلة))، أما الأتراك فلم يفرضوا أبداً "إشرافاً فعالاً" على كوردستان الجنوبية، وأثناء الحرب قام الكورد بمساعدة الإنكليز وليس الأتراك.

ومن ثم توقف كيرزون بالتفصيل عند أدلة استياء الكورد من الأتراك" ففي السنوات الأربع الأخيرة وجّهت رسائل كثيرة إلى الحكومة البريطانية تتضمن مطالب الكورد حول منحهم الحكم الذاتي أو الاستقلال، وقوبلت هذه المطالب بالعطف ولكن ((دع الأتراك لا يتوهمون)) بأن الإنكليز يرغبون في ضم الكورد إلى النظام البريطاني)): ((إن جميع معلوماتنا تبين أن الكورد

---

(٥٢) كلوجينكوف، ص٣٩-٤١، ي. أ. أداموف، ((القوميون الأتراك والدول الكبرى))، الحياة الدولية، العدد١، ١٩٢٣، ص١٣.

وتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم وطبعهم يجب أن يكونوا عرقاً يتمتع بحكم ذاتي))" وأكد كيرزون على أننا نقرر حكماً ذاتياً محلياً مع جهاز إداري ومدارس باللغة الكوردية، وأنهى كيرزون جزءاً من كلمته قائلاً: ((أما من الناحية الاقتصادية فإن كورد الموصل مرتبطون مع بغدادوحدها)).

ورأى كيرزون من الضروري العمل بشكل خاص لتسويغ تقدم القوات البريطانية في ولاية الموصل بعد هدنة مودروس. وتناول وزير الخارجية البريطاني في الجزء الختامي من كلمته نفط الموصل" فقد اشار إلى أن الصحافة الدولية هي التي أثارت مسألة النفط وليس عصمت باشا. فوجهة النظر البريطانية ((مستقلة عن أية موارد معدنية))، إنني ... لا أعرف كميات النفط في أطراف الموصل))، وما هو دخله. ((... إنني مرتبط بالشؤون الخارجية لبلادي ولم أتحدث ابداً باسم الاحتكارات النفطية)).

وأنهى كيرزون كلمته بملاحظة فكاهية: يقترح الأتراك الآن في لندن امتيازات نفطية (يقصدون المفاوضات مع المجموعة الأمريكية – الكندية). إنني لا أعلم شيئاً عن ذلك، وإذا جاؤوا في المرة القادمة سأصطحبهم إلى المتحف البريطاني. إلا أن كيرزون مع ذلك ذكر في الختام ((تيركيش بتروليوم كومباني)) وعن تأييد الحكومة البريطانية لها، لكن ليست كاحتكار بريطاني، بل بمثابة شركةٍ متعددة الجوانب، ذلك أن ((الجميع يهتمون بالنفط)) [٥٣].

وفي اليوم ذاته انعقد الاجتماع الحادي والعشرون والثاني والعشرون للجنة المسائل الإقليمية والعسكرية برئاسة كيرزون. وأول من تقدم بدعوات تركيا بالبراهين في ولاية الموصل كان عصمت باشا، فقد عرض رئيس الوفد التركي حججه المضادة الأثنو إحصائية والتاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية – الاستراتيجية. وأولى اهتماماً خاصاً إلى ميول الكورد المعادية للإنكليز بينما نسب الانتفاضات في كوردستان تركيا ((بما فيها انتفاضة بدليس الشهيرة عام ١٩١٤) [٥٤] إلى دسائس القنصليات الأجنبيتوحدها. وأكد عصمت باشا على أن الكورد يتمتعون بجميع الحقوق، فلا يرغب ((كوردي واحد)) في أن تتحول كوردستان إلى مستعمرة[٥٥].

وفي الاجتماع الثاني والعشرين أعلن عصمت باشا متابعاً كلمته بأن تركيا لا تعترف مبدئياً بنظام الانتداب، وعارض من جديد الحجج البريطانية ورفض شكوك كيرزون في ما يتعلق بتمثيل الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير، وأكد على أنه جرى في البرلمان التركي ((انتخابات حرة

---

(٥٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

(٥٤) لازاريف، المسألة الكوردية، ص٢١٥-٢١٧.

(٥٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم ((أرشيف الهند الوطني)).

وواقعية)) ووصف الاستيلاء على الموصل بعد هدنة مودروس بأنه ((احتلال لبلاد ليس بوسعها الدفاع عن نفسها)) وأعلن عصمت باشا في الختام بأن تركيا ستقوم بتلبية المصالح النفطية لجميع البلدان وبصورةٍ قانونية وأيد إجراء استفتاء عام في ولاية الموصل.

وفضح كيرزون في ردّه عصمت لمخالفته المنطق في مسألة الانتداب، ذلك أن الأتراك اعترفوا بالانتداب الفرنسي على سوريا... وانتقد كيرزون رئيس الوفد التركي لعدم الدقة في المعطيات عن الانتخابات في المجلس الوطني التركي الكبير وخاصةً في مسألة تمثيل الكورد، وقد عارض بشدة إجراء الاستفتاء العام في الموصل معللاً موقفه بوجود عدد كبير من الرحل الذين لا يستطيعون التصويت بصورة طبيعية، وبانتشار الأمية بين السكان (فهم لا يعرفون كيف يتم التصويت ولم يشاهدوا أبداً صناديق الاقتراع)، وأخيراً عدم إمكانية التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال الاستفتاء. فالكورد سوف يصوتون إلى جانب كوردستان المستقلة، والعرب للدولة العربية، والأتراك لمصلحة الاتحاد مع تركيا، وسيصوِّت المسيحيون لكلّ من يحافظ عليهم بعيداً عن الأتراك. وبمثل هذا التصويت لايمكن ترسيم الحدود. واقترح كيرزون رفع مسألة الحدود التركية — العراقية إلى عصبة الأمم للنظر فيها وتشكيل لجنةٍ لذلك. وقد أيدت الوفود الفرنسية والإيطالية واليابانية كيرزون.

ورفض عصمت باشا الذي أنهى المناقشات جميع هذه الحجج رفضاً باتاً مؤكداً بشكل خاص على عدم اعتراف تركيا بالانتدابات على أي جزءٍ من أجزاء الامبراطورية العثمانية السابقة[٥٦].

وفي هذا اليوم أصدر الوفد الأمريكي بياناً خاصاً، وبعد أن أعلن عن عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمسائل الإقليمية فإنه عبّر مع ذلك عن تضامنه مع موقف كيرزون وخاصةً في ما يتعلق بالامتيازات: فهي يجب أن تكون خارج المصالح الديبلوماسية. وأكد الأمريكيون على مناصرتهم لمبدأ ((الأبواب المفتوحة))، وعبروا عن اهتمامهم بمصير ((تيركيش بتروليوم)) [٥٧].

ومما لا شك فيه أن الحجج الواردة في مجرى المناقشات قد اتسمت بنزعةٍ معينة وكانت عارية عن الصحة عملياً، وكان لذلك أسباب موضوعية وإلى حدّ ما (وخاصةً غياب إحصاء ديموغرافي يستند على أساس علمي). بيد أن السبب الرئيسي لوجود نزعة معينة وللتزييف ينحصر في الأهداف السياسية التي تجلّت في الأدلة المقتبسة بوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفسيرات. فقد كانت مواقف الأطراف في غاية الوضوح، ويناقض بعضها البعض، أي أنها كانت

---

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) المصدر السابق، انظر أيضاً الملحق في نهاية الكتاب.

متعارضة من حيث المبدأ: فالأتراك يطالبون بالموصل، ولا يرغب الإنكليز في إعطائها، ولكن بصرف النظر عن أن الأتراك لم يستطيعوا أخذ ما كانوا يطالبون به عن طريق القوة، فإن الأرضية لإجراء المفاوضات ظلت موضع اهتمام متبادل للأطراف بتوقيع معاهدة صلح بحيث لا يصبح الجدل بسبب الموصل عقبة في طريقها. وسرعان ما أصبحت المناقشة حول الموصل وسيلةً لا هدفاً، بل سواء للتوصل على اتفاق عام أم إلى اتفاقية حول مسائل معينة خاصة.

ومن وجهة النظر هذه تستأثر برهنة الأطراف باهتمام مستقل، ومما يسترعي الانتباه، وقبل كل شيء، خاصية واحدة وهي ذكر المكافأة الرئيسة لمن يحكم الموصل، أي ثرواته النفطية. فإعلان كيرزون حول أن موقف بريطانيا من مسألة الموصل لا علاقة له بالنفط[٥٨] رياء وكذب من أوله إلى آخره، فلقد كان كيرزون يعلم كل شيء عن نفط الموصل (وكان له – على ما يبدو – مصلحة ماديّة فيه) [٥٩]، بل وإن كمال أتاتورك كان يحيط بذلك إحاطة جيدة. إلا أن الإنكليز لم يرغبوا ولا الأتراك في تعقيد المفاوضات الصعبة حول مسألة الموصل وحول موضوع ((النفط)) لأن الإنكليز لم يعتزموا إعطاء الأتراك حقول النفط في ولاية الموصل ولا الحق في استثمارها، كما لم يرغب الأتراك، إدراكاً منهم لاستحالة استرجاع الولاية الثانية، ومطامعهم في نفط الموصل الخوض في المعركة الديبلوماسية التي لم يكن موقفهم فيها من المواقف السهلة.

وقد لاحظ كارل هوفمان جوهر القضية بشكلٍ صائب حين كتب يقول: ((اكتسبت الموصل أهمية اقليمية صرفة بمثابة مسألة أنكلو – تركية، أما بصفتها مسألة نفطية فقد أدت إلى النزاع الأنكلو – امريكي، وقد تجلت الأهميتان في السياسة الفرنسية التي اتخذت طابعاً مزدوجاً من الناحية السياسية النفطية أيضاً)) [٦٠]. أما من الناحية الاقتصادية فقد قدمت تركيا إلى مؤتمر لوزان ومواقعها أكثر ضعفاً من الناحية العسكرية - السياسية، وكان ذلك سبباً آخر لعدم طرح الوفد التركي المسألة النفطية في لوزان.

وعوضاً عن ذلك استغل الوفد التركي ((الحجة الكوردية))، وبشكل واسع، في المناقشات حول الجانب الإقليمي لمسألة الموصل. كما وضع الإنكليز، وعن طيب خاطر، هذه الورقة الرابحة

---

(٥٨) ي. م. ليمين، سياسة بريطانيا العظمى من فرساي وحتى لوكرانو، ص٣٣٩.

(٥٩) حسب اقوال مصطفى كمال كان كيرزون مساهماً في ((تيركيش اويل))، وبصورة أدق – ((تيركيش بتروليوم)) (أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص١٦٨)، ولم تؤكد هذه الواقعة في المصادر الأخرى).

(٦٠) هوفمان، ص١٢١-١٢٣.

على طاولة المفاوضات. وكان المتحدثون دهاة في البحث عن الحجج دون حساب للمبادئ التي أعلنوا عنها. ورغم أن الكماليين تخلوا رسمياً عن العثمانية وعن العصبية التركية فقد فسّر عصمت باشا تعبير ((العثمانية)) الذي ورد في ((الميثاق القومي)) بمثابة دعوةٍ لضم الكورد العراقيين إلى تركيا، وأكد على أن الكورد في الأناضول على استعداد للنضال مع الأتراك سويةً ضد انفصال كوردستان تركيا. وأعلن كيرزون، وهو يعارض تماثل الكورد مع الأتراك، معتمداً على إقامته شخصياً في ((بلاد الكورد)) ما يلي: ((أُفرّق بين الكوردي والتركي في أي يومٍ من أيام الأسبوع، وطالما لم أُصب بالعمى فإنني أُميز بينهما)) [٦١].

وفي حقيقة الأمر حُدِّد دور مساعد للمسألة الكوردية نفسها في معظم هذه المناقشات التي اتخذت طابعاً جاداً، فلم تتحدث هذه الجهة أو تلك عن تقرير مصير الكورد القومي ولا عن منحهم حقوقهم التي وعُدوا بها حسب سيفر. فلقد نفى الأتراك وجود هذه القضية ذاتها، واقتصر الإنكليز على إظهار عطف أفلاطوني نحو الكورد وممثليهم، لكنهم سلكوا في هذه الأثناء سلوكاً بحيث لا تتكون عند الأتراك الشبهات حول سعي بريطانيا العظمى إلى القيام بشيء ما واقعي لأجل الحركة الكوردية القومية[٦٢]. وعبّر مصطفى كمال عن رأيه حول هذه المسألة بإيجاز ووضوح: ((لقد رفضنا إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر)) [٦٣].

وهكذا لم يجرِ في مؤتمر لوزان بحث المسألة الكوردية في تركيا في حقيقة الأمر، بل المسألة الكوردية في العراق. فقد رفض الوفد التركي رفضاً تاماً مناقشة وضع الكورد في شرق الاناضول بشكل خاص، ولم يتمسك الحلفاء بموقف آخر. وكما ولم تفلح محاولة وفود دول الائتلاف الكبرى، (زد على ذلك أنها كانت محاولةً ضعيفةً وعابرةً) في طرح مشكلة الأقليات القومية (بما فيها الكورد) في معاهدة الصلح التي جرى الإعداد لها. وأصر الوفد التركي على اعتبار معظم الأقليات الإسلامية تحت رعاية الأتراك، واعترض الإنكليز لأن ذلك كان يعني حسب رأيهم

---

(61) H. curzon, Niklson, P. 333, 336; henry A. forstt, The Making of Modern Iraq. A. Product of World Forces. Nor,am. 1935, P. 145.

(62) Earl of Ronaldshay, The Life of Lord Curzon. Being of Authorized Biography of George Nataniel Marquess Curzon of Kedlestone Vol. III. P.336.

(٦٣) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء٤، ص٤٠.

((الخلط)) بين العرب والكورد والشركس، بصرف النظر عن الفوارق. بيد أنهم تراجعوا عن موقفهم شريطةاستبعاد كورد الموصل من هذا ((الخليط العشوائي)) [٦٤].

وبالتالي كانت الغلبة للأتراك في هذه المسألة، فمن بين الأقليات القومية التي جرى الاعتراف بوضعها في مؤتمر لوزان كان اليونانيون وحدهم. وكتب م. ب. بافلوفيتش بهذا الخصوص: ((خاض الأتراك صراعاً شديداً في مسألة الأقليات)) لكن ((الحلفاء قدموا أخطر التنازلات لتركيا، ووافق الأتراك على اعتبار العناصر غير الاسلامية أقليات قوميةفحسب. وتمكنوا من نيل الاعتراف بوجهة نظرهم. وبهذا الشكل جرى استبعاد الكورد والعرب من المعاهدة)) [٦٥].

صحيح أن قضية الأقليات المسيحية في شرق تركيا، مثل الأرمن والآشوريين، الذين عاشوا سويةً مع الكورد أو بجوارهم ظلت معلقة. ولم يكن بوسع المؤتمر تجاهل المسألة الأرمنية شكلياً، لأن الأمر احتاج إلى التعبير عن موقف ما إزاء مواد معاهدة سيڤر المناسبة الخاضعة لإعادة النظر، إلا أنه فعل ذلك عملياً. وفقدت المسألة الأرمنية حيويتها بالنسبة لدول الائتلاف التي اضطرت إلى الاعتراف بالوقائع الجديدة التي انجبتها الثورتان الروسية والتركية، وفقط، حاول الأمريكيون إنعاش المسألة الأرمنية في مؤتمر لوزان مقدمين اقتراحاً حول إنشاء ((وطن أرمني))، إلا أنهم لم يتمكنوا من التأثير على حلفائهم السابقين لأنهم كانوا في وضع المراقبين. أما الأتراك فقد رفضوا، وبضبط النفس، جميع محاولات ضم ذِكر حقوق الأرمن القومية إلى نص معاهدة الصلح الجديدة، ولم يجدوا في ذلك أية معارضة هامة من جانب الوفود الأخرى بما فيها المراقبون الأمريكيون[٦٦].

كما كانت محاولة طرح مسألة حقوق الآشوريين القومية في مفاوضات الصلح فاشلة، فقد أقام وفد الآشوريين في جنيف على مقربة من لوزان واعترض على مشاريع إعطاء الموصل لتركيا وطالب بعودة الآشوريين إلى منطقة بحيرة وان. وقد تم البرهنة في المذكرة الموقعة من جان غوريك دي كيربوران الأمين العام للجنة القومية الآشورية – الكلدانية (المقيم في باريس) على حق الآشوريين في الحكم الذاتي لتكبدهم الضحايا أثناء الحرب (٢٧٠ ألف قتيل) [٦٧]. كما ظهر في الصحافة نبأ حول أن الجنرال آغا

---

(64) DBFP, Vol. XVIII, No290, P. 408.

مذكرة فورس – أدامس بتاريخ ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٢.

(٦٥) بافلوفيتش، مؤتمر لوزان، ص١٢-١٣.

(٦٦) كلوجينكوف، ص١٢-١٣.

(67) (Oriente moderno, No8, 15 gennaio, 1923, p. 483-484)

بطرس أعلن في الأول من شباط عام ١٩٢٣ عن قيام ((جمهورية آشورية – كلدانية)) [٦٨]. وحاول الإنكليز والفرنسيون خاصة (وربما لإزعاج حليفهم البريطاني) عرض المسألة الآشورية لأغراضهم الخاصة خلال مؤتمر لوزان. وجرى تشكيل لجنةٍ فرنسية – آشورية في باريس تحت إشراف الكاردينال ديوبوا والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، الجنرال غورو[٦٩].

غير أن المسألة الآشورية، شأنها شأن المسألة الأرمينة، لم تنل الاعتراف في مؤتمر لوزان. فقد كان الإنكليز بحاجةٍ إلى الآشوريين في العراق حيث أرادوا وضعهم في مواجهة الكورد[٧٠]" ولكن ليس في تركيا حيث يحتمل أن يؤدي توطينهم إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. كما أن الحكم الذاتي للآشوريين لم يثر حقاً قلق الفرنسيين أيضاً، ذلك أنه قد ينعكس، وبصورة سلبية، على الموقف في سوريا. أما الأتراك فبعد أن ادركوا سريعاً بأن دول الائتلاف أثارت قضية المسيحيين في الشرق لأغراض تكتيكية فقط ردّوا ((بالنفي)) القاطع على جميع المقترحات حول التذكير بحقوقهم في معاهدة الصلح.

وهكذا جرى تنحية مشكلة الأقليات القومية في مؤتمر لوزان عملياً، الأمر الذي يجب أن يسهل بلا شك من عملية التسوية السلمية، وكان موقف بريطانيا وفرنسا ضعيفاً في هذه المسألة لأنه كان قائماً على المقدمات الكولونيالية القديمة التي هدمها الواقع الجديد. ولم تكن إقامة نظام معروف للأقليات الدينية العرقية هاماً بالنسبة لبريطانيا وفرنسا بقدر ما كان يهمهما، وفي ما بعد، توفير إمكانية الإشراف على تركيا بهذا الشكل أو ذلك، متذرعين بحماية الشعوب ((المضطهدة))[٧١]. ولكن بالتحديد حرم الامبرياليون من هذه الإمكانية إثر الانتصار التاريخي الذي احرزته الحركة التركية الوطنية التحررية، مما سمح للوفد التركي في لوزان أن يكون واثقاً من نفسه ومستقلاً أثناء مناقشة قضية الأقليات بما فيها الأقلية الكوردية في تركيا. وأصرّ المندوب التركي رضا نور بك في اجتماعات لجنة الأقليات في مؤتمر لوزان التي جرت في ١٥ و ١٦ كانون الأول عام ١٩٢٢ مشيراً إلى المفهوم المطّاط

---

(٦٨) أخذوا في صيف عام ١٩٢٢ يخططون لإقامة دولة في ولاية وان على الحدود مع إيران والعراق وعاصمتها العمادية.
(Oriente moderno, No4, 15 settember, 1922, p. 719-720)

(٦٩) المصدر السابق، العدد١٠، ١٥ Marzo، 1923، ص٦٠٩" ماتييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن.

(٧٠) دحر الكورد من عشيرة بارزان وزيباري في تشرين الأول عام ١٩٢٠ مفرزة آشورية قوامها ٤ آلاف شخص بقيادة آغا – بطرس، (مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، لجزء٣، ص٤٢٤).

(٧١) كورتكوف، ((حقوق الأقليات القومية في مؤتمر لوزان))، الحياة الدولية، العدد١، ١٩٢٣، ص٦٦.

((للعِرق)) على إبعاد الكورد من عداد الشعوب التي لا تحتاج إلى الحماية. ويجري تفسير هذا التحفظ بشأن الكورد، مثله مثل الأهمية الاستثنائية التي أولاها الحلفاء لهذا الشعب، وبصورة رئيسة بأن المسألة الكوردية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الموصل))[٧٢].

إلا أن موقف بريطانيا كان قوياً في مسألة الموصل تحديداً، أما موقف تركيا فقد كان كما أُشير آنفاً ضعيفاً، فقد كان بوسع بريطانيا أن تتحكم، وبحرية بحقوق الأقليات ((وبصورة رئيسة بحقوق العرب، ومن ثم الكورد والأرمن والكلدان المسيحيين)) [٧٣]. وكان القيام بذلك أصعب بكثير في ظل النفي التام لوجود المسألة القومية في بلادها بالذات. وقصارى القول، لم تتمكن تركيا وبريطانيا من التوصل إلى اتفاق بينهما حول مسألة الموصل في مؤتمر لوزان. فقد رفض كل جانب من الجانبين الخيارات المحتملة للخروج من المأزق" فمثلاً: رفضت انكلترا اقتراح إجراء استفتاء عام في ولاية الموصل (حسب أقوال كيرزون) فإن ((الكورد في هذه الحالة سوف يصوّتون بلا شك لمصلحة كوردستان المستقلة)) والعرب لمصلحة الدولة العربية)) [٧٤] أما الأتراك فيقفون إلى جانب رفع النقاش كله إلى عصبة الأمم للنظر فيه[٧٥]. إلا أن الطرفين لم يكونا معنيين في أن يتحول الجدل حول الموصل إلى حجر عثرة قد يحبط كل عمل مؤتمر لوزان. ولهذا السبب تم العثور في نهاية كانون الثاني وأوائل شباط عام ١٩٢٣ على مخرج من مأزق الموصل، وذلك عندما وضعت معاهدة عن نظام المضائق بصورة رئيسة وصياغة نص معاهدة الصلح. وقد شطبت مسألة الموصل من معاهدة الصلح باقتراح من عصمت باشا، وطرحت على الحكومتين التركية والبريطانية للنظر فيها، وكان عليهما التوصل خلال عامٍ إلى اتفاق، وفي حال الفشل اتفق الجانبان على هيئة تحكيم عصبة الأمم[٧٦].

وفي أعقاب ذلك أوقف المؤتمر، وبمبادرة من كيرزون، عمله دون التوقيع على معاهدة الصلح (٤ شباط عام ١٩٢٣). ولم يكن فشل مفاوضات الصلح، وباستفزاز من كيرزون، بغية ممارسة الضغط سواء على تركيا أم على فرنسا يعني انهيارها[٧٧]، بل مجرد انقطاع مؤقت في عملية تسوية الشرق الأوسط. ولم يكن لهذا الحدث الذي جرى عشية انتهاء المعارك الدبلوماسية حول المعاهدة التركية أية

---

(٧٢) المصدر السابق، ص٦٧.

(٧٣) المصدر السابق، ص٧٠.

(74) Nikolson, Curzon, p. 399.

(٧٥) كلوجينكوف، ص١٠.

(76) DBFP, Vol. XVIII, No370, p. 505.

من كيرزون إلى لينديس، ٥ شباط عام ١٩٢٣.

(٧٧) ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص١٣٥.

علاقة بمسألة الموصل. وعندما استؤنف المفاوضات في لوزان (في أواخر نيسان عام ١٩٢٣) فإن الجدل دار حول عدد الأشهر اللازمة لبلوغ الاتفاقية الأنكلو – التركية حول الحدود بين العراق وتركيا بعد التوقيع على معاهدة الصلح. وطلب الأتراك ٩ أشهر، فوافق الإنكليز على ٦ أشهر، لكنهم تراجعوا في نهاية المطاف[٧٨]، و بعد انقضاء هذه المدة فقط يرفع النقاش إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه.

إذن خسرت تركيا في نزاعها مع بريطانيا حول الموصل. وفي الحقيقة فإن هذه الخسارة – كما ورد آنفاً – حددها احتلال بريطانيا الفعلي لولاية الموصل. ولم يكن بوسع جميع التقلبات اللاحقة في الصراع الديبلوماسي والسياسي حول مسألة الموصل ترك تأثير ملموس على هذه النتيجة الحاسمة.

كيف انعكس هذا الحدث على المصير التاريخي للشعب الكوردي؟ من الصعوبة بمكان إعطاء جواب له مدلول واحد على هذا السؤال. فمن جهة – كما ذكر قبلاً – زاد احتلال بريطانيا لكوردستان الجنوبية (وفرنسا لأجزاء من كوردستان الجنوبية – الغربية) من التجزئة القومية والإقليمية للشعب الكوردي، مقيماً عقبة جديدة على طريق وحدته القومية. ومن جهة أخرى، وجد الكورد في العراق، خلافاً عن معظم أشقائهم في تركيا وإيران، أنفسهم في منطقة نشاط الحركة المعادية للإمبريالية، الأمر الذي ساعد على تسريع تطورهم القومي وعلى تحويل كوردستان في ما بعد إلى مركز كوردي كفاحي شامل للنضال التحرري، فقد بدأ هنا تطور صناعة استخراج النفط والحياة الاقتصادية المناسبة. وبعد أن اصطدمت سلطات الانتداب البريطانية (والسلطات الفرنسية في سوريا) بنهوض حركة القومية العربية المناهضة للاستعمار اضطرت ولأغراض تكتيكية إلى تكوين بعض الظروف لتطوير ثقافة الشعب الكوردي. ولهذا السبب كان وضع الكورد في العراق من الناحية السياسية (بالدرجة الأولى)، وكذلك من النواحي الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية، إلى حدّ ما، أفضل مقارنة مع أوضاع الكورد في تركيا وإيران، حيث كانت معظم ظروف وجودهم تحددها الانظمة التي كانت تنتهج سياسة صهر وشوفينية متعنتة في المسألة القومية.

ولم يتم تناول القضية الكوردية في مؤتمر لوزان بسبب العلاقات الأنكلو – تركية وحدها، وحاولت إيران أن تقول كلمتها من جديد، فبعد أن أُصيبت بالفشل في مؤتمر فرساي نتيجة دعواتها المفرطة في كوردستان الجنوبية وفي جنوب غرب – كوردستان كلها[٧٩]، رغبت إيران أن

---

(78) DBFP, Vol. XVIII, No606, 632. P. 859-891.

من كيرزون إلى رامبولد، ١٣ حزيران ، عام ١٩٢٣، من رامبولد إلى كيرزون، ٢٣ حزيران عام ١٩٢٣.

(79) Niolson, Curzon, p. 339.

تثأر، ولو جزئياً، في لوزان" ففي أواخر كانون الأول عام ١٩٢٢ توجهت الحكومة الإيرانية إلى ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في لوزان بطلب إعادة النظر في ((الحدود الكوردستانية)) لإيران مع تركيا ولمصلحة الأولى. وقد رُفضت مطامع إيران رفضاً قاطعاً، وبمبادرة من بريطانيا. كما رفض كيرزون طلب إيران السماح لممثليها بالذهاب إلى مؤتمر لوزان. وعند ذلك أشار الفرس إلى الوعد الذي قطعه لهم الإنكليز عام ١٩٢٠، على حدّ زعمهم، والى المعاهدة الأنكلو – إيرانية بتاريخ ٩ آب عام ١٩١٩. وأعلن كيرزون أنه لم يتم إعطاء أي وعدٍ، كما أنه لا توجد معاهدة عام ١٩١٩. وفي هذه الأثناء أضاف وزير الخارجية البريطاني: ((ليست ثمة مسألة حول قيام دولة كوردية أو منطقة إدارية كوردية في تركيا، كما افترض ذلك في معاهدة سيفر))[٨٠].

ورداً على ذلك وجهت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى السفارات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية في طهران تضمنت احتجاجاً ضد عدم دعوة إيران إلى مؤتمر لوزان في حين أنه جرى السماح لممثلي ((الكلدان)) بحضور المؤتمر (حيث لم يتم ذلك) رغم اهتمام إيران ((بالمسألة الكوردية))[٨١]، بيد أن هذا الإجراء الدبلوماسي لم يتمخض عنه أية نتائج، إذ لم ترغب دول الائتلاف الكبرى إثارة ((المسألة الكوردستانية)) ثانية في المؤتمر، ولاسيما إشراك إيران في مناقشة هذا الموضوع أو ما هو قريب منه.

ولم تحاول إيران وحدها توسيع نفوذها في الأراضي التي يسكنها الكورد، فقد تقدمت دولة أخرى، هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقوى بما لا يقاس، بدعوات مماثلة في مرحلة انعقاد مؤتمر لوزان. فالانسحاب الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية من دول الحلفاء وتخليّها عن المشاركة في تسوية الشرق الأوسط التي أملتها بواعث سياسية مباشرة (وفي جانبها الداخلي والخارجي) لم يكن يعني البتة فقدان الاهتمام الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط أو التقليل منها، بل بالعكس، فقد سعى الأمريكيون إلى التخلص عن طريق الالتزامات السياسية في المسألة التركية لكي يضمنوا لأنفسهم حرية النشاط في المجال الاقتصادي. ومما استحوذ على اهتمامهم بشكل خاص حقول النفط في الموصل والموارد الطبيعية الغنية في الأراضي المجاورة في جنوب شرق الأناضول، أي كوردستان الجنوبية والجنوبية – الغربية حيث حاولت كلٌ من بريطانيا وفرنسا عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالدخول إلى هذه المنطقة.

---

(80) DBFP, Vol. XVIII, No 289, P.405

من كيرزون إلى بيس في باريس وغريخم في روما، ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٢.

(81) The Near East, No615, Frbruary 22, 1923, p.188.

ولا يدل ما جرى قوله على أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد فرساي وما بعد سيفر سياستها في المسألة التركية (وفي المسألة الكوردية خاصةً)، ناهيك عن مصالحها الاقتصادية والسياسية. وبالطبع كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية نهج سياسي معين إزاء التحولات الجارية في تركيا وحولها، إلا أن هذا النهج اتسم بطابع منفرد بالنسبة لدول الائتلاف وعصبة الأمم. فلقد دافع الأمريكيون، خاصةً، طويلاً وبشدة، عن مشروع ((أرمينيا المستقلة)) الذي لا رجاء فيه (أخذين بعين الاعتبار الجالية الأرمنية الكثيرة العدد والنشيطة في الولايات المتحدة). ولم يبْدِ الأمريكيون في آنٍ واحدٍ أي اهتمام بالاستقلال الكوردي أو الحكم الذاتي كمشروع إنكليزي على الأغلب. وجاء في رسالة الرئيس ويلسون إلى المجلس الأعلى لدول الحلفاء بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ عن حدود أرمينيا (ما يسمى ((بتحكيم ويلسون))) بصراحة، أن الأراضي التي تسكنها غالبية كوردية أو تركية يجب أن تبقى تابعة لتركيا. ومن بين المناطق الكوردية الصرفة التي تخضع للانضمام إلى تركيا ذكر سنجق هكاري ونصف ولاية وان، وسنجق سيرت، ومن المناطق التي يعيش فيها خليط من السكان الكورد والأتراك ويجب أن تظل تابعة لتركيا ورد ذكر المناطق الواقعة إلى الغرب من بدليس وموش. واستبعد من الدولة الأرمنية وادي الزاب الكبير، أي ولاية الموصل التي يعيش فيها الكورد والآشوريون بصورة رئيسة، ولم تتحدد التبعية الحكومية لهذه الأخيرة. أما سائر الأراضي الأخرى التي عاشت عليها شعوب مختلفة بما فيهم الكورد أيضاً (وبصورة رئيسة من ديرسم إلى الشمال وحتى البحر الأسود) فقد اصبحت لأرمينيا. ويجب أن تتمتع جميع المجموعات العرقية في الدول الأرمنية – كما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي – بحقوق مدنيّة متساوية[٨٢].

كان مخطط نظام تركيا بعد الحرب المرسوم من قبل ويلسون الذي ترك العمل السياسي وكان من نشطاء السياسة الخارجية التي كانت في حالةٍ يرثى لها جداً لمصلحة امبريالية اليانكي، لكنه كان صعب التنفيذ، وعلى الدولة الأرمنية، مثلها مثل تركيا، مع عودة كوردستان إليها بفضل أمريكا أن تذعن لإرادتها. وقد كلف الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها، تحت ستار العناية بضمان حقوق الأقليات القومية، حقّ التدخل في الشؤون الداخلية لكل من تركيا وأرمينيا اللتين تحولتا بذلك إلى

(82) FR. 1920. Vol.III, P. 792, 795, 804.

دولتين تابعتين لها. وينبغي أن يصبح عدم الوضوح في وضع ولاية الموصل نقباً تحت اتفاقية سان ريمو التي حرمت الأمريكيين من نفط الموصل وسمحت للتحكيم بمسألة الموصل[٨٣].

وتبيّن في لوزان، وبصورة نهائية، أن هذه المخططات غير واقعية، ولم تؤخذ محاولات المراقبين الأمريكيين (و. تشايلد وغيره) في التذكير بها على محمل الجد، بيد أن الأمريكيين لم يرغبوا الاعتراف بهزيمتهم، فهم تعطشوا إلى الثأر وسعوا إلى الأخذ به في ذلك المجال الذي كانوا فيه أكثر قوةً، أي في مجال التجارة. وتوفرت لهم فرصة سانحة أثناء انعقاد مؤتمر لوزان بالضبط عندما ظهرت إمكانية استغلال التناقضات الحادة الناشئة فيه سواء بين تركيا ودول الائتلاف عامةً أم بين الحلفاء أنفسهم. وتذكروا من وراء المحيط ((امتياز تشستر)) للخط الحديدي. وبعد أن اصطدمت ((أوتومان — أمريكيان ديولوبمنت كومباني)) المتشكلة في عام ١٩١١ في نيويورك بمعارضة شديدة من المنافسين، فإنهما لم تتمكن حتى بداية الحرب من المصادقة وبصورة نهائية على شروط الامتياز.

وفي مطلع عام ١٩٢٢ عندما طرحت مسألة إعادة النظر في سيفر على أرضية عملية أبدى الرأسمال الأمريكي من جديد ببناء الخط الحديدي في شرق تركيا. وفي شباط عام ١٩٢٢ اقترح ماكدويلد، ممثل شركة ((فاونديشن)) (التي كانت لها حصة في ((أوتومان -أمريكان))، مشروعه في بناء شبكة الخطوط الحديدية في شرق الأناضول الذي حظي بموافقة حكومة أنقرة. إلا أنه سرعان ما تلقفت ((أوتومان — أمريكان)) المبادرة وعرضت مشروعاً أشمل، بعد أن أزاحت عن طريقها الشركة المنافسة، ووقعت أكثر الأراضي إغراءً من ولاية الموصل في مجال المصالح الاقتصادية الأمريكية، وطمح الأمريكيون إلى بلوغ الهدف الرئيسي، وهو الوصول إلى نفط الموصل. وحسب معطيات غير مؤكدة فقد جرت في صيف عام ١٩٢٢ اتفاقية تمهيدية بين المجموعة الفرنسية وممثلي تشستر حول هذه المسألة في ولاية وان[٨٤].

وكما أشير آنفاً أصر المندوبون الأمريكيون في مؤتمر لوزان على الاعتراف بمبدأ ((الأبواب المفتوحة)) وإزالة الاحتكار عن نفط الموصل الواقع تحت إشراف الرأسمال الإنكليزي ((تيركيش بتروليوم ك.)) وقد واجهت المطامع الأمريكية بمقاومة شديدة من جانب بريطانيا بصورةٍ رئيسيةٍ، ولكن رغم ذلك اضطر الحلفاء إلى التنازل جزئياً أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة النفطية مع أن ذلك لم يكن على

---

(٨٣) ن. كيرييف، ((فشل امتياز تشستر ((من تاريخ تغلغل الامبريالية الأمريكية في تركيا))). الاستشراق السوفياتي: العدد٣، ١٩٥٨، ص١٢٢.

(٨٤) هوفمان ص١٤٨.

الفور)) [85]. وواصل الأمريكيون الضغط، فتمكنت مجموعة تشستر بقيادة نجل الأدميرال أرتور من إشراك الرأسمال الكندي الذي قدمه كلايتون كندي. وفي نهاية المطاف وضع كندي وتشستر شروط الامتياز التي نالت موافقة الحكومة الكمالية. وفي أيار عام ١٩٢٣ وافق المجلس الوطني التركي الكبير، أثناء انقطاع عمل مؤتمر لوزان، على معاهدة الامتياز.

ونال أصحاب الامتياز حسب شروطها حق بناء شبكة الخطوط الحديدية والموانئ وخطوط التلغراف واستثمار الثروات الباطنية في أراضٍ واسعة من شرق الأناضول وفي شمال العراق، أي في كوردستان الشمالية والغربية والجنوبية، وبلغ طول شبكة الخطوط الحديدية العام حوالي ٤٥٠٠ كيلومتر، حيث ربطت الخطوط الرئيسة البحر الأسود مع كوردستان الجنوبية (من صامصون وعبر سيواس، ودياربكر والموصل إلى السليمانية مع فرع إلى طرابزون) وخربوط مع خليج الاسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط. ومنحت شروط الامتياز الجانب الأمريكي بالذات حصة الأسد من الأرباح، فأصبحت لديه عملياً إمكانيات غير محدودة لاستثمار المنطقة اقتصادياً، وهذه المنطقة كان الكورد يؤلفون بلا شك أغلبية سكانها[86].

وطبيعي انه لو تم تنفيذ امتياز تشستر لكانت السيادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المشار إليها مضمونة، وتبين أن الأتراك كانوا من الخاسرين، وبوضوح، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على السواء.

ويبدو أن موقف تركيا الكمالية يكتنفه الغموض، لأنه كان يعارض، وبوضوح، النهج الوطني الذي سلكته على الساحة الدولية، وخاصةً في مؤتمر لوزان. أما في حقيقة الأمر فقد اهتم الأتراك بمشروع امتياز تشستر من جانب واحد فقط وكخطوةٍ في الصراع الديبلوماسي ضد الإنكليز والفرنسيين في مؤتمر لوزان. وكانت واقعة المفاوضات مع الأمريكيين — وخاصةً منح الامتياز في أراضي الموصل، التي لم تكن تابعة لتركيا في الواقع (عملياً وشكلياً) — إجراء لممارسة الضغط الديبلوماسي على الإنكليز والفرنسيين، سواء أثناء مناقشة المسائل ((التركية

---

(٨٥) ن. غ. كيرييف، تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٢٢-١٩٢٣)، موسكو، ١٩٦١، ص١٥٤-١٥٦.

(٨٦) كيرييف، ((فشل امتياز تشستر))، ص١٢٣-١٢٤" وأيضاً: تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ص١٥٢.

العامة)) أم قضية الموصل[٨٧]. وكتب ديني يقول: ((كان هذا الامتياز في الواقع ما هو إلا امتياز خط بغداد الحديدي الألماني. ولعب هذا المشروع لصالح الأتراك خلال مؤتمر لوزان)) [٨٨].

وفي الواقع كان مشروع امتياز تشستر مبنياً على أساس هشّ (حيث — كما يبدو — كان الأتراك يتصورونه جيداً)، ولم يكن خطر الاستعباد الكولونيالي الأمريكي على الأراضي الكوردية والتركية وشركائه الموارد اللازمة لتنفيذ الامتياز، بينما لم يجازف رجال الأعمال الكبار وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العون والمساعدة لكي لا يزيدوا من تعقيد وضع الأمريكيين — الذي كان صعباً — في ساحة الشرق الأوسط[٨٩]. ومع ذلك فإن واقعة امتياز تشستر تشير إلى الاهتمام المتزايد للامبريالية الأمريكية بالمنطقة الكوردستانية والأراضي المجاورة لها.

وبالتالي أظهر معظم المشاركين الأساسيين في مفاوضات لوزان إما عداءً مكشوفاً لمطالب الكورد القومية (تركيا) وإما تجاهلوها تماماً، وهم يتطلعون إلى كوردستان من وجهة نظر مصالحهم الخاصة (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). فقط أبدى وفد واحد مقاربةً أُخرى من حيث المبدأ نحو مصير الأراضي التي يسكنها الكورد، وكان هو وفد روسيا السوفياتية (وبشكل أدق الوفد الروسي — الأوكراني — الجيورجي الموحد) برئاسة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية غ. ف. تشيشرين والمدعو لمناقشة نظام مضائق البحر الأسود.

ولم تكن لدى الدبلوماسية السوفياتية في ذلك الوقت، ولأسباب مفهومة، إمكانية الإعلان بصورة علنية عن موقفها من قضايا عرقية في الشرق الأوسط، اتسمت بأهمية دولية ومسّت بصورةٍ مباشرة مصالح تركيا وإيران وأفغانستان. فقد اكتسبت علاقات الصداقة وحسن الجوار مع هذه البلدان بعد ثورة أكتوبر أهمية حيوية بالغة للجمهوريات السوفياتية الفتية. إلا أن الدبلوماسية السوفياتية تمسكت بموقف مبدئي من هذه القضايا التي كانت القضية الكوردية تحتل المرتبة الأولى فيها من حيث أهميتها، وأعاقت، حسب الإمكانية المتاحة بروز النزعات الرجعية في سياسة هذه البلدان الخارجية والداخلية بخصوص تفاقم المسألة القومية فيها.

---

(٨٧) ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص١٤٠.

(٨٨) ديني، الصراع على الهيمنة النفطية، ص١١٣.

(٨٩) انظر: كيرييف، ((فشل امتياز تشستر))، ص١٢٤-١٢٥" وأيضاً: تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، س١٥٩-١٦٠.

وهذا ما يبدو بوضوح من مثال المسألة الكوردية في تركيا" فلقد حاولت أنقرة قبل لوزان بفترة طويلةٍ، وبعد عقد المعاهدة السوفياتية – التركية بقليل، تأليب الحكومة السوفياتية ضد الحركة الكوردية القومية مصوِّرةً أنها، برمتها، حركة عميلة وموالية للامبريالية، وجاء في مذكرة المفوض (الوزير) التركي للشؤون الخارجية يوسف كمال بك بتاريخ ٤ آب عام ١٩٢١ إلى غ. ف. تشيشيرين عن أهداف لندن في ميسوبوتاميا ما يلي: تشكيل حاجز لحماية الهند والحصول على نفط الموصل. وخطّط الإنكليز لهذا الغرض ((تشكيل دولة أو عدّة دويلات صغيرة بين ميسوبوتاميا والبحر الأسود تكون تحت الوصاية البريطانية. وبما أن أرمينيا التي أُنيط بها القيام بهذا الدور لا يمكن حتى الحديث عنها، فإن بريطانيا تسعى – وبالمناسبة دون جدوى – إلى استخدام العصابات الكوردية بزعامة الأنذال)) للهدف ذاته. وجرى في المذكرة وضع الكورد في مستوى واحدٍ مع الهاشميين من حيث دورهم الوظيفي، وكان الرهان عليهم يتوخى هدف نزع الخلافة من الامبراطورية العثمانية ((ويكون لهم النفوذ الديني للخلافة))، وقام الإنكليز بكل ذلك لمقاومة ((حركات شعوب الشرق الوطنية والتحررية واستخدامها ... وقوى التحرر الوطني والبروليتارية العالمية ... لأهداف بناء عالم جديد)). وبصدد ما جرى قوله استفسر يوسف كمال بك من الحكومة السوفياتية عن استعدادها للتعاون ((بغية عرقلة الأهداف التي تتعقبها بريطانيا في الموصل))[٩٠].

ولا تثير نوايا الأتراك شكوكاً، فقد رغبوا متشدقين بالعبارات الثورية والمعادية للامبريالية كسب دعم روسيا السوفياتية الديبلوماسي في الصراع على الموصل. ومن الملاحظ أنه كان في حساباتهم أيضاً إثارة الميول المعادية للكورد لدى القادة السوفيات. وفي الوقت الذي قام القادة السوفيات بدعم الاتجاهات المعادية للامبريالية في سياسة حكومة الكماليين الخارجية، وبكل السبل، فإنهم لم يعتزموا أبداً، وانطلاقاً من اعتبارات مبدئية وعملية، تشجيع ودعم تلك النزعة فيها التي بوسعها أن تكتسب اتجاهاً توسعياً وشوفينياً. وقد جاء ذلك بصراحة في مذكرة تشيشيرين إلى سفير تركيا في جمهورية روسيا السوفياتية الاشتراكية بتاريخ ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢١، التي كانت رداً على المذكرة التركية الآنفة الذكر (كما نرى لم يستعجل المفوض الشعبي للشؤون الخارجية): ((تعتبر ميسوبوتاميا – حيث تشارك القوات البريطانية مشاركةً مباشرة فيها – إحدى المناطق التي يسري فيها مفعول المعاهدة الأنكلو – الروسية على الفور[٩١]، لكن الشعب الروسي والحكومة يتطلعان باهتمام شديد وبعطف أكبر إلى الوضع العام

---

(٩٠) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء٤، موسكو، ١٩٦٠، ص٤٠٦.

(٩١) أُبرمت هذه المعاهدة في لندن في ١٦ آذار عام ١٩٢١ وكانت تعني اعتراف بريطانيا بروسيا السوفياتية وتضمنت خاصةً التزاماً متبادلاً في الامتناع عن الدعاية والأعمال العدوانية: بريطانيا في المستعمرات السابقة

للشعوب الإسلامية التي يقع استقلاها في خطر" ومما يثير قلقاً كبيراً لدى الشعب الروسي هو إمكانية استغلال الفكرة الدينية الإسلامية بصورةٍ غير شرعية بغية إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية للشعوب الإسلامية ذاتها. ونعتقد أن أفضل وسيلة فعالة للوقاية من هذا الخطر هي أن يتم مواجهة الفكرة الدينية بفكرة الحركة التحررية التي تضع هدفاً معيناً لتلبية الحاجات الحيوية الأساسية لهذه الشعوب)) [٩٢].

وعلى هذا النحو لم يعبر الجانب السوفياتي عن استعداده للتعاون مع الأتراك سواء في مسألة الموصل أم في المسألة الكوردية، وبالعكس فقد كان الموقف السوفياتي الذي عرضه تشيشيرين بحكم المقطع الوارد آنفاً متعاطفاً مع الحركة الكوردية القومية (ومع أية حركة أخرى) إن تطورت في سياق النضال المعادي للامبريالية، وكأنهم قالوا للأتراك: نحن معكم طالما تقفون ضد الامبريالية والرجعية، وهكذا بالضبط عملت الديبلوماسية السوفياتية عشية لوزان وخلاله[٩٣].

ومن أن الوفد السوفياتي دُعي إلى لوزان لإجراء المفاوضات فقط حول نظام المضائق، فقد سعى إلى تقديم المساعدة للوفد التركي في تلك الحالات عندما تطلّب الأمر تزويده بالحجج ضد الدعوات الاستعمارية لدول الحلفاء. وهذا ما جرى خلال بحث مسألة الموصل رغم أن الوفد السوفياتي لم يشارك في المناقشة. وفي ١٥ كانون الأول عام ١٩٢٢ وجه تشيشيرين رسالة مرفقة بمذكرة ((لجنة الاستقلال الوطني)) في ميسوبوتاميا تسلّمها من طهران إلى عصمت باشا جاء فيها: ((إن الشعب في ميسوبوتاميا مستاء بأجمعه من التدخل في شؤون ميسوبوتاميا، هذا التدخل الذي انتهك استقلاها، وهو لن يوافق أبداً على معاهدة الحلفاء بتاريخ ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢ التي ليس لها – بالتالي – مفعول قانونيّ.

وهو يحيط مؤتمر لوزان المحترم علماً من خلال حكومتكم الموقرة بأنه يحتج ضد تدخل بريطانيا غير الشرعي. وفي الختام نعلن بحزم أن شعب ميسوبوتاميا لن يبخل بالضحايا في سبيل الذود عن استقلاله ووضع حدٍ لمظالم الإنكليز وإلغاء هذه المعاهدة الجائرة)) [٩٤].

للإمبراطورية الروسية وجمهورية روسيا الاتحادية في الهند وأفغانستان قبل كل شيء، وحسب مغزى الاتفاقية، كما يبدو، في العراق.

(٩٢) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، العدد ٢٥٥، ص٤٠٣.

(٩٣) وفي الوقت ذاته استخدم الجانب السوفياتي الوسائل الديبلوماسية لمساعدة السكان الكورد في المنطقة الحدودية من تركيا. وقضت معاهدة قارص بتسهيل عبور الحدود لأجل الاستفادة من المراعي الشتوية والصيفية.

(٩٤) المصدر السابق، الجزء٥، موسكو، ١٩٦٢، ص٧٨-٧٩.

كما اتخذ الوفد السوفياتي في لوزان موقفاً مبدئياً من مسألة حيوية أخرى (حيث لم يسمحوا له بالاشتراك في مناقشتها أيضاً) كمسألة وضع الأقليات القومية. وهنا تجلت بشكل بارز الوظيفة السياسية الدعائية للديبلوماسية السوفياتية التي دافعت عن المصالح الجذرية للشعوب المضطهدة من قبل الامبريالية والرجعية. وقد جاء في مذكرة الوفد الروسي – الأوكراني – الجيورجي بتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢٢ الشاجبة لمعاهدة سيفر التي ((توجت الاحتلال الاستعماري)) ما يلي: ((في ما يتعلق بمسألة الأقليات القومية فان الوفد الروسي – الأوكراني – الجيورجي يعارض القرارات المعروضة حتى الآن على مؤتمر لوزان، مثل القرارات الناقصة والمستخدمة للحفاظ على مصالح هذه الاقليات، وفي الواقع فإن جميع هذه القرارات تخدم امراً واحداً، وهو تبرير وجود عصبة الأمم التي بتنظيمها الحالي ليست إلا أداةٍ جديدة لدعم سيطرة الدولة الامبريالية الكبرى)). واختتمت المذكرة قولها: ((يتابع الوفد الروسي – الأوكراني – الجيورجي بعطف شديد نضال معظم الشعوب الإسلامية في سبيل استقلالها ووحدتها الوطنية))[٩٥]. لقد كانت مثل هذه الإجراءات الديبلوماسية عبارة عن مساعدة معنوية – سياسية لا شك فيها للكورد وغيرهم من الأقليات القومية المضطهدة في الشرق الأوسط.

وأخيراً أيّد الوفد السوفياتي في لوزان طلب إيران بالسماح لها بالذهاب إلى المؤتمر بناءً على أنهم – كما جاء في مذكرة الحكومة الإيرانية – ((يتحدثون في المؤتمر عن كوردستان (الموصل) حيث تكون لفارس مصالح مشتركة مع تركيا فيها)) [٩٦]. وهذا ما يدل على أن الوفد السوفياتي رأى طرح المسألة الكوردية في المؤتمر السلمي أمراًمشروعاً، ((ولو بصورة جزئية)).

وهكذا خرجت مشاركة الوفد السوفياتي في عمل مؤتمر لوزان بعيداً عن إطار مناقشة النظام الجديد للمضائق، فقد دافعت الديبلوماسية السوفياتية في لوزان عن مصالح شعوب الشرق الأوسط أيضاً، وخاصةً عن مصالح تلك الشعوب التي عانت من الظلم القومي، وعن الدول التي دافعت عن حقوقها المشروعة ضد تطاولات الامبريالية. ولم يتمكن ممثلو الجمهوريات السوفياتية في مؤتمر لوزان، ولأسباب معروفة، من تحقيق النجاح في أية قضية من القضايا المذكورة، بيد أن نشاط الوفد السوفياتي في المؤتمر لم يذهب سدىً، ذلك أنه ساهم في تطوير الأسس المبدئية الجديدة للعلاقات السوفياتية –

---

(٩٥) المصدر السابق، العدد ٦٠، ص١٢٧، ١٣١-١٣٢.

(٩٦) المصدر السابق، العدد٧٣، ص١٥٤-١٥٥، مذكرة الوفد الروسي – الأوكراني – الجيورجي إلى رئيس المؤتمر بتاريخ ١٣ كانون الثاني عام ١٩٢٣.

التركية (ولدرجة ما السوفياتية – الإيرانية) الموضوعة بعد ثورة أكتوبر، وترك تأثيراً معنوياً وسياسياً على شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكوردي بالطبع.

وفي ما يتعلق بالنتائج المباشرة لمعاهدة لوزان على الكورد ونضالهم القومي، فقد تبيَّن انها كانت كما كان متوقعاً – مثبطة للعزائم. وكما كتب أرشاك سافرسيان أحد الباحثين الأجانب الموضوعيين في القضية الكوردية: ((بصرف النظر عن جميع وعودها وعن توقيع معاهدة سيفر فإن دول الحلفاء الكبرى خانت كوردستان وأرمينيا (معاهدة لوزان مع تركيا عام ١٩٢٣))) [٩٧].

ولم يتضمن نص معاهدة الصلح في لوزان الموقعة في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ بين دول الحلفاء وتركيا أي ذكر للاستقلال الكوردي أو الحكم الذاتي ولا للكورد وكوردستان على العموم وقد تناولت المادة ٣ من المعاهدة كوردستان إذ رسمت حدود تركيا مع سوريا بصورةٍ مباشرة (حسب فرانكلين – بويون بتاريخ ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١)، وحدّدت مدة عشرة أشهر لترسيم الحدود التركية – العراقية، إلا أن هذه المادة قد حددت عملياً الحدود على أساس الحالة الراهنة. وقد ألزمت هذا المادة تركيا وبريطانيا: ((في انتظار القرار الذي سوف يتخذ بشأن الحدود وبعدم القيام بأية تحركات عسكرية أو غيرها قادرة على إدخال أية تغييرات في الوضع الحالي للأراضي التي سوف يرتبط مصيرها النهائي بهذا القرار)) [٩٨] وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكوردستان شرعياً.

وتضمنت معاهدة لوزان ((القسم الثالث الخاص. حماية الأقليات)) (المواد ٣٨ – ٤٥)، فنصت المادة ٣٨ على أن ((... الحكومة التركية تتعهد منح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق أو الدين. وسيكون لجميع المواطنين في تركيا الحق في حرية العبادة... وكل اعتقاد أو دين أو كل عقيدة ستكون تأديتها غير منافية للنظام العام والعادات الحسنة[٩٩]. وتضمنت المادة (٣٩) التزام الحكومة التركية بعدم إصدار ((أية قيود على الاستقلال الحر لكل مواطن تركي لأية لغةٍ كانت[١٠٠].

ويبدو أن جميع هذه الالتزامات لها علاقة بالكورد أيضاً، وفي الواقع لم يكمن الأمر كذلك.. وفضلاً عن غياب ذكر أية ضمانات قانونية لحقوق الأقليات في المواد المشار إليها من معرفة لوزان جرى في كل

---

(97) Safrastion, Kurds and Kurdish, P. 78,

(٩٨) معاهدة صلح سيفر، والاتفاقيات المبرمة في لوزان ها ١٥٢، ١٥٤.

(٩٩) المصدر السابق، ص١٤٥.

(١٠٠) المصدر السابق.

واحدةٍ منها ذكر الأقليات غير الاسلامية وحدها[١٠١]. ويدل نص مواد هذا القسم والسياق الذي جاءت فيه على أن معاهدة لوزان ترفض – في حقيقة الأمر – إعطاء المسلمين غير الأتراك، أي الكورد بصورة رئيسة، وضع ((الأقليات)) التي تتمتع ولو بحقوق ما شكلية.

ومما لاشك فيه أنه يمكن اعتبار معاهدة لوزان من وجهة نظر حقوقية – دولية عملاً معادياً للكورد سدد ضربةً خطيرةً إلى طموحات الشعب الكوردي القومية، ولم يتم في علاقات تركيا المتبادلة مع الغرب إدراج المسألة الكوردية عملياً في جدول الأعمال فحسب ،بل وشكلياً أيضاً. وقد وضع حد نهائي للمسألة الشرقية دون التذكير بمصير الشعب الكوردي الذي عانى كثيراً من الويلات ثم تُرك وشأنه.

وعندما قام المعاصرون باستعراض مجرى لوزان ونتائجه فإنهم أعاروا – بالطبع – الاهتمام إلى مسألة الموصل وإلى المسألة الكوردية المرتبطة بها، لكنهم اختلفوا في تقويم أهميتهما ودورهما" فمثلاً اعتبر غ. ف. تشيشيرين أن بريطانيا خسرت في النزاع الدائرحول الموصل لأنها لم تتمكن، وبصورة سريعة، من رفعه إلى عصبة الأمم. إن نتيجة هذا النزاع وتأجيل المسألة كلها لمدة تسعة اشهر هي في الواقع تنازل خطير من جانب بريطانيا لأن تركيا ستكون بعد عقد الصلح أكثر قوة على جبهة الموصل مقارنة مع ما كانت عليه في مرحلة مؤتمر لوزان)) [١٠٢]. وتبين أن هذا التقويم كان خاطئاً ولم يصمد أمام الزمن.

وبالعكس من ذلك أكد المؤلف الألماني كارل هوفمان أن كيرزون في لوزان اتبع أسلوب المكروالخديعة بنجاح في مسألة الموصل. وأهم ما حققه هو صرف الدعوات الأمريكية عن الموصل وتحويلها إلى مجال بناء الخط الحديدي في الأناضول. وأقر هوفمان – بهذا الشكل – أن تركيا فقدت الدعم الأمريكي[١٠٣].

وفي الوقت ذاته أشاد معظم المراقبين والباحثين دون استثناء بأهمية ((الجانب الكوردي)) لمسألة الموصل بالنسبة لتركيا، وقال هوفمان: إن ((كوردستان الجبلية بالنسبة لتركيا هي عبارة عن حاجز اقليمي في الشرق، ولكي تقوم تركيا بالالتفاف على كوردستان غير الآمنة من الجنوب فإنها تحتاج إلى منطقة الموصل، أو على أقل تقدير إلى الجزء الشمالي من هذه المنطقة وحتى كركوك وكفري في الاتجاه الجنوبي – الشرقي. وهنا تنحصر الأهمية الإقليمية – السياسية

---

(١٠١) المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٢٠، ص١٥٢-١٦٤

(١٠٢) غ. تشيشيرين، ((مؤتمر لوزان والوضع العالمي))، الحياة الدولية،: العدد٢، ١٩٢٣، ص٥.

(١٠٣) هوفمان، ص١٧١-١٧٢.

لمنطقة الموصل بالنسبة لتركيا))[١٠٤]. وحسب رأي توينبى اتسمت المسألة الكوردية على العموم بأهمية أولوية في نزاع الموصل. واقرّ بأن الاتراك يعطوا ((لنا)) الامتيازات النفطية في الموصل، إذا اعطينا ((لهم)) الكورد. وتبدي أنقرة تعنتها تجاه المنطقة الكوردية، ولكن بالنسبة للموصل والمناطق العربية على الضفة اليمنى لنهر دجلة فإن الأتراك سيكونون أكثر تساهلاً. وقد رأي توينبي أن قاعدة الاتفاقية هي تقسيم ولاية الموصل حسب الحدود العرقية (على طريقة الحدود بين تركيا وسوريا وفق معاهدة فرانكلين أو تقسيم سيليزيا). وأقر توينبي بأن صداقة تركيا ربما يتم كسبها فقط لقاء التضحية بكوردستان الجنوبية، وهذا ما يجعل الحدود التركية – العراقية في مأمن من الأعمال العدوانية من جانب تركيا[١٠٥]. وقد اشرنا إلى أن الرأي حول الرغبة في انفصال كوردستان الجنوبية عن العراق الواقع تحت الانتداب رُفض، وخاصّة اقتراح ضم الجزء الكوردي من ولاية الموصل، بل وأن توينبي نفسه كتب في ما بعد بأن الكورد العراقيين كانوا على ارتباط اقل بتركيا (بسبب غياب ((الخطر الأرمني))) من كورد الأناضول[١٠٦].

وتطلع الصحافي المحافظ فيليب غريفس إلى الموصل كلها من منظار العلاقات الأنكلو – تركية في المسألة الكوردية. وأشار إلى أن السبب الرئيسي لرغبة الأتراك في استرداد الموصل كان خشيتهم من أن الإنكليز يدفعون الكورد الذين وعدتهم معاهدة **سيفر** بالحكم الذاتي للقيام بالانتفاضة. ولم يكن نشاط الإنكليز بين صفوف الكورد ((في الأيام الأولى للحركة القومية فعالاً جداً))، لكنه اثار المخاوف من النوايا البريطانية ((في الجزء الضعيف من آسيا الوسطى)) [١٠٧].

وتابع غريفس فكرته قائلاً: وقف الأتراك ((بارتياب كبير)) من الأهداف البريطانية في كوردستان، حيث حاولت الإدارة العراقية وأجهزة الاستخبارات ((كسب تأييد الكورد ضد القوميين الأتراك)). كما طرحت فكرة ((تشكيل شبه دولة كوردية ما التي ربما كانت تكون حاجزاً بين روسيا وتركيا وإيران)) وتجسيداً لمعاهدة **سيفر** ((العقيمة)).

وبعد أن أعاد غريفس إلى الأذهان واقعةً معروفة للجميع، ألا وهي الموقف السلبي الذي اتخذه بيرسي كوكس وأنصاره في الإدارة الكولونيالية العراقية من فكرة تشكيل دولةٍ كوردية

---

(١٠٤) المصدر السابق، ص٣٦٠.

(105) A. Toynbee, Angora and the British Empire in the East, P. 687.

(106) A. Toynbee, The Islamic World since the peace Settlement, P. P. 492-493.

(107 Philip P. Graves, Britain and Turk. London; Melbourne 1941, P. 207-298.

وانفصال المناطق الكوردية في شمال ميسوبوتاميا عن الدولة العراقية (فهم وافقوا على منح الكورد ((الحريات الثقافية)))، قام باطلاع القراء على حجةٍ أخرى لخصوم ((المملكة أو الجمهورية الكوردية)): بعد إعادة قيام ((الامبراطورية الروسية)) من قبل البلاشفة قد تصبح الدولة الكوردية ((مسرحاً للدسائس الروسية)) بسبب ضعفها وتجزئتها، فهي تستطيع البقاء تحت الحماية أو الوصاية الأجنبية وحدها (أي البريطانية))).

ذلكم هو موقف ((المتطرفين)) الإنكليز من مسألة الموصل ومن المسألة الكوردية المرتبطة بها في مرحلة لوزان في العرض الذي قدمه غريفس المتعاطف معهم. فقد ثبت، وبحق تماماً، أن الرجحان الحاسم في القيادة البريطانية كان لهم، الأمر الذي لم يكن سراً على الأتراك. وما إن أدركت حكومة أنقرة بأنه ليست لدى الحكومة البريطانية ((الرغبة في بسط نفوذها على كوردستان تركيا)) حتى أصبحت حل مسألة الموصل ((قضية سهلة نسبياً))، هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه غريفس(١٠٨).

ولقد توصل الباحث كميحه إلى استنتاج جديربالأهتمام ، إذ كتب يقول: ((كان بوسع الكورد في ظل ظروف معينة أن يصبحوا كبسولة من شأنها نسف التسوية الفرنسية البريطانية التي جرت بعد الحرب العالمية الأولى))، ونظن أنهم لم يكونوا ((كبسولة)) فحسب، بل حشوةً مستقلة، إلا أن ذلك لم يحدث.

وفي الختام ينبغي الإشارة إلى سبب آخر – وإن لم يكن رئيساً، لكنه يستحق الذكر – لفشل الدبلوماسية التركية في نزاعها مع بريطانيا حول الموصل في لوزان. فلم يظهر الكورد بالذات سواء في تركيا أم في العراق تأثيراً على الأحداث، ولم يعبروا عن الرغبة في الاتحاد. ومع أن حركة شيخ محمود برزنجي حظيت ببعض التأييد من الأتراك، فهي لم تستلهم مثُلاً وحدوية، كما ظل الكورد في تركيا في حالة من اللامبالاة ولم يحاولوا الاتحاد مع حركات الثائرين في كوردستان العراق (لم يكن هذا الشكل من الاتحاد مقبولاً لدى أنقرة) ولم يقدموا أي دعم معنوي – سياسي للوفد التركي في لوزان. صحيح أنّ النواب الكورد في المجلس الوطني الكبير اعترضوا على خطابات كيرزون في لوزان(١٠٩)، لكنهم تحالفوا مع المعارضة اليمينية بالذات في المجلس، واضعين بذلك العراقيل أمام الحكومة. فقد وجهوا اللوم إلى الحكومة العراقية لدفاعها عن مصالح تراقيا وحدها ولِـ ((خيانتها لهم (أي الكورد) وللمناطق الشرقية والجنوبية من البلاد، وقال النواب الكورد: أنتِ على استعداد لإعطاء الموصل بمجرد الحصول على

---

(١٠٨) المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(109) Oriente moderno. No9, 15 Frbbraio, 1923, p. 344.

تراقيا ليس إلا))[110]. وبدهي أن المعارضة استغلت ذلك على الفور، بل وإن الديبلوماسية البريطانية ما لبثت أن استفادت من اختلافات الرأي في القيادة التركية.

كانت معاهدة صلح لوزان، خلافاً لمعاهدة سيفر، طويلة الأجل، ذلك أنها عكست من حيث الأساس ميزان القوى الفعلي في الشرق الأوسط. وقد تعرضت تلك البنود من المعاهدة التي تغيِّر ميزان القوى هذا بالنسبة لها (في مسألة مضائق البحر الأسود وحول المعاهدة الاسكندرونة أو في النزاع الأكلو – تركي حول الموصل) للمراجعة والإضافة خلال فترةٍ زمنية قصيرة نسبياً وتنحصر الأهمية التاريخية لمعاهدة لوزان في أنها لم تضع حداً نهائياً لنتائج الحرب العالمية الأولى على المسرح التركي – الآسيوي فحسب، بل وللأحداث اللاحقة التي أثارها نهوض حركة الشعب التركي الوطنية التحررية بعد ثورة أكتوبر. أما المدلول الحقوقي لمعاهدة لوزان فيكمن في أنها رمزت إلى إزالة الامبراطورية العثمانية التي استمرت ستة قرون، وإلى شرعية قيام الدولة التركية الوطنية على أنقاضها وأنظمة الأراضي الكولونيالية والتشكيلات الحكومية وشبه الحكومية في شمال أفريقيا وفي شرق البحر الأسود وفي المشرق العربي التابعة لبريطانيا وفرنسا.

ولم تقدم معاهدة لوزان للكورد شيئاً، لا بل وكأن المسألة الكوردية عادت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، عندما لم يكن وجود القضية الحقيقية مصحوباً باعتراف قانوني رسمي من وجهة نظر حقوقية – دولية، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن القضية الكوردية فقدت شيئاً ما من أهميتها، ففي لحظة التوقيع على معاهدة لوزان تشكلت الظروف لغير مصلحة الحركة الكوردية القومية، بَيْد أن الحركة نفسها استمرت تتوطد وتتطور وهذا ما كان ينبغي أن يترك تأثيراً من كل بد، على الوضع الداخلي والدولي في منطقة الشرق الأوسط كلها.

---

(١١٠) أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص١٦٨.

الخاتمة

كانت السنوات الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر وانتهت بتوقيع معاهدة صلح لوزان في تموز عام ١٩٢٣ عهد آمال كبيرة للشعب الكوردي، لكنها لم تتحقق، وظهر أن عجلة التاريخ بعد أن دارت دورة أخرى قد فتحت آفاقاً ملائمة أمام الكورد. فقد سقطت الامبراطورية الروسية التي سلكت سياسة كولونيالية في الشرق واحتلت جزءاً كبيراً من كوردستان خلال الحرب العالمية الأولى، وأعلنت روسيا السوفياتية التي قامت على أنقاضها، ومن ثم الجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى، سياسة المساواة والصداقة بين الشعوب وأخذت تمارسها في الواقع، كما زال خطر الاستعباد الكولونيالي الألماني. وأدت هزيمة الامبراطورية العثمانية وفقدان إيران الاستقلال الفعلي إلى تحرير مؤقت لكوردستان من سلطة استانبول وطهران اللتين اضطهدتا الكورد بصورة دائمة، وأخيراً وقف قادة دول الائتلاف الكبرى رسمياً إلى جانب تحرير الشعوب وتقرير مصيرهم القومي اللاحق.

إلا أن الكورد لم يتمكنوا من تجسيد هذه الإمكانيات التاريخية، فقد تحولت الظروف ضدهم، ولم يكن في اليد حيلة" فكم من مرةٍ جار التاريخ على هذا الشعب الذي قاسى الكثير من الآلام.

أولاً: تكونت العوامل الخارجية، عامةً، بصورة غير ملائمة أبداً للكورد، فقد وجدت — كما كان متوقعاً — هوة بين أقوال دول الائتلاف الرئيسة الكبرى وأفعالها. فلم تكترث الدول الكبرى — المنتصرة — وفي مقدمتها بريطانيا — بتقرير مصير الكورد، بل بمصالحها الاستعمارية الخاصة في كوردستان وفي مناطق الشرق الأوسط المجاورة لها التي كانت لها آفاق اقتصادية وهامة من الناحية الاستراتيجية. فقد كانت المسألة الكوردية التي تستحوذ على اهتمامها كرهان في صراع المزاحمة ليس إلا من أجل السيطرة الاقتصادية والعسكرية — السياسية. وما إن انتفت الحاجة إلى دعم الحركة الكوردية القومية حتى وضع مشروع ((كوردستان المستقلة)) في الأرشيف.

أما روسيا السوفياتية فلم يكن بوسعها تقديم مساعدة فعلية للشعب الكوردي، وقد حالت دون ذلك جملة من الأسباب العسكرية والسياسية في غاية الأهمية، أملتها ضرورة انتهاج خطة متزنة في ظروف الحرب الأهلية تجاه البلدان والشعوب المجاورة، وخاصة القريبة من تلك المناطق التي لم ترسخ فيه بعد دعائم السلطة السوفياتية (في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى).

ثانياً: لم يساعد الوضع السياسي الداخلي في الدول التي عاش فيها الكورد على نضال الشعب الكوردي في سبيل تقرير المصير فحسب، بل على النقيض من ذلك، أقام عراقيل صعبة الاجتياز على طريق تجسيد هذه الفكرة الكوردية القومية. فلقد واجهت القومية الكوردية في تركيا القومية التركية (الكمالية) التي كانت أشد قوةً وأكثر تنظيماً منها، وكانت قومية شوفينية من وجهة نظر داخلية، وكأية قومية بورجوازية أخرى، لكنها اكتسبت في ((تجليها)) الخارجي نفوذاً كبيراً (ليس في تركيا وحدها بل وخارجها) وذلك بنجاحاتها الشهيرة في صد العدوان الامبريالي. وفي إيران واجهه الكورد الحركة الوطنية - القومية التي اشتد عودها (كانت قومية في مضمونها) والعاملة في سبيل إعادة السيادة الحكومية ووحدة أراضي البلاد التي - كما كانوا واثقين في طهران - تطاولت عليها الانفصالية الكوردية. وفي العراق وسوريا وقف المحتلون الإنكليز والفرنسيون مباشرةً ضد الحركة الكوردية، المحتلون الذين تمكنوا من زرع الميول المعادية لها بين الأوساط العربية الإقطاعية - العشائرية والإكليريكية والقومية البرجوازية الناشئة واستخدامها جزئياً في سياستهم ((فرّق تسد)).

ووجد الكورد انفسهم غير قادرين على الصمود أمام هجوم القوى المعادية وتغلبوا على أمرهم ولم ينالوا حق تقرير المصير الذي وُعِدوا به.

ثالثاً: ظهر أن المجتمع الكوردي نفسه لم يكن جاهزاً لخوض نضالٍ ناجح في سبيل تلك المهام التي وضعها التاريخ أمام الأمة. فقد أعاق تخلفه الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والثقافي توحيد جميع قوى الشعب وتضافرها في النضال من أجل الاستقلال وخاصةً لعب دوراً سلبياً التشتت العشائري التقليدي - لعنة التاريخ الكوردي - الذي أثر تأثيراً ضاراً على الانتفاضات التحررية في كوردستان، ولم تقدم الحركة الكوردية في سنوات ما بعد الحرب حزباً قيادياً ولا قائداً دون منازع قادرين على استقطاب الجماهير والسير بها. ولم يكن بين أيديولوجّي القومية الكوردية قادة الجمعيات الكوردية السياسية الذين كان مقرهم في استانبول أو في مكان آخر أبعد منها عن كوردستان وبين ((الخبراء))، زعماء الثائرين ضد مضطهدي العشائر أية صلة تنظيمية-سياسية،فلقدقامت الانتفاضات بصورة عفوية وجرى قمعها من دون صعوبة خاصة، كما أثر التفوق العسكري - التكنيكي للغزاة المحتلين والأجانب، ولا زالت القومية الكوردية التي نشأت على التو وكانت قومية برجوازية بأفقها السياسي محاطة من رأسها وحتى أخمص قدميها بالرواسب والمؤسسات الإقطاعية العشائرية وهنا ينحصر السبب الرئيسي في ضعفها السياسي وعدم فعاليتها.

وبالتالي لم تتحقق الآمال المعقودة عل تحرير كوردستان من الاضطهاد الاجنبي وعلى تشكيل دولة كوردية قومية على أراضيها، فقد حالت ظروف ذلك الوقت دون وضع أي أساس اقتصادي وسياسي وعسكري وطيد تحت صرح الاستقلال الكوردي الذي جرى التصميم له.

ومع ذلك لم تمض السنوات الأولى التي أعقبت الحرب سدىً لا هدف لها بالنسبة للشعب الكوردي، فقد ارتسمت في هذه المرحلة القصيرة التي كانت حافلة بالأحداث مواقف جميع الأطراف المعنية ونواياها الحقيقية من المسألة الكوردية، وبات واضحاً ما كانت تخفيه الشعارات والإعلانات المختلفة، ومن كان مدافعاً حقيقياً عن حرية الكورد واستقلالهم ومن كان خصماً لهما، وأصبح الكورد في الظروف الجديدة بعد ثورة أكتوبر يتخرجون من مدرسة النضال السياسي، لم تذهب هذه الدروس هباءً منثوراً، وقد حددت الأحداث التي جرى النظر إليها في هذا الكتاب مجمل التطور اللاحق للمسألة الكوردية إلى أيامنا هذه.

ملحق

نعيد بشكل ملخّص الحجج التي نظمها لودير التي تصِفُ بوضوح أساليب الأطراف المتصارعة سواءً كانت نحو قضية الموصل، أم نحو القضية الكوردية بوجه عام.

أولاً: إحصائيات أثنوغرافية لولاية الموصل عشية الحرب العالمية الأولى

المنطقة	الكورد	الأتراك	العرب	المسيحيون	اليهود	المجموع
الموصل	١٧٩٨٢٠ (زائد ٣٠ ألف إيزيدي) ٧٧٠٠٠	١٤٨٩٥	١٧٠٦٦٣	٥٧٤٢٥	٩٦٦٥	٤٣٢٤٦٨
إربيل	٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٥١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٦٠٠٠
كركوك	١٥٢٩٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية		١٠٠٠	-	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠
المجموع	٤٥٤٧٢٠	٦٥٨٩٥	١٨٥٧٦٣	٦٢٢٢٥	١٦٨٦٥	٧٨٥٤٦٨

المعطيات التركية

المنطقة	الكورد	الأتراك	العرب	غير المسلمين	المجموع
كركوك	٦٢٨٣٠	٣٢٩٦٠	٧٢١٠	-	١٠٣٠٠٠
الموصل	٩٧٠٠٠	٧٩٠٠٠	٨٠٠٠	-	١٨٤٠٠٠
السليمانية	١٢٢٠٠٠ زائد ١٨ ألف إيزيدي)	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٢١٦٠٠٠
المجموع	٢٨١٨٣٠	١٤٦٩٢٠	٤٣٢١٠	٣١٠٠٠	٥٠٣٠٠٠

المصدر: (Y. de v. Loder, The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria, London, 1923, P, 214).

ثانياً: الحجج الإنكليزية والتركية

أ- العرفية	
الحجج الإنكليزية	الحجج التركية
١- تضم الإحصائيات الواردة آنفاً الرّحل الذين ينتقلون ضمن ولاية الموصل. ٢- الأرقام التركية قديمة وناقصة. وثمة خلل في الإحصائيات المبنية على معطيات الإدارة العسكرية. ٣- يشكّل العرب ٢/٣ من سكان مدينة الموصل. والمناطق الواقعة إلى الغرب من نهر دجلة عربية صرفة. وإن الغالبية العظمى من السكان في المنطقة الواقعة بين نهر دجلة واربيل – كركوك – كفري عربية وفقط المناطق الشمالية – الشرقية غير عربية، ولكن يعيش هنا المسيحيون (الآشوريون) الذين فروا من الأتراك ولا يرغبون في العودة إلى تركيا. يؤلف الأتراك ١/١٢ من السكان وهم ينتمون إلى فروع مختلفة من العرق العثماني. وينتمي الكورد من حيث اللغة إلى الإيرانيين ويختلفون عن الأتراك اختلافاً شديداً.	١- لم يتمّ ضم ١٧٠ ألف من الرّحل ذلك أنهم يتنقلون في المناطق الأخرى. ٢- يسيطر الأتراك على البلاد منذ القدم ولهم معرفة جيدة بعدد السكان. وإن الأرقام الإنكليزية مشروطة بحماية المصالح العربية. ٣- تشكل الأكثرية الكوردية – التركية ٨٥٪، وإن الكثيرين الذين يتحدثون بالعربية هم أتراك فقدوا لغتهم أو يتحدثون بلغتين. وللأتراك المحليين وشائج قربى مع أتراك الأناضول، كما توجد بين الكورد والأتراك صلات قربى. وترى الإنسكلوبيديا البريطانية أن الأتراك والكورد ينحدرون من أصلٍ طوراني، وليس من أصل إيراني.

ب- السياسية

١- كانت ميول الكورد معادية للقسطنطينية على الدوام ولم يتمكن الأتراك أبداً من فرض إشراف فعال على كوردستان الجنوبية. وقد ساعد	١- يرغب الكورد في إعادة الوحدة مع تركيا ولا يريدون الانفصال أو الإدارة الذاتية ولا سيما الانضمام إلى بلاد تعد مستعمرة لدولةٍ أوربية

الكورد أثناء الحرب الإنكليز أكثر من الأتراك. وصوَّت الكورد في منطقة كركوك لفيصل. ٢- توزعت القوات البريطانية في الموصل، ويرغب السكان البقاء في عداد سكّان العراق. وكانت ثورة العشرين نتيجة للدعاية التركية. ويمر العراق حالياً في مرحلة انتقالية ويريد السكان إدارة ثابتة. والعرب يرفضون الأتراك. ٣- وعد الحلفاءُ العَرب بالموصل. وإن مبدأ الانتداب الذي وافقت عليه عصبة الأمم لا يمكن خرقه في بلد واحد دون نسفه كاملاً. اعترفت تركيا بنظام الانتداب دون قيد أو شرط (معاهدة فرانكلين – بويون). وعقد الإنكليز اتفاقية مع فيصل التي بموجبها لا يمكن تجزئة البلاد. ٤- أثناء توقيع الهدنة كان الحلفاء على بعد عدة أميالٍ من الموصل. وتسمح مادة من مواد الهدنة بالسيطرة على الأراضي لاعتبارات أمنية. وليست للمواقع التي استولت عليها الجيوش عند نهاية العمليات العسكرية أي شيء مشترك مع الحدود حسب معاهدة الصلح. أما أنقرة فترفض الاعتراف بهدنة مودروس.	كبرى. وإن الحكومة التركية بالنسبة للكورد ليست حكومة أجنبية، وهم ممثلون في البرلمان التركي، ((وهم سعداء لو نالوا حق الجنسية التركية))، واتسمت الانتفاضات ضد الأتراك بأهمية محلية وجرت بإيعازٍ من الدول الأجنبية الكبرى والكورد معادون للإنكليز والعرب. ٢- لا توجد براهين على أن عرب الموصل يرغبون في الانضمام إلى عداد سكّان العراق، فالإنكليز يضطهدون البلاد ولا نفوذ لهم في البلاد (ثورة العشرين). ٣- ليست لدى الحلفاء تعهدات دولية من شأنها الحيلولة دون عودة الموصل إلى تركيا. وعد الحلفاء العرب بعد الاستيلاء على الموصل. وإن اتفاقية سان ريمو التي تقضي بإعطاء الموصل لبريطانيا لا يمكن أن تكون أكثر ثباتاً من الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب، التي لا تستجيب للظروف المعاصرة. ولا يمتلك نظام الانتداب أسساً مشروعة، ولذلك ليس بوسع الحلفاء أن تكون لهم أمام عصبة الأمم. ٤- احتل الإنكليز الموصل بعد هدنة مودروس وخلافاً لها وإن حق السيطرة ليس دليلاً طالما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار رأي السكان.

ت - التاريخية

١- إن الحجج التركية موجهة نحو بغداد أيضاً التي لا يطالب الأتراك بها، ومن الناحية الإدارية يمكن جعل الموصل ولاية مستقلة. إن روابط اليونان التاريخية ،والأثنوغرافية مع الأناضول ليست سبباً لإعطاء الأخيرة لليونان.	١- حكمت تركيا الموصل أحد عشر قرناً، فقد كانت تحت حكم السلاطين الأتراك والسلاجقة قبل نشوء الامبراطورية العثمانية وفي عصر الخلفاء العرب، وتسود الأسماء العرقية التركية في الموصل.

ث- الجغرافية والاقتصادية

١- إن الموصل جغرافياً واقتصادياً جزء لا يتجزأ من العراق. الموصل على ارتباط ضعيف بالأناضول وتمر الطرق التجارية عبر سوريا وفي شمالها وان كوردستان الجنوبية تميل نحو بغداد وليس نحو الاناضول.	١- يفصل الأناضول والعراق جغرافياً ومناخياً خط جبل حمرين – جبل فوخ الوادي وتاتار – جبل سنجار، ولا تنمو إلى الشمال من هذا الخط شجر النخيل. ٢- تقع الموصل على الطرق التجارية بين الأناضول وسوريا وفارس. فهي منفذ لكوردستان الجنوبية. وتتاجر الموصل وبصورةٍ رئيسية بالبضائع القادمة من الأناضول بالترانزيت. وعند بناء سكة الحديد للمواصلات مع البحر الأبيض المتوسط فإن الموصل ترتبط بأوربا عبر أقصر طريق.

ج- العسكرية

١- سوف يشكل الجيش التركي في بغداد خطراً على بغداد. ٢- جبل حمرين ليس جبلاً وانما رواسب. وبوسع الآتراك السيطرة و سهولة علي بغداد التي تمد العراق بكل شيء، وعلي الطرق التجارية المؤدية الى ايران. تقع الحدود التركية على بعد ٨٠ ميلاً من القسطنطينية ويقول الآتراك بان ذلك لايكفي لأمنها، ولكنهم يعتبرون أن ٦٠ ميلاً عن بغداد كافية و ان امن القسطنطينية تضمنها اتفاقية المضائق	١- لا توجد لدى تركيا نوايا عدوانية. ٢- إن الحدود المقترحة ليست اقرب الي بغداد من الحدود الفارسية. واذا لم تكن ٧٠ ميلاً كافية، فماذا يمكن القول عند القسطنطينية والمضائق وأدريا نول و فراكيا.

المصدر: (loder , the tryth about Mesopotamia., p. 215-218)



دار موكريانى للطباعة و النشر
MUKIRYANI HOUSE FOR PRINTING AND PUBLISHING
www.Mukiryani.com
2013

السعر (٤٠٠٠) دينار